الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد لمين دباغين. سطيف2

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم: علم الاجتماع

الرقم التسلسلي: ....

رقم التسجيل: Socio 3/cl/13/02/16

أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في فرع علم الاجتماع

تخصص: تنظيم وعمل

بعنوان:

تأثير الديناميكية الاجتماعية والتنظيمية على المقاولاتية الشبابية في الجزائر

-دراسة ميدانية لعينة من المقاولين الشباب بولاية بجاية-

إعداد الطالبة:

حادة عمراوي

لجنة المناقشة:

اسم ولقب الأستاذ	الرتبة	مؤسسة الانتساب	الصفة
د. بوجمعة كوسة	أستاذ محاضر أ	جامعة سطيف 2	رئيسا
د. رفيق قروي	أستاذ محاضر أ	جامعة سطيف 2	مشرفا ومقررا
د. حسان حامي	أستاذ محاضر أ	جامعة سطيف 2	عضوا ممتحنا
د. ربيع شتيوي	أستاذ محاضر أ	جامعة جيجل	عضوا ممتحنا
د. بلقاسم الحاج	أستاذ محاضر أ	جامعة برج بوعريريج	عضوا ممتحنا

السنة الجامعية : 2021/2020م

UNIVERSITE SETIF2

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد لمين دباغين. سطيف2

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم: علم الاجتماع

الرقم التسلسلي: ....

رقم التسجيل: Socio 3/cl/13/02/16

أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في فرع علم الاجتماع

تخصص: تنظيم وعمل

بعنوان:

تأثير الديناميكية الاجتماعية والتنظيمية على المقاولاتية الشبابية في الجزائر

-دراسة ميدانية لعينة من المقاولين الشباب بولاية بجاية-

إعداد الطالبة:

حادة عمراوي

لجنة المناقشة:

اسم ولقب الأستاذ	الرتبة	مؤسسة الانتساب	الصفة
د. بوجمعة كوسة	أستاذ محاضر أ	جامعة سطيف 2	رئيسا
د. رفيق قروي	أستاذ محاضر أ	جامعة سطيف 2	مشرفا ومقررا
د. حسان حامي	أستاذ محاضر أ	جامعة سطيف 2	عضوا ممتحنا
د. ربيع شتيوي	أستاذ محاضر أ	جامعة جيجل	عضوا ممتحنا
د. بلقاسم الحاج	أستاذ محاضر أ	جامعة برج بوعريريج	عضوا ممتحنا

السنة الجامعية : 2021/2020م

كلمة شكـــر

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بالإحسان إلى يوم الدين.

بعد شكر الله تعالى على فضله حيث أتاح لي إنجاز هذا العمل بفضله، ومنحني القوة والإرادة لإتمام هذا العمل العلمي.

فإنه يطيب لي أن أتقدم بالشكر الجزيل للأستاذ المشرف الدكتور قروي رفيق الذي قدم لي يد العون ولم يبخل عليا بتوجيهاته ونصائحه إلى غاية إتمام هذا البحث، وكذلك لمسؤول التخصص الدكتور كوسة بوجمعة الذي أنار دربي بتوجيهاته وإرشاداته طيلة فترة التكوين.

كما أتقدم بالشكر والتقدير لأساتذة قسم علم الاجتماع جامعة سطيف -2- ولأساتذة قسم علم اجتماع جامعة جيجل الذين سهروا على تكويني وتوجيهي طيلة مشواري الدراسي بالجامعة.

كما لا يفوت لي أن أشكر كافة المقاولين ومدراء أجهزة الدعم والمرافقة بولاية بجاية الذين أمدوا لي يد العون والمساعدة لإجراء الدراسة الميدانية

وإلى كل من ساهم في إنجاح هذا العمل المتواضع حتى ولو بكلمة طيبة.

وشكرا لكم

فهـــــرس المحتـــــــــــويات

الصفحة	العنــــــــــوان
	كلمة شكر
	فهرس المحتويات
	فهرس الجداول
	فهرس الأشكال
	قائمة الاختصارات
أ.ب.ج	مقدمة
	الجانب النظري للدراسة
	الفصل الأول: الإطار العام للدراسة
23	**أولا**: الإشكالية.
27	**ثانيا**: فرضيات الدراسة.
28	**ثالثا**: أسباب اختيار الموضوع.
30	**رابعا**: أهمية الدراسة.
31	**خامسا**: أهداف الدراسة.
31	**سادسا**: تحديد مفاهيم الدراسة.
	الفصل الثاني: الأبعاد النظرية والإمبريقية لموضوع الدراسة
58	**تمهيد**
59	**أولا: النظريات المفسرة لمتغيرات الدراسة.**
59	1- الاتجاهات النظرية المفسرة للديناميكية الاجتماعية والتنظيمية.
59	أ- الاتجاهات التطورية.
64	ب- الاتجاه البنائي الوظيفي.
66	ج- المادية التاريخية عند كارل ماركس.
67	2- التصورات النظرية للمقاولاتية الشبابية.
68	أ- التصور الوظيفي.
71	ب- التصور السلوكي.
47	ج- التصور القيمي.

ثانيا: النماذج الرائدة لدراسة المقاولاتية الشبابية.	**76**
ثالثا: البعد الإمبريقي لموضوع الدراسة	**86**
رابعا: المقاربة السوسيولوجية للدراسة.	**111**
خلاصة الفصل.	**114**
الفصل الثالث: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وآليات ترقيتها	
تمهيد	**117**
أولا: التطور التشريعي والتنظيمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.	**118**
ثانيا: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	**128**
ثالثا: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	**131**
رابعا: الدور الاجتماعي والاقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.	**136**
خامسا: المخاطر التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.	**141**
سادسا: آليات ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.	**147**
1- أجهزة الدعم.	**147**
2- صناديق ضمان القروض.	**154**
3- هيئات المرافقة.	**156**
سابعا: بعض التجارب الدولية والعربية في مجال دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي يمكن للجزائر الاستفادة منها.	**158**
خلاصة الفصل	**164**
الفصل الرابع: الديناميكية الاجتماعية والتنظيمية وتشكل النسق المقاولاتي الشبابي	
تمهيد	**167**
أولا: المسألة الشبابية بين الامتداد والانتقال	**168**
1- بروز موضوع الشباب اجتماعيا.	**168**
2- خصائص الشخصية الشبابية.	**170**
3- البناء الاجتماعي لفئة الشباب.	**173**
4- تحليل اتجاهات الشباب نحو العمل.	**175**
5- قضايا الشباب وأثارها الاجتماعي والاقتصادي.	**176**
ثانيا: ميلاد وتطور النسق المقاولاتي: من فكرة إلى خطة أعمال.	**179**
1- التطور التاريخي لمفهوم المقاول والمقاولاتية.	**179**

UNIVERSITE SETIF2

2- مقومات الفكر المقاولاتي.	182
3- أبعاد المقاولاتية.	186
4- خطوات إنشاء المقاولة واختيار المقاولين لنوعية النشاط.	188
ثالثا: المقاولاتية الشبابية في الجزائر الخلفيات والإجراءات.	194
1- البنية السوسيوتاريخية للفعل المقاولاتي في الجزائر.	194
2- تصنيف المقاولين الجزائريين.	198
3- الأطر المساهمة في بناء ذهنية المقاولة الشبابية الجزائرية.	203
4- الروابط الاجتماعية عند المقاولين الشباب.	208
رابعا: قراءة سوسيولوجية للديناميكية الاجتماعية والتنظيمية.	210
1- ملامح الديناميكية الاجتماعية والتنظيمية.	210
2- عوامل الديناميكية الاجتماعية والتنظيمية.	215
3- اتجاهات الديناميكية الاجتماعية والتنظيمية.	221
4- واقع البنية الاجتماعية والتنظيمية للمجتمع الجزائري.	226
خلاصة الفصل.	236
الجانب الميداني للدراسة	
الفصل الخامس: الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية.	
تمهيد	240
أولا: مجالات الدارسة.	240
1- المجال المكاني.	240
2- المجال البشري.	242
3- المجال الزمني.	243
ثانيا: المنهج وأدوات جمع البيانات.	245
1- منهج الدراسة.	245
2- أدوات جمع البيانات.	246
3- الأساليب الإحصائية المستخدمة.	253
ثالثا:مجتمع البحث.	254
1- عينة البحث وأسلوب اختيارها.	255
2- خصائص العينة.	256

خلاصة الفصل.	266
الفصل السادس: المقاولاتية الشبابية في عمق الديناميكية الاجتماعية والتنظيمية بالجزائر.	
تمهيد	269
أولا: النسق العائلي كبناء لخلق الدافعية عند الشباب الجزائري في إنشاء المقاولة.	270
1- ثقافة العائلة الجزائرية بعالم المقاولاتية.	270
2- مساهمة العائلة في تقديم المساعدات المادية والمعنوية للمقاول.	278
3- إيجاد الفكرة واختيار النشاط.	284
4- المحددات العملية للمشروع المقاولاتي.	287
ثانيا: ديناميكية الحاجات الاستهلاكية للأفراد كعامل لتنويع الابتكارات في المقاولة الشبابية.	298
1- سلوك المستهلكين تجاه المنتجات والخدمات المقدمة.	298
2- محددات اختيار المستهلك للمنتجات والخدمات.	304
3- أشكال تقديم القيمة المضافة للأفراد.	312
4- المقاولاتية وبناء الثقة بالمحيط الخارجي.	319
ثالثا: موقع أجهزة الدعم والمرافقة في حياة المقاولاتية الشبابية وتنظيمها.	327
1- آليات منح الدعم المادي والضريبي للمقاولة.	327
2- مسألة المقاولة بين المرافقة والمتابعة.	334
3- سياسة المقاولة في تدبير الموارد البشرية.	342
4- إستراتيجية تنظيم المقاولة وتصميم الهيكل التنظيمي.	350
رابعا: مساهمة الإجراءات القانونية في استمرارية وجود المقاولاتية الشبابية وتطورها.	356
1- المكانة القانونية للمقاولة.	356
2- ميكانيزمات إنعاش المشاريع المقاولاتية قانونيا.	363
3- طرق تطوير المقاولاتية الشبابية.	371
4- الطموحات المستقبلية للمقاولة الشبابية.	376
خلاصة الفصل.	382
الفصل السابع: المناقشة والنتائج العامة للدراسة.	
أولا: مناقشة نتائج الدراسة الميدانية في ضوء الفرضيات.	386

ثانيا: مناقشة نتائج الدراسة في ضوء البعد الامبريقي.	**401**
ثالثا: مناقشة النتائج في ضوء النظريات السوسيولوجية.	**407**
رابعا: مناقشة النتائج في ضوء المقاربة السوسيولوجية المتبناة	**412**
خامسا: النتائج العامة للدراسة.	**412**
خاتمة .	**416**
المراجع.	**420**
الملاحق.	

فهرس الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	معايير التمييز بين حجم المؤسسات في الجزائر.	54
02	التوقفات عن العمل في القطاعين الخاص والعام في الفترة 1977- 1980.	120
03	تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال فترة 2011- 2017.	123
04	تطور عدد مناصب الشغل خلال فترة 2011-2017.	124
05	توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب الجهات (2012-2013).	125
06	تطور الميزان التجاري الجزائري (2009-2010).	126
07	توزيع المشاريع حسب قطاع النشاط من 2004 إلى 2016.	127
08	توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع النشاط.	128
09	مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير مناصب الشغل.	137
10	تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب التوزيع الجغرافي.	138
11	مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الصادرات خارج قطاع المحروقات خلال الفترة 2009- 2016.	140
12	فترة الانتظار للحصول على العقار الصناعي.	146
13	هيكل التمويل الثنائي والثلاثي المعتمد من قبل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.	149
14	الهيكل المالي للتمويل الثلاثي المعتمد من قبل الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة.	152
15	هيكل التمويل بالوكالة لتسيير القرض المصغر.	153
16	تطور عدد المشاريع الممولة من طرف ANSEJ وCNAC وANGEM في ولاية بجاية.	242
17	حركية إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المصرح بها في الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء CNAS بولاية بجاية.	243
18	درجة كل عبارة في الاستبيان.	249
19	معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات أداة الدراسة.	251
20	نتائج الثبات بطريقة التجزئة النصفية	252
21	أهم الخصائص المعتمد عليها في اختيار أفراد الدراسة.	256
22	توزيع أفراد العينة حسب الجنس.	257

23	توزيع أفراد العينة حسب السن.	258
24	توزيع أفراد العينة حسب الحالة العائلة.	259
25	المستوى التعليمي لأفراد العينة.	260
26	علاقة متغير الجنس بقطاع النشاط.	261
27	نوع المقاولات التي أنشئها المبحوثين.	262
28	توزيع المشاريع حسب سنة الإنشاء.	263
29	مصدر تمويل المشاريع.	264
30	مدى إرجاع فضل إنشاء المقاولة إلى العائلة.	270
31	مدى تواجد أفراد من العائلة يمتلكون مقاولة في نفس النشاط.	272
32	مدى تولي العائلة أهمية الابتكار في العمل.	273
33	مدى تشجيع العائلة على الاستقلالية في العمل.	275
34	مدى مساعدة العائلة للمقاول في معظم خطوات إنشاء المقاولة.	276
35	مدى تلقي المقاول المساندة من قبل عائلته.	278
36	مدى تشجيع العائلة على تجسيد الأفكار في الواقع.	279
37	مدى حصول المقاول على مبلغ المساهمة الشخصية بنسبة معتبرة من طرف العائلة.	281
38	مدى مساعدة العائلة لأبنائها في تجاوز معظم الصعوبات في إنجاز المشروع.	283
39	مدى وضع المقاول فكرة مبدئية لبدء المشروع بالتنسيق مع العائلة.	284
40	مدى مناقشة المقاول مع العائلة طبيعة النشاط الذي سيعتمد عليه.	285
41	مدى وضع المقاول لتصور تكلفة المشروع باستشارة العائلة.	287
42	مدى جمع المقاول للمعلومات المتعلقة بالسوق بمساعدة العائلة.	288
43	مدى اختيار المقاول لتجهيزات المشروع بالتعاون مع العائلة.	290
44	مدى توظيف المقاول لأفراد العائلة.	292
45	مدى مخاطرة المقاول برؤوس أموال في إنشاء المقاولة.	293
46	مدى وضع المقاول خطط عمل واضحة لبلوغ الأهداف.	295
47	مدى مواجهة المقاول للمعوقات لما انطلق في مشروع.	297
48	مدى تغير أذواق المستهلك مع مرور الوقت.	298
49	اهتمام المستهلك بسعر المنتج أو الخدمة.	300
50	تفضيل المستهلك للتبادل التجاري المتنوع.	301

51	مدى تعبير المستهلك الفرد بسهولة عن حاجاته للمنتج أو الخدمة من المقاولة.يبين	302
52	مدى اهتمام المستهلك بجودة المنتج أو الخدمة.	304
53	اقتراح المستهلك منتجات أو خدمات حسب ذوقه.	306
54	مدى اقتراح المستهلك مواصفات المنتج أو الخدمة.	307
55	تأثر متطلبات الأفراد المستهلكين بوضعهم الاقتصادي.	309
56	ازدياد الفرد المستهلك الاهتمام بصحته ولياقته.	311
57	مدى مخاطرة المقاول بتجريب أساليب تسيير جديدة من أجل المستهلك.	312
58	مدى تقديم للمستهلك منتجات أو خدمات بطرق جديدة.	314
59	مدى تصميم المنتج أو الخدمة حسب ما يرضي المستهلك.	315
60	مدى تقديم أفكار جديدة للتوصل إلى حل المشكلات الطارئة.	317
61	اهتمام المقاول بالكشف عن احتياجات المستهلك الحالية والمستقبلية.	319
62	مدى إجراء تعديلات مهمة في المنتج بالطريقة التي ينظر إليها المستهلك.	321
63	مدى سهولة التفاوض مع المستهلك.	322
64	مدى كسب ثقة المستهلك من خلال المعاملة الحسنة.	324
65	مدى عمل المقاول على بناء علاقات وطيدة مع المستهلكين لتطوير الخدمات أو المنتجات المقدمة.	326
66	لجوء المقاولين الشباب إلى أجهزة الدعم والمرافقة حاجة إلى الدعم المالي.	327
67	مدى تمويل أجهزة الدعم والمرافقة للمشاريع دون فوائد.	329
68	مدى تخفيض أجهزة الدعم والمرافقة من معدلات الضريبية التي تفرضها.	330
69	مدى تقديم أجهزة الدعم والمرافقة شرح مفصل حول كيفية تسيير المقاولة.	332
70	مدى استفادة المقاول من دورات تكوينية نظمت من قبل أجهزة الدعم والمرافقة.	334
71	مدى منح أجهزة الدعم والمرافقة للمقاولين سلطة تسيير مقاولاتهم.	336
72	مدى تشجيع أجهزة الدعم والمرافقة على الاستمرارية في العمل.	337
73	مدى توجيه أجهزة الدعم والمرافقة المقاولين الشباب في ممارسة النشاط.	339
74	مدى متابعة أجهزة الدعم والمرافقة للأنشطة التي ينجزها المقاول.	341
75	مدى تسجيل العمال في صندوق الضمان الاجتماعي بشكل دائم.	342
76	مدى تسديد المقاولين الشباب لمستحقات الضريبية في الآجال القانوني المحدد.	344
77	مدى تحديد مهام كل عامل في المقاولة.	345

78	مدى تحديد المقاول الشاب لأنشطة العمل التي يجب إنجازها.	347
79	مدى إصدار المقاول للأوامر والتوجيهات للعاملين بالمقاولة.	348
80	مدى قدرة المقاول على اتخاذ القرارات المناسبة المرتبطة بالمقاولة.	350
81	مدى اعتماد المقاول على الاتصال الشفوي مع العاملين.	352
82	مدى توفير فرص تدريبية للعمال على الأنشطة.	353
83	مدى اعتماد المقاول على هيكل تنظيمي واضح على كل العاملين.	354
84	مدى وضوح مستحقات الضرائب.	356
85	مدى تقليص عدد الوثائق ملف الاستثمار.	358
86	اتسام قوانين الاستثمار بالمرونة تسمح بظهور مقاولين جدد.	359
87	مدى قوانين الاستثمار تخدم مصلحة المقاولة.	360
88	مدى تدعيم القوانين التنظيمية عمل المقاولين.	362
89	مدى سهولة الإجراءات توسيع المقاولة.	363
90	إقرار تشريعات جديدة لتسهيل عملية تمويل المقاولة لتطويرها.	365
91	تقليص آجال منح التراخيص اللازمة لإقامة مشروع جديد.	366
92	مدى قدرة المقاولة الحصول على إذن لاستيراد المعدات.	368
93	تأمين المعدات التي تستخدمها المقاولة.	369
94	مدى سعي المقاول لفتح مناصب شغل جديدة بطريقة قانونية.	371
95	تفويض الصلاحيات للعمال داخل المقاولة.	372
96	مدى استفادة المقاولة من خبرات العمال في تحسين إجراءات العمل.	374
97	مدى إنجاز المقاولة أعمالها بأقصى سرعة لوجود قوانين داعمة.	375
98	مدى حرص المقاولة على تبني تقنيات حديثة في التسيير ضمن أطر قانونية.	376
99	مدى إطلاع على النصوص القانونية التي تنظم حدود المقاولة.	378
100	مدى تنويع المقاولة في الأنشطة التي تقدمها.	379
101	مدى ميل المقاولة إلى مشاريع كبرى للاستثمار فيها في إطار اللوائح التنظيمية الحكومية المشجعة.	381
102	اتجاه آراء المقاولين الشباب.	385
103	مخرجات كا التربيعي لحسن المطابقة للفرضية الجزئية الأولى.	387
104	مخرجات معامل الارتباط سبيرمان براون لتأثير النسق العائلي على أخذ الشباب مبادرة	388

	إنشاء المقاولة.	
105	مخرجات المتوسط المرجح للمحور الثالث وانحرافه المعياري.	390
106	مخرجات كا التربيعي لحسن المطابقة للفرضية الجزئية الثانية.	391
107	مخرجات معامل الارتباط سبيرمان براون لتأثير ديناميكية الحاجات الاستهلاكية على تنويع الابتكارات التي يقدمها المقاول الشاب.	393
108	مخرجات المتوسط المرجح للمحور الرابع وانحرافه المعياري.	394
109	مخرجات كا التربيعي لحسن المطابقة للفرضية الجزئية الثالثة.	395
110	مخرجات معامل الارتباط سبيرمان براون لتأثير الدعم التنظيمي الذي تقدمه أجهزة الدعم والمرافقة على تنظيم المقاولة الشبابية.	396
111	مخرجات المتوسط المرجح للمحور الخامس وانحرافه المعياري.	397
112	مخرجات كا التربيعي لحسن المطابقة للفرضية الجزئية الرابعة.	399
113	مخرجات معامل الارتباط سبيرمان براون لتأثير الإجراءات القانونية على تطوير المقاولاتية الشبابية.	400

فـــهرس الأشكـــــــــال

الرقم	العنـــــــــوان	الصفحة
01	نموذج الدراسة للارتباط بين المتغير المستقل والتابع.	28
02	نمط المجتمع عند كونت.	61
03	نموذج تكوين الحدث المقاولاتي لـ Shapero et Sokol.	78
04	نموذج نظرية التوجه للسلوك المخطط لـ Azjen.	79
05	نموذج Shapero المعدل حسب Kruger.	81
06	مسار إنشاء المقاولة.	82
07	مسار إنشاء مقاولة قادرة على الاستمرار.	84
08	نموذج توضيحي لنية تنظيم المقاولة للطلاب الذين يتلقون التدريب.	86
09	خريطة توضح المجال الجغرافي للدوائر التي أجريت فيها الدراسة الميدانية بولاية بجاية.	241
10	توزيع العينة حسب متغير الجنس.	257
11	توزيع أفراد العينة حسب السن.	258
12	توزيع أفراد العينة حسب الحالة العائلية.	259
13	المستوى التعليمي لأفراد العينة.	260
14	نوع المقاولات التي أنشئت من قبل المبحوثين.	262
15	توزيع المشاريع حسب السنوات.	263
16	توزيع المشاريع حسب مصدر التمويل.	264
17	مدى إرجاع فضل إنشاء المقاولة إلى العائلة.	271
18	مدى تولي العائلة أهمية الابتكار في العمل.	274
19	مدى تشجيع العائلة على الاستقلالية في العمل.	276
20	مدى حصول المقاول على مبلغ المساهمة الشخصية بنسبة معتبرة من طرف العائلة.	282
21	مدى مناقشة المقاول مع عائلته طبيعة النشاط الذي سيعتمد عليه.	287
22	مدى جمع المعلومات المتعلقة بالسوق بمساعدة العائلة.	290
23	مدى مخاطرة المقاول برؤوس أموال في إنشاء المقاولة.	295
24	مدى وضع المقاول خطط واضحة لبلوغ الأهداف.	296
25	تغير أذواق المستهلك مع مرور الوقت.	300

26	مدى اهتمام المستهلك بجودة المنتج أو الخدمة.	306
27	مدى اقتراح المستهلك لمواصفات المنتج أو الخدمة.	309
28	مدى تقديم للمستهلك منتجات أو خدمات بطرق جديدة.	315
29	تصميم المنتج أو الخدمة حسب ما يرضي المستهلك.	317
30	مدى اهتمام المقاول بالكشف عن احتياجات المستهلك الحالية والمستقبلية.	320
31	مدى سهولة التفاوض مع المستهلك.	324
32	مدى كسب ثقة المستهلك من المعاملة الحسنة.	325
33	مدى توجه المقاول نحو أجهزة الدعم والمرافقة حاجة إلى الدعم المالي.	329
34	مدى تخفيض أجهزة الدعم والمرافقة من معدلات الضريبية.	332
35	مدى استفادة المقاول من دورات تدريبية نظمتها أجهزة الدعم والمرافقة.	335
36	مدى توجيه أجهزة الدعم والمرافقة المقاولين على ممارسة النشاط.	340
37	مدى تحديد مهام كل عامل في مقاولة.	347
38	مدى إصدار الأوامر والتوجيهات على العاملين بالمقاولة.	350
39	وضوح مستحقات الضرائب.	357
40	مدى قوانين الاستثمار تخدم مصلحة المقاولة.	361
41	مدى قدرة المقاولة في الحصول على إذن لاستيراد المعدات.	369
42	تفويض الصلاحيات للعمال داخل المقاولة.	374

قائـــــــــــــــمة الاختصــــــــــــارات

المعنى	المختصر
منظمة التنس فالى	**TAV**
الديوان الجهوي للعمل بالجزائر	**ORTA**
قطاع البناء والأشغال العمومية	**BTP**
الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء	**CNAS**
الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء	**CASNOS**
برامج التجهيز المحلي	**PEL**
تنمية الصناعات المحلية	**DIL**
برنامج الصناعات المحلية	**PIL**
ديوان للتوجيه ومتابعة الاستثمار الخاص	**OSCIP**
الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية	**ALGEX**
الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب	**ANSEJ**
الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة	**CNAC**
الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر	**ANGEM**
صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**FGAR**
نظام الضريبة الجزافية الوحيدة	**IFU**
منظمة التجارة العالمية	**WTO**
الإتحاد الأوربي	**EU**
اتفاقية التجارة الحرة بين دول أمريكا الشمالية	**NAFTA**
برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية	**SPSS**

مقدمة

مقدمــــة:

تعد الديناميكية الاجتماعية والتنظيمية معطى موضوعي، نظرا لما تكتسيه من أهمية تقترن بنمط العيش، فهي تمس مختلف المجتمعات بدرجات متفاوتة، وميكانيزمات تساهم في وضع المبادئ الأساسية لتحقيق التكامل الاجتماعي، فالديناميكية تمس البناء الاجتماعي ومختلف تنظيماته، آثارها واضحة في مختلف المجالات وتبرز الحديث عن واقع لا يعرف الثبات، إذ كل التنظيمات الاجتماعية توحي إلى حدوث تحولات، فالأفراد يقومون بأدوار اجتماعية ويدخلون في علاقات اجتماعية لكنها تختلف عن التي يمارسونها في حقبة معينة من الزمن. الأمر الذي دفع علماء الاجتماع إلى البحث عن العوامل المؤثرة عليها والتعرف على أشكالها وآثارها الذي ظل متواصلا مع تطور النظريات السوسيولوجية، انطلاقا من التفسير السببي والبحث عن القوانين المتحكمة، فعلى سبيل المثال يعتقد إميل دوركايم في كتابه تقسيم العمل الاجتماعي أنه بالإمكان تفسير الديناميكية الاجتماعية من خلال ربطها بالعامل الديموغرافية، وكل نظرية تمس قضية الديناميكية محاولة رصد تغير المجتمعات.

في ظل هذا الاهتمام، إن الديناميكية الاجتماعية والتنظيمية تبقى ملازمة للحياة الاجتماعية، سواء تعلق الأمر بديناميكية الحاجات الأساسية لأفراد المجتمع حتى تبقى مواكبة لتطورات العصر أو بتغير ذهنية النسق العائلي وتصوراته، الذي يعتبر كمؤطر للحياة الاقتصادية نحو الاعتماد على النفس في تأسيس الحياة الاقتصادية وتوجيه الشباب نحو آفاق جديدة، من خلال خلق ضرب من الانكسار في البناء الاجتماعي، وفي هذا المقام سنتوقف عند الشباب الذين يساهمون في بناء الواقع الاقتصادي والاجتماعي مع الحفاظ على التوازن، من خلال الولوج في عالم المقاولاتية وإنشاء المقاولات في مختلف القطاعات وتطويرها، فمنذ الاستقلال بدأت الدولة الجزائرية في القيام بالإصلاحات وتبني برامج التنمية المحلية، والتي عرفت دينامكية خاصة مع بداية التسعينات حيث مست مختلف الميادين، وفي ذات السياق بروز اقتصاد جديد بالجزائر استدعى فتح مجال للتقاول خاصة مع إصدار جملة من القوانين الجديدة وآليات ترقيته، والذي نتج عن الأمر أعداد هائلة من المقاولات الشبابية خاصة في إطار أجهزة الدعم والمرافقة التي أنشأتها الدولة، وطموحات مستقبلية بإنعاش مختلف الأنشطة المحلية

على هذا الأساس أخذت ظاهرة المقاولاتية الشبابية أهمية كبيرة في الوقت الراهن، إذ تندرج في إطار مسائل مختلف العلوم، لاعتبارها السبيل الكفيل في امتصاص البطالة في البلاد وتنويع الابتكارات بتقديم القيمة المضافة بأشكال مختلفة وبناء الثقة بالمحيط الخارجي، ما دفعنا إلى تبني هذه الظاهرة وربطها بمتغير الديناميكية الاجتماعية والتنظيمية محاولين معرفية طبيعة التأثير بينهما من منظور أفكار تالكوت بارسونز للنسق الاجتماعي والتجديد البنائي الذي له القدرة على الاستقرار بالتكيف والحفاظ على توازن أنشطته وهياكله، توليفا مع أفكار التي جاء بها نموذج السياق للمقاولاتية، في إطار تتوافق مع المعايير المنهجية وإمكانية دراستها ميدانيا.

لمعالجة ظاهرة تأثير الديناميكية الاجتماعية والتنظيمية على المقاولاتية الشبابية في الجزائر، اعتمدنا على خطة بحث تشمل جانبين، جانب نظري يتضمن أربعة فصول وجانب ميداني يشمل ثلاثة فصول، بالإضافة إلى مقدمة وخاتمة.

ففي الفصل الأول المعنون بـ: الإطار العام للدراسة، خصص لتناول عدة عناصر المتمثلة في تحديد إشكالية الدراسة التي فيها صغنا تساؤل رئيسي وأربعة تساؤلات فرعية مرتبطة بمتغيرات الدراسة الراهنة، من ثم صياغة فرضيات الدراسة التي هي إجابات مؤقتة للارتباط الموجود بين الديناميكية ببعديها الاجتماعي والتنظيمي والمقاولاتية الشبابية، وتليها الأسباب التي دفعتنا إلى اختيار هذه الدراسة عن غيرها من الظواهر السوسيولوجية وأهميتها وأهدافها، وكذا تحديد مفاهيم الدراسة وارتباطها بمفاهيم أخرى تقترب منها التي تساعدنا في الفهم المعمق للبحث وتوضيح أكثر لمسارها.

أما الفصل الثاني فقد عنوناه بـ: الأبعاد النظرية والإمبريقية لموضوع الدراسة، والذي يشمل على عنصر حول النظريات المفسرة لمتغيرات الدراسة، وهذا الأخير بدوره ينقسم إلى عنصرين فرعيين، أولهما الاتجاهات النظرية المفسرة للديناميكية الاجتماعية والتنظيمية الذي يتضمن الاتجاهات التطورية، الاتجاه البنائي الوظيفي، المادية التاريخية عند كارل ماركس، ثانهما التصورات النظرية للمقاولاتية الشبابية والذي أيضا بدوره يتضمن التصور الوظيفي، التصور السلوكي، التصور القيمي، كما تم في هذا الفصل عرض مختلف النماذج الرائدة المساعدة على دراسة المقاولاتية الشبابية من مختلف جوانبها، ويليها البعد الامبريقي لموضوع الدراسة المتعلق بكل متغير من متغيرات الدراسة مصنف على الأساس المكاني، وفي ذات الفصل استعرضنا المقاربة السوسيولوجية التي ارتأينا إلى تبنيها ومعالجة الظاهرة الراهنة في إطارها.

ويليه الفصل الثالث المخصص لتناول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وآليات ترقيتها، والذي يتضمن التطور التشريعي والتنظيمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ومختلف خصائصها وتصنيفاتها، ومن ثم الدور الاجتماعي والاقتصادي لتلك المؤسسات، وكذا أهم المخاطر التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وآليات ترقيتها، واختتمنا الفصل بذكر بعض التجارب الدولية والعربية الناجحة في دعم وتنمية تلك المؤسسات التي من الممكن للجزائر الاستفادة منها.

أما الفصل الرابع فقد عنوناه بالدينامكية الاجتماعية والتنظيمية وتشكل النسق المقاولاتي الشبابي، والذي يشمل على أربعة محاور رئيسية، أولهما المسألة الشبابية بين الامتداد والانتقال، حيث قدمنا فيه تصور عام عن بروز موضوع الشباب اجتماعيا ومختلف خصائص هذه الشريحة الحيوية، وتحليل اتجاهاتها نحو العمل مع طرح مختلف القضايا التي تعاني منها في الوقت الراهن وآثارها الاجتماعي والاقتصادي على المجتمع، وثانهما حول ميلاد وتطور النسق المقاولاتي: من فكرة إلى خطة أعمال، إذ تطرقنا إلى التطور التاريخي لمفهوم المقاول والمقاولاتية استنادًا إلى خطابات منها سوسيولوجية وأخرى اقتصادية، ومقومات الفكر المقاولاتي وأبعاده، وكذا أهم خطوات إنشاء

المقاولة واختيار المقاولين لنوعية النشاط، أما المحور الثالث فخصصناه للمقاولاتية الشبابية في الجزائر الخلفيات والإجراءات، هادفين عرض البنية السوسيوتاريخية للفعل المقاولاتي في الجزائر، ومختلف الأطر المساهمة في بناء ذهنية المقاولة الشبابية الجزائرية، في حين يشمل المحور الرابع الذي عنوناه بالقراءة السوسيولوجية للديناميكية الاجتماعية والتنظيمية على تقديم صورة عامة حول الديناميكية الاجتماعية والتنظيمية من خلال تحديد مجموعة من المؤشرات والملامح الدالة على حدوث ديناميكية على مستوى البناء الاجتماعي والتنظيمي منذ القدم بمختلف اتجاهاتها، مع تحديد مجموعة من العوامل التي تساهم في تلك الحركية، من ثم ركزنا على واقع البنية الاجتماعية والتنظيمية بالمجتمع الجزائري، من أجل بيان مختلف المراحل التي مر بها المجتمع الجزائري ومؤسساته العمومية.

أما الفصل الخامس فخصصناه لعرض الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية، والذي يتضمن مجالات الدراسة (المكاني، البشري، الزمني)، واختيار المنهج المناسب وأدوات جمع البيانات، ويليها تحديد عينة دراسة بالأخص أن مجتمع الدراسة كبير يصعب دراسة كل مفرداته، في حين الفصل السادس الموسوم بـ: المقاولاتية الشبابية في عمق الديناميكية الاجتماعية والتنظيمية بالجزائر، عرضنا فيه البيانات التي جمعناها من ميدان الدراسة كمًا وكيفًا في إطار عدة عناصر مرتبطة بفرضيات الدراسة ومؤشراتها، متمثلة في النسق العائلي كبناء لخلق الدافعية عند الشباب الجزائري في إنشاء المقاولة، وديناميكية الحاجات الاستهلاكية للأفراد كعامل لتنويع الابتكارات في المقاولة الشبابية، بالإضافة إلى موقع أجهزة الدعم والمرافقة في حياة المقاولاتية الشبابية وتنظيمها، وكذا مدى مساهمة الإجراءات القانونية في استمرارية وجود المقاولاتية الشبابية وتطورها.

وفي الفصل السابع قمنا بعرض المناقشة والنتائج العامة للدراسة، حيث تضمن مناقشة النتائج في ضوء الفرضيات الجزئية بالاعتماد على عدة أساليب إحصائية، من ثم مناقشة النتائج في ضوء البعد الامبريقي لموضوع الدراسة، وكذا مناقشة النتائج في ضوء النظريات السوسيولوجية والمقاربة المتبناة لبيان نقاط الاتفاق والاختلاف، ويليها عرض النتائج العامة للدراسة.

وانتهت هذه الدراسة بالخاتمة حيث عرضنا فيها حوصلة للأفكار التي توصلنا إليها، وإلى جانبها مجموعة من الاقتراحات والقضايا التي ستصبح نقطة انطلاق مستقبلا.

الجانب النظري للدراسة

الفصل الأول

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة

أولا: الإشكالية.

ثانيا: فرضيات الدراسة.

ثالثا: أسباب اختيار الموضوع.

رابعا: أهمية الدراسة.

خامسا: أهداف الدراسة.

سادسا: تحديد مفاهيم الدراسة.

أولا: الإشكالية.

لقد ساهم الانتشار الواسع للثورة الصناعية في تنظيم الحياة الاقتصادية، وظهور صناعات وتقنيات جديدة في المجتمعات الغربية، مما أدى إلى توسع مجالات نشاطها من خلال الدخول في منافسات تجارية تقوم على مبدأ السرعة في التجديد والابتكار، مع البحث عن سبل تعزيز القدرة التنافسية وروح المبادرة خاصة لدى فئة الشباب التي تعد الشريحة السكانية الأكثر نشاط وحيوية، وقدرة على العطاء في المجتمع، مع تحريك سلوكها نحو الانخراط المباشر في العمل الإنتاجي بإنشاء مشاريع شبابية؛ باعتبارها المصدر الأساسي للإنتاج والنشاط، حيث ثبت عالميًا أن المشاريع الصغيرة والمتوسطة هي عصب اقتصاد مختلف الدول، "وتمثل نحو 90 % من عدد المشروعات وتساهم بنحو 85 % من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، كما نحو 80 % من مجموع فرص العمل في غالبية اقتصاديات دول العالم"[1].

هذه الحركية في التنوع الإنتاجي وإنشاء المتزايد للمشاريع الاقتصادية، تثير تصور هام يدفعنا إلى محاولة وصف وتحديد العوامل المتحكمة في هذه التوجهات والتطورات السريعة ضمن بعدها السوسيولوجي والتنظيمي، متبنين مفهوم المقاولاتية التي انبثقت في الأوساط الشبابية كسياق حديث خلقت ذهنية جديدة في البيئة المجتمعية، متمثلة في الإتيان بقيمة مضافة مع قبول المخاطرة، ولوجا في سيرورة طويلة المدى بدءًا بالفكرة لتخرج بمنتج؛ المقاولاتية لم تكن وليدة اللحظة وإنما لها تراكمات معرفية، وأول استخدام لها كمفهوم كان على يد Richard Cantillon في مطلع القرن الثامن عشر في مقال له حول طبيعة التجارة بشكل عام.

وتعد المقاولاتية في الوقت الحالي رهانًا أساسيًا لما تخلقه من ثروة، ومساهمتها بقوة في تحديث الاقتصاد وإكسابه حيوية عالية، والمجتمع الذي يخرج منه أكبر عدد من المقاولين سيكون قادرًا أكثر من غيره على المبادرة والمنافسة، بالأخص مع بروز أشكال جديدة من المقاولين التي جاء بها Alain Fayolle في مؤلفه le métier de creature d'entreprise، وبهذا الشكل أصبحت المقاولاتية الإستراتيجية المثلى للقضاء على البطالة، وإعادة التوازن للأسواق المحلية، مع تفعيل شبكة من العلاقات، وهذا ما بينته الباحثة حساين زاهية في دراستها حول عوامل ميلاد وتنمية اليقظة المقاولاتية: بين المعاش، الحركية وحوافز المنشئ، مساهمة في فهم صيرورة إنشاء المؤسسات الجزائرية وأصل تكوينها.

وعلى العموم نجد أن القطاع العام مسيطرًا وموجهًا للنشاطات الاقتصادية في كثير من الدول النامية ومنها الجزائر، التي لجأت إلى تبني النظام الاشتراكي كاتجاه للنهوض باقتصاد الدولة مباشرة بعد الاستقلال، القائم على التخطيط المركزي، والملكية العامة لوسائل الإنتاج مع تدخل الدولة في نشاطها الاقتصادي، مكرسة البنوك لتمويل

---

[1] صلاح حسن: **دعم وتنمية المشروعات الصغيرة لحل مشاكل البطالة والفقر**، دار الكتاب الحديث، القاهرة، مصر، دط، 2013، ص 3.

المؤسسات العمومية التي تسعى لتوفير معظم احتياجات المجتمع، لكن الجزائر لم تتمكن من تحقيق الاستقرار وبناء قاعدة تنموية ثابتة، ما دفع بها إلى قيام بالإصلاحات هيكلية في السبعينات والثمانينات والتي باءت جميعها بالفشل، وبهذا اقتنعت الجزائر بأن القطاع الخاص أكثر مرونة وقدرة على الإبداع والتغيير، فأصدرت قرار خوصصة المؤسسات العمومية ومنحها الاستقلالية من الناحية القانونية والتشغيلية، وتجدر الإشارة هنا إلى أن الخيار الاشتراكي لم يقدر على منع بروز مقاولين جزائريين، ورغم التشريعات القانونية لم تعط أي أهمية للأنشطة الخاصة، وهذا ما أثبته السياق التاريخي من منطلق الدراسات التي أجروها هؤلاء الباحثين (1981) Jean Penef و (1984) Liabes Djillali و (1987) Djelouat Nourine حول أصول المقاولين في الجزائر.

مع بداية التسعينات لجأت الجزائر إلى نظام اقتصاد الحر كبديل للنظام الاشتراكي الأمر، الذي دفع إلى تعزيز الرغبة في المخاطرة بتأسيس بناءات اجتماعية في مختلف المجالات، وبذلك عرفت المقاولاتية مرحلة أكثر حركية ونمو النشاط، وتزايد عدد المقاولات الصغيرة والمتوسطة، حيث تشير الإحصاءات على أن العدد الإجمالي للمقاولة سنة 2001" قد بلغ 179893 مقاولة، في حين وصل عددها سنة 2007 إلى 294315 مقاولة، بينما بلغت عددها سنة 2012 حوالي 533263 مقاولة، وفي 2017 حوالي 1060289 مقاولة[1]، التي ساهمت بشكل كبير في توفير مناصب الشغل، وتتميز بالمرونة في أعمالها ومنتجاتها، في نفس الوقت ظهرت العديد من البرامج التي تشجع الشباب للتوجه نحو المقاولاتية لتلبية متطلبات الأفراد.

وعلى هذا الأساس تعتبر المقاولاتية الشبابية من أكثر القضايا التي حازت على اهتمام الباحثين السوسيولوجيين والاقتصاديين، إذ يرى أصحاب الاتجاه السلوكي على أن بروز المقاولاتية وتطورها مرتبط ارتباطًا وثيقًا بمختلف الحاجات، من خلال محاولة الربط بين الدوافع النفسية ولاسيما الحاجة إلى الإنجاز، والحاجة إلى الاستقلالية وتحمل المسؤولية، وكذا أصولهم ومساراتهم الاجتماعية التي تدفع بالشباب نحو إنشاء مشاريع مقاولاتية، في حين يرى الاتجاه الماركسي إن بروز المقاولاتية الشبابية كتنظيم أمر طبيعي، فهي وسيلة لمقاومة الطبقة التي تفرض هيمنتها على الطبقات الأخرى، وبالتالي فالطبقة المستغَلة تسعى إلى امتلاك الشهرة والمنزلة العالية وفرض سيطرتها كطبقة جديدة، إضافة إلى تزايد درجة الوعي لدى الشباب بأهمية التي تمتلكها المقاولة في جعلهم يتمتعون بالاستقلالية في العمل، وهذا التوجه راجع إلى البيئة التي نشئوا فيها وأي قرار يتخذونه يكون خارج إرادتهم، فهناك أشخاص تجمعهم ظروف مادية مشتركة توصلوا إلى وعي حيال مكانتهم الاجتماعية، وأن وجودهم الاجتماعي هو الذي يحدد وعيهم انطلاقا من التغيرات الاجتماعية التي تحدث في البيئة المحيطة.

أما الاتجاه الاقتصادي فقد ربط النشاط المقاولاتي بالشروط الاقتصادية المتمثلة في التجديد التكنولوجي، وتوفر رؤوس الأموال لبناء المشروع واستمراره مع اهتمام الأسواق بمختلف المنتجات، فهذا يحفز على الابتكار

[1] Ministère de la petite et moyenne entreprise et de l'artisanat, sur le site : www.pmeart.dz.org.

والمخاطرة، كما تعتبر المقاولة القوة المحركة للنمو الاقتصادي، وبالتالي يتحقق ذلك من خلال خلق وإنشاء العديد من المقاولات والاستثمار فيها بغرض تنمية الاقتصاد الوطني، وإحداث تحولات إيجابية فيه. والاتجاه الوضعي منطلقه البناءات الاجتماعية تتغير وفقا للقوانين التي تحكم تطوره وتفاعله، ويمكن اكتشافها من خلال دراسة المجتمع، فظهور المقاولاتية والمبادرة فيها راجع إلى التغيرات التي تحدث على مستوى المجتمع في اتجاهها التطوري، إضافة إلى افتراض أن الأفراد عقلانيين في سلوكهم وتصرفاتهم التي يقومون بها، مع أن دائما المجتمع يسير في تطور دائم، فهو يسعى إلى التقدم بفضل الابتكارات التي يقدمها الأفراد كون المجتمعات تخضع لقواعد السببية، فأي تطور يحدث على مستوى المجتمع فهو ناتج عن عدة ديناميات، وينبغي أن تكون المقاولاتية تنطوي على عوائد تعود على المجتمع حتى تكون مرغوبة ومقبولة من قبله، حيث يتوجب الالتزام بإرادة المجتمع.

وعلى هذا يمكن تحديد موضوع المقاولاتية الشبابية كظاهرة سوسيولوجية تركيزًا على أن المجتمع هو أحد الأنساق الأساسية للفعل، والذي ينقسم إلى أربعة أنساق فرعية نسق اقتصادي، سياسي، روابط مجتمعية، ونظم التنشئة الاجتماعية؛ المجتمع يعيش في حالة توازن منتظم وعند تعرضه للدينامكية لا يفقد توازنه، فهو قادر على التكيف مع التغيرات التي تحدث على مستواه مع إدماجها في بنائه؛ إذ ربط Talcott Parsons العموميات التطورية –التي تحدث في اتجاه تطوري تنموي دون أن تلحق الضرر بالأنساق الفرعية- بالديناميكية التي تحدث على مستوى المجتمع التي تخلق ضربًا من الانكسار في بناء القائم وتدفع به إلى الآفاق جديدة، ومن هذا المنطلق إن هذه العموميات التطورية قد خلفت كل التحولات بعيدة المدى في تطور المجتمعات، فبروز نسق المقاولاتية الشبابية في الجزائر والتطورات التي عرفتها من ناحية التعداد والتنوع النشاط قد ترجع إلى الديناميكية التي حدثت على مستوى النسق الاجتماعي من الوسط العائلي والتنشئة التي يتلقاها المقاول، وكذا انفتاح الأفراد وديناميكية حاجاتهم الاستهلاكية، فعندما تظهر العمومية التطورية فإنها تعمل على خلق تباين اجتماعي واسع النطاق بغية الحفاظ على التوازن المجتمعي؛ وندعم هذا التصور بنموذج المحيط (السياق) لـ Régis Moreau الذي يرتكز على دور المحددات الخارجية المرتبطة ببيئة المقاول على معدلات إنشاء المؤسسات، فتوفرها يدفع المقاول نحو الولوج في عالم الأعمال ويسهل الابتكار باعتباره لا يعيش في حيز مغلق وإنما في وسط ذات طبيعة مختلفة حسب الدورة الحياتية لديه والتي تؤثر على مساراته، وأن الظروف الاقتصادية والتشريعية ودرجة تقدم المجتمع يلعب دور في بروز المقاولاتية وتطورها مرورًا بعدة مراحل، وفي ذات السياق تتعلق مسألة ديناميات المحيط أيضا بالقوانين واللوائح التنظيمية السارية، ووجود الأنظمة البيئية وهياكل الدعم، مع تشجيع الحكومة هذا النوع من المبادرات من خلال وضع إجراءات قانونية محددة لهذا النوع من النشاط.

من خلال هذا التأسيس يظهر أن الدراسة الراهنة تدفع لقراءة موضوع المقاولاتية الشبابية في الجزائر عبر البحث والتعرف على تأثير الديناميكية الاجتماعية والتنظيمية على المقاولاتية الشبابية بروزًا وتطورًا، كون الجزائر

شأنها شأن الدول النامية التي شهدت حركية سريعة في السنوات الأخيرة. وعلى هذا الأساس يكون التساؤل الرئيسي لهذه الدراسة على النحو التالي:

- هل تؤثر الديناميكية الاجتماعية والتنظيمية إيجابا على المقاولاتية الشبابية في الجزائر؟

انطلاقا من التساؤل الرئيسي للدراسة تتفرع التساؤلات الفرعية التالية:

- هل يساهم النسق العائلي في دفع الشباب نحو أخذ مبادرة إنشاء المقاولة؟
- هل تساهم ديناميكية الحاجات الاستهلاكية للأفراد في تنويع الابتكارات التي يقدمها المقاول الشاب؟
- هل يساهم الدعم التنظيمي الذي تقدمه أجهزة الدعم والمرافقة في تنظيم المقاولاتية الشبابية؟
- هل تساهم الإجراءات القانونية في تطوير المقاولاتية الشبابية؟

ثانيا: فرضيات الدراسة.

بعد تحديدنا للمشكلة المراد دراستها، ننتقل إلى مرحلة صياغة الفرضيات بشكل يوضح مختلف التفسيرات للارتباط القائم بين متغيرات الدراسة، وهذه المرحلة في البحوث العلمية ليست مسألة إجبارية تقتضيها جميع الدراسات وإنما هي عملية اختيارية وهذا يرجع إلى طبيعة الدراسة؛ فإذا ما كانت الدراسة تهدف إلى اكتشاف القوانين المتحكمة في سيرورة الظاهرة، والكشف عن مختلف العوامل التي تسبب نشوء تلك المشكلة سيتطلب الأمر صياغة الفرضيات، والتي تعتبر إجابة مقترحة تحتمل الصدق أو النفي، كما يعبر عن ذلك **موريس انجرس** بقوله هي"إجابة مقترحة لسؤال البحث، يمكن تعريفها حسب الخصائص الثلاث الآتية: التصريح، التنبؤ، ووسيلة للتحقق الامبريقي"[1]. وتتمثل متغيرات هذه الدراسة في اعتبار المقاولاتية الشبابية كمتغير تابع حيث سنركز على أهم خطواتها في اتجاهها التطوري وربطه بمتغير مستقل المتمثل في الديناميكية الاجتماعية والتنظيمية التي قد تؤثر على المقاولاتية الشبابية في الجزائر. انطلاقا من التساؤلات التي تم استعراضها في إشكالية البحث، تم صياغة فرضية رئيسية تحدد الإطار العام للبحث والتي تتمثل في:

- تؤثر الديناميكية الاجتماعية والتنظيمية إيجابا على المقاولاتية الشبابية في الجزائر.

وتتفرع عن الفرضية الرئيسية فرضيات فرعية وهي:

- يساهم النسق العائلي في دفع الشباب نحو أخذ مبادرة إنشاء المقاولة.
- تساهم ديناميكية الحاجات الاستهلاكية للأفراد في تنويع الابتكارات التي يقدمها المقاول الشاب.
- يساهم الدعم التنظيمي الذي تقدمه أجهزة الدعم والمرافقة في تنظيم المقاولاتية الشبابية.
- تساهم الإجراءات القانونية في تطوير المقاولاتية الشبابية.

والشكل الموالي عبارة عن نموذج للدراسة الحالية، الذي سنوضح من خلاله ارتباط متغيرات الدراسة وأهم المؤشرات المعتمد عليها، وكذا المسار المفترض الذي قد يتخذه المقاول الشاب (المبحوث) في صيرورته المقاولاتية، وفي كل خطوة نربطه بأحد السياقات المحيطة به التي تدخل ضمن الديناميكية الاجتماعية (النسق العائلي، ديناميكية الحاجات الاستهلاكية للأفراد) والديناميكية التنظيمية (الدعم التنظيمي الذي تقدمه أجهزة الدعم والمرافقة، والتغيرات التي تحدثها الدولة في الإجراءات القانونية المرتبطة بالأنشطة المقاولاتية).

---

[1] موريس أنجرس: **منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية (تدريبات عملية)**، ترجمة: بوزيد صحراوي وآخرون، دار القصبة للنشر، الجزائر، ط2، 2006، ص 151.

الشكل رقم (01): يمثل نموذج الدراسة للارتباط بين المتغير المستقل والتابع.

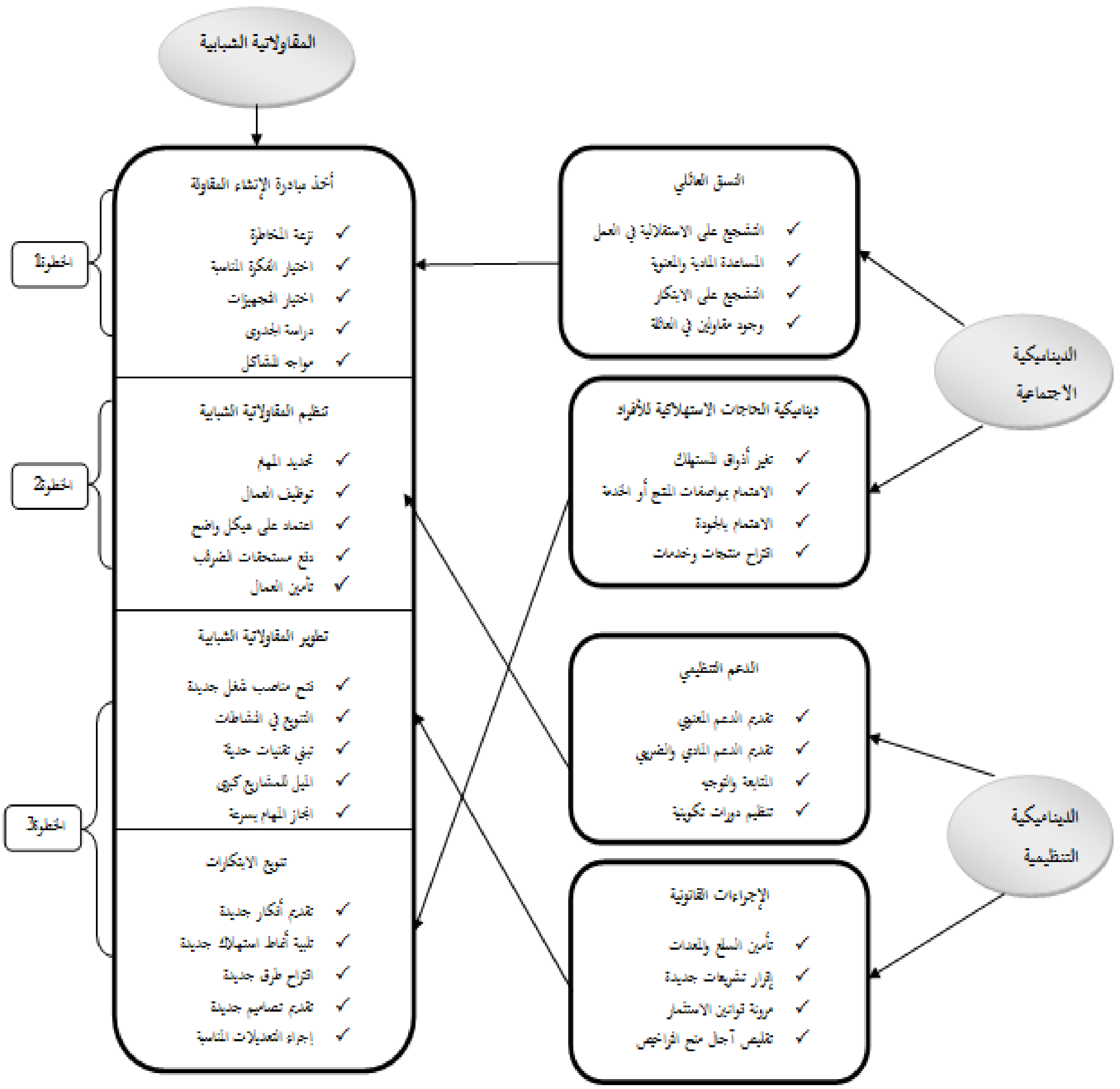

المصدر: من إعداد الطالبة

ثالثا: أسباب اختيار الموضوع.

إن اختيار الباحث لموضوع الدراسة، لا يخضع على وجه الإطلاق لأي ضرب من ضروب الصدفة، بقدر ما هي مرتبطة بظروف الباحث ذاته من خلال شعوره بالمشكلة ومدى خطورتها، وبالتالي تتولد لديه الحيرة والقلق والرغبة لدراسة هذه المشكلة، وإيجاد الحلول المناسبة بكل موضوعية وبعيدًا عن التحيز، كما يعود الاختيار إلى الشروط الموضوعية، والظروف التي يعيشها الباحث في البيئة التي ينتمي إليها، وتتمثل هذه الأسباب في:

1- الأسباب الذاتية:

- أثناء توزيع المواضيع على طلبة الدكتوراه من قبل أعضاء اللجنة العلمية ارتأينا إلى اختيار هذا الموضوع، لارتباطه الوثيق بالتخصص وهو علم الاجتماع تنظيم وعمل من جهة، واحتكاكنا المباشر ببعض المقاولات الشبابية خاصة في قطاع الأنشطة الحرفية التي تثير فينا نوع من الحيرة والرغبة في متابعة مسارها المقاولاتي من جهة أخرى.
- تقارب الموضوع مع اهتماماتنا واستعداداتنا المعرفية، التي ستوظف في تقديم قيمة مضافة في مجال المقاولاتية التي ستأخذ بعد سوسيولوجي، من خلال قراءة الموضوع وفق مقاربة سوسيولوجية.
- الاقتراب من المقاولات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وبضبط بولاية بجاية، والتعرف على طبيعة النشاطات التي تمارسها، وكيفية تنظيمها للعمل وتسييرها للعمال، وكذا التعرف على أهم الابتكارات والإبداعات التي قدموها ولازالوا يقدمونها هؤلاء المقاولين الشباب.
- التزايد المستمر في إنشاء المقاولات الصغيرة والمتوسطة بولاية بجاية خاصة في الآونة الأخيرة، وظهور مقاولين جدد في مختلف الأنشطة، مع كثرة طرح هذا الموضوع في المؤتمرات والملتقيات، وبرامج خاصة لتوعية الشباب بأهمية المقاولاتية.

2- الأسباب الموضوعية:

- قلة الدراسات السوسيولوجية التي اهتمت بهذا الموضوع، خصوصا فيما يتعلق بالبحوث العربية مقارنة بالبحوث الغربية، وأن أغلب الدراسات التي تم الاطلاع عليها اهتمت بدراسة المقاولاتية الشبابية من الناحية الاقتصادية.
- حدوث ديناميات الاجتماعية وتنظيمية سريعة في المجتمع الجزائري وفي أوقات متفاوتة، وانتقال الدولة الجزائرية من النظام الاشتراكي الذي يعتمد بالدرجة الأولى على القطاع العمومي إلى تبني اقتصاد السوق في بداية التسعينات وتشجيع الأفراد على الولوج في القطاع الخاص، بالإضافة أصبحت تعتمد على هياكل تنظيمية أكثرها مرونة وسرعة في العمل، اقتناء تكنولوجيا أكثرها حداثة، ونفس الأمر من الناحية العملية في اتخاذ القرارات .
- الحاجة إلى فهم فئة الشباب وتوجهاتها في المجتمع الجزائري وآفاقها المستقبلية من خلال إنشاءها مقاولات صغيرة ومتوسطة، كون هذه الفئة هي العنصر الأساسي التي لديها القدرة على الأخذ بالمجتمع نحو التطور والتقدم، عن طريق استغلال طاقتها وحيويتها في النشاطات المساهمة لتحقيق التنمية.
- تقديم وتوضيح مفهوم المقاولاتية، كون هناك من يعتقد أنها مصطلح مرتبط بالمؤسسات الكبرى، وأصحاب الأعمال والثروات، وهناك من يربطها بالأعمال والنشاطات التي تمارس من قبل العائلات

التقليدية، في حين المقاولاتية مرتبطة بالشخص القادر على المخاطرة برؤوس أمواله، والقدرة على الاستثمار ومرتبطة أيضا بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمختلف نشاطاتها.

رابعا: أهمية الدراسة.

- تأتي أهمية التعرض لموضوع المقاولاتية الشبابية من أهم الموضوعات التي أثارت اهتمام الباحثين وإدارة الأعمال، والذين تعددت مواقفهم في الدراسة وانتهاج كل منهم أسلوب معين في تفسيره لهذه الظاهرة من جهة، وكذا الاهتمام الذي تلقاه من قبل الحكومات والمنظمات الدولية كمنظمة العمل الدولية من حيث اعتباره إحدى أهم الدعائم الأساسية التي يعتمد عليها الاقتصاد المحلي، وهذا لما يحققه من التنمية الاقتصادية والاجتماعية لمختلف المجتمعات من جهة أخرى.
- إن معالجة ظاهرة المقاولة الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في غاية الأهمية، كون هذه الأخيرة قادرة على النشاط في مجالات متعددة ومتنوعة، لا تتوجه إليها المؤسسات الكبرى كالصناعات البلاستيكية والأنشطة الحرفية، فهي أكثر مرونة لمواكبة مختلف التحولات الاقتصادية السريعة ومواجهة التحديات البيئية الخارجية، وبالتالي من خلال هذه الدراسة سنقدم صورة عامة عن أهم الأنشطة التي يمارسها المقاولون الشباب.
- كما تتمثل أهمية هذه الدراسة في ربط الديناميكية الاجتماعية والتنظيمية بالمقاولاتية الشبابية، باعتبارها تمثل مصدرًا خصبًا للمقاولين الشباب للإتيان بأفكار إبداعية وابتكارات جديدة مع استغلال الفرص العمل المختلفة، بهذا تعد الديناميكية من أهم العوامل المساهمة في توجيه الشباب نحو المقاولاتية، حيث تؤثر على ذهنية الأفراد والجماعات باعتبار الإنسان كائن اجتماعي وكل حركية في المجتمع تنعكس عليه، بالإضافة إلى تركيزنا على فئة الشباب بالتحديد كونها الفئة المستهدفة من قبل الحكومة الجزائرية ومختلف أنساق المجتمع باعتبارها الركن الأساسي للنهوض بالاقتصاد الوطني.
- يساهم هذا البحث في عرض واقع المقاولات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، وتحديد مختلف العراقيل التي تواجهها من بداية نشوءها إلى غاية خروجها بمنتج أو خدمة جديدة، وتعد المقاولاتية الشبابية مهمة وفعالة في مواجهة المشكلات التي تعاني منها المجتمعات، باعتبارها المصدر الأساسي للإنتاج وتوفير مناصب الشغل، إذ يؤدي غيابها إلى حدوث مشكلات ليس فقط على مستوى الفرد والجماعات بل حتى على مستوى دول العالم بأكملها.

خامسا: أهداف الدراسة.

- التعرف على طبيعة التأثير الموجود بين الديناميكية الاجتماعية والتنظيمية والمقاولاتية الشبابية في الجزائر واتجاه هذا الارتباط.
- محاولة معرفة ما إذا كان النسق العائلي يساهم في دفع الشباب نحو أخذ مبادرة إنشاء المقاولة
- التعرف على مدى مساهمة ديناميكية الحاجات الاستهلاكية في تنويع الابتكارات التي يقدمها المقاولون الشباب.
- محاولة معرفة ما إذا كان الدعم التنظيمي الذي تقدمه أجهزة الدعم والمرافقة التي أنشأتها الجزائر بداية من التسعينات يساهم في تنظيم المقاولاتية الشبابية.
- التعرف على ما إذا كانت الإجراءات القانونية تساهم في تطوير المقاولاتية الشبابية.

سادسا: تحديد مفاهيم الدراسة.

تعد خطوة ضبط المفاهيم ضرورية في أي بحث علمي أكاديمي وبالأخص في العلوم الاجتماعية، فهي تساهم بشكل كبير في توضيح مسار البحث وتسمح بالفهم السليم للموضوع، إذ هناك مفاهيم تحمل أكثر من دلالة؛ وبالتالي من خلال الضبط يسمح بإزالة الغموض ويصبح أكثر وضوحًا لدى القارئ. ولقد حاولنا في هذه الدراسة تحديد المفاهيم في ضوء التراث السوسيولوجي العام، وفي ضوء معطيات الواقع انطلاقا من تقسيم المفاهيم إلى مفاهيم رئيسية التي تبنى عليها الدراسة والمتمثلة في: الديناميكية، التنظيم، الديناميكية الاجتماعية، الديناميكية التنظيمية، المقاولاتية الشبابية، المقاول، الشباب، اعتمادًا على تعريف لغوي وتليها تعاريف اصطلاحية مع الأخذ بعين الاعتبار معايير التحديد، إذ اعتمدنا في هذه الدراسة لتحديد بعض المفاهيم على معيار معرفي حيث استعرضنا المفهوم في مختلف العلوم، والبعض الآخر على معيار تاريخي بتتبع ظهور المفهوم وتطوره، كما هناك مفاهيم تم المزج بين المعيارين، ويليها التعريف الإجرائي الذي يتمثل في مجموعة من المؤشرات لذلك المفهوم، من ثم نتطرق إلى المفاهيم المساعدة التي تقترب من موضوع الدراسة، هذه المفاهيم تجعل من الموضوع أكثر وضوحًا، وهي الحركية الاجتماعية، التغير الاجتماعي، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

1-الديناميكية dynamic:

لغة: تعني الديناماكية من الناحية اللغوية"[مفرد]: علم يبحث في الحركة بمعناها العام وديناميكية[مفرد]: اسم مؤنث منسوب إلى ديناميكا "حركة ديناميكية" مصدر صناعي من ديناميكي: حركة ونشاطها وحيوية لابد أن يأخذ الحوار بينهما طابع المرونة والديناميكية حتى يتحقق الانسجام"[1].

اصطلاحا: الديناميكية مصطلح يتضمن الحركة والتغير، يشيع استخدامه بطرق متعددة، فهو يشير غالبا إلى العلاقات المتغيرة التي توجد في نسق اجتماعي أو سيكولوجي معين، ويشير معناه الضيق إلى المدخل الدينامي للمشكلة"[2]، وبالتالي إن الديناميكية تشمل مختلف المجتمعات الإنسانية وعلومها، ما جعلها تشغل بال العديد من المفكرين واختلاف وجهات نظرهم في فهم وتفسير الديناميكية، كون تتدخل العديد من العوامل في إحداثها وتختلف درجتها من مجتمع إلى آخر.

كما يستخدم مفهوم الديناميكية أحيانا باعتباره مضادًا لمفهوم الثبات **static** ومعناه حينئذ ما يتضمن التحول والصيرورة، وأحيانا أخرى يستخدم باعتباره مضادًا لمفهوم آلي **mechanical** ومعناه حينئذ ما يتضمن مجموعة من التغيرات المرتبطة فيما بينها تبعا لقوانين حتمية. بالإضافة يتضمن زيادة على ذلك معنى القوة الدافعة ونوعا من الغائية. وفي ذات السياق يستخدم مفهوم ديناميكية كذلك بمعنى التغير داخل نظام وحينئذ لا يقف التغير عند حدود جزء معين من أجزاء النظام لكنه يشمل النظام كله لينتقل به إلى مستوى جديد من مستويات الاتزان[3]، نجد من خلال هذا التعريف أنه أشار إلى عدة استخدامات لمفهوم الديناميكية والذي يتداخل مع مفاهيم أخرى كالتغير والتحول والحركية التي تبدو متقاربة نوع ما من خلال مؤشراتها ومظاهرها، ما يدفعنا فيما بعد إلى تقديم شروحات لهذه المصطلحات، وفي نفس الوقت استخدامنا لمفهوم الديناميكية في هذه الدراسة سيحمل دلالة التغير والحركية بمعنى مضاد لمفهوم الثبات.

وعرف **ليفين** الديناميكية على "أنها مفهوم يشير إلى مجموعة الوقائع أو المفاهيم التي تتعلق بالتغير وشروطه، ويلاحظ أن الحقائق الدينامية لا يمكن تعينها إلا بطريق غير مباشر"، [ولقد ركز ليفين في تعريفه هذا على حصر الديناميكية في عملية التغير ومختلف شروطها التي تحدث بطرق مقصودة وغير مقصودة داخلية أو خارجية، وهذه الديناميكية لا تقتصر على قسم معين من البناء وإنما تشمله بالكامل، فأي تغير يحدث على مستوى جزء من أجزاء المجتمع فإنه سيؤثر على كافة الأجزاء الأخرى بفعل تفاعل مختلف العناصر الموجودة في البيئة الواحدة].

---

[1] أحمد مختار عمر: **معجم اللغة العربية المعاصرة**، عالم الكتب نشر وتوزيع وطباعة، القاهرة، مصر، ط1، 2008، ص 797.
[2] غيث عاطف محمد: **قاموس علم الاجتماع**، دار المعرفة الجامعية، إسكندرية، مصر، دط، 1995، ص 141.
[3] أحمد عبد الله مجدي: **السلوك الاجتماعي وديناميته (محاولة تفسيرية)**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، دط، 2008، ص 110.

في حين يستخدم **كرش ولرتشفيلد** مفهوم الديناميكية للإشارة إلى مجموعة التغيرات التكيفية التي تحدث في بناء الجماعة ككل، نتيجة لحدوث تغيرات في أي جزء من أجزائها"[1]. الواضح من هذا التعريف أن الدينامكية تحدث في أي بناء من البناءات الاجتماعية، وهذا طبعا راجع إلى التغيرات المختلفة التي تحدث على مستوى المجتمع سواء كانت تغيرات اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية، وعلى هذا الأساس وجوب توفر في الأنظمة الديناميكية عمليتي الهدم والبناء التي تجعلان الديناميكية مستمرة في كافة البناءات المجتمعية، وبالتالي إما يزول النسق الأول ويظهر بناء جديد أو الحفاظ على دينامية التوازن أو تقدم النسق بسرعة متفاوتة في اتجاه خطي.

إجرائيا: يقصد بالديناميكية على أنها الحركية التي تحدث على مستوى البناء الاجتماعي التي تجعله ينتقل من حالة إلى حالة جديدة في مختلف الاتجاهات، سواء بطريقة مقصودة أو غير مقصودة، والتي بدورها تحدث تحولات تمس مختلف المجالات الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، والسياسة.

2- التنظيم organization :

لغة: يعني بالتنظيم من الناحية اللغوية "نظمت اللؤلؤ أي: جمعته في السلك. والتنظيم مثله ومنه نظمْتٌ الشّعر ونظمته"[2].

اصطلاحا: عرف التنظيم في **المعجم الإداري** "على أنه الوظيفة الإدارية التي تمزج الموارد البشرية والمادية من خلال تصميم هيكل أساسي للمهام والصلاحيات. وهناك أربعة أنشطة بارزة في التنظيم المتمثلة في تحديد أنشطة العمل التي يجب أن تنجز لتحقيق الأهداف التنظيمية، وتصنيف أنواع العمل المطلوبة ومجموعات العمل إلى وحدات عمل إدارية، مع تفويض العمل إلى أشخاص آخرين مع إعطائهم قدر مناسب من السلطة بالإضافة إلى تصميم مستويات اتخاذ القرارات"[3]، والملاحظ في هذا التعريف أنه تم تحديد الأنشطة الأساسية للتنظيم باعتباره الوظيفية الأساسية للمؤسسة التي يتم ممارستها إلى جانب وظيفة التخطيط والتوجيه والمراقبة.

والواقع أن في الإصدارات الكلاسيكية، إن مصطلح التنظيم يعتبر مصطلحًا حديثًا، ومن ثم تستخدم فكرة التنظيم بطرق تدعم وتعتمد على التمييز بين الحداثة والتقليد، ومع تطور إعطاء الأولوية للتنظيم باعتباره هدفًا في حد ذاته نشأت وظيفة اجتماعية، وفي التحليل الوظيفي للمنظمات، والذي ظهر في الولايات المتحدة الأمريكية، كان ينظر إلى عناصر التنظيمات بوصفها مساهمة في تماسك المنظمة ككل[4]. إلا أنه – منذ البداية- كانت

[1] أحمد عبد الله مجدي، مرجع سابق، ص 110.

[2] أبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهري: **الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية)**، دار الحديث، القاهرة، مصر، دط، 2009، ص 1149.

[3] سمير الشوبكي: **المعجم الإداري**، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2006، ص ص117، 118.

[4] جون سكوت: **علم الاجتماع المفاهيم الأساسية**، ترجمة: محمد عثمان، إعداد الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، ط1، 2009، ص346.

التحليلات الأكثر تعقيدًا تدرك أن المنظمات الرسمية إنما تجسد ممارسة السلطة، وعلى هذا الأساس يعرف **بيتر بلاو Peter Blau** التنظيم أن المعيار التعريفي للمنظمة الرسمية – أو المنظمة باختصار- يكمن في وجود إجراءات للتعبئة والتنسيق بين الجهود التي تبذلها مجموعات فرعية – عادة ما تكون متخصصة – في سعيها نحو تحقيق أهداف مشتركة"[1]، وبالتالي هنا حاول بيتر بلاو إعطاء معنى للتنظيم باعتباره منظمة وجودها مرتبط بأهداف تميزها عن غيرها من التنظيمات، لكن لم يتم الإشارة لطبيعة نظامها سواء مفتوح أو مغلق بل اكتفى بتركيزه على وظيفة التنسيق الإداري بين الأفراد المتخصصة كل واحد يلتزم بمهامه كإجراء أساسي لبلوغ الأهداف واستمرار وجودها.

ومن هذه التعاريف نلاحظ أن مفهوم التنظيم يستخدم بمعاني عدة، فهناك من يعرفه على أساس أنه وظيفة إدارية وهو قريب من معنى البناء الاجتماعي أو التركيب الاجتماعي، بينما هناك من يراه نوع من أنواع المنظمات سواء منظمة اقتصادية أو تجارية أو تعليمية إلى غير ذلك، أما التنظيم بمعناه الدقيق "فيشير إلى نوع محدد للجماعة هي الجماعة البيروقراطية، وفيما يتعلق بمستويات تطور التنظيم نفسه ظهور تباينات واسعة في التوجهات النظرية لفهم التنظيم، وتباين في وجهات النظر حول عناصره الأساسية"[2]، فالمدرسة الكلاسيكية تعتبر التنظيم نسق مغلق بيروقراطي عقلاني، هدفه الأساسي تحقيق الربح والرفع من حجم الإنتاجية بالتركيز على الجانب الرسمي في التسيير، بينما المدرسة السلوكية فترتكز على العلاقات الإنسانية والتفاعل الاجتماعي بين الأفراد كأساس لتحقيق الأهداف مع اعتبار التنظيم نظام مفتوح يؤثر ويتأثر بالمحيط الخارجي.

وفي هذا الصدد، "تصور **تالكوت بارسونز** التنظيم على أنه وحدات اجتماعية تقام وفق لنموذج بنائي معين لكي تحقق أهدافًا محددة"[3]، وفق هذا التصور اعتبر بارسونز التنظيم نسق اجتماعي فرعي والذي يدخل ضمن نسق أشمل المتمثل في المجتمع، وهذا النسق يأخذ طابع اجتماعي يتكون من جماعات كل فرد فيها يؤدي وظيفته للحفاظ على النظام الاجتماعي، وبالتالي يشمل هذا التعريف على جانبين مهمين هما جانب البناء باعتبار التنظيم يضمن القواعد والأدوات ومختلف الآلات، والجانب الثاني يتمثل في الوظيفة التي من خلالها يتم تحقيق الأهداف بقيام الأفراد بأدوارهم داخل التنظيم.

أما **عبد الحميد لطفي** في كتابه الموسوم علم الاجتماع فقد عرف التنظيم "بأنه مجموعة الوسائل المستخدمة والأفكار والعادات في تفاعلها لاستغلال البيئة بقصد إرضاء حاجات أساسية"[4]، إن الجديد في هذا

---

1 جون سكوت، مرجع سابق، ص 345.

2 أحمد الأصفر، أديب عقيل: **علم اجتماع التنظيم ومشكلات العمل**، منشورات جامعة دمشق، دمشق، دط، 2003، ص ص 40، 41.

3 لطفي طلعت إبراهيم: **علم اجتماع التنظيم**، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، دط، 2007، ص 23.

4 صالح بن نوار: **فعالية التنظيم في المؤسسة الاقتصادية**، مخبر علم الاجتماع الاتصال للبحث والترجمة، قسنطينة، الجزائر، دط، 2006، ص 16.

التعريف هو احتواؤه على مفاهيم صادرة من خصوصيات مختلف المجتمعات، وربط مفهوم التنظيم بأشياء ملموسة (الوسائل المستخدمة كالآلات والمعدات) وأخرى غير ملموسة (الأفكار والعادات)، بمعنى أن التنظيم عبارة عن عملية تمارس من قبل الأفراد والجماعات بغية تحقيق أهداف وتلبية الرغبات والمتطلبات الأساسية، لكن في هذا التعريف لم يشر إلى جانب آخر للتنظيم كونه كوحدة اجتماعية واقتصادية.

وفي المقابل عرف **تشارلز كولي** التنظيم على"أنه طائفة من الظواهر الاجتماعية تتناول بصفة عامة الطرق والوسائل التي بمقتضاها يتخذ السلوك الإنساني طابعًا منظمًا، وهي وحدة اجتماعية أو جماعة يرتبط أعضائها فيما بينهم من خلال شبكة علاقات تنظمها مجموعة محددة من القيم والمعايير"[1]؛ وبالتالي ركز تشارلز كولي في تعريفه للتنظيم على شيئين أساسيين أولهما أن التنظيم يشمل الجماعات والإدارات، وكذا العلاقات التي تنظم أعمالهم بطريقة منسقة من أجل تحقيق الأهداف المحددة مع الإشارة إلى مختلف القيم التي يتسم بها التنظيم ككل، وثانيهما أن التنظيم عبارة عن عملية تمارس من قبل الأفراد من خلال تقسيم الأدوار وتوزيع المهام حسب قدراتهم وكفاءتهم مع إنشاء شبكة من الاتصالات بين مختلف الأطراف اعتمادًا على مختلف الوسائل والطرق.

أما النظرة الحديثة للتنظيم لا تتوقف عند وصف الجوانب القانونية والقواعد الإدارية، بل تحاول إدماج الجوانب العلائقية التي تنشأ داخل التنظيم، وفي هذا السياق يرى **ميشلي A. Mucchielli** بأن "كل مؤسسة جماعية تتضمن جماعة من الناس لهم أهداف واضحة تعمل بترتيب مخصص يتضح من توزيع الأعمال، ووسائل تحقيق هذه الأعمال يضاف إلى ذلك توزيع مهام القرار والسلطة والرقابة. وعليه فالتنظيم يمثل أفراد بخبراتهم وطموحاتهم وحاجاتهم، فهو عبارة عن مجموعة من الجماعات بتكوينها وثقافتها وتفكيرها، ومتطلبات مادية وعلائقية يجب أخذها في الحسبان"[2].

ومن المنظور الاقتصادي يعرف **بيتر دراكر**"أن التنظيم هو عملية تحليل النشاط وتحليل القرارات وتحليل العلاقات، وذلك لتصنيف العمل وتقسيمه إلى أنشطة يمكن دراستها، ثم تقسيم هذه الأنشطة إلى وظائف، ثم تجميع هذه الوحدات والوظائف في هيكل تنظيمي، وأخيرًا اختيار الأشخاص لإدارة هذه الوحدات والوظائف"[3]، ومن خلال التعريف الذي قدمه بيتر داركر للتنظيم، فهو يربط هذا المفهوم بمجموعة من العمليات التي تمارس على مستوى المؤسسة، بتوفر مجموعة من العناصر الأساسية من موارد بشرية، موارد مادية، وهيكل تنظيمي مناسب، مما يعني أن التنظيم يتميز بطابع ربحي يسعى لتحقيق التوافق بين مختلف الموارد والاستخدام الأحسن لوسائلها بغية الوصول إلى الأهداف المسطرة وتحقيق الفائض.

---

[1] حسين عبد الحميد أحمد رشوان: **علم الاجتماع التنظيمي**، مؤسسة شباب الجامعة، إسكندرية، مصر، دط، 2004، ص 15.

[2] سيف الإسلام شوية: **سلوك المستهلك والمؤسسة الخدماتية**، ديوان المطبوعات الجامعية، عنابة، الجزائر، دط، 2006، ص 16.

[3] نصر الله حنا: **الإدارة العامة**، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، دط، 2010، ص 142.

إجرائيا: نعرف التنظيم على أنه وحدة اجتماعية أو اقتصادية، تتألف من مجموعة أفراد يعملون مع بعضهم البعض لتحديد وتنظيم الأعمال المراد إنجازها بغية تحقيق أهداف معينة، من خلال توفر الموارد اللازمة وخطة إستراتيجية وهيكل تنظيمي مناسب.

3 – الديناميكية الاجتماعية social Dynamics:

قبل التطرق إلى تعريف الديناميكية الاجتماعية، سنعرف أولا **الاجتماعية** والتي تعني من كان يختلط بالناس وينفتح على الحياة العامة: "الإنسان كائن اجتماعي" منسوب إلى الاجتماع: النشاط الاجتماعي[1]. ويطلق هذا المصطلح "بمعناه العام على الكائنات الإنسانية، ويشير إلى أي سلوك أو اتجاه يتأثر بالخبرة الحاضرة أو الماضية لسلوك الأشخاص الآخرين، أو السلوك الذي يتجه نحو الآخرين"[2].

تعتبر الديناميكية الاجتماعية "أحد فروع البحث الاجتماعي الذي يتناول درس القوانين والقوى والظاهرات الاجتماعية التي تحصل من التغير في المجتمع"[3]. وبالتالي فأي نسق اجتماعي تحدث على مستواه حركية وتغير سواء كانت بدرجة عالية أو منخفضة، يصبح ذلك النسق محل للدراسة بغية معرفة مصدر تلك القوانين التي تحكم ديناميته؛ فمفهوم الديناميكية الاجتماعية مصطلح قديم قدم الإنسان، نال اهتمام العديد من العلماء أمثال أوغيست كونت، إميل دوركايم، سوركين، هربرت سبنسر وغيرهم من العلماء، مع اختلاف تعريفاتهم ولكل واحد تفسيره ووجهة نظره.

حيث يعرف **أوغست كونت** الديناميكية الاجتماعية على"أنها دراسة المجتمعات البشرية في حالة تطورها وحركتها بغية معرفة (قوانين) التقدم التي تساعد على معرفة حاضر وماضي البشرية، وتحديد أو تشخيص العوامل التي ساهمت في تكوينها، والديناميكية الاجتماعية هي على حد تعبير كونت علم قوانين التقدم التي تخضع لها البشرية بموجبها في تطويرها وانتقالها من حال إلى حال"[4]، إذ يركز **أوغست كونت** على فكرة كون الظواهر الاجتماعية ينبغي أن تنقسم إلى قسمين هما الأستاتيكا الاجتماعية التي يقصد بها حالة سكون وثبات، وفيها تدرس المجتمعات البشرية كما هي في حالتها الثابتة، في حين يتمثل القسم الثاني والذي يهمنا في دراستنا الحالية الديناميكية الاجتماعية والمتمثلة في دراسة المجتمعات البشرية وهي في حالة تغير وحركية وذلك في اتجاه التقدم مع الاهتمام بتحديد قوانين التغير، وفي ذات السياق يرى كونت أن المجتمعات البشرية مرت على ثلاث مراحل

[1] مسعود جبران: **الرائد معجم ألفبائي في اللغة والأعلام**، دار العلم الملايين، بيروت، لبنان، دط، 2003، ص 29.

[2] فاروق مداس: **قاموس مصطلحات علم الاجتماع**، دار مدني، الجزائر، دط، 2003، ص 26.

[3] فريد نجار: **المعجم الموسوعي لمصطلحات التربية**، مكتبة لبنان ناشرون، لبنان، بيروت، ط1، 2003، ص 928.

[4] نبيل عبد الحميد عبد الجبار: **تاريخ الفكر الاجتماعي**، دار دجلة ناشرون وموزعون، عمان، الأردن، دط، 2009، ص 168.

انتقالية (الميتافيزقية، اللاهوتية، الوضعية)، لكن لا يمكن حصر الديناميكية الاجتماعية في اتجاه التطور فقط إنما قد تكون في اتجاهات متعددة.

ويقصد بالديناميكية الاجتماعية لدى **جيدنجز** بأنها دراسة النشوء الاجتماعي، وتقتضي مثل هذه الدراسة صياغة تعميمات تتعلق باتجاهات التطور وميكانزماته وتصف العملية الملموسة للتطور الإنساني، وأن ظروف الحياة الخارجية تنتهي بتكوين تجمعات اجتماعية، بحيث يتولد الوعي بالنوع لدى الأفراد المتشابهين داخل هذه التجمعات، ويتطور في شكل منظمات تستجيب بطريقة إيجابية لرغبات الأفراد وفرصهم في الحياة، وتبدأ العملية الإرادية حينما يصبح الأفراد على وعي بهذه الاستجابة الإيجابية[1]، وفي هذه الحالة يمكن التعبير عن الديناميكية الاجتماعية بالحياة البشرية اليومية الفردية والجماعية بغض النظر عن الثقافة أو القيم أو المعتقدات وتتبع المراحل التطورية التي مرت بها عبر العصور التاريخية.

في حين يرى **بيتريم سوروكين** أن الديناميكية الاجتماعية هي استمرار لمجرى التاريخ في حركة تذبذب غير منتظم. فالثقافة تتطور في اتجاه معين لمدة معينة على نحو مستقيم، ثم يحدث أن يتغير الاتجاه، وقد تكون الحركية على نحو مستقيم أيضا أو ذبذبة تصل إلى نهايته ويبدأ تطور جديد وهكذا. واعتبر المجتمع نسقًا أعلى يشتمل على البناء الاجتماعي والثقافي وجماعات من الأفراد وهذا النسق في حالة متواصلة من الحركة. وعلى هذا الأساس يمكن القول أن الظروف المادية هي التي تحدد التطور التاريخي كما أنها تفسره[2]، فحسب رأي سوروكين في كتابه الضخم بعنوان **الديناميكيات الاجتماعية والثقافية** إن الحضارات تنتهي إلى ثلاثة نماذج رئيسية أو أنساق عليا، وهي الذهنية، والمثالية، والحسية، ولكل منها موقفها الخاص إزاء الحياة ونمطها المتميز من القيم وقواعد السلوك، وهذا النمط من نماذج الحركية الاجتماعية يستدل عليها في كل تاريخ الثقافة الغربية[3]. إن **سوروكين** ينفي فكرة سير الديناميكية الاجتماعية في اتجاه واحد إنما غير منتظمة، مع إرجاع الديناميكية إلى عوامل خارجية لا دخل للمجتمع في ذلك، إضافة إلى أن ليس كل المجتمعات في حالة دينامية وإنما هناك مجتمعات قد تكون في حالة ثبات لا يطرأ عليها التغير.

في المقابل يرى **هربرت سبنسر** أن الديناميكية الاجتماعية هي انتقال المجتمع من حالة التجانس إلى حالة اللاتجانس، وهو الانتقال الذي أدى إلى حدوث انتقال آخر تحرك المجتمع من خلاله من حالة عدم الاستقرار المستندة إلى تماثل أعضاء المجتمع أو عناصره إلى حالة الاستقرار، كما اهتم **إميل دوركايم** بقضية الديناميكية

---

[1] نيقولا تيماشيف: **نظرية علم الاجتماع طبيعتها وتطورها**، ترجمة: محمود عودة وآخرون، دار المعرفة الجامعية، الأزاريطة، مصر، دط، 1998، ص ص 136، 137.

[2] حسين عبد الحميد أحمد رشوان: **التغير الاجتماعي والمجتمع**، المكتب الجامعي الحديث، إسكندرية، مصر، دط، 2008، ص87.

[3] المرجع نفسه، ص ص77، 87.

الاجتماعية في كتابه **تقسيم العمل في المجتمع** وأوضح كيف أدى تقسيم العمل المتزايد إلى تحول المجتمع من مجتمع يقوم على التضامن (الآلي) إلى مجتمع يقوم على التضامن العضوي، حيث يقوم التضامن الآلي بين وحدات متماثلة في قيمتها، ومنقسمة في بنائها أما التضامن العضوي فيقوم بين وحدات (متماثلة) اجتماعية مختلفة[1].

انطلاقا من التعاريف السابقة يتضح أن الديناميكية الاجتماعية مفهوم واسع له عدة تعاريف، كل تعريف يتخذ رؤية معينة، فسبنسر يرى أن المجتمع عرف حركية من عدم الاستقرار إلى حالة الاستقرار، وتتباين مكونات المجتمع وحاجة كل منهما إلى الآخر، مما يؤكد الكل العضوي للمجتمع. وإميل دوركايم يرى أن المجتمع تحول من مجتمع يقوم على التضامن الآلي إلى مجتمع يقوم على التضامن العضوي، لكنها تلتقي في فكرة كون الديناميكية علمية انتقالية من مرحلة إلى أخرى، مع تفسير أي حركية تحدث في المجتمع من المجتمعات ترجع إلى ديناميكية قد سبقتها، فعلى سبيل المثال حدوث ديناميكية على مستوى القاعدة الاقتصادية للمجتمع، حتما يؤدي إلى حدوث ديناميكية في البناء الاجتماعي.

وفي ذات السياق يعتمد نموذج **بودون** "على تحليل النمط الاستراتيجي لسلوك الفاعلين: إن الأفراد يسجلون معدل نجاح مدرسي جيد نسبيا وفق أصلهم الاجتماعي، كما أن دوافعهم تتأثر بالأصل الاجتماعي؛ ويترتب على المؤثرات الثقافية للأصل الاجتماعي وبالأخص على التباين والاختلاف في منطق الدوافع المنبثقة عن الأصل الاجتماعي، يترتب على ذلك كله بعض العواقب الهامة"[2]. بمعنى **بودون** يرى من الأصل الاجتماعي أحد العوامل النجاح المدرسي، في حين قد تكون الأصول الاجتماعي من بين عوامل التوجه الأفراد نحو المقاولاتية كأحد أبعاد الديناميكية الاجتماعية.

كما يرى **John Urry** يمكن للعديد من الإجراءات المحلية أن تتفاعل بسرعة وبشكل مثير للدهشة لخلق موجات عالمية أي أعمال غير مستقرة مثل المسافرين، التنقل الآلي، والعلامات التجارية العالمية، والحركات الاجتماعية والسياسية، والمخاطر البيئية والصحية، والتي ينظر إليها على أنها غير متوقعة إلى حد كبير، وغالبا ما تفتقر إلى نقطة بداية ونهاية واضحة[3]، وبالتالي يمكن حدوث ديناميكية في أي مجتمع بطريقة غير مباشرة وغير مقصودة وإنما الواقع الاجتماعي يفرضها، كما يمكن توفر ديناميكية اجتماعية في كل الاتجاهات وفق الأهداف المحددة سلفا، لكن هنا تجدر الإشارة إلى أن قبل حدوث ديناميكية اجتماعية تحدث ديناميكية ذاتية وبغيابها لا يمكن ان نطلق على المجتمع أنه ديناميكي.

---

[1] حسين عبد الحميد أحمد رشوان، مرجع سابق، ص 103.

[2] خليل أحمد خليل: **المفاهيم الأساسية في علم الاجتماع**، دار الحداثة للطباعة والنشر، لبنان، ط1، 1984، ص ص 93، 94.

[3] Loannis Katerelos, Charalambos Tsemers: **reconsidering social dynamics**: **fundamentality and social simulations**, panteion university of social and political sciences, Greece, triple 10 (1), 2012, pp 122, 123.

إجرائيا: نعني بالديناميكية الاجتماعية تلك الحركية التي تحدث على المستوى الداخلي للمجتمع خلال فترة زمنية معينة، والتي تمس الوسط العائلي والشبكات الاجتماعية وحاجات أفراد المجتمع، حيث تنتقل من حالة إلى حالة أخرى في اتجاهها التطوري سواء ذلك في البناء أو الوظيفة، وكذا تشمل التغير في السلوك والأفكار والاتجاهات، حيث يصبح النسق العائلي يشجع الأبناء على الاستقلالية في العمل وعلى تجسيد أفكارهم في الواقع من خلال تقديم مساعدات مادية ومعنوية مع مراعاتهم لأهمية الابتكار في البناء الوظيفي، ومن ناحية أخرى سعي أفراد المجتمع نحو استهلاك حاجات ومتطلبات جديدة ذات مواصفات وجودة عالية مع محاولتهم المشاركة في تفاصيل تقديم الخدمات لهم.

4- الديناميكية التنظيمية organizational Dynamics:

يشير مصطلح الديناميكية التنظيمية إلى دراسة التغير في التنظيمات[1]، فأي بناء تنظيمي تطرأ عليه تغيرات، حيث هناك من يرى أن التنظيم في حالة أستاتيكية، بينما هناك من يراه في حالة ديناميكية قد تكون سريعة أو بطيئة تمس العديد من المجالات كديناميكية الهيكل التنظيمي، ديناميات التكنولوجيا، وديناميات السلوك التنظيمي...إلخ، "وأول من صاغ هذا المفهوم **تشيستر بارنارد** وعزز دراسة هذا النظام من أول ما رأى أن الناس يتصرفون بشكل مختلف في إطار مجموعة منظمة مما يفعلونه في مواقف أخرى"[2]، وهو مجال يتقاطع مع كيفية تصرف الأشخاص في البيئة الداخلية للعمل من خلال التعزيز المستمر للموارد وتحسين أداء الموظفين.

وهناك من يعرف الديناميكية التنظيمية على أن "التنظيم متحرك ومتجدد للتعبير عن حيوية التنظيم واستمراره"[3]، وطريقة لفهم السلوك الديناميكي للأنظمة المعقدة، الافتراض الأساسي أن هيكل أي نظام دائري كثير العلاقات الداخلية، وفي بعض الأحيان لا يمكن تفسير سلوك الكل من حيث سلوك الأجزاء، حيث تصور ديناميكية المنظمات على أنها أنظمة غير خطية لا يمكن تفسير سلوكها في معادلات بسيطة[4]، حيث التنظيمات تتعامل مع المحيط الخارجي وتأخذ منه الموارد لتحولها إلى منتجات وخدمات قابلة للاستهلاك، وهذه العمليات تتم بطريقة خطية، كما تعتمد على قوانين واضحة التي تشير إلى أنه إذا حددت جميع الشروط الخاصة بنظام فرعي فيجب أن نكون قادرين على توضيح التوقعات المسبقة لسلوك هذا النظام الفرعي، وعلى هذا الأساس مجال الديناميكية التنظيمية في المقام الأول هو السلوك التنظيمي ويليها إدارة الموارد البشرية والإدارة الإستراتيجية.

---

[1] الصالح مصلح: **قاموس الشامل مصطلحات العلوم الاجتماعية**، دار عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 1999، ص 175.

[2] http://www.masters-in-human-resources.org/faq/what-is-organizational-dynamics/.

[3] أحمد زكي بدوي: **معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية**، مكتبة لبنان، بيروت، دط، ص120.

[4] Smaranda Boro: **dynamic organizations and organizational dynamics**, pp 01, 02, sur le site : https://www.academia.edu/21733475/Dynamic_Organizations_and_Organizational_Dynamics.

كما يرى **Benabou** أن المنظمات قد تطور مجموعات مشتركة من المعتقدات التي تحث على التفكير الجماعي، كما تم استكشاف أسس الفروق الثقافية القائمة على المعتقدات في سياقات أخرى، في كتاباتهم عن الثقافة والمنظمات يستخدم **هوفستد** وآخرون لوصف دور الثقافة واعتبار القيم الأساسية بمثابة أعمق تجسيد للثقافة، على وجه التحديد تبنى على سلسلة من الأدبيات المنظمات التي تجادل بأن المنظمات قد تطور ثقافات مميزة من خلال أنواع الأشخاص الذين توظفهم، وفي نفس الوقت يركز **ديسي Dessi** على الكيفية التي قد تخلق بها الأجيال الأكبر سنا المعلومات ثقافات متميزة من خلال الذاكرة الجماعية[1]، والملاحظ من خلال هذين التعريفين أنهما ربطا ديناميكية المنظمة بتغير الثقافة التنظيمية المنتشرة على مستوى التنظيمات، والتي تجعلها دائما في حالة ديناميكية مستمرة.

بالإضافة يعتقد **Ronald Stamper** أن للمنظمات التنظيمية بداية ونهاية محددة لوجودها، من خلال أساسيات ديناميكية المنظمة هي حياة تعتمد منظمتها على الأعراف الاجتماعية، بما في ذلك الثقافة أو الثقافات المحيطة، تتأثر ديناميكية المنظمة بهذه العلاقة مع ثقافة أعضائها ولن يكون من السهل وضع معايير غير ثقافية إذا كانت تتعارض بشكل خطير مع المعايير الثقافية[2]، مما يعني أن للمنظمة مراحل حياة تمر بها حيث تصل إلى مرحلة الاستقرار بفضل التطورات التي يحدثها الأفراد وفق معايير ثقافية محددة، وبسبب المخاطر التي قد تصادفها تؤدي بها إلى التلاشي والموت، وبالتالي المراحل التي تمر بها المنظمة أشبه بحياة الكائن الحي، "وتعتمد صحة المنظمة وبقائها على المدى الطويل بشكل حاسم على قدرتها على اجتذاب الأعضاء الجدد ذوي الكفاءات العالية والاحتفاظ بهم باستمرار، فإن السياسة الداخلية هي جزء مهم من الحياة في المنظمات، حيث تتنافس مجموعات مختلفة من الناس من أجل السيطرة على سلطة اتخاذ القرار في المنظمة، وسينظر الأعضاء ليس فقط في مؤهل المرشح عند اتخاذ قرار بشأن قبوله في المنظمة، ولكن أيضا في كيفية انضمامه إلى المنظمة يؤثر على هيكل السلطة المستقبلي للمنظمة"[3].

إجرائيا: نقصد بالديناميكية التنظيمية في الدراسة الراهنة، على أنها الحركية التي تطرأ على المنظمات العمومية الحكومية في جانبها التنظيمي، التي تشمل على الإجراءات القانونية بما في ذلك إقرار قوانين جديدة تسهل عملية الاستثمار في مختلف الأنشطة وتأمين المعدات، مع تقليص آجال منح التراخيص للانطلاق في أي عمل يرجع بالمنفعة على البناء الاجتماعي، بالإضافة إلى إقدامها على إقامة أجهزة فرعية مختصة في تقديم الدعم بمختلف أشكاله (الدعم المادي، الضريبي، المعنوي) للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومتابعة أعمالها وتوجيهها في مختلف

---

[1] Timothy Besley, Torsten Persson: **organizational dynamics: culture, design, and performance**, 2018, p 04, sur le site: https://www.semanticscholar.org.
[2] Ronald Stamper, Kecheng Liu: **organizational dynamics, social norms and information systems**, proceedings of the twenty-seventh annual Hawaii international conference on system sciences, 1994, p 645.
[3] Hongbin Cai, Hong Feng: **a theory of organizational dynamics: internal politics and efficiency**, p 01, sur le site: https://www.aeaweb.org/articles?.

مراحلها، وهذا بما يضمن الانتقال إلى حالة تنظيمية أكثر قدرة على حل المشكلات وتجديد عملياتها للتمكن من التكيف مع المتغيرات البيئية.

5- المقاول entrepreneur:

لغة: يعني بالمقاول "من يتعهد بالقيام بعمل معين مستكمل لشروط خاصة، كبناء بيت أو إصلاح طريق. وتوضحه التفصيلات له في عقد يوقعه المتعاقدان"[1].

اصطلاحا: يعرف المقاول بأنه "الشخص الذي يمارس العملية المقاولاتية بحيث يحمل أو يتمتع هذا الشخص بكل ما تحمله المقاولة أو تتمتع به من خصائص وصفات مثل المخاطر وقبول الفشل، امتلاك الموارد والقدرة على إدارتها، القدرة على تحمل الجهود والأعباء البدنية والمالية والتمتع بالمهارات والخصائص المختلفة كالإدارية والاجتماعية والنفسية"[2].

يعرف **ديفيد ماكليلاند** أن المقاول (الريادي) هو"الشخص غير التقليدي والذي يقوم بأعمال بطريقة مميزة ومبتكرة، والأهم من ذلك أنه قادر على اتخاذ القرار في ظروف غامضة ترتفع فيها نسبة المخاطر، والمقاول ذو سلوك اقتصادي ولديه دافعية لبلوغ الهدف، إنه إنسان ذو الأداء المميز وصاحب الخيال الواسع"[3]. فالمقاول حسب ماكليلاند هو الشخص الذي يسعى وراء التجديد والابتكار، والذي تحركه الدوافع الشخصية كالحاجة للانجاز والاستقلالية في العمل من أجل تقديم أشياء جديدة للمجتمعات وهو يتمتع بسلوكات ذات طابع اقتصادي أكثر ما هو اجتماعي، وخاصة إذا ما كان المقاول من الشريحة الشبابية الأكثر حيوية ورغبة في النشاط، وتحقيق الذات مع تقبل النتائج سواء إيجابية أو سلبية، بالإضافة يعتبر المقاول الشخص المبادر الذي لديه القدرة على جعل من أشياء بسيطة ابتكارات هائلة.

كما نجد توضيحا لمفهوم المقاول لدى الاقتصادي **جوزيف شومبيتر** والذي عرف المقاول بأنه" ذلك الشخص الذي لديه الإرادة والقدرة لتحويل فكرة جديدة أو اختراع جديد إلى مشروع ناجح"[4]. إن وجود المقاولين في عدة قطاعات من شأنها ذلك أن يجعل قوة تأثيرهم والتفاعل فيما بينهم قادرة على ابتكار منتجات وخدمات جديدة، إذ أن أخذ مبادرة الإنشاء تعمل على تعزيز التحولات الاجتماعية والاقتصادية وتحقيق التنمية المستدامة، وليكون الشخص مقاولا يجب توفر فيه شرطين أساسيين وهما الإرادة والقدرة، ولكن هناك صفات

---

[1] ضيف شرقي وآخرون: **المعجم الوسيط**، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، مصر، ط4، 2005، ص 767.

[2] عاكف لطفي خصاونة: **إدارة الإبداع والابتكار في منظمات الأعمال**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2011، ص 142.

[3] علي الضلاعين: **إدارة المشروعات الصغيرة**، مركز يزيد للنشر، عمان، الأردن، دط، ص 26.

[4] إبراهيم بدران، مصطفى الشيخ: **الريادية، الإبداع في إنشاء المشاريع**، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2013، ص 262.

أخرى لم يذكرها جوزيف شومبيتر في تعريفه كالمغامرة وروح المبادرة، ومن أمثلة على أهم الاختراعات نجد التحكم في الأجهزة بالعيون، الحقول الزراعية الطائرة، قفل ذكي ببصمات الأصابع.

لا يختلف **بيتر دراكر** كثيرًا عن سابقيه في تحديد مفهوم المقاول، فالمقاول عنده هو "الشخص المبادر الذي يستطيع أن ينقل المصادر الاقتصادية من إنتاجية منخفضة إلى إنتاجية عالية"[1]. لقد لوحظ أن المقاول يتمتع بمقدرة عالية على المبادرة وتحمل المخاطر؛ التي يعنى بها القدرة على معرفة المخاطر التي من الممكن الحد منها مع مواجهتها ماليًا ونفسيًا. كما يُنظر إلى المقاول كفرد مستقل يتمتع بصفات وسلوك اقتصادي لكن في هذا التعريف حصر مفهوم المقاول في عملية انتقال من مرحلة منخفضة إلى مرحلة عالية فيما يتعلق بالإنتاجية، إذ أن شخصية المقاول تختلف عن غيرها من الشخصيات وهذا بفضل الصفات التي يتمتع بها من قدرته على الابتكار والتفاوض والتسيير، وتهيئة الموارد وإدارتها، فمن خلال الأعمال التي يمارسها فهو دائما يملك طرق جديدة لتلبية مختلف حاجات المجتمع.

ويرى **فريديريك هاربسون** أن المقاول هو"الشخص الذي يملك مهارات البناء المؤسسي بجانب مهارات إدارية وإبداعية تساعده في بناء التنظيم أو إدارة المؤسسة"[2]. وبالتالي إن إقامة مقاولة أو تنظيم جديد يعتبر بحد ذاته ابتكار كون المقاول قد توفرت فيه جميع المهارات المطلوبة سواء كانت إدارية فيما يتعلق بالتخطيط وإدارة الموارد البشرية والمالية وتوزيع المهام والأدوار أو الإبداع فيما يتعلق بمنتج جديد أو اختراع جديد أو طريقة جديدة.

ومن المنظور السوسيولوجي، يعرف **Michel Palmer** المقاول بأنه الشخص الذي لديه حاجة كبيرة للانجاز مقارنة بأولئك الذين لديهم حافز منخفض على هذا المستوى، ويتميز بتفضيل المهام التي تمثل خطرًا ينطوي على عمل أكثر كثافة التي تتطلب بعض القوة العقلية، كما يرى **Fillion** أن المقاول هو رجل اجتماعي وهو نتاج بيئته[3]، والملاحظ في هذين التعريفين أن الباحثان ينظران إلى المقاول من الناحية الاجتماعية، إذ يعتبر المقاول فاعل اجتماعي يسعى إلى تحريك البناء الاجتماعي والاستجابة لاحتياجات المجتمع بفعل ما يقدمه من قيمة مضافة على الرغم من أنه يسعى في نفس الوقت إلى تعظيم الثروة وتحقيق الربح، وبالتالي على المقاول أن يتحلى بالمسؤولية الاجتماعية والأخلاقية تجاه محيطه.

لو نتحدث عن المفكر **كارل ماركس** نجد أنه "ليس منظرًا للمقاولين لكن القراءة المعمقة لعمله ثرية بالدروس حول دوره في ديناميكيات الرأسمالية، نادرًا ما يستخدم ماركس مفهوم المقاول فهو يفضل مصطلح

---

[1] عاكف لطفي خصاونة، مرجع سابق، ص 143.
[2] علي الضلاعين، مرجع سابق، ص 26.
[3] Michel Coster: **entrepreneur et entrepreneuriat, cadres et entrepreneuriat mythes et réalités**, actes de la journée du 6 juin 2002, organisée par E.M. Lyon, Ecully, pp 08, 09.

الرأسمالي الذي يصفه كثيرًا بأنه شخص متعصب يجبر العمال دون رحمة على الإنتاج، والمقاول أو الرأسمالي له القدرة على المبادرة[1]، إذ هو المالك لوسائل الإنتاج ويتشكل من خلال المنافسة والعمل والخاضع لقوانين السوق، وبالتالي المقاول حسب كارل ماركس هو البرجوازي الذي يملك رأس المال ويشرف على تسيير مشاريعه الاقتصادية.

أما **ماكس فيبر** يرى أن المقاول هو شخصية مركزية في الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية، ويظهر الصلة بين الاعتراف والطبقات الاجتماعية وهذه الظاهرة المميزة للبلدان المختلطة طائفيًا، الطابع البروتستانتي الساحق لكل من أصحاب رأس المال وقادة الأعمال فقط الطبقات العليا من العمال المهارة ولاسيما أفراد المؤسسات الحديثة ذات التدريب التقني أو التجاري العالي[2]، وهذه الشخصية من بين الشخصيات التي تشكل الحقائق التاريخية ومن أهم الجهات الفاعلة بالنسبة لفيبر من التاريخ العالمي للاقتصاد والمجتمع، ولقد طرح سؤال مهم من قبل الباحثين هل هناك سوسيولوجيا المقاول عند ماكس فيبر؟، والملاحظ أن هذه الشخصية ربطها فيبر بالجانب الديني والأخلاقي، وأنها تتسم بالرشد والقوة الكاريزماتية التي تجعلها قادرة على الاستثمار والمثابرة في العمل.

إجرائيا: يعرف المقاول أنه ذلك الشاب (ة) المبادر والمسير الذي لديه القدرة على المخاطرة برأس المال في إنشاء مقاولة من خلال استفادته من إحدى هيئات الدعم والمرافقة (الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، الصندوق الوطني للتأمين على البطالة، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر)، وكذا القدرة على إدارة الموارد البشرية ومراقبة الأعمال، وهذا بغرض تقديم فكرة أو طريقة أو منتج جديد تعود بالمنفعة على كل الأطراف.

6- الشباب youth :

لغة: يعني"جمع شابُ، وكذلك الشبان، والشباب أيضا: الحداثة، وكذلك الشبيبة، وهو خلاف.الشيب، تقول: شب الغلام"[3].

وفي قواميس **اللغة الإنجليزية** نجد أن مصطلح الشباب **youth** يعني:"تلك الفترة الزمنية التي توجد بين مرحلتي الطفولة والرجولة أو الأنوثة، كما إلى ذلك الشخص صغير السن سواء كان ذكرًا أو أنثى"[4].

---

[1] Catherine Léger-Jarniou et Al: **le grand livre de l'entrepreneuriat**, Dunod éditeur de savoirs, paris, 2013, p32.

[2] Gilles Bastin: **l'entrepreneur chez max weber**, in pierre-marie chauvin et al, dictionnaire sociologique de l'entrepreneuriat, presses de sciences po (P.F.N.S.P), références, 2015, p 171.

[3] أبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهري، مرجع سابق، ص 579.

[4] أحمد محمد موسى: **الشباب بين التهميش والتشخيص (رؤية إنسانية)**، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، المنصورة، مصر، ط1، 2009، ص 16.

ب– اصطلاحا: إن التعريفات المعجمية للشباب هي تعريفات صريحة، غير أن بوسع الباحث أن يكون ثلاث ملاحظات مباشرة بشأنها الأولى: أن الشباب هو مقولة اجتماعية أكثر مما هي بيولوجية. فالتغيرات الجسدية التي ينطوي عليها التطور البشري مصطلحها الوصفي الخاص، وهو" البلوغ **piberty** " أو كانت توصف التغيرات النفسية القرينة به منذ بواكير القرن العشرين بأنها المراهقة **adolescence** [....] غير أن الشباب مفهوم أكثر مرونة من جميع هذه المصطلحات فمعناه يستجيب أكثر للتغير الاجتماعي ويتعاطى بحساسية أكبر مع النقاش السياسي[1].

الثانية: "في تاريخه اللغوي طوال القرن العشرين، تغير "الشباب" من اسم مفرد في الأساسي إلى اسم جنس جمعي، وتحول مصطلح "شباب" كمصطلح سلبي للشخص الشاب إلى "الشباب" كمقولة اجتماعية غالبا ما تستخدم كصفة، فيقال: ثقافة الشباب، وجريمة الشباب، في معناه الأولي، كمرحلة انتقالية بين الطفولة والنضج، كان "الشاب" يصف حالة عدم اكتمال، مع نهاية القرن العشرين صار "الشباب" يصف طريقة في الوجود ومؤسسة اجتماعية راسخة.

الثالثة: أن هذا التحول في المعنى –الشباب هو الأخرق، والجاهل، والساذج– يميل الآن إلى أن يرجح عليه المعنى الجمعي الشباب بوصفه حيويًا ومتجددًا. ومن مظاهر هذا التعريف الجديد أن يكون المرء شابًا لم يعد أمرًا يتحدد بالعمر، فلا يقتصر الأمر الآن على الانتقال من الطفولة إلى النضج الذي يمتد لعدة سنين أكثر من البلوغ أو حتى المراهقة، بل إن الراشدين الآن أيضا يمكن أن يكونوا شبابًا من حيث تعلق الأمر بطراز الحياة"[2].

لقد تعددت وجهات النظر العلمية والاقتصادية والقانونية والاجتماعية، من مختلف أبعادها في تحديد السن وتعريف الشخصية الشبابية، من حيث مدى النضج وتحمل المسؤوليات الاجتماعية والنفسية والقانونية، باعتبار مرحلة الشباب من أهم مراحل العمر التي يتميز بها الشباب بالحركية والنشاط على غرار المراحل الأخرى.

فمن وجهة نظر اقتصادية تعرف الشاب "بصورة أكثر ليونة كلما ارتفع عدد الأطفال الذين يعملون قبل أن يبلغوا سن السادسة عشرة، وخاصة في بعض البيئات الريفية سواء كان ذلك في عدد من البلاد العربية أو في معظم بلدان العالم الثالث، وهنا يبدو لنا عمق التعبير الذي يقول إن شباب الفلاحين هم فلاحون أكثر منهم شبابًا أي أن هؤلاء الشباب يمرون من مرحلة الطفولة إلى مرحلة الرشد مباشرة فلا يتمتعون بهذه الفترة من أعمارهم؛ لأن هذه المرحلة غير معترف بها اجتماعيًا"[3]. لقد ركز هذا التعريف على الجانب الاقتصادي في تقديمه

---

[1] طوني بينيت وآخرون: **مفاتيح اصطلاحية جديدة (معجم مصطلحات الثقافة والمجتمع)**، ترجمة: سعيد الغانمي، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، لبنان، ط1، 2010، ص417.

[2] المرجع نفسه، ص ص417، 418.

[3] سناء الخولي: **أزمة السكن ومشاكل الشباب**، دار المعرفة الجامعية، إسكندرية، مصر، دط، 2002، ص 103.

معنى لمفهوم الشاب من خلال ربط بالعمل، فبمجرد الولوج في سوق الشغل يعتبر ذلك الشخص شابًا لقدرته على ممارسة مختلف النشاطات والمساهمة في العملية الإنتاجية، إذ يعد من أهم عناصر الإنتاج إلى جانب العمل، الأرض، رأس المال، وإدارة الأعمال، في حين أن ذلك الشاب لا يتمتع بمرحلة المراهقة، وما يعاب عن هذا التعريف أنه لم يحدد السن الذي تنتهي فيه مرحلة الشباب.

وبينما ينظر علماء الاجتماع للشباب باعتبارهم حقيقة اجتماعية وليس ظاهرة بيولوجية فقط، بمعنى أن هناك مجموعة من السمات والخصائص إذا توافرت في فئة من السكان كانت هذه الفئة شبابًا[1]. والواضح من هذا التعريف أن مرحلة الشباب تبدأ عندما يكون قادر على تأدية أدوار اجتماعية تساهم في تحقيق التكامل المجتمعي، كما أنه تم تحديد السن الذي تنتهي فيه مرحلة الشباب، وهي عندما يبدأ الفرد في أداء الأعمال بشكل ثابت، فالشباب في مرحلتهم يتميزون بالحركية والنشاط مقارنة بغيرها من المراحل، من خلال الدور الذي يلعبه والمكانة التي يحتلها في المجتمع، فهو من أهم الركائز التي تدفع بالمجتمع نحو التقدم والنجاح؛ من خلال المساهمات التي يقدمها في مختلف البناءات الاجتماعية، مع هذا لا يمكن حصر مفهوم الشباب في قدرة أو عدم قدرة تأدية الأدوار الاجتماعية، لأنه قد تكون هناك فئة غير قادرة على ذلك.

في المقابل يعتمد تحديد علماء البيولوجيا والفسيولوجية للشباب كفئة هي التي" تؤكد على ارتباط نهاية مرحلة الشباب باكتمال البناء العضوي للفرد من حيث الطول واكتمال نمو كافة الأعضاء والأجهزة الوظيفية الداخلية والخارجية في جسم الإنسان، ويعللون ذلك بأن نمو الجسم الإنساني لا يتم بمعدل سرعة ثابتة بعد الميلاد، حيث ينمو سريعا في السنوات الأولى من العمر وبعدما يبدأ معدل النمو بالتدريج حتى يتوقف تقريبا في سن الواحدة والعشرين، إلا بالنسبة للمخ فإنه يستمر في النمو حتى يصل إلى أقصى درجة في سن الثلاثين، وعلى هذا يحدد علماء البيولوجيا سن الشباب بأنها السن ما بين 16 إلى 30 عامًا، باعتبار أنها الفترة التي تحتوي على أقصى أداء وظيفي للجسم والعقل معًا"[2]. اهتم هذا التعريف وركز على البنية العضوية للفرد، التي اعتبرها المعيار الأساسي لتحديد مرحلة الشباب بالتركيز على المكونات الأساسية للجسم ونمو الأعضاء التي تلعب الدور الأساسي في جسم الإنساني، كما وقد تم تحديد بداية ونهاية مرحلة الشباب، وخلال تلك الفترة يكون الإنسان على وعي ودراية بدوره في المجتمع، ويمتلك جميع المقومات التي تؤهله على اتخاذ القرارات والقدرة على الابتكار والإبداع، مع الاستغلال الأمثل لمهاراته العقلية.

[1] إبراهيم أبو الحسن عبد الموجود: **العمل مع الشباب نظرية تحليلية تكاملية**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، ط1، 2016، ص26.

[2] محمد سيد فهمي، أمل محمد سلامة: **إدارة الأزمة مع الشباب**، دار الكتب والوثائق القومية، إسكندرية، مصر، دط، 2012، ص ص 128، 129.

أما من الناحية القانونية عرف المشرع الجزائري الشباب "على أنه بلوغ الثامنة عشرة كاملة، خاليا من العاهات، والذي يعتبره قانون العقوبات الجزائري قد امتلك الأهلية، ويعاقب على كل فعل اعتبره قانون العقوبات سلوكًا مخالفا للسلوك العام"[1]. اعتبر المشرع الجزائري أن سن بلوغ الجاني في الجرائم هتك العرض هو اكتمال الثامنة عشرة سنة كاملة، وكل من لم يبلغ هذا السن يعد قاصرًا سواء تعلق الأمر بالذكور أو الإناث، لكن هذا من أجل الفصل بين مرحلة الطفولة ومرحلة الشباب في حين لم يتم الفصل بين مرحلة الشباب ومرحلة الكهول.

بالإضافة حاول مؤتمر وزارة الشباب الأول بجامعة الدول العربية بالقاهرة عام 1969 من خلال الاتجاهات المتفق عليها في العالم، "تحديد تلك المرحلة بسن تتراوح أعمارهم مابين خامسة عشرة وخامسة وعشرون سنة انسجاما مع المفهوم الدولي المتفق عليه، ولكن ظروف الوطن العربي وطبيعة الشخصية الشابة فيه تستوجب رعاية مرحلة الطلائع التي تسبق سن الخامسة والعشرين وفق متطلبات الشاب في كل قطر عربي، ومن ثم فهذه المرحلة تشمل الطلاب في المراحل الإعدادية والثانوية والجامعية الدنيا والعليا ومن مثلهم في قطاعات المجتمع العاملة"[2].

من خلال استعراض التعاريف المختلفة للشباب نلاحظ أن بعضها يميل إلى الاهتمام بجانب دون آخر، سواء كان قانوني أو اجتماعي أو اقتصادي أو بيولوجي. ونحن نرى أن مفهوم الشباب يحدد بعدة عوامل متداخلة، باعتباره يتأثر بمختلف الظروف الاجتماعية والثقافية والاقتصادية المحيطة به، فهو يتغير مثلما يختلف مجتمع ما عن الآخر من حيث درجة التخلف والتقدم، ولهذا اختلف العلماء في المفهوم من حيث تحديد بداية ونهاية مرحلة الشباب وعدم القدرة على تحديد تعريف شامل تعتمد عليه كل الدراسات.

أما في عام 1985 تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة تعريفا لفئة الشباب لا يزال يستخدم إلى الآن كمعيار معتمد دوليا في غالبية الدراسات والإحصاءات. حدد التعريف الشباب بأنهم الأفراد الذين تقع أعمارهم ما بين 15 إلى 24 سنة وقد أثار هذا التعريف، ولا يزال، نقاشا واسع النطاق حول مدى ملائمته للواقع العملي المتنوع في مختلف دول العالم، واتساقه مع نصوص الاتفاقيات الدولية. وقد تم خلال منتدى الشباب الدولي في داكار، السنغال، في أغسطس 2001 الطلب من الأمم المتحدة إعادة النظر في تعريف الشباب، ويرفع الحد الأقصى للسن ليصل إلى 30 عاما، حتى يفي بمتطلبات تعريف الشباب خاصة في البلدان النامية[3].

ويمكن تصنيف وجهات النظر المعرفة للشباب طبقا لثلاثة معايير هي:

- "المعيار الزمني: ويحدد مفهوم الشباب بمرحلة عمرية تتراوح بين 15-30 سنة.

---

[1] علي بوعناقة: **الشباب ومشكلاته الاجتماعية في المدن الحضرية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ط1، 2007، ص 40.
[2] ميلسون فرد: **الشباب في مجتمع متغير**، ترجمة: يحيى مرسى عبد بدر، دار الوفاء لدنيا الطباعة، الإسكندرية، مصر، ط1، 2007، ص 06.
[3] إبراهيم أبو الحسن عبد الموجود، مرجع سابق، ص 25.

- المعيار الاجتماعي النفسي: يحدد مفهوم الشباب طبقا للقيام بأدوار اجتماعية في البناء الاجتماعي للمجتمع والحالة النفسية التي تصاحب مرحلة عمرية معينة، يتميز فيها الفرد بالحيوية والقدرة على التعلم والمرونة في العلاقات الإنسانية والقدرة على تحمل المسؤولية.
- المعيار البيولوجي: يحدد البيولوجيين الشباب بأنها المرحلة التي يتم فيها اكتمال البناء العضوي والوظيفي للمكونات الأساسية لجسم الإنسان"[1].

إجرائيا: إن لمفهوم الشباب العديد من التعاريف وتختلف من مجتمع لآخر، ومن علم لآخر ، وبالتالي سنعرف مفهوم الشباب على حسب طبيعة موضوع دراستنا، فالشباب هم الأشخاص سواء ذكورا أو إناث الذين يتمتعون بالحيوية والنشاط والقدرة على تأدية الدور تجاه المجتمع، والذين تتراوح أعمارهم مابين 18 إلى 45 سنة، وقد حددنا هذا المجال باعتباره السن القانوني الذي يسمح بإنشاء المقاولة في إطار الاستفادة من دعم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

7- المقاولاتية الشبابية youth entreprenechip:

تعني المقاولاتية من الناحية اللغوية على أنها "اتفاق بين طرفين يتعهد أحدهما بأن يعمل للآخر عملا معينا في مدة معينة لقاء أجر محدود "مقاولة لبناء بيت""[2].

إن مصطلح المقاولاتية هو ترجمة للمصطلح اللاتيني **entreprenerchip** أو **entrepreneuriat** وهناك باحثين ومختصين الذين يترجمونه إلى مصطلح المبادرة أو الريادية وهي نفسها مع مصطلح المقاولاتية.

لقد تعددت التعاريف ذات علاقة بمفهوم المقاولاتية بالرغم من وجود الكثير من التقارب فيما بينها من حيث المعنى العام والمحتوى، "فالمقاولاتية هي عملية إنشاء شيء جديد ذو قيمة، والمال اللازم للمشروع، وتحمل المخاطر المصاحبة، واستقبال المكافئة الناتجة، إنها عملية ديناميكية لتأمين تراكم الثروة، وهذه الثروة تقدم عن طريق الأفراد الذين يتخذون المخاطر في رؤوس أموالهم، والالتزام بالتطبيق لكي يضيفوا قيمة (**providing value**) إلى بعض المنتجات أو الخدمات، وهذه المنتجات قد تكون أو لا تكون جديدة، ولكن يجب أن يضيف المقاول لها قيمة من خلال تخصيص الموارد والمهارات الضرورية"[3]. الواضح من هذا التعريف أن المقاولاتية كعملية التي بها خلق منتجات وخدمات جديدة مع المخاطرة برؤوس أموال قصد إضافة قيمة وتحقيق التنمية الاقتصادية

[1] إبراهيم أبو الحسن عبد الموجود، مرجع سابق، ص 26.

[2] **المنجد في اللغة العربية المعاصرة**، دار المشرق للنشر، بيروت، لبنان، ط2، 2001، ص1197.

[3] فايز جمعة صالح النجار، عبد الستار محمد العلي: **الريادة وإدارة الأعمال الصغيرة**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط2، 2008، ص ص 05، 06.

والاجتماعية، وهذا من قبل شاب أو عدة شباب بهدف تجسيد أفكارهم في الواقع مع القيام بالتنظيم والرقابة والإشراف على الإنتاج.

وعرفت أيضا المقاولاتية الشبابية بأنها مجموعة من الصفات المركبة التي تجعل صاحبها المقاول الشاب مستعدًا للدخول في إنشاء أو تطوير مشروع معين لحسابه يضع فيه شيئًا بارزًا من الإبداع والابتكار التكنولوجي أو الإداري أو المالي أو التسويقي أو الثقافي أو الاجتماعي أو العلمي كل ذلك من خلال المثابرة والإصرار والاستعداد لتحمل مخاطرة الخسارة بالدرجة نفسها للتمتع ببهجة الربح وإرضاء الذات[1]. حيث ركز هذا التعريف على كون المقاولاتية الشبابية كتنظيم يتم إنشاءها من قبل شاب سواء ذكر أو أنثى، من خلال توفير مختلف الموارد المالية، المعلوماتية، البشرية مع تصميم هيكل تنظيمي مناسب لمنظمته وذلك لتفادي الفوضى أثناء الإنتاج والابتكار، وتوفير المال اللازم لإتمام المشروع مع القدرة على مواجهة المخاطر.

وفي القرن العشرين أشار الباحث الاقتصادي **جوزيف شامبتر** إلى أن المقاولة "هي الإبداع والابتكار سواء في تقديم منتجات جديدة أو طرق إنتاجية جديدة أو تطوير أسواق جديدة، وأما مثل هذا الإبداع يقود إلى خلق الثروة في حال أفرز طلبا عليه نتيجة تقديم وخلق قيمة مميزة للعملاء"[2]. ربط العالم **جوزيف شامبيتر** المقاولة بالابتكار في المجال التكنولوجي، وأن أي منتج أو طريقة جديدة هي نوع من المقاولة، فعلى سبيل المثال استطاع فورد ابتكار طريقة جديدة في الإنتاج وهي العمل على السلسلة، كما توصل فردريك تايلور إلى الإدارة العلمية في عملية الإنتاج، وكذلك ماكس فيبر الذي استطاع تقديم النموذج البيروقراطي وتجسيد في المؤسسة.

كما ذكر وحدد جوزيف في كتابه **الرأسمالية والاشتراكية والديمقراطي**، المبتدعات التي يدخلها المقاول والمتمثلة في الصناعة الجديدة، الأسواق الجديدة، الطرق الجديدة، السلع الجديدة، والإستلاء على مصادر تموين جديدة، وتنظيم جديد للصناعة، كما نجد من قارن مقاول شومبيتر والقائد ذا الكارزما عند عالم الاجتماع ماكس فيبر الذي قال تتغير الأنظمة الاجتماعية وبأن سببها الفاعل هو الشخص الكارزمي، أما الفرق بين الاثنين فَيَمْثُلُ في أن بطل شومبيتر سبب باطني في النظام (endogenous) بينما بطل فيبر سبب خارجي (exogenous)[3].

بالإضافة عرف كل من **Cazorla et Beitone** المقاولة عبارة عن وحدة اقتصادية تتمتع بالاستقلالية القانونية التي تجمع عوامل الإنتاج (العمل ورأس المال) لإنتاج السلع والخدمات المراد بيعها في السوق[4]. وهذا ما

[1] إبراهيم بدران، مصطفى الشيخ، مرجع سابق، ص 263.

[2] إلهام فخري طمليه: **التسويق في المشاريع الصغيرة مدخل استراتيجي**، دار المناهج للنشر والتوزيع ، عمان، الأردن، دط، 2009، ص 38.

[3] جوزيف شومبيتر: **الرأسمالية والاشتراكية والديمقراطية**، ترجمة: حيدر حاج إسماعيل، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، لبنان، ط1، 2011، ص19.

[4] Alain Beitone, Hemdane Estelle: **la définition de l'entreprise dans les manuels de sciences économique et sociales en classe de seconde**, IUFM de l'académie d'Aix-Marseille, Skhole hors-serie1, 2005, p 30.

يجعل من الممكن التمييز بين المقاولات من خلال معيار حاسم ذات طابع السوقي للموارد الإنتاجية التي تنتجها، فهناك مقاولات ذات طابع اقتصادي هدفها الأساسي تعظيم الإنتاج وتحقيق الربح لكن هذا لا يعني أنها تخلو من الطابع الاجتماعي إذ في نهاية المطاف تساهم في بناء المجتمع.

في مجال **إدارة الأعمال** يقصد بالمقاولاتية الشبابية ذلك النشاط الذي يعتمد عليه المقاول الشاب لإنشاء مشروع أعمال جديدة، ويقدم فعالية اقتصادية مضافة، فهي عملية إدارة الموارد بكفاءة وأهلية متميزة لتقديم شيء جديد أو ابتكار نشاط اقتصادي وإداري جديد، ولذلك فإنها تنصب على تقديم كل ما هو جديد ومتميز كتقديم منتج جديد، أو اعتماد أطر وسياقات متطورة لانجاز للأعمال الإدارية"[1].

وألان فايول Alain Fayolle يعرف المقاولاتية الشبابية بأنها اختراع وتطبيق أفكار جديدة يتم تطويرها من قبل الأفراد (الشباب)، الذين يشاركون في معاملات أخرى بمرور الوقت، في سياق مؤسسي ويحكمون على نتائج جهودهم للتصرف وفقًا لذلك[2]، ومن أجل دراسة العلاقة المعقدة بين نشاط المقاولة والديناميكية الاقتصادية، يجب الاهتمام بتأثيرات الأفعال المقاولين على بيئتهم الاقتصادية ومن ثم المساهمة في إيجاد نموذج لفهم التفاعل بين المقاولة والتنمية الاقتصادية[3]، إذ يرى فايول أن هناك العديد من العوامل السياقية المؤثرة على المقاولين الشباب المتمثلة المؤسسات المالية المدعمة للمشاريع المقاولاتية، توفر الموارد المالية للمقاولين والمقاولات الصغيرة، ووجود عرض تدريبي للمقاولين أو فعالية آليات التحويل التكنولوجيا.

بينما حاول **Gartner** على فهم المقاولاتية الشبابية كعملية تنظيمية تؤدي إلى مخرجات معينة وهي تشكيل منظمة جديدة، وما يميز المقاولين عن غير المقاولين ليس السمات الشخصية بل حقيقة أن المقاولون يشكلون منظمات جديدة، وبالتالي تصبح المقاولة مرادفة لبناء هياكل جديدة، لأن المنظمات تتميز بوجود درجة معينة من السياسة الرسمية والهياكل الإدارية والأهداف[4]، وهذا يعني أن الأبحاث التي أجريت على المقاولاتية ترتكز بشكل أساسي على العملية التي تؤدي إلى إنشاء منظمة جديدة، والمقاولة تساعد على تطوير المنافسة في الاقتصاد، حيث المقاول يدفع باستمرار الأفكار والمنتجات والخدمات والعمليات الجديدة إلى السوق، وبالتالي تنشأ أسواق جديدة نتيجة لأنشطة المقاولين الشباب.

---

[1] حسن فلاح الحسيني: **إدارة المشروعات الصغيرة (مدخل استراتيجي للمنافسة والتميز)**، دار الشروق النشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2006، ص 45.

[2] Alain Fayolle: **introduction a l'entrepreneuriat**, dunod, paris, 2005, p 69.

[3] Alain Fayolle: **dynamisme entrepreneurial et croissance économique une comparaison France-USA**, histoire d'entreprendre les réalités de l'entrepreneuriat, dirigé par Thierry Verstraet, éditions EMS, paris, 2000, p33.

[4] Suna Lowe Nielsen: **entrepreneurship in theory and practice**, Edward Elrar, Cheltenham, UK, 2012, p 10.

وحاول **روبرت هيزرج** أن يقدم مفهومًا شاملًا للمقاولاتية الشبابية على أنها"صيرورة خلق وإيجاد شيء ما يختلف ذي قيمة، من خلال التوفر على المشروع والانخراط فيه، وبذل الجهود والعطاء وتقدير أهمية الوقت، والأخذ بالاعتبار المخاطرة المالية والنفسية والاجتماعية المصاحبة لهذا المشروع، من أجل الحصول على مكافآت مالية مجزية وتحقيق الإشباع الشخصي الذاتي"[1]. انطلاقا من هذا التعريف يمكن استخلاص مجموعة من النقاط وهي كالتالي:

- إيجاد أمور جديدة سواء كان فكرة أو طريقة أو منتج.
- المخاطرة بمختلف أشكالها (النفسية، الاجتماعية، الاقتصادية).
- توفير المكافآت المادية أو المعنوية مع تحقيق الاستقلالية.

إجرائيا: وفي هذا الإطار يمكن تعريف المقاولاتية الشبابية على أنها العملية التي من خلالها يقوم المقاول الشاب أو الشابة بأخذ مبادرة إنشاء وتنظيم وتطوير منظمة سواء كانت مصغرة أو صغيرة أو متوسطة، في إطار هيئات الدعم والمرافقة، قصد تقديم طريقة أو خدمة أو منتج جديد، بهدف تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية المحلية من جهة وتحسين الظروف المادية من جهة أخرى.

المفاهيم التي تقترب من موضوع الدراسة:

- **الحركية الاجتماعية:**

يشير التعبير إلى"حركات الأفراد أو الوحدات العائلية داخل نظام الفئات الاجتماعية-المهنية أو- بالنسبة للمؤلفين الذين يفضلون هذا الأسلوب الأخير نظام الطبقات الاجتماعية. توصف حركية الأفراد بصورة عامة "بالحركية داخل الأجيال" وتوصف حركية العائلات من جيل إلى آخر "بالحركية بين الأجيال" وبصورة أدق، تدرس "الحركية بين الأجيال" العلاقة بين الوضع أو الموقع الأصلي للأفراد وموقعهم الخاص في نظام الفئات الاجتماعية-المهنية.إ ن هذا الشكل الأخير للحركية هو الذي استحوذ بصورة خاصة انتباه علماء الاجتماع"[2]، باعتبار الحركية عملية انتقالية من حالة إلى أخرى، والتي تؤثر بشكل أو بآخر على حياة الأفراد والمجتمعات وعلى مختلف أفكارهم، والحركية الاجتماعية قد تمس البناء الاجتماعي أو نظامها الداخلي.

إذا ما استثنينا "نظرية باريتو حول الانتقال النخب، فإن المؤلف الرائد في هذه المادة هو كتاب سوركين حول الحركية الاجتماعية. يوسع سوركين فيه الفكرة القائلة بأن مجتمع يفوز أوليات مؤسساتية معقدة بقاء الأفراد بواسطتها من الموقع الاجتماعي الأصلي إلى الموقع الاجتماعي المتحقق، تستند هذه الأوليات إلى فعل هيئات

[1] مبارك مجدي عوض: **التربية الريادية والتعليم الريادي مدخل نفسي سلوكي**، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2011، ص 10.

[2] بورون وف، بوريلو: **المعجم النقدي لعلم الاجتماع**، ترجمة: سليم حداد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط1، 1986، ص 277.

التوجيه التي تتغير طبيعتها وفقا للزمن والمجتمعات"[1]. إذ تناول سوركين في كتابه الموسوم الديناميكية الاجتماعية والثقافية المصطلحات الموالية: التغير والحركية والديناميكية على أساس يحملان نفس المعنى والدلالة.

وفي القرن العشرين في حالة المجتمعات الصناعية تم تنفيذ المنهج الكمي المقارن، وخلصوا إلى أنه على الرغم من التأكيد الأمريكي على المساواة في الفرص، إلا أنه لم يكن هناك حركية اجتماعية، أكثر أو أقل في أوربا عنه في الولايات المتحدة. وورد أحد هذه الأخطار في دراسة عن الصين في فترة حكم **مينغ وتشينغ** والتي ناقشت كيف أن الصينيين أكثر انفتاحًا من المجتمع الأوربي، أما الدليل على المعدل المرتفع للحركة الاجتماعية في الصين[2]، فقد توفر في قوائم المرشحين الناجحين في امتحانات الخدمة الاجتماعية، وهي قوائم وفرت المعلومات عن الأصل الاجتماعي للمرشحين. ومع ذلك، فقد أسرع أحد النقاد إلى القول بأن البيانات حول الأصول الاجتماعية للطبقة الحاكمة لا تشكل بيانات حول مقدار الحراك أو عن فرص الحياة لأفراد الطبقة الدنيا. لم لا ؟ لأن الحجم النسبي للنخبة ونسبتها إلى بقية السكان قد أخذت في الحسبان، وكان الموظفون الكبار في الصين، كنخبة، عبارة عن مجموعة صغيرة[3].

إجرائيا: إن الحركية الاجتماعية هي النزعة ترفض الثبات وتعبر عن دينامية المجتمع من خلال استجابته لكل التغيرات التي تحدث نتيجة التفاعل الاجتماعي، وانتقاله من مستوى إلى أخر، قد يكون هذا الانتقال إلى الأسفل أو إلى الأعلى.

- **التغير الاجتماعي**:

أثار تعريف التغير في المصطلح السوسيولوجي مشكلة كبيرة، منذ بداية الاهتمام بظاهرة التغير الاجتماعي كإحدى القضايا المركزية في علم الاجتماع الكلاسيكي في القرن التاسع عشر وحتى عصرنا الحالي. وتعكس مشكلة التعريف تعقد ظاهرة التغير الاجتماعي إلى حد كبير، فضلًا عن اختلاف الأطر الأيديولوجية لأصحاب التعريفات المتعددة. في بعض الأحيان تستعمل كلمة التغير **change** كمرادف للتنمية **dévéloppent** والتقدم أو الارتقاء **progress** والتطور **evolution** والوظيفة **function** والعملية **process**.

ويقصد بالتغير الاجتماعي على أنه "التحول الذي يقع في البناء الاجتماعي حيث القيم والمعايير"[4]. ولقد جرى تفسير التغير من زاويتين افتراضيتين مختلفتين الأولى زاوية القائلين بأن مجمل المجتمعات تتوجه نحو حالة مثالية أفضل والثانية زاوية القائلين بأن التغير هو تراجع ، يضاف إلى ذالك أن البعض اتخذوا من بعض المعالم أو العوامل

[1] بورون وف، بوريلو، مرجع سابق، ص 277.

[2] بيتر بيرك: **علم الاجتماع والتاريخ**، ترجمة: داوود صالح رحمة، منشورات دار علاء الدين للنشر، دمشق، سوريا، ط1، 2007، ص 78.

[3] المرجع نفسه، ص 87.

[4] إسماعيل محمد الزيود: **علم الاجتماع**، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2011، ص 117.

الاجتماعية أسبابًا محددة للتغير مثل التنظيم الاقتصادي للمجتمعات بالنسبة كارل ماركس[1]، والتطور العلمي والتقني بالنسبة كونت أوغست الذي طرح فكرة قانون الحالات الثلاث حيث عبر أن الناس مروا على ثلاث مراحل أساسية تطورية من اللاهوتية إلى الميتافيزيقية وصولا إلى الوضعية مع البحث عن القوانين التي تتحكم في هذه الصيرورة، وبهذا نفهم أن أوغست كونت تناول موضوع التغير الاجتماعي على أساس أنه الديناميكا الاجتماعية، ولم يفرق بينهما من حيث المعنى وإنما استخدم مصطلح الديناميكا تأثيرا بالعلوم الطبيعية، ونفس الشيء للعديد من علماء الاجتماع أمثال سوركين، سبنسر وغيرهم من الباحثين.

ومن هذا المنطلق نفسه"تعددت طرق فهم إشكالية التغير، إذ يستند بعض الكتاب على عوامل داخلية أو خارجية المنشأ، في حين يتساءل آخرون عن الأشكال والعمليات، فيركزوا على آثار التجمع ويفضلوا رؤية دائرية، ومتعددة الخطوط، ومؤلفة من انقطاعات واتصالات[2]". وبالرجوع إلى موضوع دراستنا نجد أن هناك التقاء بين الديناميكية الاجتماعية والتغير الاجتماعي من حيث المعنى وتفسير بعض علماء الاجتماع لهما، واختلاف في الترجمة فالديناميكية الاجتماعية تعني **dynamique sociale** والتغير الاجتماعي يعني **changement sociale.**

إجرائيا: نعرف التغير الاجتماعي في هذه الدارسة على أنه التحول الذي يحدث في المجتمع والذي يمس جزء منه أو كله خلال زمن معين، والذي يشمل البناء والوظيفية كمضمون الأدوار الاجتماعية والتفاعل الاجتماعي وبناء الأسرة، قد يكون هذا التغير إيجابيا في اتجاه التطور أو في سلبيا في اتجاه التخلف.

- **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:**

يعد تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من بين التحديات الكبرى التي تواجه اقتصاد كل دولة، نظرًا لاختلاف المعايير التي يتم الاعتماد على أساسها في تقسيم المؤسسات إلى وحدات صغيرة أو متوسطة وتفريقها عن المؤسسات الكبيرة الحجم، وهذا حسب مميزات كل دولة أو تكتل اقتصادي؛ وبالتالي لقد اعتمد المختصون في هذا المجال على معيارين في تعريف هذا النوع من المؤسسات، المعيار النوعي والذي يتخذ في ذلك عدة معايير منها نوع التسيير، نوع الإنتاج، طرق الإنتاج، طرق التوزيع، أما المعيار الثاني فيتمثل في التوجه الكمي تركيزا على حجم العمالة، ورقم الأعمال ووسائل الإنتاج ورأس المال[3].

---

[1] خليل أحمد خليل، مرجع سابق، ص 74.

[2] فيريول جيل: **معجم مصطلحات علم الاجتماع**، ترجمة: أنسام محمد الأسعد، دار ومكتبة الهلال، بيروت، لبنان، ط1، 2011، ص 41.

[3] الطاهر بن يعقوب، فريد هباش: **آثار اتفاق الشراكة الأورو–جزائرية على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، منشورات مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورو–مغاربي، آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري سطيف، الجزائر، 2007، ص ص 333، 334.

حيث تعرف **منظمة العمل الدولية** المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بأنها وحدات صغيرة الحجم جدًا، تنتج وتوزع سلعًا وخدمات وتتألف من منتجين مستقلين يعملون لحسابهم الخاص في المناطق الحضرية في البلدان النامية، وبعضها يعتمد على العمل من داخل العائلة، والبعض الآخر قد يستأجر عمالا أو حرفيين، ومعظمهم يعمل برأس مال صغير جدًا أو ربما بدون رأس مال ثابت، وتستخدم كفاءة ذات مستوى منخفض، وعادة ما تكتسب دخولا غير منتظمة، وتوفر فرص عمل غير مستقرة، وهي تدخل في القطاع غير الرسمي بما يعنى أنها ليست مستحيلة لدى الأجهزة الحكومية ولا تتوافر عنها بيانات في الإحصاءات الرسمية[1].

ولقد اعتمد **الاتحاد الأوربي** في تعريفه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في أفريل سنة 1996، على معيار ثلاثي الأبعاد: عدد العمال، رقم الأعمال ومجموع الميزانية، ودرجة استقلالية المنظمة[2]، فهو يعرفها على أن المؤسسة المصغرة تشغل أقل من عشرة أجراء، المؤسسة الصغيرة هي تلك توافق معايير الاستقلالية، وتشغل أقل من خمسين أجيرًا، وتنجز رقم أعمال سنوي لا يتجاوز سبعة ملايين أورو، أولا تتعدى ميزانيتها السنوية خمسة ملايين أورو، أما المؤسسة المتوسطة هي تلك التي توافق معايير الاستقلالية وتشغل أقل من 250 عاملا، ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي أربعون مليون أورو أو لا تتعدى ميزانيتها السنوية سبعة وعشرون مليون أورو"[3].

كما تعريف **الولايات المتحدة الأمريكية** المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأنها تلك التي يقل عدد العمال فيها عن 500 عامل. أما **اندونيسيا** فهي تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأنها تلك الصناعات التي يكون عدد العاملين فيها أقل من 100 عامل. في حين تعرف **الفلبين** المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أنها تلك الصناعات التي يعمل فيها(10- 99) عامل والصناعات المتوسطة تلك التي يعمل فيها (100- 199) عامل[4]، والملاحظ من هذه التعاريف أن كل من الولايات المتحدة الأمريكية واندونيسيا والفلبين أكتفوا بالمعيار الكمي في تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لكن هذا المعيار لوحده يشكل خلل في توزيع المؤسسات وتصنيفها، كون هناك مؤسسات يكون عدد العاملين فيها قليل ويكون رقم أعمالها مرتفع جدا والعكس صحيح.

في حين يعرف **المشرع الجزائري** المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مادة أربعة بمقتضى قانون رقم 01-18 مؤرخ في 27 رمضان عام 1422 الموافق 12 ديسمبر سنة 2001 يتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بأن المؤسسة الصغيرة والمتوسطة، "مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع والخدمات تشغل من 1 إلى 250 شخصا، ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي ملياري دينار أولا يتجاوز مجموع

---

[1] صلاح حسن، مرجع سابق، ص 27.

[2] محمد رشدي سلطاني: **الإدارة الإستراتيجية في المنظمات الصغيرة والمتوسطة**، دار جليس الزمان، عمان، ط1، 2014، ص 64.

[3] جمعي عماري: **إستراتيجية التصدير في المؤسسات المتوسطة والصغيرة الجزائرية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في تسيير المؤسسات، تحت إشراف: بوغاشيش السبتي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2011، ص ص 52، 53.

[4] صلاح حسن، مرجع سابق، ص 27.

حصيلتها السنوية خمسمائة مليون دينا، مع استوفاء معايير الاستقلالية"[1]. لقد تم التركيز في هذا التعريف على ثلاث معايير أساسية والمتمثلة في الأشخاص المستخدمون، ورقم الأعمال، واستقلالية المؤسسة.

- "الأشخاص المستخدمون: يتمثل في عدد الأشخاص الموافق لعدد وحدات العمل السنوية بمعنى عدد العاملين الأجراء بصفة دائمة خلال سنة واحدة، أما العمل المؤقت أو العمل الموسمي فيعتبران أن أجزاء من وحدات العمل السنوي.
- الحدود المعتبرة لتحديد رقم الأعمال أو مجموعة الحصيلة: هي تلك المتعلقة بآخر نشاط مقفل مدة اثني عشر شهرًا.
- المؤسسة المستقلة: كل مؤسسة لا يمتلك رأسماله بمقدار 25% فما أكثر من قبل مؤسسة أو مجموعة مؤسسات أخرى لا ينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"[2].

الجدول رقم (01): يبين معايير التمييز بين حجم المؤسسات في الجزائر

المعايير الصنف	عدد العمال	رقم الأعمال السنوية	الحصيلة السنوية (مليون دج)
مؤسسة مصغرة	من 01 إلى 09	أقل من 20 مليون دج	أقل من 10
مؤسسة صغيرة	من 10 إلى 49	أقل من 200 مليون دج	أقل من 100
مؤسسة متوسطة	من 50 إلى 250	من 200 مليون إلى 02 مليار دج	من 100 إلى 500

المصدر: محمد رشدي سلطاني، مرجع سابق، ص65.

يتضح من خلال التعريف الذي قدمه المشرع الجزائري أنه قد ركز على المعيار النوعي والمتمثل في الاستقلالية، وكذا على المعيار الكمي الذي يتضمن رقم الأعمال الممارسة وحجم العمالة، أما في المادة 5 و6 و7 من القانون 01/ 18 قدم المشرع تعاريف مفصلة عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمصغرة، حيث جاء في المادة الخامسة أن المؤسسة المتوسطة "هي مؤسسة تشغل ما بين 50 إلى 250 شخصا، ويكون رقم أعمالهم ما بين مائتي مليون وملياري دينار أو يكون مجموع حصيلتها السنوية ما بين مائة وخمسمائة مليون دينا. وورد في المادة السادسة أن المؤسسة الصغيرة هي مؤسسة تشغل ما بين 10 إلى 49 شخصا، ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوية

---

[1] قانون رقم 01- 18 مؤرخ في 12 ديسمبر سنة 2001، المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية**، العدد 77، الصادر بتاريخ 15 ديسمبر 2001، ص5.

[2] المرجع نفسه، ص ص 05، 06.

مائتي مليون دينار أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 100 مليون دينار"[1]. بينما جاء في المادة السابعة "أن المؤسسة المصغرة هي مؤسسة تشغل من عامل إلى تسعة عمال وتحقق رقم أعمال أقل من عشرين مليون دينار. بينما جاء في المادة السابعة أن المؤسسة المصغرة هي مؤسسة تشغل من عامل إلى تسعة عمال وتحقق رقم أعمال أقل من عشرين مليون دينار أو يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية ملايين دينار"[2].

كما نلاحظ أن المشرع الجزائري قد تبنى نفس المعايير التي اعتمد عليها الاتحاد الأوربي (رقم الأعمال، حجم العمال، الاستقلالية)، وركز على مصطلح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عوض مصطلح المقاولاتية لكنه في بعض المواد من نفس القانون استعان بمصطلح المقاول حيث قال في هذا السياق ترقية إطار تشريعي ملائم لتكوين روح التقاول، وبالتالي فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي نفسها المقاولة أو الريادة في الأدبيات الجزائرية التي تناولت هذا الموضوع، ونفس الشيء الذي نلاحظه في الواقع الاجتماعي الجزائري أن تداول مصطلح المقاولة قليل جدًا على عكس مصطلح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

إجرائيا: يقصد بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تلك الوحدات الاقتصادية والاجتماعية المستقلة قانونيا، التي تمارس نشاطها في مختلف القطاعات، وتعتمد على طرق إدارية وهيكل تنظيمي بشكل بسيط، حيث تختلف أحجامها بناء على عدد العاملين فيها، فهناك مؤسسات مصغرة والتي تشغل ما بين 01 إلى 09 عمال، ومؤسسات صغيرة تشغل ما بين 10 إلى 49 عامل، ومؤسسات متوسطة الحجم تشغل ما بين 50 إلى 250 عامل.

---

[1] قانون رقم 01- 18 مؤرخ في 12 ديسمبر سنة 2001، المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مرجع سابق، ص 06.

[2] المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

الفصل الثاني

الفصل الثاني: الأبعاد النظرية والإمبريقية لموضوع الدراسة

تمهيد:

أولا: النظريات المفسرة لمتغيرات الدراسة.

1- الاتجاهات النظرية المفسرة للديناميكية الاجتماعية والتنظيمية.

أ- الاتجاهات التطورية.

ب- الاتجاه البنائي الوظيفي.

ج- المادية التاريخية عند كارل ماركس

2- التصورات النظرية للمقاولاتية الشبابية.

أ- التصور الوظيفي.

ب- التصور السلوكي.

ج- التصور القيمي.

ثانيا: النماذج الرائدة لدراسة المقاولاتية الشبابية.

ثالثا: البعد الإمبريقي لموضوع الدراسة.

رابعا: المقاربة السوسيولوجية للدراسة.

خلاصة الفصل.

تمهيد:

تعتبر النظرية ضرورة ملحة للباحث السوسيولوجي لفهم وتفسير الظاهرة الاجتماعية، والإطار الموجه لدراستها من الناحية النظرية والميدانية، إذ تمثل النظرية نمط لبناء المعرفة العلمية، من خلال أفكارها ومفاهيمها وقدرتها على تفسير جانب من جوانب الواقع الاجتماعي أو السلوكي، والملاحظ في كتابات السوسيولوجية أن الباحثين الاجتماعيين والاقتصاديين يفتقدون إلى نظرية شاملة مفسرة للظاهرة، وهذا راجع إلى اختلاف المنطلقات والمناهج كما تختلف حسب الفرضيات التي ينطلق منها كل باحث، وعلى هذا الأساس من كثرة النظريات وتعددها نجد أنفسنا في مشكلة التصنيف بسبب تعدد الاعتبارات، وعليه سنتوقف في هذا الفصل على مجموعة من النظريات المفسرة لمتغيرات الدراسة، وسيلاحظ القارئ أننا اخترنا عرض النظريات لكل متغير على حدا وهذا لتفادي حصر الموضوع في أحد جوانبه لقلة النظريات التي عالجت كلا المتغيرين، وسنبدأ باستعراض أفكار الاتجاهات النظرية المفسرة للديناميكية الاجتماعية والتنظيمية والتي تشمل كل من الاتجاهات التطورية (الاتجاه التقدمي الاجتماعي عند أوغست كونت، الاتجاه التطوري المتعدد عند هربرت سبنسر، اتجاه الدورة الاجتماعية عند بيتريم سوروكين)، والاتجاه البنائي الوظيفي عند كل من روبرت ميرتون وإميل دوركايم، والمادية التاريخية عند كارل ماركس وأهم آراءهم، كما سنطرح الانتقادات الموجهة إلى كل منها، ومن ثم عرض الاتجاهات المفسرة للمقاولاتية الشبابية متمثلة في الاتجاه الوظيفي أو الاقتصادي (تصور جوزيف شومبيتر للمقاول المبتكر، التجديد والمقاولة عند بيتر دراكر)، الاتجاه السلوكي (أهمية دافعية الأفراد في بروز المقاولاتية عند ديفيد ماكليلاند، العلاقات الإنسانية داخل المقاولة عند رانسيس ليكرت) والاتجاه القيمي (روح المبادرة والأخلاقيات الدينية عند ماكس فيبر، تحليل العلاقة بين الثقافة والمقاولة عند جيرت هوفستيد)، وفي تصنيف هذه النظريات لم نركز على التسلسل الزمني بقدر ما ركزنا على الأفكار التي جاء بها هؤلاء العلماء.

ومن ثم سننتقل إلى عرض أهم النماذج الرائدة في تفسير المقاولاتية وأهم العوامل المؤثرة على الظاهرة، التي ستساعدنا أكثر في فهم الدراسة الراهنة، إذ ركزنا على النماذج المفسرة للتوجه المقاولاتي، ونماذج اقتناص الفرص الاستثمارية، والنماذج الإستراتيجية لتكوين المقاولة، وفي الأخير سنتطرق إلى كل من البعد الإمبريقي لموضوع الدراسة (الذي يشمل على دراسات أجنبية، دراسات عربية، ودراسات جزائرية، مع تقييم كل واحدة على حدا من خلال تحديدنا لنقاط التشابه والاختلاف بين كل من الدراسة السابقة والحالية)، والمقاربة السوسيولوجية المتبناة.

أولا: النظريات المفسرة لمتغيرات الدراسة.

1-الاتجاهات النظرية المفسرة للديناميكية الاجتماعية والتنظيمية:

حاول فلاسفة التاريخ وعلماء الاجتماع قديمًا وحديثًا تنظير ظاهرة الديناميكية الاجتماعية والتنظيمية، والكشف عن قوانين الحركة الديناميكية التي تحكم المجتمعات؛ فصاغوا نظريات عديدة منها ما هو أقرب إلى التاريخ منه إلى علم الاجتماع، وأخرى نظريات سوسيولوجية علمية توصل إليها أصحابها من خلال الدراسة العلمية الإمبريقية التي تنتهج المناهج السوسيولوجية[1]، في هذا السياق سنحاول استعراض بعض الاتجاهات النظرية التي فسرت متغير الديناميكية الاجتماعية والتنظيمية من كلا الحقبتين، حيث سنبدأ بالاتجاهات التطورية التي يتفرع عنها الاتجاه التقدمي الاجتماعي عند أوغست كونت، والاتجاه التطوري المتعدد عند هربرت سبنسر، واتجاه الدورة الاجتماعية عند بيتريم سوروكين، ثم يليه الاتجاه البنائي الوظيفي عند كل من روبرت ميرتون وإميل دوركايم، وفي الأخير عرض اتجاه المادية التاريخية عند كارل ماركس.

أ-الاتجاهات التطورية:

يؤكد الاتجاه التقدمي الاجتماعي الصاعد أن التفكير الاجتماعي يمر عبر عدة مراحل متتالية كل مرحلة أحسن من سابقتها، والمجتمع في تقدم مستمر بفضل التغيرات التي تطرأ عليه ويسير في اتجاه تصاعدي، وهنا يشير **أغيست كونت Auguste Comte** (**1798-1857**) إلى أن الديناميكية الاجتماعية والتنظيمية هي"تغير مؤسسات المجتمع بمرور الزمن نتيجة تبديلات وتحويرات تحدث في بعضها أو جميعها بسبب عوامل طبيعية أو إنسانية مقصودة أو غير مقصودة. إن تغير مؤسسة معينة كما يشير كونت لابد أن يؤثر على بقية المؤسسات الأخرى، إذ يتبدل البناء الاجتماعي ويمر المجتمع من مرحلة حضارية إلى مرحلة أخرى تتسم بالتقدم والنمو والفاعلية كتقدم المجتمع من المرحلة الفلسفية إلى المرحلة العلمية الواقعية"[2].

وتطرق أوغيست كونت في كتابه "**مذهب الفلسفة الوضعية**" إلى وضعية المجتمع في حالة استاتيكية وديناميكية، وما يهمنا في هذه الدراسة الحالة الثانية التي تعنى بها الانتقال من مرحلة إلى أخرى، حيث اعتمد كونت على فكرتين أساسيتين هما قانون تقدم الإنسانية وقانون الأطوار الثالثة في تفسيره للظواهر الاجتماعية، واعتبر أن كل ما في المجتمع البشري من أشياء سواء مادية أو غير مادية تمر بثلاث مراحل أساسية وهي:

❖ **المرحلة اللاهوتية الدينية theological stage**: تتميز هذه المرحلة بأهمية وأثر الدين الواضح في الحياة الاجتماعية، وسيطرة الدين على تفسيرات العلوم الطبيعية والاجتماعية والروحية، وخلال هذه

---

[1] كمال التابعي، علي المكاوي: **علم الاجتماع العام**، دار النشر الإلكتروني، قاهرة، دط، ص 147.

[2] إحسان محمد الحسن: **مبادئ علم الاجتماع الحديث**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2005، ص 105.

المرحلة التي يعيشها المجتمع الإنساني تتغلب على أفكار الناس العواطف والانفعالات التي تجعلهم خائفين من قوة سماوية هائلة. كما أن هذه المرحلة وما يجول فيها من قيم وأفكار ومثل تجعل الإنسان يحس بضعفه وصغره وعدم قدرته على التأثير والتبديل[1]، كون الأفكار الخيالية والأسطورية تسيطر على حياته اليومية ولا يعترف بأي بتجارب العلمية.

- **المرحلة الفلسفية المثالية**: "والتي تتميز بالتفكير الموزون والأمثال الحية والحكم والبلاغة الفكرية والمآثر التي يطغى عليها الطابع الفلسفي الطوبائي، الذي يختلف عن الطابعين الديني والعلمي والواقعي بأسلوب الدراسة والتحليل والأهمية البراغماتية والتطبيقية. لكن المفكرين في هذه المرحلة من التطور البشري انشغلوا بدراسة الكون والأجرام السماوية ومواهب الإنسان وقدراته الخلاقة"[2].
- **المرحلة الوضعية**: "تمثل هذه المرحلة المعرفة العلمية التي يتم بناؤها على أساس الواقع كما هو موجود، ورغم أن هذا النموذج لا يمثل إلا جانبًا من بناء المعرفة العلمية التي تفترض واقعًا موضوعيًا مستقلًا عن تصوراتنا يمكن ملاحظته، إلا أنها جعلت الواقع مهما كان تعريضه أساس المعرفة، وأن الإنسان منتجها، وقد خلصته من سلطة الموروث"[3]، إذ أصبح التجريب منهج لدراسة الظواهر أكثرها تعقيدًا وتقريبها من الملموس من خلال ربط النواتج بالأسباب في ضوء مبدأ الحتمية بغية تحصيل القوانين، وهذا ما يظهر من خلال الشكل الموالي لنظام المجتمع حسب كونت بتركيزه على جانبي الاستاتيكا والديناميكا:

[1] إحسان محمد الحسن: **النظريات الاجتماعية المتقدمة دراسة تحليلية في النظريات الاجتماعية المعاصرة**، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ط1، 2005، ص 111.

[2] إحسان محمد الحسن: **مبادئ علم الاجتماع الحديث**، مرجع سابق، ص ص 103، 104.

[3] إبراهيم عيسى عثمان: **الفكر الاجتماعي والنظريات الكلاسيكية في علم الاجتماع**، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2009، ص 75.

الشكل رقم (02): يمثل نمط المجتمع عند كونت

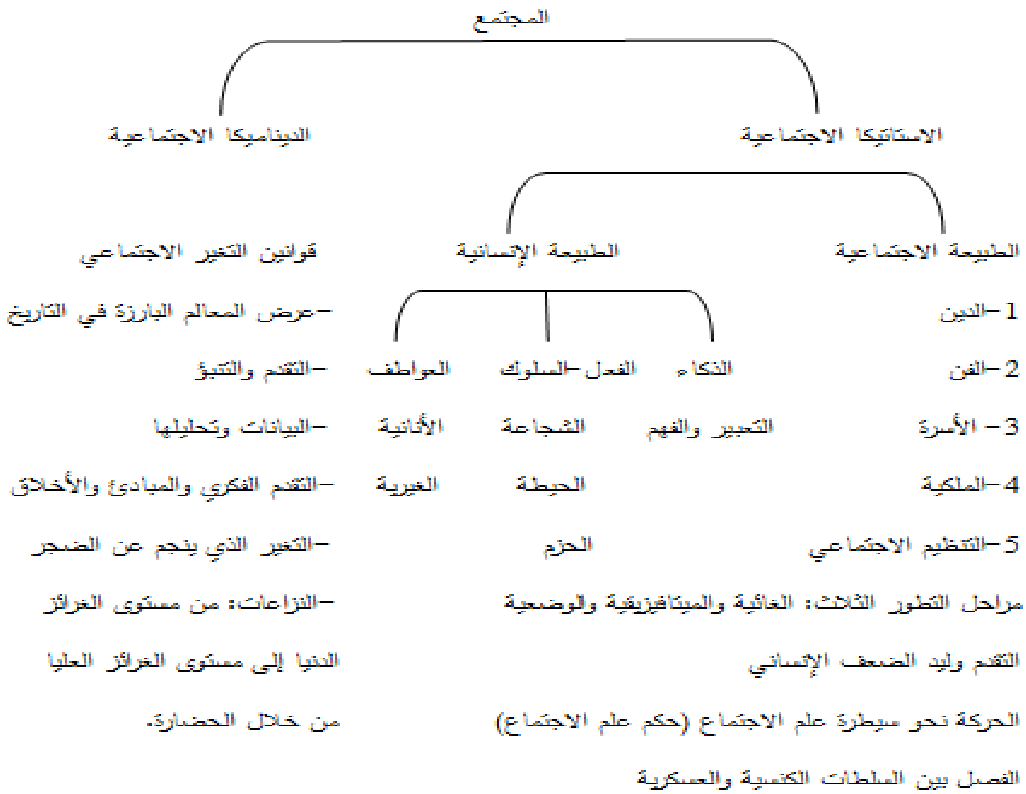

المصدر: عبد الله محمد عبد الرحمن: **النظرية في علم الاجتماع**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، دط، 2003، ص135.

في ذات السياق يرى **كونت** أن الديناميكية الاجتماعية والتنظيمية في المجتمع سادت كما كان الحال في تطور الأنواع من البسيط إلى المركب، وخاصة في تقسيم العمل، حيث يتضمن التطور أدوارًا جديدة، وتخصصًا وظيفيًا. أما من حيث النشاط الأهم والسائد، فقد تضمنت عملية الديناميكية تحولًا من النشاط العسكري إلى النشاط الاقتصادي، كان النشاط العسكري هو الأهم حتى نهاية الإقطاع، تحول مع ظهور النظام الرأسمالي من حيث الأهمية إلى النشاط الصناعي الاقتصادي، ربط كونت هذه التحولات بالديناميكية في النسق المعرفي، حيث ارتبط التطور الصناعي بتطور المعرفة الوضعية وبهذا رأى أن:

- ❖ الصناعة تمثل تنظيمًا علميًا للعمل، بدل الاعتماد على التقليد وذلك لتعظيم الإنتاج.
- ❖ نتيجة تطبيق العلم وتوظيفه في تنظيم العمل، استطاع الإنسان تطوير ثروته والتحكم في الموارد.
- ❖ أدى تطوير الصناعة إلى مجتمع العمال وظهور التجمعات العمالية[1].

[1] إبراهيم عيسى عثمان، مرجع سابق، ص 76.

وبالتالي يشهد المجتمع الصناعي استخدام العلم في تنظيم العمل وتوزيع الأدوار، وأن مثل هذا التوظيف للعلم ويزيد من فرص إنتاج الثروة، كما يؤدي انتشار الصناعة إلى تمركز عمالي في المصانع وحولها. ولكنه لم يهتم بما يمكن أن ينتج من تناقض بين العمال وأصحاب العمل، فقد رأى في هذا التوزيع نوعًا من تقسيم العمل الذي يرتبط بالتكامل وتحقيق النظام. إن المجتمع الصناعي في نظره مجتمع سلمي، لا يقوم فيه كنمط اجتماعي، أي مجتمع على فرض سلطته على مجتمعات أخرى[1]، وفيما يتعلق بقانون الأطوار الثلاث وصف فيها الإنسانية بأنها شيء لا يتجزأ لكن في الحقيقة هناك مجتمعات جزئية وتختلف عن بعضها البعض، بالإضافة أشار كونت إلى قواعد منهجية ذات قيمة علمية لكن لم يلتزم بها في دراسة الظواهر، وفي ذات السياق لا يمكن اعتبار كل المجتمعات البشرية في اتجاه تصاعدي وإنما قد تتعرض في أي مرحلة من مسارها إلى التخلف نتيجة الظواهر الاجتماعية والاقتصادية وحتى الطبيعية.

بينما مثل **هربرت سبنسر** (**1820– 1903**) الاتجاه التطوري المتعدد بأفكار عديدة تدور حول اعتبار المجتمع في حالة ديناميكية مستمرة وهو في اتجاه نحو أهداف معينة، وتنتقل الحركية من البسيط إلى المعقد، إذ أشار في كتابه "**السكون الاجتماعي**" أن المجتمعات الإنسانية "تنقسم إلى عدة أنواع هي المجتمع البسيط، المجتمع المركب تركيبًا مضاعفًا، والمجتمع المركب تركيبا ثلاثيا؛ المجتمع البسيط هو من أول أنواع المجتمعات الإنسانية ولهذا المجتمع بناء وظيفي يتكون من أجزاء متناسقة ومتكاملة، والمجتمعات البسيطة يمكن تقسيمها إلى أقسام مختلفة تبعًا لنوعية أجهزتها المركزية والإدارية"[2]، ونفس الأمر ينطبق على مختلف المؤسسات الفرعية للمجتمع الكلي.

ويتحول المجتمع البسيط إلى مجتمع المركب "بعد زيادة عدد السكان واعتماد أساليب تقسيم العمل، والمجتمع المركب ينقسم إلى نمطين المجتمع المركب تركيبا مضاعفا، وهو المجتمع الذي تقوده الحكومة ويؤمن بدين معين له أهميته في تنظيم العلاقات وسلوك الأفراد وتحديد أخلاقية الجماعة، وهذه المجتمعات تكون متقدمة في مهن الزراعة والصناعة والتجارة ولها نظام اقتصادي جيد، ونتيجة لهذه الفعاليات نمت وتطورت المدن الكبيرة فيها وتأسست طرق المواصلات التي تربط بينها"[3]. أما المجتمعات المركبة تركيبا ثلاثيا فهي المجتمعات المعقدة والراقية التي نشأت فيها حضارات عريقة مثل حضارة وادي الرافدين والحضارة الرومانية، وتكون لهذه المجتمعات حكومات مختلفة تخضع لحكومة مركزية واحدة، وتتميز المجتمعات المعقدة بارتفاع أنماط المعيشة وارتقاء النظم السياسية والاجتماعية[4]، وبالتالي هذه الانتقالية دليل على تطور وارتقاء المجتمعات البشرية والمؤسسات التنظيمية، باعتبار

---

[1] إبراهيم عيسى عثمان، مرجع سابق ، ص 72.

[2] إحسان محمد الحسن: **النظريات الاجتماعية المتقدمة دراسة تحليلية في النظريات الاجتماعية المعاصرة**، مرجع سابق، ص ص 111، 112.

[3] المرجع نفسه، ص ص 112، 113.

[4] المرجع نفسه، ص 113.

المجتمع كشيء لما يتحرك دائما ينطلق من البسيط ويتوجه نحو التعقيد، بمعنى البسيط يمثل أسرة في حين المعقد يتكون من عدة أسر تتحد مع بعضها للارتقاء.

كما اهتم سبنسر بقضية تقسيم العمل والتخصص في المهن والتي حللها في ضوء مناقشته لقضية الديناميكية الاجتماعية التي حدثت على البناءات التنظيمية والاجتماعية في المجتمع الصناعي الحديث، حيث يعرض أن من أهم العوامل التي تساعد على زيادة نمو التنظيم الصناعي هي التخصص في المهن والوظائف التي تؤثر بدورها في زيادة الإنتاج، الذي يعتبر مطلبًا ضروريًا لما تفرضه الزيادة السكانية من مشكلات، والحاجة إلى إنتاج المزيد من السلع والخدمات تلك هي العوامل التي تعجل بتبني المزيد من التخصص في المهارات الوظيفية[1]. من الملاحظ أن سبنسر ركز على تقسيم العمل في كل المجالات كركن أساسي لعملية التحديث والارتقاء، بحيث تنتقل في مجال الصناعة من استخدام الطاقة البشرية إلى طاقة آلية، وفي مجال الزراعة الانتقال من الاكتفاء الذاتي إلى الإنتاج الزراعي وتسويقه انطلاقًا من تقسيم العمل في انجاز الأعمال، ولقد أضاف شيء جديد متمثل في تكوين تصنيف تطوري للمجتمعات البشرية، لكن ما يعاب عن هذا الاتجاه عدم الاهتمام بالتوترات التي تظهر داخل المجتمعات، والتي قد تسبب خلل وظيفي على مستوى بنائها الاجتماعي والتنظيمي ويعرقل سيرورتها، كما أنه لم يراع الجانب الثقافي للمجتمعات وقيمها الذي يجعل كل مجتمع يختلف عن الآخر.

أما اتجاه الدورة الاجتماعية، ينطلق من فكرة أن الديناميكية في اتجاه الصعود والهبوط أي تسير في اتجاه دائري، مع تشبيه نمو المجتمعات بالكائن الحي، حيث يرى **بيتريم سوروكين Pitirim sorokin** (**1889–1968**) في كتابه "**الديناميات الاجتماعية والثقافية**" الصادر عام 1973، "بوجود عمليات خطية، فإنه يلفت الانتباه إلى عمليات دائرية أخرى تحدث في المجتمعات الإنسانية، ويميز بين ثلاثة أنماط ثقافية عامة هي: النمط التماثلي، والنمط المثالي، والنمط الحسي التي يرى أنها تتابع الواحد تلو الآخر على شكل دورات في تاريخ المجتمعات"[2]، وكل نسق يتميز بخصائص ومصادر يرتكز عليها وموقف خاص اتجاه الحياة.

ويذكر سوروكين أن العلاقات التي تربط بين أفراد والجماعات أي مجتمع هي علاقات سببية–وظيفية؛ بمعنى أن كل أنواع العلاقات التي تربط بين الأفراد والجماعات تؤدي وظائف معينة، ولأن كل علاقة تؤدي وظيفة يحتاج إليها أطراف هذه العلاقة لتصبح هذه الوظيفة هي سبب تكوين هذه العلاقة، ومن أمثلة هذه العلاقات، العلاقة بين صاحب العمل والموظف، الزوج والزوجة، الابن والأب، والتي تتصاعد هذه العلاقات السببية–الوظيفية لتكون الظواهر الاجتماعية[3]، كالهجرة، النزوح الريفي، الفقر، الحروب وما إلى ذلك من الظواهر.

---

[1] عبد الله محمد عبد الرحمن، مرجع سابق، ص 185.

[2] محمد قنوص صبحي: **دراسات في علم الاجتماع**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، ط1، 2000، ص 234.

[3] عبد الحليم رضا عبد العال: **التغيير الاجتماعي وهيكلة المجتمعات المعاصرة**، مكتبة الأنجلوالمصرية، القاهرة، دط، 2005، ص 29.

وينفي سوروكين أن الديناميكية تسير باستمرار في اتجاه واحد، فقوى التغير التي تدفع المجتمع للتغيير في اتجاه معين، سرعان ما تتغلب عليها قوى أخرى تسير المجتمع في اتجاه جديد، ولا تتغير المجتمعات في كل الحالات بالضرورة؛ إذ يقسم المجتمعات حسب تغيرها من الداخل أي بواسطة أفراد المجتمع نفسه، ومثل هذه المجتمعات لا يطرأ عليها التغير سوى بتأثير من عوامل خارجية، لا دخل للمجتمع نفسه في حدوثها وهناك مجتمعات استاتيكية، وفيها تستمر حالة الاستقرار السابق توضيحها على مدى زمني طويل[1]، وبهذا يعترف سوروكين بوجود ظواهر الاجتماعية خارجية تؤثر على تفاعلات الأفراد مما تؤثر على سيرورة المجتمع وتغير في اتجاهه، لكن الخلل هنا ليس فقط العوامل الخارجية المؤثرة وإنما حتى العوامل الداخلية التي تظهر داخل المجتمع، وفي ذات السياق ليس بالضرورة كل المجتمعات تمر بدورة اجتماعية فقد تسير في اتجاه تصاعدي وبأي لحظة يمكن لها الهبوط أو تبقى ثابتة في تلك المرحلة لأطول مدة زمنية.

وتصور **بيتريم سوروكين** الديناميكية الاجتماعية والتنظيمية بأنها "استمرار لمجرى التاريخ في حركة تذبذب غير منتظم، فالثقافة تتطور في اتجاه معين لمدة معينة على نحو مستقيم، ثم يحدث أن يتغير الاتجاه، وقد يكون التغير على نحو مستقيم، أو ذبذبة يصل إلى نهايته ويبدأ تطور جديد وهكذا. اعتبر المجتمع نسقًا أعلى يشتمل على البناء الاجتماعي وجماعات من الأفراد وهذا النسق في حالة متواصلة من الحركة، وعلى هذا الأساس يمكن القول أن الظروف المادية هي التي تحدد التطور التاريخي"[2]، وفي هذه الحالة يشترط اكتساب المعرفة من أجل التحكم في اتجاه الديناميكية ولتفادي التذبذب الغير المنتظم، إذ التغير يمس كل الاتجاهات الاجتماعية، الاقتصادية، الثقافية حتى السياسية، ولو نتكلم عن المؤسسات الفرعية نفس الدورة الاجتماعية تطرأ عليها.

ب–الاتجاه البنائي الوظيفي:

يرى الاتجاه البنائي الوظيفي أن البناء الاجتماعي ينقسم إلى أجزاء فرعية تؤدي وظائف معينة بهدف إشباع المتطلبات، وأي خلل فيها أو عجز يتسبب في انهيار البناء، إذ أن المجتمع يتكون "من نظم متعددة أهمها الأسرة، والنظام الاجتماعي، جماعة من الناس، تنظيم حول هدف محدد، وتحدث الديناميكية الاجتماعية أو التنظيمية حسب وجهة نظر البنائيين الوظيفيين عندما يتبين أنه من ضروري من الناحية الوظيفية"[3]، فعلى سبيل المثال ارتفاع عدد المؤسسات الاقتصادية من أجل توفير حاجات الأفراد، ولأن تزايد الكثافة السكانية يؤدي إلى تزايد حاجاتهم الاستهلاكية، وبالتالي تحدث الديناميكية بغرض التكيف وتحقيق التوازن.

[1] عبد الحليم رضا عبد العال، مرجع سابق، ص ص 29، 30.
[2] حسين عبد الحميد أحمد رشوان، مرجع سابق، ص 77.
[3] مصطفى خلق عبد الجواد: **قراءات معاصرة في نظرية علم الاجتماع**، مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، القاهرة، مصر، دط، 2002، ص ص 51، 52.

ونجد أن **ميرتون روبرت R.Merton** قد صاغ تصوره البنائي الوظيفي بصورة تجعله أكثر ملائمة لتناول الديناميكية، إذ ينظر إلى أن التحليل الوظيفي في أشكاله المحددة فيها نوع من الشك بواسطة الذين يعتبرون أن البناء الاجتماعي القائم ثابت أبدًا وبعيدًا عن الحركية، حيث لا يحتوى الشكل الأكثر دقة للتحليل الوظيفي على دراسة وظائف البناءات الاجتماعية الموجودة فقط، ولكن يحتوي أيضا على دراسة وظائفه بالنسبة للأفراد في المختلف الأماكن أو الجماعات الفرعية والشرائح الاجتماعية[1]، إذ يعتقد أن الوظيفة سواء في المجتمع أو في التنظيم تساهم في تحقيق التكيف وضبط النسق، في حين الاختلال الوظيفي يؤدي إلى تعرقل سير الوظائف الفرعية للنسق، فعلى سبيل المثال فشل المؤسسة في مراقبة الأعمال التي ينجزها عمال المصنع يؤدي إلى تذبذب مستوى الإنتاج وانتشار الفوضى في ممارسة الأعمال.

ويؤكد ميرتون أنه بالرغم من أن التحليل الوظيفي ركز غالبًا على ثبات واستقرار البناء الاجتماعي بدلا من التركيز على الديناميكية الاجتماعية والتنظيمية، إلا أن هذا يشكل جوهر نسق التحليل إذ أن التركيز على الوظائف المعوقة مثل التركيز على الوظائف الميسرة، ويمكن لأسلوب التحليل هذا أن يحدد ليس فقط أسس الاستقراء الاجتماعي، لكن أيضا المصادر الأساسية للديناميكية الاجتماعية[2]، بمعنى الأساس في التحليل هو التركيز على مدى استقرار المجتمع حتى يتسنى لنا تحديد التوترات التي تصيب النسق، وفي نفس الوقت يتوجب تحديد الوحدات الاجتماعية لأن بعض العناصر متعددة الوظائف والتي من المحتمل أن تكون نتائجها ضارة وظيفيًا، فعلى سبيل المثال إدخال تكنولوجيا جديدة على مستوى الجماعات المحلية بغرض انجاز المهام بأسرع وقت لكن عدم قدرة العمال في استخدامها يحدث خلل في تقديم الخدمات أو المنتجات.

كما تصور **دوركايم إميل Emile Durkheim (1858– 1917)** حالة ديناميكية المجتمع الإنساني من مرحلة التضامن الميكانيكي إلى العضوي، إذ وصف حالة التضامن الميكانيكي معبرًا عن الشعور الجمعي ويعكس مفهوم النحن لأن كافة أفراده متجانسون عقليًا وأدبيًا ومشتركون في معتقدات واحدة، وعندهم نظام تقسيم عمل قائم على العمر والجنس المتصف بالبساطة والمتضمن علائق اجتماعية منسوجة من خلال الروابط القرابية المتصفة بالمتانة التي لا تحل ولا تنكسر[3]، بمعنى المجتمعات التي تحتوي على التضامن الآلي يأتي من خلال تجانس أفرادها عن طريق العمل المتماثل على سبيل المثال المجتمعات البسيطة والعائلات الممتدة، أين تكون درجة المسؤولية الجماعية مرتفعة وتجمعهم روابط اجتماعية من خلال فرض أسلوب واحد في التفكير.

---

[1] رعد حسن الصرن: **نظريات الإدارة والأعمال**، دار الرضا للنشر، دمشق، سوريا، ط1، 2004، ص 471.

[2] المرجع نفسه، ص ص 471، 472.

[3] خليل العمر معن: **التغير الاجتماعي**، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2004، ص 225.

بعد هذه المرحلة ينتقل المجتمع إلى مرحلة جديدة تتصف بالتضامن العضوي الذي يقابل المجتمع الحديث المتصف بالعلاقات الجزئية والجانبية المعتمدة على المصلحة الذاتية والوظيفية المهنية، ولا يوجد أي أثر للأواصر القبلية أو القرانية، وفي ضوء ذلك تكون العلاقات الاجتماعية سهلة الانحلال أو الانكسار، وهذا يفسر لنا أن الشعور الجمعي فيه ضعف كبير، الأمر الذي يسهل على الفرد أن يعبر عن حريته الفردية[1]، إذ أن التضامن العضوي ناتج عن تقسيم العمل لزيادة الكثافة السكانية وبروز مجتمعات صناعية وتتعدد أساليب التفكير والسلوك، وتحقق تكاملها من خلال القانون المدني أو القوانين التي تضعها المؤسسات، فعلى سبيل المثال الأفراد الذين يعملون في شركة صناعية يحملون قيم وثقافة مختلفة إلا أنهم يعتمدون على بعضهم البعض في إنجاز المهام.

ج–المادية التاريخية عند كارل ماركس Karl Marx (1818– 1883):

ينطلق هذا الاتجاه من فكرة أن الصراع هو المحرك الأساسي للمجتمع وانتقاله من حالة إلى حالة مناقضة، إذ يرى كارل ماركس العالم الاجتماع الألماني "أن نموذج الإنتاج في الحياة المادية، والتي يطلق عليها كارل ماركس البناء التحتي infra-structure، يحدد الصورة القانونية والسياسية والروحية للمجتمع، ويطلق عليها كارل ماركس البناء الفوقيsuper structure، كما يرى ماركس أن المجتمع يتكون من جماعات ذات مصالح متباينة بدرجة عالية يناهض بعضها البعض، ويتدخل في صراع حتمي"[2]، إذ يعتقد كارل ماركس أن مختلف المجتمعات في ديناميكية مستمرة بغية تحقيق التطور وفق الأهداف المحددة من طرف الأفراد، حيث الصراع الدائم الذي يحدث بين الطبقات الاجتماعية وزيادة درجة الوعي يؤدي إلى تقدم المجتمعات والمؤسسات بمختلف قطاعاتها.

إذ يتكون المجتمع من طبقات، وتوجد طبقتان اجتماعيتان رئيسيتان في جميع المجتمعات وعلاقة الناس بوسائل الإنتاج هي التي تحدد الطبقة التي ينسبون إليها والطبقة الأقوى هي التي تملك وسائل الإنتاج أما الطبقة الأضعف فهي التي تبيع قوة عملها من أجل لقمة العيش. يحدث التغير الاجتماعي نتيجة للصراع الطبقي فالصراع الطبقي هو محرك التاريخ[3]، فالاستغلال الذي تتعرض لها الطبقة الكادحة يجعلها تطالب بتغيير علاقات الإنتاج وكل عناصر البناء الفوقي، وفي كل مرحلة تطورية يمر بها المجتمع تشمل على طبقتين متعارضتين، بمعنى لا يمكن أن يحدث تطور وديناميكية إلى بصراع هاتين الطبقتين وظهور طبقة جديدة تسير ثورة التغير وتصبح المهيمنة في تلك المرحلة الجديدة، فعلى سبيل المثال حدوث صراع بين الطبقتين داخل المؤسسة الاقتصادية يؤدي إلى ترك أحد العمال المؤسسة والتوجه نحو إنشاء مؤسسة خاصة ويصبح مالكها والمسيطر على وسائل الإنتاج.

---

[1] خليل العمر معن: **التغير الاجتماعي**، مرجع سابق، ص 225.

[2] كمال التابعي، علي المكاوي، مرجع سابق ص ص 155، 156.

[3] مصطفى خلف عبد الجواد، مرجع سابق، ص 53.

فنظرية ماركس في الديناميكية الاجتماعية والتنظيمية تفرد مكانة خاصة لعنصرين في الحياة الاجتماعية: نمو التكنولوجيا (القوى المنتجة)، والعلاقات بين الطبقات الاجتماعية، وترى النظرية أنه يقابل كل مرحلة معينة من مراحل تطور القوى المنتجة أسلوب معين في الإنتاج ونسق معين، تعمل الطبقة المسيطرة على تثبيته للعلاقات الطبقية وتدعيمه. غير أن تطور المستمر في القوى المنتجة يغير في العلاقات بين الطبقات، وكذلك في ظروف الصراع الدائر بينها، وفي الوقت المناسب تصبح الطبقة التي مسودة في ذلك الحين قادرة على الإطاحة بأسلوب الإنتاج القائم وبنسق العلاقات الاجتماعية[1]، إذ أن الطبقة البرجوازية هي التي قادت التغير من النظام الإقطاعي إلى الرأسمالي، ولهذا يرى ماركس أن الصراعات الاجتماعية والتنظيمية حالة طبيعية في المجتمع وهذا طبعا بفضل وعي أفرادها، مع اعتباره الاقتصاد الركيزة الأساسية التي ترتكز عليها المجتمعات البشرية.

كتقييم لهذه النظرية نرى أنها لا تصف أشكال الحركية الاجتماعية لكنها تعطينا وسيلة لتحليل الأحداث الهامة في التاريخ والمجتمع المعاصر. ويمكن تطبيقها على إنهاء الإقطاعية، وإحلال الثورة الصناعية الرأسمالية، أو حركات الحقوق المدنية، والتمييز العنصري، إن النظرية الكاملة القبول يجب أن تفعل أكثر من أن تفسر التاريخ فقط[2]، ومن المفروض أن تتنبأ بالتطبيقات المستقبلية من خلال الديناميكيات الاجتماعية والتنظيمية التي تطرأ على كل المجالات، وفي ذات السياق هذا الاتجاه لا يعترف بثبات المؤسسات الاجتماعية أو تدهورها، كما أنه لم يراع الاختلافات الجوهرية للمجتمعات البشرية، والأفكار التي جاء بها لا تصلح لكل العصور إذ ظهرت طبقة ثالثة لم يلتفت إليها في نظريته وهي طبقة الإداريين والمهندسين...إلخ، وأصبحت الصناعة تعتمد على التكنولوجيا الحديثة كبديل لليد للعاملة وبالتالي ليس ضروري حدوث صراع من أجل التطور.

2- التصورات النظرية للمقاولاتية الشبابية:

مرت المقاولاتية بحقبة زمنية مليئة بالإسهامات العلمية المتخلفة وغزيرة بالآراء والنظريات العلمية، من قبل العديد من الباحثين والعلماء في الحقول العلمية المختلفة مثل: علم الاقتصاد، علم النفس، والتسويق، والإدارة الإستراتيجية، علم الاجتماع، وعلم التاريخ؛ حيث من الصعب أن تتطور نظرية المقاولة في حقل علمي منفرد، ويشير العديد من الباحثين إلى أن المقاولة ظاهرة معقدة حيث لا توجد نظرية موحدة لها، وقد تم توجيه النقد لها[3]. سنحاول في الآتي إبراز وتوضيح ظاهرة المقاولة وفق نظريات مختلفة بحثت ومحصت في المقاولاتية وفي أبعادها المختلفة، سواء من الناحية الوظيفية (الاقتصادية) أو القيمية أو السلوكية (مقاربة الأفراد) ، وتتمثل فيما يلي:

[1] محمد الجوهري وآخرون: **التغير الاجتماعي**، دار المعرفة الجامعية، الأزاريطة، مصر، دط، 1995، ص ص 252، 253.

[2] خليل عمر معن وآخرون: **المدخل إلى علم الاجتماع**، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2006، ص 311.

[3] مبارك مجدي عوض، مرجع سابق، ص 07.

أ-التصور الوظيفي: يحاول علماء الاقتصاد منذ سنوات إعطاء أسس تاريخية لموضوع المقاولاتية، وإبراز الدور الحيوي للمقاول في تحريك التنمية الاقتصادية للمجتمعات، ومحاول تعريفه انطلاقًا من الوظائف التي يمارسها، إذ ربط جوزيف شومبيتر المقاول بابتكار طرق جديدة في العمل والانتقال من الحالة الثابتة على الديناميكية بفضل التغييرات الاقتصادية، ويليه مساهمة بيتر دراكر محاولا تفسير المقاولاتية من خلال التجديدات المتتالية التي يحدثها المقاول في المسار المقاولاتي.

- **تصور جوزيف شومبيتر للمقاول المبتكر Schumpeter Joseph (1883- 1950):**

يشير **جوزيف شومبيتر**، الخبير الاقتصادي النمساوي، في نظريته التطور الاقتصادي 1912 أن المقاول كقوة خلاقة الدمار الذي يسهم في الابتكار، إما من خلال منتجات جديدة أو طرق جديدة لتسيير[1]، إذ حاول الكشف عن نظرية ريادة الأعمال والتي قام بتعريفها من خلال وظيفته الأساسية التي كانت تتمثل في الابتكار.لا تقتصر هذه الوظيفة بالضرورة على الوظائف الأخرى أو غيرها من الأنشطة، فهي ناتجة عن طبيعة المفهوم الأساسي لريادية الأعمال[2]. ويقوم المقاول باتخاذ القرارات الخاصة بمجالات الاستثمار ومواعيدها، والإشراف عليها وتحمل مسؤولية المخاطر المتعلقة بها، ما يجعله لاعبًا رئيسيًا لا يمكن الاستغناء عن خدماته[3]، إذ يكون المسؤول عن جميع العمليات المتعلقة بالمقاولة من التسويق المنتجات، والإشراف على العمال في مختلف مهامهم، ومواجهة المشاكل التي قد تتعرض لها المؤسسة سواء داخلية أو خارجية ومحاولة حلها، من خلال اتخاذ القرارات الإدارية المناسبة.

لقد أدى المقاول في نظرية **شومبيتر** دورًا أساسيًا، فهو الرائد الذي يشرح ذلك التطور، وهو الذي يغير مجددًا ما يسميه **شومبيتر** التدفق الثابت flow stationary، أي نموذج العملية الاقتصادية[4]. بمعنى أن **شومبيتر** حسب اعتقاده إن الاقتصاد في حالة توازن ثابت، ولا وجود للاستثمارات للمنافسة بين الأطراف، ولا أرباح في مختلف المنتجات التي يتم إنتاجها، ولا أسعار في حالة حركية، وبفضل المقاولاتية عرف الاقتصاد حركية سريعة في التسويق والاستثمار والتبادلات المختلفة. ومن خصائص هذه النظرية التي وضعها **شومبيتر** ما يلي:

- **الابتكارات**: "وفقا لشومبيتر فإن الابتكارات تتمثل في إدخال أي منتج جديد أو تحسينات مستمرة على ما هو موجود من منتجات، وتشمل الابتكارات العديد من العناصر، مثل إدخال منتج جديد وطريقة جديدة للإنتاج، وإقامة منظمة جديدة لأي صناعة.

---

[1] Mircea-gabriel Chirata et Al: **intrapreneuriat et entrepreneuriat organisationnel examen de la documentation 1996-2006**, HEC, Montréal, 2008, p 02.

[2] Breton yves: **la théorie schumpetérienne de l'entrepreneur ou le problème la connaissance économique**, revue économique, volume 35, n°2, 1984, fichier pdf généré 2018, P 248.

[3] محمد عبد العزيز ربيع: **التنمية المجتمعية المستدامة**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، دط، 2015، ص 183.

[4] جوزيف شومبيتر، مرجع سابق، ص ص 18، 19.

❖ **الابتكار والإبداع والريادية:** أعطى شومبيتر أهمية خاصة للإبداع والريادية في النمو الاقتصادي وكسر حالة الركود وتحقيق توازن ديناميكي جديد في الاقتصاد.

❖ **الأرباح:** ووفقا لشومبيتر فإنه في ظل التوازن التنافسي تكون أسعار المنتجات مساوية تماما لتكاليف الإنتاج ومن ثم لا يوجد أرباح"[1].

❖ **العملية الدائرية:** طالما تم تمويل الاستثمارات من خلال الائتمان المصرفي فإنها تؤدي إلى زيادة الدخول النقدية والأسعار، وتساعد على خلق توسعات تراكمية عبر الاقتصاد ككل. وذلك أنه مع زيادة القوة الشرائية للمستهلكين فإن الطلب على المنتجات في الصناعات القديمة سوف يفوق المعروض منها ومن ثم ترتفع الأسعار وتزيد الأرباح[2].

كما سعى شومبيتر لتحليل دور المنظم (المقاول) في عمليات التنمية، مستخدمًا في ذلك الأساليب السوسيولوجية التي تحدد طبيعة سلوك الأفراد والجماعات والأنشطة، التي ينتمي إليها ويقوم بها، والعناصر التي تشجع على الابتكار. ومن ثم، ربط شومبيتر بين دور كل من المنظم والابتكارات في عمليات التنمية الاقتصادية، والتي تشير إلى مدى إسهامه في علم الاجتماعية الاقتصادية بصورة أساسية [....][3]، فالمقاول يساهم بشكل كبير في تحقيق التنمية الاقتصادية، انطلاقا من الابتكارات التي يقدمها سواء منتجات جديدة، أو طرق جديدة، وتحقيق احتياجات الاستهلاكية التي يتطلبها المجتمع، وفي نفس الوقت هناك عوامل عديدة تؤثر على إقدام المقاول على الإبداع، بحيث يستخرج من أمور بسيطة إبداعات مذهلة، وبالأخص إن توفرت التكنولوجيا المساعدة على التطوير، وتوفر رؤوس الأموال، وكذلك توفر بيئة ملائمة ومشجعة على الابتكار.

ومن هذا المنطلق ركز شومبيتر على فكرتين أساسيتين في نظريته الاقتصادية، أن المقاول عنصر فعال في تحقيق التنمية الاقتصادية بالدرجة الأولى، وأن أي تجديد من قبل المقاول يعد ابتكار، إذ يعتقد شومبيتر "أن المقاول هو أداة لتفسير ديناميات الرأسمالية أو التطور الاقتصادي هو فرصة انتهازية، أي فرصة جيدة لاتخاذ القرار. إن الابتكار لا يقتصر على إنشاء عقار جديد أو من خلال إدخال الجهاز في ورش العمل، وهو ما يقرب من ما يسمح منظم الأعمال لزيادة دوران له ومكانته المهنية في السوق"[4]،

وفي المقابل بالغ شومبيتر في تأكيده على أهمية المنظم في دفع التنمية الاقتصادية [وأهمل المشاكل التي يتعرض لها المقاول من سوء التسيير، قلة الخبرة في المجال المقاولاتي والاستثمار، عدم توفر الرؤوس الأموال، ومقاومة

---

[1] إبراهيم بدران، مصطفى الشيخ، مرجع سابق، ص 244.

[2] المرجع نفسه، ص245.

[3] عبد الله محمد عبد الرحمن: **علم الاجتماع الاقتصادي**، دار المعرفة الجامعية الأزارطية، إسكندرية، دط، 2003، ص 206.

[4] Sophie Boutillier, Dimitri Uzunidis: **entre incertitude et risque, l'entrepreneur que nous enseigne la théorie économique**, 7éme congrès de l'académie de l'entrepreneuriat et l'innovation, paris, 2011, p 11.

المجتمع لتغيير، والتي تسبب في عرقلة التنمية الاقتصادية]، وما يقوم به من تجديدات في شكل ابتكارات بهدف الربح يتولد عنها موجة من الاستثمارات الضخمة يتم كسر حلقة التدفق الدائري المنتظمة، هذه الابتكارات تتمثل في إدخال منتج جديد أو تحسين مستمر في المنتجات الموجودة، لأي صناعة. وخصص شومبيتر دور المبتكر للمنظم وليس للرأسمالي، فالمنظم ليس شخصًا ذات قدرات إدارية عادية، وإنما هو قادر على تقديم شيء جديد تمامًا، فهو لا يوفر أرصدة نقدية ولكنه محور مجال استخدامها[1].

- **التجديد والمقاولة عند بيتر دراكر Peter Drucker (1909– 2005):**

بيتر دراكر، ولد سنة 1909 في فيينا عاصمة النمسا، وعمل في البداية كصحفي اقتصادي في ألمانيا ثم كخبير اقتصادي في البنوك لندن هاجر إلى الولايات المتحدة في عام 1937[2]. يسلط بيتر دراكر 1987 الضوء في كتابه "**les entrepreneurs**" على التحديات المرتبطة بظهور اقتصاد ريادة الأعمال يتجاوز المجال الاقتصادي وحتى قطاع التكنولوجيا الفائقة للتأثير على قطاعات الصحة والإدارة والتعليم مع أوسع نهج ممكن للابتكار، إنها تقدم نداءً حقيقيًا من أجل ظهور مجتمع من رواد الأعمال ومن ثم ثقافة ريادة الأعمال[3]. يمتاز المقاولون بكونهم مجددين، فالتجديد هو أدائهم الخاصة، وهو العمل الذي يكسب المصادر قدرة جديدة لإيجاد الثروة، إن التجديد يوجد المصدر بالفعل، ولا يسمى شيء مصدرًا ما لم يجد الإنسان له استخدامًا أو فائدة في الطبيعة، وما لم يعطه قيمة اقتصادية[4].

لهذا يتحتم على المقاولين أن يتعلموا ممارسة التجديد المنتظم والمتسق، إن المقاولين الناجحين لا ينتظرون حتى تقبلهم "آلهات الالهام" فتعطيهم "فكرة ذكية"، وفي سعيهم الدؤوب للتجديد لا يبحثون عن شيء كبير أو عن تجديد يخلق ثورة صناعية أو يخلق عملا جديدا بقيمة بليون دولار أو عمل يحيل صاحبه ثريا في يوم وليلة، بل إن أولئك المقاولين الذين ينطلقون بهدف جعل أعمالهم تكبر بسرعة وتحقق أهدافها بسرعة قد لا يؤوبون بأقل من الفشل. ذلك لأنهم لن يفعلوا إلا ما هو خطأ. والتجديدات التي تحمل طموحات عقلية متواضعة كما فعلت مؤسسة **ماكدونالد**، فقد تتحول إلى أعمال ضخمة تدر أرباحا طائلة، وينسحب الشيء نفسه على التجديدات غير التجارية والتجديدات الخدمية العامة[5].

---

[1] عصام عمر مندور: **التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتغيير الهيكلي في الدول العربية**، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، دط، 2011، ص54.

[2] François Yeny: **Peter Drucker du management**, gestion des ressources humaines- note critique, 2005, p 02.

[3] Djamel Fellag: **vers conceptualisation du phénomène entrepreneurial**, 2009, p 01. sur le site : www.ecogest-nancy-metz.org.

[4] بيتر دروكر: **التجديد والمقاولة ممارسات ومبادئ**، ترجمة: حسين عبد الفتاح، مركز الكتب الأردني، عمان، ط1، ص 32.

[5] بيتر دروكر، مرجع سابق، ص 36.

ومهما كانت حوافز المقاولين الناجحين الفردية سواء أكانت الحصول على المال، أم السلطة أم حب الاستطلاع أم حب الرغبة في بلوغ الشهرة والاعتراف بالفضل، فإنهم يسعون لأن يوجدوا قيمة جديدة وأن يقدموا مساهمة جديدة، وهنا هؤلاء يصبون إلى بلوغ ما هو أعلى، فلا يقنعون بتحسين ما كان موجودًا من قبل أو بتعديله وتطويره بل يجتهدون في السعي لإيجاد قيم جديدة ومختلفة ومجالات جديدة ومتفاوتة من حيث الرضا عنها[1].

ب–التصور السلوكي: ينص هذا الاتجاه على أن الأفراد ليسوا مجرد كائنات أنانية خلاقة ولكنهم أيضا قادرون على استثمار الفرص، الأمر الذي دفع بالعلماء إلى تقديم مفهوم السلوك الإنساني، للتعبير عن السلوك المقاولاتي، ودوره في خلق التفاعلات المؤدية إلى الخلق والإبداع. ويعرف السلوك المقاولي بأنه ذلك التصرف الذي تستحوذه الفرص، والذي يبرزه المقاول نتيجة تأثير دافع داخلي أو خارجي، يتبادر إلى ذهنه في شكل أفكار ومشاريع أو فرص مقاولاتية تلبي حاجاته ورغباته وتشبعها[2]. ومن الرواد الذين اهتموا بهذا الجانب من السلوكيات نجد نظرية ديفيد ماكليلاند حول الدافعية وكذلك رانسيس ليكرت Rensis Likert حول العلاقات الإنسانية داخل المقاولة، وخلال هذا الاتجاه سنحاول عرض أهم أفكارهم حول المقاول والمقاولاتية الشبابية.

- **أهمية دافعية الأفراد في بروز المقاولاتية عند ديفيد ماكليلاند David Mcclelland (1917–1998).**

اعتبر **ديفيد ماكليلاند** (1961) المقاول بأنه الشخص الذي لديه الحماس، ويتحمل المخاطرة بدرجة معقولة أو متوسطة، وعنده حاجة قوية للانجاز، إن جوهر نظرة ماكليلاند للمقاولة يدور حول الدافعية من خلال العوامل النفسية والاجتماعية التي تقود إلى التطور الاقتصادي على حد تعبيره؛ حيث يرى بأن دافعية الأفراد في المجتمع هي عامل محدد لذلك التقدم[3]، فعلى سبيل المثال هناك شباب يطمحون إلى إثبات ذاتهم في المجتمع، فهذا الأمر يعد حافز أو دافع قوي لتوجه نحو المقاولاتية والاستقلالية في العمل، وفي نفس الوقت قد يحصل على مساعدة ودعم من قبل الأقارب ومراكز الدعم، وبالمناسبة هذه الأخيرة هدفها الأول والأخير تحقيق الأرباح، من خلال دعم المقاول، والذي بدوره يحقق التنمية الاقتصادية بتوفير مناصب الشغل ومتطلبات المجتمع.

حيث اهتم **ماكليلاند** بنوع معين من التغير هو التغير الاقتصادي، وكانت نقطة الارتكاز عنده هي الدافعية للانجاز. لقد أكد على أن عملية التنمية الاقتصادية تظهر دائما بناء على ظهور متغير سابق عليها، هو الحاجة

---

[1] المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[2] مبارك مجدي عوض: **الريادة في الأعمال المفاهيم والنماذج والمداخل العلمية**، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، اربد، الأردن، ط1، 2009، ص26.

[3] المرجع نفسه، ص 27.

إلى الإنجاز ومن ثم فإن المجتمع الذي تظهر فيه هذه الحاجة يكون أقدر على التغير من غيره لأنه ينمي القدرات الإبداعية وتخلق فيه دافعية قوية للانجاز[1]، والتي تسمح لنا بمعرفة مستوى الدافعية لدى الفرد سواء كانت مرتفعة أو منخفضة، وهذا مرتبط بمدى حاجته للإنجاز. كما يفترض ماكليلاند "أن ثمة علاقة بين الحاجة إلى الإنجاز وبين أساليب التنشئة الاجتماعية فالدوافع يمكن اكتسابها بالتعلم. ولذلك فإن ما يتعلمه الفرد من دفع في بداية حياته يؤثر تأثيرًا كبيرًا على مجرى سلوكه في المستقبل؛ كما أن المهارات التي يتعلمها الفرد بعد ذلك يمكن أن تخلق لديه للانجاز أو تسلبه إياه"[2].

بالإضافة تفترض "هذه النظرية التي ترتبط بكل من **ماكليلاند واتكنسون** أن عوامل الدافعية هي عوامل ذاتية تتصل بالقوى والرغبات الداخلية لدى الأفراد، والمتمثلة برغبته في التميز والإبداع، وينعكس ذلك علميًا على الأفراد من هذه الفئة لأنهم يفضلون الأعمال ذات الطبيعة غير الروتينية والتي تزويد من يقومون بها بمعلومات عن انجازاتهم التي يمكنهم التفاخر بها، وبذل الأفراد الذين تتوافر لديهم هذه الحاجة جهودًا أكبر من غيرهم، وليس لأن ذلك أمر مطلوب منهم بالضرورة، ولكن لأنهم يرون في ذلك إنجازًا هامًا لأنفسهم، بغض النظر عن ارتباط عملهم المتميز ومنافع مادية"[3]. وتركز نظرية الحاجات لمكليلاند وزملائه على ثلاث حاجات، الإنجاز والقوة والعلاقات، والتي تعرف كما يلي:

- الحاجة للانجاز: القوة المحركة لتحقيق التفوق والانجاز اعتمادا على عدد من المعايير، إنها الكفاح لتحقيق النجاح.
- الحاجة للقوة: الحاجة للتأثير على سلوك الآخرين، بما يؤدي لتغيير ذلك السلوك.
- الحاجة للعلاقات: الرغبة بالعلاقات الودية والقريبة مع الأشخاص الآخرين[4].

والانتقاد الموجه لنظرية الدافعية، أن الحاجة العالية للانجاز لا تؤدي بالضرورة لأن يكون الشخص مديرًا ناجحًا وخاصة في المنظمات الكبيرة الحجم، ويهتم الأفراد ذوي الحاجة العالية للانجاز بالتعرف على نتائج أدائهم الشخصي، ولا يهتمون بالتأثير على الآخرين للقيام بالعمل بشكل جيد. وعلى سبيل المثال، فإن رجال المبيعات ذوي الحاجة العالية للانجاز، ليسوا بالضرورة من الممكن أن يكونوا مدراء مبيعات ناجحين. كما تميل حاجات العلاقات والقوة لأن لا ترتبط بالنجاح الإداري، وأفضل المدراء هم الذين لديهم حاجة القوة عالية، والحاجة

---

[1] دلال محلس استيتية: **التغير الاجتماعي والثقافي**، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، ط2، ص ص 151، 152.

[2] المرجع نفسه، ص ص 152، 153.

[3] محمد قاسم القريوتي: **السلوك التنظيمي دراسة السلوك الإنساني الفردي والجماعي في منظمات الأعمال**، دار وائل للنشر، عمان، ط5، 2009، ص 65.

[4] ماجدة العطية: **سلوك المنظمة سلوك الفرد والجماعة**، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2003، ص 120.

للعلاقات قليلة، وفي الواقع قد تكون الحاجة العالية للقوة من متطلبات الفاعلية الإدارية، وقد افترض أن الحاجة القوية للقوة قد تظهر بكل بساطة اعتمادًا على المستوى الإداري للشخص في الهرم التنظيمي[1].

- **العلاقات الإنسانية داخل المقاولة عند رانسيس ليكرت Rensis Likert (1903– 1981):**

يعد رانسيس ليكرت عالم نفسي أمريكي، اهتم بإثبات فرضياته عبر التجربة العلمية، أن مبدأ العلاقات المدمجة حسب علاقات بين أعضاء المقاولة التي تندمج القيم الشخصية لكل فرد، هو المبدأ الأهم بالنسبة للمقاولة، ولهذا فكل فرد يجب أن يحس أنه مهم وضروري داخل المقاولة، لأن لا أحد يمكنه أن يعمل بجد وفعالية إذا لم يكن لديه وعي بذاته ووعي بالشيء الذي يعينه في عمله، ولكي تكون المقاولة فعالة لابد من التخلي عن علاقات رجل لرجل، واعتماد شكل المقاولة عبر المجموعات[2] ولهذا:

- ❖ تكون المجموعة منفتحة على مشاكل أعضائها خاصة إذا كانت من نفس المستوى، الشيء الذي يسمح لكل فرد بالتعبير عما يفكر به.
- ❖ يشعر المقاولون بالانخراط في العمل مع المجموعة أكثر من إعطاء التعليمات سواء شفهية أو كتابية.
- ❖ تسمح المجموعة بتقليل / خفض احتمالات الانحراف التي يمكن أن تعرقل الانخراط الجماعي في إنجاز المهمة وذلك بشكل فعال.

كما يرى **رانسيس ليكرت** أن المشاكل التي يواجهها المقاول تكون نتيجة الاختلال الوظيفي، من هذا المنطلق قام الباحث باقتراح نظرية جديدة في التسيير الإداري management مظهرًا أن التفاعلات بين المقاولين والعمال هي التي تؤسس أنظمة التسيير الإداري بصفة عامة[3]، بالرغم من قوة الأفكار التي جاء بها رانسيس ليكرت في تفسير سلوك الأفراد داخل المقاولة، إلا أنها لاقت بعض النقد حيث صعوبة المسير في التواصل مع المقاول يجعله غير قادر على دفع العمال للعمل بشكل جيد، كما أن المرونة في المراقبة يشجع العمال على التعطيل في ممارسة العمل وتغيب المستمر دون تبرير، وفي ذات السياق يصعب تطبيق نموذج التسيير الإداري الذي اقترحه الباحث كون القيم الشخصية للأفراد تتغير مع مرور الوقت.

ج– التصور القيمي: سنحاول في هذا الاتجاه عرض مساهمات كل من ماكس فيبر وهوفستيد اللذان اتخذا المتغير الثقافي كعامل أساسي في تفسير ظاهرة المقاولاتية، من خلال المقارنة بين المقاولات من المجتمعات ذات ديانات

---

[1] ماجدة العطية، مرجع سابق، ص 121.

[2] عبد الكريم القنبعي الإدريسي: **الثقافة المقاولاتية : من نظريات المدارس إلى آليات المقاربات مقدمات في سوسيولوجيا التنظيمات**، منشورات مقاربات، المملكة المغربية، ط2، 2013، ص 29.

[3] المرجع نفسه، ص ص 30، 31.

وثقافات مختلفة، وكان هذا التصور يندرج ضمن الاتجاه الذي يهتم بالتميز الذي تحققه المقاولة وهي في جو منافسة اقتصادية قوية.

- **روح المبادرة والأخلاقيات الدينية عند ماكس فيبر Max Weber (1864– 1920):**

ولدت عادة برجوازية بشكل خاص فيما يتعلق بالعمل. بإمكان المقاول البرجوازي، واعيًا لكونه يتمتع بنعمة الله، وبكونه مخلوقًا مباركًا، أن يسهر على مصالحه المالية، طالما بقي ضمن حدود السلوك الصحيح شكليًا، وطالما ظل سلوكه الأخلاقي غير مدان، وطالما استمر استخدامه للثروات غير نافر في شيء. أكثر من ذلك، يكمن واجبه في أن يتصرف على هذه الطريقة[1]، وقد اعتبر ماكس فيبر بروز البرجوازية راجعة إلى الأخلاق البروتستانتية التي تجعل من الفرد المسؤول عن نفسه في الدنيا والآخرة.

كان من الطبيعي أن تكون مجمل الكتابات النسكية لدى معظم الطوائف الدينية مشبعة بالفكرة القائلة بأن العمل المستقيم، بأجور منخفضة، بالنسبة إلى الذين لم توفر لهم الحياة فرصة أخرى، هو أمر يرضي الله كثيرًا[2]. من ناحية أخرى تشرع النسكية البروتستانتية لاستغلال هذه الإرادة الطيبة في العمل، وتفسر في الوقت ذاته نشاط المقاول الهادف للكسب، معتبرة إياه إلهاما ربانيا. من البديهي أن إنتاجية العمل، بالمعنى الرأسمالي للعبارة، ينبغي أن تكون ميسرة من خلال هذه الملاحقة الحصرية لمملكة الله، بواسطة الواجب المهني الذي يعتبر إلهاما الذي يعتبر ربانيا. ولد أحد العناصر الأساسية في روح الرأسمالية الحديثة، بل في روح الحضارة الحديثة ذاتها أيضا، ونعني: السلوك العقلاني القائم على فكرة الشغل، ولد من روح النسكية – المسيحية[3]، وفي نظر فيبر فالمؤسسات العقلانية، والمحاسبة العقلانية والتقنية العقلانية والقانون الراشد كلها أدت إلى بروز الرأسمالية، ويجب إضافة طريقة عقلانية في التفكير وترشيد طريقة الحياة، مع الانتقال من الرأسمالية التجارية إلى الرأسمالية الصناعية[4].

نظرا لأن الدين يلعب دورًا في صياغة أساليب العيش، يدرس فيبر هذه الأساليب من وجهة نظر السلوك الحياتي، وهو يهتم إذن، في آن معا، بالطرق التي يحصل فيها التكييف الذاتي للأفكار الدينية، وبالآليات التي تتيح ترسيخ الأخلاق. هذه الإشكالية السوسيولوجية توضح في الوقت ذاته الدوافع العلمية المؤثرة فحسب، بل من وجود مجموعات من البشر، وليس أفرادًا معزولين، تحمل هذه الأخلاق وتستولي عليها[5].تقضي فيبر ظهور المشروع، المقاولة الحديث كمؤسسة مستقلة تقاسم المخاطر والفوائد، وكذلك باتجاه تجديد متبادل للتعهدات

---

[1] ماكس فيبر: **الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية**، ترجمة: محمد علي مقلد، مركز الإنماء القومي، بيروت، لبنان، دط، ص 145.

[2] المرجع نفسه، ص 146.

[3] المرجع نفسه، ص ص 146، 147.

[4] Khaled Bouabdallah, Abdallah Zouache: **entrepreneuriat et développement économique**, cahier de cread, n°73, 2005, p 11.

[5] لوران فلوري : **ماكس فيبر**، ترجمة، محمد علي مقلد، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، لبنان، دط، 2006، ص 38.

والمسؤوليات، ويوضح فيبر الفارق بين الجماعات العائلية التي بها يتميز الاقتصاد المنزلي من جهة، وبين جماعات الإنتاج من جهة أخرى وهي مؤسسات مستقلة، التي تحوز على رأسمال خاص وتتحمل مسؤولية جماعية الشركة، تغدو هي النمط المسيطر[1] .

- **تحليل العلاقة بين الثقافة والمقاولة عند جيرت هوفستيد Geert Hofstede (1928-2020):**

جعل **جيرت هوفستيد** (عالم نفسي أمريكي) مسألة الكشف على الخصائص المميزة الهدف الأساسي لدراسته حول المقاولة، وكانت نقطة الانطلاق تتمثل في إحدى الشركات المتعددة الجنسية إلى معرفة القيم التي يحملها العاملون في هذه الشركة عبر فروعها المتواجدة في أكثر من سبعين دولة، وبينت الدراسة أن بداية الاهتمام بالعنصر الثقافي في حياة التنظيم لا ترجع إلى مرحلة الثمانينات، كما أوحى بذلك الصدى الواسع والنجاح الكبير لكتابات **ويليام أوشي وبيتر** وغيرهم من المهتمين بثقافة المقاولة، فالواقع الذي أحدثه الاكتساح الياباني للأسواق كان له دور كبير في تحويل الاهتمام إلى البعد الثقافي في اشتغال المقاولة[2]. ولقد اعتمد الباحث على في تحليله على أربعة أبعاد ثقافية المؤثرة في العملية التنظيمية داخل المقاولة، والمتمثلة في تفاوت توزيع القوة، تجنب الغموض أو المخاطرة وعدم التأكد، الفردانية والجماعة، الذكورية مقابل الأنوثية.

تدور فكرة **جيرت هوفستيد** حول مدى شعور الأفراد بعدم الارتياح للمواقف الغامضة أو المخاطرة وعدم التأكد والنفور منها، وتفادي التعامل مع الخطر، وعدم التأكد يقابله مدى توفر قدرة التعامل مع مواقف غامضة ومحدودية قدرة التنبؤ بأحداث المستقبل، بمعنى البحث عن الاستقرار والأمان والتأكيد على اعتماد قواعد عمل رسمية وأنظمة بدرجة أعلى[3]، كما ركز هوفستيد على بعد الفردية /الجماعية، يشدد على الفردية باعتبارها مجتمعات تفتقر فيها الروابط بين الناس ويجب على كل شخص الاعتناء بنفسه والقول المأثور "كل رجل لنفسه"، في المقابل تحافظ المجتمعات الجماعية على روابط وثيقة بين الناس، مما يعزز المسؤولية الجماعية للمجموعة بأكملها[4]، مما يعني أن الثقافة المقاولاتية التي تتميز بالفردانية بدرجة أكبر يساهم صاحبها بشكل أكبر في عملية الابتكار والانجاز

---

[1] المرجع نفسه، ص ص 48-50.

[2] لحبيب امعمري: **المقاولة والثقافة دراسة في عملية التحديث بالمغرب**، منشورات مختبر الأبحاث والدراسات النفسية والاجتماعية، المغرب، دط، 2017، ص 125.

[3] منيرة سليماني: **الثقافة والتنوع الثقافي حسب نموذج جيرت هوفستيد في المنظمات دراسة ميدانية لمدارك العاملين في مؤسسة الترقية العقارية مارينا كومباني**، مؤتمر دولي حول التنوع الثقافي، طرابلس، 2015، ص ص07، 08.

[4] Mohammed Benata: **influence la culture et de l'environnement sur l'intention entrepreneuriale : cas de l'Algérie,** thèse pour l'obtention du diplôme de doctorat en sciences économiques, université Abou Bekr Belkiad Tlemcen, 2015, P 121.

الشخصي، بينما الفئات المتميزة بثقافة جماعية تكون كل الأطراف تقوم على الثقة والتعاون الجماعي لتحمل المسؤولية ورفع من درجة الالتزام.

يليها بعد المسافة التراتبية، والتي تتعلق بالمدى الذي تقبل به الثقافة وتعزز حقيقة أن القوة موزعة بشكل غير متساوي، إذ توجد اختلافات الحالة داخل التسلسل الهرمي التنظيمي ولكن قد تستند أيضا إلى العمر أو الطبقة الاجتماعية، والملاحظ أن الاختلافات في الترتيب يظل واضح دائما إلا أن المتفوق في ثقافة عالية سيعامل أولئك في المستويات الأدنى بكرامة، والثقافات ذات قوة منخفضة أقل ارتياحا للاختلافات في المرتبة التنظيمية أو الطبقة الاجتماعية وتتميز بمزيد من المشاركة في صنع القرار[1]. كما اهتم جيرت هوفستيد بالقيم المرتبطة بالجنس، فأن يولد الفرد ذكرًا أو أنثى هو شيء تترتب عنه انعكاسات اجتماعية، وتعتبر الخشونة والمردودية والتفوق من القيم التي ترتبط بالذكورة، في حين أن القيم المرتبطة بالأنوثة هي قيم العلاقات الإنسانية ونمط الحياة والإخلاص.

وبالتالي فثقافة المقاولة لا يمكن أن تكون بالنسبة للشركات المتعددة الجنسيات ثقافة واحدة في كل فروعها، لأن ثقافة المقاولة غير قادرة على محو الثقافة الوطنية **culture nationale**، أو الحلول محل هذه الثقافة التي لها جذور تاريخية، ويمكن لثقافة المقاولة أن تضاف إلى للثقافة الوطنية التي لها تأثير أقوى على المقاولة، والنتيجة الأساسية التي تقود إليها المقارنة بين المجتمعات هي أن الثقافة الوطنية تشكل المتغير الأثقل، لأنها هي التي تغيير وتكييف تلك الثقافة التي ابتكرتها المقاولة[2]، لكن لو نأخذ المجتمعات العربية نجد أنها متأثرة بالديانة الإسلامي وأسسها وفي نفس الوقت لا يعني غياب العقلانية في الثقافة المجتمعية، كما لا يمكن حصر الجانب الثقافي في أربعة أبعاد التي حددها هوفستيد في دراسته الميدانية.

ثانيا: النماذج الرائدة لدراسة المقاولاتية الشبابية.

في الأدبيات نجد العديد من النماذج المفسرة لظاهرة المقاولاتية وتوجه الأفراد نحو الإنشاء كمسار مهني، انطلاقا من تحديدها لعدة العوامل الأساسية مؤثرة على سلوكات الأفراد سواء كانت إيجابية أو سلبية والتي تدفعها نحو اتخاذ قرار الولوج في عالم الشغل الخاص، والجدير بالذكر أن تلك العوامل الفاعلة والمحددة من طرف العلماء لا تقتصر التأثير على مرحلة الإنشاء وإنما على طول المسار المقاولاتي، إذ هناك نماذج مفسرة للتوجه المقاولاتي كنموذج Shapero، Pleimer، Sexton، Ajzen ونماذج اقتناص الفرص الاستشارية كنموذج Belley، Martin، Kruger بالإضافة إلى النماذج الإستراتيجية لتكوين المقاولة كنموذج Morois، Christian Bruyat، ولكثرة النماذج المفسرة سنحاول عرض بعض منها من كل فئة.

---

[1] Pankaj Ghemawat, Sebastian Reiche: **national cultural differences and multinational business**, globalization note series, 2011, P 03.

[2] لحبيب امعمري، مرجع سابق، ص 127.

1-نموذج تشكيل الحدث المقاولاتي Shapero et Sokol (1982): يعد شابيرو وسوكول من بين الرواد المهتمين بالعناصر التوضيحية لاختيار ريادة الأعمال، كظاهرة متعددة الأبعاد، وكمسار وظيفي. لقد وضع كلا المؤلفين نموذج تكوين الحدث المقاولاتي من خلال مفهوم الانتقال، وانطلاقا من بيئة المقاول التي تثير بعض الأحداث السياقية (حياته المهنية أو حياته الشخصية) عن طريق تمزق نفسي و/ أو مادي، تغيير في مسار حياة المقاول. وبالتالي تسهم هذه الأحداث في اتخاذ القرار بتنظيم المشاريع المقاولاتية، لاستئناف مبادئ شابيرو وسوكول 1982، يمكن وصف عملية تغيير المسار الفردي من حيث انتقالات قوى الاتجاه التي تقود الفرد للميل إلى اتجاه معين في لحظة معينة[1]، وحسب هذا النموذج فإن مختلف الجوانب تؤثر على الفرد في توجهه نحو إنشاء المقاولاتية، سواء مرتبطة بالسمات الشخصية أو النفسية أو الاجتماعية، ويمكن تصنيف هذه الانتقالات إلى ثلاث فئات وهي:

- ❖ **الانتقالات السلبية**: الطلاق، الهجرة، الفصل من العمل وما ذلك، والتي لا تخضع عادة لسيطرة الفرد بل يفرضها العالم الخارجي. هذه العوامل هي الأكثر شيوعًا، ولكنها غالبا ما تكون مجموعة من العوامل الإيجابية والسلبية التي من شأنها أن تؤدي إلى إنشاء الأعمال التجارية (المشاريع المقاولاتية)، [فهذه الفئة ترتكز فقط على المحيط الخارجي للفرد، إذ طرد العامل من العمل يجعل منه يتخذ قرار الاستقلالية في العمل، والرغبة في التحرر من قيود وصرامة رؤساءه في العمل، مع العلم أنه يتمتع بخبرة كافية لتأسيس مشروع فهذا يحفزه أكثر على توجه نحو المقاولاتية].
- ❖ **الانتقالات الإيجابية**: تأثير الأسرة، المستهلكين، المستثمرين، وهي الأحداث التي غالبا ما تكون مصادر الفرص، كما هو الحال بالنسبة للمهنة الثانوية[2]،[فعلى سبيل المثال هناك أفراد يمتلكون مناصب شغل في شركات ما سواء إنتاجية أو خدماتية وأثناء تعاملهم مع مستثمرين يتأثرون بهم، الأمر الذي يدفعهم نحو إنشاء مشاريع في نفس النشاط،كما نجد شباب يتأثرون بحاجات المستهلكين ومتطلباتهم، وبالتالي يتجهون نحو إلى الاستقلالية في العمل وإنشاء مقاولاتية تلبي تلك الحاجات، وبالأخص إن كانوا يمتلكون أفكار ابتكاريه ومختصين في هذا المجال، ويحصلون على دعم من قبل عائلاتهم وأصدقائهم سواء دعم مادي أو معنوي، فأي مقاول قبل أن يبدأ في المشروع عليه أن يتأكد من مدى اهتمام المجتمع والمستهلكين بذلك النشاط أو المنتج].

---

[1] Malek Boirguiba: **de l'intention a l'action entrepreneuriale : approche comparative auprès de TPE françaises et tunisiennes,** thèse de doctorat ès nouveau régime sciences de gestion de l'université de Nancy 2, 2007, p 49.

[2] Amine Guenoun et Al: **l'intention entrepreneuriale chez les étudiants : enquête auprès d'un échantillon d'étudiant de l'université d'Oran 2**, les Cahiers du Cread, vol.33, n°121, 2018, p 71.

❖ **الأوضاع الوسيطية**: مغادرة الجيش، المدرسة، السجن، والتي تنتج عن تمزق لاحق عند الانتهاء من مرحلة الحياة وضع الفرد بين حالتين أو اثنين من التعاقدات، وهي تختلف عن الانتقالات السلبية من قبل التنبؤ بها، فحين مغادرة الفرد لهذه النوع من المؤسسات المذكورة سلفا، يجد نفسه مضطر للبحث عن عمل إما الالتحاق بمؤسسة عمومية أو التوجه نحو المقاولاتية، والاستثمار في نشاطات معينة[1].

الشكل رقم (03): يمثل نموذج تكوين الحدث المقاولاتي لـ Shapero et Sokol.

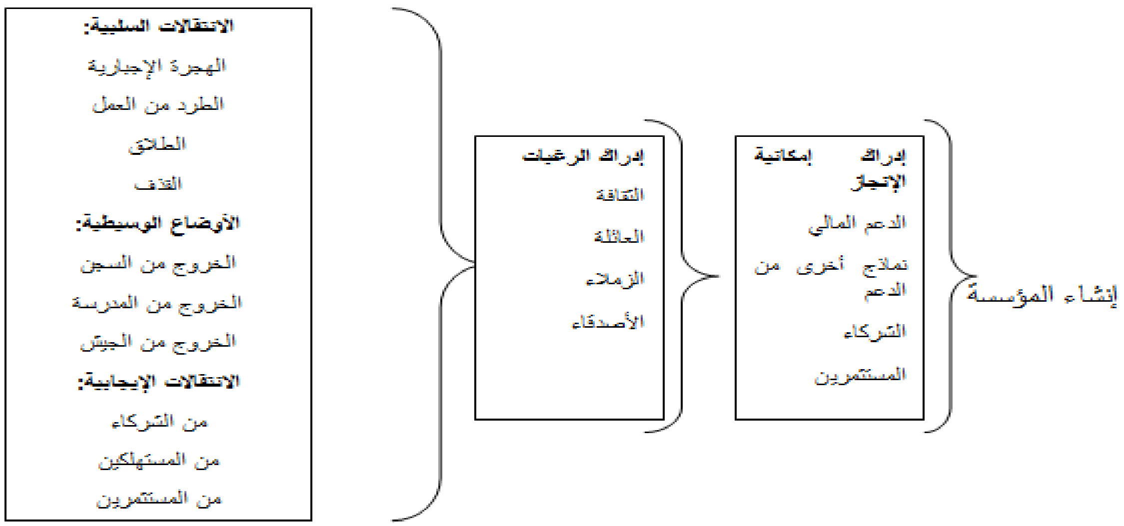

La Source: Malek Boirguiba, op. cit, p 51.

2- نموذج السلوك المخطط Ajzen (1991): إن نظرية السلوك المخطط هي مرجع يستخدم على نطاق واسع من قبل غالبية الأبحاث التي ركزت على دراسة السلوك المعتمد. وفي الواقع، تخصص هذه النظرية مكانًا مركزيًا لإمكانية التنبؤ بالسلوك. وهي مستوحاة من نظرية الفعل المنطقي التي أسسها **Ajzen et Fishbien** (1980)، ونموذج السلوك المخطط يعرض التوجه كمنبئ للسلوك من خلال ثلاثة توجهات وهي:

❖ **المواقف المرتبطة بالسلوك**: وهي التي تعكس درجة التقييم الإيجابي أو غير الإيجابي التي يقوم بها الفرد من السلوك التي يطمح إليه، ويعتمدون بشدة على النتائج المتوقعة للسلوك[2]، [فهناك العديد من المواقف التي تدفع الفرد إلى القيام ببعض السلوكيات والتصرفات، منها نجد الرغبة في التحرر من القيود الرئيس في العمل، وامتلاكه لأفكار إبتكارية يرغب في تجسيدها ميدانيًا، كما قد يكون له خبرة وكفاءة عالية في المجال المقاولاتي الأمر الذي يدفع به إلى التأسيس والمخاطرة].

---

[1] Malek boirguiba, op cit, pp 49, 50.

[2] Ibid, p 45.

❖ **المعايير الذاتية**: هي التي توجه الفرد بعد الضغوط الاجتماعية التي يمارسها الأقارب (الأسرة، الأصدقاء والزملاء) وتأثيرهم على ما يريد القيام به،[فمن المعايير الذاتية نجد حب المخاطرة، والرغبة في تحقيق إنجازات جديدة يستفيد منها المجتمع، كما أن ظهور فئات من المقاولين الناجحين سواء فئة شبابية أو نسوية يلعب دور كبير في التأثير على تطلعات الأفراد ومختلف أفكارهم وتوجهاتهم في الحياة المهنية، وبالإضافة قد أشار هذا النموذج إلى كون الأسرة والأقارب والزملاء يساهمون في دفع الفرد نحو المقاولاتية، بدعمه ماديا ومعنويا، واقتراح عليه خطة العمل، ومختلف الأفكار التي تساعده في المشروع].

❖ **إدراك الرقابة**: هو المتغير الذي أضيف إلى نظرية العمل المنطقي، وفي الواقع بالنسبة لـ **Ajzen** فإن التوجه لا يمكن أن تجد أرضية إذا كانت تحت سيطرة إرادة الفرد، تشير إدراك الرقابة إلى معرفة الفرد ومستويات السيطرة على مهاراته السابقة، فضلا عن الموارد والفرص اللازمة لتحقيق السلوك المطلوب، ولقد أولى **Ajzen** هذا المتغير دورًا هامًا، لأنه يوفر مزيدًا من الدقة فيما يتعلق بالتنبؤ بالسلوك[1].

الشكل رقم (04): يمثل نموذج نظرية التوجه للسلوك المخطط لـ Azjen

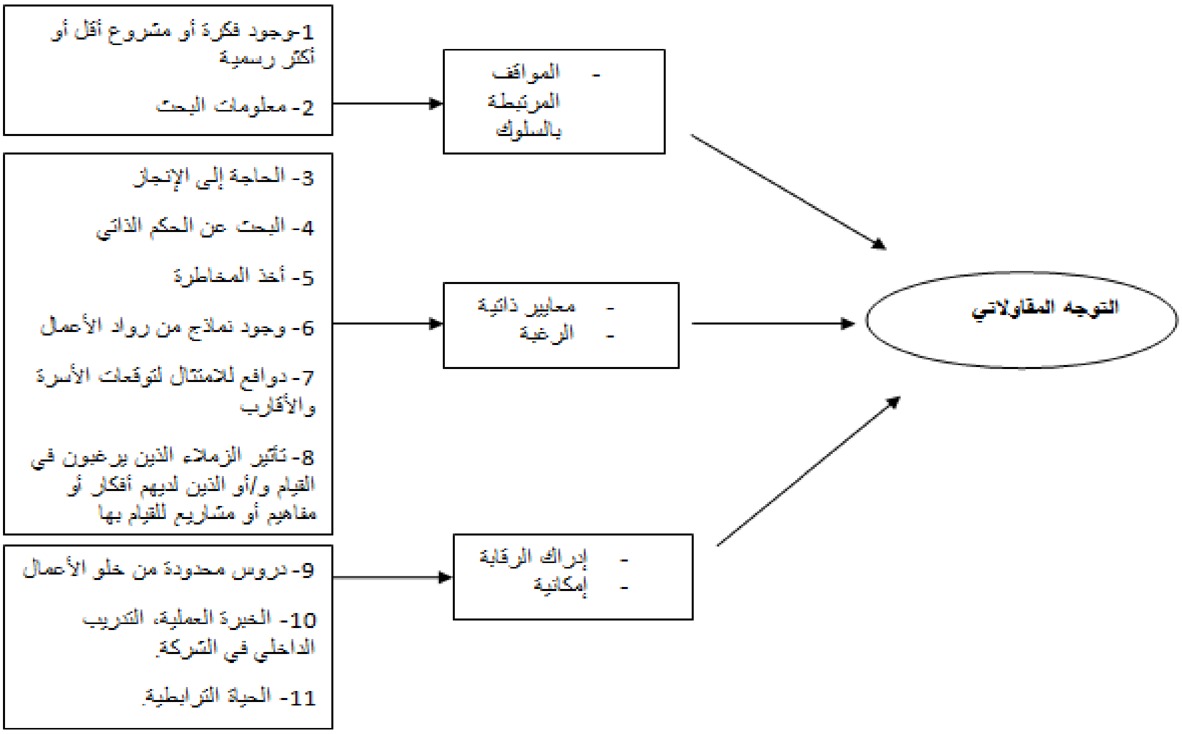

La Source : Sami Boudabbous : **l'intention en entrepreneuriale des jeunes diplômes,** revue libanaise et d'économie, n°6 , 2011, p 07.

---

[1] Malek Boirguiba, op. cit , pp 45, 46.

3- نموذج Kruger et Carsrud (**1993**): كان Kruger et Carsrud أول من طبقا نظرية السلوك المخطط في مجال المقاولاتية، في محاولة جعل نموذج Ajzen متوافق مع الأطر النظرية الأخرى، وخاصة مع التي قدمها Sokol et Shapero. ويجمع النموذج النهائي المقترح في الشكل الموالي في نهاية المطاف بين مفهومين اللذين يعتقد أنهما أكثر أهمية لشرح تحفيز عملية الإنشاء من خلال نظرية السلوك المخطط، ومن أعمال Shapero:

- تتشكل تصورات مدى مصداقية الفعل من خلال نظام القيم للأفراد، الذي يبينه تأثير العوامل الاجتماعية والثقافية، ولاسيما تأثير الأسرة والأولياء، التجارب السابقة، الإخفاق في مغامرات المقاولاتية، هي عوامل تعزز تصورات الرغبة، يتضمن هذا المتغير كلا من الموقف تجاه العمل والقاعدة الاجتماعية المدركة التي اقترحها[1].
- تصورات جدوى الفعل مبنية على تصورات الدعم ومساعدة المتغيرات ذات الطبيعة المختلفة، وبشكل أكثر تحديدًا، هي الموارد المالية والبشرية والتقنية. يؤثر توافر المواد المالية بشكل مباشر على التوجه نحو التأسيس، وفقا لـ **Shapero** هذا يمكن أن يتولد عن طريق المدخرات الشخصية للفرد وإسهامات الأسرة، وبمساعدة الزوج أو الأصدقاء المقربين، وتقديم المشورة والتدريب في إنشاء مشاريع تجارية، وخاصة الدروس المقدمة من كليات إدارة الأعمال[2].
- الميل إلى العمل، يعكس الجانب النفسي للنوايا، من المفترض أن يكون له تأثير معتدل على العلاقات بين الرغبة والجدوى والنية، وبالتالي فإن الميل إلى العمل سيؤثر على اتجاه وقوة العلاقات بين الرغبة في العمل والميل إلى العمل وبين الجدوى والنية، ويبقى النموذج المقدم مفتوحًا لتأثير المتغيرات الخارجية
- الانتقالات السلبية والوسيطية والإيجابية، يكون الانتقال سلبي كالفصل من العمل، الطلاق، الهجرة، عدم الرضا الوظيفي، لكن يمكن أن يكون إيجابيًا مثل الحصول على الميراث أو الفوز في اليانصيب، والوسطاء مثل الخروج من السجن، الجيش، المدرسة، هذه هي الأحداث التي تميز التغييرات في مسارات حياة الأفراد وتشهد تغييرًا في السلوك حيث يأخذ المقاول أفضل الفرص المتاحة من مجموعة من البدائل[3].

---

[1] Yifan wag: **l'évolution de l'intention et le développement de l'esprit d'entreprendre des élèves ingénieurs d'une école française: une étude longitudinale**, thèse présentée en vue d'obtenir le grade de docteur en spécialité génie industriel, paris, 2010, P 33.

[2] Ibid, pp 33, 34.

[3] Ibid, pp 34, 35.

الشكل رقم (05): يمثل نموذج Shapero المعدل حسب Kruger

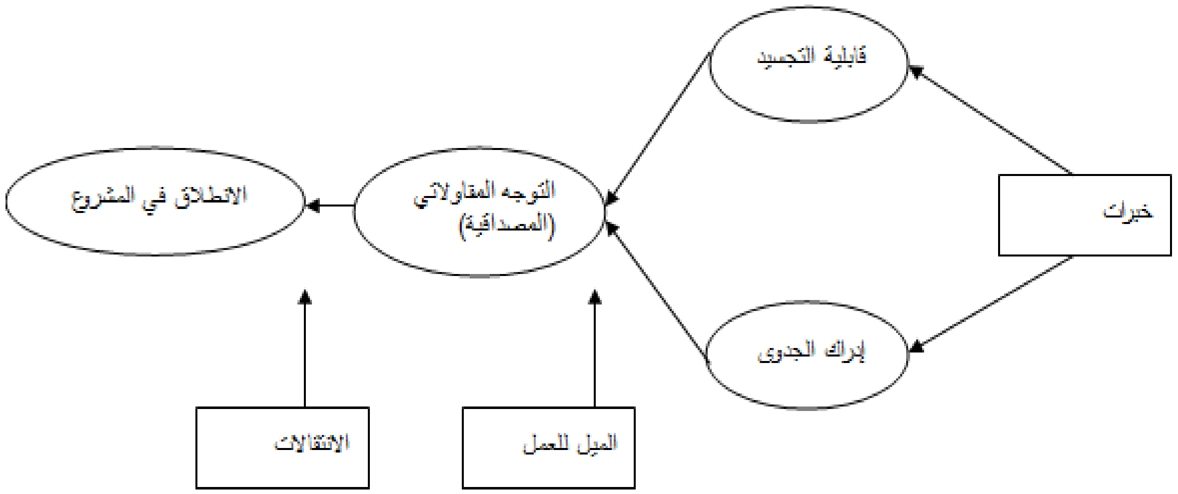

La source: Yifan Wag, op cit, p 34.

لقد حدد الباحث مجموعة من العوامل التي تؤثر على سلوك الفرد للتوجه نحو الانطلاق في المشروع سواء اجتماعية أو مهنية أو ذاتية، لكن الملاحظ في هذا النموذج أنه يختلف عن نموذج **Azzedine Tounés** في فكرة أن العوامل المحددة قد تؤثر على سلوك الفرد باستبعاد شرط توفرها دفعة واحدة، بمعنى قد يتأثر الفرد بالعامل الاجتماعي ويتوجه إلى إنشاء المقاولة في غياب العاملان المهنية والذاتية.

4- نموذج Christian Bruyat (1993): إن عملية اتخاذ القرارات والإجراءات الإستراتيجية هي عملية مستمرة يمكن من خلالها تحديد لحظات قوية أو تغييرات في إيقاع النشاط أو الجهد المبذول، قرارات وسيطة مهمة أو حتمية أي عملية قطع مصطنعة بشكل أساسي، إنها طريقة ملائمة لتبسيط فهم العملية المعقدة حول العمل المتعلق بإنشاء روح المبادرة وتلك المتعلقة بعمليات صنع القرار في المؤسسات[1]، وفي هذا النموذج حدد **Christian Bruyat** ستة خطوات لمسار إنشاء المقاولة هي موضحة في الشكل الموالي:

[1] Christian Bruyat: **création d'entreprise : contributions épistémologiques et modélisation**, thèse pour le doctorat es sciences de gestion, université pierre mendés France, 1993, pp 259, 260.

الشكل رقم (06): يمثل مسار إنشاء المقاولة

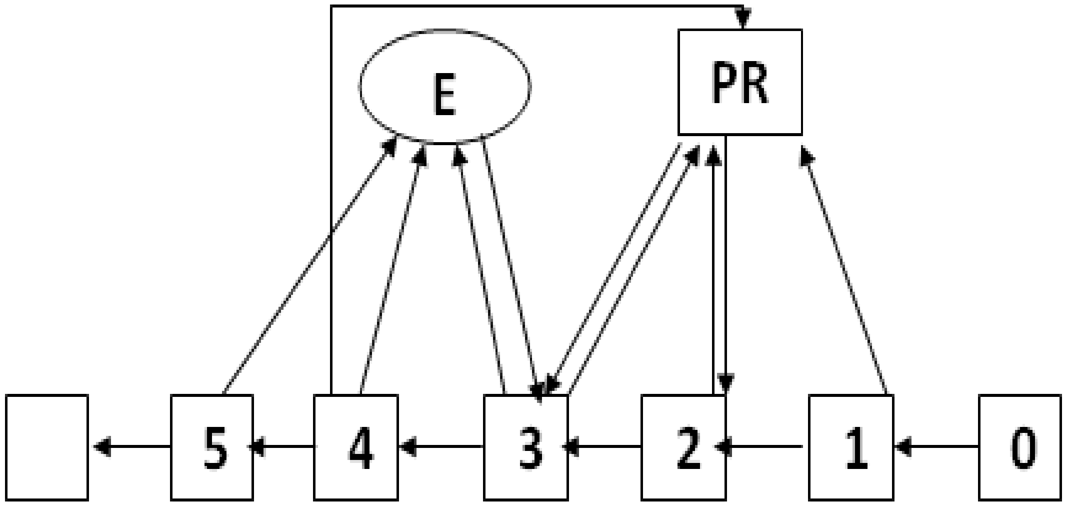

La source: Christian Bruyat, op. cit, p 260.

بحيث: الخطوة 0: عدم اهتمام بعملية إنشاء المقاولة.

الخطوة 1: الاهتمام بعملية إنشاء المقاولة.

الخطوة 2: يتم التخطيط لعملية إنشاء المقاولة.

الخطوة 3: البحث عن عملية إنشاء المقاولة.

الخطوة 4: يتم تشغيل الإجراءات لبدء عملية إنشاء المقاولة.

الخطوة 5: يتم العمل على بدء عملية إنشاء المقاولة.

PR: رفض إنشاء المقاولة.

E: فشل العملية.

ولقد اقترح **Christian Bruyat** شكلًا لمسار إنشاء المقاولة مهما كان طبيعة نشاطها في ستة خطوات أساسية، والتي استلهمت من نماذج أخرى سابقة لهذه الدراسة، مع محاولة الباحث تقديم الشرح المفصل لكل خطوة وتحديد خصائصها والمتمثلة في:

- **الخطوة 0**: عدم الاهتمام بإنشاء المقاولة، كون الفرد لا يفهم عملية إنشاء المؤسسة بسبب نقص المعلومات سواء في تعليمه أو شخصيته أو بيئته.
- **الخطوة 1**: الاهتمام بإنشاء المقاولة، كون الفرد لديه معلومات كافية لمعرفة وفهم كيفية إنشاء المقاولة، لكن هذا الإجراء لا يؤخذ في الاعتبار.
- **الخطوة 2**: إن عملية إنشاء المقاولة مخطط لها، ويعتبرها الفرد كبديل عن وضعه الحالي، ويحاول وضع تصور لمشروع إنشاء المقاولة[1].
- **الخطوة 3**: يتم البحث عن عملية إنشاء المقاولة، حيث يبحث الفرد بنشاط عن فكرة إذا لم يكن لديه بالفعل، ويحاول تقييمها أثناء ممارسة نشاط مهني براتب، وإذا كان عاطلًا عن العمل، فإنه يستمر بشكل عام في البحث عن وظيفة أثناء اختبار فكرته لإنشاء المؤسسة، وخلال هذه المرحلة يتم إجراء دراسة جدوى السوق ووضع خطة مالية وخطة عمل ويبحث عن المعلومات.
- **الخطوة 4**: في هذه الخطوة عملية الإنشاء انطلقت، وإمكانية المقاول توظيف العمال وشراء المعدات والآلات اللازمة للإنتاج والتفاوض مع الموردين، مما يؤدي إلى اتخاذ إجراءات مالية وقانونية، ومن المستحيل العودة إلى الخلف وإلا يكون العائد مكلفًا ماليًا ونفسيًا.
- **الخطوة 5**: أصبحت المقاولة كيانًا اقتصاديًا يتم انتقاؤه بواسطة المواد الخارجية الممتدة، وضمنت توازنها في عملية الاستغلال، وأوضح المقاول أن مشروعه قابل للتطبيق[2].

استخدم **Bruyat** إطارًا عامًا يسمح بدراسة ظاهرة رواد الأعمال، باعتبار الفرد من المرجح أن يمر بعملية تسمح له إذا نجح بإنشاء أعمال تجارية، والتي من المحتمل أن تأخذ استقلاليته شيئًا فشيئًا، يتم هذا الخلق في بيئة تقيد العملية ولكنها توفر أيضا الموارد والفرص، من المفترض أنه على الرغم من وجود عقلانية محدودة ومقيدة ببيئته، فإن الفرد يتمتع بحرية الاختيار[3]، ومن هذا المنطلق إن قرارات المقاول مرتبطة بمدى قدرته على جمع المعلومات الكافية للتنبؤ بالأحداث المستقبلية، كما أن الانتقال بين المراحل التي حددها الباحث ليست تلقائية وإنما في أي لحظة يمكن للمقاول الرجوع إلى مرحلة الصفر البدء من جديد بعد معالجة الخلل الذي يعرقل مساره.

---

[1] Christian Bruyat, op cit, pp 260, 261.

[2] Ibid, pp 261- 263.

[3] Alain Fayolle, Narjisse Lassas-Clerc: **l'engagement dans un processus de création d'entreprise: application du modèle d'analyse de Bruyat a une étude de cas**, cahiers de recherche, the european institution for life long Learning, paris, n°15, p 05.

5- نموذج تكوين المقاولة:

يعد نموذج **Morois** ذو الأصل الاجتماعي يقترح مخططًا لمسار تكوين مؤسسة قادرة على الاستمرار على قيد الحياة، كما جاء من خلال الأعمال التي قام بتحليلها، حيث نجد أن مفاهيم الانتقال، الاستعداد للعمل، جدوى الفعل التي جاء بها **Shapero**، وتعدد الأوجه التي جاء بها الاجتماعي **M.Grozier** وكذلك **Arocena**، كما اقترب من أعمال **Pleitner** عندما حدد ثلاثة مراحل مميزة في المسار المؤدي إلى إنشاء المؤسسة: الانقطاع، الاستعداد (تحضير الموارد)، الإنشاء، تظهر وتتهيكل حول ثلاثة أقطاب متاحة وفي تفاعل مستمر، تتمثل في أقطاب علاقائية، شخصية ومهنية، هذه الأخيرة تحدد بنية معقدة وخاصة في كل حالة من الأقطاب، والتي تعمل نظام عمل الانطلاق وتحقيق فكرة الإنشاء، في الأخير طورت مقاربة **H.Morois** طبعة جديدة لنموذج **A.Shapero** أثرت مساهمات التحليل الاستراتيجي المصورة من طرف **M.Grozier**[1]، لكن تشترط في هذه الحالة توفر الموارد داخلية (الجودة، الخبرات، المهارات، الخبرات) والموارد الخارجية (الموارد المالية، العمال، التكنولوجيا والموردين) والأقطاب الثلاث تساهم في توفير هذه الموارد، وبالتالي فالباحث من خلال هذا النموذج حاول إعداد رؤية إستراتيجية تشمل النشاط المقاولاتي، والشكل الموالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (07): يمثل مسار إنشاء مقاولة قادرة على الاستمرار.

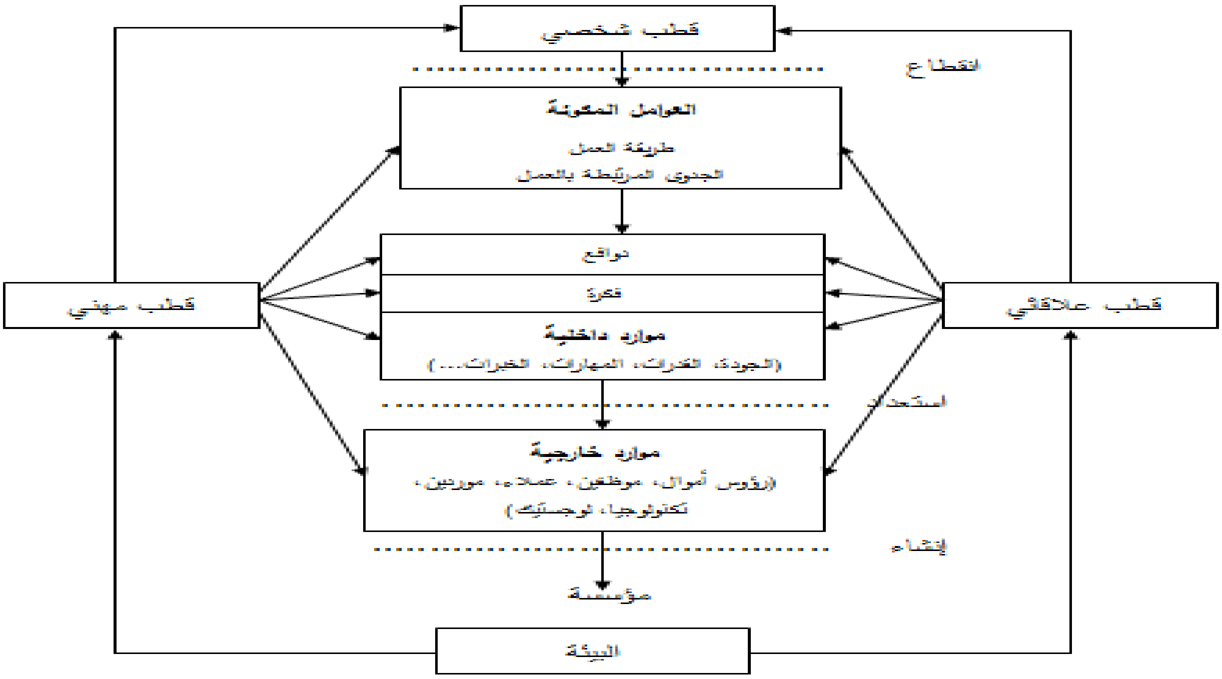

المصدر: محمد قوجيل، مرجع سابق، ص 58.

---

[1] محمد قوجيل: **دراسة وتحليل سياسات دعم المقاولاتية في الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، تحت إشراف: يوسف قريشي، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2016، ص 57.

6- نموذج تنبئي لنية تنظيم المقاولة Azzedine Tounés (2003): وفقا للدراسة الميدانية التي أجراها Tounés (2003) على طلبة جامعيين بفرنسا لنيل شهادة الدكتوراه والتي مفادها: l'intention entrepreneuriales, une recherche comparative entre des étudiant suivant des formation en entrepreneuriat (bac+5) et des étudiants en DESS CAAE، قام بتصميم نموذج من خلال توليف عدة نماذج مفسرة لظاهرة المقاولاتية، ولقد ركز على جانب التعليم المقاولاتي، إذ "اعتبر تدريس المقاولاتية من بين العوامل السياقية، وأحد المتغيرات الخارجية والتنبؤية لنية تنظيم المشاريع. في نموذجه، يتم فهم نية المقاولاتية من خلال نموذج استنتاجي افتراضي يتم فيه الاحتفاظ بثلاث مجموعات من المتغيرات، تحتوي المجموعة الأولى على المواقف المرتبطة بالسلوك المحدد من خلال وجود فكرة أو مشروع تجاري والبحث عن المعلومات.

تتكون المجموعة الثانية من المعايير الذاتية التي عبرت عنها الحاجة إلى الإنجاز، البحث عن الحكم الذاتي، والميل إلى المخاطرة ووجود نماذج المقاولاتية، وتحتوي المجموعة الأخيرة على تصورات السيطرة السلوكية التي تتضمنها الخبرات المهنية والنقابية، تدريس المقاولاتية وتوفر الموارد (المالية، الإعلامية، التوعية)"[1]، والملاحظ من خلال العوامل الثلاث أنها تشمل الجانب الذاتي للمقاول والحاجات المرتبطة بشخصه مع أخذ بعين الاعتبار التنشئة الاجتماعية، إذ هي التي تحدد نوعية حاجات الأفراد والتي تختلف من مجتمع إلى آخر، ومن جانب آخر الاهتمام بالمواقف الفرد لفهم وتفسير سلوكه مع توفر مستلزمات الإنشاء، فلا يمكن الانطلاق في مشروع بدون موارد مالية حتى ولو توفرت الفكرة والمعلومات، وبالتالي هذه العوامل مرتبطة مع بعضها البعض وتؤثر على سلوك الفرد وتحدد مساره المهني.

وتؤكد نتائج البحث أن التدريب على تنظيم المشاريع وبرامجها، بالإضافة إلى الدروس الشخصية ذات صلة بالمحتوى تعزز مهارات تنظيم المشاريع والتي بدورها تؤثر بشكل إيجابي على نية ريادة الأعمال، بالإضافة إلى ذلك، إن وجود فكرة أو مشروع والبحث عن المعلومات بهدف إضفاء الطابع الرسمي عليها وجعلها ملموسة عي العوامل التي تساهم بشكل كبير في شرح وتوقع نية المبادرة، وتعبر عن التزام حقيقي للطلاب في عملية ريادة الأعمال في المرحلة الأولية[2].

---

[1] Léna Saleh **: l'intention entrepreneuriale des étudiants**: **cas du Liban**, thèse de doctorat ès Nouveau Régime Sciences de Gestion, université Nancy 2, 2011, p 205.
[2] Ibid, p 205.

الشكل رقم (08): يمثل نموذج توضيحي لنية تنظيم المقاولة للطلاب الذين يتلقون التدريب.

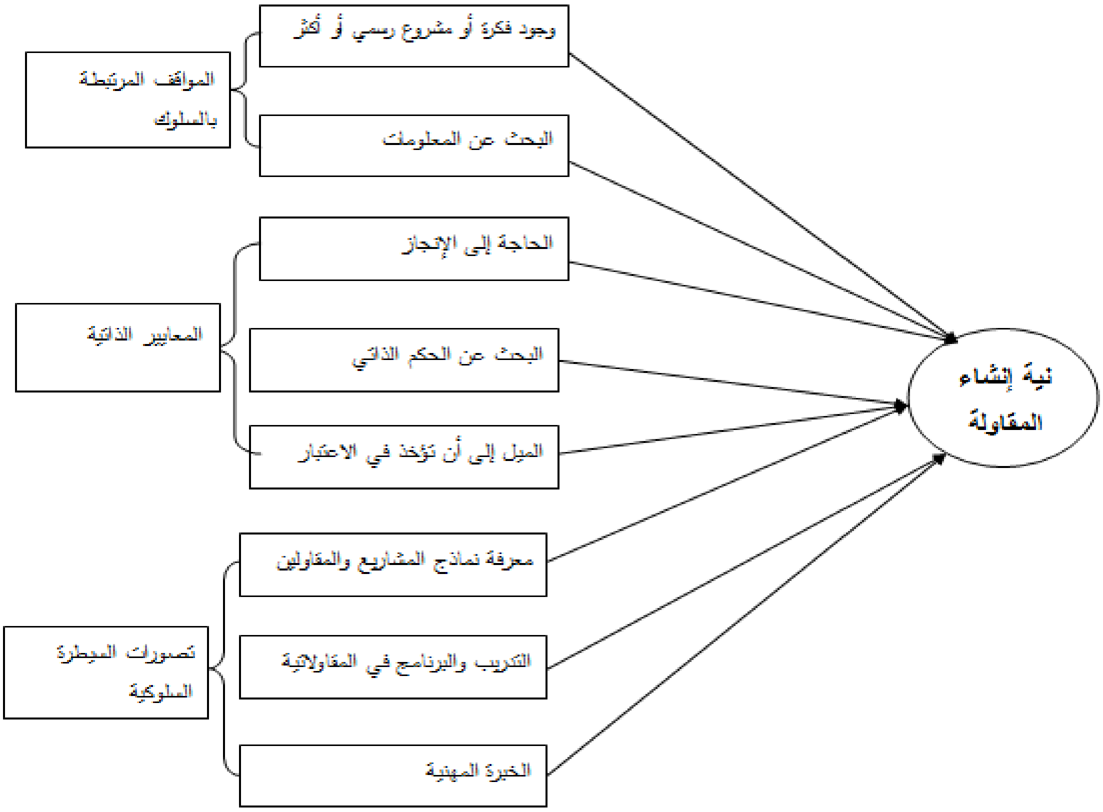

La source: Azzedine Tounés : **l'intention entrepreneuriale des étudiants : le cas français**, la revue des sciences de gestion, direction n°219, 2006, p 61.

ثالثا: البعد الإمبريقي لموضوع الدراسة.

لتهيئة أرضية موضوعية وعلمية لموضوع الدراسة، يتوجب على الباحث السوسيولوجي الرجوع إلى التراث العلمي الذي له صلة بظاهرة محل الدراسة، مع التعرف على مختلف الإسهامات العلمية التي قدموها هؤلاء الباحثين، بغية الانطلاق من اتجاهات التي لم يتطرقوا إليها، والأخذ بعين الاعتبار أهم التوصيات التي قدموها، مع الكشف عن نقاط القوة والاستفادة منها في الدراسة الحالية، ومحاولة تجنب الأخطاء التي وقعوا فيها، فوجود الدراسات السابقة أو المشابهة يعتبر إثراء للدراسة الحالية، ودليل على النزاهة العلمية التي يتوجب على الباحث الاتصاف بها. ويعرف البعد الإمبريقي حسب **رشيد زرواتي** "بأنه تلك الدراسات التي تحترم القواعد المنهجية في البحث العلمي، أي يجب أن يتوفر بها موضوع ومنهج وهدف ونتائج"[1]. نظرًا إلى تعدد طرق تصنيف الدراسات فضلنا تصنيفها حسب المكان (دراسات أجنبية، عربية، جزائرية) وكل دراسة مرتبطة بأحد متغيرات الدراسة الحالية مع الأخذ بعين الاعتبار الجدة والأصالة، وإبراز النقاط الجوهرية التي تشملها كل دراسة، من ثم تقييم كل دراسة.

[1] رشيد زرواتي: **تدريبات على منهجية البحث في العلوم الاجتماعية**، دار هومة، الجزائر، ط3، 2008، ص137.

1-الدراسات الأجنبية:

أ-دراسة باميلا روزر بارمنيتر Parmentier Paméla roser (2015) بعنوان: "من الفكرة إلى المشروع: المسارات الوظيفية لمبدعي الأعمال الشباب والكبار"[1]. وهي دراسة نظرية وميدانية مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع تحت إشراف ريجين بيركوت.

"De l'idée au projet: les parcours des créateurs d'entreprise jeunes et seniors."

في هذه الأطروحة قامت الباحثة بتحليل مسار الفكرة الأصلية للفرد في تطوير المشروع وتنفيذه، انطلاقًا من الفكرة الأولية إلى غاية تجسيد على أرض الواقع، وهذا من خلال التركيز على المقاولين الشباب وكبار السن والمسار الذي قرر فيه لبناء وتنمية أعمالهم؛ وتتمثل الفرضيات التي وضعتها الباحثة في هذه الأطروحة في :

- الفرد يريد تأكيد قدراته المهنية والوصول إلى وضعية أعلى (تحقيق الذات).
- يريد الفرد التحرر من ظلم عقد الأجور أو العلاقات الضارة.
- الفرد يريد برز أفكاره وتأكيد طموحها.
- يتعهد الفرد بتهيئة الفرص.

سعت الباحثة لفهم الوضع الذي يكون فيه الفرد (المقاول) وهو في مرحلة إنشاء المقاولة، وأهم الظروف التي سمحت الفاعل الاجتماعي لبدء النشاط التجاري وربطها بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والعائلية. والواقع ليست بأمر صعب، لأي فرد يرغب في بدء مهنة جديدة فيها، بالإضافة إلى فرصة ليصبح رئيسه الخاص، ويصبح هو أيضا صانع توجيه حياته المهنية. إن إنشاء المقاولة يكشف عن الرغبة العميقة لإدارة وتنظيم المقاول حياته من خلال لقمة العيش، وتستجيب لأي مبادرة إنشاء المقاولة إلى المنطق العقلاني والشخصية للفرد في سياق معين. كما وركزت الباحثة في هذه الدراسة على منطقتين من مناطق فرنسا منطقة **لورين** قرب باريس و**باريس**، وهي مناطق نوعا ما لا تمتلك نفس الخصائص الاجتماعية والاقتصادية، وذلك لإدراك ما إذا كانت هناك مساعدات وسلوكيات متباينة اقتصاديًا من قبل الأفراد.

حاولت الباحثة أن تتبع نهج انعكاسي بشأن بدء إنشاء المقاولة، من المهم فهم حالة التي يكون الفرد وقت الإنشاء والظروف التي سمحت بالفاعل الاجتماعي بإنشائها، واختارت استخدام الأسلوب النوعي، وإجراء مقابلات شبه منظمة من أجل أن تعرف كيف يبدأ الأفراد مشروعهم وبنائه. حيث تم إجراء واحد وثلاثين

[1] Poméla Roser Parmentier: **de l'idée au projet: les parcours des créateurs d'entreprise jeunes et seniors**, sous la direction : Régine bécot, thèse de doctorat sociologie, école doctorale de sciences sociales, université paris 8, paris, 2015.

مقابلات مع إنشاء المرافق من عامي 2009 و2010، وثلاثة عشرة مقابلة مع المقاولين الشباب وأربعة عشرة مقابلة مع كبار السن، بالإضافة إلى اعتمادها على أداة الملاحظة بالمشاركة.

وأهم النتائج التي توصلت إليها الباحثة في هذه الدراسة كما يلي:

- ✓ المبحوثين سعداء لديهم الشجاعة لأخذ زمام المبادرة (المقاولة) على الرغم من كثرة العمل اليومية التي يمكن أن تحدث صعوبة بداية من حياتهم العائلية والاجتماعية.
- ✓ اختلاف فئة الشباب عن فئة كبار السن، كون هذه الأخيرة قد تميزت بوجود مسار مهني، وبناء الأطر المرجعية الخاصة به من خلال شركة سابقة.
- ✓ أن عمل الفرد هو في جزء منه تحدده الخلفية الاجتماعية لأنها في منطق تتبع الأسرة، على الرغم من أنه لا يحيل بالضرورة روح المبادرة، ولكن يكتسب الفرد من"خلقه" مقارنة مع القيم والمهارات من رجال الأعمال (المقاولين).
- ✓ إن دخول المقاولة ليست تلقائيا، إنما مدروس وتحليلها من الزاوية الاجتماعية والاقتصادية، هذا الدخول هو في معظم الأحيان نتيجة للهوية أو الأحداث المهنية قوية.
- ✓ اثني عشر من أربعة عشر مقاولة قد خلقت تحت التخرج وأول وظيفة لهم وقطاعات هي الاتصالات، التجارة، علم الجمال، تصفيف الشعر، والمطاعم، والخدمات الشخصية، وهذه المشاريع غالبا ما تستثمر، وأدركت منذ فترة طويلة في بناء عوائد أعمالهم لتحرير أنفسهم، ولتطوير طريقة الحياة بين العمل والتعبير عن مهاراتهم مع القيمة الخاصة بهم من إدارة الأعمال وتصميم شركة.
- ✓ إن المقاولون يشعرون بالظلم أو يعتبرون ضحايا ويعانون من عالم معقد، مع نقص نظم الدعم وموقف البنوك ونقص المواد المخدرة.

- **تقييم:**

حاولت الدراسة السابقة فهم وضع المقاول وهو في مرحلة إنشاء المقاولة، وتحديد مختلف الدوافع المساهمة في اتخاذه قرار إنشاء وتنمية الأعمال التجارية، وهذا ما ساعدنا في الدراسة الحالية على أخذ فكرة حول أهم العوامل المؤثرة في توجه المقاولين الشباب نحو إنشاء المقاولة، مع تحديد مؤشرات المقاولة الشبابية وتبني بعد أخذ مبادرة إنشاء المقاولة في صياغة الفرضية الجزئية الأولى، وفي حال المقارنة بين الدراسة السابقة والحالية نجد أن كلاهما ركزا على ظاهرة المقاولة الشبابية وأخذ عينة من الشباب لإجراء الدراسة الميدانية، وكلاهما انطلقا من تصور المقاول كفاعل غير منعزل عن البيئة التي يعيش فيها والذي يتأثر بالتنشئة الاجتماعية، بينما تكمن أوجه الاختلاف في كون الدراسة الحالية تسعى إلى الكشف عن مدى تأثير الديناميكية الاجتماعية والتنظيمية على المقاولاتية الشبابية في الجزائر سنة 2020 بينما الدراسة السابقة ركزت على دراسة فئة المقاولين الشباب وكبار

السن مع محاولة فهم مسارهم الوظيفي والتي أجريت في فرنسا سنة 2015، أما من ناحية الإجراءات المنهجية مجتمع الدراسة الحالية يتمثل في المقاولين الشباب الذين استفادوا من أجهزة الدعم والمرافقة (الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، الصندوق الوطني للتأمين على البطالة، الوكالة الوطنية لتسيير الفرض المصغر) والاعتماد على الاستمارة كأداة رئيسية لجمع البيانات، في حين يتمثل مجتمع الدراسة السابقة في عدة مقاولين شباب وكبار السن الذين ينتمون إلى منطقة لورين وباريس وغير مستفيدين من هيئات الدعم، وإجراء معهم مقابلات مع الاعتماد على الملاحظة بالمشاركة.

ب- دراسة فرانسيس شيغونتا Francis Chigunta (2003) بعنوان: "مقاولة الشباب "l'entrepreneuriat chez les jeunes".

تركز هذه الدراسة التي أجراها الباحث فرانسيس شيغونتا على الأوضاع الرئيسية التي تواجه أصحاب المشاريع المقاولاتية الشبابية، إذ حلل الباحث خصائص إنشاء المشاريع من قبل الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و35 سنة في البلدان المتقدمة والبلدان النامية، من مختلف الدراسات التي اطلع عليها على وجه الخصوص إنجلترا **Angleterre** للفئة الأولى وزامبيا **Zambie** للفئة الثانية. وإن تشويه الآليات يجعل من خلق مقاولة شبابية مخاطرة صعبة، وتهدف هذه الدراسة إلى تحفيز النقاشات حول التسيير كخيار مهني للشباب.

ويرى الباحث أن الشاب المقاول هو ذلك الشخص الذي يتراوح عمره ما بين 15 و35 والذي يسعى لإثبات قدراته من خلال الابتكار والمبادرة والإبداع والمخاطرة في إنشاء المقاولة، استنادًا إلى عدد قليل من البيانات والدراسات الموجودة في البلدان المتقدمة والنامية على السواء، والشباب الذين ينشئون أعمالهم التجارية بصفة عامة[1]. لقد قام فرانسيس تشيغونتا بتحليل عدد من البرامج المصممة خصيصا للشباب. والواقع أن عدة بلدان نفذت في التسعينات سياسات وطنية لصالح الشباب، ولاسيما في البلدان النامية، وعلاوة على ذلك تم تشجيع هذا الحماس الجديد من قبل وكالات الأمم المتحدة مثل اليونسكو ومنظمة العمل الدولية، ولكن أيضا من قبل الكومنولث، وكان الهدف من هذه البرامج هو تغطية جميع احتياجات الشباب، ولا يشكل إنشاء المقاولة سوى عنصر واحد من عناصر الصحة والتعليم والحصول على السكن وما إلى ذلك[2].

حيث توصل الباحث من خلال تحليلاته بالنسبة للبلدان المتقدمة، أن المبادرات التي يقوم بها الشباب تعمل بشكل جيد، فإنها تظل هامشية للغاية ولا تكاد تزن من الناحية الاقتصادية في المتوسط، فهي تشكل بالكاد 10 % من الوظائف التي تم إنشاؤها بواسطة المبادرات الشخصية. وتركز الدراسة على ديناميكية رواد الأعمال الشباب وخاصة النساء، وفقا للدراسات المتوافقة المتنوعة، فإنهم يمثلون ما يقرب من نصف عدد المبدعين في مجال

---

[1] Francis Chigunta: **l'entreprenariat chez les jeunes : relever les grands défis stratégiques**, L'actualité des services aux entreprises, un produit d'information de la DGCID, n°7, 2003, p 05.

[2] Idem.

الأعمال، وبالتالي هؤلاء الرجال والنساء الذين يختارون بدء عمل تجاري لا يبحثون بالضرورة عن مكاسب مالية أكبر، والأسباب الأكثر تكرارًا في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي هي الاستقلال والمرونة والسيطرة بشكل أكبر على حياة الفرد[1].

وفي البلدان النامية، يكون معدل الوظائف التي أنشأها الشباب ويشغلها أعلى منه في البلدان المتقدمة، حتى لو ظل هنا مرة أخرى أقل من الوظائف التي يولدها الكبار، حيث أظهرت الدراسة التي أجريت في زامبيا أن ربع الشباب قد أوجدوا وظائفهم، معظمهم في أنشطة البدء والخدمات، ووفقا للدراسة فإن 5 % فقط من النساء بين 15 و19 عاما يمتلكن مشروعا تجاريًا مقابل 15 % في نفس الفئة العمرية ذكور. مما يعني هناك قيود اجتماعية اقتصادية تحد من وصول المرأة إلى إنشاء الأعمال التجارية. وأغلبية الشباب الذي تم مقابلتهم كانت المشاكل الاقتصادية الخطيرة هي التي دفعتهم لبدء أعمالهم التجارية الخاصة، حيث 46 % ليس لهم وظيفة، و30.8 %كان لتوفير دخل إضافي للمنزل. والدافع ليس نفسه حسب نوع الجنس[2].

كما أشار الباحث إلى المصلحة الاقتصادي إذ يرى أن المقاولين الشباب يشاركون كثيرًا في السوق المحلية، أي خلق أعمال جديدة بمثابة قوى ديناميات جديدة في الاقتصاد المحلي، وهي إحدى الخصائص المشتركة بين البلدان القوية والضعيفة اقتصاديًا، ومع ذلك توجد اختلافات جوهرية لاسيما في خيارات وطموحات المقاولين الشباب بعد مكان إقامتهم[3].

- **تقييم:**

لقد استفدنا من هذه الدراسة في تحديد مفهوم الشاب المقاول إجرائيًا، إذا حدد فرانسيس شيغونتا المرحلة العمرية للشباب التي حصرها ضمن مجال 15 و35 سنة، وإلى جانها ذكر عدة صفات يتسم بها المقاول كالابتكار، المبادرة، المخاطرة والإبداع، بالإضافة إلى ذلك أخذنا فكرة عامة عن أهم الأنشطة التي يمارسها هؤلاء الرواد، إذ تشترك هذه الدراسة مع دراستنا في المتغير التابع الخاص بالمقاولة الشبابية، وأن كلا الدراستين تسعيان إلى وصف خصائص المقاولين الشباب وتحديد الدوافع التي ساهمت في اختيار الشباب الولوج في عالم الشغل، ومدى مساهمتهم في تحقيق التنمية الاجتماعية وفتح مناصب الشغل في المناطق المحلية، بينما تكمن أوجه الاختلاف بين الدراستين، أن الدراسة الحالية تهدف إلى الكشف عن اتجاه المقاولة الشبابية وتحديد أهم المراحل التي تمر بها بالتركيز على الشباب الذين تتراوح أعمارهم ما بين 18 و45 سنة في مختلف القطاعات، في حين الدراسة السابقة تهدف إلى المقارنة بين المقاولات الشبابية في البلدان النامية والبلدان المتقدمة التي تنشط في مجال التجارة

---

[1] Francis Chigunta, op cite, p 06.

[2] Idem.

[3] Ibid, p 05.

والتي يسيرها شباب تتراوح أعمارهم ما بين 15 و35 سنة، مع أخذ بعين الاعتبار متغير الجنس إذ كل مرة يحاول الباحث المقارنة بين الذكور والإناث وتفسير الاختلافات في النتائج.

ج- دراسة جون فليب كونت Jean-Philippe Cointet (2009) بعنوان: "الديناميكية الاجتماعية والدلالية للمجتمعات المعرفية، التشكل والانتشار"[1].

"Dynamiques sociales et sémantiques dans les communautés de savoirs, morphogenèse et diffusion".

أجريت هذه الدراسة الكيفية من قبل جون فليب كونت لاستكمال متطلبات نيل شهادة دكتوراه العلوم في علم اجتماع بباريس تحت إشراف Pierre-Benoit Joly، وتهدف هذه الدراسة إلى استكشاف الديناميات الاجتماعية والدلالية التي تحرك مجتمعات المعرفة، بالإضافة إلى اقترانها البنيوي، ويستند أساسا إلى نوعين من الأشياء التجريبية: المجتمعات العلمية والمدونات السياسية، التي يتم متابعة نشاطها بفضل الملاحظة الداخلية لآثارها الرقمية، وسعي الباحث إلى إعادة بناء ظواهر واقعية للديناميكيات الاجتماعية الدلالية في مجتمعات المعرفة، وللقيام بذلك ميز بين الديناميكيات المرتبطة بالتشكل ومن ثم نشأة الشبكات التي تتكون منها الأنظمة وعمليات الانتشار الديناميكية التي تدعمها. تتيح طرق توصيف مجتمعات المعرفة من ناحية وتحديد وتمثيل الهياكل والخصائص الناشئة لمجتمعات المعرفة من ناحية أخرى لتسليط الضوء على السلوكيات الفردية العادية التي تدفعهم لتكوين المجتمعات المعرفية من إعادة بناء ديناميكية هذه الهياكل رفيعة المستوى خلال التشكل، ما دفع الباحث للتشكيك في المحددات الهيكلية الجزئية، كل هذه الأساليب تسمح بوصف مجتمعات المعرفة على أنها أنظمة ذات أبعاد اجتماعية ودلالية تتطور في جوهرها.

تسعى هذه الأطروحة إلى وصف وتحليل وإعادة بناء مجتمعات المعرفة التي تلعب دور الأفراد الذين يتفاعلون داخل شبكة اجتماعية والذين ينتجون محتوى معين، ويشكل هذا المحتوى جزءًا في الفضاء الدلالي مع هيكلها وديناميا‌تها، وانطلق الباحث في دراسته بافتراضه أن:

- دراسة تجمع المجتمعات العلمية من ناحية والباحثين الذين يتفاعلون داخل شبكات مختلفة من ناحية أخرى لإعادة بناء هيكل الشبكة الدلالية التي نتجت عن التقريب لكل إنتاج مجتمع علمي من أجل تقديم تمثيل ذي صلة لمنظمته وديناميكياته.
- من المحتمل أن تؤثر الهياكل الدلالية على السلوك الفرد الباحث في المنظور الأوسع للتطور المشترك بين الديناميات الاجتماعية والدلالية التي تحرك هذه المجتمعات.

[1] Jean-Philippe Cointet: **dynamique sociales et sémantiques dans les communautés de savoirs, morphogenèse et diffusion,** thèse pour obtenir le titre de docteur en sciences, humanités et sciences sociales, paris, 2009.

- تسمح المراقبة الداخلية لديناميكيات هذه المجتمعات بتوصيف بعض أدوات التوصيل الموجودة بين سلوكيات (المرتبطة وكذلك بالتفاعلات الجديدة بين الأفراد، فيما يتعلق بإنتاج محتوى جديد) والخصائص الهيكلية التي لوحظت في الشبكات الاجتماعية.

قام الباحث في هذا البحث، بدراسة حالة المجتمعات العلمية ومجتمعات المدونين السياسيين، من خلال تبني منظور اجتماعي ودلالي مزدوج، والتركيز على عمليات النشر التي تحرك مجتمعات المعرفة، والتي تشكل أحد طرائق الاقتران الممكنة بين الأبعاد الاجتماعية والدلالية ، وتوصل إلى عدة نتائج أهمها:

- ✓ أن المدونات الأكثر شعبية، بمعنى أنها تجذب مزيدًا من الاهتمام بطبيعة الحال وهي أيضا الأكثر قدرة على توليد عدد كبير من العمليات الإرسال، وأن الشبكة المعرفية تجعل من الممكن فهم الديناميات الاجتماعية والثقافية قدر الإمكان.
- ✓ أن الرأس المال الاجتماعي والدلالي للوكلاء يزيد من جاذبيتهم مقابل روابط الاقتباس الجديدة، ومن الممكن أن توضح هذه الخاصية التوزيع غير المتجانس للرأس المال الاجتماعي في هذه المواقع، كذا هناك ميل للتفاعل مع الوكلاء المقربين في الشبكة الاجتماعية والتي يمكن أن تميل إلى تعزيز تجانس الدلالات الاجتماعية القائمة.
- ✓ من الممكن توضيح ثراء الارتباطات القائمة بين الأبعاد الاجتماعية القائمة بين الأبعاد الاجتماعية والدلالية، مما يؤكد التطور المشترك بين النسيج العلائقي بين الأفراد وإنتاج المحتوى. يظهر أصل هذه النتائج إلى الطريقة التي تظهر بها كيفية ارتباط الديناميات الفردية ارتباطا وثيقا بالمعلمات التي تنسجم مع إطار تحليل الشبكات الاجتماعية.
- ✓ يمكن أن تكون عمليات إعادة البناء بمثابة مختبر تجريبي لتسليط الضوء على بعض الأسئلة التي يطرحها مجال التطور الثقافي، يمكن قراءة مسار حقل معرفي بشكل جيد كظاهرة ثقافية عابرة، وإعادة بناء ديناميكياتها. وتلخيص جميع الارتباطات التي تربط بين أنشطة الإنتاج ونشاط الإنتاج المستقبلي من مجموعة أخرى من مصادر ضمن مخطط التأثير الصناعي.
- ✓ من خلال المقارنة المنهجية للديناميكيات الملحوظة في سلسلة من الشبكات، تم تحديد الخصائص القادرة على التأثير بشكل كبير على سرعة الانتشار، وأظهرت النتائج أن سرعة الانتشار مستقلة عن شكل توزيع الدرجات لشبكة الدعم لعملية النشر، وعلى عكس من ذلك يلعب التماسك المحلي البنية النمطية الطبيعية للشبكات الاجتماعية دورًا رئيسيا فيما يتعلق بالنشر، وتميل المناطق كثيفة الاتصال بالشبكة أكثر من المعزولة إلى حجز المعلومات التي تحتفظ بها أو المشاركة في وقت لاحق فقط في النشر.

- **تقييم:**

انطلقت دراسة **جون فليب كونت** من اعتبار مجتمع المعرفة في حركية اجتماعية ودلالية، ما دفعه للبحث العوامل مؤثرة بالتركيز على المجتمعات العلمية والمدونات السياسية، انطلاقا من متابعة نشاطها عن طريق الملاحظة العلمية، وإلى جانبها تحديد أنماط الديناميات المرتبطة بالتشكل والانتشار، وهذا التصور للموضوع أفادنا في تحديد أبعاد الديناميكية الاجتماعية وفق ما يلائم الظاهرة المدروسة، وفي بناء الجانب النظري لمتغير الديناميكية الاجتماعية، مع هذا يكمن الاختلاف بين الدراستين، أن الدراسة الحالية ربطت متغير الديناميكية الاجتماعية بالنسق المقاولاتي ذو اتجاه سوسيواقتصادي مع التركيز على بعدين أساسيين النسق العائلي وتغيراته الفكرية والسلوكية من جهة وديناميكية الحاجات الاستهلاكية لأفراد المجتمع المحلي الجزائري من جهة أخرى، في حين الدراسة السابقة ركزت على مجتمعات المعرفة والديناميكية التي تطرأ عليها من تشكل إلى انتشار، مع تسليط الضوء على السلوكيات الفردية العادية التي تدفعهم لتكوين المجتمعات المعرفية من إعادة بناء ديناميكية هذه الهياكل رفيعة المستوى خلال التشكل، وفي ذات السياق اهتمت الدراسة الحالية بإجراء دراسة ميدانية كمية على عينة من الشباب المقاولين المماثلة لمجتمع البحث في إطار تحديد العديد من الخصائص والاعتماد على أساليب إحصائية لقياس التأثير، في حين الدراسة السابقة قامت بدراسة حالة المجتمعات العلمية ومجتمعات المدونين السياسيين بتبني منظور اجتماعي ودلالي مزدوج وهي دراسة كيفية.

ج- دراسة سلزنيك فيليب P.Selznick (1949/1943) بعنوان "ديناميات التنظيم":

اهتم سلزنيك فيليب بالكشف عن ديناميات التنظيم وميكانزماته **لمنظمة التنس فالى Tennesse valey authority** بأمريكا التي تهدف إلى رفع مستوى المعيشة في بعض المناطق القروية، وهذا من خلال إجراء دراسة إمبريقية، ولقد درس هذه المنظمة في وقت كانت فيه في قمة مجدها بوصفها تنظيمًا ديمقراطيًا يعبر عن مكاسب تحققت خلال فترة بإدخال مشروعات إصلاحية عديدة حيث أوضح سلزنيك أن قادة المنظمة اضطروا إلى تبني إستراتيجية دفاعية، تمثلت في استقطاب القوى الخارجية المعارضة لها، وأن هذه الإستراتيجية قد ظهرت إلى حيز الوجود حينما تساءل أفراد المجتمع عن مدى شرعية أفعال وقرارات المنظمة[1].

ينهض الإطار التصوري لسلزنيك على الفرضيات الأساسية التالية:

- أن مفهوم التنظيمات كأنساق تعاونية، وبناءات اجتماعية متكيفة تشكل الأفراد المتفاعلين، والجماعات الفرعية والعلاقات الرسمية وغير الرسمية.

---

[1] السيد محمد الحسيني: **النظرية الاجتماعية ودراسة التنظيم**، دار المعارف، مصر، ط2، 1988، ص ص 91- 93.

- أن التحليل البنائي الوظيفي يربط الجوانب المتغيرة للتنظيم مثل الأهداف بالحاجات الأساسية المستقرة وآليات الدفاع الذاتي[1].
- افترض أن الدافعية تعكس غالبا حاجات التنظيم.
- دراسة مشكلة الديمقراطية في التنظيم، فلقد بدأ بافتراض التسليم بوجود ضغوط بيروقراطية ثم بدأ بعد ذلك في البحث عن الطريقة التي من خلالها يمارس الناس ضبطا ومراقبة ذاتية.
- اهتم بالبحث في الجانب التنظيمي للمعوقات الوظيفية[2].

أشارت نتائج دراسة سيلزنيك على منظمة **TAV** إلى ما لاقته في تحقيق أهدافها والمتمثلة في:

- ✓ أن الأفعال الشعورية الواعية الصادرة عن الناس لا تواجه ولا تشبع بالضرورة حاجات التنظيمات، بل أن هذا الإشباع قد يتحقق من خلال النتائج غير المتوقعة المترتبة على أفعالهم، وأن البدائل الوظيفية تظهر إلى حيز الوجود حينما يصعب مواجهة وإشباع الحاجات بالأساليب الثقافية المقررة[3].
- ✓ انطلق سيلزنيك من سياق الاتجاه البنائي الوظيفي، وقد استخدم مفهوم حاجات الأنساق بوصفه أداة تصورية أساسية، وعندما حاول سيلزنيك دراسة إشباع التنظيم لهذه الحاجات كشف عن أجزاءه ووحداته الفرعية تقاوم وتعارض كل الأمور التي لا تخدم أغراضها وأهدافها الخاصة[4].
- ✓ فرق سلزنيك بين مستويين لتفسير السلوك في التنظيم: الأول يفسر السلوك في ضوء دافعية الأفراد، أما الثاني فيفسره بإرجاع هذه الدافعية إلى حاجات الأفراد، وافترض أن الحاجات التي ينظر إليها النسق بوصفها حاجات ضرورية هي السبب الأساسي لأي سلوك أو تصرف صادر. ولقد تحقق ذلك فعلا حينما حاول سلزنيك تقديم تفسير لمعاني الأفعال في التنظيم، حيث أبعده هذه المحاولة عن مشكلة نشأة الأفعال ومصادرها، لأنه ذهب منذ البداية إلى معنى أي فعل يتبدى في نتائجه[5].
- ✓ استشهد سلزنيك على صدق قضيته بمثال توضيحي كشف فيه عن وجهين للتخصص ينمو ويتطور لأن القرارات المتعلقة به تستند إلى أسس فنية حيادية، إلا أنه يكشف بعد ذلك عن ضيق أفق الخبراء وتعصبهم لجماعاتهم، واهتمامهم الزائد بأمورهم ومصالحهم الخاصة مما يتطلب مزيدا من التخصص، ومن ثم تنشأ حلقة مفرغة جديدة.

---

[1] اعتماد محمد علام: **دراسات في علم الاجتماع التنظيمي**، مكتبة الأنجلو المصرية، مصر، ط1، 1994، ص ص 164، 165.

[2] السيد محمد الحسيني، مرجع سبق ذكره، ص ص92- 95.

[3] المرجع نفسه، ص ص 94، 95.

[4] المرجع نفسه، ص ص 93، 94.

[5] المرجع نفسه، ص 95.

✓ أوضح النتائج المترتبة على تراكم المعوقات الوظيفية، وكشف عن وجود ميكانزمين استخدمتهما منظمة التنس فالي. إذ لجأت المنظمة إلى استقطاب البارزين من أعضاء المجتمع المحلي واشتراكهم في إدارة التنظيم، بحيث جعلت مسؤولية اتخاذ القرار مسؤولية مشتركة بين أعضاء التنظيم ورجال المجتمع المحلي[1].

- **تقييم:**

ركز سلزنيك فيليب في دراسته الميدانية المعنونة ديناميات التتنظيم وميكانزماته على عدة جوانب تنظيمية كتفويض السلطة، الدافعية، الحاجات والمعوقات التنظيمية، وانطلق من سياق الاتجاه البنائي الوظيفي في تفسير البيانات التي جمعها من ميدان الدراسة، وبالتالي استفدنا من هذه الخطوات في تحديد أبعاد ومؤشرات الديناميكية التنظيمية وتبني أفكار بارسونز التي تتشابه مع بعض أفكار سلزنيك فيليب إذ كلا العالمان ينتميان إلى الاتجاه البنائي الوظيفي الذي يعتبر من أبرز الاتجاهات في دراسة التنظيم، حيث كلا الدراستين تهتمان في تفسير متغير الديناميكية التنظيمية في اتجاهه التطوري وتبني بعض مفاهيم الاتجاه البنائي الوظيفي كالنسق، البناء، الحاجات، والحفاظ على التوازن...إلخ، ومن جانب آخر تختلف الدراسة الحالية عن السابقة، هذه الأخيرة ترتكز إسهاماتها على فكرة تفويض السلطة داخل التنظيم بالمجتمع المحلي الأمريكي وما قد يترتب عن هذه الحركية من نتائج غير متوقعة، في حين الدراسة الحالية ترتكز على الدعم التنظيمية الذي تقدمه أجهزة الدعم والمرافقة من جهة وتغيير الإجراءات القانونية لتأسيس وتطوير المشاريع المقاولاتية من جهة أخرى وذلك المجتمع المحلي الجزائري.

2- الدراسات العربية:

أ-دراسة سمير عبد الله علي وآخرون (2015) بعنوان: "النهوض بريادة الأعمال في أوساط الشباب في دولة فلسطين المحتملة: خيار فعال لمكافحة البطالة"[2].

حاولت هذه الدراسة تحديد السياسات والحوافز الكفيلة بتمكين الشباب الفلسطينيين من إنشاء مشروعاتهم الخاصة وتحقيق استدامتها. وقد انطلقت الدراسة من تحليل مسح السكان البالغين في دولة فلسطين، ويرتكز هدف الباحثين في الكشف إذا ما هناك علاقة طردية بين مستوى التعليم و ريادة الأعمال، كما حاولوا التعرف على وجود أو عدم وجود تفاوت بين مستويات انتشار الريادة، ومدى قدرتها على الاستدامة بحسب الجنس والمنظمة ونوع التجمع السكاني، كما ركزت الدراسة على تحليل نقاط القوة والضعف في بيئة الأعمال والعوائق والمخاطر التي تواجه تطور مشروعات الشباب واستدامتها.

---

[1] السيد محمد الحسيني، مرجع سابق، ص ص 92، 93.

[2] سمير عبد الله علي وآخرون: **النهوض بريادة الأعمال في أوساط الشباب في دولة فلسطين المحتلة: خيار فعال لمكافحة البطالة**، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، فلسطين، 2015.

أما فيما يخص منهجية الدراسة، فقد قام الباحثون بمراجعة الدراسات السابقة حول موضوع ريادة الشباب في فلسطين، ودراسة تجارب بعض الدول التي نجحت في تشجيع انخراط الشباب في ريادة الأعمال، مع استخدام بيانات مسح الخبراء الوطنيين لعام 2012 لتقييم الظروف المؤثرة في بيئة الأعمال في فلسطين، وقاموا بإجراء هذا المسح معهد(ماس)، وتضم العينة 36 خبيرًا فلسطينيا في مختلف المجالات المتعلقة بالريادة باستخدام إستبانة موحدة معدة من قبل المرصد العالمين وتتم تعبئة الاستمارة من خلال المقابلة المباشرة لعينة المسح العشوائية التي تمثل مجتمع السكان البالغين ضمن الفئة العمرية (18- 34 سنة) من جنسين، وفي جميع المدن والقرى والمخيمات الفلسطينية في دولة فلسطين المحتلة. وبلغ تعداد عينة المسح 2000 فرد من السكان البالغين، نصفهم من الإناث مع استخدام بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني للتعرف إلى خصائص الشباب الفلسطيني والمتعلقة بمشاركتهم في سوق العمل والمستوى التعليمي لهم. كذلك قام الباحثون بجمع وتحليل لبيانات وزارة التربية والتعليم العالي لتكوين صورة واضحة حول النظام التعليمي ودوره في تنمية روح الريادة وثقافتها لدى الطلبة.

عرفت هذه الدراسة سمات وخصائص في ريادة الأعمال للشباب في فئة العمل (18-34 سنة) في فلسطين، ومقارنتها مع الرياديين في فئات العمر الأكبر، ولقد توصلت هذه الدراسة إلي النتائج التالية:

- ✓ يقترب معدل النشاط المقاول للشباب في مرحلة المبكرة من معدل ريادة الأعمال لدى الكبار، حيث يقل بنحو 0.8 نقطة مئوية فقط، على حين تزداد الفجوة بينهما في مرحلة الاستقرار حيث تبين أن نسبة انتشار الريادة في فئات العمر الأكبر سنا، تزيد على نسبة الرياديين الشباب بـ4 نقاط مئوية.
- ✓ اتضح أن 46% من المشروعات الريادية للشباب نشأت بدافع الضرورة، بينما كانت هذه النسبة 37% للأكبر سنا، وكانت نسبة مشروعات الضرورة في فلسطين أعلى مما هي عليه في معظم الدول الأخرى المشاركة في تقرير الريادة العالمي.
- ✓ يزيد النشاط الريادي على ما هو عليه لدى الشابات بنحو4 أضعاف في المرحلة المبكرة، وكانت نسبة الرياديات في المرحلة المستقرة ضئيلة جدًا مقارنة بالشباب الرياديين.
- ✓ يوجد علاقة إيجابية بين مستوى التعليم ومعدل النشاط الريادي للشباب، وكذلك تزيد المشروعات الريادية بدافع الفرصة، كلما ارتفع مستوى التحصيل العلمي للشباب.
- ✓ أظهرت النتائج وجود علاقة سلبية بين دخل الأسرة ومعدل النشاط الريادي للشباب، فكلما انخفض دخل الأسرة، ازداد توجه الشباب نحو ريادة الأعمال، وبشكل خاص لمن كان تحصيلهم العلمي في مستوى الثانوية العامة فأقل.
- ✓ يتركز 53% من النشاطات الريادية للشباب في النشاطات الاستهلاكية (البيع بالتجزئة، والخدمات الاجتماعية)، تليها النشاطات التحويلية (نشاطات التصنيع، وتجارة الجملة، والبناء) بنسبة 30%.

✓ عند المقارنة بين المسح في عامي 2010 و2012 تبين حدوث نمو ضئيل في معدلات ريادة الشباب، لم يتجاوز 0.5 نقطة مئوية، وانخفاض عدد الرياديين في المرحلة المبكرة الناشئة، بنقطتين مئويتين، بينما تضاعف عدد الرياديين الذين وظفوا عمالا وبدأ بدفع أجور بنقطتين مئويتين.

- **تقييم:**

تعتبر هذه الدراسة مهمة لتركيزها على تحديد العوامل المساهمة في النهوض بريادة الأعمال في أوساط الشباب مع أخذها بعين الاعتبار الخصائص السوسيومهنية كالجنس والمنظمة ونوع التجمع السكاني، انطلاقًا من استغلال الإحصاءات والتجارب الناجحة في مناقشة نتائج الدراسة، ولقد أفادتنا هذه المساهمة القيمة في بناء التصور النظري لموضوعنا وتحديد عينة الدراسة، بالأخص أن الدراسة السابقة ركزت على شريحة الشباب التي تتراوح عمرها ما بين 18 و34 سنة من كلا الجنسين، وعلى الاستمارة بالمقابلة المباشرة في جمع بيانات الدراسة، ومن جانب آخر تختلف الدراسة الحالية عن السابقة في مجتمع البحث حيث ركزت الدراسة الحالية على الشباب المقاولين الذين استفادوا من أجهزة الدعم والمرافقة بولاية بجاية في حين الدراسة السابقة اهتمت بالشباب الذين لم يستفيدوا من أي هيئة دعم المنتميين إلى المجتمع الفلسطيني، كما أن الدراسة الحالية تسعى تتبع مسار المقاولاتية الشبابية الجزائرية بتحديد أربع مراحل في اتجاه تطوري، بينما الدراسة السابقة ركزت على الحوافز الكفيلة بتمكين الشباب الفلسطينيين من إنشاء مشاريعهم المقاولاتية الخاصة مع تحليل نقاط القوة والضعف في بيئة الأعمال والمخاطر التي تواجه تلك المشاريع وتعرقل استدامتها وتطورها.

ب- دراسة سمير مصطفى أبو مدللة ومازن صلاح العجلة (2013) بعنوان: "التحديات التي تواجه ريادة الأعمال بين الشباب في فلسطين"[1].

أجريت هذه الدراسة الميدانية على المقاولين الشباب الفلسطينيين، وتتمثل الإشكالية في دراسة واقع ريادة الأعمال بين الشباب في فلسطين، ومن ثم التعرف على التحديات التي تواجه الشباب في سعيهم للمبادرة بتنفيذ أعمال ريادية، إذ يعتقد الباحثان أن البيئة العامة التي يعيشها الشباب في الأراضي الفلسطينية تؤثر بلا شك على فعالية العمل الريادي، انطلاقا من الإحصائيات التي تشير إلى انخفاض نسبة الرياديين قياسًا على الدول العربية، إذ هناك العديد من المعيقات تواجه الشباب الفلسطيني أثناء محاولته ممارسة النشاط، وتختلف ما بين تحديات تتعلق بالسياسات الحكومية وأخرى بالبيئة الاقتصادية إضافة إلى التحديات مدى توفر التمويل اللازم والمعلومات المطلوبة ومدى سهولة الاستيراد والتصدير. وبناء على هذا انطلاقا الباحثان من طرح التساؤل الرئيسي التالي: ما هي

[1] سمير مصطفى أبو مدللة، مازن صلاح العجلة: **التحديات التي تواجه ريادة الأعمال بين الشباب في فلسطين**، مجلة جامعة فلسطين للأبحاث والدراسات، العدد 05، 2013، ص ص 88- 108.

التحديات الأساسية التي تواجه ريادة الأعمال في فلسطين، خاصة بين الشباب، والتي تحول دون تطويرها كمًا ونوعًا ؟

للإجابة عن التساؤل المطروح قام الباحثان بصياغة الفرضيات الفرعية التالية:

- تواجه ريادة الأعمال تحديات متنوعة تحول دون تطورها وتفعيل دورها كإستراتيجية اقتصادية وتنموية فاعلة.
- تمثل أهم التحديات في مشكلات التمويل والتسويق والخدماتية اللوجستية والتدريب.

ويتمثل الهدف الأساسي للدراسة في تحديد أهم التحديات التي تقف في وجه الشباب للمبادرة في مجال ريادة الأعمال، من خلال تحليل واقع العمل الريادي في فلسطين، وتحديد خصائص ريادة الأعمال، من ثم اقتراح بعض التوصيات ذات العلاقة بالتحديات التي تحددها الدراسة. أما فيما يخص منهجية الدراسة فلقد اعتمدا الباحثان على المنهج الوصفي التحليلي في توصيف الظاهرة ومتغيراتها، بالإضافة إلى اعتمادهما على إحصاءات الجهاز المركزي الفلسطيني كأداة أساسية في تحليل واقع الريادة في فلسطين.

وتوصل الباحثان إلى عدة نتائج المتعلقة بواقع الشباب والتحديات التي يواجهونها أثناء ممارسة نشاطهم والتي تتمثل في :

- ✓ انخفاض نسبة الرياديين الشباب إلى 14 % وقد تزيد هذه النسبة وفقا لمرحلة المشروع ونوعه حسب تصنيف مرصد الريادة العالمي لتصل إلى 28 %. وهي منخفضة لدى الإناث ولا تتجاوز بصفة عامة 4 % ويشير ذلك إلى تفضيل العمل الوظيفي عن الريادي لاعتبارات متعددة وشائكة.
- ✓ نقص التدريب وقصور المهارات اللازمة لإنشاء المشاريع، وعلى الصعيد التعليمي 70 % من الرياديين يحملون درجة الثانوية العامة أو أقل وهناك انخفاض واضح في نسبة الرياديين الجامعيين، كذلك تتركز المشاريع الريادية في قطاع التجارة والفنادق والمطاعم وبنسبة 31 %.
- ✓ عدم اهتمام مؤسسات التعليم بأساليب التعليم لا يساعد على توعية الطلاب بدورهم في الاقتصاد وتشجيعهم نحو التوجه إلى إنشاء مشاريع خاصة وتطبيق أفكار إبداعية وجديدة.
- ✓ عدم وجود موائمة بين الخرجين وسوق العمل عل صعيد طبيعة التخصصات التي يقبل عليها الطلاب، وعلى صعيد المهارات التي يتزود بها الطلاب، والتطورات في سوق العمل التي تصطدم بمؤهلات وخبرات الخرجين.
- ✓ تمثل البيئة القانونية والاقتصادية والمؤسسية تحديات صعبة أمام الرياديين الشباب فهناك نقص واضح في القوانين اللازمة لتنظيم العمل الريادي وتشجيعه، وهناك بيئة اقتصادية غير مستقرة يتحكم فيها ممارسات الاحتلال وسياسته، إضافة إلى مؤسسات غير كافية وتحتاج إلى برامج وسياسات وآليات فاعلة.

✓ محدودية مصادر التمويل أحد أهم المعيقات في ظل إحجام البنوك ومؤسسات التمويل عن إقراض الشباب بسبب انخفاض مستوى الخبرات والمسؤوليات والمخاطرة التي تكتنف المشاريع الجديدة.

✓ ضعف وتراخي السياسات الحكومية اللازمة لتشجيع العمل الريادي للشباب، فرغم أهمية الدور الحكومي إلا أن هناك غيابًا واضحًا للدعم الحكومي للعمل الريادي للشباب على الصعيد القانوني والمؤسساتي والتنظيمي والسياسات المالية والنقدية.

- **تقييم:**

من الملاحظ أن الباحثان فضلا استخدام مفهوم ريادة الأعمال بدل المقاولاتية رغم أن كلا المفهومين يحملان نفس المعنى، كما أنهما قاما بتحديد مجموعة من المخاطر التي تعرقل سير المقاولات في مرحلة الإنشاء والتطوير، إذ أفادنا الأمر في بناء الفصل الرابع المعنون بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وآليات ترقيتها، وفي ذات السياق تلتقي الدراسة السابقة مع الحالية في العديد من النقاط، أهمها الاهتمام بدراسة ظاهرة المقاولاتية الشبابية وتحديد خصائص المقاولين، ومن ثم اقتراح توصيات ذات صلة بالموضوع الميداني، وكذا الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لتوصيف الظاهرة المدروسة ومتغيراتها مع الاستعانة بالوثائق الإحصائية لإثبات مدى صدق الفرضيات المطروحة أو نفيها، مع هذا يختلفان في الأهداف المرجوة التحقق منها من خلال إجراء دراسة ميدانية، إذ أن الدراسة السابقة هدفت إلى تحديد أهم التحديات التي تقف في وجه المقاولين للمبادرة في مجال ريادة الأعمال الفلسطينية باعتقاد البيئة العامة التي يعيش فيها الشباب تؤثر على فعالية العمل الريادي انطلاقا من مؤشر انخفاض عدد المقاولين، في حين الدراسة الحالية تهدف إلى الكشف عن مدى تأثير ديناميكية النسق العائلي والحاجات الاستهلاكية للأفراد على بروز المقاولاتية الشبابية وتطورها في الجزائر.

ج- دراسة طليع كمال حمدان (2017) بعنوان: "تطور البنية المجتمعية في الجنوب اللبناني بين 1943- 1975"[1].

يندرج هذا البحث في سياق جديد الذي يخص منطقة جبل لبنان، ليقدم الباحث تحليلًا عن تطور البنية المجتمعية في الجنوب اللبناني اعتمادًا على سياق التاريخ الاجتماعي، بما تحمله تلك البنية من أبعاد وسياقات سياسية، اقتصادية واجتماعية، وما تعكسه من صورة أشمل عن الأسباب الحقيقية التي وقفت أمام تطوره، خصوصا أن العلاقة بين النهوض الاجتماعي والسياسي والبنى المجتمعية، هي علاقة تتوقف أولًا على وجود بنية مجتمعية حديثة، تؤمن حرية التجمع، وإبداء الرأي والعمل المستقبل.

يحاول الباحث في هذه الدراسة بالقدر الذي تتيحه المعطيات المتاحة إعادة قراءة جامعة وأكثر شمولية للحقبة المذكورة سلفا من تاريخ جبل عامل، الذي أصبح منذ العشرينات جزءا لا يتجزأ من الكيان اللبناني، حيث

[1] طليع كمال حمدان: **تطور البنية المجتمعية في جنوب اللبناني بين 1943- 1975**، دار الفارابي، بيروت، لبنان، ط1، 2017.

تناول **طليع كمال حمدان** في دراسته كل من تطور الجغرافيا الإدارية والسكانية للجنوب اللبناني بين 1943-1975، تطور البنية السياسة في الجنوب اللبناني، سمات البنية الاقتصادية في الجنوب اللبناني، سمات البنية الاجتماعية في الجنوب اللبناني، وهذا بالاعتماد على المنهج التحليلي الاجتماعي، وبعض الإحصاءات المقتبسة من عدة منشورات.

توصل الباحث إلى عدة نتائج أهمها:

- ✓ أن عائلات المكانة التقليدية في الجنوب التي برزت على الساحة السياسية والاجتماعية بين 1943-1975، كانت مزيجا عن عائلات إقطاعية لها وجود تاريخي كآل الأسعد وآل الفضل، وعائلات الوجاهة الجديدة التي نشطت في التجارة.
- ✓ الحيازات الكبيرة كانت الأكثر انتشارًا في الجنوب، حيث نسبة السكان الذين لا يملكون أرضًا هي الأعلى في لبنان 30 % ما جعل غالبية الفلاحين الجنوبيين تحت سيطرة كبار مالكي الأراضي والعائلات الأعيانية.
- ✓ إن العائلات الفلاحية والأعيانية على السواء، كانت تحرص على المشاركة في المناسبات العامة المتعلقة بالعائلات الممتدة من أفراح وأتراح، وفي تفضيلها لفكرة الزواج اللحمي.
- ✓ شكلت التغييرات في البنية الاجتماعية، والاقتصادية بعد العام 1960، انعطافًا جوهريًا في مسارها، فبعدما كانت البنية الاجتماعية التقليدية عمادها الزراعة وعلاقتها، انتقلت إلى بنية اجتماعية رأسمالية يشكل فيها العمل المأجور أهمية واتساعًا كبيرين، ما جعل التمايز الطبقي أكثر بروزًا واتساعًا. وشكل النمو السكاني في المدن، خصوصا بيروت وجبل لبنان علامات بارزة للتمايز الطبقي والتغييرات في البنية الاجتماعية اللبنانية.
- ✓ إن الحراك الاقتصادي والاجتماعي الذي طبع فترة الخمسينيات والستينيات وبدأت من خلاله ترتسم في الأفق علامات التغيير الجوهري في البني الاجتماعية التقليدية، وصل في السبعينات إلى مراحل متقدمة، عبرت عن نفسها من خلال الاحتجاجات المختلفة والتظاهرات، والإضرابات التي كانت بغالبيتها الساحقة ذات طابع اجتماعي- معيشي، وجوهر سياسي تغييري، على قاعدة إصلاح النظام القائم بما يتلاءم والتطورات الاقتصادية والاجتماعية المستجدة.
- ✓ أظهرت الوقائع الاجتماعية قوة التركيبة الاجتماعية التقليدية في دفاعها عن منطلقاتها ومستوياتها المتعددة، الأمر الذي ترك تأثيرًا مباشرًا، في عدم أخذ النضال الاجتماعي الحزبي والأهلي مداه، في قلب النخبة التقليدية الحاكمة، وصعوده المتأخر منذ منتصف الستينات وما بعد.
- ✓ شكلت عمليات نزوح الجنوبيين إلى المدن، وتحديدًا إلى بيروت، والهجرة إلى الخارج، فرصة للخروج من البنية الاجتماعية التقليدية، لكنها لم تكتمل بسبب حالات البؤس، التي عاشها النازحون في بيروت

وضواحيها وصنوف التمييز الاجتماعي والاقتصادي بحقهم الأمر الذي جعل من تداخل شخصية الريفي- المدني، ملازمة لسكان الجنوب اللبناني مدة طويلة، ما حتم عليهم إبقاء صلاتهم السياسية والاجتماعية بقراهم الأساسية، ودفعتهم إلى عدم الاستقرار والبقاء في أسر علاقاتهم الاجتماعية.

- **تقييم:**

انطلق الباحث **طليع كمال حمدان** في دراسته الكيفية على تحليل البنية المجتمعية في الجنوب في مساراتها التاريخية بين 1943- 1975، والمدى الذي لعبته في تطور الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية في الجنوب اللبناني، وهذا من أجل فهم الخلفية التاريخية لتطور مؤسسات المجتمع المدني الحديث في لبنان عموما، والجنوب اللبناني خصوصا، وهذا ما يدفعنا لجعل هذه الدراسة مرتكزًا أساسيًا من أجل فهم الديناميكية الاجتماعية في المجتمع الجزائري خاصة ما هو متعلق بالشبكات الاجتماعية والأطر المرجعية وتتبع سيرورتها التاريخية بالتركيز على الإحصائيات والمؤشرات الإمبريقية، ودور الذي تلعبه البنية الاجتماعية للمجتمع الجزائري في دفع عجلة التطور وبروز فئة المقاولين الشباب المساهمة في التنمية المحلية، مع إتباع كلا الدراستين الاتجاه التطوري لفهم الظاهرة المدروسة رغم اختلاف خصوصية المجتمعين الجزائري واللبناني سواء من الناحية الاجتماعية أو التاريخية أو الاقتصادية، وفي نفس الوقت تختلف دراستنا الحالية عن دراسة طليع كمال حمدان، بحيث ترتكز الأولى على وصف الجانب الاجتماعي وتغيراته السلوكية، بينما الدراسة السابقة أشمل من ذلك حيث تضم المجال السياسي الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع اللبناني، في ظل متغيرات جدية طرأت على بنية الجنوب اللبناني الاقتصادية- الزراعية، وما أفرزته من آثار في بنيته الاجتماعية التقليدية.

د- دراسة فؤاد حمودي العطار ونادية ناصر عكلة الموسوي (2016) بعنوان:"دور القيادة الخلاقة في تطوير المقدرات الديناميكية التنظيمية (دراسة تطبيقية في عينة من الكليات الأهلية)"[1].

أجريت هذه الدراسة على عينة من الكليات الأهلية العراقية، حيث تهتم هذه الدراسة بمشكلة عامة تعاني منها الكثير من المنظمات العراقية الخاصة والعامة لاسيما الكليات الأهلية، وهي بحاجة إلى قيادة تسير بها عبر الظروف المتغيرة بشكل متسارع للوصول إلى أهدافها المرسومة وتحقيقها باستخدام مجموعة من المقدرات التي تمتلكها الكلية، وعليه تتمحور مشكلة الدراسة حول دور القيادة الخلاقة في تحقيق المقدرات الديناميكية التنظيمية على اعتبار أن الكليات الأهلية نظامًا هادفًا، وقام الباحثان بطرح التساؤلات الفرعية الآتية:

- ما مدى تطبيق قيادة الكليات لمفهوم القيادة الخلاقة وسماتها؟ وهل تتوفر لديها رؤية واضحة عن طبيعة خصائص ومتطلبات تلك القيادة ؟

---

[1] فؤاد حمودي العطار، نادية ناصر عكلة الموسوي: **دور القيادة الخلاقة في تطوير المقدرات الديناميكية التنظيمية**، مجلة جامعة كربلاء العلمية، المجلد 14، العدد 01، 2016، ص ص 154- 175.

- مدى تطبيق قيادة الكليات لمفهوم المقدرات الدينامكية ومكوناتها ؟ ومدى سعيها في توفير الموارد الأساسية التي يمكن أن تساهم في بناء تلك المقدرات وتطويرها ؟

أما فرضيات هذه الدراسة فتتمثل في :

- لا توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة معنوية بين القيادة الخلاقة والمقدرات الديناميكية التنظيمية بمكوناتها.
- لا توجد علاقة تأثير ذات دلالة معنوية للقيادة الخلاقة بمكوناتها في المقدرات الديناميكية التنظيمية بمكوناتها.

تهدف هذه الدراسة إلى بناء إطار معرفي يتعلق بمتغيرات الدراسة (القيادة الخلاقة والمقدرات التنظيمية الديناميكية) ومتغيراتها الفرعية عبر تتبع المسارات التنظيرية للأدبيات المتخصصة، فضلا عن تقديم إطار مفاهيمي يصف الاتجاهات التفسيرية لتلك الموضوعات ويصنف آراء المنظرين بصددها، ومحاولة معرفة مدى تبني الكليات عينة الدراسة نظرية القيادة الخلاقة وتوظيفها في تطوير المقدرات التنظيمية الديناميكية، وإلى جانبها بناء نموذج يصف العلاقة والتأثير بين متغيرات الدراسة الرئيسية والفرعية، وإظهار الجدوى العلمية والعملية للمخطط الفرضي تمهيدًا لوضع الاستنتاجات والتوصيات اللازمة. ولقد اعتمد الباحثان في تغطية الجانب الميداني للدراسة على الاستبانة في جمع البيانات والتي وزعت على 63 مفردة، إذ تمثلت عينة الدراسة في كل من رئيس الجامعة ومعاونه، العمداء ومعاونيهم، رؤساء الأقسام العلمية) أما الأساليب الإحصائية المعتمد عليها في تحليل البيانات هي ارتباط بيرسون، انحدار بسيط، انحدار متعدد، اختبار T واختبار F، معامل الاختلاف، شدة الإجابة وذلك باستخدام برنامج spss.

لقد توصل الباحثان إلى عدة نتائج أهمها، وجود علاقة ارتباط معنوية موجبة بين سمات القيادة الخلاقة بشكل منفرد ومجتمع وبين مكونات المقدرات التنظيمية الديناميكية، حيث تهتم الكليات المبحوثة بالقيادة الخلاقة وبشكل عام لها علاقة بتطوير المقدرات الديناميكية التنظيمية. بالإضافة إلى وجود علاقة تأثير لسمات القيادة الخلاقة في تطوير المقدرات التنظيمية الديناميكية، يتضح ذلك من خلال ظهور الأصالة بالمرتبة الأولى من حيث قوة العلاقة بين قوة التأثير بمكونات المقدرات التنظيمية الديناميكية، وظهرت المرونة بالمرتبة الثانية، بينما احتلت سمة الحساسية للمشكلات المرتبة الثالثة، أما سمة الطلاقة فكانت بالمرتبة الرابعة، أي أن القائد الخلاق يعول بالدرجة الأساس في اتخاذ قرار إعادة ترتيب وتشكيل موارد الكلية لمواجهة المخاطر بعد استشعارها من خلال الفحص الخارجي ومن ثم العمل على استغلال الفرص وتجنب التهديدات من خلال تكامل وتنسيق الموارد.

- **تقييم:**

يكمن مجال الاستفادة من هذه الدراسة في كيفية تحديدها لمؤشرات الديناميكية التنظيمية، ومنهجية اختيارها للأساليب الإحصائية المناسبة في تحليل البيانات الميدانية والكشف عن العلاقة والتأثير بين متغيرات الدراسة، إذ قدم الباحثان شروحات مفصلة عن كيفية استخدام تلك الأساليب والغاية منها، مع هذا تكمن أوجه الاختلاف بين الدراستين في سعي الدراسة السابقة إلى بناء إطار معرفي يتعلق بمتغيرات الدراسة القيادة الخلاقة ومقدرات الديناميكية التنظيمية عبر تتبع المسارات التنظيرية للأدبيات المتخصصة مع بناء نموذج يصف العلاقة والتأثير بين متغيرات الدراسة لمعرفة مدى تبني الكليات الأهلية العراقية نظرية القيادة الخلاقة وتوظيفها في تطوير المقدرات الدينامكية التنظيمية، بينما الدراسة الحالية تهدف إلى معرفة مدى تأثير الديناميكية التنظيمية بأبعادها (الدعم التنظيمي الذي تقدمه أجهزة الدعم والمرافقة، الإجراءات القانونية) على المقاولاتية الشبابية في الجزائر مع تبني بعض أفكار بارسونز ونموذج السياق واعتبار الديناميكية تحدث على مستوى المؤسسات بهدف الحفاظ على توازن الأنساق الفرعية، في حين تشتركان الدراستين في تبني مفهوم الديناميكية التنظيمية كمتغير في تفسير الظاهرة المدروسة، ومن ناحية الإجراءات المنهجية فكلا الدراستين اعتمدا على الاستبيان في جمع البيانات وعلى برنامج spss لادخال وتفريغ بيانات الدراسة.

3-الدراسات الجزائرية:

أ-دراسة عبد الرزاق منيش (2018) بعنوان: "دور النسق الاجتماعي في تنمية المسؤولية الاجتماعية لدى الشباب المقاولين -دراسة على عينة من الشباب المقاولين بولاية البويرة-"[1].

أجريت هذه الدراسة استكمالًا لمتطلبات نيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في شعبة علم الاجتماع اختصاص تنظيم وعمل تحت إشراف الأستاذ أنور مقراني، حيث انطلق الباحث من تصور أن المسؤولية الاجتماعية تقترن بمسعى الحكومات والمؤسسات المالية الدولية الرامية إلى توطين النشاط المقاولاتي ضمن إطار التنمية المستدامة، وبذلك تروم الدراسة التأكيد على أن إشاعة هذا المفهوم في الوسط الشبابي المقاول يرتبط بفهم الدور الذي يؤديه النسق الاجتماعي (الأسرة، المؤسسات التعليمية، مؤسسات التكوين، أجهزة الدعم والمرافقة) في التفكير واحتضان وتطوير المقاولة، في ظل مجال سوسيواقتصادي ملئ بالشكوك والانتظارات المجتمعية، وعليه تسعى هذه الدراسة للكشف عن الدور الذي يؤديه النسق الاجتماعي في تنمية المسؤولية الاجتماعية، من خلال الإجابة عن التساؤل الرئيسي التالي: ما دور النسق الاجتماعي في تنمية المسؤولية الاجتماعية لدى الشباب المقاولين في مشاريعهم؟

---

[1] عبد الرزاق منيش: **دور النسق الاجتماعي في تنمية المسؤولية الاجتماعية لدى الشباب المقاولين**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في علم الاجتماع تنظيم وعمل، تحت إشراف: أنور مقراني، جامعة محمد لمين دباغين، سطيف 2، الجزائر، 2018.

وتفرع عن التساؤل الرئيسي تساؤلات التالية:

- هل تساهم الأسرة في دفع الشباب المقاولين للالتزام بالسلوك الأخلاقي في مشاريعهم؟
- هل تساهم مؤسسات التعليم والتكوين في اكتساب الشباب المقاولين المعارف التنظيمية والمهنية من أجل تسيير مشاريعهم؟
- هل تشجع أجهزة الدعم والمرافقة الشباب المقاولين على المشاركة المجتمعية من خلال مشاريعهم؟

واعتمد الباحث في هذه الدراسة على المنهج الوصفي باعتباره المنهج الملائم، وعلى الملاحظة والاستمارة بالمقابلة كأداتين رئيسيتين لجمع بيانات الدراسة الميدانية، ولقد تكونت الاستمارة من أربعة محاور تضم 76 سؤال، أما عينة الدراسة فلقد اعتمد على عينة كرة الثلج المكونة من 162 مفردة استنادًا إلى عدة خصائص كالجنس والسن والجهة الممولة، كما استخدم الباحث برنامج spss لإدخال البيانات وتبويبها، واعتمد على عدة أساليب إحصائية لمعرفة مدى وجود فروق في إجابات المبحوثين (التكرارات، النسب المئوية، مقياس ز).

توصل الباحث إلى مجموعة من النتائج والمتمثلة فيما يلي:

- ✓ أن الأسرة هي المصدر الأول والرئيسي لتنمية المسؤولية الأخلاقية لدى الشباب المقاولين وتليها مؤسسات التكوين المهني في المرتبة الثانية، وذلك من خلال إسهامهما الكبير في اكتساب الشباب المقاولين للسلوك الأخلاقي وإلزامهم على التحلي به في مشاريعهم وأنشطتهم المقاولاتية.
- ✓ أن مؤسسات التكوين المهني هي المصدر الرئيسي في تنمية المسؤولية المهنية لدى الشباب المقاولين، وتليها المرتبة الثانية أجهزة الدعم والمرافقة، وذلك بفضل إسهامها الكبير في اكتساب الشباب المقاولين، للمعارف التنظيمية والمهنية التي يتطلبها تسيير المشاريع وممارسة الأنشطة المقاولاتية، من المعرفة بإجراءات الأمن والسلامة المهنية، وإجراء الصيانة للعتاد والمعدات.
- ✓ أن لمؤسسات التعليمي إسهام نسبي في إكساب الشباب المقاولين للمعارف التنظيمية والمهنية، حيث ينحصر دورها بشكل كبير في إكسابهم لسلوك التخلص من النفايات السامة في الأماكن المخصصة لها، وسلوك الاعتماد على الإشهار الصادق للمنتجات والخدمات التي تقدمها المؤسسة.
- ✓ أن أجهزة الدعم والمرافقة هي المصدر الرئيسي في تنمية المسؤولية المجتمعية لدى الشباب المقاولين، وذلك من خلال تشجيعها وتحفيزها لهم على المشاركة المجتمعية بتوجيههم لنوع المشاريع المناسبة، والخدمات التي سيركزون على تقديمها للمجتمع المحلي، والمساهمة في تمكين وترقية شباب المنطقة للولوج عالم الشغل وإدراج الأهداف المجتمعية ضمن أهداف المؤسسة.

- **تقييم:**

أفادتنا الدراسة السابقة في بناء الإطار النظري للدراسة والاطلاع على أهم المراجع المعتمد عليها سواء عربية أو أجنبية من جهة، واستفدنا في طريقة اختيار الباحث لعينة الدراسة، التي من خلالها انتبهنا إلى أن الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب على تنسيق دائم بالصندوق الوطني للتأمين على البطالة وبالوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في منح القروض للمقاولين من جهة أخرى، وتتفق الدراسة الحالية والسابقة على أن هناك مصادر مختلفة تؤثر على توجهات المقاولين الشباب نحو إنشاء وتطوير المقاولات الصغيرة أو المتوسطة والمساهمة في تحقيق التنمية الاجتماعية، كما أن كلا الدراستين ركزا على فئة المقاولين الشباب الذين استفادوا من أجهزة الدعم والمرافقة، وافتراض أن الدعم الذي تقدمه أجهزة الدعم والمرافقة يؤثر على المقاولين الشباب في المجتمع المحلي من خلال تبني الاتجاه النسقي كمقاربة سوسيولوجية لموضوع الدراسة، ومع هذا ربطت الدراسة السابقة متغير تنمية المسؤولية الاجتماعية لدى الشباب المقاولين بالنسق الاجتماعي في حين الدراسة الحالية ربطت متغير المقاولاتية الشبابية بالديناميكية الاجتماعية والتنظيمية، أما من الناحية المنهجية اعتمدت الدراسة السابقة على عينة كرة الثلج ومجال المكاني للدراسة بولاية البويرة بينما أجرينا الدراسة الحالية بولاية بجاية واعتمدنا على عينة قصدية بتحديد العديد من الخصائص.

ب- دراسة بدراوي سفيان (2014) بعنوان: "ثقافة المقاولة لدى الشباب الجزائري المقاول"[1].

قام بهذه الدراسة الباحث بدراوي سفيان، وهي دراسة أكاديمية ميدانية أجريت بولاية تلمسان، ومقدمة لنيل شهادة الدكتوراه -ل.م.د- تخصص علم الاجتماع التنمية البشرية بجامعة تلمسان، تحت إشراف الأستاذ الدكتور محمد بشير. لقد انطلق الباحث في الإشكالية من فكرة أن التحولات الاقتصادية والاجتماعية المعطلة نما القطاع الخاص، وذلك من خلال خلق المؤسسات الخاصة هذه التحولات مست بعمق السياسة الاجتماعية والاقتصادية للبلد، وأصبحت المقاولة طريق جيد ومهم لأجل التخفيف من حدة البطالة في الجزائر، وبالتالي في هذه الدراسة حاول الباحث معالجة مفارقة أساسية تتمثل في الديناميكية الملفتة للنظر فيما يخص خلق وإنشاء المؤسسات من قبل الشباب انطلاقا من الفكرة إلى التجسيد، كما حاول الإجابة عن التساؤل الرئيسي التالي: ما هي عناصر التفاعل بين ثقافة المقاولة والثقافة المجتمعية لدى الشباب الجزائري المقاول؟ وبأي منطق يسير المقاول الشباب مقاولته الصغيرة؟

---

[1] سفيان بدراوي: **ثقافة المقاولة لدى الشباب الجزائري المقاول**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه -ل.م.د- تخصص علم الاجتماع التنمية البشرية، تحت إشراف: محمد بشير، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2014.

والذي انبثق عنه الفرضية الرئيسية التالية: السلوك التسييري للمقاول الشاب يرتبط بما تمليه عليه المرجعيات الثقافية والمجتمعية من خلال هيمنة المنطق المجتمعاتي على المنطق المقاولاتي، فكلما اتجه المقاول الشاب نحو القيم المجتمعية (الاجتماعية والرمزية) كلما ابتعد عن القيم المقاولاتية (العقلانية).

وتندرج تحت هذه الفرضية ثلاث فرضيات جزئية تتمثل في:

- تلعب الشبكات الاجتماعية خاصة العائلية دورًا مهمًا في مختلف القرارات بداية من قرار إنشاء المؤسسة، وبالتالي هذا الأخير هو استجابة للعائلة ويقع تحت تبعيتها.
- يهيمن الاتجاه الذكوري في الأعمال، حيث أن تصورات الشباب لممارسة المرأة للأعمال مرتبط بالتقسيم المجتمعي للأدوار الاجتماعية على أساس الجنس.
- تؤثر مختلف التصورات الدينية التي يحملها المقاول الشباب على ممارسته التسييرية، كما أن النجاح الاجتماعي مرتبط بها بدرجة كبيرة.

استخدم الباحث في إعداد الجانب الميداني من هذا البحث المنهج الكمي الكيفي، كما اعتمد على الاستمارة بالمقابلة، التي تتكون من حوالي 93 سؤال إذ تعالج الأبعاد السوسيو- ديمغرافية والسوسيو-اقتصادية للمقاولة لدى الشباب، أما فيما يخص العينة اعتمد على عينة كرة الثلج والتي تحسب ضمن المعاينات غير الاحتمالية مع تحديد الحد الأدنى لعمر المؤسسة بسنتين، وتتكون تلك العينة من 172 مفردة تتوزع من حيث الجنس إلى 74% من الذكور 26% من الإناث.

توصل الباحث في دراسته هذه إلى نتائج متمثلة فيما يلي:

- ✓ أن المقاول الشاب يقدر العلاقة القوية مع العائلة، إلا أنه من جهة أخرى يظهر أن هذه العلاقة تكتسي نوعًا من البراغماتية الواضحة لحد ما، أي أن الشباب يحتفظ بعلاقات مهمة مع المؤسسة للأسرية باعتبارها سندًا مهمًا وكما يمكن الرجوع إليه.
- ✓ الشبكات الاجتماعية العائلية القائمة على أساس حلقة مغلقة تساهم في تقليص مخاطر اللايقين، وكما أنها تعيق عمل المقاول المسير بالمطالب العائلية في ما يتعلق بسياسة التسيير للموارد المادية واللامادية.
- ✓ إن تجمع الشباب المقاولين في تنظيمات غير رسمية، هي عبارة عن رد فعل لإكراهات مؤسساتية اصطدم بها، وأخرى مجتمعية وهي بمثابة استراتيجيات محلية لتوزيع أدوار وتقاسم منافع، لكنها تبقى استراتيجيات غير فعالة تنظيمًا ولا اقتصاديًا مادام التأثير المجتمعي يعمل ظاهريًا وفي الخفاء حتى من وراء هذه الاستراتجيات.

- ✓ من بين العناصر التي يمكن أن تؤثر في تصورات الأفراد عموما والشباب المقاول فيما يخص مسألة عمل المرأة وبالخصوص في ميدان الأعمال، هي ارتفاع معدلات سن الزواج لكلا الجنسين والذي يتجاوز اليوم في الجزائر 30 سنة لكلا الجنسين.
- ✓ المرأة المقاولة من حيث مؤشر استثمار الوقت تميل إلى المشاريع التي تمنحها سيطرة على العمل وتتيح لها إمكانية إحداث توازن مع متطلبات المنزل وهذه الخيارات تؤثر على نوع وطبيعة الأعمال التي تتجه أو توجه لها المرأة كتلك التي تتعلق بالخياط، الحلويات وبعض الحرف.
- ✓ النساء أكثر ميلا للعمل بعناية وحذر في ما يتعلق بتوسيع أعمالهن، فضلا عن قضايا المنافسة، أما أصحاب المشاريع الرجال هم أكثر عرضة للدخول في شركات كثيفة.

- **تقييم:**

استفدنا من الدراسة السابقة في مختلف مراحل مسار البحث العلمي، أهمها طبيعة الدراسات الإمبريقية التي اعتمد عليها الباحث والتي تبين أن هناك باحثين سوسيولوجيين واقتصاديين درسوا ظاهرة المقاولاتية الشبابية في إطار مختلف الاتجاهات، كما وقد استفدنا من منهجية عرض الفصول النظرية والميدانية إذ طريقة ربط الباحث بين عناصر متغيرات الدراسة جد متميزة، وتوظيفه للمفاهيم المقاربة السوسيولوجية التي تبناها في بحثه، وعلى هذا الأساس تشترك الدراسة الحالية مع الدراسة السابقة في متغير المقاول الشاب وديناميكية خلق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، واعتبار العائلة من الأنساق المساهمة في اتخاذ قرار إنشاء المقاولة، بالإضافة إلى اعتماد كلا الدراستين على الاستمارة بالمقابلة كأداة رئيسية في جمع البيانات الميدانية، بينما تتمثل أوجه الاختلاف في أهداف الدراسة حيث هدفت الدراسة السابقة إلى دراسة السلوك التسييري للمقاول الشاب ومدى ارتباطه بالمرجعيات الثقافية والمجتمعية من خلال هيمنة المنطق المجتمعاتي على المنطق المقاولاتي، وكلما اتجه المقاول الشاب نحو القيم المجتمعية كلما ابتعد عن القيم المقاولاتية بالاعتماد على المنهج الكمي الكيفي، في حين تهدف الدراسة الحالية إلى معرفة إذا ما تؤثر الديناميكية الاجتماعية والتنظيمية التي تحدث في المجتمع المحلي وفي المؤسسات الحكومية إيجابًا على المقاولاتية الشبابية بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي ومقياس ليكرت الخماسي، أما فيما يخص المجال الزمني والمكاني للبحث فالدراسة السابقة أجريت بولاية تلمسان سنة 2014 في حين الدراسة الحالية مجالها الزمني 2020 والمكاني بولاية بجاية.

ج- دراسة عبد العزيز رأس المال (1993) بعنوان: "كيف يتحرك المجتمع ونتائج ذلك على العلاقات الاجتماعية"[1].

أجرى الباحث هذه الدراسة سنة 1993، وحاول من خلالها الإجابة ميدانيًا على السؤال المطروح وهو كيف تحرك المجتمع الجزائري- تاريخيا- ؟ وما آثار ذلك على بناء وشبكة العلاقات الاجتماعية؟ من خلال مؤشرات الميدانية لكيفية تحرك المجتمع ينبغي أن تتوسع في المجال- الرقعة الجغرافي- محاولا التركيز على ما يسبب صعود الفئات الاجتماعية أو نزولها في إطار حركية المجتمع.

وتتمثل فرضيات هذه الدراسة فيما يلي:

- المجتمع الجزائري مجتمع فتي من الناحية الديموغرافية أفرزت فئات اجتماعية جديدة تصدرت السلم الاجتماعي، أو تقهقرت فيه، وهذا يرتبط بحراكها الداخلي.
- أدى القرار السياسي إلى نزع الملكية العقارية الكبرى من مرحلة ما، وأدت بالمقابل ديمقراطية التعليم في إعادة تشكيل فئات اجتماعية غير منسجمة أصلا في تشكيلة اجتماعية-انتقالية.
- تأثر الحراك الجيلي- بين الأبناء والآباء – بجهاز التعليم يبدو واضحا حيث يبدو الاختلاف بين وضعية الآباء، ووضعية الأبناء في السلم الاجتماعي.

توصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

- ✓ لقد اعتبر التاريخ الشخصي كمؤشر في حراك العمال، سواء كان تصاعديا، أو تنازليا، فهو ملئ بالتناقضات أو المغامرات وعدم الاستقرار.
- ✓ يمارس الاعتبار الاجتماعي تأثيرًا على ذهنية العمال، وعلى ممارستهم اليومية سواء تعلق الأمر بمهنهم، أو مهن أبنائهم، أو مهن آبائهم، فهم يحتفظون بمعايير كل مهنة، ويفضلون مهنة على أخرى، ويطمحون إلى المهنة التي تحقق هذا الاعتبار، تبدو حالات الثبات الاجتماعي-الجيلي، أكثر قوة من حالات الحراك الجيلي، من خلال تتبعنا للفئات المهنية- الاجتماعية لا تتعدى 4.76%.
- ✓ تبين أن طابع التعليم مازال حضريا، ولم ينتشر في الريف بالقدر الكافي وهذا ما يجعلها نطرح ضرورة نشره في الأرياف، واختيار نوعية الأساتذة والمدرسين. ومازال تعليم البنت، يخضع لبعض الاعتبارات الاجتماعية، التي رسخت في ذهنية بعض العمال، على خلاف تعليم الابن، لذلك ينبغي تهذيب هذا التصور عن طريق تربية إعلامية وتثقيفية واسعة وخاصة في الأرياف.

---

[1] عبد العزيز رأس مال: **كيف يتحرك المجتمع نتائج ذلك على العلاقات الاجتماعية دراسة سوسيولوجية**، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، ط2، 1993.

✓ إن الحد من الحواجز الاجتماعية والتربوية ضروري، لتدعيم الترقية الاجتماعية والحراك التصاعدي، وللحد من الهجرة الداخلية، وتخفيف تضخم المدن، وتوسيع التوزيع الخاص بالمرافق الاجتماعية والثقافية، وتنظيم حركات السكان، بين المناطق الريفية أو بين المناطق الحضرية الصغيرة.

- **تقييم:**

استفدنا من دراسة **عبد العزيز رأس المال** في تشكيل أرضية علمية وموضوعية لمتغير الديناميكية الاجتماعية للمجتمع الجزائري، حيث حدد في دراسته مختلف المراحل التطورية التي مر بها المجتمع الجزائري (المرحلة القروسطية، المرحلة العثمانية، المرحلة الاستعمارية) من خلال اعتماده على مؤشرات ميدانية لكيفية تحرك المجتمع محاولا التركيز على ما يسبب صعود الفئات الاجتماعية أو نزولها، ومن خلال دراسته هذه لاحظنا أن المجتمع الجزائر تارة يتحرك في الاتجاه الإيجابي التطوري وتارة أخرى في الاتجاه المعاكس، ما جعلنا في دراستنا الحالية تبني أبعاد الديناميكية الاجتماعية مع مراعاة اتجاهها والتي فرضنا على أنها في اتجاه تطوري أي أنها ليست في حالة استاتيكية، كما أن دراسة عبد العزيز رأس المال اعتمدت على المنهج التاريخي لتتبع الأحداث البنية الاجتماعية التي تشمل المجال السياسي، الاجتماعي، الاقتصادي وحتى التربوي، بينما الدراسة الحالية اعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي لوصف الظاهرة وإجراء البحث الميداني في مجال مكاني محدد واختيار عينة الدراسة بطريقة قصدية.

د- دراسة علي زكار ونصر الدين بوشيشية (2013) بعنوان:"الديناميكية الاجتماعية للعمل في المؤسسة الصناعية الجزائرية"[1].

أجريت هذه الدراسة الميدانية في أهم المؤسسات الصناعية العمومية الجزائرية، وهي المؤسسة الوطنية للسيارات الصناعية (الشركة الوطنية للصناعات الميكانيكية سوناكوم **SONACOM** التي تقع في شرق الجزائر العاصمة، وهو عمل إمبريقي مدعم بالحقائق والشواهد الكمية والكيفية تؤكد ما وصلت إليها المؤسسة من ترسيخ تقاليد بعيدة كل البعد عن مبادئ التنظيمات الاقتصادية العصرية. يعالج الباحثان بعض المشكلات الجوهرية التي تعد عوائق تنظيمية للفعالية والأداء والإبداع والابتكار التي تعاني منها المؤسسة العمومية ويتعلق الأمر بتغلغل الأشكال التقليدية للتعايش الاجتماعي، التي أصبحت سمة من سماتها التنظيمية وسلوكًا شائعًا رغم تعارضه تعارضًا مطلقًا مع الفعالية ومفهوم المؤسسة الحديثة.

ووقفت هذه الدراسة على متغيرات أساسية هامة تفيد في فهم وتفسير ما يجري في المؤسسة الصناعية العمومية الجزائرية من ممارسات هذا الذي قد يسمح للقادة التنظيميين الجدد من الجيل الجديد. وتهدف هذه

[1] علي زكار، نصر الدين بوشيشة: **الديناميكية الاجتماعية للعمل في المؤسسة الصناعية الجزائرية**، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.

الدراسة إلى تحليل ديناميكية شبكات العلاقات الاجتماعية والإستراتيجية الفردية والجماعية التي تحرك سير التنظيم الرسمي للمؤسسة الصناعية الجزائرية، وتحدد مجراه عن طريق دراسة الوظائف الجزئية لوظيفة تسيير المستخدمين، المتمثلة في وظيفة التوظيف و وظيفة التكوين و وظيفة الترقية المهنية، إن دراسة هذه الوظائف الثلاث تمثل الميادين الأساسية التي يعاد فيها تحريك ديناميكية اجتماعية وبالتالي تعد نقاط الالتقاء بين المنطق المهني لعالم العمل ومنطق العالم الاجتماعي والثقافي الذي يحمله المستخدم والذي يحدد له استراتيجيات المعاملة لتحقيق أهدافه الخاصة.

حيث يتمثل أول افتراض في دراسة طرق التوظيف الممارسة من طرف المؤسسة من جهة تجربة المستخدمين أنفسهم وكذا الاستراتيجيات الفردية والجماعية التي يتبنوها لرفع حظوظهم وضمان توظيفهم في المؤسسة، ومتابعة المسار الذي انتهجوه للحصول على منصب عمل في مركب السيارات الصناعية، ويليها الافتراض الثاني، وظيفة التموين كوظيفة لتسيير المستخدمين عن طريق دراسة مختلف المقاييس المعمول بها لتكوين العمال بهدف تحسين مستوى كفاءاتهم وأدائهم المهني، أما الافتراض الثالث يتمثل في محاولة الكشف عن أهم الرهانات والأهداف الفعلية المرتبطة بوظيفة التكوين في ورشات مركب السيارات الصناعية، وفي الأخير التطرق إلى أساليب الترقية المهنية المتبعة من طرف مسئولي ورشات المركب.

وتتشكل عينة الدراسة من 90 عامل وتم اختيارهم على الطريقة العشوائية نظرًا للطابع المونوغرافي والكيفي للدراسة، كان انتقاء هذه العينة من ورشات أربع مراكز إنتاج، ولقد توصل الباحثان إلى عدة نتائج أهمها:

- ✓ إن العمال يعلمون مسبقا بأن حظوظ الحصول على منصب عمل تكون قليلة جدًا إذا ما تصرفوا طبقا للإجراءات الرسمية للتوظيف، ولهذا فإنهم يلجئون إلى الاعتماد على وسيط قريب أو صديق كعضو من جماعة اجتماعية.
- ✓ أن معاناة أعوان التحكم من ضغط الصنع الناتج عن اضطراب سيرورة الإنتاج انعكس كلية على طرق تسيير التكوين والكفاءة، أي ضرورة المحافظة على سير الإنتاج وتفادي أي انقطاع.
- ✓ التسيير اليومي للورشات يعتمد على إستراتيجيتين: الأولى تتمثل في تكييف الكفاءات مع متطلبات كل المناصب عن طريق فرض التعدد العمودي للخبرات، أما الثاني وهي الاستعانة بالمنطق غير الرسمي في إطار علاقات العمل لتسهيل الإجراءات التسييرية ولتلطيف الجو وتخفيف الضغوطات على مستوى الورشة.
- ✓ أن عمال ورشات الصنع على وعي تام بوضعيتهم الاجتماعية في العمل، فهم يدركون جيدًا بأن إجراءات تسيير الترقية المهنية لا تخضع كلية المقاييس المهنية الموضوعية، وأن إجراءات منح المناصب

العليا هي متعفنة بممارسات الانتقاء على أساس الانتماءات الجهوي، حيث تتم ترقية مرشح بدون أية مشاكل طالما أنه ينتمي إلى نفس منطقة رئيسه أو يكون من العمال المحميين من طرف الرؤساء.

- **تقييم:**

انطلقت دراسة الباحثان **علي زكار ونصر الدين بوشيشية** من تحليل ديناميكية شبكات العلاقات الاجتماعية والإستراتيجية الفردية والجماعية التي تحرك سير التنظيم الرسمي للمؤسسة الصناعية الجزائرية مع تحديد مجراه عن طريق دراسة الوظائف الجزئية التوظيف، التكوين، والترقية، والتي أفادتنا في دراستنا الحالية بسياقها المنهجي المتبع وربط علائقي بين الديناميكية الاجتماعية للعمل وتحرك سير التنظيم، في وضع تصور للظاهرة الراهنة والربط بين أبعاد الديناميكية التنظيمية للمؤسسات الحكومية والمقاولاتية الشبابية، وتختلف الدراسة الحالية عن السابقة في الإجراءات المنهجية لموضوع الدراسة، حيث اعتمدنا في دراستنا على عينة قصدية وقدرت 180 مفردة وتم انتقاء المقاولات المصغرة والصغيرة وفق خصائص محددة بولاية بجاية، في حين اعتمدت الدراسة السابقة على الطريقة العشوائية في اختيار مفردات الدراسة والمكونة من 90 عامل وكان انتقاءهم من ورشات أربع مراكز إنتاج في المؤسسة الوطنية للسيارات الصناعية بشرق الجزائر العاصمة، أما من ناحية أهداف الدراسة تسعى الدراسة الحالية إلى الكشف عن مدى تأثير الديناميكية التنظيمية على المقاولاتية الشبابية، بينما الدراسة السابقة تهدف إلى تحليل الديناميكية الاجتماعية للعمل وتحرك سير التنظيم الرسمي للمؤسسات الصناعية الجزائرية.

رابعا: المقاربة السوسيولوجية للدراسة.

بعد قراءة الظاهرة الراهنة وفق عدة اتجاهات سوسيولوجية، ارتأينا إلى تبني مقاربة سوسيولوجية لها نظرة حديثة للموضوع تختلف عن القراءات التي اعتمدوا عليها الباحثين في دراساتهم السابقة، والمتمثلة في نظرية التوازن الدينامي التي تطورت بشكل ملحوظ في القرن العشرين، ويعد عالم الاجتماع الأمريكي تالكوت بارسونز من أشهر العلماء الذين طوروا أفكار الوظيفية، ولذلك لما نتحدث هنا عن نظرية التوازن الدينامي كإحدى النظريات الوظيفية الجديدة في دراسة العموميات التطورية سنركز على الرؤية البارسونزية للمجتمع الذي هو أحد الأنساق الأساسية للفعل والتي تفرعت إلى أربعة أنساق: النسق الاجتماعي، الشخصي، الثقافي، السياسي، والمجتمع "كنسق يعيش في حالة توازن من الداخل حيث يحقق اتساق علاقات منتظمة ومتوازنة. وعندما يتعرض المجتمع لحالة تغير، فإنه لا يفقد خاصية توازنه، فهذا التوازن دينامي ومستمر، لذلك فإنه يمكن للمجتمع دائما من أن يتكيف مع التغيرات الجديدة ويدمجها داخل بنائه"[1].

---

[1] دلال ملحس استيتية، مرجع سابق، ص 140.

ومن هذا المنطلق إن بروز المقاولاتية الشبابية في المجتمع الجزائري وتطورها على مر عدة مراحل، بمثابة ديناميكية جديدة يتطلب الأمر التكيف معها للحفاظ على توازن المجتمع، فالديناميكية "دائما تحدث بصورة منظمة، والنسق الاجتماعي يكشف عن ذاته دائما كنسق حيث أن تنظيم التغيرات يستند إلى التقدم المستمر للعلم وتطبيقاته، وهكذا فإن عملية التغير تأتي من خارج النسق، وإذا كانت التكنولوجيا ترتبط بمستوى ثقافي وقيمي محدد، فظهور هذه العوامل يثير بلا شك ضغوطا وتوترات في النسق القيمي، مما يثير فيه المقاومة[1]، وبروز النسق المقاولاتي عادة يكون بفعل عوامل خارجية مرتبطة بالأنساق الفرعية المحددة سلفا، حيث تتم عملية إحلال الجديد محل القديم ومعالجة الاختلال الناتج عن الهوة بينهما، ولقد وصف بارسونز تلك العوامل بالعموميات التطورية (كديناميكية النسق العائلي وتغير الحاجات الاستهلاكية للأفراد) التي بدورها تساهم في تطور المجتمع وانتقاله من الاهتمام بالقطاع العام إلى الاهتمام بالقطاع الخاص، وتوجه الشباب نحو الولوج في عالم الشغل الخاص بالمبادرة والابتكار في مختلف الأنشطة.

وفي ذات السياق يرى بارسونز "أن التغير ينشأ من ضغوط البيئة أو من داخل المنظمة نفسها. ويعتبر الأول تغيرًا خارجيا ويحدث لأن البيئة تتغير، وأن المنظمة ينبغي أن تتكيف مع هذا التغير الآخر فهو تغير داخلي، ينشأ عن التوترات التي تحدث داخل المنظمة، والتوتر كما يشير بارسونز ينشأ عن ميل إلى عدم التوازن في التعادل بين الطاقة والإنتاج بين وحدتين أو أكثر من وحدات النسق. وتتكيف استجابة المقاولة للتوترات الداخلية أو الخارجية في أن تتكيف وتتوافق في اتجاه ونمط جديد من الاستقرار أو ترتيب جديد لزيادة الفاعلية إلى أقصى حد ممكن"[2].

ويلعب المحيط الخارجي دورا رئيسيا في التأثير على العمل، والإطار المرجعي يعترف بتوجه واحد أو أكثر من الفاعلين في حالة الكائنات البيولوجية الأساسية الفردية إلى حالة تشمل الفاعلين الآخرين، ومن المفترض أن المصدر النهائي لعامل الجهد لعمليات العمل مستمد من الكائن الحي[3]. والفعل ينطوي منطقيا على الفاعل (مقاول)، والغرض الذي يجب أن يكون للفعل نهاية بمعنى يكون لها هدف مستقبلي، وثالثها يجب أن تبدأ في موقف تختلف فيه اتجاهات التنمية في واحد أ أكثر من الجوانب الهامة عن الحالة التي يتم توجيه العمل إليها، هذه الحالة قابلة للتحليل بدورها إلى عنصرين: العناصر التي لا يتحكم فيها الفاعل، والتي لا يمكنه تغييرها أو منعها من التغيير بما يتماشى مع نهايته، وتلك التي يسيطر عليها، وفي الأخير الوسائل أي أنه في اختيار الوسائل البديلة حتى

[1] محمد عبد الكريم الحوراني: **النظرية المعاصرة في علم الاجتماع التوازن التفاضلي صيغة توليفية بين الوظيفية والصراع**، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، اربد، الأردن، ط1، 2008، ص 245.

[2] عبد الهادي الجوهري، إبراهيم أبو الغار: **إدارة المؤسسات الاجتماعية مدخل سوسيولوجي**، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، دط، 1998، ص ص 131، 132.

[3] Talcott Parsons: **the social system,** routledge is an imprint of the Taylor et Francis group, this edition published in the Taylor et Francis e-library, 2005, p 02. http://www.ebookstore.tandf.co.uk/.

النهاية[1]، وندعم الأفكار التي جاء بها تالكوت بارسونز بنموذج السياق (المحيط) الذي يرتكز على الدور المحدد للآليات الاجتماعية والاقتصادية في رفع معدلات إنشاء المقاولات.

إذ يرى **Régis moreau** أن البيئة تشارك وتقرر مصير إبداعات الأعمال طالما أنها تلعب دور الحافز والمدعم[2]. وتتعلق مسألة ديناميات البيئة أيضا بالقوانين واللوائح السارية، ووجود الأنظمة البيئية أو عدم وجودها وهياكل الدعم، وتشجيع الحكومة هذا النوع من المبادرات من خلال وضع أطر قانونية محددة لهذا النوع من النشاط[3]، بالإضافة أن أهمية الأسرة في معدل إنشاء المقاولات المستدامة عالية بشكل كبير بين المقاولين الذين يظهرون ارتباطًا خاصا بأسرهم[4]، وبالتالي فالأوساط الخارجية تؤثر على بروز وتطور المقاولاتية الشبابية في بعض مجتمعات، علما أن الفرد "لا يعيش في منطقة منعزلة عن البيئة التي تؤثر على شخصيته وعلى مسار حياته المهنية، والأخذ ببساطة حقيقة اكتساب الخبرة العمل ذات الصلة، أو حتى رؤية تأثير البيئة الاجتماعية التي تقدر مهنة المقاولين وتوفر جميع أنواع الموارد المخصصة[5]. أما غيابها في مجتمعات أخرى راجع إلى عدم ملائمة البيئة المحيطة وعدم اهتمامها بالابتكارات، وتفضيلها الاستقرار بدل الحركية والنشاط.

---

[1] Talcott Parsons: **the structure of social action**, new York, the free press, éd 2, 1949, p 44.

[2] Régis Moreau: **la spirale du succès entrepreneurial**, grand prix de la réflexion pertinente et impertinente, 2007, P 05

[3] Roxane de Hoe, Frank Janssen: **l'entrepreneuriat social et l'entrepreneuriat durable sont-ils liés ?**, researchGate, 2015, p 75.

[4] Nadia Gahlam: **l'entrepreneuriat durable**: **essai de modélisation d'un processus innovant**, thèse pour obtenir le grade de docteur de l'université de Reims Champagne-Ardenne, 2019, p 51.

[5] Julien Pierre-André, Josée: **l'entrepreneuriat social au Québec. L'exemple des centres de formation en entreprise et récupération**, recherches sociographiques, vol 47, n°1, 2006, pp 74, 75.

خلاصة الفصل:

من خلال عرضنا لمختلف الأبعاد النظرية والإمبريقية المرتبطة بموضوع الدراسة، نجد أن الظاهرة الراهنة من ضمن اهتمامات الباحثين السوسيولوجيين والاقتصاديين، والتي تمت دراستها وفق مناهج سوسيولوجية كمية وكيفية، وكل نظرية أو دراسة انطلقت من فرضيات ومفاهيم تقيس جانب معين لأحد متغيرات الدراسة وتوصلها إلى نتائج واقتراحات بإمكان أي باحث الانطلاق منها، وبالتالي فتطرقنا لهذه الأبعاد ليس اعتباطيا وإنما نؤمن من إمكانية الاستفادة منها في عالج الظاهرة الحالية، إذ تساعدنا في اختيار المقاربة المناسبة وتحديد المنهج الملائم لجمع المعطيات الخاصة بتأثير الديناميكية الاجتماعية والتنظيمية على المقاولاتية الشبابية، بالإضافة إلى توظيف مفاهيم بعض النظريات والنماذج وفق ما يناسب الدراسة، رغبة منا في إنتاج معرفة سوسيولوجية ذات قيمة مضافة في هذا المجال، إذ كل اتجاه له تصور خاص فالاتجاه الماركسي يعتقد أن الصراع هو المحرك الأساسي للمجتمعات الصناعية انطلاقًا من وعي أفرادها في مقاومة استغلال والسيطرة التي تمارسها الطبقة البرجوازية وسعيها إلى بناء طبقة جديدة وتصبح المالكة لوسائل الإنتاج، وفي المقابل البنائية الوظيفية لا تعترف بالتغير على مستوى البناء الاجتماعي إلا إذا كان يحقق متطلبات الأفراد، بينما حدد الاتجاه التطوري ثلاث أشكال للديناميكية الاجتماعية والتنظيمية المتمثلة في الديناميكية الخطية، التطور المتعدد، والديناميكية الدائرية، بالإضافة إلى الاتجاه السلوكي الذي يرجع الحركية في المجتمع إلى الدافعية والحاجة إلى الإنجاز كركيزة أساسية للنمو الاقتصادي والتي يتم اكتسابها من خلال التعلم وأساليب التنشئة الاجتماعية.

وعرف مجال المقاولاتية اهتمام كبير من مختلف المقاربات، وكان الاتجاه الوظيفي الذي يدرس المقاولاتية من الناحية الاقتصادية والمحدد لأبعاد المقاولاتية (الابتكار، الإبداع، المخاطرة، التجديد، والمبادرة) هو المسيطرة إلى غاية بداية الستينات، من ثم برزت الاتجاهات السلوكية ومختلف النماذج الرائدة، إذ ركزت هذه الأخيرة في تفسير المقاولاتية على تحديد العوامل المؤثرة بشكل كبير على سلوكات المقاولين وتوجههم نحو إنشاء المقاولاتية سواء كانت انتقالات إيجابية أو سلبية، مع تتبع مسار المقاولاتية من فكرة إلى تجسيد، والملاحظ أن هناك نماذج اعتبرت أن ظاهرة المقاولاتية تؤثر عليها عدة عوامل في حين البعض الآخر ربطها بعامل واحد.

الفصل الثالث

الفصل الثالث: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وآليات ترقيتها

تمهيد:

أولا: التطور التشريعي والتنظيمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

ثانيا: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ثالثا: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

رابعا: الدور الاجتماعي والاقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

خامسا: المخاطر التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

سادسا: آليات ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

1- أجهزة الدعم.
2- صناديق ضمان القروض.
3- هيئات المرافقة.

سابعا: بعض التجارب الدولية والعربية في مجال دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي يمكن للجزائر الاستفادة منها.

خلاصة الفصل.

تمهيد:

عرفت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة اهتمام كبير من قبل الحكومات ومنظمات الأعمال، باعتبارها من أهم مرتكزات التنمية المحلية المساهمة في مواجهة رهانات وتحديات المنافسة المتزايدة في السوق إلى جانب المؤسسات الكبيرة، وقدرتها على التكيف مع التغيرات التي تطرأ على مستوى النسق المجتمعي، وهذا الاهتمام لا يقتصر على الدول المتقدمة وإنما على معظم الدول في مختلف درجات تقدمها الاقتصادي، والذي يظهر بشكل واضح من خلال إنشاء هياكل الدعم والمرافقة، وتهيئة الأرضية القانونية والتنظيمية الملائمة، حتى هناك من تجاوز هذه الآليات وساهم في تشكيل وزارة مختصة مكلفة بترقية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما تجدر الإشارة على وجود العديد من النماذج الرائدة في قطاع الخاص التي يستعان بها في تعزيز إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لدى فئة الشباب.

وجاء اهتمام الدولة الجزائرية بهذا النمط من المؤسسات في بداية التسعينات خلال انتقالها من النظام الاشتراكي إلى نظام اقتصاد السوق، وهذا لتغطية العجز الذي خلفته المؤسسات العمومية، بقيامها بالعديد من الإصلاحات الاقتصادية وتعديلات قانونية، وخلق أجهزة الدعم لمرافقة الشباب في مختلف مراحل التأسيس، إذ حاولت هذه الأخيرة بدورها على تطوير علاقاتها مع مختلف المؤسسات الحكومية كالبنوك، الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء **(CNAS)**، المديرية العامة للضرائب، الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء **(CASNOS)**، لتنسيق الجهود بين مختلف الأطراف، ما أنتج عنها حركية سريعة في تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشئة في الجزائر، لكنها لم تخلو من المشاكل التي سببت في شطب العديد منها بفعل الخلل الذي برز على مستوى البيئة المحلية من جهة وأصحاب المشاريع من جهة أخرى.

وعلى هذا الأساس سنحاول خلال هذا الفصل المعنون "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وآليات ترقيتها" التطرق إلى تطور الإطار التشريعي والتنظيمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، أهم الخصائص التي تتميز بها ومدى تنوع تصنيفاتها، من ثم عرض المخاطر التي تعرقل مسار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وأهم الجهود المبذولة لترقية هذا القطاع (الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، صندوق ضمان القروض، مشاتل المؤسسات، مراكز تسهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، صندوق ضمان قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسط)، وتليها بعض التجارب الدولية والعربية الناجحة في مجال دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي يمكن للجزائر الاستفادة منها.

أولا: التطور التشريعي والتنظيمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

إن الحديث عن القطاع الخاص في الجزائر دائما ما يربط بفترة ما بعد الاستقلال، لكن في الواقع وجوده يعود إلى زمن بعيد، فاحتلال الجزائر المتعاقب من قبل الاستعمار جعل هذا القطاع مهمشًا، إذ هناك العديد من المفكرين أمثال **ابن خلدون، ابن البكري، اليعقوبي** قد أشاروا في مؤلفاتهم إلى بعض الصناعات التقليدية والحرفية الموجودة في الجزائر كصناعة الجلود والنسيج، عصر الزيتون، خياطة الملابس، أما في مرحلة الاستعمار الفرنسي كانت معظم مؤسسات القطاع الخاص تحت سيطرة الاستعمار، والتي تتمركز في المدن الكبرى (وهران، الجزائر، قسنطينة)، "وكانت حوالي 98 % من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مملوكة للمستوطنين الفرنسيين قبل الاستقلال، والتي تعود إلى الجزائريين تبقى محدودة ، من حيث مساهمتها في العمالة والقيمة المضافة، وبعد الاستقلال مباشرة ونتيجة للهجرة الجماعية للفرنسيين، أصبحت معظم تلك المؤسسات متوقفة عن الحركة الاقتصادية، الأمر الذي جعل الدولة تصدر الأمر رقم 20/62 الصادر في تاريخ 21 سبتمبر 1962 المتعلق بتسيير وحماية الأملاك الشاغرة، والمرسوم رقم 02/62 الصادر في تاريخ 22 أكتوبر 1962 المتعلق بلجان التسيير في المؤسسات الزراعية الشاغرة، والمرسوم رقم 38/62 الصادر بتاريخ 22 نوفمبر 1962 المتعلق بلجان التسيير في المؤسسات الصناعية الشاغرة"[1]، وخلال هذا العنصر سنحاول عرض أهم المراحل التاريخية التي شهدتها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، والتي قسمنها إلى ثلاث مراحل أساسية وهي كالتالي:

1-مرحلة ما بعد الاستقلال إلى غاية 1988:

بعد الاستقلال لجأت الجزائر إلى تبني النظام الاشتراكي وهيمنة القطاع العام من حيث الإنتاج والقيمة المضافة على حساب القطاع الخاص، وهذا الاختيار كان مبني على مخلفات تاريخية وإيديولوجية حتى تتمكن من بناء نفسها، ولقد عرفت تلك المرحلة ضعف كبير لمنظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع الخاص، كون النظام الاشتراكي يقوم على الملكية العامة لوسائل الإنتاج، والدولة هي المسيرة لتلك المؤسسات فأعطت الأولوية للمؤسسات العامة، وبدأت مظاهر الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في هذه المرحلة من خلال تبني سياسة تنموية المتمثلة في ثلاثة برامج موزعة كالتالي:

- "البرنامج الأول 1967- 1969: ويشمل استعادة الوحدات القديمة المورثة عن الاستعمار، وتحويلها إلى برامج التجهيز المحلي (**PEL**)، وجهت لتطوير الصناعات الحرفية التقليدية.

[1] نور الهدى برنو: **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر "مراحل تطورها ودورها في تنمية"**، المركز العربي الديمقراطي للدراسات الإستراتيجية، الاقتصادية والسياسية، 2016، على الموقع : http://democraticac.de/?p=40830

- البرنامج الثاني1970- 1973: عرفت هذه المرحلة تنمية الصناعات المحلية (**DIL**)، ضمن برنامج التجهيز المحلي، انطلاقًا من المخطط الرباعي الأول الذي سمح بتسجيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضمن المخطط الوطني للتنمية.
- البرنامج الثالث 1974- 1977: وشمل تطبيق برنامج الصناعات المحلية (**PIL**)، الذي اعتبر بمثابة الانطلاقة الفعلية لتنمية الصغيرة والمتوسطة المحلية"[1].

وعرفت هذه الفترة تنظيمًا يتجه إلى تحديد توسع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويمكن ملاحظة ذلك في القانون الخاص بالاستثمار والصادر سنة 1966، الذي كان يلزم اعتماد المشاريع الخاصة من طرف اللجنة الوطنية للاستثمارات وبشروط معقدة جدًا، خصوصًا وأن النظرة السائدة آنذاك بخصوص هذا القطاع غير محفزة واعتباره قطاعًا انتهازيًا، وأن التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة لا يمكن أن يقودها إلا القطاع العمومي، رغم إقامة عدد لا بأس به من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع العام، خصوصًا على مستوى الجماعات المحلية فإن القطاع الخاص بقي مقيدًا[2]؛ ومن 1965- 1970 أقدمت الدولة على إنشاء عشرين شركة وطنية في قطاع الصناعة كأساس للتصنيع المكثف، وخلال هذه الفترة حتى منتصف السبعينات، قامت الدولة في إطار قانوني بإنشاء شركات في قطاعات أخرى من النشاط الاقتصادي كالتجارة، الزراعة، النقل، الإسكان والأشغال العامة، وعند إعادة هيكلة المؤسسات سنة 1982 وصل عدد هذه الشركات إلى 150 شركة مع 1000 وحدة إنتاج السلع والخدمات، وهي تشكل الوحدات الاقتصادية الأساسية لنظام الاقتصاد القائم[3].

حيث واجه العمال في القطاعين العام والخاص العديد من المشاكل، وبروز اضطرابات داخل المؤسسات بسبب تأخير في دفع الأجور وسوء العلاقة بين المدير والعمال، وعدم إشراكهم في اتخاذ القرارات، الأمر الذي جعل العمال لا يشعرون بالرضا في العمل، وهناك من لجأ إلى التوقف عن العمل وذلك خلال الفترة 1977- 1980.

[1] محمد رشدي سلطاني، مرجع سابق، ص ص 146، 147.

[2] مسيكة بوفامة، رابح حمدي باشا: **واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، دفتر كرياد، العدد 76، 2006، ص 68.

[3] Mohand Arezki Isli: **la création d'entreprise en Algérie**, les cahiers du cread, n°73, Algérie, 2005, p 52.

الجدول رقم (02): يبين التوقفات عن العمل في القطاعين الخاص والعام في الفترة 1977- 1980.

السنوات	القطاع العام		القطاع الخاص	
	توقف عن العمل	عدم الارتياح	توقف عن العمل	عدم الارتياح
1977	189	344	332	268
1978	88	107	255	113
1979	260	364	436	274
1980	420	420	502	245

المصدر: ناصر دادي عدون: اقتصاد المؤسسة، دار المحمدية العامة، الجزائر، ط1، 1998، ص187.

لو نقارن بين القطاع العمومي والخاص من خلال معطيات الجدول أعلاه، نلاحظ أن النزاعات لم تتطور بنفس الحدة خلال الفترة 1977- 1980، والعمال في القطاع العام في تزايد مستمر سواء من حيث التوقف عن العمل أو عدم الارتياح والشعور بالاستياء تجاه العمل والمؤسسة بحد ذاتها، مما يعني أن النظام الاشتراكي غير فعال في أداء دوره، وعدم قدرته على تجسيد مبادئه في الواقع، وفي نفس الوقت لم يسمح ذلك النظام للقطاع الخاص على الاستثمار وتحقيق التنمية، مع ذلك قد حاول هذا القطاع أن يتغذى من مؤسسات الأيديولوجية الاشتراكية وينمو في أحضانها.

وفي 21 أوت 1982 أصدر قانون الاستثمار في ظروف سياسية واقتصادية أكثر ملائمة من سابقتها، وتظهر خاصة في الرغبة المعلنة للسلطة لإدماج هذا القطاع في التنمية الوطنية، وفي تصريح له أقر الرئيس **الشاذلي بن جديد**: "إننا نشجع القطاع الخاص، ولا نفكر في إزالته بل على العكس، فإنه من الضروري مساعدته وحمايته لكي لا يصبح قطاعًا مستغلًا، ويصبح بالتالي نقيضًا لعلاقته كحليف لثورة الشعب"[1]. وفي عام 1983 تم إنشاء ديوان للتوجيه **(OSCIP)** لمتابعة الاستثمار الخاص، وكان تحت وصاية التخطيط والتهيئة العمرانية، الذي من مهامه الأساسية توجيه الاستثمار الخاص الوطني نحو نشاطات مناطق يمكنها الاستجابة لاحتياجات التنمية، وتأمين تكاملها مع القطاع العمومي، وتأمين تكامل أحسن للاستثمار الخاص في سيرورة التخطيط[2].

---

[1] الهاشمي مقراني وآخرون: **القطاع الصناعي الخاص والنظام العالمي الجديد (التجربة الجزائرية)**، مخبر علم اجتماع الاتصال للبحث والترجمة، قسنطينة، الجزائر، دط، 2010، ص 69.

[2] نور الهدى برنو، مرجع سابق، على الموقع : http://democraticac.de/?p=40830.

2- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل الإصلاحات الاقتصادية (1989-2000):

إن تعرض الجزائر إلى أزمة اقتصادية التي سببها انخفاض أسعار البترول وحوادث أكتوبر 1988، نجم عنه خوصصة المؤسسات، وإعادة الدولة النظر فيما يخص القطاع الخاص، محاولة تشجيع الاستثمار في هذا القطاع، وإنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة مستقلة عن الدولة، انطلاقًا من العديد من الإصلاحات الاقتصادية، كإصدار قوانين تسمح بإنشاء المؤسسات، وتأسيس أجهزة دعم الاستثمار وكذا إبرام اتفاقيات مع الصندوق النقد الدولي، كل هذا جعل قطاع الخاص يستفيد من العديد من التشريعات لم يسبق له أن عمل في طياتها كي يحل محل القطاع العام، وهذه الحركية نوعا ما غير منطقية كون الجزائر ليس لها تجربة في الاقتصاد الرأسمالي؛ "مع هذا في بداية التسعينات وبسبب الأزمة السياسية شهدت المؤسسات الصناعية خاصة خلال 03 سنوات (1990-1992) زيادة طفيفة جدًا حوالي 364 مؤسسة، وارتفع عدد العمال في القطاع الخاص عامة إلى 1.810.628 (41.11 %)، وانخفض في القطاع العام إلى 2.421.629 (54.99 %) عاملا، وبلغ عدد اليد العاملة سنة 1996 حوالي 2.291.000 عاملا"[1].

بالإضافة سنة 1993 أصدر المرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرخ في 5 أكتوبر سنة 1993 المتعلق بترقية الاستثمار، والذي ينص على إمكانيات انجاز الاستثمارات بكل حرية مع مراعاة التشريع والتنظيم المتعلقين بالأنشطة المقننة، مع إمكانية الاستفادة من الامتيازات المرتبطة بالنظام العام، أو بالأنظمة التشجيعية الخاصة، كما يمكن الاستفادة من الاستثمارات التي تمثل أهمية خاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني، لاسيما من حيث حجم المشروع، ومميزات التكنولوجيا المستعملة، وارتفاع نسبة اندماج الإنتاج الذي يجري تطويره[2]. وفي إطار ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أصدر مرسوم تنفيذي رقم 2000-190 مؤرخ في 11 جويلية سنة 2000، والذي يحدد صلاحيات وزير المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة، وتشمل هذه الصلاحيات ما يلي:

- حماية طاقات المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة الموجودة وتطويرها.
- ترقية الاستثمارات في مجال إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتوسيعها وتحويلها وتطويرها.
- ترقية الشراكة والاستثمارات ضمن قطاع المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة.
- إعداد استراتيجيات تطوير قطاع المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة[3].
- ترقية الدعائم لتمويل المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة.

---

[1] الهاشمي مقراني وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 59.

[2] مرسوم تشريعي رقم 93- 12 مؤرخ في 05 أكتوبر سنة 1993، المتضمن ترقية الاستثمار، **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية**، العدد 64، الصادر بتاريخ 10 أكتوبر 1993، ص ص 03، 04.

[3] مرسوم تنفيذي رقم 2000-190 مؤرخ في 11 يوليو سنة 2000، يحدد صلاحيات وزير المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة، **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية**، العدد 42، الصادر بتاريخ 16 جويلية 2000، ص 06.

- ترقية المناولة.
- التعاون الدولي والجهوي في مجال المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة.
- تحسين الحصول على العقار الموجه إلى نشاطات الإنتاج والخدمات.
- الدراسات القانونية وتنظيم القطاع، والدراسات الاقتصادية المتعلقة بترقية قطاع المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها[1].

3- حركية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة انطلاقا من 2001 إلى يومنا هذا:

لإعطاء دفع جديد للاستثمار أُدخلت تعديلات على القوانين السابقة، وهذا بإصدار الأمر الخاص بتطوير الاستثمار رقم 01-03 والصادر في 20 أوت 2001، والذي شمل عدة مستجدات متمثلة في إحلال الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار، إنشاء المجلس الوطني للاستثمار، وقانون توجيه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 18-01 والصادر 12 ديسمبر 2001، وعمل هذا القانون على تحديد وضبط إجراءات التسهيل الإداري اللازم تطبيقها خلال مرحلة إنشاء المؤسسة، ومنها ترقية المؤسسات ضمن مناخ استثماري يمكن الاستفادة من مختلف أجهزة الدعم المتوفرة[2]، وفي هذه المرحلة عرفت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع الخاص تطور لم تشهده الجزائر من قبل، سواء من ناحية عدد المؤسسات أو عدد مناصب الشغل التي توفرها هذه الأخيرة أو من ناحية انتشارها الجغرافي في العديد من جهات البلاد، أضف إلى هذا استثمارها في العديد من قطاعات النشاط، كما تمكنت من إحداث فائض في الميزان التجاري الجزائري، وهذا ما سنحاول التطرق إليه خلال هذه المرحلة.

أ-تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: عرفت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حركية سريعة من حيث العدد، في إطار عدم إحداث أي خلل في بنية النسق الاجتماعي، لكن اختلفت النسب والأرقام التي قدمت حول عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر سواء في القطاع العام أو الخاص من قبل الأجهزة المهتمة بها، وهذا راجع إلى تعدد المعايير المعتمد عليها، كما نجد البعض من المؤسسات غير مسجلة في السجل التجاري، والبعض أخر يتم شطبها دون إطلاع الجهات المعنية بالأمر. ولهذا سنعتمد في هذه الدراسة على الإحصاءات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي **CNAS** والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء **CASNOS**، التي نشرت في نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمتمثلة في:

- ❖ في سنة 2003 بلغ عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاع الخاص 207949 مؤسسة بنسبة 72.06 %، وحوالي 788 مؤسسة في القطاع العام.

---

[1] مرسوم تنفيذي رقم 2000-190 مؤرخ في 11 يوليو سنة 2000، مرجع سابق، ص ص 06، 07.

[2] مسيكة بوفامة، رابح حمدي باشا، مرجع سابق، ص 69.

- وفي سنة 2004 ارتفع عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاع الخاص إلى 225449 مؤسسة، وفي القطاع العمومي انخفض إلى 778 مؤسسة.
- أما من سنة 2005 إلى 2009 عرفت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاع الخاص حركية لكنها بطيئة حيث ارتفعت من 245842 مؤسسة إلى 335486 مؤسسة، في حين القطاع العمومي عرف انخفاض من 874 إلى 598 مؤسسة.
- وفي سنة 2010 وصل عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاع الخاص حوالي 606737 مؤسسة، بينما القطاع العمومي حوالي 560 مؤسسة فقط[1].

الجدول رقم (03): يبين تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال فترة 2011– 2017.

طبيعة المؤسسات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
مؤسسات خاصة	642314	711275	777259	851511	896279	1022231	1060025
مؤسسات عامة	599	557	557	542	532	390	264
المجموع	642913	711832	777816	852053	896811	1022621	1060289

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

- Ministre de l'industrie de la petite et moyenne entreprise et de la promotion de l'investissement: **"bulletin d'information statistique de la pme",** Direction générale de la veille stratégique des études économiques et des statistiques, (n°19, n°22, n°24), 2011- 2013, www.pmeart-dz.org.

- Ministre de l'industrie de l'industrie et des mines :**"bulletin d'information statistique de la pme "**, Direction générale de la veille stratégique des études et des systèmes d'information, (n°26, n°27, n°30, n°31), 2014- 2017, www.pmeart-dz.org.

لو نقارن بين القطاعين العام والخاص من خلال معطيات الجدول أعلاه، نجد مفارقة كبيرة فيما يخص إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث بلغ عدد المؤسسات في القطاع الخاص سنة 2011 حوالي 642341 مؤسسة وارتفع العدد بدرجة كبيرة ليصل سنة 2017 إلى 1060025 مؤسسة، بينما نجد في القطاع العام سنة

[1] Ministère de l'industrie de la petite et moyenne entreprise et de la promotion de l'investissement: **bulletin d'information économique,** Direction générale de la veille stratégique des études économiques et des statistiques, (n°04, n°06, n°08, n°09,n°11, n°13, n°15, n°17) , 2003- 2010, www.pmeart-dz.org.

2011 قدر عدد المؤسسات 522 مؤسسة وانخفض إلى أن يصل حوالي 264 مؤسسة سنة 2017، وهذا دليل على هيمنة القطاع الخاص في الجزائر بعدما كان مهمشًا في السنوات السبعينات والثمانينات، والفضل يعود بالدرجة الأولى إلى أجهزة الدعم والمرافقة التي لعبت دور كبير في تشجيع الأفراد على الاستثمار وإبراز قدراتهم في هذا المجال، ولا ننسى أن الجزائر قد تعرضت إلى تذبذب اقتصادي سببه انخفاض أسعار النفط، فهي تعتمد بنسبة كبيرة في اقتصادها على قطاع المحروقات، لتجاوز هذه الأزمة سارعت نحو القطاع الخاص والاستثمار في مختلف الأنشطة بإحداث عدة تعديلات على قوانين أجهزة الدعم والمرافقة.

ب- تطور عدد العمال في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة: تعاني الجزائر من البطالة المقنعة التي مست مختلف الشرائح بالأخص فئة خرجي الجامعات، التي أصبح مستقبلها مجهولًا وتستنجد بالهجرة الغير الشرعية، وهذا لعدم قدرة الدولة على التنسيق بين سوق العمل ومخرجات التكوين، كما أقدمت الدولة على فتح الوكالة الوطنية للتشغيل والشبكة الاجتماعية حتى تتمكن من تخفيف حدة البطالة، لكن هذه الأخيرة زادت من تفاقمها، إذ تعتبر الدولة كل من يشتغل في إطار هذه الوكالة ليس بطالًا مع العلم أن الأجر يكون 15000.00 دج (فيما يخص الوكالة الوطنية للتشغيل) من جهة، ومن جهة أخرى عند إحصاء عدد البطالين في الجزائر يرى الخبراء الاقتصاديين أن الأرقام التي تقدمها الحكومة لا تعكس الأبعاد الحقيقية، كون يتم احتساب فقط العاطلين عن العمل الذين تم تسجيل أسمائهم في الوكالة. لكن مع بروز وتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة ساهمت بشكل كبير في امتصاص البطالة وتوفير مناصب الشغل بالأخص في الفترة الممتدة من 2011 إلى 2017.

الجدول رقم (04): يبين تطور عدد مناصب الشغل خلال فترة 2011-2017.

تطور العمالة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
عدد العمال في القطاع الخص	1676111	1728046	1869363	2035219	2192068	2452216	2578279
عدد العمال في القطاع العام	48086	48415	46132	47085	46165	35698	23679
المجموع	1724197	1776461	1915495	2082304	2238233	2487914	2601958

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

-Ministre de l'industrie de la petite et moyenne entreprise et de la promotion de l'investissement : **"bulletin d'information statistique de la pme ",** Direction générale de la veille stratégique des études économiques et des statistiques, (n°20, n°23), 2011-2013, www.pmeart-dz.org.

- Ministre de l'industrie de l'industrie et des mines :**"bulletin d'information statistique de la pme ",** Direction générale de la veille stratégique des études et des systèmes d'information, (n°25, n°27, n°29, n°31), 2014- 2017.www.pmeart-dz.org.

انطلاقًا من معطيات الجدول أعلاه نلاحظ أن معدل التشغيل في حالة ارتفاع خلال فترة 2011 إلى 2017 بالأخص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع الخاص، حيث كان عدد العمال الذين تم تشغيلهم سنة 2011 حوالي 1676111 عامل وارتفع العدد إلى 2578279 عامل، في حين لم تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع العام في تشغيل العمال إلا بنسبة ضئيلة، وهي في انخفاض مستمر حيث بلغ عدد المناصب سنة 2017 حوالي 23679، والهدف الأساسي من هذا هو السعي لتحقيق التوازن بين المخرجات وسوق العمل وبالتالي تحقيق التنمية الاجتماعية، بالإضافة إلى تدعيم فئة الشباب على الاستثمار في مختلف القطاعات وبذل الجهد في رفع المردودية.

ج- ديناميكية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة جغرافيا: لقد تم تقسيم الجزائر إلى ثلاث جهات أساسية (جهة الشمال، الهضاب العليا، الجنوب والجنوب الكبير)، وهذا من أجل تسهيل عملية إحصاء توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في الجزائر، وتتميز هذه الأخيرة بتمركزها بشكل كبير في الجهة الشمالية وذلك خلال فترة 2012- 2013، ويتضح ذلك من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (05): يبين توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب الجهات (2012-2013).

الجهات	2012	ديناميكية 2013				2013
		إنشاء	الشطب	إعادة الإنشاء	التطور	
الشمال	288259	28128	5793	5770	28105	316364
الهضاب العليا	94383	7875	1443	1718	8150	102533
الجنوب الجنوب الكبير	37475	3352	1013	703	3042	40517
المجموع	420117	39355	8549	8191	39297	459414

La source: Ministre de l'industrie de la petite et moyenne entreprise et de la promotion de l'investissement :**"bulletin d'information statistique de la pme"**, Direction générale de la veille stratégique des études économiques et des statistiques, n°24, 2013, p 08.

لو قمنا بمقارنة توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في الجزائر جغرافيا، نجد هناك مفارقة وتوزيع بشكل غير متساوي، حيث قدر عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 2012 في جهة الشمال حوالي 288259 مؤسسة وارتفعت سنة 2013 لتصل إلى 316364 مؤسسة، في حين ينخفض العدد كلما اتجهنا نحو الجنوب، إذ قدر عدد المؤسسات في الجهة الجنوب والجنوب الكبير سنة 2013 حوالي 40517 مؤسسة، كما نلاحظ أن عدد المؤسسات التي يتم شطبها في الجنوب (1013 مؤسسة) أكثر من التي يتم إعادة إنشاءها

(703 مؤسسة)، وهذا راجع إلى طبيعة المناخ السائد في تلك الجهات ففي بعض الولايات لا تشجع إطلاقًا على الاستثمار(إليزي، تمنراست، أدرار)، وكذا الكثافة السكانية التي تتوزع أغلبها في الشمال الساحلي ثم يليها الهضاب العليا فهي المناطق التي تصلح للاستثمار ولإنشاء المشاريع، بالإضافة إلى قلة الإمكانيات والوسائل في جهة الجنوب، وهذا على الرغم من الجهود المبذولة من قبل أجهزة الدعم والمرافقة التي تمنح لتلك الجهات امتيازات أكثر حتى تشجعهم على المقاولاتية.

د- تطور الميزان التجاري: لقد سجلت التجارة الخارجية الجزائرية خلال سنة 2010 فائض في الميزان التجاري، حيث بلغ 16.45 مليار دولار أمريكي مقارنة مع 5.9 مليار دولار أمريكي سنة 2009، وذلك راجع إلى زيادة الصادرات بـ 25.38%، وكما ارتفعت الواردات الجزائرية بمعدل تطور 2.34% خلال سنة 2010 مقارنة بسنة 2009، حيث انتقلت من 39.29 إلى 40.21 مليار دولار أمريكي.

الجدول رقم (06): يبين تطور الميزان التجاري الجزائري (2009-2010).

القيمة بمليون دولار أمريكي

	2009	2010	معدل التطور (%)
الاستيراد	39294	40212	2.34
التصدير	45194	56665	25.38
الميزان التجاري	5900	16453	179

المصدر: وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار: **نشرية المعلومات الإحصائية الصغيرة والمتوسطة**، المديرية العامة لليقظة الإستراتيجية والدراسات الاقتصادية والإحصائيات، رقم 18، 2010، ص33.

يبين التوزيع حسب مجموعة المنتجات ارتفاع معتبر بالنسبة لمجموعات المنتجات باستثناء سلع الاستهلاك غير الغذائية التي سجلت انخفاض بنسبة 2.57 %، وردات سلع التجهيزات تمثل أكثر من 39 % من مجموع الواردات، فلقد تغيرت من 15.37 مليار دولار أمريكي سنة 2009 إلى 15.9 مليار دولار أمريكي سنة 2010، أي بمعدل 3.45 %، كما تتعلق هذه الزيادة بالسلع الخاصة بالإنتاجية بمعدل 3.2 % والسلع الغذائية بمعدل 2.8 % [1].

هـ- توزيع المشاريع حسب قطاع النشاط من 2004 إلى 2013: تتميز الجزائر بتنوع المناخ الذي يشجعها على الاستثمار في مختلف القطاعات (الصناعة، البناء والأشغال العمومية، الفلاحة والصيد البحري، والخدمات)،

[1] وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، مرجع سابق، ص33.

غير أن نسبة إنشاء المشاريع تظل متفاوتة وهذا راجع للإمكانيات المتوفرة وميولات المستثمرين، فالأغلبية يتجهون نحو قطاع الصناعة، وهذا ما يتضح من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (07): يبين توزيع المشاريع حسب قطاع النشاط من 2004 إلى 2016.

قطاع النشاط	عدد المشاريع	%	قيمة الضمان (دج)	%	عدد مناسب الشغل	%
الصناعة	106	45	3871007168	60	1865	48
البناء والأشغال العمومية	55	23	1019321247	16	992	25
الفلاحة والصيد البحري	5	2	254146261	4	85	2
الخدمات	69	29	1318299791	20	971	25
المجموع	235	100	6462774467	100	3913	100

La source : Ministre de l'industrie de l'industrie et des mines: **"bulletin d'information statistique de la pme"**, Direction générale de la veille stratégique des études et des systèmes d'information, n°30, 2016, p 57.

من خلال الأرقام الإحصائية للجدول أعلاه، نلاحظ أن المشاريع حديثة الإنشاء أغلبيتها تنشط في القطاع الصناعة خلال فترة الممتدة بين 2004 إلى 2016 التي قدرت بنسبة 45 %، وبلغت قيمة الضمان حوالي 3871007168 دج وعدد مناصب الشغل حوالي 48 %، وهذا راجع إلى توفر الإمكانيات التي تساعد المستثمر على إنشاء المشروع كتوفر النسيج والجلود، وبالأخص المؤسسات العائلية التي تتوجه أكثر إلى هذا النوع من النشاط، كما أن انتشار ظاهرة النفايات في الجزائر تدفع الشباب إلى إنشاء مشاريع إعادة الرسكلة للمواد البلاستيك والزجاجية، والرغبة في الاستفادة من شهاداتهم الجامعية في هذا المجال، ثم يليها قطاع الخدمات الذي قدرت نسبته 29 % وقيمة الضمان 1318299791 دج، ويأتي في المرتبة الأخيرة قطاع الفلاحة والصيد البحري بنسبة 2 %، ويمكن إرجاع هذه النسبة الضئيلة إلى عدم اهتمام المستثمرين الجزائريين بهذا المجال كونه يتطلب جهد أكثر وفيه مخاطرة كبيرة برأس المال.

و-توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع النشاط:

الجدول رقم (08): يبين توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع النشاط.

قطاع النشاط	2016		2017 (السداسي الأول)	
	القطاع الخاص	القطاع العام	القطاع الخاص	القطاع العام
الفلاحة والصيد البحري	6130	181	6392	84
المحروقات، الطاقة، المناجم	2767	3	2843	3
البناء والأشغال العمومية	174848	28	177727	23
الصناعة التحويلية	89597	97	92804	84
الخدمات	302564	81	316044	70
المجموع	575906	390	595810	264
المجموع العام	576296		596074	

La source : Ministre de l'industrie de l'industrie et des mine: **"bulletin d'information statistique de la pme",** Direction générale de la veille stratégique des études et des systèmes d'information, n°31, 2017, p 10.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن أغلب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاع الخاص تنشط في القطاع الخدمات وتشكل حوالي 3106044 مؤسسة، وهذا كونه قطاع مربح وغير مكلف مقارنة بالقطاعات الأخرى، ثم يليها قطاع البناء والأشغال العمومية حوالي 177727 مؤسسة، باعتبار هناك العديد من الصفقات والبرامج كبرامج السكنات، ففي السنوات الأخيرة اهتمت الدولة بتعمير المناطق الجبلية حتى تخفف من النزوح الريفي بإطلاق برامج عمومية؛ ويأتي بعدها قطاع الصناعات التحويلية بـ 92804 مؤسسة، إلى أن نصل إلى آخر قطاع والمتمثل في قطاع المحروقات، الطاقة، المناجم الذي يبلغ فيه عدد المؤسسات 2843 مؤسسة، في حين القطاع العام مهتم أكثر بقطاع الصناعة التحويلية والتي بلغ عدد المؤسسات 84 مؤسسة.

ثانيا: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالعديد من الخصائص التي تجعلها تنتشر بشكل كبير سواء في الدول المتقدمة أو النامية، وهي تعد من أهم الروافد العملية التنموية التي يُعتمد عليها في بناء الاقتصاد الوطني، وعلى الرغم من اختلاف الآراء حول مدى قدم أو حداثة هذا النوع من المؤسسات لكن هناك العديد من المؤسسات الناجحة قد انطلقت من آلات بسيطة وفي ورشات عمل، وقد توسعت وتطورت لتصبح من أهم المؤسسات الإنتاجية على سبيل المثال شركة **بينيتون للألبسة*** التي أصبحت محل اهتمام العديد من الاقتصاديين، لكن في

نفس الوقت هناك خصائص سلبية نجدها في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دون غيرها من المؤسسات، ومن خلال هذا العنصر سنحاول تقديم أهم الخصائص لهذه المؤسسات.

– **سهولة التكوين**: أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يسهل إيجادها من الناحية القانونية والفعلية، وهذا الأمر نجده متجسد في أغلب الدول وقوانينها الخاصة بمزاولة الأعمال والأنشطة التجارية والخدمة. وأن متطلبات التكوين عادة ما تتسم بالبساطة والوضوح، فيكفي الحافز الفردي أو الجماعي الصغير أن يكون وراء قيام أعمال صغيرة تنطلق لاحقا إلى شركات ومؤسسات متوسطة الحجم. وفي الغالب نجد أن هذا الأمر يعطي الإمكانية لقيام هذه المؤسسات من قبل أشخاص عاديين أو العائلة، حيث لا يحتاج الأمر إلى مزيد من الدراسات والوثائق أو أن إقامة هذه الأعمال تتطلب ثقافة خاصة للمؤسسين أو إمكانيات كبيرة[1]، كما نلاحظ أن تأسيس المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر أغلبيتها تنطلق من حجم مصغر وتشغيل عاملين على الأكثر خاصة التي استفادت من أجهزة الدعم والمرافقة، مع الوقت تنمو وتتطور من ناحية الحجم سواء في عدد العمال أو حجم الأرباح.

– **الحرية المتاحة للمؤسسين والإدارة في التعامل مع المواقف المختلفة**: وهذه الخاصية التي تجعل العديد من المستثمرين والجماعات تفضل إقامة مؤسسات صغيرة ومتوسطة خاصة بهم، بدلًا من العمل كموظفين وأجراء لدى الغير. إن هذه الحرية نجدها متجسدة بالعديد من المزايا مثل اختيار أسلوب الإدارة ومنهجها، حيث إمكانية العمل وفق الطريقة الملائمة وخاصة بالنسبة للنساء. ويلاحظ أيضا أن أصحاب الأعمال الصغيرة يرتبطون بعلاقات شخصية مميزة مع العاملين معهم من جانب وكذلك الزبائن من جانب آخر[2]، فهم يتعاملون مع تلك الأطراف بشكل مباشر الأمر الذي يسمح لهم بالتعرف على أهم احتياجات المستهلكين والزبائن وأرائهم في المنتجات، والمشاكل التي قد يتعرض لها العمال، ومحاولة التحكم في الأوضاع للبيئة الداخلية.

– **مرونة الإدارة**: تتميز الإدارة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالمرونة، والقدرة على التكيف مع ظروف العمل المتغيرة، إضافة إلى الطابع غير الرسمي في التعامل سواء مع العملاء أو العاملين وبساطة الهيكل التنظيمي، لذلك نلاحظ أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أكثر قدرة على تقبل التغيير وتبني سياسات جديدة، على عكس المؤسسات الكبيرة حيث تتعدد المستويات الإدارية، بالإضافة إلى رسمية العلاقات الوظيفية وتسلسلها في خطوط مرسومة، مما يجعل عملية اتخاذ القرارات الإدارية تأخذ وقتًا طويلاً[3]. فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتميز باللامركزية اتخاذ القرارات، إذ يتم الاستفادة من آراء كل العمال من خلال المشاركة في هذه العملية، مع الاعتماد

---

* **شركة بينيتون للألبسة**: هي شركة تمتد من سلسلة من المتاجر تدار من قبل مجموعة من الشركاء المستقلين، تأسست سنة 1965، ومقرها في تريفيزو بإيطاليا.

[1] طاهر محسن منصور الغالبي: **إدارة وإستراتيجية منظمات الأعمال المتوسطة والصغيرة**، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ط1، 2009، ص 27.

[2] المرجع نفسه، ص 28.

[3] مصطفى يوسف كافي: **ريادة الأعمال وإدارة المشاريع الصغيرة**، دار أسامة والتوزيع عمان، الأردن، ط1، ص 46.

UNIVERSITE SETIF2

على العلاقات غير الرسمية أثناء أداء النشاط، كما أنها لا تعتمد على التقسيم الإداري (عليا، وسطى، دنيا)، وإنما تكتفي بتوزيع المهام وتقسيم العمل على العمال كل واحد حسب قدراته والمهام الذي يناسبه، وفي ذات السياق تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بسرعة زوالها واختفاءها، إذ أشارت الإحصاءات أن أغلبية المؤسسات في الجزائر يتم غلقها في حدود خمس سنوات، على عكس المؤسسات الكبيرة التي تستمر نشاطها لمدة طويلة الأمر الذي يجعل استقطاب العمال ضئيل.

– **المعرفة التفصيلية بالعملاء والسوق**: إن سوق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يكون عادة محدود نسبيًا، الأمر الذي يجعل من الممكن التعرف على شخصيات عملائهم واحتياجاتهم التفصيلية، وتحليل هذه الاحتياجات ودراسة اتجاهاتها في المستقبل، وبالتالي سرعة الاستجابة لأي تغير في هذه الاحتياجات والرغبات، ولهذا فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تكون في وضع أفضل بكثير من المشروعات الكبيرة من حيث القدرة على المتابعة ومواكبة التطورات التي تحدث على رغبات واحتياجات عملائها[1]، كما تعتمد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المواد الخام المحلية حتى تتجنب تقلبات الأسعار.

– **العوائد المالية الكبيرة**: واحدة من مزايا المهمة للعمل الصغير هي أن العوائد على رأس المال للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أكثر منها للمؤسسات الكبيرة، فالدراسات التي أجريت في الدول المتقدمة كالولايات المتحدة التي قارنت بين العائد على رأس المال للسنوات 1980- 1996، وجدت بأن العوائد التي حققتها المؤسسات الصغيرة هي أكثر منها للمؤسسات الكبيرة، وهذا حصل في سنوات الرخاء وفي سنوات الكساد. هذه الدراسات تبين بأن بإمكان المؤسسة الناجحة أن تحقق عوائد مالية أعلى مما تحققه المؤسسات الكبيرة، وهي أيضا نتيجة خصوصية للعمل الصغير، وهي أنه صغير بعدد العاملين وشركة أفراد، مما يتطلب تفرغ صاحبه لكل الوظائف الأساسية، وتتحقق له شخصيا كل عوائده[2].

– **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمؤشر عدد العاملين**: أي أنها تستخدم عددًا محدودًا من العاملين لا يفوق 250 عامل و/أو موظف، في أغلب الأحيان تهيمن الشخصية في تنظيمها مما يجعلها تتمتع بمرونة عالية والقدرة على التغيير، لأنها تملك تنظيمًا بسيطًا لا يسمح بتخصص عال، وقد تكون هذه الميزة أحد أسباب الانتشار الواسع للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما تمتاز بأداء الرجل الواحد، حيث يقوم المدير مع عدد قليل من المساعدين بوظائف الإنتاج، التمويل، الشراء، البيع والاتصالات الشخصية، كما أنه لا يوجد بها استشاريون

---

[1] مصطفى يوسف كافي، مرجع سابق، ص 45.

[2] سعاد نائف برنوطي: **إدارة الأعمال الصغيرة (أبعاد للريادة)**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2005، ص ص 80، 81.

للوظائف الإدارية المتخصصة[1]، كما أنها لا تتطلب استخدام تكنولوجيا ذات جودة عالية بل تكتفي بوسائل بسيطة الاستعمال، وحتى رؤوس الأموال تكون ذات قيم ضئيلة أشخاص عاديون بإمكانهم توفيرها.

– التدريب الذاتي: تعتمد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أسلوب تدريب العمال مباشرة أثناء العمل، حيث يعملون وفي نفس الوقت يتدربون معتمدين على طرق ووسائل بسيطة تحت إشراف رئيسهم، وبالأخص في النشاطات التي تتطلب الجهد العضلي أكثر منه فكري كالبناء والأشغال العمومية، فهذه النوع من المؤسسات تعتمد على نشاط واحد، مما يتطلب تسيير وتنظيم بسيط، وبهذه الطريقة يتم إعداد موارد بشرية مدربة تستفيد المؤسسات الكبيرة من خبرتهم مستقبلاً.

ثالثا: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

هناك العديد من الاتجاهات التي اهتمت بتصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إذ نجد اتجاه يصنفها على أساس عدد العمال وحجم رأس المال، واتجاه آخر يأخذ العديد من المعايير لعملية التصنيف، وسنتطرق في هذا العنصر إلى عدة معايير والمتمثلة في معيار التوجه، المعيار الاقتصادي، المعيار القانوني، معيار الحجم ومعيار المنتج.

1–تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس توجهها: حسب هذا التصنيف تأخذ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الأشكال العائلية، المؤسسات التقليدية، المؤسسات المتطورة وشبه المتطورة، وهي كالتالي:

- **المؤسسات العائلية:** هذه المؤسسات عادة ما يكون مقرها المنزل، وتستخدم الأيدي العاملة العائلية، ويتم إنشاءها بمساهمة أفراد العائلة، وتنتج في الغالب منتجات تقليدية بكميات محدودة، وفي البلدان المتطورة تقوم بإنتاج جزء من السلع لفائدة المصانع.
- **المؤسسات التقليدية:** يشبه هذا الصنف من المؤسسات النوع السابق، حيث أنها تعتمد أفراد العائلة، وتنتج منتجات تقليدية، كما يمكن لهذه المؤسسات التعامل مع عامل أجير وهو ما يميزها عن النوع الأول، إضافة إلى مكان إقامتها هو محل مستقل عن المنزل، حيث تتخذ ورشة صغيرة مع بقاء اعتمادها على أدوات يدوية بسيطة[2].
- **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتطورة والشبه متطورة:** "يتميز هذا النوع من المؤسسات عن النوعين السابقين، باستخدامها لتقنيات وتكنولوجيا الصناعة الحديثة سواء من ناحية التوسع أو من ناحية

---

[1] سليمان ناصر، محسن عواطف: **قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كبديل تنموي للاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات**، الملتقى الدولي الأول حول تقييم استراتيجيات وسياسات الجزائر الاقتصادية لاستقطاب الاستثمارات البديلة للمحروقات في آفاق الألفية الثالثة بالجزائر، جامعة مسيلة، الجزائر، 2014، ص 4.

[2] محمد رشدي سلطاني، مرجع سابق، ص 88.

التنظيم الجيد للعمل أو من ناحية إنتاج منتجات منظمة مطابقة لمقاييس الصناعة الحديثة"[1]، بالإضافة أنها مواكبة للعصرنة وتحاول تقديم منتجات ذو نوعية وجودة عالية، وتتمتع بروؤس أموال مرتفع مقارنة بالنوعين السابقين، وحتى أنها تعتمد على هيكل تنظيمي وتوزيع المهام.

2- تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الطابع الاقتصادي:

- **المؤسسات الصناعية**: هي المؤسسات التي تقوم على تحويل المواد المتواجدة في الطبيعة إلى منتجات نهائية صالحة للاستهلاك والاستعمال، وهي ذات طابع صناعي تتطلب رؤوس أموال ضخمة ويد عاملة مؤهلة، وهذه المؤسسات تتمثل في الصناعات الثقيلة كالحديد والصلب، والصناعات الخفيفة.
- **المؤسسات التجارية**: هي المؤسسات التي تعمل في النشاط التجاري، وتشمل المتاجر بمختلف أنواعه مثل متجر الأثاث، متجر الأواني المنزلية، كما تهتم بتوزيع السلع والخدمات كنقل البضائع إلى الأسواق أو إلى المحلات، وهي لا تتطلب عدد كبير من اليد العاملة.
- **المؤسسات الفلاحية**: هي المؤسسات التي تختص في مجال الأنشطة الإنتاجية الزراعية وتربية الحيوانات بمختلف أنواعها، وفي المناطق السياحية تتواجد مؤسسات ذو أنشطة الصيد البحري، وهي تعتمد على العديد من الآلات والوسائل حديثة.
- **المؤسسات المالية**: هي المؤسسات التي تهتم بالنشاط المالي، وتتطلب يد عاملة مؤهلة وتكنولوجية حديثة وأجهزة ذات جودة عالية، وأهمها مؤسسات التأمين، البنوك التجارية والمركزية.
- **مؤسسات الخدمات**: هي المؤسسات التي تهتم بتقديم الخدمات المختلفة للمستهلكين والزبائن وتأخذ أحجام معتبرة كالنقل، الفندقة، مكاتب المحاسبة المعتمدة والمستشفيات، قد تكون مؤسسات عمومية أو خاصة.

3- تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب المعيار القانوني: من خلال هذا المعيار يتم توزيع المؤسسات إلى نوعين، مؤسسات صغيرة ومتوسطة عمومية أو عامة تابعة للدولة، وتخضع لقوانينها ونصوصها التشريعية، ومؤسسات صغيرة ومتوسطة خاصة التي تخضع للقانون الخاص دون تدخل الدولة فيها.

أ-المؤسسات العمومية: هي المؤسسات التي يسيرها شخص أو عدة أشخاص يتم تعينهم من قبل الجهة الوصية، وتكون تابعة للقطاع العام، وهي لا تختلف كثيرًا عن المؤسسات الخاصة الاقتصادية فقط في جانب الملكية تكون ملك للدولة، أما فيما يخص الأهداف التي تسعى لتحقيقها فهناك أهداف طويلة المدى وأخرى قصيرة المدى، فتتمثل في تحقيق الربح وتحقيق احتياجات السوق، كما تهتم بالجانب الاجتماعي من خلال ضمان

[1] محمد رشدي سلطاني، مرجع سابق، ص ص 88، 89.

مستوى مقبول من الأجور للعمال وتحسين مستوى معيشتهم، وضمان لهم المرافق والتأمينات، ويمكن ضمها تحت ثلاث أنواع مؤسسات تابعة للوزارات، مؤسسات تابعة للجماعات المحلية، مؤسسات نصف عمومية.

- **مؤسسات تابعة للوزارات**: "وتدعى بالمؤسسات الوطنية، وتأخذ أحجامًا معتبرة، وهي تخضع للمركز مباشرة، أي لإحدى الوزارات باعتبارها صاحبة إنشائها والتي لها الحق في مراقبتها، وبالتالي مراقبة تسييرها بواسطة عناصر يتم تعيينها من قبلها، تقدم لها تقارير دورية عن نشاطها ونتائجها المحققة.
- **مؤسسات تابعة للجماعات المحلية**: وتشمل البلدية والولاية أو تجمع بينهما، وتكون ذات أحجام صغيرة أو متوسطة ويشرف عليها منشئيها عن طريق إدارتها، وتتخصص عمومًا في مجالات النقل، البناء، والخدمات العامة.
- **مؤسسات نصف العمومية**: ويطلق عليها بالمؤسسات المختلطة، وسميت كذلك نظرًا لكونها تتشكل من طرفين الأول: الدولة أو إحدى هيئاتها والتي لها الحق في مراقبتها، والطرف الآخر يتمثل في القطاع الخاص كونها لها بعض الضوابط والتشريعات التي تنظمها، وأحكام يستند عليها انطلاقًا من معايير خاصة بنشاطها وأهدافها"[1].

ب- المؤسسات الخاصة: هي مؤسسات تابعة للملكية الخاصة، ويسيرها مالك أو عدة مالكين، وتتخذ المؤسسات الخاصة بدورها أشكالًا متعددة تتمثل في نوعين أساسيين هما مؤسسات فردية وشركات.

- **المؤسسات الفردية**: تنشأ هذه المؤسسات عن جمع شخص يعتبر رب العمل، أو صاحب رأس المال، ويقدم هذا الشخص رأس المال المكون الأساسي لهذه المؤسسة، بالإضافة إلى عمل الإدارة أو التنظيم، وقد يقدم أيضا جزءًا من عمل المؤسسة؛ وهذه المؤسسة التي تخلط فيها شخصيتها القانونية بشخصية صاحب رأس المال، وتعتبر الشكل النموذجي لمؤسسة القرن التاسع عشر، حيث يحصل فيها رب العمل على كل من الربح والفائدة في نفس الوقت[2].
- **مؤسسات الشركات**: في هذا النوع من المؤسسات التي تتفرع إلى عدة أقسام، يتوزع فيها التنظيم أو التسيير ورأس المال على أكثر من شخصين، وقد ظهرت بذور بعضها منذ عهد البابليين (قانون حمو رابي)، ولدى العرب أيضا (شركة الأشخاص) مرورًا باليونانيين والرومان، ومع تطور النشاط الاقتصادي الرأسمالي، واتساع الاكتشافات الجغرافية بعد القرن 15 اكتمل ظهور البعض الآخر منها. ويجب الإشارة هنا إلى أن هذه الشركات لا يمكن قيامها إلا بتوفر بعض الشروط طبقا للقانون التجاري، مثل توفر الرضا

[1] ناصر دادي عدون، عبد الله قويدر الواحد: **مراقبة التسيير والأداء في المؤسسة الاقتصادية (المؤسسة العمومية بالجزائر)**، دار المحمدية العامة، الجزائر، دط، 2010، ص ص 96، 97.

[2] ناصر دادي عدون: **اقتصاد المؤسسة**، مرجع سابق، ص ص 59، 60.

بين الشركاء، والذي يشمل موضوع نشاط الشركة، وقيمة ما يقدمه كل شريك كحصة في رأس المال، وأن يكون خاليًا من المغالطة، كما يشترط وجود محل لنشاط الشركة أو موضوع لهذا النشاط[1]. ويمكن تقسيم هذه الشركات الخاصة إلى ثلاثة أقسام:

- **شركات الأفراد (الأشخاص)**: أن هذا الشكل القانوني، هو المتعارف عليه منذ القديم، بل يمكن القول أنه السائد قبل الثورة الصناعية والتقدم الصناعي وازدهار منظمات الأعمال المتوسطة ثم الكبيرة بشكل شركات أموال مساهمة، وتأخذ مجموعة من الأشكال والأنواع بعضها مملوكة من شخص واحد أو عائلة والبعض الآخر تشاركية بين اثنين أو أكثر من الأفراد بصيغ عديدة[2].
- **شركات الأموال**: هذه الشركات مساهمة، تعتبر من أكثر أشكال الملكية والقانونية تعقيد مقارنة مع الأشكال الأخرى من شركات الأشخاص، والشركة هنا هي كينونة ووجود قانوني واعتباري مستقل عن المساهمين. وبالتالي فإن هذه الشركات تقوم بتنفيذ أعمال والتعاقد ومقاضاتها الأطراف، وكذلك يمكن لهذا الغير من مقاضاة الشركة، وفي العادة فإن التمويل الأولي في الشركة يكون من قبل المساهمين الذين يطلق عليهم حملة الأسهم، ويستطيع هؤلاء المساهمون التخلي عن الأسهم ببيعها إلى أطراف أخرى بسهولة ودون أي إجراءات كما في شركات الأشخاص[3].
- **الشركة ذات المسؤولية المحدودة**: "إن هذه الشركة هي شكل خاص من الأعمال، لكونها تجمع بعض الخصائص شركات الأفراد وكذلك الشركات المساهمة العامة، لذلك فإنها نوع هجين من الشركات فيما يخص شخصية الشركة، فهي شركة أفراد، فهم شركاء يتفقون فيما بينهم على إقامة الشركة وتكون أسمائهم مسجلة قانونيا ولكن الملكية تكون على شكل أسهم يمكن تداولها والتصرف بها دون الحاجة لحل الشركة وإعادة تأسيسها"[4].

4- تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب معيار الحجم: لقياس حجم المؤسسات يتم الاعتماد على العديد من المؤشرات المهمة، التي قد تسهل عملية القياس وكونها متوفرة في كامل المؤسسات، منها حجم الأرض أو المحل المادي ورأس المال.

➢ **حجم الأرض أو المحل المادي**: إن هذا العنصر سهل القياس والمقارنة، يمكن استعماله وخاصة في المؤسسات الزراعية التي يرتبط نشاطها بشكل كبير بالمساحة التي بحوزتها، فيمكن القول أن المزرعة التي تتوفر على 8 هكتار مثلًا هي أصغر من المزرعة التي تتوفر على 20 هكتار، كما أن المصنع أو المتجر

---

[1] ناصر دادي عدون: **اقتصاد المؤسسة**، مرجع سابق، ص 60.
[2] طاهر محسن منصور الغالبي، مرجع سابق، 2009، ص 139.
[3] المرجع نفسه، ص 144.
[4] المرجع نفسه، ص 148.

الذي يتكون من مباني أكثر اتساعًا نستطيع القول بأنها أكبر من الذين يتكونون من مباني أقل اتساعًا، لارتباط حجم النشاط عامة في كل منهما بالعاملين المذكورين، [غير أن هذا المؤشر قد لا يصلح لقياس حجم بعض المؤسسات كالمؤسسات الافتراضية التي لا تحتاج إلى محل مادي أو عقار].

- **رأس المال**: يأخذ العديد من الأشكال منها رأس المال القانوني، رأس المال الدائم، رأس المال التقني، العمل، الجانب التكنولوجي، والقيمة المضافة.
- **رأس المال القانوني**: هو الذي يمثل رأس مال المؤسسة عند التأسيس، والملاحظ أن المقارنة بهذا الأساس، تتصادم مع زمن تأسيس المؤسسات نظرًا لأن هذا الزمن له تأثير على قيمة الأموال المرصدة للمؤسسة، كما أن تأثير التضخم أو تغير قيمة النقود تكون حسب الفترة الزمنية[1].
- **رأس المال الدائم**: وهو يتكون من مجموع رأس المال الذي تأسست به المؤسسة بالإضافة إلى كل الاحتياطات والديون لأجل طويل، حيث تؤثر هذه العناصر مجملة في تكوين أصول المؤسسة التي تقابلها عادة، كما أن رأس المال الدائم يؤثر على الوضعية المالية للمؤسسة، وعلى إمكانية الاقتراض وتوسعها.
- **رأس المال التقني**: وهو يعبر عن رأس المال الثابت بالمعنى الاقتصادي عند ماركس، وهذا النوع من رأس المال يبدو أحسن مقياس لحجم المؤسسة الاقتصادية، ولكن إذا كانت في نفس الفرع من النشاط الاقتصادي، فلا يصح أن نقارن مثلًا بين مؤسسة تجارية بواسطة هذا المقياس مع مؤسسة صناعية، كون المؤسسات التجارية لا تتطلب وسائل إنتاج ذات تكلفة عالية على عكس المؤسسات الصناعية.
- **العمل**: وهو عنصر رغم بساطته السطحية فهو يتميز بصعوبة القياس الحقيقي، حيث نستطيع أن نقيسه بالقيمة النقدية، غير أنه لا يعطي معنى حقيقيًا لأن العمل يختلف طبقًا لنوعيته، والتي تتأثر بمستوى التكوين والأقدمية، إذ غالبًا هذه العناصر لا تقيم بشكل دقيق، وحتى لو قيمت لا تعطي القيمة الحقيقية للعمل المنفق من أصحابها، بالإضافة إلى إمكانية الوقوع في نفس مشاكل رأس المال[2].
- **الجانب التكنولوجي**: وهي نسبة تتكون من بسط يعبر عن رأس المال الثابت ومقام يعبر عن رأس المال المتغير، وهذه النسبة لها دلالة جد مهمة فارتفاعها يدل على استعمال أكثر للتقنية أو لوسائل الإنتاج وأقل للعمل، ويكون العكس في حالة انخفاضها، إلا أنه تفاديًا لسوء الاستعمال فإنه يجب استعمالها في نفس الفرع من القطاع الاقتصادي.
- **القيمة المضافة**: هناك عنصر آخر للقياس وهي القيمة المضافة، بدورها تبقى ذات أهمية ضعيفة وذلك لعدة أسباب، منها أنه يشمل كل من الأرباح والتكاليف، كما أنه لا يشمل المخزونان الإضافية المحصل عليها من طرف المؤسسة، بالإضافة أنه لا يدل دلالة كافية على عوامل الإنتاج المستعملة، فقد يتساوى

---

[1] ناصر دادي عدون: **اقتصاد المؤسسة**، مرجع سابق، ص ص 68، 69.

[2] المرجع نفسه، ص ص 69، 70.

رقمي أعمال مؤسستين قد تختلفان كليًا في عدد العمال المنشغلين، وفي حجم المحلات ووسائل الإنتاج الأخرى[1].

5- تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب المنتجات: تصنف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب هذا التصنيف إلى مؤسسات ذات إنتاج سلع استهلاكية ومؤسسات ذات إنتاج سلع التجهيز.

- **مؤسسات ذات إنتاج سلع استهلاكية:** هي التي تهتم بإنتاج سلع استهلاكية كالمنتجات الغذائية، منتجات النسيج والجلود، وذلك حسب متطلبات الزبائن واحتياجاتهم سواء تلك المؤسسات عامة أو خاصة، وأغلبها تعتمد على الموارد المحلية في إنتاج سلعها.
- **مؤسسات ذات إنتاج سلع التجهيز:** تقوم على صناعة وتركيب الأجهزة والمعدات المختلفة، وهذا النوع من المؤسسات يتطلب رؤوس أموال كثيرة وتكنولوجية حديثة، كما أن كل مؤسسة تختص بمجال معين سواء التصليح أو التركيب أو الإنتاج.

رابعا: الدور الاجتماعي والاقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

1- الدور الاجتماعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

- توفير مناصب الشغل: تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل فعال في توفير مناصب العمل، إذ تعتبر من أهم القطاعات الاقتصادية الخالقة لمناصب شغل جديدة، فهي تتجاوز حتى المنظمات الصناعية الكبيرة في هذا المجال رغم صغر حجمها والإمكانيات المتواضعة التي تتوفر عليها، ولقي هذا الدور صدى واسعًا في الدول المتقدمة والنامية، ولقد أثبتت العديد من الدراسات التي أجريت في هذا المجال أن المنظمات الصغيرة والمتوسطة تميل إلى تكثيف عنصر العمل عن المنظمات الكبيرة، حيث تعد من أهم الآليات التي يمكن الاعتماد عليها لاستيعاب أكبر عدد من العمالة[2]، كونها تتميز بالمرونة والقدرة على التسيير والتحكم فيها، فهي تتطلب يد عاملة أكثر من الأجهزة وتقنيات حديثة.

ولقد أصبحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تساهم مساهمة فعالة في الاقتصاد الوطني الجزائري، حيث بلغ عددها حسب تصريح الوزارة المعنية خلال السداسي الأول من سنة 2006 حوالي 362112 مؤسسة صغيرة ومتوسطة وبزيادة تقدر بـ 9.95 مقارنة بسنة 2005، وتساهم بخلق ما مقداره 1199549 منصب شغل[3].

---

[1] ناصر دادي عدون: **اقتصاد المؤسسة**، مرجع سابق، ص 70.

[2] محمد رشيدي سلطاني، مرجع سابق، ص 66.

[3] سليمة غدير أحمد: **تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر دراسة تقييمية لبرنامج ميدا**، مجلة الباحث، عدد 09، 2011، ص132.

وفي 2012 وصل عدد المناصب إلى 1848117 بنسبة 58.95 % من عدد العمال الجزائريين وهي تتطور من سنة إلى أخرى، ممثلة بالجدول التالي:

الجدول رقم (09): يبين مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير مناصب الشغل.

طبيعة المؤسسات		2008	النسبة%	2009	النسبة%	2010	النسبة%	2011	النسبة%	2012	النسبة %
المؤسسات الخاصة	أجراء	841060	54.61	908046	58.71	958515	58.96	1017374	58.99	1089647	58.95
	أرباب المؤسسات	392013	25.45	586903	37.95	618515	38.05	658737	38.20	711275	38.49
المؤسسات العمومية		52786	3.43	51635	3.34	48656	2.99	48086	2.79	47375	2.56
المجموع		1285859	100	1546584	100	1625686	100	1724197	100	1848117	100

المصدر: سليمان ناصر، عواطف محسن، مرجع سابق، ص8.

انطلاقا من الجدول أعلاه نلاحظ أن عدد مناصب الشغل في تزايد مستمر خلال الفترة الممتدة ما بين 2008 حتى 2012، وبالأخص في المؤسسات الخاصة حيث بلغ عدد مناصب الأجراء بالمؤسسات الخاصة سنة 2008 حوالي 841060 منصب وأرباب المؤسسات حوالي 392013 منصب، وفي سنة 2012 وصل عدد مناصب في كل من المؤسسات الخاصة والعمومية إلى حوالي 1848117 منصب شغل، وهذا دليل على أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تساهم بشكل كبير في امتصاص البطالة في الجزائر، وأنها تلعب دور وأهمية كبيرة في تحقيق التنمية الاجتماعية.

– **تلبية طلبات المستهلكين**: "تقوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتلبية طلبات المستهلكين خاصة ذوي الدخل المنخفض بتوفير السلع والخدمات البسيطة منخفضة التكاليف، في حين نجد أن المؤسسات الكبيرة تميل إلى الإنتاج بصفة رئيسية من أجل تلبية رغبات المستهلكين ذوي الدخل العالي نسبيًا مقارنة ذوي الدخل الضعيف"[1]، كما تساهم في تكوين علاقات وثيقة مع الزبائن والتقرب منهم أكثر للتعرف على احتياجاتهم وتقديم السلع والخدمات بحسب أذواقهم المختلفة، فالمقاول يتعامل مع المستهلكين بشكل مباشر مقارنة بأصحاب المؤسسات الكبرى، إذ يسعى إلى كشف رغبات واحتياجات الزبائن مع مراعاة قدراتهم على اقتنائها، ومدى حاجتهم لها من الناحية النوعية والجودة.

[1] الطاهر بن يعقوب، أمال مهري: **تقييم نتائج الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب من حيث التمويل والإنجازات المحققة في إطار النهوض بالمؤسسات المصغرة**، مؤتمر دولي حول تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف، الجزائر، 2013، ص 16.

– **مشاركة النساء في النشاط الاقتصادي:** هناك العديد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يتم إنشائها في المناطق الريفية، الأمر الذي يساهم في استقطاب اليد العاملة النسوية خاصة في بعض النشاطات كالخياطة والنسيج والحلاقة، وحتى في الأمور الإدارية بالنسبة للفئة المتعلمة التي تمتلك شهادة جامعية، فعلى سبيل المثال هناك شباب يؤسسون منشآت للخياطة ويوظفون نساء المنطقة كل واحدة بوظيفة التي تناسب قدراتها دون اختلاط مع جنس الذكوري مراعاة لراحتهن في ممارسة المهام، وهناك أصحاب المؤسسات من يوفر مناصب الشغل لنساء عائلتهم لاستغلال كفاءتهن وقدراتهن في الإبداع، والمشاركة في القرارات المتعلقة بالنشاط، كما هناك النساء يقدمن على إنشاء المؤسسات بمساعدة أجهزة الدعم والمرافقة، "فقد بلغ عدد المشاريع النسوية التي يمولها الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة 2013 حوالي 6131 مؤسسة، وتتوزع على مجمل القطاعات وذلك بنسب متفاوتة، حيث نجد النسبة الأكبر أخذها قطاع الخدمات بمجموع 3051 مؤسسة، يليها قطاع الصناعة بمجموع 1079 مؤسسة ويأتي بعدها قطاع النشاطات الحرفية بمجموع 716 مؤسسة، وتليها القطاعات الأخرى بنسب أقل"[1].

– **تحقيق العدالة التنموية والتوازن الجهوي:** تساعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توزيع مكاسب التنمية من خلال انتشارها الجغرافي في مختلف الأقاليم، وبالتالي تعمل على تخفيض حدة التركز الصناعي في المدن الرئيسية، بشكل يقلل من الهجرة من الريف إلى المدينة، ويحقق التوزيع الأفضل للدخل القومي الذي يعني عدالة التنمية.

الجدول رقم (10): يبين تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب التوزيع الجغرافي.

البيان	2004	2005	2006	2007
الشمال	138035	149964	163492	177730
الهضاب العليا	65563	72076	80072	87666
الجنوب	17455	18957	20803	22576
الجنوب الكبير	4396	4845	5439	5974
المجموع	**225449**	**245842**	**269806**	**293946**

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على:

-Ministre de l'industrie de l'industrie et des mines:**"bulletin d'information statistique de la pme "**, Direction générale de la veille stratégique des études et des systèmes d'information, (n°5, n°6, n°7, n°8), 2004- 2007.www.pmeart-dz.org.

[1] خالد كواش، زهرة بن قمجة: **المقاولة النسوية في الجزائر الأهمية الواقع والتحديات**، مجلة المناجير، العدد 02، 2015، ص 38.

إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطور وزيادة عددية معتبرة في كافة الأقاليم، حيث تم تسجيل زيادة قدرها 293946 مؤسسة سنة 2007 موزعة على مختلف الأقاليم في الجزائر، فالشمال سجلت 177730 مؤسسة، والهضاب العليا 87666 مؤسسة، والجنوب 22576 مؤسسة، والجنوب الكبير 5974، بعدما كان عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 2004 بمقدار225449 مؤسسة، وهذا الأمر يساهم في تحقيق التنمية الاجتماعية في كافة مناطق الجزائر، وكذا الاكتفاء الذاتي في مختلف المنتجات والخدمات المحلية.

2- الدور الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

- **مساهمة في جذب وتعبئة المدخرات:** تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أحد مجالات جذب المدخرات وتحويلها إلى مستثمرات في مختلف القطاعات، حيث أنها تعتمد أساسًا على محدودية رأس المال مما يجعلها عنصرًا لجذب صغار المدخرين، لأن مدخراتهم القليلة تكون كافية لإقامة هذه المؤسسات، ومن ناحية أخرى فإنها تتوافق وتفضيل صغار المدخرين الذين لا يميلون لنمط المشاركة التي لا تمكنهم من الإشراف المباشر على استثماراتهم[1]؛ "وفي دراسة قام بها مركز مراقبة المقاولة العالمية، تبين أن ما بين ثلث ونصف التباين الحاصل بين معدلات النمو بين الدول الصناعية، يمكن أن يعود إلى التباين في مستويات المقاولة بين هذه البلدان، فعند زيادة عدد المقاولين في بلد ما، يؤدي ذلك إلى زيادة في النمو الاقتصادي في ذلك البلد، وهذه ترجمة حقيقية للمهارات التي يتمتعون بها من ناحية، وإلى قدرتهم على التجديد من ناحية أخرى"[2].

- **إنتاج القيمة المضافة:** تعتبر كمركز الثروة التي يحققها قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل عام، ونلاحظ أن القيمة المضافة ازدادت من سنة 2001 إلى 2010، في أغلب الفروع بقيم متباينة، حيث تحتل الصدارة من سنة 2001 إلى 2005 كل من قطاع تجارة وتوزيع وفلاحة ويليها كل نقل واتصالات والبناء، ثم الفروع الأخرى بنسب ضعيفة، ولكن في سنة 2010 بقي قطاع التجارة هو الذي يحتل الصدارة بنسبة 26.70 % مقارنة بالفروع الأخرى، ثم يأتي في المرتبة الثانية البناء بنسبة 22.35 %، حيث ساهم قطاع التجارة سنة 2010 بـ 1279.47 مليار دينار جزائري ثم قطاع البناء والأشغال العمومية بـ 1071.75 مليار دينار جزائري، ثم قطاع الزراعة بقيمة 1015.19 مليار دينار جزائري ثم يليها قطاع النقل والمواصلات والصناعة الغذائية وخدمات المؤسسات والفندقة والإطعام بنسب متقاربة، ثم القطاعات أو الفروع الأخرى بنسب ضعيفة[3].

[1] محمد رشيدي سلطاني، مرجع سابق، ص 67.

[2] مهند حامد وآخرون: **نحو سياسات لتعزيز الريادة بين السباب في الضفة الغربية وقطاع غزة**، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني، فلسطين، 2007، ص 10.

[3] كلثوم بوهنة، نصيرة أوبختي: **تقييم الوضعية التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 18، 2015، ص ص 62، 63.

- تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات: يعد التصدير أحد الوسائل الهامة لضبط ميزان مدفوعات الدول، وتوفير النقد الأجنبي، وقد أثبتت التجارب الدولية في هذا المجال نجاعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وقدرتها الكبيرة على المساهمة بفعالية في تنمية وزيادة حجم الصادرات، وتمثل المحروقات أهم الصادرات الجزائرية حيث تستحوذ على نسبة تفوق 93,55% من إجمالي قيمة الصادرات لسنة 2016 مقارنة بـ 94,54 % سنة 2014، ويعود هذا التراجع الطفيف إلى مواصلة أسعار البترول في الانخفاض؛ أما بالنسبة للصادرات خارج قطاع المحروقات فلا تزال هامشية بنسبة 6,45 % من إجمالي قيمة الصادرات الكلية والتي تبلغ 818 مليون دولار خلال السداسي الأول من سنة 2016، وتتكون هذه الصادرات أساساً من المنتجات النصف مصنعة، المنتجات الغذائية، المواد الأولية، التجهيزات الصناعية والسلع الاستهلاكية[1].

جدول رقم (11): يبين مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الصادرات خارج قطاع المحروقات خلال الفترة 2009- 2016.

الوحدة مليون الدولار الأمريكي

البيان		2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016S1
الصادرات خارج قطاع المحروقات	القيمة	1066	1619	2062	2187	1403	2582	2063	818
	المساهمة في الصادرات الكلية	%2.4	%2.86	%2.93	%2.96	%3.28	%5.46	-	%6.45

المصدر: أسماء بللعما، زهرة سيد أعمر، مرجع سابق، ص16.

انطلاقا من المعطيات الجدول أعلاه، نلاحظ مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات ضعيفة في السنوات (2009، 2010، 2011، 2012) بنسبة لا تتجاوز عن 2.96 % وبقيمة 2187 مليون دولار، في حين بداية من 2013 إلى غاية 2016 عرفت مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات تحسن وتزايد مستمر، حيث بلغت نسبة المساهمة 3.28 % سنة 2013، وسجلت ضعف هذه النسبة سنة 2016 التي بلغت 6.45 %، هذا راجع إلى تفاقم المشاكل الاقتصادية خلال هذه الفترة وتراجع أسعار النفط، وفي نفس الوقت عرف الشباب نوع من الوعي

[1] أسماء بللعما، زهرة سيد أعمر: **حتمية التوجه للمقاولاتية كأداة للتنويع الاقتصادي في الجزائر**، مؤتمر دولي حول المقاولاتية المستدامة-بين إشكالية البقاء وحتمية الابتكار- المركز الجامعي ميلة، الجزائر، 2017، ص 15.

UNIVERSITE SETIF2

بأهمية التوجه نحو القطاع الخاص وتأسيس المنظمات الصغيرة والمتوسطة والاستثمار في مختلف النشاطات، التي تسمح لهم بالتمتع بالاستقلالية في التسيير وتحقيق عوائد مادية عالية.

– **توفر فرص التكامل**: تعمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على توفر فرص التكامل مع المؤسسات الكبرى فيما يطلق عليها المؤسسات المغذية، والتي تعمل على إمداد المؤسسات الكبيرة بما تحتاج إليه وبشكل يسمح بالتواجد في معظم المجالات خاصة مجالات المنتجات المتطورة تكنولوجيًا وصناعيًا، كما تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنشيط استخدام الخامات المحلية والمنتجات الثانوية وإعادة استخدام الكثير من فاقد عمليات الإنتاج والتشغيل. بالإضافة تساهم في تطوير استخدام التكنولوجيات المحلية ورفع مستواها عبر الاحتكاك بالأسواق الخارجية وقوانين الجودة[1]. وفي ذات السياق تهتم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصنع الأجزاء الثانوية من الأجهزة والآلات الصناعية، في حين المؤسسات الكبرى تقوم بتركيبها، مع العلم توجد سلع وخدمات لا يمكن للمؤسسات الكبرى أن توفرها، وبالتالي تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على إنتاجها.

– **تنشيط وتطوير حالة المنافسة compétition**: إن حالة المنافسة تنشط وتنعش الاقتصاد وتجعل عمليات المبادلة أكثر كفاءة وفائدة وترتقي بالأداء، إن المنظمات الصغيرة والمتوسطة لها أهمية كبيرة في تحسين ميزان مدفوعات الدولة حيث التصدير للخارج، ففي الولايات المتحدة الأمريكية ساهمت الصناعات الصغيرة في عام 2000 بما نسبته 33 % من إجمالي التصدير الأمريكي للخارج[2]. "إن القدرة التنافسية ترتبط بمدى قدرة هذه المنظمات على الإبداع التي تفوق قدرة المنظمات الكبيرة من جانب، وكذلك انتشارها في كافة القطاعات الاقتصادية من جانب آخر، بالإضافة إن تواجد هذه المنظمات في الصناعات الإستراتيجية والإنشائية، وكذلك في قطاعات الزراعة والخدمات جعل منها فاعلة في المنافسة، هكذا اعتمدت أغلب الدول أنشطة وفعاليات تشجع المنافسة بين هذه الأعمال ومع المنظمات الكبيرة، مثل أسبوع المشروعات الصغيرة الوطنية في الولايات المتحدة الأمريكية، وجائزة **الملك عبد الله الثاني** للتميز والريادة في المملكة الأردنية الهاشمية"[3].

خامسا: المخاطر التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

رغم حداثة القطاع الخاص في الجزائر إلا أن مؤسساته الصغيرة والمتوسطة تعاني من مختلف المخاطر سواء مالية أو تنظيمية أو تسويقية أو عقارية، والتي تعرقل سير نشاط تلك المؤسسات، حيث انتهى الأمر بها بغلق بعضها قبل بدأ النشاط وبعض آخر يعاني من الإفلاس. ويمكن حصر أهم المخاطر التي تواجه هذا القطاع فيما يلي:

---

[1] صلاح حسن، مرجع سابق، ص 9.

[2] طاهر محسن منصور الغالبي، مرجع سابق، ص 34.

[3] المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

1-مخاطر المالية:

تحجم البنوك التجارية عن تمويل المؤسسات الصغيرة باعتبارها تمويلًا بمخاطر عالية خاصة، وأن البنوك تفضل إقراض مبالغ كبيرة إلى عدد محدود من العملاء عن إقراض مبالغ صغيرة إلى أعداد كبيرة من أصحاب المؤسسات الصغيرة والحرفيين، ويرجع إحجام البنوك عن تمويل هذا القطاع إلى عدة أسباب منها:

- ✓ **أسباب إدارية:** حيث تحتاج عمليات إقراض المؤسسات الصغيرة إلى جهد ووقت طويل من قبل البنوك للدراسة والبحث، ثم متابعة القروض والسداد مما يستلزم وجود عدد كبير من أفراد الائتمان[1]. كما يتطلب الأمر العديد من الإجراءات ووثائق، مع توفر العديد من الشروط كعامل السن الذي يلعب دور
- ✓ كبير في نسبة قبول البنوك بالإقراض، ففئة الشباب لها الأولوية أكثر من الفئة العمرية التي تجاوزت سن الخمسين، كما يتوجب على صاحب المؤسسة ألا تكون عليه ديون مسبقة.
- ✓ **أسباب اقتصادية:** "حيث تحقق القروض الصغيرة عائدًا منخفض لا يغطي جانبًا من التكاليف لأن إجراءات القرض الصغير مع انخفاض عائده تماثل إجراءات القرض الكبير ذو العائد المرتفع نسبيًا.
- ✓ **أسباب ثقافية:** حيث لا تتوافر الخبرة البنكية لدى أغلبية أصحاب المؤسسات الصغيرة والحرفيين، مما يصعب عملية التوافق مع احتياجات البنوك فضلًا عن تعدد الخلفيات الثقافية والمهنية التخصصية لطالب القرض الصغير، ومن ثم فإن هذا التنوع والتعدد لا يشجع البنوك على منح القروض الصغيرة، وتفضل الاهتمام بالقروض الكبيرة التي تتفاوض فيها مع متخصصين ماليين يجيدون لغة البنوك"[2].

وتختلف معدلات الجمركية على حسب نوعية السلع، فيما إذا كانت سلع رأسمالية وسيطة استهلاكية أو سلع معمرة، وهذا التصنيف له تأثير على نشاطات المشاريع الصغيرة، إذ أنه يخدم أكثر المشاريع الكبيرة، وذلك لأن ما يعتبر سلعًا استهلاكية في المشاريع الكبيرة يعد سلعًا رأسمالية في المشاريع الصغيرة، وطالما أن هذه المعدلات تبدأ في الارتفاع تدريجيا بدءًا بالسلع الوسيطة ثم السلع المعمرة، فإنها تصبح بذلك عائق أمام المشاريع الصغيرة والمتوسطة، كما أن صعوبة وتعقيد الإجراءات المتخذة من طرف الجمارك تصعب من نشاط هذه المشاريع[3].

فيما نجد الحوافز الضريبية تستخدم لتشجيع التنمية الصناعية، وتتضمن هذه الحوافز فترات من الإعفاء الضريبي، وغالبًا ما تكون شروط هذه الحوافز معقدة وتخدم المؤسسات الكبيرة، أي لا تنطبق على حجم نشاط

---

[1] محمد صالح الحناوى، محمد فريد الصحن: **مقدمة في الأعمال والمال**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، دط، 1999، ص 73.

[2] المرجع نفسه، ص 73.

[3] فريدة لقرط وآخرون: **دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاديات النامية ومعوقات تنميتها**، منشورات مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورو-مغاربي، تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية الجزائر، سطيف، 2004، ص 123.

المشاريع الصغيرة والمتوسطة. وفي الجزائر تمنح المشاريع الصغيرة والمتوسطة من عمليات إعادة استثمار الفوائد مما لا يسمح لها بالقيام باستثمارات في إطار تجديد آلاتها الإنتاجية، إضافة إلى وجود عوامل أخرى تؤثر على نشاطها الإنتاجي، يتمثل في ارتفاع سعر تكلفة المنتجات المصنعة، كساد الإنتاج وذلك بسبب أن هذه المشاريع تتعامل مع مستهلك قدرته الشرائية ضعيفة ومع سوق وطنية ضيقة عادة[1].

2- مخاطر الخبرة التنظيمية:

من المشاكل الخطيرة التي تقابل المؤسسات الصغيرة نقص المعلومات والافتقار إلى الخبرة التنظيمية التي تمكن أصحابها من مواجهة مشاكلهم أو تساعدهم على التوسع في أعمالهم والنمو. ويظهر النقص في المعلومات واضحًا بالنسبة للظروف المحيطة بنشاط المؤسسات الصغيرة، وعادة أفق صاحب المقاولة في البلد النامية لا يمتد لأكثر من شؤون حرفته، لذلك فإنه قد لا يدري شيئا على الإطلاق بالنسبة لاتجاهات الأسعار في بلده فيُفاجئ بها ترتفع أو تنخفض دون سبب معروف لديه. وأحيانا يتعرضون أصحاب المؤسسات لنقص حاد في الخامات التي يستخدمونها في نشاطهم فيتعرضون لاحتكار البائعين في الأسواق المحلية الصغيرة، ولا يعرفون بوجود مصادر بديلة لهذه الخامات، وربما تكون هذه الخامات متوفرة في مناطق أخرى داخل البلد نفسه[2].

وكثيرًا ما يجهل أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كيفية التوسع في عمليات تسويق منتجاتهم أو إمكانية فتح أسواق أخرى لهذه المنتجات داخل البلد أو خارجها. وليس لديهم معلومات كافية- أو ربما لا توجد بالمرة- عن كيفية تحسين التقنيات المستخدمة في حدود إمكانياتهم. كما لا يملكون خبرة كافية للتعامل مع مصادر تمويلية خارج نطاق العائلة أو الأصدقاء، وقد يخشى الكثير منهم التعامل مع البنوك أو المؤسسات التمويلية الأخرى لأنهم لا يفهمون نظمها وطبيعتها وإجراءات التعامل معها[3].

3- مخاطر تنمية الموارد البشرية :

- عدم توافر الموارد المدربة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويراجع هذا إلى عدم مراعاة شروط استقطاب وتوظيف الموارد البشرية، إذ أغلبية المؤسسات تعتمد على توظيف الأقارب والأصدقاء دون الأخذ بعين الاعتبار طبيعة الشهادات التي يحملونها، أو الخبرة التي اكتسبوها من قبل، ولا الاهتمام بتحقيق التوافق المهني من خلال توافق خصائص الموظف مع خصائص المهنة، كما أنها لا تعتمد على دورات تكوينية، وتزويد عمالها بالأفكار والمعارف الجديدة.

---

[1] فريدة لقرط وآخرون، مرجع سابق، ص 123.

[2] عبد الرحمن يسرى أحمد: **تنمية الصناعات الصغيرة ومشكلات تمويلها**، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، دط، 1996، ص 31.

[3] المرجع نفسه، ص ص 31، 32.

- ضعف المهارات المقاولاتية لدى أصحاب المؤسسات، حيث يتمتع المقاول الحقيقي بالعديد من المهارات التي تميزه عن غيره من الموارد البشرية، تسمح له بالتسيير واتخاذ القرارات المناسبة، والقدرة على التنبؤ بالمستقبل انطلاقًا من التخطيط الاستراتيجي والرؤيا المستقبلية، لكن واقع المؤسسات الجزائرية عكس ذلك، إذ أنهم لا يمتلكون المعارف والجوانب العلمية لإدارة المشروع، ولا مهارة في التعامل مع العمال من ناحية احترام الذات الإنسانية وبناء علاقات غير رسمية، إضافة إلى ذلك غير متمكنين على دراسة وتحليل سلوكيات المستهلكين وتحديد حاجاتهم، والتحكم بالبيئة الخارجية وبالتغيرات التي تحدث فيها.
- التكوين المهني، إن أغلبية أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أقدموا على بناء مؤسساتهم بمستوى تكويني ضعيف وبالأخص في هذا المجال، حيث نجد موارد بشرية لا علاقة بالتسويق ولا بالتسيير، الأمر الذي يؤثر على مردودية المؤسسة وأهدافها، مع العلم أن أصحاب المشاريع هم الذين يقومون بمختلف المهام من التنظيم والتنسيق والتخطيط وحتى الرقابة.

4- المخاطر التسويقية:

تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مشاكل من الناحية التسويقية، والتي تختلف باختلاف طبيعة النشاط، ونوع المؤسسة التي يديرها صاحب المشروع، والتي تتمثل في:

- تفضيل المستهلك المحلي للمنتجات الأجنبية المماثلة في بعض الأحيان بدافع التقليد أو المحاكاة، أو لاعتماده على استخدام هذه السلع الأجنبية مما يحد حجم الطلب على المنتجات المحلية.
- عدم توفر الحوافز الكافية للمنتجات المحلية، مما يؤدي إلى منافسة المنتجات المستوردة لمثيلاتها من المنتجات المحلية، وقيام بعض المؤسسات الأجنبية بإتباع سياسة المزاحمة لتوفر منتجاتها للأسواق المحلية بأسعار تقل عن أسعار المنتج المحلي، مما يؤدي إلى ضعف الموقف التنافسي للمؤسسات الوطنية العاملة في هذه الصناعات[1].
- "اتجاه نسبة كبيرة من هذه المؤسسات إلى القيام بالبيع المباشر للمستهلك النهائي أو المستخدم الصناعي، أو بالبيع لتجار التجزئة الصغار، مما يؤدي إلى زيادة الأعباء التسويقية لهذه المنشآت وعدم قيامها بأداء هذه المهمة بكفاءة.

---

[1] نبيل جواد: **إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، بيروت، ط1، 2007، ص104.

- عدم استغلال القدرات التصديرية، فلما تهتم الجهات المتخصصة في تحفيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من استغلال قدراتها التصديرية، بحيث ينصب الدعم إلى المؤسسات الكبيرة من خلال الحوافز والخدمات فيما تترك هذه المشروعات لتحل مشكلاتها بمبادرتها الذاتية"[1].
- غياب الخبرة في مجال التسويق وقلة المشاركة في معارض تجارية خارجية لعرض مختلف المنتجات، والتعرف على نوعية سلع المنافسين ومدى جودتها في السوق، كما لا يتحكمون في قانون العرض والطلب أثناء تعاملهم مع المستهلكين.
- تعقد الإجراءات والتشريعات المتعلقة بالتعامل مع المستثمرين الأجانب فيما يخص تبادل السلع والخدمات، وجلب الموارد والآلات الإنتاجية من الدول الأجنبية.

5- المخاطر العقارية:

يعتبر الحصول على العقار الصناعي في الجزائر من أهم العقبات التي تواجه المستثمر ميدانيا أمام تجسيد مشروعه الاستثماري مهما كانت طبيعته، إذ تواجه الدولة الجزائرية صعوبات توفير الأوعية العقارية اللازمة لجلب الاستثمارات من أجل تنمية الاقتصاد الوطني، ذلك أن إشكالية الحصول على الموقع العقاري الاستثماري تتمثل جملة من المعوقات البيروقراطية والتنظيمية ومشكل التنسيق بين مختلف الغدارات العمومية، بالإضافة إلى مشكل أشباه المستثمرين الذين استغلوا الثغرات القانونية والتحفيزات المتمثلة في بيع الأراضي بالدينار الرمزي في الحصول على العقار الصناعي واستغلاله لأغراض أخرى لا تتعلق بالاستثمار[2]. إذ في السنوات الأخيرة تم تحويل بعض المناطق الصناعية إلى تجمعات سكانية، بدل استخدام تلك العقارات في إنشاء مؤسسات متنوعة النشاطات، والبعض العقارات الآخر لا يسمح لهم باستخدامها سواء ملكية عمومية أو عقود ملكية غامضة. وبالتالي على الأجهزة الحكومية أن تسهل مهمة الحصول على عقار صناعي لاستغلاله في إنعاش الأنشطة الاستثمارية والتنويع في أعمالها خاصة تلك الهياكل القاعدية الغير المستغلة في مختلف مناطق البلاد.

كما أن غياب سوق عقاري حر شفاف شجع على المضاربة حتى في العقار العمومي مع تفاوت هام في الأسعار، وهو ما يشجع التوزيع غير الشفاف للأراضي، وفي دراسة **للبنك العالمي** أثبتت مدى تأثير عائق العقار على الاستثمار الخاص في الجزائر، خاصة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث أن فترة انتظار المستثمر للحصول على العقار الصناعي تتراوح ما بين 3 إلى 5 سنوات[3]، كما هو موضح في الجدول الموالي:

---

[1] نبيل جواد، مرجع سابق، ص ص 104، 105.

[2] حسين يرقي ، محمد أمين بن لكحل: **دور العقار الصناعي في ترقية الاستثمار في الجزائر–دراسة حالة ولاية مدية–**، مجلة الإبداع، المجلد 3، العدد 3، ص 57.

[3] جمعي عماري ، مرجع سابق، ص 57.

جدول رقم (12): يبين فترة الانتظار للحصول على العقار الصناعي.

نوع العقار	محلات إدارية	أراضي صناعية لعينة شاملة	أراضي صناعية لمؤسسات صغيرة
المؤسسات الباحثة عن العقار	% 19.6	% 37.7	% 42.1
مدة الانتظار	3.6 سنة	4.9 سنة	4.7 سنة

المصدر: عماري جمعي، مرجع سابق، ص58.

وبهذا الشكل يعد الحصول على العقار المناسب أحد المشاكل الأساسية لتوطين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بسبب:

- صعوبة الحصول على عقد للملكية أو عقد إيجار، بالرغم من أهميتها للحصول على التراخيص الأخرى كالقرض البنكي والامتيازات الأخرى مثلا، وهذا بسبب عدم تحرر سوق العقار بشكل يحفز على الاستثمار لحد الآن، ولغياب سلطة اتخاذ القرار حول تخصص الأراضي وتسيير المساحات الصناعية.
- التمييز بين القطاع الخاص والعام في مجال تمليك أو كراء العقارات، حيث تبقى الأولوية دائما للقطاع العام، وهو ما يتناقض مع النصوص التشريعية.
- التوزيع غير العادل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين المناطق الحضرية والنائية، يصعب عملية الحصول على عقار لإقامة المشروع، لما تتميز به المناطق الحضرية من كثافة سكانية كبيرة تقلل من مساحة الأراضي الصناعية[1].

ولو نتحدث عن المناطق الصناعية، نجد أنها في حالة تدهور مستمر بسبب غياب سياسة تسيير رسمية من قبل الدولة، فالمؤسسات التي تنشئ في المناطق الجبلية والريفية أو المدن الصغيرة تعاني من مشاكل غياب الخدمات العمومية كالمياه والكهرباء وشبكات الاتصال تكون ضعيفة، والطرقات غير صالحة المؤدية إلى تلك المنشآت، الأمر الذي يدفع بأصحاب المؤسسات إلى توفير تلك الخدمات بطرق غير رسمية، دون علم السلطات المحلية بذلك.

6- مخاطر بيئة الاستثمار:

لقد فشلت الصادرات غير النفطية في التموقع بالأسواق الدولية، رغم الدعم الحكومي الكبير الذي وجه لها مثل، برنامج الإصلاحات الرامية إلى رفع القدرات التصديرية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تحسين بيئة

[1] سليمان ناصر، محسن عواطف ، مرجع سابق، ص ص 10، 11.

الأعمال من خلال التوعية، التدريب وتوجيه الشركات المصدرة أو المحتمل تدويل أنشطتها، فقد صنف تقرير الأعمال **Doing business** 2011 الصادر عن البنك الدولي الجزائري في المركز 148 من بين 184 دولة شملتها الدراسة، أي أقل من خمسة مراتب مقارنة بعام 2010[1]، وفي نفس التقرير احتلت الجزائر المرتبة 127 فيما يتعلق بالتجارة الخارجية؛ حيث سجلت خسارة بأربعة مراتب مقارنة بالعام السابق، وتبين بيانات وكالة التجارة الخارجية **ALGEX** أن المصدرين هم أقل عددًا، إذ لا يتجاوز عددهم 350 مصدر عام 2010 بالمقابل بلغ عددهم 450 مصدر في 2008، ويمكن تفسير هذا الانخفاض الحاد في عدد المصدرين إلى ارتفاع معدل وفيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، فحسب بيان المدير العام للوكالة الوطنية لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة فإن حوالي 30000 شركة تغلق أبوابها كل عام[2].

سادسا: آليات ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

بذلت الدولة الجزائرية جهدًا كبيرًا في محاولة رفع المردودية والنهوض بالقطاع الاقتصادي، مع محاولة القضاء على المخاطر التي تعرقل النمو المؤسسي، وذلك من خلال اتخاذ العديد من التدابير التي تسمح لها بترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سواء الخاصة منها أو العامة، انطلاقا من صدور العديد من القوانين كقانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الذي يعتبر الإطار المرجعي لتحقيق التنمية والمتضمن طرق الإنشاء وسبل الدعم والتأهيل، مع توفير مختلف أجهزة الدعم والمرافقة وصناديق ضمان القروض، كما استدعى الأمر إبرام الشراكة والتعاون الدولي لمواجهة أخطار العولمة كالتعاون الأورو متوسطي، التعاون مع البنك الإسلامي للتنمية، والتعاون مع البنك العالمي.

1-أجهزة الدعم:

إن التوجه نحو القطاع الخاص أفرز عنه العديد من أجهزة الدعم، التي تسهر على تشجيع المقاولين الشباب على الاستثمار، وتجسيد أفكارهم الإبداعية في الواقع، والتي تختلف شروطها ومهامها من وكالة إلى أخرى، ومن بينها الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب التي يرمز لها برمز ANSEJ، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM .

[1] جمال خنشور، حمزة العوادي: **نحو إرساء إستراتيجية متكاملة لتنمية صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية**، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 7، العدد 2، 2014، ص 50.

[2] المرجع نفس، الصفحة نفسها.

أ–الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب: أنشئت الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-295 المؤرخ في 8 سبتمبر 1996، والتي توضع تحت سلطة رئيس الحكومة، وتتمتع الوكالة بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، ومقرها في مدينة الجزائر ويمكن نقلها إلى أي مكان آخر من التراب الوطني.

تقوم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب على العديد من المهام والمتمثلة في:

- تدعم وتقدم الاستشارة وترافق الشباب ذوي المشاريع في إطار تطبيق مشاريعهم الاستثمارية.
- تسير وفقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما، تخصيصات الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب، لاسيما منها الإعانات وتخفيض نسب الفوائد، في حدود الغلافات التي يضعها الوزير المكلف بالتشغيل تحت تصرفها[1].
- "تبلغ الشباب ذوي المشاريع الذين ترشح مشاريعهم للاستفادة من قروض البنوك والمؤسسات المالية، بمختلف الإعانات التي يمنحها الصندوق وبالامتيازات الأخرى التي يحصلون عليها.
- تقوم بمتابعة الاستثمارات التي ينجزها الشباب ذوي المشاريع، مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربطهم بالوكالة ومساعدتهم عند الحاجة، لدى المؤسسات والهيئات المعنية بإنجاز الاستثمارات.
- تشجيع كل أشكال الأعمال والتدابير الأخرى الرامية إلى ترقية تشغيل الشباب، لاسيما من خلال برامج التكوين والتشغيل والتوظيف الأولي[2]".

وللاستفادة "من إعانة الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب، عند إحداث أنشطتهم، يجب على الشاب أو الشباب ذوي المشاريع، أن يستوفوا الشروط المجتمعية الآتية:

- أن يتراوح عمر الشاب ما بين 19 و35 سنة، وعندما يحدث الاستثمار ثلاثة مناصب عمل دائمة على الأقل (بما في ذلك الشباب ذو المشاريع الشركاء في المقاولة) يمكن رفع سن مسير المقاولة المحدثة إلى 40 سنة كحد أقصى.
- أن يكون أو يكونوا ذوي تأهيل مهني و/أو ذو ملكات معرفية معترف بها.
- أن يقدم أو يقدموا مساهمة شخصية في شكل أموال خاصة بمستوى يطابق الحد الأدنى.
- ألا يكون أو ألا يكونوا شاغلين وظيفة مأجورة عند تقديم طلب الإعانة"[3].

[1] مرسوم تنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 08 سبتمبر 1996، يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي، **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية**، العدد 52، الصادر بتاريخ 11 سبتمبر 1996، ص ص 12، 13.

[2] المرجع نفسه، ص 13.

[3] مرسوم تنفيذي رقم 03-290 المؤرخ في 6 سبتمبر سنة 2003، يحدد شروط الإعانة المقدمة للشباب ذوي المشاريع ومستواها، **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية**، العدد 54، الصادر بتاريخ 10 سبتمبر 2003، ص 10.

كما يمكن الاستفادة من امتيازات مالية سواء من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب أو من البنوك، وبالتالي ففي الحالات التي يطلب فيها الشاب أو الشباب ذوي المشاريع تمويلًا بنكيًا، فإن طلبات التمويل البنكية المحتمل إقامتها، زيادة على مساهمة الشباب ذوي المشاريع في رأس المال، وعلى الإعانة التي يمنحها الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب لضمان إنجاز الاستثمارات، يدرسها النظام البنكي وفق القواعد والمقاييس الخاصة بمنح القروض[1].

ويمكن تلخيص هيكل التمويل الثنائي والثلاثي المعتمد من قبل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في الجدول التالي:

الجدول رقم (13): يبين هيكل التمويل الثنائي والثلاثي المعتمد من قبل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

	مستويات التمويل	المساهمة الشخصية	قرض بدون فائدة	القرض البنكي
التمويل الثنائي	المستوى الأول أقل أو يساوي 5.000.000	%71	% 29	/
	المستوى الثاني ما بين 5000.001 دج و10.000.000 دج	% 72	% 28	/
التمويل الثلاثي	المستوى الأول أقل أو يساوي 5.000.000 دج	% 01	% 29	% 70
	المستوى الثاني: ما بين 5000.000 دج و10.000.000 دج	% 02	% 28	% 70

المصدر: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، على الموقع: www.ansej.org.dz

يوجد نوعين من التمويل، التمويل الثنائي الذي يكون بمساهمة طرفين الشاب المستثمر بمساهمة شخصية بين 71 % إلى 72 % من المبلغ الإجمالي للاستثمار، في حين تقدم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب قرض بدون فائدة بنسبة 28 % إلى 29 %، أما التمويل الثلاثي يساهم فيه ثلاث أطراف للاستثمار في المشروع، الشاب المستثمر بمساهمة شخصية تتراوح نسبتها ما بين 01 % إلى 02 % فقط، والطرف الثاني المتمثل في

[1] مرسوم تنفيذي رقم 03-290 المؤرخ في 6 سبتمبر سنة 2003، مرجع سابق، ص 11.

الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب تدعم بقرض بدون فائدة بنسبة تتراوح ما بين 28 % إلى 29 %، أما البنك يساهم بقرض نسبته 70 %.

وكما تستفيد المؤسسة من امتيازات جبائية التالية:

-في مرحلة إنجاز المشروع:

- تطبيق معدل منخفض نسبته 5 % من حقوق الجمركية للتجهيزات المستوردة التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.
- الإعفاء من دفع رسوم الملكية على الاكتسابات العقارية.
- الإعفاء من التسجيل على عقود تأسيس المؤسسات.

- في مرحلة استغلال المشروع:

- الإعفاء من الرسم العقاري على البيانات وإضافات البنايات، (لمدة ثلاث سنوات، أو ستة سنوات للمناطق الخاصة والهضاب العليا، أو 10 سنوات لمناطق الجنوب).
- الإعفاء من الكفالة المتعلقة بحسن تنفيذ بالنسبة للنشاطات الحرفية والمؤسسات المصغرة، عندما يتعلق الأمر بترميم للممتلكات الثقافية[1].
- "الإعفاء الكلي من الضريبة الجزافية الوحيد (**IFU**) ابتداء من تاريخ الاستغلال، (لمدة ثلاث سنوات ابتداء من تاريخ بداية النشاط، أو ستة سنوات للمناطق الخاصة، أو 10 سنوات لمناطق الجنوب).
- تمديد فترة الإعفاء من الضريبة الجزافية الوحيدة (**IFU**) لمدة عامين عندما يتعهد المستثمر بتوظيف ثلاثة عمال على الأقل لمدة غير محددة.
- عند نهاية فترة الإعفاء تستفيد المؤسسة من تخفيض جبائي بـ: 70 % خلال السنة الأولى من الإخضاع الضريبي، و50 % خلال السنة الثانية من الإخضاع الضريبي، و25 % خلال السنة الثالثة من الإخضاع الضريبي"[2].

ب- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار: أنشأت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في الجزائر من خلال الأمر التشريعي رقم 01-03 في 20 أوت 2001، المتعلق بتنمية الاستثمار والنظام المطبق على الاستثمارات الوطنية والأجنبية المندرجة في إطار الأنشطة الاقتصادية لإنتاج السلع والخدمات، فضلًا على الاستثمارات التي تنجز في إطار منح الامتيازات و/أو الرخص، حيث كانت تعرف فيما قبل (1993-2000) بوكالة ترقية ودعم ومتابعة

---

[1] الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، على الموقع: www.ansej.org.dz

[2] الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، على الموقع: www.ansej.org.dz

الاستثمار، وقد صاحب هذا التغيير في التسمية مجموعة من التعديلات على مستوى الإطارات المؤسساتية والتنظيمية والمتمثلة [1] في:

- "إنشاء المجلس الوطني للاستثمار، هيئة يترأسها رئيس الحكومة مكلفة باستراتيجيات وأولويات التطوير.
- إرساء لجنة طعن ما بين وزارية مكلفة باستقبال شكاوي المستثمرين والفصل فيها.
- توضيح أدوار مختلف المتدخلين في مدرج الاستثمار.
- مراجعة نظام التحفيز على الاستثمار.
- تخفيض آجال الرد للمستثمرين من 60 يوما إلى 72 ساعة.
- إلغاء حد التمويل الذاتي المطلوب من أجل الحصول على المزايا.
- تبسيط إجراءات الحصول على المزايا.
- تخفيف ملفات طلب المزايا"[2].

ج- الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC: تم إنشاء الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة في الجزائر بمقتضى المرسوم التشريعي رقم 94-11 المؤرخ في 26 ماي سنة 1994، والتي تقوم على التأمين عن البطالة لفائدة الأجراء، الذين قد يفقدون عملهم بصفة لا إرادية لأسباب اقتصادية، مع محاولة مساعدتهم للاندماج في الحياة المهنية[3].

ويتولى الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة تنفيذ ترتيب دعم إحداث نشاطات من طرف البطالين ذوي المشاريع البالغين ما بين 35 و50 سنة، ويهدف هذا الترتيب إلى تشجيع إحداث نشاطات إنتاج السلع والخدمات من طرف البطالين ذوي المشاريع. ويتوجب أن تتوفر بعض الشروط في البطال ذو المشروع، خصوصًا السن والمؤهل ومستوى المساهمة الشخصية، وأن لا يتجاوز مبلغ الاستثمارات 05 ملايين، وينجز استثماره بصفة فردية أو جماعية وفقًا لأحد أشكال تنظيم المؤسسات طبقًا للتشريع المعمول به[4].

ويستفيد البطالون ذوو المشاريع من امتيازات عديدة منها قروض غير مكافأة، لتكملة مستوى الأموال الخاصة المطلوبة لقبولهم في الاستفادة من قروض بنكية يمنحها الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، مع التخفيض في نسب الفائدة بالنسبة للقروض البنكية المتحصل عليها طبقا للأحكام التشريعية المعمول بها، بالإضافة إلى

---

[1] عبد الرزاق منيش، مرجع سابق، ص ص 193، 194.

[2] المرجع نفسه، ص 194.

[3] مرسوم تشريعي رقم 94-11 مؤرخ في 26 مايو سنة 1994، يحث التأمين عن البطالة لفائدة الإجراء الذين قد يفقدون عملهم بصفة لا إرادية لأسباب اقتصادية، **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية**، العدد 34، الصادر بتاريخ 1 جوان 1994، ص 12.

[4] مرسوم رئاسي رقم 03- 514 مؤرخ في 30 ديسمبر 2003، يتعلق بدعم إحداث النشاطات من طرف البطالين ذوي المشاريع البالغين ما بين 35 و50 سنة، **الجريدة الرسمية للجمهورية الرسمية**، العدد 84، الصادر بتاريخ 31 ديسمبر 2003، ص 7.

التكفل بالمصاريف المحتملة المترتبة على الدراسات والخبرات المنجزة أو التي يطالب بها الصندوق للتأمين عن البطالة في إطار مساعدة البطالين ذوي المشاريع[1].

الجدول رقم (14): يبين الهيكل المالي للتمويل الثلاثي المعتمد من قبل الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة.

	مستويات التمويل	المساهمة الشخصية	قرض بدون فائدة	القرض البنكي
التمويل الثلاثي	المستوى الأول: أقل أو يساوي 5.000.000 دج	%1	%29	%70
	المستوى الثاني: ما بين 5000.001 دج و10.000.000 دج	%2	%28	%70

المصدر: الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، على الموقع: www.cnac.dz

من خلال الجدول نلاحظ أن التمويل الثلاثي المعتمد من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة يساهم فيه ثلاثة أطراف البطال ذو المشروع بمساهمة شخصية تقدر بنسبة 01 % إلى 02 %، والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة يقدم قرض بدون فائدة بنسبة 29 % عند المستوى الأول و28 % عند المستوى الثاني، في حين يساهم البنك بقرض نسبته 70 %. "كما يستفيد البطال أو البطالون ذوو المشاريع من تخفيض في نسب فائدة قروض الاستثمارات الخاصة بإحداث أو توسيع النشاطات التي تمنحهم إياها البنوك والمؤسسات المالية، المنصوص عليها في المادة 7 من المرسوم الرئاسي رقم 03- 514 المؤرخ في 6 ذي القعدة عام 1424 الموافق 30 ديسمبر سنة 2003 والمذكور أعلاه، ويحدد هذا التخفيض بـ 100 % من المعدل المدين الذي تطبقه البنوك والمؤسسات المالية بعنوان الاستثمارات المنجزة في كل قطاعات النشاطات"[2].

د- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM : لقد تم إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في الجزائر بمقتضى مرسوم تنفيذي رقم 04-14 مؤرخ في 22 جانفي سنة 2002 والمتعلق بجهاز القرض المصغر، وتوضع الوكالة تحت سلطة رئيس الحكومة، وتتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي. ومهام الوكالة يتمثل في تسير جهاز القرض المصغر، وتدعيم المستفيدين وتقدم لهم الاستشارة وترافقهم في تنفيذ أنشطتهم، كما

[1] المرجع نفسه، ص 8.

[2] مرسوم تنفيذي رقم 13- 254 مؤرخ في 02 جويلية سنة 2013، يحدد شروط الإعانات الممنوحة للبطالين ذوي المشاريع البالغين ما بين 30 و 50 سنة ومستوياتها، **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية**، العدد 35، الصادر بتاريخ، 7 جويلية 2013، ص 14.

تمنح قروض بدون مكافأة، وتعمل على تبليغ المستفيدين أصحاب المشاريع المؤهلة للجهاز بمختلف الإعانات التي تمنح لهم[1]؛ وللاستفادة من القرض المصغر على المواطن أن تتوفر فيه الشروط التالية:

- أن يبلغوا من العمر 18 سنة فما فوق.
- أن يكونوا بدون دخل أو ذوي دخل ضعيف غير مستقر وغير منتظم.
- أن يتوفروا على إقامة مستقرة.
- أن يكونوا ذوي مهارات لها علاقة بالنشاط المرتقب.
- ألا يكونوا قد استفادوا من مساعدة أخرى لإحداث الأنشطة.
- أن يقدموا مساهمة شخصية[2].

تعمل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر على تقديم مساعدات مالية للمواطنين الراغبين في استحداث نشاطهم الخاصة، وتقديم سلفة بدون فائدة والتي تختلف باختلاف القيمة الإجمالية للمشروع والتي لا تتجاوز 100.000 دج وقد تصل إلى 250.000 دج على مستوى ولايات الجنوب دون مساهمة شخصية من قبل المقاول، في حين لا تتجاوز قيمة المشروع 1.000.000 دج وتكون المساهمة الشخصية بنسبة 01 % وسلفة الوكالة تقدر 29 %، وهنا يتدخل طرف ثالث أين يساهم البنك بقرض قدره 70 %.

الجدول رقم (15) : يبين هيكل التمويل بالوكالة لتسيير القرض المصغر.

قيمة المشروع	المساهمة الشخصية	سلفة الوكالة	القرض البنكي
لا تتجاوز 1000.000 دج	% 0	% 100	/
لا تتجاوز 250.000 دج بالنسبة لولايات الجنوب	% 0	% 100	/
لا تتجاوز 1.000.000 دج	% 1	% 29	% 70

المصدر: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، على الموقع: http://www.angem.dz

[1] مرسوم تنفيذي رقم 04-14 مؤرخ في 22 يناير سنة 2004، يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وتحديد قانونها الأساسي، **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية**، العدد 06، الصادر بتاريخ 25 جانفي 2004، ص 8.

[2] المرجع نفسه، ص 13.

كما تقدم الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر امتيازات الجبائية وهي:

- إعفاء كلي من الضريبة على الدخل الإجمالي والضريبة على أرباح الشركات لمدة ثلاث سنوات.
- إعفاء من رسم العقاري على البنايات المستعملة في الأنشطة التي تمارس لمدة ثلاث سنوات.
- تعفى من رسم نقل الملكية، الاقتناءات العقارية التي يقوم بها المقاولون قصد إنشاء أنشطة صناعية.
- إعفاء من جميع حقوق التسجيل، والعقود المتضمنة تأسيس الشركات التي تم إنشاؤها من قبل المقاولون.
- يمكن الاستفادة من الإعفاء الضريبي على القيمة المضافة، مقتنيات مواد التجهيز والخدمات التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار الخاص بالإنشاء.
- تخفيض من الضريبة على الدخل الإجمالي أو الضريبة على أرباح الشركات، وكذا من الرسم على النشاط المهني المستحق عند نهاية فترة الإعفاءات، وذلك خلال الثلاث سنوات الأولى من الإخضاع الضريبي، ويكون التخفيض كالتالي:
  - السنة الأولى من الإخضاع الضريبي : تخفيض بنسبة 70 %.
  - السنة الثانية من الإخضاع الضريبي: تخفيض بنسبة 50 %.
  - السنة الثالثة من الإخضاع الضريبي: تخفيض بنسبة [1]25 %.

2– صناديق ضمان القروض:

تعاني العديد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من مشكلة التمويل ونقص رؤوس الأموال لتسيير مشاريعها الاستثمارية، ما جعل الجزائر تقوم على استحداث العديد من آليات التمويل حتى تتمكن من الاستمرارية وموجهة منافسيها في السوق، وتختلف نسبة القروض الممنوحة بحسب حجم المؤسسة وطبيعة النشاط وكذا نسبة المساهمة الشخصية من قبل المستثمر، وتتمثل هذه الصناديق في صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وصندوق ضمان القروض لاستثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أ– صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة FGAR: طبقا لأحكام المادة 14 من القانون رقم 01-18 المؤرخ في 12 ديسمبر سنة 2001 تم إنشاء صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتي تتمتع بشخصية معنوية واستقلال مالي، وبدورها تهدف إلى ضمان القروض الضرورية للاستثمارات التي يجب على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويتولى الصندوق المهام التالية:

- التدخل في منح الضمانات لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنجز استثمارات في مجال إنشاء المؤسسات، تحديد التجهيزات، توسيع المؤسسة، وأخذ مساهمات[1].

[1] الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، على الموقع: http://www.angem.dz

- "تسيير الموارد الموضوعة تحت تصرفه، وفقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما.
- إقرار أهلية المشاريع والضمانات المطلوبة.
- التكفل بمتابعة عمليات تحصيل المستحقات المتنازع عليها.
- متابعة المخاطر الناجمة عن منح ضمان الصندوق.
- تلتقي بصفة دورية معلومات عن التزامات البنوك والمؤسسات المالية التي تمت تغطيتها بضمانه. وفي هذا الإطار يمكنه أن يطلب أية وثيقة يراها ضرورية ويتخذ أي قرار يكون في مصلحة الصندوق.
- ضمان متابعة البرامج التي تضمنها الهيئات الدولية لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ضمان الاستثمار والمساعدة التقنية لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المستفيدة من ضمان الصندوق"[2].

ب- صندوق ضمان قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تم إنشاء صندوق ضمان استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 2004، وهو شركة ذات أسهم، ويحدد مقره في مدينة الجزائر، ويهدف الصندوق إلى ضمان تسديد القروض البنكية التي تستفيد منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعنوان تمويل الاستثمارات المنتجة للسلع والخدمات المتعلقة بإنشاء تجهيزات المؤسسة وتوسيعها وتجديدها، ويكون المستوى الأقصى للقروض القابلة للضمان 50 مليون دينار.

لا تستفيد من ضمان الصندوق، القروض المنجزة في قطاع الفلاحة والقروض الخاصة بالنشاطات التجارية، وكذا القروض الموجهة للاستهلاك، ويتكون رأسمال الصندوق المسموح به من 30 مليار دينار[3]، ويقدر الرأسمال المكتتب بـ 20 مليار دينار منها نسبة 60 % على الخزينة ونسبة 40 %على البنوك؛ وتنصب تغطية المخاطر على آجال الاستحقاق بالرأسمال وكذا الفوائد المستحقة طبقًا للنسب المغطاة، ويحدد مستوى تغطية الخسارة بنسبة 80 % عندما يتعلق الأمر بقروض ممنوحة عند إنشاء مؤسسة صغيرة ومتوسطة ونسبة 60 % في الحالات الأخرى؛ وتحدد العلاوة المستحقة بعنوان تغطية الخطر بنسبة أقصاها 0.5 % من القرض المتبقين ويسددها المستثمر سنويًا من المتبقي، ويتم تحصيل هذه العلاوة من قبل البنك لفائدة الصندوق[4].

---

[1] مرسوم تنفيذي رقم 02- 373 مؤرخ في 11 نوفمبر سنة 2002، يتضمن إنشاء صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحديد قانونها الأساسي، **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية**، العدد 74، الصادر بتاريخ 13 نوفمبر 2002، ص 13.

[2] المرجع نفسه، ص 14.

[3] مرسوم رئاسي رقم 04- 134 مؤرخ في 19 أفريل سنة 2004، يتضمن القانون الأساسي لصندوق ضمان قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية**، العدد 27، الصادر بتاريخ 28 أفريل 2004، ص ص 30، 31.

[4] المرجع نفسه، ص 31.

3- هيئات المرافقة:

أقدمت الدولة الجزائرية على إنشاء العديد من هيئات المرافقة من مشاتل المؤسسات ومراكز تسهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهذا راجع إلى الدور الذي تلعبه المرافقة في ضمان استمرارية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وزيادة أعدادها، من خلال مساهمتها في توجيه المستثمرين ومتابعة أعمالهم من بداية النشأة وتستمر المرافقة لمدة معينة، مع إجراء دورات تدريبية وتحديد طرق تقديم القروض دون فوائد، وتزويد المؤسسات بالأجهزة والتكنولوجية الحديثة، وسنحاول من خلال هذا العنصر تحديد أهداف ومهام التي تتولاها هيئات المرافقة.

أ- مشاتل المؤسسات: إن مشاتل المؤسسات هي مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وأنشأت بمقتضى القانون رقم 01-18 المؤرخ في 12 ديسمبر سنة 2001، وهي تتكفل بمساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودعمها؛ وتكون المشاتل في أحد الأشكال الآتية:

- **المحضنة**: هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع في قطاع الخدمات.
- **ورشة الربط**: هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع في قطاع الصناعة الصغيرة والمهن الحرفية.
- **نزل المؤسسات**: هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع المنتمين إلى ميدان البحث[1].

تتولى مشاتل المؤسسات العديد من المهام والتي تتمثل في:

- استقبال واحتضان ومرافقة المؤسسات الحديثة النشأة لمدة معينة وكذا أصحاب المشاريع.
- تتولى المشاتل تسيير المحلات احتضان أصحاب المشاريع بوضع محلات تحت تصرفهم تتناسب مساحتهم مع طبيعة المشتلة واحتياجات نشاطات المشروع.
- تقدم المشتلة الخدمات، التوطين الإداري والتجاري للمؤسسات الحديثة النشأة وللمتعهدين بالمشاريع، وتضع تحت تصرف المؤسسات المحتضنة تجهيزات المكتب ووسائل الإعلام الآلي.
- توفر المشتلة بناء على طلب المؤسسات المحتضنة مختلف الخدمات المشتركة كاستقبال المكالمات الهاتفية والفاكس، توزيع وإرسال البريد وكذا طبع الوثائق، واستهلاك الكهرباء والغاز والماء.
- تتولى المشتلة فيما يخص الاستشارة المقدمة للمؤسسات مرافقة ومتابعة أصحاب المشاريع قبل إنشاء مؤسساتهم وبعده، وزيادة على وظيفة الاستشارة في الميدان القانوني والمحاسبي والتجاري والمالي، تقدم المشتلة لأصحاب المشاريع دعمًا يتمثل في تلقينهم مبادئ تقنيات التسيير خلال مرحلة إنضاج المشروع[2].

---

[1] مرسوم تنفيذي رقم 03-78 مؤرخ في 25 فيفري 2003، يتضمن القانون الأساسي لمشاتل المؤسسات، **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية**، العدد 13، الصادر بتاريخ 26 فيفري 2003، ص 14.

[2] المرجع نفسه، ص ص14، 15.

ب- مراكز تسهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: مراكز التسهيل، هي مؤسسات عمومية ذات طابع إداري، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، أنشأت مقتضى مرسوم تنفيذي رقم 03-79 مؤرخ في 25 فيفري 2003، تقوم بإجراءات إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العاملة، وكذا حاملي المشاريع وإعلامها وتوجيهها، وتتوخى المراكز تحقيق الأهداف الآتية:

- وضع شباك يتكيف مع احتياجات منشئ المؤسسات والمقاولين.
- تطوير ثقافة التقاول.
- ضمان تسيير الملفات التي تحضى بمساعدات الصناديق المنشأة لدى وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تقليص آجال إنشاء المؤسسات وتوسيعها واستردادها.
- تشجيع تطوير التكنولوجيا الجديدة لدى حاملي المشاريع.
- إنشاء مكان التقاء بين عالم الأعمال والمؤسسات والإدارات المركزية أو المحلية.
- الحث على تثمين البحث عن طريق توفير جو للتبادل بين حاملي المشاريع ومراكز البحث وشركات الاستشارة ومؤسسات التكوين والأقطاب التكنولوجية والصناعية والمالية.
- تشجيع تطوير النسيج الاقتصادي المحلي[1].

وتتولى مراكز التسهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة القيام بمهام الآتية:

- دراسة الملفات التي يقدمها حاملوا المشاريع أو المقاولون والإشراف على متابعتها.
- تجسيد اهتمامات أصحاب المؤسسات في أهداف عملية وذلك بتوجيههم حسب مسارهم المهني.
- مساعدة المستثمرين على تخطي العراقيل التي تواجههم أثناء تأسيس الإجراءات الإدارية.
- مرافقة أصحاب المشاريع والمقاولين في ميداني التكوين والتسيير.
- تشجيع نشر المعلومة بمختلف وسائل الاتصال المتعلقة بفرض الاستثمار والدراسات القطاعية والإستراتيجية والدراسات الخاصة بالفروع.
- تقديم خدمات في مجال الاستثمار في وظائف التسيير والتسويق واستهداف الأسواق وتسيير الموارد البشرية وكل الأشكال الأخرى المحددة في سياسة دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[2].

[1] مرسوم تنفيذي رقم 03- 79 مؤرخ في 25 فيفري سنة 2003، يحدد الطبيعة القانونية لمراكز تسهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومهامها وتنظيمها، **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية**، العدد 13، الصادر بتاريخ 26 فيفري 2003، ص 18.

[2] المرجع نفسه، ص 19.

سابعا: بعض التجارب الدولية والعربية في مجال دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي يمكن للجزائر الاستفادة منها.

يشهد الاقتصاد العالمي على تحقيق العديد من الدول الأجنبية والعربية نجاحًا وتطورًا ملحوظًا في مجال المساهمة في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتي اتخذت هذه الأخيرة ركيزة في تحقيق أهدافها التنموية، ووسيلة لبناء نسيجها الاقتصادي والاجتماعي، انطلاقًا من إنشاء العديد من الشركات المخصصة في التمويل، ومنح القروض مع تركيزها على مختلف أساليب التمويل وفق شروط ومعايير الإقراض، إلى جانب مراعاة حجم وخصائص كل مؤسسة ونوع نشاطها، وهذا من أجل ضمان موقع تنافسي قوي بين مختلف الدول المنافسة، ومن خلال هذا العنصر سنحاول عرض لبعض التجارب العالمية الناجحة في هذا المجال.

1-تجربة الولايات المتحدة الأمريكية: اعتمدت الولايات المتحدة الأمريكية على عدة مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتي تتمثل في شركات رأس المال المخاطر، شركات الإيجار والبنوك، وكما هناك مصادر أخرى تلجأ إليها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كصناديق التوفير وشركات التمويل، أما فيما يخص الدولة لا تتدخل في تمويل تلك المؤسسات كونها دولة اقتصاد السوق، فقط تتدخل في إعطاء الموافقة على منح القروض لها من قبل المصادر الممولة، وفي نفس الوقت إعطاء ضمانات للجهة المقرضة في أن تمنح القروض المطلوبة وحسب ما هو منصوص عليه.

وكان اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بحل مشكلة الإقراض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مبكرًا جدًا مقارنة ببقية العالم، فنجد أنه في عام 1953 أنشئت إدارة المشروعات الصغيرة، وهي مخولة بمنح قروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أو المشاركة في منح القروض بالتعاون مع مؤسسات الإقراض الخاصة. حسب إحصائيات عام 1999 تحتل الو.م.أ المرتبة الأولى على مستوى العالم في مجال مهنة رأس المال المخاطر وذلك بحصة قدرها 54 %، وتتميز شركات رأس المال المخاطر بالتخصص في مجال عمل معينة وتمول الشركات الناشئة فيها[1]، ومن تجارب الناجحة في هذا الشأن تجربة مؤسسة سيلكون فالي **silicom valley**، ومجموعة صناديق شارع ساند هيل **sand hill road** التي كان يوضع خبراؤها في مصاف رجال صناعة ذلك القطاع. كما لوحظ من دراسة أخرى خلال الفترة 1989-1993 إن معدل النمو السنوي المتوسط في بيوع المشروعات المدعومة برأس المال المخاطر قد بلغ 41 % مقابل 02% للمشروعات الناشئة الأخرى.

وتعد الولايات المتحدة الأمريكية من الدول الرائدة في مجال شركات الإيجار، والتي تعتبر من بين أحدث طرق التمويل إلى جانب شركات رأس المال المخاطر، وذلك نتيجة تهيئة وتكييف المحيط الاقتصادي والقانوني،

---

[1] رابح خوني، رقية حساني: **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها**، إيتراك للطباعة والتوزيع، مصر، ط1، 2008، ص ص 167، 168.

بالإضافة إلى التشريعات والمؤسسات المالية المتخصصة، ويلاحظ في الولايات المتحدة الأمريكية توجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى هذه الشركات لتمويل الحصول على الأصول عن طريق استئجارها، ففي إحصائيات لعام 1986 وجد أن ثلث العتاد الممول من قبل شركات الإيجار استخدم من قبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهو ما يعادل ما قيمته 4.5 مليار دولار أمريكي[1].

2-التجربة الفرنسية: يرتكز التعريف بمفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بفرنسا على مواصفات نوعية متعلقة بامتلاك أغلبية رأس مال المؤسسة من أشخاص ذاتيين، وكذلك على مواصفات كمية يتعلق الأمر برقم أعمال لا يتعدى 260 مليون فرنك أو مجموع الحصيلة أقل من 175 مليون فرنك، وقوة عددية لا تتعدى 2250 شخص. وعلى أساس القوة العددية يشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في فرنسا ما يقارب 99.7% من مجموع المؤسسات، وتشغل حوالي 60.5 % من مجموع الحصيلة، كما تشكل المقاولات التي يقل عدد مستخدمها 9 عمال 93 % من عدد المؤسسات[2].

لقد اعتمدت فرنسا على العديد من مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أهمها البنوك والهيئات التمويلية المتخصصة، شركات رأس المال المخاطر، والجماعات المحلية والعمومية، والتي ساهمت بشكل كبير في انتشار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في فرنسا منذ فترة السبعينات، فهي تعتبر من الدول الرائدة في تمويل تلك المؤسسات وبالأخص أنها رأسمالية تسعى إلى تحقيق الربح والتنمية المستدامة، وتتمكن من مواجهة منافسيها في السوق."أما بالقدر المتعلق بالمساعدات، فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تستفيد من مساعدات المختلفة في مجال التمويلي، الضريبي، والاجتماعي، ومن بين هذه المساعدات نذكر ما يلي:

- مساعدات جهوية، وتتكون أساسًا من مساعدات مالية لخلق المؤسسات حسب الظروف.
- مساعدات جهوية لخلق فرص الشغل.
- قروض متوسطة وبعيدة المدى بفائدة أقل من المطبقة في السوق.
- ضمانات للقروض وأنظمة الضمان التكافلي.
- مساعدات تقنية واستشارة"[3].

---

[1] رابح خوني، رقية حساني، مرجع سابق، ص ص 168-170.

[2] سمراء دومي، عبد القادر عطوي: **التجربة المغربية في ترقية وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، منشورات مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورو-مغاربي، تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 2004، ص 274.

[3] المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

كما تقوم على الإعفاءات الضريبية أهمها خصم من الضريبة على الدخل في حدود 25 % من مساهمات في رأس مال مؤسسات صغيرة ومتوسطة، على أن لا تتعدى هذه القيمة 75 ألف فرنك فرنسي، وخصم الفائدة بالنسبة للقروض المحصلة للمساهمة في رأس مال مؤسسة صغيرة ومتوسطة لفائدة العاملين الذين يتقاضون أجور من هذه المقاولات. أما الإعفاءات الاجتماعية فتتمثل في إعفاء لمدة سنتين بالنسبة لواجبات المشغل(التأمين الاجتماعي، حوادث الشغل) بالنسبة لأول مستخدم، وإعفاء لمدة سنة لواجبات المشغل لعدد المستخدمين الذي يتراوح من واحد إلى خمسين مستخدم، وكذا إعفاء بنسبة 30 % من مساهمات المشغلين بالنسبة لجميع فرص الشغل المؤقت التي يتم خلقها[1].

3– التجربة اليابانية: اعتمدت اليابان كغيرها من الدول على خطة تنموية من أجل تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فقد اعتمدت على ثلاث مصادر رئيسية في تمويل تلك المؤسسات منها البنوك، الهيئات التمويلية الخاصة والتي تعمل على تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما نجد المؤسسات التمويلية للدولة، ولقد ركزت اليابان على تشجيع هذا القطاع الذي حقق لها نجاح ملحوظ، "ولا يخفى ما للتجربة اليابانية من أهمية بالغة في مجال تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لاسيما الصناعة منها، كما لا يخفى مدى تأثر كثير من التجارب العالمية بالتجربة اليابانية، حيث انتهجت سياسات واعتمدت على جملة من البرامج والنظم منها:

- إنشاء نظام خاص لإرشاد المنشآت الصغيرة، يقوم من خلاله الأخصائيون بتقديم الخدمات الإرشادية.
- إتباع سياسة تجارية خاصة لحماية الصناعات الصغيرة، بحيث وضعت اليابان نظم الحماية وتقييد الاستيراد وبعض الإجراءات الخاصة بإعانة الصادرات، وقد اتبعت نظام الحوافز الجمركية واعتبرتها الوسيلة الأساسية لحماية المستهلك المحلي خاصة سوق الالكترونيات"[2].
- وضعت اليابان قانونا يشجع على تحديث الصناعات الصغيرة بهدف مسايرتها لحالات التطور في البيئة الاقتصادية، من خلال إنشاء نظام للتنمية التكنولوجية وتحديث المعدات وتم تخصيص أشكال متنوعة من المساعدات لتحديث الصناعات الصغيرة بحيث تتكامل مع الصناعات الكبيرة.
- اتخذت اليابان إجراءات مالية عديدة وأنظمة ضريبية داعمة لتشجيع الصناعات الصغيرة كتقديم الإعفاءات أو التخفيضات الضريبية المتنوعة، كوضع نظام ضريبي خاص يشجع على إقامة الصناعات الصغيرة في المناطق النائية[3].

---

[1] سمراء دومي، عبد القادر عطوي، مرجع سابق، ص ص 274، 275.

[2] عبد الله خبابه وآخرون: **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (آلية لتحقيق التنمية المستدامة)**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، دط، 2013، ص ص 181، 182.

[3] المرجع نفسه، ص ص 182، 183.

- تعدد جهات التمويل وتنوع أشكال المؤسسات التي تهتم بتمويل المنشآت الصغيرة في اليابان، حيث توجد جهات تمويل حكومية وجهات تمويل خاصة، بالإضافة إلى جهات التمويل المشتركة بين الحكومة والقطاع الخاص لتقديم القروض اللازمة للصناعات الصغيرة بشروط مشجعة[1].

من الملاحظ أن اليابان عمدت إلى دعم المنشآت الصغيرة، من خلال سياسات الاقتصاد الكلي التي تتمثل في برامج الحماية والإرشاد والضرائب، كما قامت بصياغة القوانين التي تدعم المنشآت الصغيرة وإنشاء جهات متعددة تقدم الدعم الاستشاري والتدريبي وكذلك تقديم التمويل اللازم وبشروط داعمة ومشجعة.

4- التجربة الكورية: أعدت حكومة كوريا الجنوبية مشروعًا لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وقد اعتمد على تقديم المساعدات الفنية، بإنشاء المؤسسات الفنية والمالية التي تقدم الدعم لهذه النوعية من الصناعات. وقد منحت الدولة حوافز وإعفاءات ضريبية لنشر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تمثلت فيما يلي:

- إعفاءات ضريبية للشركات الصغيرة والمتوسطة من الضرائب لمدة أربع سنوات بعد تكوينها، وإعفائها من 50 % من الضرائب لمدة بعد ذلك.
- تخفيض قيمة الدخل الخاضع للضريبة، حيث وجد أنواع معينة من الدخول لا تدخل ضمن الوعاء الضريبي منها الدخل العائد من نقل التكنولوجيا والخدمات الفنية.
- الائتمان الضريبي، حيث يتم خصم نسبة مئوية محددة من تكلفة الاستثمارات أو نفقات معينة من الوعاء الضريبي.
- الاحتياطات، وينظر إلى مختلف الاحتياطات على أنها حسابات مصروفات بالنسبة للضرائب ومن أمثلة ذلك، احتياطي الاستثمار للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تطوير التكنولوجيا، وتغطية خسائر التصدير وتوسيع الأسواق الخارجية، وخسائر الاستثمار الأجنبي[2].

وقد أنشأت كوريا هيئة تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتقوم بعدد من المهام لعلى أهمها توفير معلومات حديثة عن التكنولوجيا المحلية والأجنبية عن طريق المطبوعات وشبكات المعلومات الهاتفية، والإعفاء الجمركي التام أو بنسبة 80% لجميع المعدلات والأجهزة المستوردة لمعاهد البحوث وتعاونيات التكنولوجيا الصناعية، أو لإرادات البحوث والتطوير في المؤسسات الصناعية، وإعفاء العينات المستوردة للاستعمال في تصنيع منتج أو تكنولوجيا جديدة من ضريبة الاستهلاك الخاصة[3].

---

[1] عبد الله خبابه وآخرون، مرجع سابق، ص ص183، 184.
[2] صلاح حسن، مرجع سابق، ص 133.
[3] المرجع نفسه، ص 134.

5- المملكة المغربية: تجسدت المملكة المغربية الشعور بضرورة الاعتناء بالقطاع وإنعاشه على المستوى الحكومي، حيث تضم الحكومة حاليًا قطاعًا وزاريًا يعنى بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وأما على المستوى التشريعي فقد صدرت خلال السنوات الأخيرة عدة قوانين منها ما يتعلق بمكتب تنمية التعاون، والمقاولين الشباب والقروض الصغرى والمنافسة، كما أن الحكومة تقدمت أمام البرلمان بمشروع قانون بشأن ميثاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ولم يبق لدخول هذا القانون حيز التنفيذ إلا بعض الإجراءات الشكلية البسيطة، ويعد هذا الميثاق الإطار المرجعي للنهوض بهذا الصنف من المؤسسات[1].

إذ نص الميثاق على عدة تدابير تحفيزية لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تخص مختلف جوانبها ويمكن التميز ضمن هذه التدابير بين صنفين رئيسيين:

-التدابير التي تتعلق بالمساعدة المقدمة مباشرة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتهدف هذه التدابير إلى تشجيع إحداث وإنعاش تلك المؤسسات، وتسهيل الحصول على الأراضي والمحلات المخصصة لهذه المؤسسات، وإنشاء صندوق لتمويل وتفعيل هذه التدابير.

- تدابير خاصة ببعض الامتيازات التي تستفيد منها هذه المؤسسات بصورة غير مباشرة والناتجة عن تدابير جبائية وتتمثل هذه التدابير فيما يلي:

- تخفيض الضريبة العامة على الدخل لفائدة الأشخاص الطبيعيين المساهمين نقدًا في رأس المال الأولي[2].
- الخصم من الأساس الخاضع للضريبة العامة على الدخل، لفائدة الأشخاص الطبيعيين، الذين يكتتبون نقدًا في رأس مال مقاولة صغيرة أو متوسطة توجد في طور تصفية خلال السنوات الخمس التالية لإنشائها.
- الخصم من الأساس الخاضع للضريبة العامة على الدخل والضريبة على الشركات، مبلغ أو قيمة الهبات النقدية أو العينية الممنوحة من طرف أشخاص طبيعيين أو معنويين، للمجتمعات المعتبرة ذات منفعة عامة[3].

6-التجربة التونسية: تعد التجربة التونسية في مجال تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من التجارب الهامة والرائدة على مستوى الوطن العربي، إذ تعتبر مشروع وطني كبير تضافرت جهود كثيرة لتنفيذه، من أجل تنمية قطاعات اقتصادية مختلفة من جهة، ومن جهة أخرى لتوفير فرص عمل لائقة ومستديمة بغية توطين العمالة، وذلك عبر آليات كثيرة وأدوات تمت عن طريقها عملية التنفيذ والمتابعة نستعرض من أهمها:

---

[1] سمراء دومي، عبد القادر عطوي، مرجع سابق، ص 287.

[2] المرجع نفسه، ص 289.

[3] المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

- ✓ إنشاء البنك التونسي للتضامن عام 1997 كبنك مختص في تمويل المؤسسات الصغيرة في مختلف القطاعات الاقتصادية برأس مال مساهم طرحت أسهمه للاكتتاب.
- ✓ إحداث الصندوق الوطني للتشغيل عام 2000 مهمته تكوين الراغبين في إنشاء مشاريعهم الخاصة أو أولئك الباحثين عن عمل، من خلال تمويله دورات تدريبية تخصصية موجهة لرفع مستوى مؤهلاتهم وقدراتهم في مجالات تتلاءم مع احتياجاتهم التدريبية[1].
- ✓ إنشاء الصندوق الوطني لضمان الإقراض عام 2003 مهمتها ضمان الأشخاص الغير قادرين على تأمين ضمانة لقروضهم عند تمويل مشاريعهم.
- ✓ إنشاء حاضنات المشاريع مهمتها استضافة أصحاب المشاريع الصغيرة، بغية مساعدتهم في تأمين المكان والمستلزمات والخدمات لفترة معينة لديها، من أجل تمكنهم من متابعة مشروعاتهم بمفردهم بعد انتهاء الفترة المحددة لهم.
- ✓ تقديم الخدمات التسويقية كإقامة المعارض السنوية من قبل بنك التونسي للتضامن، من أجل عرض منتجات الصغيرة الممولة من قبله بصورة مجانية حيث يتحمل على عاتقه كافة الأتعاب والنفقات[2].

ولعل ما يميز هذه التجربة هو تضافر الجهود جميعًا، والعمل التضامني المميز والشراكة الحقيقية التي تلاحظ بين كافة القطاعات سواء العام والخاص أو الأهلي، من أجل تحقيق التنمية والنهوض بالاقتصاد الوطني عموما، كما تتميز بحيويتها وتطورها الدائم بما يلائم تطور الاحتياجات والمتطلبات، إضافة إلى الاهتمام البالغ بالعنصر البشري من خلال الأهمية الكبيرة المولاة للتدريب والتأهيل[3].

---

[1] عبد الله خبابة، مرجع سابق، ص 177، 178.

[2] المرجع نفسه، ص 178.

[3] المرجع نفسه، ص 179.

خلاصة الفصل:

يتضح من خلال هذا الفصل أن الجزائر سخرت كل الجهود لتجسيد مبادئ اقتصاد السوق الذي تبنته كوسيلة للخروج من أزمتها الاقتصادية، انطلاقا من تشجيع الشباب على المبادرة الفردية في إنشاء مؤسسات صغيرة والمتوسطة، وإحياء العديد من الأنشطة التي تعرضت للتهميش من طرف المؤسسات الكبيرة، وتبرز أهمية تلك المؤسسات في انتشارها الجغرافي الواسع في مختلف أنحاء الوطن، ومساهمتها في توفير مناصب الشغل واستغلال المدخرات المحلية المتاحة، حيث لاحظنا من خلال الإحصائيات التي تقدمها نشرية المعلومات الإحصائية الصغيرة لكل سنة في موقع وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار أن المناصب المستحدثة في ارتفاع مستمر، بالإضافة إلى مساهمتها في جذب وتعبئة المدخرات الشخصية وتحويلها إلى مستثمرات في مختلف الأنشطة، وتنشيط حالة المنافسة من خلال إنتاج القيمة المضافة، كما تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كإطار فعال للنهوض باقتصاد البلاد، بعدما كان قطاع المحروقات يحتل الصدارة بنسبة 95 % من واردات وصادرات حكومة الجزائرية.

لقد استفادت الجزائر من تجارب الدول الناجحة في إقامة هيئات قانونية داعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التي حققت نجاح في جذب أعداد ضخمة من المستثمرين الناشئين للاستفادة من الدعم التنظيمي والقروض المصغرة، لكن الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية التي مرت بها الجزائر أسفرت عنها عرقلة تنمية تلك المؤسسات فتوقف البعض منها عن العمل، والبعض الآخر لا يزال يواجه تلك المخاطر (كالمخاطر التمويلية التي تعتبر مصدر مهم لاستمرارية نشاط المؤسسة، مشكلة تسويق المنتجات والخدمات بسبب اعتماد الدولة على استيراد السلع والمعدات من الخارج، عدم توفر العقار الصناعي، ضعف القدرة على تسيير شؤون المؤسسة ومواردها...)، وعلى هذا الأساس اتخذت الدولة الجزائرية إجراءات عديدة للتخفيف من حدة تلك المخاطر، كتخفيض من مستحقات الضرائب وإعفاءات على بعض الأنشطة، منح لهم عقارات صناعية لتخزين السلع والمعدات، تنظيم دورات تكوينية، وفي ذات السياق سارعت الدولة إلى حضن المشاريع من بداية نشاطها إلى غاية تجسيد أفكارها الابتكارية في الواقع لتفادي وقوعها في مشاكل، من خلال إقامة الوكالة الوطنية لترقية وتطوير الحظائر التكنولوجية.

الفصل الرابع

الفصل الرابع: الديناميكية الاجتماعية والتنظيمية وتشكل النسق المقاولاتي الشبابي

تمهيد:

أولا: المسألة الشبابية بين الامتداد والانتقال

1- بروز موضوع الشباب اجتماعيا.

2- خصائص الشخصية الشبابية.

3- البناء الاجتماعي لفئة الشباب.

4- تحليل اتجاهات الشباب نحو العمل.

5- قضايا الشباب وآثارها الاجتماعي والاقتصادي.

ثانيا: ميلاد وتطور النسق المقاولاتي: من فكرة إلى خطة أعمال.

1- التطور التاريخي لمفهوم المقاول والمقاولاتية.

2- مقومات الفكر المقاولاتي.

3- أبعاد المقاولاتية.

4- خطوات إنشاء المقاولة واختيار المقاولين لنوعية النشاط.

ثالثا: المقاولاتية الشبابية في الجزائر الخلفيات والإجراءات.

1- البنية السوسيوتاريخية للفعل المقاولاتي في الجزائر.

2- تصنيف المقاولين الجزائريين.

3- الأطر المساهمة في بناء ذهنية المقاولة الشبابية الجزائرية.

4- الروابط الاجتماعية عند المقاولين الشباب.

رابعا: قراءة سوسيولوجية للديناميكية الاجتماعية والتنظيمية.

1- ملامح الديناميكية الاجتماعية والتنظيمية.

2- عوامل الديناميكية الاجتماعية والتنظيمية.

3- اتجاهات الديناميكية الاجتماعية والتنظيمية.

4- واقع البنية الاجتماعية والتنظيمية للمجتمع الجزائري

خلاصة الفصل.

تمهيد:

تعد المقاولاتية ظاهرة سوسيواقتصادية يرتبط وجودها بمرحلة ما بعد العصور الوسطى، حيث تلقت اهتمام علماء الاقتصاد أمثال **ألان فايول وريتشارد كانتيلون وجوزيف شومبيتر** في دراسة أجزائها ومراحل تطورها ضمن أطر فكرية، ولقد عرفت ترجمات عدة عبر مختلف المراحل بهدف إثراء التراث النظري الذي يتضمن خصائص المقاول وأهم مقوماته التي تميزه عن غيره من المسيرين والمدراء، ويتجسد دور المقاولة بمختلف أشكالها في سد متطلبات السوق المحلي وامتصاص البطالة مع قدراتها على مواكبة التحولات التي تطرأ على النسق الاجتماعي الذي يعتبر رهان وتحدي أمام استمرار وجودها وتطورها.

ومن هذا المنطلق لدراسة المقاولة سوسيولوجيا يتوجب الأخذ بعين الاعتبار المسار التاريخي لبروز الفعل المقاولاتي، حتى يتسنى لنا فهم توجهات الشباب وأخذ بمبادرة إنشاء المشاريع المقاولاتية في مختلف القطاعات، إذ تعتبر هذه الفئة مصدر بناء المجتمعات وتقدمها، بما تتمتع من أفكار ابتكارية وقدرة على التجديد وتقبل التغيير، وعلى هذا الأساس تسعى معظم الدول على ترسيخ فكرة المقاولة في أذهان الشباب وجعلها من أولوياتهم من خلال تحفيزهم وتوفير لهم كل الإمكانيات اللازمة للولوج في عالم الشغل، بدل ضياع مستقبلهم في صراع مختلف المشكلات الاجتماعية والاقتصادية التي يعاني منها الشباب في الدول الأجنبية عامة والعربية خاصة، فالفعل المقاولاتي نهج فعال للتخفيف من حجم التوترات الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات المحلية، وفي ذات السياق تعد الجزائر من الدول المساهمة في هذا الفعل للقضاء على الركود الاقتصادي، وقد عرفت عدة أنماط من المقاولين عبر مسارها المقاولاتي.

وهذا راجع إلى كون المجتمعات الراهنة تتميز بديناميكية مستمرة، إذ أنها تطلع نحو التطور من أجل تحقيق حاجاتها والرغبة في الانتقال إلى حال أفضل، على الرغم من اعتقاد بعض المجتمعات البشرية أن الثبات هو الصورة الفعلية للمجتمع خاصة في العصور القديمة، لكن مع مرور الوقت تغيرت وجهة نظرها، إذ قال **هرقليطس** أنه لا يمكن للإنسان أن يشرب من النهر الواحد مرتين، فواقع الديناميكية وارتباطها بالتغيرات الأخرى راجع إلى الجدل الفلسفي ولاسيما الفكر الفلسفي اليوناني حول مسألتي الديناميكية والثبات، وبالتالي تجدر الإشارة إلى أن لفهم الديناميكية والتنظيمية في أي مجتمع كان لا يتم إلا من خلال الرجوع إلى منظورها التاريخي الذي يسمح بتحديد العوامل المؤثرة على البناء الاجتماعي وحدوث ديناميكية بمختلف مستوياتها، التي بدورها تلتمس مختلف المجالات سواء الاقتصادي أو الاجتماعي أو السياسي.

ولقد ارتأينا في هذا الفصل المعنون بالديناميكية الاجتماعية والتنظيمية وتشكل النسق المقاولاتي الشبابي إلى تقسمه لأربعة أجزاء، حيث الجزء الأول الموسوم بمسألة الشبابية بين الامتداد والانتقال، سنتطرق فيه إلى بروز

موضوع الشباب اجتماعيًا، خصائص الشخصية الشبابية، البناء الاجتماعية لفئة الشباب، ويليها اتجاهات الشباب العربي نحو العمل وأهم مشكلاتهم، أما الجزء الثاني المعنون بتكوين المقاولاتية من فكرة إلى خطة أعمال، سيتضمن التطور التاريخي لمفهوم المقاول، تحديد أهم مقومات الفكر المقاولاتي، أبعاد المقاولة، بالإضافة إلى خطوات إنشاء المقاولة واختيار المقاولين لنوعية النشاط، في حين يتمثل الجزء الثالث في المقاولاتية الشبابية في الجزائر الخلفيات والإجراءات، والذي سيشمل البنية السوسيوتاريخية للفعل المقاولاتي في الجزائر، تصنيف المقاولين الجزائريين، الأطر المساهمة في بناء ذهنية المقاولة الشبابية الجزائرية، وفي الأخير الروابط الاجتماعية عند المقاولين الشباب، بينما يتضمن الجزء الرابع الموسوم بقراءة سوسيولوجية للديناميكية الاجتماعية والتنظيمية عدة عناصر أهمها ملامح الديناميكية الاجتماعية والتنظيمية وأهم العوامل المؤثرة على اتجاهاتها، وكذا واقع البنية الاجتماعية والتنظيمية للمجتمع الجزائري.

أولا: المسألة الشبابية بين الامتداد والانتقال.

1-بروز موضوع الشباب اجتماعيًا:

إن بروز فئة الشباب في المجتمع لم تكن وليدة هذا العصر، وإنما تعود إلى العصور البدائية لتواجد الإنسان، فهي تمثل مرحلة من مراحل عمر الإنسان، لكن مع تزايد المستمر لعدد هذه الفئة في مختلف الأنساق، وأهمية الدور الذي تلعبه في بناء المجتمع، وقدرتها على العطاء مقارنة بغيرها من الفئات الأخرى، صار لابد من وجود مختصين يهتمون بدراسة هذه الفئة، "فحسب تعبير **J.C.Depaule** حتى وإن كان موضوع الشباب يشكل ظاهرة جديدة على حد وذلك في المنطقة العربية، وبالرغم من محاولة إيجاد علاقة بين الأحداث التي مرت بها بلدان مثل تونس (1978) والمغرب (1981)، والجزائر (1982) وعلاقتها بسن المنتفضين والمتظاهرين، إلا أن مصطلح الشباب بقي ويبقى غامضا"[1]، إذ لا يمكن حصر هذا المفهوم في جانبه العمري أو البيولوجي بل يأخذ بعد اجتماعي، والذي تم طرحه كموضوع للدراسة من طرف **ابن خلدون** في القرن 15 بحيث قال "كلما بقي هؤلاء (الشباب المغاربة) يشغلون المنزل العائلي، فهم من الخاضعين والمطيعين، لكن عند تقدمهم في السن وهزهم وتهديدهم لسلطة الكبار، فإن رعود الشباب سوف يكون بإمكانهم نبذهم وطرحهم على ضفاف كبريائهم وفخرهم"[2]، مما يعني أن هناك هيمنة اجتماعية في يد بعض الأطراف والتي يمارسونها في مرحلة معينة لتسيير العلاقات وقد تمس حتى الجانب الاقتصادي، لكن هذا لا ينطبق على كل المجتمعات بالخصوص أن ابن خلدون ركز في هذه الفكرة على الشباب المغاربة.

[1] رشيد حمدوش: **مسألة الرباط الاجتماعي في الجزائر المعاصرة: امتدادية أم قطيعة**، ترجمة: مصطفى شريف دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص 185.

[2] المرجع نفسه، ص ص 185، 186.

كما أن اهتمام العلماء بموضوع الشباب اجتماعيًا، لا يرتبط بمجتمع معين وإنما يشمل جلها، مع اختلاف زاوية الاهتمام، وهذا طبعا مرتبط بخصائص كل مجتمع وبالحقبة الزمنية، فهناك العديد من الباحثين اختلفوا في تحديد فترة بداية معالجة ظاهرة الشباب، إذ "يوضح **philippe Ariés** (1973) أنه في كل عصر من التاريخ هناك فترة حياة بشرية معينة، فالطفولة على سبيل المثال العصر المميز في القرن التاسع عشر والمراهقة في القرن العشرين. في المجتمع القرون الوسطى حتى القرن الثاني عشر، لا يوجد شعور بالطفولة. وفي القرن السادس عشر والسابع عشر أصبحت الطفولة فترة قيّمة لأن بعض الفلاسفة والرجال الذين يعتبرون ذلك من القرن السابع عشر، هذا التثمين للطفولة يؤدي إلى تمايز اجتماعي ملحوظ في المدارس. ويرى **Claire Piau et Regis Bigot** أن أول أعمال علمية عن الشباب ظهرت في بداية القرن التاسع عشر مع تطور علم النفس وعلم الاجتماع"[1].

بينما هناك من اعتبر موضوع الشباب ظاهرة اجتماعية معاصرة فرضتها شتى مجالات الحياة، إذ شغلت بال العديد من المختصين والعلماء، حيث في عام 1980 نشر **Bourdieu** في كتابه questions de sociologie عبارة "أن الشباب مجرد كلمة، حيث يصر Bourdieu على أن تحديد الشباب بوحدة اجتماعية مع مجموعة تتكون من مصالح مشتركة هو تلاعب، والحدود بين الأعمار في جميع المجتمعات هي قضية صراع"[2]، في حين حاول **Olivier Galland** دراسة الشباب انطلاقًا من ربطه بالحرية إذ توصل من خلال دراسته إلى "أن الشباب في البلدان الأكثر تأييدًا للتغيير هم أولئك الذين يفضلون الحرية أكثر من النظام، حيث الشباب الألمان والبريطانيون الشباب هم أكثر تحفظًا في هذين الجانبين، في حين أن الشباب الاسكندنافيون يشكلون مجموعات قريبة إلى حد ما والتي تلتزم بالمزيد للتغيير مع تقييم النظام"[3].

ومن زاوية أخرى ساهم كل من **McCullagh et Greco** في تقديم تعريف للشباب "إذ أخذوا بعين الاعتبار مختلف السياقات والخصائص المتعلقة برحيل الشباب من خلفية ثقيلة إلى الشارع في كتاباتهم يتتبعون عددًا من المسارات المختلفة عن بعضها البعض، والتي ربما أثرت على الشباب لمغادرة منزل عائلتهم"[4]، وبالتالي كثير منهم يختار الشارع بدل البقاء مع العائلة في تحقيق أنفسهم بعيد عن القيود التي تفرضها العائلة، مع هذا نجد الشباب في الدول العربية يفضلون الحفاظ على علاقاتهم العائلية وعدم المغادرة وهذا طبعا مرتبط بالتنشئة

[1] CREDOC: **les jeunes d'aujourd'hui : quelle société pour demain ?**, cahier de recherche, N°292, décembre 2012, p 17.

[2] Agnès Roche : **les jeunesses au prisme de la sociologie. Etat des lieux**, siècles cahiers du centre d'histoire, 2006, p 11.

[3] Galland Olivier: **les jeunes et la société: des visions contrastées de l'avenir**, les jeunesses face à leur avenir, fondation pour l'innovation politique, paris, 2008, p 28.

[4] Galland Olivier: **les jeunes**, éditions la découverte, paris, éd 07, 2009, p 03.

الاجتماعية والتعليم الذي تلقوه في مرحلة الطفولة، وبالتالي فالشباب إنتاج تاريخي مرتبط بشكل رئيسي بالتحولات التي أثرت على التنشئة الاجتماعية، والتي انتقلت من أيدي الأسرة الوحيدة إلى أيدي المدرسة، منذ نهاية القرن التاسع عشر وحتى اليوم أصبح الشباب قضية اجتماعية.

في ذات السياق عرفت الجزائر في أحداث الخامس أكتوبر من عام 1988 هزة اجتماعية، "حيث سمحت هذه الأخيرة ببروز هذه الفئة الشبانية، وأصبحت ظاهرة الشباب والتشغيل من اهتمامات الباحثين الجزائريين، لاسيما مع بروز التحولات الاقتصادية وما أفرزته من بطالة في أوساط الشباب، وقد توصلت هذه الدراسات إلى أن سياسة التشغيل الجديدة المتمثلة خاصة في وكالة دعم تشغيل الشباب، قد ساهمت في التخفيف من البطالة"[1]؛ وتليها دراسات أخرى اهتمت بظاهرة الشباب والهجرة، الشباب والعنف، الشباب والمقاولاتية ...إلخ، باعتبار الشباب الفئة الأكثر مساهمة في تحقيق التنمية المجتمعية، وفي الغالب ترتكز دراساتهم على ربط الشباب بأطر اجتماعية كالشبكات الاجتماعية، المدرسة، والجامعة، مع الأخذ بعين الاعتبار الظروف المحيطة لكل مجتمع.

وفي ظل تلك المؤشرات يشير **Vincenzo Cichelli** في دراسته المعنونة les jeunes adultes comme objet théorique "أن نواة البحوث النظرية لا تخرج عن ثلاث فئات أساسية بالنظر إلى موضوع الشباب الراشد"[2]، مما يدل على أن الباحث أعطى أهمية للحدود الفاصلة بين كل المراحل العمرية اعتمادًا على أعمار كل فئة، وهذا من أجل ضمان تحقيق مرحلة التفاعل الاجتماعي مع مطالب الشباب لمعرفة مدى نضجهم من ثم تحميلهم مسؤولية تصرفاتهم وأعمالهم. وفي المقابل لقد عبر **Rarbo** بقوله عن انتفاضة irruption الشباب في الجزائر المعاصرة للتعبير عن أهمية الشباب كموضوع للدراسة السوسيولوجية، كما عبر **Sariy** عن هذه الأهمية ببروز جزائر الشباب مؤكدًا على تباين هذه الفئة بسبب تنوع واختلاف التكوينة الاجتماعية لها "[3].

2- خصائص الشخصية الشبابية:

في جزء من تقسيم العمر في المجتمع الذي يحدد الطرائق الانتقال من سن إلى آخر وينظم النظام الأساسي والأدوار الاجتماعية حسب السن، المراكز التي يستغلها في المساحات الاجتماعية لطالب جامعي من نوع واحد، موظف في شركة، يمنح النظام الأساسي لأصحابها عدد معين من الأدوار[4]، إذ تتسم مرحلة الشباب بخصائص

[1] لطيفة بن ليندة: **ثقافة الأجير الشاب واستراتيجيات تحقيق حاجته، حالة المديرية الجهوية نفطال تلمسان**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ل م د تخصص علم الاجتماع التنمية البشرية، تحت إشراف: محمد بشير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2015، ص ص66- 69.

[2] الطيب صيد: **مسألة الاندماج الاجتماعي وسوسيولوجية الفعل العنيف لدى شباب الطبقات الهامشية**، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 19، 2014، ص 385.

[3] رشيد حمدوش: **مسألة الرباط الاجتماعي في الجزائر المعاصرة: امتدادية أم قطيعة**، مرجع سابق، ص 186.

[4] Roudet Bernard: **qu'est- ce que la jeunesse ?**, après-demain, N°24, octobre 2012, p 03.

تميزها عن غيرها من المراحل (الطفولة، الكهولة، الشيخوخة) من مختلف النواحي، حيث من الناحية الفيزيولوجية على سبيل المثال تظهر خصائص جنسية جسدية، ونمو سريع في الهيكل العظمي كالزيادة في الطول واتساع الصدر، كما يحدث تغير في نبرة الصوت الذي يظهر بشكل ملحوظ عند الذكور، وبشكل بطيء عند الإناث، والزيادة في الوزن مع نمو الشعر في الوجه وفي بعض المناطق الحساسة من الجسم لكلا الجنسين، بالإضافة قد يعاني الشاب من اضطرابات نفسية، ويشعر بالخوف من المجهول كون الانتقالية التي تطرأ على حياته تجعله خائف من الملل والفشل في الحياة. أما فيما يخص الناحية العقلية فهو يتميز بدرجة عالية من الوعي والذكاء، وقدرة على استيعاب المشاكل والصعوبات مع محاولة إيجاد لها حلول مناسبة، وحينما نقارن مرحلة الطفولة مع مرحلة الشباب نلاحظ اختلاف من حيث التفكير فالشباب نجدهم يفكرون ضمن مجال واسع مع القدرة على التحليل والاستنتاج. وأهم ما يميز الشخصية الشبابية كقوة تغيير مجتمعية:

- **الاندفاع والانفعال**: "فأهم ما يميز الشباب في هذه المرحلة العمرية الاندفاع الشديد، وفقدان القدرة على الكدح الذاتي في العديد من المواقف الاجتماعية، الشيء الذي يجعل من المجتمع ومؤسسات التنشئة الاجتماعية مرغمة على التجديد والحفاظ على استمرارية الضوابط الاجتماعية الموجهة لعواطف وانفعالات الشاب داخل أي منظومة اجتماعية.
- **المثالية**: يغلب على الكثير من الشباب الطابع المثالي الذي يتميز بالابتعاد عن الواقع وتعقيداته، الشيء الذي يجعل الشاب في هذه المرحلة بحاجة إلى قدوة، بمعنى حاجته إلى التوجيه السلوكي يعد أكثر من ضرورة اجتماعية يجعل هذه الفئة بعيدة عن التطرف"[1]؛ كونه قد تصدر منه تصرفات سلبية تؤدي به إلى الانحراف، فالمبالغة في المثالية تجعله لا يفرق بين الواقع والخيال خاصة إذا ما ينتمي إلى العائلة الغنية أين توفر له كل السبل لتحقيق أهداف.
- **حب الظهور والشهرة**: من خصائص المهمة في مرحلة الشباب حب الظهور والشهرة؛ حيث يكون لدى الشباب رغبة في العمل وتحمل المسؤوليات، وأنهم ليسوا أقل من الكبار في إنجاز الأعمال وإدارة المشاريع[2]. وبناء على هذا إن فئة الشباب تمثل العنصر الحيوي حيث تساهم في بناء المجتمع، إذ أنها أكثرها تفاؤلًا ونشاطًا من غيرها، فهي تتمتع بدرجة عالية من الديناميكية، وحب النقد والنقاش في مختلف المواضيع، والإبداء بالرأي ومحاولة الإقناع الطرف الآخر، فمن خلال واقعنا الاجتماعي نلاحظ أن أغلبية الشباب يميلون إلى الوظائف التي من خلالها يثبتون أنفسهم كالأعمال الحرة والفن والرياضة.

[1] يزيد عباسي: **مشكلات الشباب الاجتماعية في ضوء التغيرات الاجتماعية الراهنة في الجزائر**، دراسة ميدانية على عينة من طلبة جامعة جيجل، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في علم الاجتماع، تحت إشراف: عبد العالي دبلة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2016، ص ص 105، 106.

[2] عبد الله أحمد اليوسف: **خصائص الشباب من أجل أن يعرف الشباب أنفسهم**، المملكة العربية السعودية، ط1، 2002، ص71.

- **الرغبة في التجديد والتغيير**: إن فكرة إحداث التغيير والتجديد في المجتمع ومختلف أنساقه الصغرى تتلقى مقاومة كبيرة من قبل مختلف الشرائح، على عكس فئة الشباب التي دائما على استعداد للحركية خاصة إذا كان التغيير من أجل الحفاظ على بناء المجتمع، "فالشباب ينجذبون إلى كل حديث، ويسايرون كل تغيير، ويعجبون بكل شيء عصري. فلو خير الشباب بين فكر جديد وفكر قديم، أو بين سلعة جديدة وسلعة قديمة لاختاروا الجديد، وغالبا ما يكون هذا أحد أسباب الخلاف بين جيل الشباب والشيوخ خصوصا ما يرتبط بالأفكار والثقافات والتقاليد"[1]، ولذلك نلاحظ أن المجتمعات التي تكثر فيها نسبة الشباب سريعة التجديد مقارنة بالتي تعاني من انخفاضها، إذ في السنوات الأخيرة تحاول مختلف الدول المتقدمة استقطاب اليد العاملة الشبانية من الدول العربية لاستغلال طاقته في حركة المجتمع وإدارته.
- **العطاء دون حدود حين يكون مقتنعًا وواعيًا لما يقوم به**: وهنا تبدو المعادلة بسيطة لمن يريد أن يدرك معطياتها، حيث لا تعمل إلا وفق اشتراطين رئيسين؛ فأما الاشتراط الأول، الاقتناع بمعنى احترام العقل والتعامل مع الشباب بمفهوم كياني وليس مجرد أدوات تنفيذ، ويشكل الإدراك لما يقوم به الشباب [فالاهتمام بالجانب النفسي، يلعب دور مهم في كسب ثقة الشباب، كاحترامهم وإعطائهم مكانة في المجتمع والحديث عن مزاياهم، يحفزهم على تقديم ما لديهم من أفكار، وبذل الجهد في مختلف الأنشطة المجتمعية]، الاشتراط الثاني، أي الإلمام بالأهداف والاقتناع بالوسائل والطرائق الموصلة إلى تحقيق الهدف[2].
- **الشباب قوة اجتماعية مهمة بصفته قطاعًا اجتماعيا رئيسيًا في المجتمع**: وكسب هذا القطاع من قبل صانعي القرار والسياسيين يعني كسب معركة التغيير، والمثال الحديث العهد في إيران، حيث استطاع الرئيس خاتمي (مرشح الشباب) أن يسحق معارضيه نتيجة تأييد الشباب المنقطع النظير، [فهي الفئة التي خرجت من الاعتمادية على العائلة إلى الاعتماد على الذات، فإذا ما استفادت من التربية والتعليم الذي تلقته في مرحلة الطفولة والمراهقة ستنجح في قيادة المجتمع نحو الأفق، أما إذ عكس ذلك حتما ستقضي على مجتمعها وتسبب في الانحدار].
- **الشباب قوة اقتصادية جبارة**: إن الشباب المتعلم بجهدهم الذهني ينتجون ما يحتاجه المجتمع، وهم الذين يبنون صرح الوطن ويضمنون قوته الاقتصادية، ودور الشباب في التنمية الشاملة دور أساسي، وبديهي الافتراض أن التقدم الاقتصادي مستحيل دون تقدم علمي، وعقول الشباب النيرة هي التي توفر القاعدة العلمية التي تضمن التقدم في الجهد الاقتصادي[3]؛ فهم أكثر قدرة على الإبداع وتكوين علاقات

---

[1] عبد الله أحمد اليوسف، مرجع سابق، ص77.

[2] عبد الجيد سهير وآخرون: **نحو صياغة خطة شاملة لتنمية الشباب**، مؤسسة الأمير محمد بن فهد للتنمية الإنسانية، المملكة العربية السعودية، دط، 2017، ص 10.

[3] المرجع نفسه، ص 11.

ويتمتعون بمهارات يتطلبها سوق العمل، فهناك مشاريع اقتصادية مخصصة لهذه الفئة لتجسيد أفكارها ما ينتج عنها دفع اقتصاد البلاد نحو التقدم.

3- البناء الاجتماعي لفئة الشباب:

يمثل الشباب مراحل الحياة الإنسانية التي نجهل عنها الكثير، فقد ساد الاعتقاد مدة طويلة، أنها مجرد مرحلة للانتقال بين الطفولة وسن النضج ، كما اختلف العلماء فيما بينهم حول تحديد حدود هذه الفترة، بل ومازال علماء النفس والاجتماع حتى وقتنا الراهن يتخذون ملاحظاتهم عن حياة الشباب وسيلة لتدعيم دراساتهم عن الإنسان المكتمل الشخصية، وفي ذلك ما فيه من الخلط الذي يشبه في نتائجه الخطيرة ما كان يسود قديماً من اعتبار الطفل رجلا في صورة مصغرة[1]، فهناك العديد من العوامل التي تتدخل في عملية تحديد مرحلة الشباب، سواء بيولوجية أو نفسية أو اجتماعية، كما هناك من اختلاف حول فكرة مرحلة الشباب هل هي امتداد أم انتقال؟ وهذا الأخير سنحاول الإجابة عليه من خلال التحليل الذي سنقدمه في هذا المقام.

ويعبر الشباب تعبيرًا واضحًا لإرادة التغير في المجتمع، فهو يستطيع تبني الأفكار الجديدة أكثر من غيره وأن يتصدى لتحديات التغيير والتقدم، وأن يسهم في عمل مسؤوليات النضال في المجتمع، بما يتميز به من القدرة الفائقة على التعلم والإبداع وعدم الميل إلى تقبل الأمر الواقع، بل السعي دائما إلى مناقشتها وتعديلها وفقا لتطلعاته[2]، لكن الملاحظ في المجتمعات العربية تميز بين الجنسين في إبراز قدراتهم الفكرية والمهنية إذ تعطي للذكور "حرية أكبر مما أعطاه للفتيات من شبابه، فأوجد بذلك حالة من التقييد التلقائي أمام الفتيات عند اختيارهن لأنشطتهن الاجتماعية في إطار اندماجهن في الحياة المجتمعية، مثلما أن جيل الكبار من العائلة وحتى الأقارب تشكل تدخلاتهم المتكررة تحديدًا آخر لطبيعة التفاعل الاجتماعي للشباب"[3]، وهذا طبعًا مرتبط بالثقافة المنتشرة في البلدان العربية في ممارسة الهيمنة الاجتماعية من طرف الكبار على الصغار قصد تحقيق الضبط والاستقرار الاجتماعي، لكن هذا قد ينعكس سلبًا عليها في عدم استغلال القدرة الكامنة لدى الشباب في بناء مجتمعاتها.

وحسب ما جاء به **رشيد حمدوش** يساهم "العامل الديموغرافي لوحده في تغيير كل المعطيات الأساسية للمجتمع الجزائري تغييرًا عميقًا. وإن أول ملاحظة التي لا يمكن الاختلاف عليها، هي أن المجتمع الجزائري مجتمع شاب ومن بين العوامل التي ساعدت على ذلك هي تلك السياسات السكانية التي اعتمدت الجزائر حتى أواسط

---

[1] محمد السويدي: **مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري تحليل سوسيولوجي لأهم مظاهر التغيير في المجتمع الجزائري المعاصر**، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، دط، 1984،المرجع نفسه، ص 48.

[2] طارق عبد الرؤوف عامر: **الشباب واستثمار وقت الفراغ**، دار الجوهرة للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2015، ص 85.

[3] عزة شرارة بيضون وآخرون: **الشباب العربي ورؤى المستقبل**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2006، ص 21.

السنوات الثمانينات"[1]، وهذا طبعا باستناده إلى المعطيات الدالة على الانفجار السكاني بعد الاستقلال والذي جاء نتيجة تشجيع الخصوبة العالية، لكن في هذه الحالة لا يمكن استبعاد العوامل الأخرى التي تؤثر على مرحلة الشباب كتأخير سن الزواج وتمديد فترات التعليم التي يتبعها التأخر في ولوج عالم الشغل، والتي جعلت مرحلة الشباب عبارة عن امتداد بعدما أن كانت انتقال من مرحلة إلى أخرى.

حيث ذكر في التقرير الأول لدراسة حول صحة الأسرة في الجزائر 2002، بأن مجموع السكان المقيمين بالجزائر إلى غاية أكتوبر 2003 وصل إلى 31.033.000 نسمة، 30.8 % منهم أقل من 20 سنة، وبلغت الفئة العمرية أقل من 30 سنة نسبة 63.6 %. وبتضاعف عدد السكان في فترة الثمانينات، يمكن القول بأن المجتمع الجزائري أصبح يتشكل من جيلين أساسيين على الأقل: جيل ما قبل الاستقلال وجيل ما بعد الاستقلال[2]، وفي سنة 2014 قدر مجموع السكان المقيمين بالجزائر، بـ 39114000 نسمة، إذ أن الأشخاص الذين تقل سنهم عن 30 سنة كانوا يمثلون 58 % من مجموع السكان، أي ما يقارب 22 مليون بالأرقام المطلقة، وتمثل فئة الشباب المتراوحة أعمارهم بين 15 و24 سنة لوحدها من إجمالي السكان (17.5%)[3]، وبالنظر إلى هذه الأرقام يمكن القول أن جيل ما بعد الاستقلال يحتل مكانة اقتصادية واجتماعية نظرًا للكفاءات التي يحملها، وقدرته على تقديم قيمة مضافة خاصة أنه أكثره انفتاحًا من الجيل قبل الاستقلال نظرًا للانتشار الواسع للتكنولوجيا الحديثة، كما أن التفاعل الاجتماعي بين الشباب يساهم في ترقية المجتمع بعيد عن الصراعات.

إذ تظهر دراسة بريطانية أجراها **بينر Bynner** أن الشباب اليوم (تحت سن 30) سيختبرون آليات الاستبعاد الاجتماعي أكثر من نفس العمر في أواخر السبعينات وأثناء الثمانينات، ويمكن أن يكون عدم الاستقرار المتزايد لمسارات الانتقال زيادة في عدم المساواة الاجتماعية[4]، وبالتالي ركزت هذه الدراسة على عامل آخر غير العامل الديموغرافي في فهم البناء الاجتماعي للشباب في المجتمع البريطاني، وعلى هذا الأساس إن المؤشرات السوسيولوجية ساهمت في بروز فئة الشباب كفاعل الاجتماعي مع الأخذ بعين الاعتبار مختلف السياقات المتعلقة بخلفية وأصول هؤلاء الشباب التي تجعلهم يتبعون مسارات مختلفة عن بعضها البعض.

---

[1] رشيد حمدوش: **مفهوم الشباب وعملية بناء الرباط الاجتماعي: عناصر للنقاش مع محاولة بناء نمطية للشباب في المجتمع الجزائري المعاصر**، مجلة علوم الإنسان والمجتمع، العدد 05، مارس 2013، ص 230.

[2] المرجع نفسه، ص 230.

[3] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي: **ما مكانة الشباب في التنمية المستدامة في الجزائر**، ص 31. على الموقع:
http://www.cnes.dz/ar/wp-content/uploads/RNDH2013-2015.pdf.

[4] Plien Milieu**: jeunes a risque**, centraide du grand Montréal, Québec, 2012, p 14.

4- تحليل اتجاهات الشباب نحو العمل:

تنوعت الاختصاصات التي تناولت موضوع الشباب ضمن الباحثين من نظر إليهم نظرة اجتماعية تنموية على أنهم الشريحة الشابة القادرة على الأخذ بكل ما هو جديد، الشريحة الطموحة القادرة على العطاء والمتميز بين شرائح المجتمع كافة بأنها الأقدر على تحسين أوضاع المجتمع، حيث نجد أن الشباب العربي يتسم بأنهم قوة إنتاجية وقادرين على تحريك قطاعات المجتمع الإنتاجية[1]، من خلال الاستثمار في شتى المجالات والحد من معظم المشاكل الاجتماعية والاقتصادية، فالاهتمام بهذه الفئة يزيد من درجة ثقتها بنفسها وتقدم كل ما لديها من مهارات، وبالتالي التحكم في استخدام هذه القوة الاجتماعية تكسب المجتمع معركة التغيير دون حدوث أي خلل تنموي.

وجدير بالذكر هنا أن عدم استثمار قوة الشباب في المجتمع لا يعوق عملية الإنتاج فقط، بل إنه يتسبب في أن يصبح الشباب معمول هدم لكل ما بناه الآباء والأجداد في المجتمع، وبالرغم من أن المراهقين لا ينظرون عادة إلى النواحي الاقتصادية في المجتمع بعين الدراسة والتفحص، إلا عند بلوغهم مرحلة الشباب، وعلى سبيل المثال في إحدى الدراسات توصلوا إلى أن الشباب الذين لم يستطيعوا أن يحددوا أي المشكلات الاقتصادية أكثر أهمية في المجتمع بلغت نسبتهم حوالي 4 %[2]. وبناء على هذه المعطيات إن درجة الوعي لدى الشباب تكون عالية، إذ هم غالبا ما يسعون لفهم الواقع الاجتماعي وتحديد ظواهره، وبالأخص من الناحية الاقتصادية التي تعتبر المؤشر الذي يحدد مدى تحقيقهم للتنمية. فالدولة دائما تسعى إلى دعم هذه الفئة التي هي سبب تقدم الأمم من خلال التكوين المهني، وتوفير مناصب الشغل في مختلف القطاعات، وتوعيتها بأهمية الحفاظ على الوطن ورعايته، ووفق هذه الرؤية إن انحراف شريحة الشباب حتما سيؤثر سلبًا على البناء الأنساق.

بالإضافة إلى أن الشاب العربي يدرك بمختلف قطاعاته مدى حدة المشكلة الاقتصادية، التي تتمثل أساسًا في عدم التناسب بين الدخل والأسعار، ويزداد هذا الإدراك خصوصًا بين سكان الأرياف، من أبناء المناطق التي تقل فيها فرص العمل والاستثمار. وتبدلت اتجاهات الشباب نحو العمل الحكومي، إذ يسود الاعتقاد في أوساط الشباب بأنه من خلال العمل الحر، يتحقق الكثير من مطامحهم الاقتصادية[3]، ويتحررون من قيود العمل الحكومي، كما يدرك الشباب العربي ضرورة ملئ فراغه واستثماره، بما ينعكس نفعًا على مستوى معيشته، ويدعم مسار التنمية في المجتمع، ويقوي من إحساسه بالمسؤولية والاعتماد على النفس. وأن الشباب العربي على استعداد لتحمل مسؤولياته كاملة، والمشاركة بوعي وإيجابية في تنمية مجتمعه، شرط توفر المناخ الملائم الذي يؤكد أن طاقة الشباب أساس قوة المجتمع وازدهارها.

---

[1] طارق عبد الرؤوف عامر، مرجع سابق، ص ص 63- 65.

[2] كمال طارق: **سيكولوجية الشباب (تنمية الشباب اجتماعيا واقتصاديا)**، مؤسسة الشباب الجامعية، إسكندرية، دط، 2005، ص 63.

[3] حمد الطفيلي: **علم الاجتماع ودور الشباب في الريادة المجتمعية**، دار المنهل اللبناني، بيروت، ط1، 2007، ص ص 126، 127.

على هذا الأساس تسعى معظم الدول سواء الغربية أو العربية على تنمية الهويات لدى الشاب منذ مرحلة الطفولة وتدريبهم على أدوارهم كل حسب مواهبه، كتفعيل النوادي الثقافية والرياضية ورسم خطط إبداعية في ترقيتها وهذا للاستفادة منها في مرحلة الشباب، إذ العمل لا يقتصر فقط على الجانب الاقتصادي وإنما أبعد من ذلك، كما أن "توسيع برامج التعليم المهني والفني على كافة المستويات، بما يكسب الشباب مهارات تمكنهم من القيام بأعمال يكون لها عائدًا اقتصاديًا مرتفعًا؛ بالإضافة يجب أن تهتم أجهزة الدول العربية المتخصصة في رعاية الشباب باستثمار أوقات فراغهم لسد احتياجات العمل، مما يخفف عن أعباء الأسرة والتزاماتهم تجاه الأبناء"[1].

ومن زاوية أخرى نلاحظ اتجاهًا بين الشباب نحو مطالبة بالحرية الشخصية في التفكير واتخاذ القرارات المتعلقة بمستقبلهم، والتصرف في شئون حياتهم اليومية، فإن الإناث أقل تطرفًا وأقوى ميلًا إلى قبول تدخل الكبار، وأكثر استعدادًا لطاعة والامتثال؛ وهذا أمر لا نعتقد أنه يرجع إلى اختيار مبدئي حر بقدر ما يرجع إلى طبيعة الأسرة والكبار إلى حد الاستقلال عنهم، ولكن الفتاة لا تستطيع أن تفعل ذلك إلا في حالات استثنائية[2]، وهذا ينطبق حتى على الجانب المهني في اختيار الوظائف المناسبة، إذ أن الذكور لهم كامل الحرية في ممارسة أي نشاط على عكس الإناث، لكن الملاحظ أيضا غياب التوازن بين القطاعات، فالأغلبية الشباب يهتمون ببعض القطاعات على حساب قطاعات أخرى وجاء مبررهم لذلك عدم امتلاكهم المؤهلات الكافية لمزاولة تلك الوظائف ما قد يهدد البناء الاجتماعي.

5- قضايا الشباب وأثارها الاجتماعي والاقتصادي:

تعاني فئة الشباب من العديد من القضايا التي تعرقل مسارها الشخصي والمهني خاصة في المجتمعات العربية وهي تمس كل الأصعدة، وفي هذا المقام سنحاول عرض أهم المشاكل التي يعاني منها الشباب في الوقت الراهن استنادًا إلى تفسيرات الباحثين في هذا الموضوع، حيث حلل **رضا قويعه** واقع سوق العمل وآفاقه ببلدان المغرب العربي، وكان من أهم استنتاجاته "أن مشكل التشغيل قد أصبح من أهم مشاغل الحكومات في السنوات الأخيرة، وذلك نظرًا لخطورة انعكاساته الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، ولاعتباره من أهم مؤشرات تقييم مدى نجاح السياسات المتبعة بالبلدان، **وأسامة عبد الرحمان** اختار سببًا رئيسيا لانتشار البطالة بين فئة خريجي الجامعات في بعض الدول العربية، وهو عدم وجود تنسيق فعال بين مخرجات النظام التعليمي واحتياجات سوق العمل، ما ترتب

[1] حمد الطفيلي، مرجع سابق، ص ص 127- 133.

[2] عزت حجازي: **الشباب العربي ومشكلاته**، عالم المعرفة، الكويت، دط، 1985، ص 191.

عليه تراكم عدد الخريجين وعجز المؤسسات الحكومية عن استيعابهم"[1]، بالإضافة إلى فشل الجهود المبذولة لتحقيق التنمية، ويضعف الأداء الاقتصادي للبلاد وتتضاعف أرقام المديونية والتبعية للدول الخارجية.

والبطالة لا تقتصر على الفئة الأمية وإنما تشمل حتى الفئات المتعلمة على الرغم من تحسين المستوى العلمي في المجتمعات العربية، حيث أظهرت بعض الإحصاءات أن معدل البطالة في شمال إفريقيا والشرق الأوسط أعلى المعدلات في العالم، "إذ تصل إلى نحو 25 % مقابل 14.4 % في العالم، فالفجوة بين معدلات البطالة بين الشباب والجمهور الأكبر سنًا مرتفعة، ففي مصر مثلا معدل البطالة بين الشباب 35 %، وفي تونس يزيد معدل البطالة بين من تتراوح أعمارهم بين 20 و24 سنة ثلاثة أضعاف عنه بين من تزيد أعمارهم عن 40 سنة"[2]، وهناك العديد من العوامل المسببة في ظاهرة البطالة وسط الشباب، والتي صنفت إلى عوامل داخلية للمجتمع وأخرى الخارجية.

كما يواجه الشباب مشكلة الإدمان على المخدرات، والتي تهدد حياتهم بالدمار وهي لا تقتصر عليهم فقط وإنما يهدد البناء الاجتماعي بأكمله، إذ من يرغب في إفساد الأمة يفسد شبابها، وعلاوة على ذلك أجريت العديد من الدراسات النفسية والاجتماعية للبحث عن الأسباب التي تدفع الشباب نحو الإدمان المخدرات، فتمثلت في المشاكل الأسرية، التهرب من الظروف الاجتماعية القاسية، التمرد، ضعف الوازع الديني، عدم قبول النفس أو الذات وغيرها من الأسباب. وتعاطي الشباب العربي "للخمور والعقاقير مازال محدودًا فيما يبدو، ولكنه بدأ ينتشر أكثر منذ أوائل السبعينات على وجه التقريب، وأن تزايده يأخذ اتجاهات شبه محددة، حيث بدأت ظاهرة التعاطي بين الفاشلين دراسيًا أو الذين يواجهون أزمة من نوع ما، انتشرت بين فئات ليس ثمة ما يوحي بأنها تواجه أزمة محددة، كالطلبة المثقفين والفنانين وغيرهم، إذ التعاطي قاصرًا على طلبة الجامعات أو مركزًا فيهم، ثم أخذ ينتشر بين طلبة المرحلة الثانوية أو الوسطى"[3]، والملاحظ أن الإدمان على المخدرات مؤخرًا يشمل الذكور والإناث على حد سوا مع تفاوت في النسب، وإذا ما قارنا بين الفئتين الغنية والفقيرة نجد أن ظاهرة الإدمان تضمن كلا الفئتين مع اختلاف الأسباب التي دفعتهم إلى ذلك، وفي الوقت الذي حاولت بعض الدول محاربة هذه الآفة أخذتها بريطانيا كتجارة مربحة لها (الأفيون)، ويعد مؤتمر شنغهاي كبداية للتعاون الدولي من أجل محاربة المخدرات.

---

[1] نواف نايف الرومي: **المشكلات الاجتماعية والإعلام الأمني (البطالة والشباب التونسي نموذجا)**، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، المجلد 22، العدد 44 ، ص ص 227، 228.

[2] دانييلا جرساني وآخرون: **الشباب –ثروة لم تنل قيمتها المستحقة نحو أجندة جديدة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا**، التقدم والتحديات والطريق إلى الأمام، البنك الدولي، 2007، ص 18.

[3] عزت حجازي، مرجع سابق، ص 211.

وفي ذات السياق تعد مشكلة تهميش الشباب جديدة نسبيًا لكن هذا لا يعني أن الظواهر التي تنشأ عن تجاوز المعايير الاجتماعية من قبل الشباب لم تكن موجودة من قبل، "ربما كان التهميش الاجتماعي للشباب بمثابة استبعاد من المشاركة المفيدة في المجتمع، وذلك بسبب أن سوق العمل لا يتسع أو يتوافق مع قدراتهم، وهذه واحدة من أكثر صور القمع خطرًا، وللتهميش القدرة على إحداث الحرمان المادي الشديد واستبعاد الجماعات في أكثر صوره تطرفا، وخاصة أولئك الذين يعيشون حالة من حالات عجز القدرات"[1]، ومن الواضح أن تهميش الشباب راجع إلى التنظيم المجتمعي الذي يعيشه، والذي يشمل كل الأصعدة حيث بدأت بالأسرة التي ترعرع فيها والتنشئة الاجتماعية التي تشكل شخصية الفرد كي يندمج في المجتمع، وتليها المؤسسات التعليمية أو التكوينية من جهة وعالم الشغل من جهة أخرى وقد يشمل حتى الصعيد السياسي للبلاد، وفي كل مرحلة يتعرض الشاب إلى انتهاك حقوقه وسلب حريته ما يجعله في نهاية المطاف مهمشًا اجتماعيًا.

وتؤدي ملاحظة مسارات الحياة الجديدة وأنظمة المخاطر التي يكتشف فيها الشباب العالم المشترك إلى التساؤل عن الصعوبات التي يواجهها الشباب في اتخاذ موقف في مجتمع تتخطاه أنظمة مختلفة من المعايير بشكل جماعي، والتي يبدو أنها تواجه صعوبة في الإدارة[2]، حيث يؤكد الباحث **Erike Erikson** أن الأزمات ترافق الإنسان في شتى مراحل نموه ولكل مرحلة أزمة، وقد أطلق أزمة الهوية على عجز الناشئة عن تقبل الدور الذي يطالبهم المجتمع بإيفائه، وأزمة الهوية تشعر الكثير ممن يواجهونها بشيء من الخواء، الاغتراب عن الذات، الوحدة، ويدفعهم أحيانا للانحراف وراء الهوية السلبية التي تعارض ما يريده لهم المجتمع[3]، وبهذا يمكن القول أن مشكلة الهوية لا تظهر مباشرة في مرحلة الشباب وإنما تتبلور في مرحلة الطفولة، وتعد العولمة بمختلف أشكالها العامل الرئيسي المهدد للهوية، إذ تشير بعض التقارير إلى "أن الشباب بين 15- 24 سنة في المنطقة العربية يقعون تحت ضغط الإحباط والتوقعات التي تحتها بشكل جزئي مؤثرات الإعلام والتكنولوجيا والديناميكيات التحويلية في البنى الأسرية، بالإضافة إلى الصراعات السياسية والأزمات المستمرة التي تعيشها معظم البلدان العربية"[4].

كما ذكر **Nadji safir** العنف يمثل في كثير من الأحيان الحياة اليومية ويرسي ثقافة شغب واسعة الانتشار، بالإضافة إلى العنف في الملاعب، وفقا لمدير عام للأمن القومي بين يوليو 2010 ويوليو 2011، كان هناك 9009 تدخلات للنظام العام في البلاد أي 24.68 في اليوم، في نفس السياق ووفقا لمعلومات من الدرك

---

[1] سراج الدين إسماعيل: **الشباب وثقافة الإصلاح**، مكتبة الإسكندرية، إسكندرية، دط، 2008، ص 93.

[2] Dominique Charvet: **jeunesse, le devoir d'avenir**, rapport de la commission, commissariat général du plan, paris, 2001, p 74.

[3] سلطان بلغيث: **تمظهرات أزمة الهوية لدى الشباب**، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 03، العدد 05، ص ص 258، 259.

[4] المرجع نفسه، ص357.

الوطني ارتفعت حالات غلق الطرق من 977 في 2009 إلى 2493 حالة في عام 2011[1]، إذ يقترح **جونسون ريد** نموذجًا حيث يجب دراسة إساءة المعاملة والتعرض للعنف بين الزوجين من بين الأمور الأخرى كعوامل مساهمة في عنف الشباب من المسلم به على نطاق واسع أن إساءة معاملة الوالدين وإهمالهم وإيذائهم الجنسي والتعرض للعنف المنزلي لها آثار ضارة على نمو الأطفال[2]، لكن الانتقاد الموجه للنموذج الذي وضعه **جونسون ريد** لا يمكن ربط العنف بالمشاكل العائلية فقط وإنما هناك عوامل أخرى مساهمة بشكل أو بآخر في بلورة هذه المشكلة كالاضطرابات النفسية، الظروف المعيشية، النزعة القبلية، التعصب الرياضي ...إلخ.

وإلى جانب هذه المشكلات المذكورة سلفا، هناك مشاكل أخرى تعرقل دور الشباب الاجتماعي والاقتصادي في تحقيق ترقية الحياة المجتمعية، كمشكلة الهجرة الغير الشرعية، الطلاق، العنوسة، إفرازات التطور العلمي والتقدم التكنولوجي، الاغتراب، ومشكلة المشاركة والتمكين للشباب وغيرها من المشاكل، وحسب الدراسات التي تم إجراءها توصلت إلى أن تقريبا نفس العوامل المؤدية إلى بروز مختلف هذه المشاكل سواء كانت اقتصادية مادية أو اجتماعية أو سيكولوجية.

ثانيا: ميلاد وتطور النسق المقاولاتي: من فكرة إلى خطة أعمال.

1- التطور التاريخي لمفهوم المقاول والمقاولاتية:

اختلف العلماء والدراسات الاقتصادية حول مسألة بروز مفهوم المقاول entrepreneur وتطوره عبر العصور، والذي عرف تحولات عديدة في التسمية من حيث ترجمته، هذا راجع إلى طبيعة النشاط الذي يمارسه، فقد ترجم مصطلح entrepreneur إلى منظم كون هؤلاء العلماء الاقتصاد ركزوا على قدراته التنظيمية، وبعد حقبة من الزمن ترجم إلى المقاول الذي يعنى به مؤسس شركة البناء، لكن من الملاحظ أن المقاول يحمل صفات وخصائص لا تنطبق فقط على قطاع البناء بل يشمل جميع القطاعات، وبالتالي أطلقوا عليه تسمية الريادي، وهذا الأخير هو الشائع حاليا في الدول العربية، في حين تونس والمغرب والجزائر لازالوا يستخدمون مصطلح المقاول، وبالنسبة إلينا في هذه الدراسة سنحتفظ بمفهوم المقاول كترجمة سليمة وصالحة لكل الأزمنة.

حيث انحصر المقاول في العصور الوسطى ضمن صف التجار والعسكريين إلى جانب صفة النبل التي يحملها أي القائد العسكري، لأن الحروب عادة ما تقوم لأسباب اقتصادية، ويضع التجار أنفسهم في مجال الخطر الذي يشبه إلى حد كبير وضعية العسكريين، حيث تتوافق وظيفة التاجر والمغامر عند نفس الفرد، **فماركوبولو**

[1] Safir Nadji : **la jeunesse algérienne : un profond et durable malaise**, l'harmattan confluences méditerranée, 2012, P 158.

[2] Marie-Hélene et Al: **trois profils-types de jeunes affichant des problèmes de comportement sérieux**, association canadienne d'éducation de langue française (ACELF), vol xxxll :1, 2004, p 279.

Marco Polo مثلا كان مغامر يبحث عن تأسيس تجارة نشطة نحو الشرق، والتي تتمثل في تصوره في البحث عن أرض تحمل الجديد[1]، من هذا المنطلق إن المخاطرة التي يقوم بها العسكري أثناء العمليات الحربية تتشابه مع المخاطرة التي يقوم بها التاجر في المجال الاقتصادي، فهما يتمتعان بقدرة على التخطيط الاستراتيجي وتسيير الأمور التي فيها مخاطرة عالية ومهارة في التنظيم، وعلى هذا تم حصر هذين المجالين ضمن المقاولاتية،كون في ذلك الوقت التاجر والمحارب من أهم العناصر التي يرتكز عليها النبلاء، وبالإضافة إلى هذا يمكن القول أن التطور المقاولاتي مر بأربعة مراحل: الصيد، الزراعة، التجارة، والصناعة وأن كل مرحلة من هذه المراحل تتخللها المخاطرة والابتكارات والاكتشافات المختلفة، فعلى سبيل المثال اخترع الإنسان في العصور القديمة وسيلة الشْبِكة كوسيلة لصيد العصافير، أما فيما يتعلق بالزراعة قد ابتكروا العديد من الوسائل المساعدة على الزراعة والحرث كمشط الأرض، المنجل، الفأس، والمجرفة، كما نجد العديد من المخترعين في مجال الصناعة والتجارة من بينهم جيمس واط (طور المحرك البخاري)، إسحاق نيوتن(التليسكوب العاكس، قانون الجاذبية)، حسن الرماح (البارود المتفجر).

كما اعتبر **أرسطو**"التاجر بأنه غير طبيعي حيث يهيئ لنفسه وسيلة لكسب المال على حساب الآخرين، وبالفعل فقد كان اهتمام اليونانيون يتجه نحو الحفاظ على الوضع الراهن لتفسير النشاط الاقتصادي في إطار لعبة يكسب فيها شخص ويخسر الآخر، وهي الفكرة التي هيمنت إلى غاية القرن الثامن عشر"[2]، ومن هذه الرؤية يتبين أن التجارة ليس غايتها تحقيق رفاهية المجتمع وإنما البحث عن الثروة المادية، و"إن مركز المقاول مثل مراكز الطبقات المتحاربة، يصبح مهددًا حالما تفقد هذه الوظيفة في العملية الاجتماعية أهميتها، ولا يكون ذلك عائدًا إلى توقف الحاجات الاجتماعية التي يخدمها بأقل منه إلى كون هذه الحاجات راحت تخدمها طرق أخرى أكثر بعيدًا عن الشخصية، غير أن هذا يؤثر على الطبقة البورجوازية كلها"[3].

إذ استخدم مفهوم المقاول لأول مرة في اللغة الفرنسية وذلك في القرن السادس عشر، "إذ تضمن المفهوم آنذاك معنى المخاطر وتحمل الصعاب التي رافقت حملات الاستكشافات العسكري[4]، وظل هذا المفهوم مقتصرًا على المجال العسكري بالرغم من أن الروح المبادرة والمخاطرة تشمل مجالات أخرى كالتجارة وأشغال البناء. "وفي تلك الفترة كانت الكتابات الإنجليزية تصف المقاول بالمقامر أو المتعهد أو المنظم، وكان **Richard Cantillon** أول من يكتب عن المقاول واستخدم هذا المصطلح في مقال عن طبيعة التجارة بشكل عام 1755 لوصف الشخص الذي يدفع ثمن معين لشراء المواد الخام التي سيعالجها ويبيعها بسعر غير مؤكد. بينما

[1] صندرة سايبي: **مقاربة نظرية حول تطور الفكر المقاولي**، مجلة العلوم الإنسانية، عدد 40، ديسمبر 2013، ص 201.

[2] المرجع نفسه، ص 201.

[3] جوزيف شومبيتر، مرجع سابق، ص ص 289، 290.

[4] مروة أحمد، نسيم برهم: **الريادة وإدارة المشروعات الصغيرة**، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، مصر، دط، 2007، ص 07.

يصف الفرنسي **Say** في مقاله عن الاقتصاد السياسي في عام 1803 المقاول أنه فرد يمتلك صفات معينة تسمح له بإنشاء شركات جديدة والذي في الوقت نفسه لديه رؤية استثنائية من فهم وتلبية احتياجات المجتمع"[1].

كما قام **Gartener** "بإجراء مسح لعينة من الأكاديميين ورجال الأعمال والسياسيين لمعرفة ماذا تعني كلمة المقاول لديهم، فحصل على 90 تعريفا لهذا المصطلح يختلف كل واحد منها عن الآخر، مما يشير إلى عدم وجود تعريف جامع مانع لهذه الكلمة"، إلى جانب تعدد أبعاده المحددة من قبل العلماء الاقتصاد للاستعانة بها في تفسير ظاهرة المقاولاتية، حيث في القرن الثامن عشر"تم التمييز بين الشخص الذي يزود الآخرين برأس المال باعتباره مستثمرًا، وبين الشخص الذي يحتاج لرأس المال باعتباره مقاولًا مستخدمًا لرأس المال. وفي القرن التاسع عشر أصبح ينظر إلى المقاول من وجهة نظر اقتصادية، ولم يتم التمييز بينه وبين المدير، حيث عرف ذلك المقاول بأنه الشخص الذي ينظم المشروع ويديره للحصول على مكتسبات فردية"[2]، ومن خلال هذه المؤشرات أصبح مفهوم المقاول يشمل عدة قطاعات حيث يعتمد على مدخراته ومهاراته في تطوير المشروع مع توظيف عدد معين من العمال المهارة.

ويقول **Alain Fayolle** لقد زاد عدد السكان الفرنسيين الذين ردوا بشكل إيجابي على سؤال طرحه معهد للاستقصاء عن نيته في القيام بزيادة قدرها 700.000 في عام 1992 إلى 3.5 مليون في عام 2010، وتكتسب روح المبادرة أهمية قصوى للشركات، وبسبب الخصائص التي تكشف عن أنها خيال مشجع مع القدرة على التكيف والاستعداد لقبول المخاطر[3]، من يستطيع أن ينقل هذه القيم والمواقف يستطيع أن يعطي روح المبادرة أو ثقافة ريادة الأعمال، ومن الواضح أن التعليم والتدريس يمكن أن يساهما في تنمية روح المبادرة، وتؤدي إجراءات التوعية القائمة على النموذج واستخدام النماذج تلعب دورًا هامًا في نقل هذه القيم والمواقف[4]، وعلى هذا الأساس يعتبر فايول عامل التعليم أساس نشر ثقافة المقاولاتية في المجتمعات الاقتصادية مع الأخذ بعين الاعتبار ظاهرة تنظيم المشاريع في إطار تجاوز الإجراءات الصارمة المعرقلة لخلق الأعمال التجارية.

وفي التسعينات شهد مفهوم المقاول الاجتماعي انتشار واسع، والذي يمزج بين المخاطرة من أجل جني أرباح تجارية وفكرة التقدم الاجتماعي في مختلف الأصعدة، "ولفهم المقاول الاجتماعي، من المفيد وضع إطار لتطوير هذا المفهوم، في الواقع برز أهمية المتنامية تقليديًا، مثل تزويد النساء بخدمات الدعم، لذا من الضروري تحليل

---

[1] Mircea-Gabriel Chirita et Al, op. cit, p 02.

[2] مزمر شعبان العاني وآخرون: **إدارة المشروعات الصغيرة منظور ريادي تكنولوجي**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط2، 2014، ص ص 24- 26.

[3] Sagodira Gilles: **la formation continue a l'entrepreneuriat : par-delà le déterminisme social de l'acte entrepreneurial**, thèse de doctorat, sciences de l'éduction, université de la réunion, 2012, pp 90, 91.

[4] Idem.

الأسباب الرئيسية التي تحول الشركات إلى مقاولة اجتماعية، وتجدر الإشارة إلى أنه في كندا تطوير هذا نوع من المشاريع لا تزال في مهدها مع وجود اختلافات حسب المقاطعة"[1]، ومن المقاولين الاجتماعيين نجد كلاوس شواب وجيفري سكول للمقاولة الاجتماعية، من هذا المنظور إن المقاول يقوم على مجموعة من الإجراءات للانطلاق في مشروع بغاية تقديم قيمة مضافة للمجتمع، باعتبار المقاولاتية هنا كعملية تنظيمية، وحسب **Gartner** "إن ظهور مفهوم التنظيمي ينطبق على ظاهرة ناشئة عن تفاعل مؤثرات مختلفة مثل الخبرة والصور أو الأفكار مع الاتجاهات تركيبية جديدة، ثم ركز **غارتنر** على مسألة ظهور هذه المنظمة: كيف تنجح في الوجود؟"[2].

2-مقومات الفكر المقاولاتي:

أ- المقومات الشخصية: هناك العديد من السمات الشخصية التي يتمتع بها الفرد المقاول والتي تدفع به إلى إنشاء مقاولة، والتي تتمثل في:

-الرغبة في النجاح:"يعرفون المقاولون أهدافهم جيدًا، ويعملون بمثابرة لتحقيق تلك الأهداف، إنهم منظمون فسيولوجيا على أنهم يختلفون في درجة الرغبة في النجاح، ويملكون درجات أكبر من الأشخاص العاديين حيث يقدمون مسؤولية ذاتية لأعمالهم ووظائفهم"[3]، وعليه إن النجاح في العمل ليس مستحيلاً وفي نفس الوقت ليس بالأمر السهل، حيث يتطلب من صاحبه التحلي بالصبر وتكون له رؤية مستقبلية، فكلما كان طموحًا ومستعدًا على تحمل المسؤوليات وقيامه بالأعمال على أكمل وجه كلما اقترب من تحقيق النجاح المستهدف.

- الثقة بالنفس: إن الناس الذين يملكون الثقة بالنفس يشعرون بأنهم يمكن أن يقابلوا التحديات، وعن طريق الثقة بالنفس يستطيع أصحاب الأعمال الصغيرة أن يجعلوا من أعمالهم أعمالًا ناجحة، إنهم يملكون شعورًا متفوقًا، وإحساسًا بأنواع المشاكل المختلفة بدرجات أعلى، إذ أظهرت أغلب الدراسات أن المقاولين يملكون الثقة بالنفس، وقدرة على ترتيب المشاكل المختلفة[4]، ومواجهتها من خلال ابتكار الحلول المناسبة، فهم غالبًا يثابرون ليلا ونهارا لإنجاح أعمالهم، ويواجهون مختلف المخاطر على الرغم من احتمال فشلهم في أية لحظة، وفي حالة الركود يكونون على استعداد للانطلاق من جديد للتخفيف من حدة المشاكل الاقتصادية.

بالإضافة إلى العديد من المهارات الواجب توفرها في المقاول الشاب الناجح:

---

[1] François Brouard et Al: **entrepreneuriat social et participation citoyenne**, anserj, vol 1, n°1, 2010, pp 47, 48.

[2] Alain Fayolle, Jean-Michel Degeorge: **dynamique entrepreneuriale le comportement de l’entrepreneur**, groupe de Boeck, paris, éd 1, 2012, pp 12, 13.

[3] فايز جمعة صالح النجار، عبد الستار محمد، مرجع سابق، ص 11.

[4] المرجع نفسه، ص ص 11، 12.

- **المهارات الإنسانية:** وتمثل المهارات الخاصة بالتعامل الإنساني والتركيز على إنسانية العاملين ودراسة ظروفهم الاجتماعية، وتهيئة الأجواء الخاصة بتقدير الذات الإنسانية، فضلًا عن احترام المشاعر الإنسانية[1]، وهذه خاصية أساسية في المقاول الناجح أثناء تعامله مع الطاقات البشرية سواء العاملين أو المستهلكين، فنجاح العمل مرهون على مدى فهمه للجانب الإنساني والسلوكي لكل طرف يتعامل معه من أجل كسب ولائه من جهة وتحسين الأداء من جهة أخرى وبناء بيئة عمل داخلية ذات بعد إنساني.
- **المهارات التقنية:** وتتمثل في معرفة الشاب المقاول بطبيعة العلاقات بين المراحل الإنتاجية والمهارات التصميمية للسلع، ومعرفة كيفية أداء العديد من الأعمال الفنية خاصة فيما يتعلق بتصميم المنتج، وكل ما يرتبط بالجوانب التشغيلية، ومعرفة كيفية تركيب الأجزاء وصيانة بعض المعدات[2]، خاصة إذ ما كان المقاول هو نفسه المسير، فيعتبر المرجع الأساسي للعمال، مع العلم أن أغلبية الأنشطة سواء الصناعية أو الخدماتية أو الحرفية تعتمد على معدات وآلات مختلفة على سبيل المثال ورشة الخياطة، والملاحظ أن هذا النوع من المهارات متوفرة لدى الذكور أكثر من الإناث.
- **مهارات تحليلية:** أي القدرة على التفكير المجرد حيال نظرتهم إلى مؤسساتهم التي تعمل ككل وليس كجزء وأن أجزاؤها ووظائفها تترابط مع بعضها البعض لتصبح كلا في محيطها، حيث أن هذا الإدراك في حد ذاته تخوله تعقيدات العمل الحاصلة أمامه بعد مواجهته أغلبية المشاكل[3]، فلا يمكن تسيير مقاولة في ظل غياب مهارة التحليل والتنسيق بين الأفكار على الرغم من توفر الموارد المادية والبشرية والتي تكون سبب في فشل بعض المشاريع.
- **مهارات فكرية:** وتتمثل في قدرة المقاول الشاب على اتخاذ القرارات وحل المشاكل التي قد تواجه المنظمة، وامتلاكه المعارف التي تسمح له بالتخطيط الاستراتيجي والتنبؤ بالمستقبل، كما تضمن قدرته على الوظائف الإدارية من رقابة ، توجيه، وتنظيم شؤون العاملين لديه، وهذه المهارات يكتسبها من خلال خبرته في العمل وما يتلقاه من معارف في الجامعة أو مراكز التكوين.

ب–المقومات البيئية:

– **دور الأسرة:** أثبتت العديد من الدراسات العلمية تأثير مرحلة الطفولة والنشأة المبكرة على الشخصية، حيث تلعب الأسرة دورًا جوهريًا في تنمية سمات العمل الحر لدى الأطفال، ويميل أفراد العائلة إلى أن يكونوا أباء أو أمهات لأبناء يمتلكون مشروعات خاصة، حيث تلعب الأسرة دورًا مهما في وجود الرغبة للولوج في مجال المقاولاتية

---

[1] فلاح حسن الحسيني، مرجع سابق، ص 49.

[2] المرجع نفسه، ص 50.

[3] شافية شاوي: **المقاولاتية ودورها في تفعيل حركية القطاع السياحي في الجزائر**، حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 14، مارس 2016، ص 52.

كمستقبل مهني." فقد أشارت إحدى الدراسات إلى أن الأسرة تعمل على تشجيع أبنائها على ممارسة السلوكيات المقاولاتية، مما يؤكد أهمية دور الإرشاد الأسري في دعم وتنمية سمات المقاولة، فعلى سبيل المثال الأسرة يمكن أن تشجع أبنائها على بيع بعض المنتجات البسيطة"[1]، خاصة الذكور الذين يتعودون على استخدام مفردات ذات علاقة بالاستثمار منذ صغرهم ومشاركة أسرهم في عملية البيع والشراء مما تتولد لديهم الرغبة في الاستثمار، لكن هذا لا يعني استبعاد جنس الإناث فعلى سبيل المثال "**ألكسندرا** تبلغ من العمر 24 عامًا، وهي حاصلة على درجة الماجستير في الدراسات العليا وتشارك مع صديقتها في إنشاء معهد علم الجمال في ميتز، ولديها الكثير من الأسئلة، فقد أحاطت بنفسها بدعم أسرتها وأصدقائها وفي نفس تنتمي إلى عائلة مؤهلة في عالم المقاولات"[2].

– **الأصدقاء**: يؤثر تكوين شبكة من الأصدقاء من ذوي الاختصاصات المختلفة، في تحقيق النجاح للشاب المقاول، إذ يعتبر الأصدقاء والأشخاص القدرة من أهم العوامل التي تؤثر في اختيار مهنة معينة، أو البدء بمشروع محدد[3]، والاستفادة من الاستشارات التي تقدمها تلك الشبكات الاجتماعية، وحتى المساعدات المادية والمعنوية مما يعزز ميل الأفراد نحو أخذ المبادرة، فهم غالبًا يشعرون بالاطمئنان حيال تواجد هؤلاء إلى جانبهم والرجوع إليهم وقت الحاجة للاستفسار عن العمل.

– **التعليم**: يمثل التعليم محورًا أساسيًا في تطوير المهارات، ومن حسن الحظ أنه يمكن استثمار دور التعليم في تنمية المقاولاتية في سن مبكرة، ويمكن أن يمتد هذا الدور ليصل إلى المراحل المتقدمة من التعليم العالي، وقد ذكر **روبرت هيسرش ومايكل بيتر** سنة 2008 أن الدراسات أوضحت أن نسبة إمكانية إنشاء مشروع خاص للذين يدرسون ريادة الأعمال تساوي أربعة أضعاف النسبة للذين لا يدرسون ريادة الأعمال. كما أن الدخل المتوقع للذين يدرسون ريادة الأعمال يزيد حوالي 20% عن دخل الذين يدرسون التخصصات الأخرى[4]، وعلى هذا الأساس وجب تعميم فكرة التعليم المقاولاتي على كافة الجامعات والمعاهد لنشر ثقافتها، وتشجيع الطلبة على الاستقلالية في العمل انطلاقًا من المقررات والبرامج التعليمية المقدمة، وإجراء دراسات ميدانية في المقاولاتية.

فمن أهم توصيات الباحث **بدراوي سفيان** في دراسته ثقافة المقاولة لدى الشباب الجزائري المقاول "إدراج مادة المقاولاتية ضمن البرامج التدريسية بداية من المستويات الدنيا، وذلك لأجل خلق روح المبادرة لدى الشباب وغرس دافعية التوجه المقاولاتية فيهم ليجعل منهم حاملي مشاريع وحاملي ثقافة المبادرة "[5]. ومن الناحية القانونية "يمكن أن تكون طالبًا ومقاولًا ذاتيًا إذا لم تبدأ نشاطًا خاضعًا للتنظيم لا تتوفر لديك الدبلومات اللازمة أو

---

[1] مصطفى يوسف كافي، مرجع سابق، ص ص 29، 30.

[2] Parméla Roser Parmentier, op. cit, pp 287, 288.

[3] مزهر شعبان العاني وآخرون، مرجع سابق، ص43.

[4] المرجع نفسه، ص ص 30، 31.

[5] سفيان بدراوي، مرجع سابق، ص 224.

المؤهلات المهنية، إذا كنت حاصلا على منحة دراسية أو قرض شرف للطلاب، فيمكنك الجمع بين النشاط المهني والدراسات المقدمة بشرط أن تفي بالالتزامات المتعلقة بالحضور، والحضور في الدورات التدريب والامتحانات"[1]، وهنا تجدر الإشارة إلى أن المؤهل العلمي يصبح كالتزام ضروري يفرض نفسه على المقاولين مستقبلا.

-أجواء الحرية والتحرر من القيود الصارمة على الأفكار والمفاهيم العلمية والفنية الجديدة:

حيث أن مثل هذه الأجواء هي التي توفر الضمانة في إيجاد مجتمع التفتح العلمي ومجتمع بكل ما يعنيه هذا التنوع من إثراء النشاط العلمي والبحثي بالمشروعات الجديدة[2]، والذي يدعم المبتكرين ويدفعهم نحو خدمة البشرية من خلال الابتكارات والمنتجات الجديدة التي يقدمونها، والتي تنال تقبل في كل مرة وتشجيع على تطويرها، ومما لا شك فيه "أن كل مجتمع من أجل المحافظة على الحالة القائمة ومزاياها الحالية لن يفتقر إلى من نسميهم محطمي الابتكار، تذكيرا بحركة اللوديت **Luddite**، أو محطمي الآلات التي بدأت في القرن التاسع عشر عام 1811 كرد فعل على إدخال آلات النسيج الجديدة التي هددت أعمالهم"[3]، ومن هذا المطلق كلما كان المجتمع متفتح خالي من القيود كلما شجع الأمر المقاولين على المبادرة والإبداع، على عكس المجتمعات التي تفضل الاستقرار على وضعها القائم وإصدار إجراءات معقدة تعرقل أي عمل ابتكاري.

ج- المقومات التنظيمية:

يرى **Griffin** أن بإمكان المقاولاتية لعب دور إيجابي في الاقتصاد القومي من خلال استخدام قدراتها على تنظيم الخسائر الناتجة عن المخاطرة الجديدة وإدارتها. فالمنظمة إطار يتفاعل داخله كل من: الأفراد، والأنشطة المقاولاتية، والموارد[4]، حيث أن تبني هيكل تنظيمي مناسب للمقاولة، والاعتماد على إستراتيجية فعالة في توظيف العمال وتوزيع عليهم المناصب بناء على خبراتهم ومهاراتهم من المؤشرات الإيجابية لنجاح المشاريع، بالإضافة إلى ذلك الاختيار الأمثل لنمط التواصل مع العاملين بالمقاولة والتفاعل معهم في اتخاذ القرارات وحل المشاكل الطارئة.

وعلى هذا الأساس "فإن مفتاح النجاح أن تعمل المنظمة على توفير مناخ إيجابي يكسب عمليات البحث والتطوير الشرعية والقبول، وقد استخدمت بعض المنظمات المتميزة مفهوم السيولة التنظيمية، بمعنى أن تستند علمية الاتصال في هذه المنظمات على شبكة واسعة من الاتصالات غير الرسمية والاستجابة لها بسرعة عالية"[5]،

---

[1] Daid Gilles, Pascal Nguyen: **le guide pratique de l'auto-entrepreneur**, eyrolles éditions d'organisation, paris, 2009, pp 26, 27.

[2] نجم عبود نجم: **القيادة وإدارة الابتكار**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2012، ص 268.

[3] المرجع نفسه، ص 268.

[4] مزهر شعبان العاني، مرجع سابق، ص 44.

[5] المرجع نفسه، ص 45.

وبهذا الشكل يصبح التنظيم الغير الرسمي الذي يتميز بالمرونة هو الأفضل لتسيير المشاريع لتفادي التعقيد الذي يظهر في مرحلة تطورها وتزايد عدد العاملين فيها.

د- المتغيرات القانونية والحكومية:

تتأثر المقاولات وكيفية ممارستها لأعمال بما تشرعه الحكومات من تشريعات تنظيم أمور الأسعار والأجور وشروط الصحة والأمن وحماية المستهلك وغيرها، كما أن الحكومة قد تصدر تشريعات تقيد من حرية الاندماج وما يترتب عليه من تقليل فرص الاحتكار، أو قد تتدخل الدولة بالممارسة الفعلية لأنشطة معينة من خلال منظمات حكومية تتمتع ببعض المزايا بما يؤثر بالتبعية على الفرص أو القيود أمام المقاولات الخاصة والتي لا يتوفر لها مثل تلك المزايا[1]، وتشمل المتغيرات القانونية مستحقات الضرائب لكل الأنشطة ورسوم جمركية والقوانين التي تنظم العرض والطلب من جهة والنفوذ السياسية والجماعات الضاغطة من جهة أخرى، وكلما اتسمت هذه المتغيرات بالمرونة دون فرض القيود كلما أثرت على سلوكيات الأفراد وتوجهاتهم.

ويؤكد كذلك أنه من العوامل التي يمكن أن تؤثر على عديد من الجوانب المحددة لسلوك وأداء المنظمات مثل استقرار الرؤساء، تأثير الصراعات والانتماءات الحزبية على اتجاهات التوظيف والترقية وشغل الوظائف الإشرافية، وكذلك أسعار المنتجات والأسهم والسندات، وسياسات الشراء والتخزين وعلى فلسفة الإدارة وغيرها من جوانب ذات تأثير على سلوك المنظمة وأدائها[2]، وعلى الأرجح تجنب الشباب الولوج في عالم الشغل الخص تفاديا لأثر الصراعات الناتج عن مختلف الأطراف، وبالتالي تسبب في عرقلة النهوض بالاقتصاد المحلي.

3- أبعاد المقاولاتية:

أ-فرص الأعمال: يقصد بها إمكانية استغلال منتج أو خدمة تخلق أو تحمل قيمة للمستخدم النهائي، فإن تحديد واستغلال الفرص هي موضوع اهتمام المقاولاتية، والأخذ بالميزة التنافسية واكتسابها، يفترض القدرة على اكتشاف أو خلق فرصة عمل، فتصاعد نسق الشمولية يفرز العديد من الفرص والتهديدات[3]، بمعنى بروز قوانين وإجراءات جديدة تساهم في تسهيل عملية استيراد وتصدير المنتجات المحلية، ومنح فرص جلب تكنولوجيا حديثة الاستعمال الذي ينتج عنها ارتفاع درجة المنافسة بين المستثمرين وبروز مقاولين جدد وبأفكار جديدة.

---

[1] علي الضلاعين، مرجع سابق، ص ص67، 68.

[2] المرجع نفسه، ص 68.

[3] بوزيدي دارين، سولاف رحال: **إستراتيجية المحيط الأزرق كإستراتيجية مقاولاتية لخلق فرص الأعمال**، الملتقى الدولي الأول حول: المقاولاتية (التكوين وفرص الأعمال)، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2010، ص 09.

يرى **Shane et Venkatarman** أن المقاولاتية عبارة عن مجموعة من التطورات لاكتشاف فرص من أجل إنشاء منتجات وخدمات مستقبلية يتم اكتشافها وتقييمها واستغلالها؛ والفرصة حسب وجهة نظر **Cassan** أنها حالات يتم إدخال منتجات وخدمات وأساليب تنظيمية، وبيعها بأسعار أعلى من تكلفة إنتاجها[1]، ولتوضيح ذلك نشير إلى أن فرصة الأعمال في الأساس بعد مربح، وبالتالي يشترط من المقاول أن يكون على دراية تامة بالمعلومات المتعلقة بفرصة الأعمال، وأن يتمتع بالسمات الخاصة من أجل تقييمها ومعرفة مدى صلاحيتها.

ب- خلق القيمة: يعتبر **Ronstad** المقاولاتية عملية ديناميكية لخلق ثروة زائدة، هذه الثروة يتم إنشائها من قبل أفراد يتحملون مخاطر بدرجة عالية، من حيث الوقت، الاستثمار، و/ أو الالتزام الوظيفي قصد توفير قيمة لبعض المنتجات أو الخدمات[2]، مع احتمال أنه قد لا تكون الفكرة جديدة لكن المقاول المتمكن بإمكانه استخلاص قيمة جديدة بفعل استغلال إمكانياته البسيطة ومهاراته المتعددة، إذ "إن صاحب المشروع هو الشخص المسؤول عن عملية خلق قيمة جديدة، ويشكل إنشاء القيمة الجديدة هذا جزءًا من المشروع؛ عندما يتم إنشاء مشروع، فإنه يضع تدريجيًا قيود على المنشئ، ويمكن الفرد أو يقيده من تعلم وتغيير شبكة علاقاته، إذ يقوم بتأسيس وإدارة مؤسسة أو تقديم ابتكار، ولكنه في نفس الوقت يصبح مقيد"[3]. كما يرى **Bruyat** أن خلق القيمة عبارة عن موضوع علمي مدروس في مجال المقاولاتية هو الفرد الحواري/ خلق القيمة، هذا لا يفترض أن هذا الحوار مغلق على نفسه، في مجال المقاولة يتم افتراض أن المقاول هو شرط ضروري لظهور النتيجة[4].

ج- الابتكار: إن الابتكار هو فرصة جديدة قد تكون مفهومًا أو أسلوبًا أو منتجًا أو تقنية جديدة، وهذه الفرصة قد تكون ابتكار جذرياً كبيرًا أو تدريجيًا صغيرًا ولكنها تحقق ميزة للشركة على منافسيها، وإن تجربة شركة سوني **sony** مع الترانزيستور الذي ابتكرته مختبرات بيل **bell** الأمريكية واستثمرته شركة سوني لتحقيق نتائج كبيرة في السوق[5]، يدخل ضمن الابتكار التدريجي بإحداث تعديلات مناسبة وإضافة لها أفكار جديدة، إذ هي تولد فرص العمل، حيث تظهر في فترة الركود الاقتصادي لتوفير متطلبات السوق. وبالتالي "يعد الابتكار كشرط لخلق

---

[1] Eric Michael Laviolette, Christophe Loue: **les compétences entrepreneuriales : définition et construction d'un référentiel**, le 8éme congrès international francophone (CIFE PME) : l'internationalisation des PME et ses conséquences sur les stratégies entrepreneuriales (suisse : haute école de gestion (HEC) fribourg, 2006, p 03.

[2] Thierry Verstraete, Alain Fayolle: **paradigmes et entrepreneuriat**, revue de l'Entrepreneuriat, vol 4, n°1, 2005, p 39.

[3] Chirstian Bruyat, Pierre-André Julien: **defining the field of research in entrepreneurship**, Elsevier, journal of business venturing 16, 2001, p 169.

[4] Christian Bruyat: **création d'entreprise: épistémologiques et modélisation**, thèse pour le doctorat ès sciences de gestion, université pierre mendés, France, 1993, p 56.

[5] نجم عبود نجم: **القيادة وإدارة الابتكار**، مرجع سابق، ص 142.

القيمة، حيث ينضم **Julien Marchesnay** إلى فكر**Peter Drucker**، ويعتبر الابتكار هو أساس المقاولة"[1]، والذي يجعلها في ديناميكية دائمة مع القدرة على تطوير هيكلها التنظيمي وإنشاء فروع جديدة.

د- المخاطرة: إن سعي من أجل سياسة طموحة في الابتكار لابد من أن تعني المزيد من الاستثمارات المستخدمة في البحث والتطوير، وهذا يعني بدوره المزيد من المخاطرة في ظروف عدم تأكد عالي جراء طبيعة البحث والتطوير في مجال غير معروف، والمبادلة تكون ما بين حجم الاستثمارات المستخدم وحجم المخاطرة التي يمكن تحملها[2]. وإن تحويل أفكار مقاولاتية إلى حقيقة تعد مهمة صعبة لا يمكن ضمان نجاحها، على الرغم من أن أخذ المخاطر هو سمة حتمية لتنظيم المشاريع، إلا أنه يمكن السيطرة عليه وخفضه[3]، فعلى سبيل المثال على المقاولين الشباب أن يكونوا على معرفة تامة أن مشاريعهم ممكن في أي وقت أن تتعرض إلى أزمة وانخفاض الإنتاج إلى وقت غير معلوم، لذلك فهم بحاجة إلى معلومات موضوعية مسبقة لتشغيل المشاريع والحفاظ على توازنها.

4- خطوات إنشاء المقاولة واختيار المقاولين لنوعية النشاط:

أ- الفكرة كأول خطوة في طريق المقاولاتية:

إن المقاولة هي ظاهرة معقدة وغير متجانسة، وإنشاءها عمل عادي ومبتكر على حد سواء، وبمجرد أن تصبح المؤسسة جديدة، فإن العمل يكون دائما مصدرًا للثروة وفرص العمل، وإن صاحب المشروع هو شخص يتمتع بصفات عظيمة، وسيصبح رجل أعمال محترم[4]. فيما تعتبر الفكرة سر نجاح كل مشروع، فهي كأول خطوة في طريق المقاولاتية، وكلما كانت قابلة للتجسيد في الواقع كلما زاد احتمال نجاح المشروع، وفي نفس الوقت يشترط فيها أن تناسب قدرات ومؤهلات المقاول ففي الأخير هو من يتولى تسيير ذلك المشروع، فمهما توفرت الموارد الأخرى كالموارد البشرية، التجارية، المالية، لكن الأساس في الفكرة التي ينطلق بها المقاول، وهذه الأخيرة لا تأتي من العدم وإنما راجعة لعدة مصادر التي تختلف من شخص لأخر، وتخضع لشروط عدة والتي سنحاول التطرق إليها ضمن هذا العنصر.

-شروط اختيار الفكرة: لاختيار فكرة المشروع لابد من توفر مجموعة من الشروط التي يتوجب أن تؤخذ في عين الاعتبار من قبل أصحاب المشروعات، وتتمثل هذه الشروط في:

---

[1] Thierry Verstraete, Alain Fayolle, Op. cit, p 42.

[2] نجم عبود نجم: **إدارة الابتكار (المفاهيم والخصائص والتجارب الحديثة)**، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ط1، 2003، ص72.

[3] European Youth Forum: **prise de position sur l'entreprenariat des jeunes**, adopte au conseil des membres, assemblée générale extraordinaire, Portugal, 2011, P 10. sur le site : https://www.youthforum.org/fr.

[4] Alain Fayolle: **entrepreneuriat apprendre a entreprendre**, dunod, paris, éd 2, 2012, pp 145, 146.

- **أن تحمل الفكرة الأمل في النجاح:** يجب على المستثمرين عند اختيارهم للفكرة الخاصة بإنشاء مشروعاتهم الصناعية أن يراعوا ضرورة أن تحمل هذه الفكرة في النجاح، وذلك على اعتبار أن كل فكرة تحمل في طياتها قدرًا من المخاطرة[1]، ولهذا يجب دراسة مدى احتمالية نجاح كل فكرة من فشلها قبل تبنيها، فهي تمثل القاعدة للانطلاق في المشروع الصغير.
- **التقدم العلمي:** للتقدم العلمي آثار واضحة على المنتجات، حيث قد يؤدي هذا التقدم إلى ابتكار منتجات جديدة أو قد يساهم في تحسين المنتجات القائمة حيث يكتشف استعمالات جديدة لها، وقد يعد ذلك دافعًا أساسيًا لاستنباط فكرة إنشاء المشروعات[2]، فعلى سبيل المثال توجه المقاول نحو إنشاء مقاولة لاستخدام معدات محلية متوفرة بكثرة واستغلالها في ابتكار منتجات جديدة.
- **اختيار نوع النشاط:** هو القيام بتصميم وتقديم منتج جديد، وهنا ينبغي الإشارة إلى أن المنتج الجديد قد يكون شبيه لأحد المنتجات المستوردة أو الموجودة في الخارج ودخلت أو لم تدخل السوق، الحصول على حق الإنتاج من خلال رخصة أو شراء أو عمل جاهز[3]، وفي هذه الخطوة على المقاول أن يعي حجم المخاطر المحتمل مواجهتها حتى لا تعرقل عمله مستقبلًا، وأن يراعي مستوى ميوله نحو هذا النشاط.
- **دراسة السوق:** وجوب دراسة السوق لتحديد المستهلك بالنسبة لمجال الأنشطة أو نوعيات المنتج المراد إنتاجه، حيث من المناسب توضيح نوعيات المستهلك بالنسبة للمنتجات بشكل عام[4].

– مصادر أفكار المشاريع: إذا حاولنا تحديد المصادر التي يمكن الاعتماد عليها للتعرف على الفرص المتاحة للتصنيع وبالتالي نستنبط فكرة للمشروع، فإننا نجد أن هذه المصادر تتعدد وتختلف باختلاف الدول، بيد أنه يمكننا أن نقول أنه يمكن حصر أهم هذه المصادر فيما يلي:

- **إحصائيات التجارة الداخلية والخارجية:** من خلال دراسة بيانات هذه الإحصائيات يمكن تحديد حجم السوق المحلي، كما أنه إذا تمت مقارنة هذه البيانات بأرقام الإنتاج المحلي فإن ذلك يعطي فكرة عن الطلب على مختلف المنتجات[5]، فإذا ما كان حجم الطلب مرتفع يعد مؤشر إيجابي لتبني تلك الفكرة لإنشاء المشروع.
- **الإبداع التكنولوجي:** يعني تحسين منتجات موجودة أو إطلاق منتجات جديدة أو ابتكار عمليات إنتاجية جديدة أو تحسين عمليات موجودة حاليا، والإبداع التكنولوجي يعتبر عنصر المنافسة الرئيس في

---

1 أحمد محمد غنيم: **إنشاء المشروعات الصناعية**، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، دط، 2009، ص 41.

2 المرجع نفسه، ص 38.

3 علي الضلاعين، مرجع سابق، ص 12.

4 المرجع نفسه، ص 13.

5 صالح مهدي محسن العامري، طاهر محسن منصور الغالبي: **الإدارة والأعمال**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2007، ص 175.

عالم، حيث أن المستهلكين يطلبون دائما ما هو جديد. فمثلا نصف الإبداعات التكنولوجية في القرن الماضي قام بها مقاولون والأعمال الصغيرة كصناعة الحواسيب الشخصية والكاميرات المتطورة[1].

- **الأفكار المأخوذة من خارج الوطن:** إن الأشخاص الذين يكثرون من السفر لخارج الوطن، ويتعاملون مع المستثمرين الأجانب، تجدهم مهتمين بالسلع والخدمات المتوفرة لديهم، وغير متاحة في بلادهم الأصلية، وهذا ما يحفزهم لاستنباط الأفكار والاستثمار بها في بلادهم، شرط أن تكون متوافقة مع خصائص وثقافة المنطقة التي ينتمون إليها، حيث يتوجب مراعاة رغبات واحتياجات الزبائن، فإن لم تتلقى استجابة وإعجاب المستهلك، فلا داعي للاستثمار في ذلك المشروع.
- **الرغبات والميولات:** إن مساهمة الأفراد في إنشاء مقاولات واختيار فكرة المشروع، غالبا ما يكون الأمر مرتبط بميوله، فعلى سبيل المثال ميل الشخص إلى عالم الموضة والأزياء يدفع به الأمر إلى فتح محل الألبسة، أو مؤسسة لعرض الأزياء وتصميم الألبسة، ميل الشخص لتربية الحيوانات يمكن أن يؤدي به إلى إنشاء إلى إنشاء مزرعة تربية النحل والمواشي.
- **الخبرة الذاتية:** "تعد الخبرة الذاتية من المصادر الرئيسية للأفكار، والاتصال مع الأسواق والعملاء، والموردين والمنافسين، يؤدي إلى تقديم العديد من الفرص والأفكار الاستثمارية، تأتي من خلال تعديل المنتج إما بتحسينه أو استغلال منتج جديد أو تطوير خدمة مكملة للنشاط الأصلي للشركة، هذه الأخيرة يجب عليها استغلال أفكار عمالها، ومحاولة المحافظة عليهم والاستفادة من خبراتهم.
- **الزبائن كمصدر للأفكار الجديدة:** يعتبر هذا المصدر كمصدر إلهام في القطاع الصناعي، والمنطق الاقتصادي يفرض وجود ردة فعل واقتراحات يقدمها الزبائن حيال منتج معين، والزبون هو الذي يستعمل هذا المنتج، ويكون غالبا قادر على معرفة نقائص وإيجابيات هذا المنتج"[2].

– طرق إنشاء الأفكار:

- **حلقات النقاش facus group** : تستخدم حلقات النقاش في العديد من الأعراض، حيث يجري تعيين المدير الوسيط **mediator** للجلسة التي تتكون عادة من مجموعة من الأفراد يبلغ تعدادها ما بين (8- 14) مشاركا، وتتم المناقشة من خلالها بعمق وانفتاح كامل ويجري عادة في مثل هذا النوع من الجلسات، طرح الأفكار الجديدة ومناقشتها وتقييمها بهدف الوصول إلى القرارات التي تتعلق بالمنتجات

[1] صالح مهدي محسن العامري، طاهر محسن منصور الغالبي، مرجع سابق، ص 39.

[2] Thierry Verstraete, Bertrand Saporta: **création d'entreprise et entrepreneuriat**, les éditions de l'adreg, 2006, http://www.adreg.net.

والخدمات الجديدة[1]، مع الاعتماد على عدة أساليب في تحليل النتائج، وطبعا ليس شرط على كل المقاولين الاستعانة بهذه الطريقة لمناقشة أفكارهم.

- **العصف الذهني brainstorming**: يساعد العصف الذهني على تقديم الأفكار الجديدة بصورة جماعية في محاولة الوصول إلى حلول جديدة أو أنماط جديدة من المنتجات والخدمات، ويتم هذا من خلال جلسة مفتوحة يشارك فيها مجموعة من الأفراد في طرح الأفكار بكل حرية.
- **أسلوب تحليل المشاكل problems analysis**: يعتبر من الأساليب الناجحة للحصول على الأفكار الجديدة من خلال التركيز على المشاكل القائمة، خاصة عندما تحل المشاكل التي تتعلق بمنتج أو خدمة معروفين مما يسهل محاولة الوصول إلى الأفكار الجديدة التي تقود إلى تطوير المنتج الجديد[2].

إن هذه الطرق الثلاث تساعد المقاولين على إيجاد أفكار جديدة وضبطها، بالتعاون مع أفراد ذو خبرات ومهارات سابقة، ورسم مسار للانطلاق في المشاريع مع أخذ بعين الاعتبار طبيعة المشاكل التي قد يصادفونها، والتي ناقشوها اعتمادًا على أسلوب تحليل المشاكل، لكن تجدر الإشارة إلى وجوب التنسيق الدائم مع الواقع ومتطلباته إذ تصبح تلك الأفكار لا معنى لها في ظل انخفاض الطلب على تلك المنتجات أو الخدمات.

ب- دراسة الجدوى للمشروع:

إن الفكرة الأساسية من وراء إعداد دراسة جدوى للمشروع، هي وضع صاحب المشروع أمام حقائق توضح مدى إمكانية تنفيذ فكرته، وجعلها حقيقة واقعية من حيث التكاليف المحتملة، المردود المتوقع، وإمكانية بناء مشروع يلقى الترحاب من الأطراف المتعددة[3]، وهذا في ضوء مكونات الدراسة الجدوى المتمثلة في دراسة السوق، دراسة فريق الإدارة، دراسة المنافسة، دراسة المنتج أو الخدمة، دراسة التكاليف، وتكمن أهمية هذه الدراسة بأنها الوسيلة التي تساعد المقاول في تحديد مكان مناسب إقامة المشروع، وتحديد المصادر المتوفرة لتمويل مشروعه مع تحديد الفئة المستهدفة لاستهلاك خدماته أو منتجاته المستقبلية، كما تساعد على معرفة مدى احتمال نجاح المشروع للانطلاق فيه أو فشله، مع هذا يشترط من المقاول الاعتماد على الخبراء وأصحاب التجارب في إجراء هذه الدراسة حتى تكون أكثر دقة وشفافية، فهي التي تساعد على اتخاذ القرار النهائي بشأن الاستثمار في هذا المشروع أو الاستغناء عنه، والملاحظ أن بعض المقاولين لم يعطوا أية أهمية لدراسة الجدوى أو عدم إجراءها نهائيا ما أثر سلبًا على مسار المشاريع وانتهى بها الأمر بالفشل.

---

[1] فايز جمعة صالح النجار، مرجع سابق، ص 17.

[2] المرجع نفسه، ص ص 17، 18.

[3] مصطفى يوسف كافي، مرجع سابق، ص 82.

ج- اختيار شكل المقاولة:

تأخذ المقاولة العديد من الأشكال نظرًا لتنوع وتعدد نشاطها، والتي تم تحديدها انطلاقًا من الخصائص التي تتمتع بها، ارتأينا في هذه المرحلة التطرق إلى بعض الأشكال منها إنشاء مؤسسة جديدة إما إنشاء مؤسسة من العدم أو إنشاء فروع أو الحصول على امتياز، والشكل الثاني متمثل في شراء مؤسسة قائمة وتكون إما في حالة جيدة أو تواجه مشاكل وصعوبات، ويليها الشكل الثالث المقاولة الداخلية وأخيرًا المقاولة الالكترونية التي برزت في الآونة الأخيرة، ولكل شكل مميزاته التي تجعله يختلف عن غيره، كما هناك أشكال أخرى كالمقاولة النسوية، المقاولة الدولية، الشركات العائلية.

-إنشاء مؤسسة جديدة: إن البدء بإنشاء عمل جديد من نقطة الصفر أكثر أشكال المقاولاتية صعوبة، فهي عملية معقدة، وفي العمل الجديد غالبًا ما تكون المخاطرة أكبر، فهي تحتاج إلى أفكار إبداعية، ليكون العمل حقيقة مجسدة في وجود فعلي، وتمثل هذه الجوانب روح المقاولاتية، حيث تختلف دوافعها من فرد لآخر، فهناك من تتبلور لديه الفكرة عبر الزمن، وهناك من ينشئ مؤسسته بالصدفة[1]، وفي هذه الحالة على المقاول إقناع المستهلكين بفكرته الجديدة، والقيام بتصميم المنتج مع حصوله على الترخيص، ويشترط فيه التمتع بكافة المهارات والجدية في العمل، بالإضافة إلى توفير رأس المال الكافي كي يباشر في هذا العمل الجديد بناء على خطط إستراتيجية قصيرة ومتوسطة المدى.

وهناك طريقة للحصول على امتياز، الذي يعتبر صيغة مهمة من أشكال الحصول على الأعمال الصغيرة في كافة الاقتصاديات المعاصرة، إذ الحصول على امتياز متطلب يسبق بدء العمل وممارسة النشاط، وإن صياغة الامتياز اليوم قد أصبحت أكثر نضجا ومعروفة في العديد من الدول، فبعض الامتيازات نشاهدها في كل يوم في أماكن واضحة في المدن الكبيرة مثل **Holiday Inn, hertz, Mc Donald's**[2]، وهذا الأمر يساعد المقاول على الاستفادة من الامتيازات التي تقدمه تلك المؤسسات في تجسيد مشروعه.

- شراء مؤسسة قائمة: إن إمكانية امتلاك عمل تكون ممكن من خلال شراء مؤسسة قائمة، وإن شراء مؤسسة قائمة يختلف عن إنشاء مؤسسة جديدة لأن المؤسسة موجودة في الأساس ولا حاجة لإنشائها، وفي هذه الحالة يمكن الاعتماد على ما تملكه المؤسسة من الإمكانيات الحالية، وعلى تاريخها السابق، وأيضا على هيكلها التنظيمي، مما يقلل من درجة التأكد ومستوى الخطر[3]، وإن شراء مؤسسة قائمة تكون في حالتين إما شراء مؤسسة

---

[1] منيرة سليماني: **أثر ثقافة المؤسسة على التوجه المقاولاتي**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تحت إشراف: منصور بن عمارة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة عنابة، الجزائر، 2016، ص 98.

[2] طاهر محسن الغالبي، مرجع سابق، ص 183.

[3] منيرة سليماني، مرجع سبق ذكره، ص 100.

تكون في حالة جيدة، والتي تتطلب من المقاول رؤوس أموال كثيرة كون سعر تلك المؤسسات يكون مرتفع جدا فهي مجهزة ومهيكلة، وأن يكون ذو خبرة في التسيير ويمتلك المهارات اللازمة، وقدرة على بناء الثقة مع الموظفين، أو تكون تلك المؤسسة في حالة سيئة هذا النوع من المؤسسات يكون سعرها أقل من المؤسسات في حالة جيدة.

– **المقاولاتية الداخلية:** هي شكل من أشكال الإدارة التي تقود موظفي أي مؤسسة إلى الابتكار والتصرف كمنظمين في خدمة المنظمة، كما يرى **أنطونيتش وهيسريش** أنها عملية تحدث داخل شركة قائمة بغض النظر عن حجمها، وهذا لا يؤدي فقط إلى أعمال تجارية جديدة، ولكن أيضا إلى أنشطة وتوجيهات مبتكرة أخرى[1]، ويشترط على المؤسسات التي ترغب في إنشاء مقاولات داخلية أن تتمتع بتكنولوجيا عالية، وأن يكون مستوى إنتاجها مرتفعة مع نشر ثقافة التقاول بين العاملين لتلك الشركة، وإشراكهم في عملية اتخاذ القرارات، وأن تتعامل بشكل مباشر مع الزبائن والمستهلكين.

– **المقاولة الالكترونية:** هي مقاولة افتراضية مرتبطة بالانترنت، وتعد من الأشكال التي عرفت انتشارًا واسعًا في الآونة الأخيرة، يعتمد تأسيسها على تسويق وبيع المنتجات الرقمية، على سبيل المثال**yahoo** و**Google**، وتتميز هذه المقاولات بسهولة التسويق والتعامل مع الزبائن من مختلف أرجاء العالم، وسهولة نقل وتوزيع المنتجات كمًا ونوعًا، لكنها في نفس الوقت تتعرض إلى هجمات إلكترونية من قرصنة المعلومات وانتشار برامج خبيثة وفيروسات حصان طرواد ورسائل الكترونية تطفلية، التي تساهم بشكل أو بآخر في تلف الملفات الموجودة على مستوى الجهاز.

د– الإجراءات القانونية:

بعدما يتم اختيار الشكل القانوني للمقاولة، "وهو الشكل الذي يأخذ العمل من الناحية القانونية عندما يحصل على ترخيص لإقامته وعند حصوله على وجود قانوني ورسمي، فهذا الشكل يحدد من يملك العمل من الناحية القانونية وما هي حقوق وواجبات كل من المالكين والعمل"[2]، وتتمثل أشكال المقاولة في المقاولات الفردية والمقاولات الجماعية وهذه الأخيرة تتفرع إلى مقاولة أشخاص (مقاولة التضامن، مقاولة التوصية البسيطة، مقاولة المحاصة)، مقاولة الأموال (مقاولة المساهمة، مقاولة التوصية بالأسهم). يتم اختيار الاسم التجاري المناسب للمقاولة وهذا حسب طبيعة النشاط مع استخراج شهادة رسمية من السجل التجاري أو من الغرفة الحرفية، وفي نفس الوقت إعداد ملف الإنشاء الذي يضم مجموعة من الوثائق الضرورية المتوفر لدى الجهات المختصة في إنشاء

---

[1] Céline Viala, Catherine Leger-Jamiou: **mise en œuvre de la dynamique d'innovation intrapreneuriale**, communication présentée aux 3[éme] journées Georges Doriot, intrapreneuriat : au-delà de discours quelle ?, CAEN, France, 2010, p 01.

[2] سعاد نائف برنوطي، مرجع سابق، ص 109.

المشاريع الاقتصادية، وإعداد القانوني الأساسي للمقاولة، كما تخضع المقاولة للالتزامات الضريبية والجبائية والتي تشمل كل مراحل التي تمر بها.

هـ- الانطلاق والمراقبة:

بعد دراسة الجدوى للمشروع والقيام بكافة الإجراءات القانونية واختيار البدائل الممكنة، يسعى المقاول إلى الانطلاق في مشروعه وتنفيذ برنامجه، وهنا يجب أن يكون أكثر حذرًا كونه ينتقل لما هو نظري إلى ما هو ميداني، وهذا من خلال المقارنة بين ما هو مخطط إليه مسبقا وما هو متوصل إليه فعلا، مع تحديد كل المخاطر المحتمل التعرض لها أثناء ممارسة النشاط وإيجاد الحلول المناسبة، والتأكد من أن الموارد المادية متوفرة ولا تعاني المقاولة من نقص وتسيير وفقا لخطة العمل، وفي ذات السياق يتابع المقاول كل التفاصيل المتعلقة بالعاملين لديه سواء المتعلقة بأدائهم أو أجورهم من جهة، ويراقب سلوكات المستهلكين وأراهم حول المنتجات الجديدة أو الخدمات الجديدة ومدى قدرتهم في الحفاظ على وجودهم في السوق.

ثالثا: المقاولاتية الشبابية في الجزائر الخلفيات والإجراءات.

1-البنية السوسيوتاريخية للفعل المقاولاتي في الجزائر:

سمح الانفتاح الاقتصادي في الجزائري ببروز عدد كبير من المقاولين في مختلف الأنشطة للنهوض بالتنمية المجتمعية، لكن هذا لا يعني من عدم وجود مقاولين سابقا، إذ بينت العديد من الدراسات أن بروزهم يرجع إلى مرحلة ما قبل الاستقلال أي في عهد الكولونيالي، وبالتالي يمكننا تحديد ثلاث مراحل أساسية لتطور الفعل المقاولاتي في الجزائر (مرحلة ما قبل الاستقلال، مرحلة ما بعد الاستقلال، مرحلة تبني اقتصاد السوق) حيث تناول الباحث **Nadji Safir** في كتابه essai d'analyse sociologique emploi industrialisation et développement تطور فئة المقاولين في ظل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية السائدة في الجزائر في المرحلة الاستعمارية، "والذي يرى أن غياب الآفاق في مجال الاقتصاد يقود المجتمع إلى البحث في الثقافة عن طريقة التعبير عن إمكاناته الإبداعية، حيث الفشل في الإبداع والتعبير عن نفسه في مجال الاقتصاد التي تكون ظروف تشغيله صارمة للغاية ما يدفع المجتمع خاصة الشباب إلى البحث عن مكان آخر عن الوسائل للتعبير عن أنفسهم"[1].

ومن أجل التعرف وفهم خصائص المقاولين في المرحلة الكولونيالية اقترح الباحث **Boukhobza Mohamed** أن من المهم دراسة الأصل العائلي والاجتماعي للمقاولين الجدد من أجل إجراء مقارنة مع

[1] Nadji Safir: **contribution a l'analyse de la problématique culturelle algérienne contemporaine: dynamique culturelles et enjeux de société**, revue du monde musulman et de la méditerranée, l'Algérie incertaine, n°65, 1992, P 123.

المقاولين القدامى، حيث أظهرت دراسته سنة 1989 حول ruptures et transformation sociales en Algérie أنه "فيما يتعلق بالمقاولين الذين ربما ظهروا بعد الاستقلال الجزائر يمكننا الحديث عن انهيار اجتماعي حقيقي وفقا للمسح الذي أجري في عام 1977، فإن 39 % من الملاك غير الزراعيين يأتون من آباء المزارعين و18 % من التجار والحرفيين و13 % من العمال الزراعيين و15 % من العمال غير الزراعيين"[1].

بالإضافة إلى هذا إن التحليل الاقتصادي والاجتماعي لقطاع الحرف اليدوية في الجزائر خلال الفترة الكولونيالية (الاستعمارية) إحدى النقاط المهمة لعمل **Pierre Bourdieu** في دراسته algériens travail et travailleurs، والتي تسمح لنا بفهم التطورات الحالية، أولا يعرف **بورديو** "الحرفي بالإشارة الضمنية إلى المزارع والعامل بأجر يميزه من خلال استقلاليته المهنية، يمارس الحرفي تجارته بنفسه ويدير أعماله، كما يحدد **بورديو** فئة الحرفيين ليست متجانسة للغاية وأنه بغض النظر عن الجانب الذي يتم فحصه، والأصل الاجتماعي للحرفيين ومجال العمل الاجتماعي الذي يمارس فيه المهنة، المستوى الاقتصادي، جودة الأدوات والمعدات"، ومن هنا يمكن القول أن الظهور الأولي للمقاولين في الجزائر كان في قطاع الأنشطة الحرفية والعمل الفلاحي، لكنهم يمارسون أعمالهم خفية من الاستعمار الفرنسي الذي فرض هيمنته في تلك الفترة، ولقد حدد **بورديو** ثلاثة أنماط من المقاولين وهي:

- **مقاولون حرفيون من فئة منخفضة:** ينتمون إلى الفئات الأكثر فقرا (الخماس، عمال زراعيون، صغار الملاك) تزودهم نشاطاتهم بدخل ضئيل غير كاف لتلبية احتياجاتهم، يمارسون هذه التجارة إما لأنهم لا تحتاج إلى تأهيل أو أنهم يتبعون تقاليد عائلية.
- **مقاولون حرفيون عاديون:** الفئة الوسطى أكثر تنوعا في ما يتعلق بالأصول الاجتماعية والمواقف الاقتصادية، نجد من ناحية عمال سابقون في القطاع الحديث أو سكان الأرياف ومن ناحية أخرى سكان المدينة القديمة ذات التقاليد العريقة.
- **مقاولين الصغار**: هم الرؤساء الصغار الذين يحتفظون بعملهم كموظف وأمل في تطوير وضعهم كعمال أحرار.

إذ حدد **بورديو** الخصائص الرئيسية للأعمال الحرفية في الجزائر، أهمها "تزامن الوحدة المهنية والوحدة الأسرية وعموما هذه تجارة وراثية، لأنها تحتوي على عنصر هام للملكية، وتعتبر التقنيات المستخدمة محددة نسبيًا ويتم اكتسابها من خلال الخبرة وعموما يكون المدير هو الأب أو الأكبر في العائلة، أما فكرة الابتكار أو التقدم غائبة عن الأجواء، إذ يتدرب المقاول في الورشة العمل تحت إشراف صاحب المقاولة الذي لديه معرفة بدائية، بالإضافة

---

[1] Ahmed Bouyacoub: **les nouveaux entrepreneurs en Algérie en période de transition : la dimension transnationale**, cread, n°40, 1997, p 110.

إلى خاصية أخرى أن العلاقات المهنية مصممة على نموذج روابط القرابة"[1]؛ في ذات السياق طرح **بورديو** ما يميز المجتمع التقليدي عن المجتمع الحديث الموصوف بالرأسمالي، لا تزال تهيمن عليه الزراعة من خلال نشاطها الاقتصادي تنتج في المقام الأول احتياطات استهلاك يجب أن تلبي الاحتياجات الأساسية للمجموعة[2].

وفي مرحلة ما بعد الاستقلال عرفت الجزائر بين عامي 1962 و1970 حركة الإنشاءات الصناعية في القطاع الخاص، كان ما لا يقل عن خمسين من الصناعيين الجزائريين المسلمين في نهاية الحقبة الاستعمارية، حيث تتعايش هذه المؤسسات الخاصة مع قطاع عام، والتي تنحصر في (المنسوجات والأحذية والمواد الغذائية والأثاث)، والشركات التي تم إنشاءها صغيرة بين 10 و100 موظف تتركز 80 % منهم في الجزائر على السلع الاستهلاكية، وتتميز هذه الشركات ببنية متطابقة وعدد قليل من الموظفين الإشرافيين والعمالة غير الماهرة، مثبتة بشكل غير مستقر ولم تؤدي إلى استثمارات كبيرة في الأراضي والمباني[3].

حيث أجرى **Peneff Jean** دراسة على 220 من رؤساء المؤسسات الخاصة التي تأسست منذ الاستقلال في المنطقة الجزائرية، بغية معرفة الأصول الاجتماعية والمهنية لهؤلاء المقاولين، ويأتي المجيبون الجيل الأول من الصناعيين من مختلف الفئات الاجتماعية والتجار والحرفيين وموظفي، لم يتلقوا أي الخدمة المدنية والعمال تدريب محدد في إدارة الأعمال لكنهم تعلموا العمل، وتتنوع مساراتهم المهنية، ولقد توصل من خلال هذه الدراسة إلى ثلاثة أنماط من المقاولين الجزائريين (المقاول التاجر، المقاول العامل الصغير، المقاول المهاجر).

وتليها دراسات **Djillali Liabés** والبحث في تكوين البورجوازية المؤسسية التي هي في حد ذاتها تحدي، وعلى الأقل أن المشاكل النظرية الأساسية تطرح بشكل صحيح والتي ستقبل في المقام الأول طريقة هيكلة الحيز الاقتصادي، حيث حاول جيلالي اليابس تعريف البورجوازية في ظل الظروف الخاصة بعمله، وقدم مقترحات تعني طريقة هيكلة الفضاء الاقتصادي الوطني، ويكمن صياغة أول مقترح على النحو التالي: "يجب أن تفسر عملية التراكم والتصنيع على أنها عملية لتشكيل السوق الداخلية وبالتالي تعميم شكل قيمة السلع وهو النتيجة الطبيعية، والاقتراح الثاني متمثل في كون الهيكلة تعني كلا من مضاعفة التجارب المنتجة ومن وجهة نظر الشكل القانوني التقنيات، تقسيم العمل والمهم المكانية والإستراتيجية الاقتصادية الشاملة التي تؤدي إلى أشكال إنتاجية أصلية

---

[1] Houria Sidhoum: **ouverture économique et dynamique entrepreneuriale : essai de modélisation des déterminants territoriaux de la création d'entreprises dans la wilaya de Bejaia**, thèse de doctorat en sciences économiques, département des sciences économiques, université mouloud Mammeri, Tizi-Ouzou, 2011, pp 46, 47.

[2] Maxime Quijoux: **Bourdieu et le travail**, presses universitaires de rennes, pp 104, 105.

[3] Jean Peneff: **carrières et trajectoires sociales des patrons**, actes de la recherche en sciences sociales, vol 41, 1982, p 61.

والعمل المنزلي والتعاون الأسري وجمع الإنتاج غير الرسمي للسوق"[1]، بالإضافة إلى هذا يركز **جيلالي اليابس** على عملية تراكم رأس المال الخاص، وأنه يتوجب تفسير الوجود المشترك لأشكال الإنتاج غير المتجانس تقنيًا واجتماعيًا على أنها أحد شروط الأداء الملموس لقوانين السوق.

وتعتمد الفئة البرجوازية حسب **Djillali Liabés** في كتابه capital prive et patrons d'industrie en Algérie 1962- 1982 على ثلاث أسس متمثلة في:

- المساهمة في التنمية الاقتصادية الوطنية وتحقيق المنفعة الاجتماعية من خلال التحرر من التبعية الاقتصادية والتفكير في إيجاد حل ليس برجوازيًا ولا اشتراكيًا بل جزائريًا.
- احتكار الدولة لخطاب البرجوازية الصناعية من خلال الاهتمام بالمواقف السياسية، ما يجعل المقاولين الجزائريين في علاقة غامضة من الخضوع أو الاستقلال للسلطة السياسية مدعين حماية التجارة والصناعة وحرية القيام بها.
- البعد الثالث للبرجوازية المؤسسية فائدة لتقديم المساعدة في الحد من البطالة وتلبية الاحتياجات الاجتماعية كون الدولة مهما كانت جهودها لا تستطيع الاهتمام بكل شيء[2].

إن تحرر المجال الاقتصادي في ظل الإصلاحات الاقتصادية ساهم بظهور عدد كبير جدًا من المقاولين الشباب الذين وصفهم **Ahmed Bouyacoub** بأنهم جدد مقارنة مع أولئك الذين تمكنوا من الظهور في مرحلة الكولونيالية وأثناء الاستقلال، وإن خصائص هؤلاء المقاولين الجدد تجعل من الممكن التأكيد على الاختلافات المتعددة القائمة بينهم وبين مشغلي القطاع الخاص القديم. وعلى هذا الأساس "المقاولون الجدد مجموعة غير متجانسة، حيث تمثل العينة الصغيرة التي درسها **أحمد بويعقوب** تنوعًا كبيرًا للغاية في الملفات الشخصية وطرق العمل الخاصة للمقاولون الجدد الأمر نفسه ينطبق على طريقة اندماجهم في النشاط الاقتصادي، يبدو أن هناك عاملين يفسران هذا التنوع أولا الصناعة حاسمة، اجتذبت الأنشطة المرتبطة بإنشاء عملية إنتاج عموما المديرين التنفيذيين السابقين للقطاع العام، الذين يسعون إلى إدارة شؤونهم بطريقة شفافة وحديثة نسبيا. ثانيا يبدوا الخبرة السابقة تلعب دورًا مهمًا، فالمقاولين السابقين للمؤسسات العامة على سبيل المثال ليس لديهم حضور يذكر في الأنشطة التجارية البسيطة"[3].

---

[1] Djillali Liabés: **entreprises, entrepreneurs et bourgeoises d'industrie en Algérie**. Quelques éléments pour une sociologie de l'entreprendre, cahiers du cread n°1, 1884, P 99.

[2] Djillali Liabes: **capital prive et patrons d'industrie en Algérie 1962- 1982**, centre de recherches en économie appliquée (C.R.E.A), Alger, pp 549- 553.

[3] Ahmed Bouyacoub: **les nouveaux entrepreneurs en Algérie en période de transition : la dimension transnationale**, op.cit, p 117

كما أظهر **Djillali Liabes** وأصبحت فكرة مشتركة على نطاق واسع أن المؤسسة العامة لم تعمل كعامل اقتصادي خلال الفترة التي سبقت اعتماد الإصلاحات الاقتصادية، حيث استهدفت هذه الأخيرة في البداية المشاريع العامة وهي تتعلق بتغيير مركزها القانوني وتنظيمها وطريقة عملها وعلاقاتها مع الدولة وبيئتها[1]، وبالتالي أصبح الانتقال من النظام الاشتراكي إلى اقتصاد السوق ضرورة ملحة باعتبار المؤسسات العمومية غير قادرة على توفير كل المتطلبات المجتمعية، وفي نفس الوقت يعتقد الباحث **Nordine Grin** أنه "لا يمكن للمقاولة أن تتطور في مجتمع لا يقدر المقاولين، ويتبنى موقف من عدم الثقة أو حتى الشك بالأسس الأخلاقية من نجاحهم، هذا المفهوم السلبي للمقاول ولاسيما في القطاع الخاص يوجد للأسف على مستوى السلطات السياسية والإدارية الجزائرية، التي تولي اهتمام خاص للقطاع العام. فالمقاولون الخواص في أفضل الحالات ينزلون إلى محيط اقتصاد الدولة بشكل عام في مهام التعاقد من الباطن والتجارة والخدمات"[2].

وفي دراسة أخرى تطرقتا الباحثتان **Amina Leghima et Sonia Menguelti** في دراستهما المعنونة les jeunes diplômes créateurs d'entreprises dans le cadre de l'ANSEJ : cas de wilaya de tizi-ouzou، التي أجريت سنة 2005 إلى البحث عن ماذا حققت الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بعد سبع سنوات من الإنشاء؟ وهل ساهمت في إنجاح هؤلاء الشباب؟ ما هي طبيعة الأنشطة التي تم إنشاؤها وما هي خصائص هؤلاء المبدعين الشباب؟

وتوصلتا إلى عدة نتائج أهمها، أن أغلبية المقاولين الشباب يتمثل دافعهم الرئيسي من إنشاء المقاولة في كسب المال وذلك بنسبة 66.7 % ويليه الدافع الثاني السعي ليكونوا رجال أعمال بنسبة 60 %، واختار بعض المقاولين لطبيعة نشاطهم بناء على عدة عوامل، إذ كانت النسبة الأعلى مقدرة بـ 43.3 % هي الاختيار بناء على تقييمهم البيئي الخاص بهم والذي يؤكد أن دراسة السوق تم إجراءها بأنفسهم، أما بخصوص أصل رأس المال في معظم الحالات 63.3 % يتم اقتراض رأس المال أو جمعها بين مساهماتهم الشخصية والقرض مما يقلل من الاستقلال المالي للمقاولة الناشئة[3].

2- تصنيف المقاولين الجزائريين:

حاول العديد من الباحثين سواء أجانب أو جزائريين تصنيف المقاولين، انطلاقًا من إجراءهم للعديد من الدراسات حول المقاولاتية في مختلف المناطق والأزمنة، وقبل استعراض التصنيف الذي قدم من قبل الباحثين

---

[1] Ahmed Bouyacoub: **l'entreprise publique et l'économie de marché (1988- 1993)**, cread, 1997, p 23.

[2] Nordine Grin: **entrepreneurs**, pouvoir et société en Algérie, casbah, Alger, 2012, pp 41, 42.

[3] Amina Leghima, Sonia Menguelti: **les jeunes diplômes créateurs d'entreprises dans le cadre de l'ANSEJ : cas de wilaya de Tizi-Ouzou**, cread, n°73, 2005, pp 112- 114.

الجزائريين في هذا العنصر أمثال دراسة **Jean Penef** ودراسة الباحثان **Mohamed Madoui et Anne Gillet**، سنقدم التصنيف الذي توصل إليه كل من الباحثان **Schumpeter et J.Laufer.**

أ-تصنيف المقاولين حسب الدراسات الأجنبية:

-دراسة J.Loufer: التي أجريت بين عامي 1950 و1970، إذ قام بدراسة 60 حالة إنشاء المؤسسات، وسلط الضوء على أربعة أنواع من المقاولين:

- ❖ **المقاول المبتكر:** هو مقاول ذات مستوى عالي تكون في grande école، وله مسار مهني ممتاز في الشركات الكبيرة، وهذا النوع من المقاولين مدفوع باحتياجات الإبداع والإنجاز والقوة، تدور أهدافهم الأساسية حول النمو والابتكار.
- ❖ **المقاول المالك الموجه نحو النمو:** هدفه النمو الموجود أيضا لدى هذا النوع من المقاولين، ولكن الاستقلال المالي يمثل له أيضا هدفًا مهمًا، ولذلك فإن البحث عن التوازن بين النمو والاستقلالية هو أحد اهتماماته الدائمة.
- ❖ **مقاول رافض للنمو:** يرفض هذا النوع من المقاولين النمو لكن يسعى للكفاءة، حيث يختار المقاول بوضوح هدف الاستقلال ويرفض النمو الذي قد يدفعه إلى عدم بلوغ هذا الهدف ذي الأولوية، تتركز دوافعه أكثر على احتياجات السلطة، ويكون التوجيه الفني للمقاول حاضرًا بقوة.
- ❖ **المقاول الحرفي:** الدافع الرئيسي لهذا النوع من المقاولين يتمثل في الحاجة إلى الاستقلالية، وهدفه الأساسي هو بقاء المقاولة، وبالتالي فإن الاستقلال أهم له من النجاح الاقتصادي[1].

-دراسة Schumpeter: والذي حدد في دراسته أربع أنواع من المقاولين والمتمثلة في:

- ❖ **مقاولون تجار صناعيون:** هم الذين يقدمون مشروعًا رأسماليًا، والمهام التي يضطلع بها هذا النوع من المقاولين كثيرة، وانتقل إليهم النشاط بطريقة وراثية (التوريث).
- ❖ **مقاول قائد الصناعة:** ظهر هذا النوع من خلال التأثير الشخصي، وتحركه المصالح الشخصية، من أجل الملكية، أو السيطرة على الأعمال.
- ❖ **المقاول الأجير:** هو الذي يتمتع بمركز خاص، قد يهتم أو لا يهتم بنتائج المشروع، على أي حال فإن سلوكه ليس سلوك رأسمالي.

[1] Alain Fayolle: **le métier de créateur d'entreprise**, édition d'organisation, alliance des consultants industriels francophones- http://www.actifr.cog, 2003, pp 56, 57.

❖ **المقاول المؤسس:** هو الذي يشارك بقوة في بداية حياة المؤسسة، والذي يطلق المشروع لكن سرعان ما ينسحب منه[1].

ب- تصنيف المقاولين حسب الدراسات الجزائرية:

- **دراسة Jean Penef:** والتي أجراها في الجزائر العاصمة سنة 1970 على 220 مالك ومسير مؤسسة، بهدف التعرف على أنواع المقاولين الجزائريين، وسعى في دراسته للتعرف على العوامل الاجتماعية المحفزة على ظهور طبقة المقاولين الجزائريين وعلى أصولهم الاجتماعية، وقد توصل إلى التمييز بين ثلاثة أنواع مختلفة اعتمادًا على عينة متكونة من 217 مقاول موزعة كالأتي: المقاولين غير المسيرين وعددهم 60 المقاولين، التجار وعددهم 94 والمقاولين العمال وعددهم 63[2].

❖ **المقاولون التجار:** في معظم الأحيان هم من أصل ريفي، ومن حيث نشاطهم الاقتصادي فلقد عملوا في ميدان الاستيراد والتصدير. كما انشئوا مؤسسات للنقل، تخصصوا في إنتاج وتوريد التمور، تعليب أو تحويل المنتجات وحولوا نشاطهم من التجارة إلى الصناعة بصدور قانون الاستثمارات 1966[3]، حيث انتهزوا هؤلاء المقاولين فرصة الاستفادة من الامتيازات التي أصدرت ضمن قانون الاستثمارات 1966، التي تخص قطاع الخواص، وعدد المقاولين في ذلك الوقت يبقى محدود، غير أن هذه الفئة مختصة بالجانب التجاري بيع وشراء المنتجات مع الاعتماد على أبسط الوسائل في ممارسة العمل.

❖ **المقاولون العمال:** هذا النوع من المقاولين يقسمون إلى ثلاثة أصناف، يتميز مقاولون الصنف الأول بأنهم عمالًا قبل أن يصبحوا مقاولين، اكتسبوا خبرة من المهن الحرفية أثناء عملهم في المؤسسات المصغرة والصغيرة، تتميز هذه الأعمال بكونها حرفية وموسمية تمارس في البيوت يستعملون أدوات حرفية بسيطة،[وهم الذين يمارسون أعمالهم بطريقة تقليدية دون أو مستوى علمي ضعيف، وعدم الاهتمام بالابتكار بقدر تلبية الحاجات الأساسية للمستهلكين حيث توجه منتجاتهم إلى الفئة الفقيرة المحلية]، وأما الصنف الثاني فيمثل أجراء يمارسون أو مارسوا مهنًا في مناصب عمل إدارية أو مهنية، يمارسونه كعمل إضافي لتحسين أوضاعهم الاقتصادية[4]، حيث يحصلون هؤلاء المقاولين على آلات ومعدات من المؤسسة التي اشتغلوا فيها سواء مجانية أو بأسعار منخفضة إلى جانب الخبرات التي اكتسبوها خلال مدة عملهم لديها. وأما الصنف الثالث "فيمثل في المهاجرين الذين عادوا إلى الوطن بعد إحضار حقيبة معرفية من

---

[1] Alain Fayolle: **le métier de créateur d'entreprise**, Op. cit, p 59.

[2] عبد الرزاق منيش، مرجع سابق، ص 134.

[3] حياة مراح: **إشكالية المقاول الجزائري الجديد**، دراسات اجتماعية، جانفي 2010، ص 35.

[4] رقية عدمان: **المقاولون الجزائريون بين القيم الاجتماعية والروح الاقتصادية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في علم الاجتماع التنظيم والعمل، تحت إشراف: بومخلوف محمد، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر 02، الجزائر، 2013، ص ص 52، 53.

خلال مزاولتهم لمهن في المؤسسات الأوربية التي أكسبتهم الخبرة، ليفتحوا مؤسساتهم الخاصة ويطبقوا تجاربهم، وأغلبهم ينتمون إلى أسر فقيرة كادحة"[1].

❖ **المقاولون غير المسيرين:** هم أولئك الذين يملكون مؤسسات لكنهم لا يديرون مباشرة مصانعهم، بحيث يهتمون بأعمال أخرى كالاستيراد والتصدير، الملكية العقارية، في الوقت الذي يوكلون مهمة تسيير وإدارة مصانعهم إلى تقنيين أو إطارات أجنبية، كما توجد في الجزائر أيضا مؤسسات مختلطة بفعل الجمع بين رؤوس أموال جزائرية وأخرى فرنسية، إيطاليا أو ألمانية[2]، وتتميز هذه الفئة من المقاولين بمستوى تعليمي عالي مقارنة بغيرهم من المقاولين كونهم أبناء للموظفين الجزائريين في فترة الاستعمار الفرنسي.

– دراسة **Mohamed Madoui et Anne Gillet**: هي دراسة ميدانية بالجزائر العاصمة سنة 2002، وبمنطقة القبائل سنة 2003، على عشرين مقاول من مناطق حضارية وريفية، من خلال هذه الدراسة توصلًا إلى أن هناك خمسة أنواع من المقاولين، مقاول إطار بنسبة 42% من عينة البحث، مقاول وريث 23%، مقاول مهاجر 18%، مقاول تقليدي 11%، مقاول عامل 6%، وهي كالتالي:

❖ **المقاولون الإطارات:** تتكون هذه المجموعة من رجال أعمال ومدراء تنفيذيين سابقين من مؤسسات عمومية، والذين تجاوز أعمارهم عن خمسين سنة، ويتمتعون بمستوى عالي من التعليم والتكوين، ودوافعهم من إنشاء مشروع تجاري متنوعة أهمها الاحتياجات الاقتصادية، حب للمهنة، والرغبة في الاعتراف الاجتماعي[3]، حيث اشتغلت هذه الفئة من المقاولين في العديد من المناصب العليا واكتسبوا خبرة في مجال التجارة ضمن القطاع العمومي، وبعد الإقالة أو التقاعد توجهت نحو إنشاء مقاولات خاصة لضمان مستوى معيشي جيد لأبنائهم، ورغبة في تجسيد معارفهم وأفكارهم في الواقع والاستفادة مما تعلموه من مهنتهم الطويلة.

❖ **المقاولون المهاجرون:** هم الذين عادوا من فرنسا بعد فترة طويلة من نسبيًا من الهجرة، سنهم تجاوز خمسين سنة، هاجروا لما كانوا شباب إلى فرنسا وعادوا إلى بلادهم في أوائل الثمانينات من القرن الماضي، حيث في فرنسا اكتسبوا خبرة مهنية طويلة في القطاع التجاري أو في أنشطة أخرى، ومن الأسباب التي دفعتهم للرجوع إلى الجزائر وإنشاء مشاريع الرغبة في الاستفادة من فرصة القوانين الجديدة للقطاع الخاص[4]، حيث في فترة التسعينات سنت الجزائر العديد من القوانين التي تسمح بإنشاء مشاريع اقتصادية

---

[1] رقية عدمان، مرجع سابق، ص 53.

[2] حياة مراح، مرجع سابق، ص ص 37، 38.

[3] Mohamed Madoui, Anne Gillet: **crise et mutation du modèle de développement algérien**, du gigantisme industriel au développement de la PME-PMI, travail et emploi, n° 101, 2005, p 80.

[4] Ibid, p 81.

خاصة، وحركيتها نحو اقتصاد السوق، توقعوا هؤلاء المهاجرين أن الاستثمار في البلاد فرصة للنجاح، باعتبار الجزائر دولة تتمتع بمساحة جغرافيا واسعة، وقوة عاملة شبابية، الأمر الذي يحفز على الاستثمار في مختلف الأنشطة والقطاعات، ورغبة في خدمة الوطن بعدما أتوا بأفكار جديدة باعتبارهم التجارة فرصة لخلق المقاولات الخاصة.

- **المقاول الوريث**: هم أبناء لمقاولين يشتغلون في التجارة سواء كانوا من صنف إطارات أو مهاجرين أو عمال، وهم "مقاولين شباب قاموا في نهاية التسعينات بإنشاء مقاولات تجارية جديدة بدعم من والدهم، وبالتالي للآباء دور في نقل المعارف المقاولاتية بالأخص ما يتعلق بقواعد السوق الاقتصادي، وتواصل الأبناء بالشبكات الاجتماعية المعروفة"[1]، وبالرغم من أن هؤلاء الشباب مستوى تكوينهم ضعيف إلا أنهم تعلموا من أهاليهم طرق ممارسة عدة مهن مع تعلقهم بالعمل مع مرور الوقت، كما تأثرهم بالأهل جعلهم يفكرون في الاستمرار بمسار الأعمال الحرة بدل العمل المأجور، والتوجه نحو الاستقلالية في العمل، بالإضافة إلى تمتعهم بأفكار ابتكارية تقنية وإدارية تفوق ممارسات أهلهم، فاحتكاكهم بمجال المقاولاتية منذ الصغر اكسبهم خبرة وثقافة مقاولاتية.
- **المقاول التقليدي**: هم المقاولون الذين لهم مستوى علمي ضعيف لا يتعدى الابتدائية، وهم تجاوزوا سن الخمسين من العمر، لقد أنشئوا أعمالهم في مرحلة شبابهم خلال سنوات السبعينات، لديهم خبرة عالية في المقاولاتية والتجارة، يعملون ويعيشون دون الشعور بالحاجة إلى العمل مع الآخرين أو الدولة[2]، وهؤلاء المقاولين غالبا ما يساهموا في استثمارات اجتماعية في قريتهم، من خلال توفير فرص الشغل وتقديم تبرعات مالية في بناء المساجد وقاعات رياضية، وغيرها من الإعانات المالية.
- **المقاول العامل**: هم الذين عملوا لفترة طويلة كعمال، والذين تمكنوا في منتصف التسعينات من إنشاء مؤسساتهم التجارية الخاصة، واعتمدوا على معارفهم وعائلتهم وشبكاتهم المهنية، ويمتلكون مستوى تكويني ثانوي أو شهادة مؤهل علمي. ففي ظل الظروف الاقتصادية الصعبة ارتفع معدل البطالة، إذ في عام 1986 بلغت نسبة عدد العاطلين عن العمل 18.2% من مجموع القوى العاملة، وعام 2001 زادت النسبة إلى 27.30% ما يعادل 2.33 مليون شخص[3]، وهذا ما دفع بهؤلاء العمال إلى خلق مقاولات تجارية من جهة سد حاجاتهم ومن جهة أخرى فتح مناصب الشغل.

---

[1] Mohamed Madoui, Anne Gillet, op.cit, p 81.

[2] Ibid, p 82.

[3] Idem.

3- الأطر المساهمة في بناء ذهنية المقاولة الشبابية الجزائرية:

هناك العديد من الأنساق التي تساهم في عرض الوظائف على الشباب وتؤثر على توجهاتهم، باعتبارهم قوة اجتماعية قادرة على تغيير مسار المجتمع من خلال دفعها نحو المقاولاتية، والمتمثلة في السياق الأسري، التنشئة الاجتماعية، وسائل الإعلام وتقنيات الاتصال، أجهزة الدعم والمرافقة، الجامعة، والتكوين المهني، فانتهاج الشباب لمسار المقاولاتية لم ينطلق من العدم بقدر ما هو مرتبط ببناء ذهنية مقاولاتية مسبقا.

أ-السياق الأسري: إن الأسرة هي جماعة من الأشخاص يرتبطون بروابط الزواج والدم أو التبني ويعيشون معيشة واحدة، ويتفاعلون كل مع الآخر ويشكلون ثقافة مشتركة، وإن شخصية الطفل تشكلها اتصالاته بالأسرة، وإن توافق الطفل أو عدم توافقه يتوقف بدرجة كبيرة على التنشئة الاجتماعية التي يتلقاها من أسرته[1]، فالإنسان لا يولد شخصًا ولكن يولد فردًا ثم يبدأ في اكتساب شخصيته تدريجيًا في الوسط الاجتماعي الذي يولد فيه، والأسرة هي أولى حلقات هذا الوسط الاجتماعي الواسع[2]، التي تساهم في تنمية استعداداته وتؤهله لاكتساب قيم المجتمع الذي ينتمي إليه، إذ تقوم الأسرة الجزائرية على توعية الأبناء على حب العمل وتوجه ميوله، فالتغيرات التي تحدث في المجتمع تجعل من الأسرة تهيئ مناخ للأبناء من أجل التأقلم معها مع توفير الإمكانيات الضرورية.

ولو نتحدث عن نمط الأسرة الجزائرية نجد أنه يقوم على توجيه الشباب، فهي تحدد الأدوار والقيم التي يجب احترامها والأخذ بها في الحياة المستقبلية، والعادات والتقاليد التي يجب إتباعها، على مختلف المستويات الاجتماعية والتنظيمية، فالشاب الجزائري يتأثر ويتعلق بشكل كبير بالأسرة التي ينتمي إليها، فهذه الأخيرة كنسق اجتماعي لها دور كبير في تحقيق التنظيم الاجتماعي، من خلال التفاعل الذي يحدث بين أفرادها، ومساهمتها في بناء الداخلي للأسرة وتسييرها، وتطبيع أفرادها على قيم وسلوكيات إيجابية، فاهتمام الشباب بالإبداع وروح المبادرة سيضمن مستقبلًا مع بروز جيل جديد قادر على الابتكار في مختلف المجالات.

ولقد تم التحول من اقتصاد عائلي مكثف إلى اقتصاد مؤسساتي خارج نطاق القرابة وخارج إمكانات العائلة ومواردها، وتفرق الأبناء على مختلف المهن والوظائف الحكومية الحرة والخاصة، وتحولوا من الرعى والفلاحة إلى التجارة ومختلف الوظائف التي يوفرها التعليم خاصة الوظائف الحكومية، فضلا عن المهن الحرة كالحرف المختلفة والتجارة في الأسواق[3]، إذ أن الشباب في العائلات الجزائرية يعتبرون وسيلة للإنتاج قبل أن يكونوا مستهلكين، حيث عرفت الأسرة الجزائرية حركية على مستوى التفكير الاجتماعي، فبعدما كانت تربي أبناؤها على مبدأ الاعتماد على النفس في توفير احتياجاتهم الخاصة وإعانتها ماديا، فمنذ صغرهم يتدربون على كل مهام له علاقة

---

[1] مراد زعيمي: **مؤسسات التنشئة الاجتماعية**، منشورات جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، دط، 2006، ص ص 64-72.

[2] المرجع نفسه، ص 72.

[3] ناصر قاسمي: **سوسيولوجيا العائلة والتغيير الاجتماعي**، دار الكتاب الحديث، القاهرة، ط1، 2012، ص 112.

بالعائلة سواء الرعي أو الفلاحة أو الصيد، وتشجيعهم على العمل المأجور، والإناث يقمن بالأشغال المنزلية وتربية الأطفال الصغار، مع تعلم بعض الحرف التقليدية المنزلية، لكن مع التغيرات الاقتصادية والاجتماعية وغلاء المعيشة أصبحت العائلات الجزائرية تشجع أبنائهم على العمل الحر ودعم فكرة خروج المرأة للعمل كي تكون سند لعائلتها وزوجها ماديا، وإعطاء الأهمية للقطاع الخاص في إنشاء مشاريع خاصة، حتى تتمكن من التكيف مع الخصائص المجتمعات المتقدمة، فالعائلة أصبحت تتحكم في كل تفاصيل أبنائهم من التربية والتعليم، وحتى اختيار المهن التي تلائمهم كي تحقق التفوق الاجتماعي.

ب– التنشئة الاجتماعية: يتدرب المقاول الشاب عن طريق التنشئة الاجتماعية على الكيفية المناسبة اجتماعيًا لتلبية الحاجات، كما يتعلم ما هو نافع وما هو غير نافع من المواد التي يمكن أن تلبي تلك الحاجات، أي أنه عن طريق التنشئة تتحدد الخيارات المتاحة للفرد لتلبية حاجاته، وهكذا تنمو محصلته في معاني الأشياء وتتسع دائرة توقعاته لسلوك الأفراد والجماعات[1]، من خلال التفاعل الاجتماعي بين مختلف أطراف المجتمع الواحد، الذي بدوره يوجه سلوك المقاول الشاب للظهور بمظهر معين، وفق ما يتناسب مع قيم ومعتقدات المجتمع، وبالتالي فالمجتمع يعتبر القوة الدافعة المسيرة لسلوك الفرد؛ إذ "تنطوي المشاركة الاجتماعية على الممارسة الفعلية في اكتساب معايير وقيم دور اجتماعي يتناسب مع صفات الفرد الشخصية، ومن خلال ممارسته لهذا الدور نستطيع رؤية صورته في أحكام الآخرين المحيطين به، لذا نجد البعض يرون بأنهم محترمون ومعتزون بذاتهم وفخورون بها مما يدفعهم ذلك للخوض في خبرات جديدة"[2]، وهذه الأحاسيس التي تصدر منهم تؤثر على سلوكاتهم وتجعلهم يتخذون قرارات حاسمة فيها نوع من المخاطرة، وبالتالي تلك المشاركات المجتمعية لها دور في معرفة الفرد للسمات التي يتصف بها والمحددة لمكانته مستقبلاً.

حيث البيئة الاجتماعية التي يعيش فيها الفرد تشكل شخصيته وتحولها إلى شخصية اجتماعية متميزة، ومن خلالها يكتسب الفرد نماذج سلوكية وسمات شخصية نتيجة التفاعل الاجتماعي مع الآخرين، وكذلك تسهم البيئة المحيطة في عملية النمو الاجتماعي ثم للفرد والدليل على ذلك هو اختلاف الأدوار الاجتماعية لكل من الجنسين الذكور والإناث في البيئات والثقافات المختلفة[3]، ولقد اجتهد الجزائريون في البناء والتشييد للخروج من التخلف والسير في طريق النمو والازدهار، وفي بداية الثمانينات عرف المجتمع الجزائري تطورًا أسريًا واجتماعيًا وثقافيًا واقتصاديًا من نوع آخر، أثر في سلوك أغلب عناصر بنائه الاجتماعي[4]، ما يجعلهم أكثر مسؤولية تجاه المجتمع والبحث عن فرص عمل تناسب قدراتهم، ومن المعلوم "أن المجتمع الجزائري المحافظ على تقاليده أعد أجيالا نحو

[1] مراد زعيمي، مرجع سابق، ص 15.

[2] خليل العمر معن: **التنشئة الاجتماعية**، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2004، ص ص 19، 20.

[3] محمد الشناوي وآخرون: **التنشئة الاجتماعية للطفل**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2001، ص 218.

[4] عبد الرحمن الوافي: **في سيكولوجية الإنسان والمجتمع**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، دط، 2011، ص 125.

حياة أفضل على ضوء معطياتهم كل حسب بيئته الأسرية وقدراته العقلية مزودًا إياهم بالخبرات والمهارات التي تمكنهم بقدر استجابتهم لها على مسايرة الحياة مع التقدم والارتقاء"[1]، وبالتالي فالتقدم في المجتمع الجزائري مرهون بالعادات والتقاليد المنتشرة فيه منذ القدم، ما أدى به إلى البحث عن سبل دفع الشباب نحو العمل دون الخروج عن إطار القيم الاجتماعية وكفه عن الأعمال الغير المقبولة اجتماعيا، فعلى سبيل المثال هناك أنشطة مقاولاتية لا يسمح المجتمع بالاستثمار فيها كونها لا تتماشى مع معايير المجتمع.

ج- وسائل الإعلام وتقنيات الاتصال: عبارة عن مؤسسات عمومية أو خاصة تهتم بنقل المعلومات إلى الأفراد في مختلف المواضيع بهدف تحقيق التكيف الفرد مع المجتمع الذي يعيش فيه، "وإن كان تأثير وسائل الإعلام عموما على التنشئة يتأثر بعدد من العوامل منها الوسط الاجتماعي والثقافي الذي يعيش فيه وردود فعل المحيطين به من أفراد الأسرة وجماعة الأنداد؛ إذ يعتبر الاتصال عنصر مهم في تنشئة الشباب من خلال مختلف وسائلها، التي ساهمت بشكل كبير في عملية نشر المعلومة بين مختلف الأطراف، توفير الأخبار، والاحتكاك بالثقافات الأخرى. إذ توصلت دراسة كل من **هملويت Himmelwet** وأوبنهيم **Oppenheim** وفانس **Vince** أن الشباب يتأثرون أكثر بالبرامج المثيرة التي ليس لها هدف إعلامي أو تعليمي من البرامج ذات الأهداف التعليمية"[2]، وبالتالي فوسائل الإعلام المختلفة (الجرائد، الراديو، التلفاز، الشبكات الاجتماعية على الانترنيت...) توجه سلوك الشباب وتسمح لهم بالإطلاع على ابتكارات وأفكار جديدة لمقاولين رائدين، كما يمكن أن تشجعهم على المشاركة في فعاليات اجتماعية وأنشطة إبتكارية تسمح لهم بتنمية مهاراتهم، إذ كلما تحررت تلك الوسائل من القيود التي قد تفرضها الإجراءات القانونية كلما وفرت بيئة مراعية لقدرات الشباب.

إذ من المعلوم وسائل الإعلام لا تتصرف بمعزل عن الوكالات الأخرى للتنشئة كالعائلة والمدرسة خاصة، فبالنسبة لـ **لازار J.Lazar** إذا كان محيط الفرد فقيرًا نسبيًا، وإذا لا يزود بمصادر فعالة ومختلفة للتنشئة، يتجه بالتالي إلى وسائل الإعلام[3]. إن معظم صور الإبداع والاختراع، والاكتشاف تكون إلهامًا من وعي الخبرة، والاتصال بالآخرين ومعايشة وسائل الإعلام، والاطلاع على بحوث ودراسات مماثلة يتخذها المجددون عمومًا منطلقًا يتوصلون من خلاله إلى ابتكاراتهم[4]، وهذا ينطبق بالفعل على وسائل الاتصال في الجزائر التي تهتم بنشر فيديوهات متعلقة بالأعمال المبتكرة، وتنظيم مقابلات مع مقاولين ناجحين الجزائريين للتعرف على المسار الذي انتهجوه هؤلاء وأهم العراقيل التي واجهوها، كما أنها تساهم في عرض أهم الهيئات المدعمة للأعمال المقاولاتية

[1] عبد الرحمن الوافي، مرجع سابق، ص 131.

[2] عبد العزيز خواجة: **مبادئ في التنشئة الاجتماعية**، دار الغرب للنشر والتوزيع، وهران، الجزائر، دط، 2005، ص ص 201- 203.

[3] المرجع نفسه، ص 205.

[4] صالح محمد علي أبو جادو: **سيكولوجية التنشئة الاجتماعية**، دار المسيرة للنشر والطباعة، عمان، الأردن، ط5، 2006، ص 234.

وامتيازاتها وحتى أنها تنشر إحصاءات لعدد الأفراد المستفيدين من الدعم من مختلف الشرائح، من أجل كسر حاجز الخوف من القروض البنكية.

د- أجهزة الدعم والمرافقة: إن ثقافة المقاولاتية تصدر من المجتمع الذي تنشأ فيه ممثلا في المؤسسات العامة والخاصة، وهيئات الدعم من أهمها **(ANSEJ)**، **(CNAC)**، **(ANGEM)**، **(ANDI)**، وحاضنات الأعمال وبدورها تساهم في كثافة المقاولة الجزائرية، وتعد تجربة الجزائر في مجال حاضنات الأعمال متأخرة نوعا ما مقارنة بالدول العربية، حيث لم يصدر مرسوم ينظم نشاط هذه الأخيرة حتى سنة 2003 باستثناء القانون 01 /180 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 2001 [1].

إذ يعد الضعف المالي من أكثر المشاكل التي يواجهها المقاولون في بناء المقاولات، نتيجة لمحدودية حجم إنتاجها وارتفاع تكلفة الإنتاج، ارتفاع قيمة التكاليف الإدارية المتمثلة في تنفيذ والتعليمات الحكومية والحصول على التراخيص والتصريح وغيرها من وزارة الصحة والشؤون البلدية وغيرها[2]. ولهذا ساهمت الأجهزة الحكومية في توفير الدعم بمختلف أشكاله من منح قروض مالية، والدعم المعنوي، الدعم التأهيلي والتدريبي، وبهذا الأسلوب تشجع الشباب على المخاطرة في إنشاء مشاريع اقتصادية، كما أنها تحدث إصلاحات وتعديلات من ناحية الإجراءات القانونية، وحتى أنها فرضت قانون منح القروض بدون فوائد، وعند وقوع حوادث عمل تصدر تلك الأجهزة قرار على عدم تقديم تعويضات، بالإضافة إلى الاستفادة من الدعم التقني المتخصص في الابتكار والملكية الصناعية.

كما أن البرامج الحكومية الجزائرية تهتم بمنح الضمان لأغلبية المشاريع الاقتصادية، وتتفاوت حسب طبيعة النشاط وجهة الجغرافية، "حيث منح صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال سنة 2010 مبلغ 1265 مليون دينار جزائري بالنسبة لعروض الضمان، ومبلغ 664 مليون دينار جزائري بالنسبة لشهادات الضمان، وأن أغلبية المشاريع المضمونة كانت من نوع مشاريع جديدة بمعدل 60% من المجموع الكلي للمشاريع المضمونة من طرف **(FGAR)**، كما دعم هذا الأخير إنشاء 42 مؤسسة صغيرة ومتوسطة بمبلغ 673 مليون دينار جزائري، وتوسيع 27 مؤسسة صغيرة ومتوسطة بمبلغ 592 مليون دينار جزائري"[3]، وكل هذه الأموال بغرض إنجاح قطاع الخاص في الجزائر، حيث أعداد المقاولات الناشئة في تزايد مستمر بفعل القروض التي تمنحها هيئات الدعم المختلفة للشباب، والتي تعمل على فسح المجال للفعل المقاولاتي كبديل لاقتصاد الريع.

---

[1] توفيق خذري، علي عماري: **المقاولاتية كحل لمشكلة البطالة لخريجي الجامعة: دراسة حالة لطلبة جامعة باتنة**، ص 8. على الموقع: http://ktb.com/book/econom08276

[2] وفاء ناصر المبيريك، موره جاسر الجاسر: **النظام البيئي لريادة الأعمال في المملكة العربية السعودية**، المؤتمر السعودي الدولي لجمعيات ومراكز ريادة الأعمال، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2014، ص 19.

[3] وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار: **نشرية المعلومات الإحصائية الصغيرة والمتوسطة**، المديرية العامة لليقظة الإستراتيجية والدراسات الاقتصادية والإحصائيات، رقم 18، 2010، ص 26.

د- الجامعة: تعد الجامعة من المصادر الأساسية المحفزة على تطوير المهارات اللازمة للفعل المقاولاتي خاصة في السنوات الأخيرة، حيث إلى جانب مناهجها الدراسية القائمة على تشجيع الطلبة للولوج في عالم الشغل بعد استكمالهم للمسار الدراسي، انتقلت إلى إنشاء دار المقاولاتية وتكمن مهمتها في توجيه الطلبة نحو التفكير في إنشاء مشاريع صغيرة، وكذا مرافقة الطلبة الذين يمتلكون أفكار إبتكارية في مختلف المجالات، و"تعتبر تجربة جامعة منتوري قسنطينة تجربة رائدة على المستوى الوطني بإنشاء دار للمقاولاتية سنة 2006 تتكفل بتنشيط ملتقيات وندوات لفائدة الراغبين في إنشاء المؤسسات وكذا التكفل بتدريس مادة المقاولاتية في كل أقسام الجامعة"[1].

كما نجد في القوانين المنظمة للتعليم العالي في الجزائر أنها تراعي المسائل العالمية المتعارف عليها بالنسبة لمهنة الأستاذية في الجامعة، والقانون رقم 05/99 المتضمن القانون التوجيهي للتعليم العالي، المؤرخ في 04 أفريل 1999، كذلك القانون رقم 06/08 المعدل والمتمم للقانون التوجيهي للتعليم العالي، المؤرخ في 23 فبراير 2008 أشارا إلى المهام التي يمارسها أساتذة التعليم العالي[2]، مما يعني للجامعة دور هام في بناء المعارف المتعلقة بالمقاولاتية وتدريس المقاييس العلمية التي تبنى عليها، بالإضافة تنظيم دورات تكوينية في بهدف دعم الروح المقاولاتية في الأوساط الطلابية، كما تهتم باستقبال أفكار جديدة من طرف الطلبة وتأطيرها مع تقديم الشرح المفصل لأهم الخطوات التي يتبعونها إلى غاية تجسيدها في أرض الواقع.

هـ- التكوين المهني: إن ظهور التكوين المهني في الجزائر لم يكن مرتبطًا باستقلال الجزائر، وإنما يعود ظهوره إلى فترة الاستعمارية سنة 1945، تحت تسمية مصلحة التكوين المهني في الجزائر، مسيرًا من طرف الديوان الجهوي للعمل بالجزائر (**ORTA**)، فالتكوين في الآجال القصيرة لليد العاملة المؤهلة في قطاع البناء والأشغال العمومية (**BTP**) خاصة من أجل تلبية حاجيات الاقتصاد الفرنسي[3]؛ وإن التكوين المهني هو تزويد الشباب بمختلف المعارف والمهارات في تخصصات معينة، وتكون بطريقة نظرية وتطبيقية، حتى يتمكنوا من مزاولة وظائف بالشكل المطلوب، فمراكز التكوين يحددون مجموعة من التخصصات مع إعطاء الحرية للطلاب في اختيار التخصص المناسب وفق معايير وشروط يضعها المركز مسبقا، وخلال تلك الفترة من التكوين تساهم المراكز في دفع الشباب نحو المقاولاتية والاستقلالية في العمل، انطلاقًا من تنمية مستواهم المعرفي وتقديم شروحات حول إنشاء مشاريع اقتصادية والدخول في عالم الشغل.

---

[1] توفيق خذري، علي عماري، مرجع سابق، ص 09.

[2] عادل رضوان، بلقاسم مداني: **دور الأستاذ الجامعي في غرس ودعم روح المقاولاتية لدى الطلبة**، الملتقى العلمي الدولي الأول حول: المقاولاتية المستدامة (بين إشكالية البقاء وحتمية الابتكار)، جامعة عبد الحفيظ بوصوف ميلة، الجزائر، 2017، ص ص 12، 13.

[3] سيف الدين أنين خالد، منيرة سلامي: **دور مؤسسات التكوين المهني في دفع الشباب نحو المقاولاتية**، دراسة حالة مؤسسات التكوين المهني لمنطقة الجنوب الشرقي (ورقلة- تقرت- حاسي مسعود)، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 02، 2013، ص 165.

حيث يشمل نظام التكوين المهني في الجزائر على نظامين، هما التكوين يجري في مراكز التكوين المهني والتمهين يجري على مستوى المعاهد الوطنية المتخصصة للتكوين المهني ومعاهد التكوين المهني، والتي تتمثل مهامها في تكوين ورفع مستوى المكونين للقطاع. ويتم تسيير المراكز العمومية للتكوين بناء على منطق الاستقلالية والتعاضد مع المحيط الاقتصادي لكل مركز[1]. ولقد انطلقت وزارة التكوين والتعليم المهني في الجزائر منذ سنة 2004 في إصلاحات جديدة، حيث تضمنت أولويتها الأساسية من جهة إيجاد نوع التناسب بين العرض والطلب في مجال التكوين، وتسريع التدريب على حرفة بإمكانها أن تمكن الشباب من الدخول بسرعة في الحياة العملية[2]، خاصة وأنها ترتكز على التكوين التطبيقي الذي يجعل المتكون قادر على مزاولة حرفة ما دون أن يواجه صعوبات فيها، عكس الجانب النظري الذي يجعل المتكون بعيد عن عالم الشغل ويصعب عليه تجسيد أفكاره في الواقع، وعلى هذا الأساس أصبحت مراكز التكوين نسق فعال في بناء الذهنية المقاولاتية للشباب في عدة مجالات إلى جانب المؤسسات التعليمية، فهي تهيئ الشباب نفسيًا وعمليًا لتشغيل أعمال تتوافق مع مهاراتهم المكتسبة.

4- الروابط الاجتماعية عند المقاولين الشباب:

إن الروابط الاجتماعية هي كل مجموع العوامل التي تشترط نشاط الناس المشترك في ظروف ملموسة للمكان والزمان لأجل بلوغ أهداف ملموسة، وإن الرابطة تقام لفترة من الزمن مديدة للغاية بغض النظر عن طباع أشخاص منفردين، وهي روابط الأفراد فيما بينهم، وكذلك روابطهم مع ظواهر وعمليات العالم المحيط التي تنشأ إبان نشاطهم العملي، ويتجلى جوهر الروابط الاجتماعية في محتوى وطابع أفعال الأفراد[3]، ويحدث التفاعل الاجتماعي بين المقاولين الشباب الذين ينتمون إلى جماعات مهنية تختلف في طبيعة النشاط وتشترك في الأهداف، حيث تسعى إلى تحقيق احتياجات الأفراد، فالمقاولات في حالة اتحاد تؤدي أعضاءها مهام ووظائف عديدة ووجودها من أجل المجتمع، فاستمرارية الحياة مرتبطة باستمرار الوظائف الاجتماعية.

ويخصص بارسونز حيزًا واسعًا للتفاعل الاجتماعي أي لفعل الفاعلين فيما بينهم ولكن من الضروري الإشارة في الحين إلى أن فاعلي النسق الاجتماعي ليسوا أشخاصًا فرديين فحسب، بل جماعات تمثل قرية أو فئة اجتماعية أو أمة، مما يسمح بتوسيع تطبيق مخطط بارسونز للتفاعل إلى جميع مستويات الواقع الاجتماعي، وبالتالي تجاوز العقبة الوحيدة للعلاقات الشخصية[4]، وبما أن المجتمع لا يكون مستقلًا إلا بالاعتماد على أعمال الفاعلين

---

[1] زوبيدة سونسي وآخرون: **التكوين المهني ودعم التشغيل في البلدان المغاربية: إصلاحات وسيرورات اجتماعية**، إنسانيات، العدد 60-61، 2013، ص 05. على موقع: http://journale.openedition.org/insaniyat/13086

[2] المرجع نفسه، ص 08.

[3] أوسيبوف: **أصول علم الاجتماع**، ترجمة: سليم توما، دار التقدم، موسكو، دط، 1990، ص67.

[4] جان بيار دوران، روبير فايل: **علم الاجتماع المعاصر**، ترجمة: ميلود طواهري، دار الروافد الثقافية-ناشرون، بيروت، لبنان، ط1، 2012، ص ص 201- 203.

التي تساهم بصفة حسنة في سيره، فإن المقاولة الشبابية عبارة عن نسق اجتماعي فرعي، يدخل في تفاعل دائم مع الأنساق المحيطة سواء العائلة أو المؤسسات التعليمية أو المؤسسات المهنية، والمقاولون يقومون بأفعال والتغيرات في العالم الخارجي تؤثر عليهم كونهم ينتمون إلى نسق مفتوح وتربطهم روابط اجتماعية وتنظيمية، فالفاعل قبل ما يكون مقاول يتمأسس ضمن بيئة اجتماعية لها قيم وثقافة يتأثر بها بشكل أو بآخر لذلك من أجل تفسير الجزء يتوجب فهم الكل، وعلى العموم إن المجتمع عبارة عن نسق كلي يشمل أنساق فرعية كل واحد منها تؤدي دور اجتماعي وتحكمهم علاقات اجتماعية.

وتنشأ العلاقات الاجتماعية بين مختلف الجماعات المهنية من خلال التعاون في العمل والاعتماد على مبدأ التشاركية وتبادل الآراء بين المقاولين الشباب، "إذ يرى **تشابل** أن لدراسة التنظيم (المقاولة) يجب دراسة التفاعلات، أي سلوك الأفراد بعضهم البعض أو ما هو نظام الاتصال، ومدى تكراره ومدته، وما هي نتيجته في شكل تأثير على سلوك الطرف الآخر"[1].

وبالتالي فالعلاقات الاجتماعية ليس شرط أن تكون بشكل مباشر وإنما قد تتم في شكل مقاولات تنظيمية، كل طرف يؤدي واجباته في إطار قوانين هذه المقاولات، مما يدل على وجود تجمعات اجتماعية واستمرارها، وفي ذات السياق يرى الباحث **بدراوي سفيان** في دراسته ثقافة المقاولة لدى الشباب الجزائري المقاول "أن بروز المقاولة عملية معقدة بعدة عوامل حاملة مجموعة من التغيرات التي يصعب تكميم العديد منها خاصة تلك المرتبطة بالمخيال الجمعي، حيث أن المقاول ولد في بيئة اجتماعية معينة ومناخ الأعمال مطبوع بخصوصياتها الاجتماعية أكثر من تلك الفيزيائية أو ما تعلق بالثروات المادية"[2]، إذ يجمعهم ارتباط اجتماعي كونهم يعيشون في المجتمع الواحد وارتباطهم بنائي وظيفي، وبالتالي "وجوده واستمراريته مرتبط بتلك البيئة، وفي نفس الوقت تتمأسس روابط اجتماعية وتنظيمية بين المقاولين والعمال من أجل تطوير منتجاتهم والإبداع فيها وتحقيق الأهداف المحددة من قبل ولأجل ذلك لا بد من توفر ما يلي:

- **العمل**: لا يمكن أن يتحقق الاندماج إلا إذا كان المقاول على قناعة بأن العمل يشكل في حد ذاته قيمة بالنسبة له.
- **المهنة**: بما تتضمنه من قيم ومعايير يمكن أن تشكل إطار مرجعي للمقاول تحدد قناعته وتوجه سلوكاته، فإذا كان المقاول على قناعة تامة بجودة المهنة التي يزاولها فإنها تشكل مصدر قناعة واندماج في العمل وانتساب للمؤسسة.

---

[1] رعد حسن الصرن: **نظريات الإدارة والأعمال دراسة لـ 401 نظرية في الإدارة وممارساتها ووظائفها**، دار الرضا للنشر، دمشق، سوريا، ط1، 2004، ص 86.

[2] سفيان بدراوي، مرجع سابق، ص 05.

- **المنتج**: الذي يساهم المقاول في إنتاجه يمكن أن يشكل قيمة يجتذب إليها[1].
- **البنية التنظيمية**: بما توفره للعامل من ظروف عمل وعلاقات عمل رسمية وغير رسمية، وشكل العمل يجعل المقاول يشعر بالاندماج لهذا المحيط الاجتماعي.
- **قيم المؤسسة**: من خلال إيجاد الصيغة المناسبة التي تتمكن بواسطتها الربط بين أهداف وقيم الشخصية لعمالها بأهداف وقيم المنظمة وبهذا تصبح قيم المؤسسة آلية من آليات الدمج والضبط الاجتماعي[2].

ودعما لهذه الأفكار هناك دراسة لـ **رشيد حمدوش** أجراها حول مفهوم الشباب في المجتمع الجزائري المعاصر وعملية بناء الرباط الاجتماعي، حاول من خلالها توضيح مفهوم الشباب الذي يقترن بمفهوم الجيل، وطرح العديد من التساؤلات "هل حقيقة مفهوم الشباب مجرد كلمة كما أشار بورديو إلى ذلك؟ وهل يجوز التفكير في مجتمع بدون أعمار؟ مع محاولة دراسة بناء نمطية للشباب وعملية نسج العلاقات الاجتماعي لديهم"[3]، مما يدل على اهتمام الباحثين بالعلاقات والروابط الاجتماعية مع اختلاف وجهات النظر، وبهذا يمكننا القول أن المقاولين الشباب الجزائري لا تربطهم فقط روابط اجتماعية وإنما حتى روابط القرابة، فإن المقاولة جزائرية مهما كان طبيعة نشاطها تعتمد على توظيف الأهل والأقارب، وهذه الروابط تساهم بشكل كبير في بناء شبكة علاقات اجتماعية من خلال الشعور بالولاء تجاه المقاولة والانتماء لها والمشاركة في اتخاذ القرارات وكل هذا يعمل على تقوية الروابط واستمرارية المؤسسات.

رابعا: قراءة سوسيولوجية للديناميكية الاجتماعية والتنظيمية.

1-ملامح الديناميكية الاجتماعية والتنظيمية:

إن الديناميكية الاجتماعية والتنظيمية ظاهرة موجودة منذ القدم، تتميز بها الوقائع الاجتماعية والتنظيمية، والتي تساعد البشرية على التأقلم مع البيئة المحيطة وثقافتها، وتضمن لها النمو والاستمرارية، فيمكن اعتبار الديناميكية مطلب أساسي لتحقيق التوازن للبنية الاجتماعية والثقافية حتما في شكلها التطوري، شريطة أن لا يحدث خلل على مستوى الأنساق الفرعية، "وإذا نظرنا إلى التاريخ يصعب أن نتجنب الحكم بأن العالم يتحرك في شكل غير منتظم في دورات، والأزمات الوشيكة، كما يتحرك من خلال جهود تواؤمية قصيرة الأمد يقوم بها الفاعلون في المجالات المختلفة للتعامل مع هذه التحديات الأقصر مدى، والتي تفرضها المواقف. والحق أن تاريخ

[1] بن عيسى محمد المهدي: **ثقافة المؤسسة كموجة للسلوكات والأفعال في المنظمة الاقتصادية الحديثة**، مجلة الباحث، العدد 03، 2004، ص ص147، 148.

[2] المرجع نفسه، ص 148.

[3] رشيد حمدوش، مرجع سابق، ص 221.

الاستراتيجيات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في العالم، تتم قراءته على أفضل وجه كعرض لعمليات التكيف والمواءمة التي لا تتوجه على وجه الخصوص للمستقبل البعيد"[1].

ويري **M.Mouss** أن من الممكن دراسة الظواهر الاجتماعية الكلية، وبالتالي خضوع لقوى التغيير الجديد، يمنح الوصول إلى مظاهر ديناميكية اجتماعية كاملة، هذا هو أحد احتمالات الوصول إلى هذا[2]، ونحن نتفق مع الاحتمال الذي صاغه M.Mouss، إذ لا يمكن عزل الديناميكية الاجتماعية عن غيرها من الظواهر، فالمجتمعات البشرية في علاقات تفاعلية مستمرة، وأي تغير في النسق الشخصي أو الاجتماعي سيؤدي إلى بروز مظاهر حركية جديدة كأنماط الثقافة وسلوكات، فلا يمكن لأي مجتمع كان كبح هذه الانتقالية، "حيث نجد فيه تغيرًا ملحوظًا في سلم القيم، وأساليب الفكر والسلوك، والمعدات الفنية وأساليب الإنتاج والتنظيم في المجتمع، والمجتمع الحديث مجتمع دينامي، بأخذ في اعتبارنا أن النهضة الأوروبية قد بنت مكتسباتها على الثمرات التي استطاعت جنيها من الحضارات السابقة عليها"[3].

من الملاحظ أن كل عصر مرت به البشرية على البسيطة يختلف عن غيره من العصور، فلكل واحد خصائص تميزه عن غيره في شتى المجالات، ومنها نحدد مجموعة من الملامح للديناميكية الاجتماعية والتنظيمية، "فلقد كان الإنسان في العصور القديمة يسعى إلى إيجاد قواعد أو قوانين ثابتة تجعله يدرك البيئة بديناميتها بطريقة أفضل، والمتمثلة في السحر حيث اعتقد الناس أن الساحر يستطيع أن يتوصل إلى نتائج محددة بإتباع أساليب معينة، ومن ثم تغير تفكيره واعتقاده بوجود قوى خارقة تتحكم في مصيره وفي مصير العالم الذي يعيش فيه أيضا، وكان على الإنسان أن يرضى تلك القوى ويسترضيها حتى يكف الضرر عنه[4]".

كما أن ديناميكية القيم الاجتماعية وبروز أنظمة جديدة تؤثر على الأدوار الاجتماعية وتفاعل الأشخاص فيما بينهم، "ففي المجتمع الإقطاعي إن ملاك الأراضي الزراعية هم المثلون للفئة الحاكمة في المجتمع والمسيطرة على الإنتاج، حتى أن أفكارهم عكست مصالحهم الطبقية وأصبحت هي الأفكار المسيطرة، وعلى سبيل المثال إن القانون الإقطاعي مزج القانون بالأرض. وكما يتطور النظام الإقطاعي فإن التقنيات بدأت تحول وتغير طبيعة الإنتاج من الزراعة المعتمدة على قوة العمل إلى الزراعة المعتمدة على الآلة، وبشكل تالي بعد ذلك إلى الإنتاج

---

[1] نيل سملسر: **التحولات الاجتماعية والتغيير الاجتماعي**، ترجمة: عبد الفتاح بهجت، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، مصر، العدد 156، 1998، ص ص 21، 22.

[2] Georges Balandier [1920]: **phénomènes sociaux tatous et dynamique sociale**, cahiers internationaux de sociologie, paris, vol 30, 1961, pp 05, 06.

[3] محمد الجوهري: **علم الاجتماع وقضايا التنمية**، دار المعرفة الجامعية، إسكندرية، دط، 1990، ص 115.

[4] عبد الحليم رضا عبد العال، مرجع سابق، ص 09.

UNIVERSITE SETIF2

الصناعي"[1]، وفي ظل النظام الإقطاعي ظهرت فئات جديدة من القن التي تمارس عليها كل أساليب الاستغلال من قبل ملاك الأراضي والتي لا تملك شيء سوى قوة عملها، وإلى جانبها فئة التجار التي تحولت مع الوقت إلى فئة بورجوازية، دون أن ننسى سيطرة الكنيسة على المجتمع الإقطاعي وتأثيرها على السلطة السياسية.

في القرن الخامس عشر بدأت علاقات السوق تسود على العلاقات الإقطاعية، وأصبح اللوردات هم أصحاب الأرض الزراعية، ويعيشون على ريعها الذي يدفعه الفلاحون مستأجر والأرض، والذين يتنافسون في السوق على إيجار الأرض؛ ففي إنجلترا تهاوت سيطرة الإقطاعيين على العمالة الزراعية، ويرجع ذلك إلى النتائج التي ترتبت على الوباء الطاعون، كان وباء الموت الأسود قد قلل عدد السكان إلى الثلثين في منتصف القرن 14، ومن ثم قلص أعداد العمالة الزراعية على العمل، ودفع بمن بقي حيًا إلى مقاومة الإقطاعيين الذين كانوا يجبرونهم على العمل، ولندرة العمالة كان المزارعون يفرون من استبداد سادتهم الإقطاعيين[2].

وفي ذات السياق أدى استخدام السكك الحديدية إلى تسهيل الاتصال بين مختلف أنحاء الدول، مما أدى إلى إمكانية السيطرة على المناطق القارية المضافة وحشد قوات للمزيد من التوسع، بالإضافة إلى أن وسائل الاتصال التي توصل إليها إبان القرن التاسع خاصة الهاتف والبرق أدت إلى انسياب عملية اتخاذ القرار بالسيطرة والتوسع[3]. ولقد كانت لأزمة النظام العالمي عواقب مختلفة للغاية اعتمادًا على من يشارك، وقد تم تعريض بعضها إلى بعض مثل الصناعة، العمل المؤقت، البناء، الأنشطة العقارية، وغيرها من المجالات[4]، لكن مع تطور الاقتصاد وتجاوز أزمة النظام العالمي أدى إلى زيادة مستويات الاستهلاك وارتفاع الأجور الحقيقية مع توفير مناصب الشغل، ويعود الفضل في بعض المجتمعات إلى تدخل الدولة في السياسات النقدية وتقديم الدعم المالي.

إن الديناميكية الاجتماعية المعاصرة قد بدأت كمرحلة واضحة محددة المعالم منذ حوالي قرنين من الزمان فقط، مع البدايات الأولى للثورة الصناعية وبدء الدخول في المرحلة الثقافية الثالثة حسب مفهوم **رالف ليتون**، والسمة المميزة لتلك المرحلة هي البحث المستفيض وما تلاه من سيطرة الإنسان على الطبيعة، وتطبيق المعارف والمكتسبات الجديدة في مجالات مختلفة[5]، حيث ذكر **Pitirim Sorokin** في كتابه الديناميكية الاجتماعية والثقافية أن حركية الاكتشافات والاختراعات العلمية مرتبطة بنوع الثقافة والنظام السائد فيها، حيث يميل معدل

---

[1] فيليب جونز: **النظريات الاجتماعية والممارسة البحثية**، ترجمة: محمد ياسر الخواجة، مصر العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ط1، 2010، ص ص 109، 110.

[2] جيمس فولتشر: **مقدمة قصيرة عن الرأسمالية**، ترجمة: رفعت السيد علي، دار الشروق، القاهرة، مصر، ط1، 2011، ص ص 40، 41.

[3] عبد الحليم رضا عبد العال، مرجع سابق، ص 66.

[4] L'environnement en France: **la dynamique socio-économique de la société française depuis**, commissariat générale au développement durable-service de l'observation et des statistiques, paris, octobre 2014, p 19.

[5] محمد الجوهري، مرجع سابق، ص115.

التطور العلمي إلى أن يصبح بطيئًا، وحتى رجعيًا في الثقافات الفكرية، ويصبح سريعًا ومتزايدًا في ثقافات الأحاسيس[1].

ومن الناحية التنظيمية عرفت أوربا مع بداية القرن الثامن عشر تطور ملحوظ في مجال الإنتاج والصناعة، نتج عنه موجة من الاختراعات والابتكارات، وهذه الانتقالية أطلق عليها تسمية الثورة الصناعية (تقريبا من 1760 إلى 1850)، "وهي نقطة تحول في تاريخ العالم؛ ولم تكن الثورة الصناعية حدث مفاجئ مثلما يوحي اسمها، بل كانت نتيجة تحولات في أوائل الاقتصاد الحديث، كان معدل النمو الاقتصادي الذي تحقق في القرن الذي تلا عام 1760 حوالي 1.5 % منخفضا للغاية، وفقا لمعايير النمو الاقتصادي الحديثة التي يصل فيها معدل نمو إجمال الناتج المحلي إلى 8-10 % سنويا"[2]. واعتبرت بريطانيا المنبع الأول للثورة الصناعية، نظرًا للمقومات التي تتميز بها عن سائر دول العالم، إذ" تمتلك اقتصادًا ودولة نشطة هما من القوة بحيث استطاعا السيطرة على أسواق المنافسين، وكانت قادرة على شق طريق الريادة لثورة صناعية في ظروف رأسمالية"[3].

إذ كتب **إريك هوبزباون** عبارة شهيرة يقول فيها: "إذا ذكرت الثورة الصناعية ذكر القطن"[4]، إذ كان القطن هو الصناعة البريطانية الوحيدة التي سادت فيها استخدام المصنع، وبدأ ذلك أول الأمر (1780-1815)، أساسا في مجال الغزل والتمشيط، ثم أخذ بالتزايد المستمر في مجال النسيج بعد العام 1815، وكان إنتاج المعامل في فروع النسيج يتميز بالبطء قبل أربعينات ذلك القرن، فالمحرك البخاري الذي استخدم في صناعات عديدة أخرى بحلول عام 1815، لم يستعمل بصورة ملموسة إلا في المناجم التي كان لها دور الريادة في تشغيله[5]، وكل هذا بفضل التطور العلمي الذي ساهم في اختراع الآلات لممارسة مختلف الحرف الجديدة، التي تؤدي بدورها إلى زيادة الاقتصاد الوطني، وتغطية احتياجات المواطنين.

إن ظهور الثورة الصناعية الثانية في القرن التاسع عشر كان مصحوبًا بظهور ونمو مشروع المؤسسة الحديثة، مما جعل الإنتاج على نطاق واسع ممكنا، هذا يعطي الشركات الأمريكية في بريطانيا التي لديها إنتاج على نطاق صغير وتوظيف مديري أقل راتب. والدراسة الحديثة التي أجراها **بلوم وفان رينين** 2009، قاموا بقياس مدى اللامركزية من حيث تفويض اتخاذ القرارات إلى المديرين في المستويات الأدنى من التسلسل الهرمي للشركات،

---

[1] Pitrim Sorokin: **social and cultural dynamics**, arts library, new York, 1996, p 125.

[2] روبرت سي آلن: **التاريخ الاقتصادي العالمي**، ترجمة: محمد سعد طنطاوي، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، جمهورية مصر العربية، ط1، 2014، ص 35.

[3] إريك هوبزباوم: **عصر الثورة أوربا (1789-1848)**، ترجمة: فايز الصياغ، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، لبنان، ط1، 2007، ص 88.

[4] روبرت سي آلن، مرجع سبق ذكره، ص 40.

[5] إريك هوبزباوم، مرجع سبق ذكره، ص 95.

ووجدوا أن هناك اختلافات كبيرة عبر البلاد في تطبيق للامركزية في الشركات[1]. كان نظام المصنع مرتبطًا بإيجاد تقنيات جديدة في منتصف القرن التاسع عشر في إنجلترا على سبيل المثال **لاندز 1968**[2].

تتمثل التغيرات التي استدعتها الثورة الصناعية، في استخدام الأعمال الصغيرة أجهزة تحتاج معارف محدودة جدًا، وغالبا ما يتقن الفرد استخدامها خلال فترة قصيرة وتصبح الحاجة إلى المتخصصين محدودة، كما يؤدي الاعتماد على الطاقة العضلية إلى إقامة أعداد كبيرة جدًا من أعمال صغيرة منتشرة في مختلف التجمعات السكانية، أما المصنع الذي يستثمر ماكينة تعمل بالبخار أو الكهرباء، فإن إنتاجيته تكون كبيرة، ويتطلب إقامة منظمة كبيرة[3]، كما يتطلب الأمر لإقامة مشروع عقار يناسب نوعية الاستثمار وتوفير له كل المستلزمات من موارد مادية وبشرية، ولا ننسى بروز اتجاهات احتكارية للسلع والخدمات في يد الأقلية، ما ساهم في ظهور نصوص تشريعية لضبط الأسعار وتنظيم عمليات العرض والطلب، وتدريجيا بدأت في إصدار تشريعات الدعم المالي لمختلف الشركات، ومنح التراخيص للاستثمار في مختلف الأنشطة والمشاريع، وكذا عقد الاتفاقات والشراكة مع جل المؤسسات الأجنبية وتبادل السلع والخدمات بطريقة قانونية، في حين أصبح الجهاز الحكومي في ظل المجتمع الصناعي بحاجة إلى كوادر بشرية قادرة على التسيير والاستشراف، ومؤهلة على متابعة أعمال المنظمات، ما استدعى حدوث تغيير على مستوى البيئة الداخلية للجهاز الحكومي في هيكله التنظيمي وموارده البشرية.

وتعتبر الإدارة العلمية أول مدرسة التي ظهرت في مجال الإدارة مبشرة بولادة علم الإدارة، وذلك في بداية القرن العشرين الماضي على يد مؤسسها الأمريكي فردريك تايلور **Frederick Taylor** الذي كان يدير ورشة عمل لبناء السكك الحديدية[4]. وكانت مساهمة هذه المدرسة في تاريخ الممارسة التنظيمية ليست بسيطة، إذ قامت على إثراء الفكر التنظيمي الذي تطور في جميع أنحاء العالم الصناعي في العقود الأخيرة من القرن التاسع عشر، ولقد تغاضت عن تقاليد العلوم الفسيولوجية النفسية للعمل التي تختلف مصادرها الفكرية[5]، والبحث عن طرق رفع رفع إنتاجية المؤسسة، وإعطاء أهمية كبيرة لنظام العلاوات، فإذا ما أرادت المؤسسة من العمال بذل جهد أكبر تقدم لهم علاوة بالإضافة إلى الأجر الذي يتقاضاه يوميًا أو ربط أجره بالقطعة.

في حين يعد **ماكس فيبر** مخترع المنظمة البيروقراطية تستند شرعية هذه المنظمة من القانون واللوائح، يعطي صاحب السلطة أوامر، لها قيمة قانونية فورية، إنها منظمة مجردة من جانبها الإنساني، بطبيعة الحال وتعتمد على

---

[1] Shingo Ishiguro: **organizational dynamics, graduate school of economics**, Osaka university, Japan, 2012, p2.
[2] Ibid, p 03.
[3] ناصر جرادات وآخرون: **إدارة التغيير والتطوير**، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2013، ص ص 64- 66.
[4] محمد عباس الحاج عبد الله، سليمان أحمد آل حطاب: **أسس الإدارة الحديثة**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2017، ص54.
[5] Marco Luc, Francois Vatin: **lheritage de F.W. Taylor : cent ans de mangement**, actes du colloque version working papaers, Villetaneuse, 2015, P 08.

تسلسل هرمي صارم، هذا النموذج وفقا لفيبر هو الأكثر فعالية والأكثر مساواة في آن واحد، مع غياب المشاعر الإنسانية[1]؛ لقد وضع فيبر عدة مبادئ للمنظمة البيروقراطية المثالية التي دعا إلى تطبيقها، مع أخذ بعين الاعتبار مصالح كل الأطراف ذات صلة بالمنظمة، والتي تتمثل في "تقسيم الأعمال حسب التخصصات، والذي يساعد على تلافي النواحي الشخصية في العمل، وتقليل من الحاجة إلى أشخاص معنيين وبحد ذاتهم لإنجاز العمل، لأن التركيز هنا ينصب على الوظيفة لا على الموظف"[2]، كما تحدث عن عملية اتخاذ القرارات التي تبقى في يد الإدارة العليا ولا يجب للمستويات الأخرى التدخل فيها، وما عليها سوى تنفيذ الأوامر والالتزام بها، وبذلك ركز فيبر على مبدأ الفصل بين الحياة الوظيفية والشخصية للعاملين بالمنظمة.

وبعد استكمال **إلتون مايو** وزملاؤه أبحاثهم المنتمون إلى مدرسة العلاقات الإنسانية توصلوا إلى أن المحددات الاجتماعية تحقق أكبر قدر من الأهداف، من خلال السماح للعاملين بالنقاش في مشاكل العمل، وبناء علاقات إنسانية فيما بينهم فالإنسان مخلوق اجتماعي بطبعه، إذ أن "العاملين يكونون فيما بينهم جماعات عمل تعرف بالتنظيم غير الرسمي ولهذه الجماعات تأثير على تفكير أعضائها واتجاهاتهم ومن ثم سلوكهم وعلاقاتهم فيما بينهم، وبينهم وبين الإدارة الأمر الذي ينعكس في النهاية على إنتاجيتهم"[3]. بالإضافة إلى ذلك حاجات العامل لا تقتصر في المكافآت المادية فقط، وإنما هناك حاجات أخرى يسعى لتحقيقها كالاحترام والتقدير داخل المنظمة وتحقيق الذات، وكل هذا يجعله يشعر بالانتماء والرضا الوظيفي، فيبذل ما لديه من مجهود لزيادة الإنتاجية.

2- عوامل الديناميكية الاجتماعية والتنظيمية:

إن التفاعل المستمر الذي يحدث بين مختلف العناصر على سطح الأرض ينبثق عنها ديناميكية اجتماعية وتنظيمية سواء في اتجاهها التطوري أو التخلف، وهذا بفعل عدة عوامل التي تنقسم إلى عوامل خارجية وهي خارجة عن الفعل البشري وإرادته، فالمحيط الاجتماعي يحتل مكانة بجانب محيط اليابسة والمحيطات والبحار، وأخرى تتمثل في العوامل الداخلية التي هي ناتجة عن النشاط الإنساني، ولقد اختلف العلماء في تحديد هاته العوامل كونها كثيرة ومتشابكة فيما بينها، وبالتالي يتوجب أن تكون هناك دراسات تحدد العوامل أقل وأكثر تأثير في الظاهرة، فهي تثير بعض المشكلات النظرية.

أ-العامل التكنولوجي: إن التطور السريع للتكنولوجيا دفع إلى حدوث ديناميكية في مختلف مجالات الاجتماعية في العالم الحديث، حيث أشار العلماء إلى الحتمية التكنولوجيا، والتقدم في النواحي الاجتماعية والاقتصادية

---

[1] Georges Rostan: **histoire du management théorie des organisations**, le pendule de Foucault au musée des arts et métiers, paris, N°1, 2006, P 09.

[2] أحمد يوسف دودين: **إدارة التغيير والتطوير التنظيمي**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان الأردن، دط، 2014، ص 69.

[3] محمد عباس الحاج عبد الله، سليمان أحمد آل حطاب، مرجع سابق، ص67.

وأنظمة الحكم وتغير الأدوار، وظاهرة الهجرة وعمل المرأة وتعقيد المدينة وظهور قيم وعادات اجتماعية أثرت بشكل أو آخر على التفاعل الاجتماعي بين الأفراد[1]. إذ تعتقد المجتمعات التقليدية أنه ليس هناك حركية في عالم المجتمعات، ولكن في حقيقة الأمر التغيرات التي تحدث في الواقع الاجتماعي طويلة المدى، وأن معظم الابتكارات راجعة للمعرفة العلمية الواسعة، والتي ساهمت في خلق مدن صناعية جديدة لم تكن موجودة سابقًا، وبالتالي فالعلاقة بين التكنولوجيا والمجتمع علاقة معقدة.

وعلى هذا الأساس إن التكنولوجيا الحديثة تمثل بالقياس إلى التكنولوجيا القديمة تغيرًا نوعيًا وليس كميًا فقط، وبالتالي فإن المجتمع الحديث يواجه في حقيقة الأمر، مرحلة انتقال تتضمن اختلافات عميقة تبشر بظهور عهد جديد يختلف كل الاختلاف عن كل ما عرفه الإنسان حتى الآن، فتفجير الطاقة الذرية كما يقول **روبرت ماكيفر** قد يفجر ثورة صناعية تتضاءل إلى جوارها الثورة التي بدأت في القرن الثامن عشر، والتي ارتبطت بتسخير البخار،[2] ومن الأمثلة على حدوث الديناميكية الاجتماعية والتنظيمية، ظهور التخصص في العمل نظرًا لتعقده، وتشغيل الآلاف من العمال في مختلف الوظائف المتعلقة بالوسائل والآلات التي تم اختراعها، وأصبح الأفراد أكثر براغماتية وحركية في أفعالهم وتصرفاتهم، والبحث عن مصالحهم من خلال الهجرة من الأرياف إلى المدن، وحدوث تغير في بنية الأسرة ووظائفها الاجتماعية وخروج المرأة للعمل، كل هذه الظواهر نتاج العامل التكنولوجي.

وفي ذات السياق، يرى **روبرت سولو** في عام 1987 أن أجهزة الكمبيوتر في كل مكان باستثناء إحصاءات الإنتاجية، ويؤكد على التناقض بين شدة التغيير التكنولوجي المرتبط بنشر الإلكترونيات الدقيقة والحوسبة في بيئة العمل اليومية لورش العمل أو المكاتب وعدم وجود تسارع في قياساته[3]. ولهذا غالبا ما تسعى المنظمة إلى تطوير وسائل اتصال وطرق المعاملات المعتمد عليها في تواصلها مع الزبائن والمستهلكين، من خلال اقتناء تقنيات جديدة من تكنولوجية أكثر حداثة، فعلى سبيل المثال قامت شركة **Dell** على تسويق منتجها عن طريق أجهزة الكمبيوتر والتعامل مع المستهلك بطريقة إلكترونية، وأبعد من ذلك تقوم المنظمة على تغيير الأجهزة بالتي هي أقل جهد وتكلفة من أجل توسيع مجال نشاطها، بمعنى استجابة المنظمة للتطورات الحاصلة على مستوى التكنولوجي، مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج وتحسين الكفاءة والنوعية؛ بالتالي يرى **Mintzberg Henry** "أن

[1] إسماعيل محمد الزيود، مرجع سابق، ص 144.

[2] محمد أحمد الزعبي: **التغير الاجتماعي بين علم الاجتماع البرجوازي وعلم الاجتماع الاشتراكي**، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ط3، 1982، ص87.

[3] Marie Coris et Al: **changement organisationnels et diversité des formes institutionnelles**, cahiers du gretha, groupe de recherche en économie théorique et appliquée, n°23, 2009, p 7.

التقنية تكون فعالة عندما تستخدم تقنيات تحليلية لجعل عمل الآخرين أكثر فعالية، فهناك محللون مهتمون بالتحكم عن طريق تثبيت الأنشطة وتوحيدها، والتكيف الذي يمكن المنظمة من مواجهة التغيرات البيئة"[1].

ب- العامل الديموغرافي: إن درجة النمو السكاني تختلف من مجتمع إلى آخر، ويبرز ذلك انطلاقًا من تقسيم المجتمعات إلى مجتمعات متقدمة وأخرى نامية، كما تختلف الكثافة السكانية وتوزيعها حسب مواقعها الجغرافية، فكلما كانت المنطقة ساحلية كلما زاد الكثافة السكانية والعكس كلما اتجهنا نحو المناطق الصحراوية قلت نسبة الكثافة السكانية، وهذا الاختلاف مسألة راهنة تساهم في ديناميكية اجتماعية في مختلف أشكالها، ولقد كشف العديد من العلماء الاقتصاد على أهمية العامل الديموغرافي على الديناميكية الاجتماعية والتنظيمية، "فقد رأى الاقتصادي الإنجليزي **وليم بيتي** على سبيل المثال أن العمل أساس كل الثروات، وبالتالي فإن نمو حجم هؤلاء السكان هو الذي يحدد نمو وحجم الثروات"[2]. كما يؤثر توزيع السكان حسب الجنس على الديناميكية الاجتماعية والتنظيمية، فعلى سبيل المثال لما يكون عدد الإناث أكثر من الذكور، يضعف عدد اليد العاملة مما يتيح الفرصة للنساء من أجل العمل في مختلف الميادين، من خلال إصدار قوانين تسمح للمرأة بمزاولة المهام، في نفس الوقت قد يؤدي إلى بروز ظاهرة العنوسة وانخفاض نسبة الولادات.

ج- العامل الأيديولوجي: تعتبر الأيديولوجية حركة فكرية هادفة لها فاعلية إيجابية في البيئة الاجتماعية، وفي العلاقات الاجتماعية، وقد تبنى **إميل دوركايم** أيديولوجية تعتمد على الحقيقة الاجتماعية التي تعتبر قاعدة للديناميكية في مواقف وآراء الأفراد في المجتمع، إن الأيديولوجيا تنبثق من الوضعيات والفئات الاجتماعية[3]. هناك ارتباط كبير بين الأيديولوجية والديناميكية الاجتماعية والتنظيمية، فكلما ظهر فكر جديد كلما حدث تغير في الأنساق الاجتماعية والتنظيمية، وعلى سبيل المثال الفكر الإسلامي لما ظهر أحدث تقدم وتعديل لمختلف الأمم، وساهم ذلك الفكر في تحديد طبيعة العلاقة بين الفرد والجماعة التي ينتمي إليها، كما أحدثت تغيرات فكرية على مستوى تلك المجتمعات في تسير شؤونها وتغيير في معتقداتها، فالأيديولوجية تسعى للتطوير من خلال المساندة الاجتماعية بفرض تبريرات وطرح أفكار ونظريات فلسفية، وهذا من خلال تحديد الأهداف المراد بلوغها.

د- العامل الاقتصادي والقانوني: يقصد بالعامل الاقتصادي شكل الإنتاج والتوزيع والاستهلاك، ونظام الملكية السائد في المجتمع، وتلعب تلك العوامل دورًا هامًا في إحداث الديناميكية، فدرجة التغير تتوقف على شكل النظام الاقتصادي والإمكانيات الاقتصادية في المجتمع[4]، فعلى سبيل المثال عند تغيير نظام الملكية في مجتمع ما فإنه

---

[1] Henry Mitzberg: **structure et dynamique des organisations**, les éditions organisation, paris, 1982, pp 46,47.

[2] محمد أحمد الزعبي، مرجع سابق، ص 84.

[3] خليل عمر معن وآخرون: **المدخل إلى علم الاجتماع**، مرجع سابق، ص ص 292، 293.

[4] كمال التابعي، علي المكاوي، مرجع سابق، ص 174.

يحدث تأثير عميق في الأنساق الاجتماعية والتنظيمية، وهذا ما حدث في الجزائر لما انتقلت من نظام اشتراكي إلى نظام اقتصاد السوق، دفع إلى بروز مقاولين وإنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة والاستقلالية في العمل، بالإضافة إن إنشاء مصانع في المناطق الجبلية يخفف من درجة النزوح الريفي ويشجع على الاستقرار في تلك المناطق؛ ومن جانب آخر تسهر المنظمات على تعديل القوانين المعمول بها، ووضع إجراءات جديدة وفق ما يتناسب مع ظروف العمل، ورسم السياسات المتعلقة بالجماعات كتحديد الأجر القاعدي وعدد ساعات العمل وقوانين خاصة بحقوق والتزامات العمال، والملاحظ من هذا ضمان استمرارية العمال في المؤسسة.

إذ تعد القوانين والتشريعات ذات تأثير على البرامج الخاصة بالأفراد، الأمر الذي يضيف مسؤوليات، وتبعا أكبر على أولئك المسؤولين عن وضع هذه البرامج، والتحقق من أن الإجراءات التي يطبقها الإداريون في التنظيم تتمشى مع هذه القوانين[1]، لذلك تلزم القوانين هذه الشركات على الاحتفاظ بالسجلات، وتقديم تقارير بصفة دورية إلى الجهات الحكومية المسؤولة للتحقق من مدى الالتزام بهذه القوانين، وقد نتج عن الحاجة إلى ضرورة التحقق من تطبيق هذه التشريعات، والأخذ بأي تعديلات تحدث فيها وإدخالها في البرامج الخاصة بالأفراد[2].

ولهذا، ترتبط العوامل الاقتصادية والقانونية بعوامل أخرى كالسكان والبيئة والتكنولوجيا، وقد يكون للعوامل الاقتصادية والقانونية السبق في التعجيل بسرعة التغير، حيث تتفاعل مختلف العوامل فيما بينها، خاصة إذا كان لقيم وثقافة المجتمع أهمية كبيرة من حيث درجة سيطرتها على التفاعل الاجتماعي، حين الحركية الاجتماعية التي ستحدث في هذا المجتمع عليها أن تراعي قيم المجتمع وثقافته التي ستحدد أهمية باقي التغيرات[3].

هـ–العامل الثقافي: قد يكون الدين قوة محافظة أو حافزًا على الابتكار في الحياة الاجتماعية، وقد قامت بعض أشكال العقائد والممارسات الدينية بدور كابح للدينامكية بتأكيدها في المقام الأول على ضرورة التمسك بالقيم التقليدية، غير أن بعض العقائد الدينية كما أوضح **ماكس فيبر**، كثيرًا ما تقوم بحشد الطاقات وتعزيز الضغوط الرامية على الدينامكية الاجتماعية والتنظيمية؛ وتعتبر طبيعة نظم الاتصالات من العوامل الثقافية المهمة الأخرى التي تؤثر في طبيعة الحركية[4]. إن احتكاك المجتمعات فيما بينها ينبثق عنها تنوع ثقافي وتبادل في العادات والتقاليد، مما يحدث توجيه لسلوك الأفراد وتفضي حركية في البناء الاجتماعي، كما تساهم وسائل الإعلام في نقل سمات ثقافية بين المجتمعات وتتأثر هذه الأخيرة بمستجدات خارجية. ويرى **بنجتسون Bengtson** وبلاك **Black** "أن وظيفة النظرة الجديدة عند الشباب وأثرها على الديناميكية الاجتماعية، تكمن في خلق البدائل الثقافية التي

[1] عبد الغفار حنفى: **السلوك التنظيمي وإدارة الموارد البشرية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، دط، 2010، ص 09.

[2] المرجع نفسه، ص 09.

[3] دلال ملحس استيتية، مرجع سابق، ص ص 54، 55.

[4] أنتوني غدنز: **علم الاجتماع**، ترجمة: فايز الصياغ، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، لبنان، ط1، 2005، ص ص107، 108.

ابتكروها وصارت جزءًا لا يتجزأ من الثقافة الجماهيرية الكبرى، كجماعات النشاط السياسي، والزواج الجماعي في المجتمعات الغربية"[1].

و- **الابتكار الثقافي والتنظيمي**: حيث شهد العالم القيام حركة الكشوف الجغرافية واكتشاف العالم الجديد كاكتشاف القارة الأمريكية، وما تلى ذلك من الانتشار الثقافي الواسع حيث امتدت العناصر الثقافية والفكرية، كما أن بعض علماء الاجتماع مثل **كروبر** أشاروا للانتشار أنه المصدر الرئيسي للثقافة، وأن التغيير المعاصر هو انتشار للثورة الصناعية التي تبنتها المجتمعات المتقدمة إلى مجتمعات أقل تطورًا، ويؤدي الانتشار الثقافي إلى تغير في نظم المجتمع وأفكاره[2]. ولقد أشار **رالف لينتون Ralph Linton** أنه لو تمت ولادة **أنشتاين** في قبيلة بدائية غير قادرة على العد أكثر من ثلاثة فإن استخدامه وتطبيقه للرياضيات قد لا تؤدي به بالضرورة إلى مستوى من التطور أكثر من النظام العشري المبني على أصابع اليد والقدم، إن الاختراعات تحدث بأشكال تقريبية، فكلما زاد عدد الاختراعات الموجودة في الطبيعة كلما ازدادت سرعة نمو الاختراعات[3].

ولما نتحدث عن الهيكل التنظيمي لأي منظمة كانت، فإننا نقصد بذلك تغيير شكله وملامحه سواء تعلق الأمر بكيفية تقسيم المهام وتوزيعه على العمال، أو مدى تقييد المؤسسة بالإجراءات المتعامل بها في تسيير الموارد البشرية وتسلسل في إصدار الأوامر، أو في هيراركية السلطة بتدفقها من الأعلى إلى الأسفل؛ ويتمثل الهيكل التنظيمي **organization structure** "في الإطار الذي يتم من خلاله التعرف على علاقات التبعية بين الأفراد داخل بيئة العمل، ونطاق الإشراف المطبق داخله، وأسس تجميع بين الأفراد والأنشطة في أقسام عمل"[4]، وعلى سبيل المثال "قد تتم الديناميكية عن طريق تعديل نطاق السلطة في المنظمة، وبذلك يتغير عدد العاملين الذين يشرف عليهم كل مشرف، وقد يتم التغيير عن طريق أسس تكوين الأقسام الإدارية بالمنظمة، مثل التقسيم وفقا للوظائف الإدارية بدلا من التقسيم على أساس المنتجات"[5].

وعلى هذا الأساس سنقدم باختصار الأنواع المختلفة للهياكل التنظيمية التي حددها **Henry Mintzberg** في مقاله structure et dynamique des organisations، أولهما الهيكل البسيط هو تكوين صغير، نظامه التقني بسيط، وعنصره الرئيسي هي القمة الإستراتيجية، تقسيم العمل ضعيف على مستوى أفقي لكنه مركزي رأسيًا، بيئته بسيطة وديناميكية، والنوع الثاني الهيكل المنقسم، الذي يتكون من مجموعة من

1 دلال ملحس استيتية، مرجع سبق ذكره، ص 52.

2 إسماعيل محمد الزيود، مرجع سابق، ص ص 143، 144.

3 خليل عمر معن وآخرون: **المدخل إلى علم الاجتماع**، مرجع سابق، ص 295.

4 طارق طه: **السلوك التنظيمي في بيئة العولمة والإنترنيت**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2007، ص 563.

5 جيراجلد جرينبرج، روبرت بارون: **إدارة السلوك في المنظمات**، ترجمة: رفاعي محمد رفاعي، إسماعيل علي بسيوني، دار المريخ، المملكة العربية السعودية، 2004، ص 782.

الوحدات المستقلة، إلى جانب هيكل إداري مركزي ومراقبة الأداء[1]، في حين النمط الثالث يتمثل في الهيكل العضوي غير المنظم، يعتمد تخصص الخبراء المحترفين على التدريب الأولي، لكن العمل يتم في مجموعات، إنه هيكل مبتكر يتجه نحو عملائه، ويتطلب التنفيذ المتزامن لمهارات مختلف المهنيين، والنوع الرابع الهيكل التبشيري، يتميز بهيمنة أهداف المهمة على أهداف النظام، والسلطة تكون مركزية في اتخاذ القرارات المتعلقة بمهام المنظمة[2].

ز- العامل الفكري: يرى **ماكس فيبر** أن للعوامل الفكرية أثر كبير في الديناميكية الاجتماعية والتنظيمية، فالتغيرات الاقتصادية في نظره وما ينشأ عنها من تغيرات اجتماعية، إنما تنشأ عن تغيرات ثقافية، ويذهب كل من **أوغست كونت وماكس فيبر** على أن العوامل الفكرية هي عوامل الحاسمة في الحركية؛ والتاريخ حافل بحركات فكرية كثيرة أحدثت تغيرات عميقة في النظم الإنسانية[3]. ففي بريطانيا جاءت الثورة الصناعية التي تجمعت قواها بالتدريج في القرن الثامن عشر، واستطاع سكان المدن عن طريق ممثلي أجيالهم المتعاقبة في البرلمان أن يحطموا تدريجيا صرح القوة السياسية[4].

وعلى مستوى المنظمات يتم تغيير سلوك الأفراد عن طريق تدريبهم على سلوكات جديدة، انطلاقًا من دراسة سلوكياتهم السابقة ومحاولة فهمها التي تشمل أسلوب تفكيرهم ودوافعهم للعمل وكذا ممارستهم كجماعات، وتحديد الخلل فيها والذي يؤثر سلبا على أهداف المسطرة للمنظمة، حتى تتمكن من ضبط الطرق التدريب المناسبة لتغيير سلوكاتهم، فالمنظمة الناجحة بحاجة إلى خلق التفاهم بين المشرفين والعمال لبعضهم البعض من أجل رفع مستوى الأداء. إذ تنبع أهمية تغيير السلوك "من ضرورة مواكبة سلوك الأفراد مع متطلبات العملية التغييرية، ولعل أهم هذه المتطلبات هو التحليل الكامل عن السلوكيات السابقة، والتي كانت سببًا أساسيًا لمشكلة المنظمة الحالية والتي استوجبت التغيير؛ ولإحداث الحركية السلوكية للأفراد هنالك دائرة يمر بها الفرد أثناء العملية التدريبية ابتداء من مرحلة الدفاع عن السلوكيات السابقة، وانتهاء بمرحلة الانفتاح على السلوكيات الجديدة"[5].

ح- العامل الإيكولوجي: تتمثل بمكونات البيئة الطبيعية التي يعيش فيها الإنسان، وتتضمن الموقع الجغرافي والتضاريس والتربة والمناخ والمواد الأولية، فهي تؤدي إلى الهجرة الجماعية، أو إلى تغيير شامل في حياة الجماعات المتبقية، كذلك يكون للمناخ أثر كبير في نوع المحاصيل وفي الإنتاج الصناعي وفي طبيعة العلاقات الاجتماعية،

---

[1] Henry Mintzberg: **structure et dynamique des organisations**, Catherine de lavergne, REC, 2013, pp 08-10.

[2] Ibid, p 10.

[3] حسام الدين فياض: **التغير الاجتماعي دراسة تحليلية**، نحو علم اجتماع تنويري، دون بلد النشر، ط1، 2017، ص 39.

[4] افيرت هاجين: **حول نظرية التغيير الاجتماعي**، ترجمة: عبد المغنى سعيد، مكتبة الأنجلوالمصرية، القاهرة، دط، ص17.

[5] حسن محمد أحمد محمد مختار: **إدارة التغيير التنظيمي المصادر والاستراتيجيات**، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، جمهورية السودان، دط، 2014، ص 86.

ويتأثر الدخل ومستوى المعيشة في المجتمع بما تحتويه الأرض من ثروات[1]. إن اقتصاديات ومنتجات المجتمعات التي تتواجد في المناطق التي تتوفر فيها التربة الخصبة تختلف عن التي تتواجد المناطق الصحراوية (الغاز، الفحم، البترول)، وهذا ما ينتج عنه تنوع في المحاصيل وحتى في القيم والثقافات بين الشعوب، أما فيما يخص المناطق التي تكثر فيها الكوارث الطبيعية كالزلازل والفيضانات تبتكر طرق وأساليب جديدة للتكيف والاستمرارية، فعلى سبيل المثال اليابان عبارة عن مجموعة من الجزر التي تتعرض للكوارث الطبيعية لكنها استطاعت أن تتأقلم معها بفعل الأساليب المعتمد عليها في مواجهتها والتخفيف من شدتها.

وقد اهتم **ابن خلدون** في مقدمته بأثر البيئة في العمران البشري، وأكد تأثير المناخ في طبيعة الظواهر الاجتماعية والنفسية للسكان، وهذه العناصر تعد من أبرز العوامل المحددة لنشاط الإنسان، وهي التي تؤثر في سلوكه وفي عملية إنتاجه، ما يجعل منه ممثلا للاتجاه الايكولوجي في الديناميكية الاجتماعية[2]. كما "قدم **ديمولان Demolin** إسهامًا كبيرًا في دعم الاتجاه الحتمي الجغرافي، وقد ركز في تحليله على عنصر البيئة الثلاثة: المكان، العمل، الناس؛ واعتبر أن المكان يؤثر في نوع العمل، ونوع العمل يؤثر في الناس من خلال التأثير في المجتمع وفي التنظيم الاجتماعي والسياسي وفي طرق التفاعل بين الناس"[3]، في حين هناك دراسات وجهت انتقادات لهؤلاء المفكرين، واعتبرت أن النشاط الإنساني هو الوحيد المساهم في الحركية وديناميكية الشعوب.

3- اتجاهات الديناميكية الاجتماعية والتنظيمية:

ليس بالأمر السهل فهم طبيعة الحركية التي تحدث على مستوى البنية الاجتماعية والتنظيمية وإثراءها للطاقات الفكرية البشرية، كون الديناميكية تحدث بدرجات متفاوتة، حيث هنا نجد أفراد يسعون لتحقيق الأهداف، وهناك نجد حالة استاتيكية، وفي مجتمع آخر في حالة تخلف وتدهور، مع تغير في الثقافات هذا الأمر دفع بعلماء الاجتماع إلى تحديد أشكال الديناميكية الاجتماعية والتنظيمية التي تتبعها تلك الحضارات استنادًا إلى اتجاهاتهم العلمية التي ينتمون إليها، فالمجتمع بمختلف فروعه عبارة عن نسق مفتوح يتفاعل مع البيئة الداخلية والخارجية معا، واستمرار هذا النسق بهياكله مرهون بالتكيف مع الظروف المحيطة، والاستجابة للتغيرات البيئية المختلفة، ومظاهر الديناميكية تعبر عن استمرار وجود تلك المنظمات وانتقالها من حالة إلى حالة جديدة.

---

[1] عبد الغني عماد: **سوسيولوجيا الثقافة المفاهيم والإشكاليات من الحداثة إلى العولمة**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ط1، 2006، ص 193.

[2] المرجع نفسه، ص ص 193، 194.

[3] المرجع نفسه، ص 194.

➢ **الديناميكية الدائرية:**

تطوي الفكرة على مجموعة من المسلمات مفادها بأن الظواهر الاجتماعية مهما كان نوعها ودرجتها وتكرارها يعتمد على الظروف الموضوعية والذاتية التي تمر بها المجتمعات، فالمجتمعات تمر بفترات جمود وتخلف وانتكاس تعقبها فترات نهوض وازدهار، ثم لا تثبت هذه الفترات أن تنتهي ويحل محلها فترات التخلف والفوضى وعدم الاستقرار[1]، بمعنى آخر أن المجتمعات البشرية تمر بمراحل عدة خلال فترات زمنية معينة، وتسير في دائرة مغلقة وبشكل منتظم انطلاقًا من مقارنة بعض الظواهر كدقات القلب والشهيق مع ظواهر اجتماعية، كعدد المواليد والوفيات من حيث حركتها المنتظمة، ولقد تعدد التشبيهات من قبل العلماء فهناك من شبه المجتمع بمراحل نمو الكائن الحي، كما شبه بالمعادن حسب جودته.

وهناك العديد من العلماء الذين اهتموا بها الشكل من الديناميكية أمثال **ابن خلدون وشبنجلر**، والذين يرون أن اتجاه الديناميكية يكون تصاعديًا إلى أن يصل إلى القمة ثم الهبوط إلى نقطة البداية وبعده تستعيد قوتها من جديد، "ويرتكزون على فكرة تشبيه الكائن الاجتماعي بالكائن الحيواني من ناحية النشأة والتكوين والنضوج والاكتمال ثم الهرم والشيخوخة، فكما أن الإنسان يولد ويهرم فإن المجتمع كذلك يمر في نفس هذه المراحل التحويلية، ويترتب على هذا القياس التشبيهي الاعتقاد بأن هناك قانونًا يجعل المجتمع يسير في خط دائري، ويبدوا الباحثين الذين التزموا بهذه الفرضية الدائرية، قد اعتمدوا على المدنيات التاريخية التي ظهرت وتعرضت في نموها لعملية الذبذبة هذه كالإمبراطورية السومرية والآشورية والإمبراطورية الرومانية والإمبراطورية العربية الإسلامية والإمبراطورية العثمانية"[2]. لكن ما يعاب عن هذا الاتجاه هو تشبيهه العقيم والضعيف من الناحية العلمية ، وإهمال فكرة أن للمجتمع خصائص تختلف عن خصائص الكائن الحي، كما أن هذه القراءة تخص مجتمع ما وعصر ما ، ولا يمكن تعميمها على كل الأمم وفي كل الأزمنة.

➢ **الديناميكية الخطية:**

يفترض هذا الاتجاه أن جميع ظواهر وعمليات ونظم المجتمع تتحرك باستمرار وتغيرها هذا يكون نحو أهداف محددة ومرغوب فيها، علما بأن هذا التغير لا يتمخض عنه تكرار الحوادث التي وقعت في الزمن الماضي بل يتمخض عنه وصول المجتمع إلى مراحل متطورة، تتميز بالفاعلية والتشعب والقدرة على تلبية طموحات الإنسان؛ إن النظم الاجتماعية التي تكون البناء الاجتماعي تبتدئ بسيطة التركيب ثم تنمو وتزداد تعقيدًا، وتتفرع الأحكام العامة إلى تفصيلات خاصة، وذهب بعض أنصار هذا الاتجاه إلى أن تطور المجتمعات يتم على مراحل ثلاث وهي

---

[1] إحسان محمد الحسن، عدنان سليمان الأحمد: **المدخل إلى علم الاجتماع**، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ط1، 2005، ص 268.
[2] المرجع نفسه، ص 269.

مرحلة التوحش ومرحلة البربرية ومرحلة المدنية[1]، فمرحلة التوحش تتمثل في الملكية المطلقة للموارد الطبيعية الجاهزة واستغلالها في الحياة اليومية، ثم تليها الأدوات التي يصنعها البشر واستخدامها في الحصول على تلك الموارد. أما المرحلة البربرية هي الاهتمام بالقطاع الزراعي وما فيه من منتجات اعتمادًا على وسائل تقليدية من قبل نشاطات بشرية، وبعدها الانتقال إلى مرحلة المدنية أو الحضارية أين يسعى الفرد إلى تحويل الموارد الطبيعية إلى منتجات.

فمثلا تطور نظام الزواج في عدة مراحل، فكان في أول أمره شيوعية جنسية، ثم وضعت له بعض القيود فظهر الزواج الجماعي، أي جملة ذكور يتزوجون من جملة إناث بحيث يكون كل فرد في الجماعة زوجا لكل الزوجات وكل واحدة من الزوجات زوجة لكل الأزواج، ثم زادت القيود تنوعا فتطور الزواج الجماعي إلى زواج فيه تعدد من وحدانية الزوجة، ثم تطور هذا النوع الأخير إلى نظام تعدد الزوجات ووحدانية الزوج، وأعقبه بعد ذلك نظام الزواج الفردي الذي يتزوج فيه الرجل بامرأة واحدة، وكلما ضاقت الحدود وتعقدت تفاصيل اختيار الزوجة[2]، ونفس الأمر فيما يتعلق التحولات التي عرفتها الأسرة من أسرة ممتدة إلى أسرة نووية.

- **الديناميكية المخططة والديناميكية العارضة:**

تتمثل في تدخل الدولة في تنظيم وبرمجة شؤون المجتمع، وذلك من أجل تحقيق المصالح العام، فالمجتمع عن طريق الدولة لابد من وضع أهداف وبرامج ومشاريع اقتصادية وتنموية وسياسية واجتماعية، يسير عليها لكي يستطيع تحقيق النمو والتطور المنشودين، لكن المجتمع لا يستطيع تحقيق أهدافه دون قيامه بوضع السبل والأساليب الإجرائية التي من خلالها يستطيع الوصول إلى الأهداف المقصودة[3]، ومن خلال هذه السبل والتوافق بين الدولة والمجتمع تحدث ديناميكية المخطط لها مسبقًا، مع محاولة التنبؤ بدرجة النمو الذي سيحدث مستقبلًا، فعلى سبيل المثال السعي نحو تحقيق التنمية الاقتصادية في البلاد، تقوم الدولة بتقديم الدعم المالي وفتح مراكز التكوين من جهة، والمجتمع بدوره يستجيب للأمر من خلال الاستثمار في مختلف الأنشطة من جهة أخرى.

وإن هذا الشكل من الديناميكية يحدث لدى أغلبية المجتمعات بمختلف أنظمتها، لكن بشكل أكبر لدى الشعوب التي تبنت النظام الاشتراكي، الذي يقوم على الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج، والعمل على التخطيط المركزي وفق ما تتطلبه الظروف في تلك المجتمعات، والتدخل في شؤون البلاد في جميع قطاعاته والمساهمة في التسيير والتنظيم، وهذا من خلال رسم خطة محكمة حول أهم التغيرات التي ستحدث بطريقة قصدية وتشاركية، انطلاقًا بالارتقاء في العلم والأبحاث من أجل مواجهة العديد من الظواهر كالأمية والفقر والأزمات الاقتصادية، والانتقال نحو الأفضل بفعل تحقيق المصالح العامة، وبالتالي هذه الديناميكية ليست رد فعل واستجابة لمعالجة مشكلة معينة،

---

[1] إحسان محمد الحسن: **مبادئ علم الاجتماع الحديث**، مرجع سابق، ص 304.

[2] المرجع نفسه، ص ص 304، 305.

[3] إحسان محمد الحسن، عدنان سليمان الأحمد: **المدخل إلى علم الاجتماع**، مرجع سابق، ص 274.

وإنما يمكن أن تتضمن توقع ورصد أي تغييرات بيئية متوقعة ومحتملة الحدوث، والعمل على التغيير المنظمي الهادف المسبق قبل حدوث التغيير البيئي المرتقب فعليا[1]، فأي منظمة تسعى لتطوير أعمالها وتوسيع سوق الشغل، من خلال تحديد النقائص التي تعاني منها المؤسسة، والتخطيط للوضع المرغوب، وهذا النمط من الديناميكية يحدث بصورة مقصودة ووعي من قبل مسؤولي المنظمة. أما الديناميكية العارضة هي التي تحدث طوعًا وتلقائيًا بصورة طبيعية أو عشوائية دونما اهتمام من جهة معينة، وقد يكون ضارًا ومدمرًا أو مفيدًا[2]، إذ أن المنظمة لم تستطع التنبؤ بها إلا بعد وقوعها قد تشمل جزء أو كل المنظمة هيكليًا وتكنولوجيًا ومواردها البشرية، ويحصل هذا النمط من الديناميكية بفعل العوامل الطبيعية دون تدخل الإنسان.

➢ **الديناميكية التطورية:**

تتميز الديناميكية التطورية بخصائص تختلف عن غير من الأشكال، "إذ ساد الاعتقاد بعد ظهور كتاب **داروين** أصل الأنواع، بأن تغير المجتمعات الإنسانية يخضع إلى قانون التطور، ذلك القانون الذي يجعل حركة التغير تسير عبر مراحل تطورية متعاقبة تتفاوت درجات تعقيدها بصورة متوالية من الأبسط إلى الأعقد، وأطلق على ذلك بالاتجاه التطوري الأحادي الامتداد، ويعني الالتزام بهذا الاتجاه لتأكيد على أن مراحل التطور، هي نفسها من حيث العدد والتكرار والتعاقب في التاريخ التطوري لكل أمة جماعة"[3]. حيث حاول العديد من العلماء تحديد المراحل التطورية التي تمر بها المجتمعات البشرية من خلال سعيهم على معرفة القوانين المساعدة في التقدم والتطور، حيث يرى **جيدنز** أن المجتمعات البشرية تمر بأربع مراحل تطورية متمثلة في المرحلة الحيوانية، المرحلة البشرية، المرحلة العرقية والمرحلة العمرانية، في حين حددها المفكر الفرنسي **سان سيمون** في ثلاث مراحل وهي المرحلة التخمينية، المرحلة شبه التخمينية والمرحلة الوضعية.

وإن حركية أحوال العمران مثلت من الوجهة العملية وانتقال المجتمع البشري إلى مستوى أعلى من حيث الثقافة والقدرة الإنتاجية والسيطرة على الطبيعة، وبالتالي فتح المجال أمام الإنسانية للقضاء على آفات: المرض والجهل، فلقد تصور الفيلسوف اليوناني **هيراقليتس Heraclitus** أن تطور العالم العضوي يبدو في صورة سلم متدرج يحتل الجماد أولى درجاته، ويحتل النبات الذي ينمو داخليا الدرجة الثانية، أما الدرجة الثالثة فتدخل فيها

---

[1] حسين حريم: **السلوك التنظيمي (سلوك الأفراد والجماعات في منظمات الأعمال)**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، دط، 2004، ص 364.

[2] المرجع نفسه، ص 364.

[3] المرجع نفسه، ص 271.

الحيوانات التي تتحرك وتحس، وتضم الدرجة الرابعة الإنسان الذي يزيد على الصفات السابقة للحيوان (النمو، الحركة من مكان إلى آخر بالانتقال، الإحساس) في كونه كائن عاقل ومفكر[1].

وفي هذه الحالة هناك من يصنف الديناميكية على أساس السرعة، التي تشمل الديناميكية التدريجية، "إذ تتميز بالتحول التطوري الذي يحدث في بشكل طبيعي لأنشطة المنظمة، يحدث في بيئة مستقرة حيث يمكن في نظام معقد يصعب التنبؤ بتداعياته، تأثيره العشوائي يمكن أن يكون التحولات الرئيسية طويلة الأجل، تماما كما يمكن أن يؤدي برنامج إعادة التكوين واسع النطاق إلى عدم حدوث تغيير حقيقي في المنظمة. قام **Mintzberg** بتطوير مفهوم التقدم الثابت، حيث يُنظر إلى التغيير كظاهرة تدريجية مصنوعة من تغييرات تراكمية صغيرة، يشارك **Soparnot** وجهة النظر نفسها بالقول إن الانتقال من مرحلة إلى أخرى يتم للبعض بطريقة تدريجية لأن الطبيعة لا تقفز"[2]، في حين الديناميكية السريعة، تتميز بتغيرات سريعة في كل مجالات المؤسسة، سواء بطريقة طوعية أو عشوائية في اتجاه تطوري أو تخلف، إلا أن درجة السرعة مرتبطة بالظروف الداخلية والخارجية المؤثرة على أعمال المنظمة، وعادة ما تظهر أشكال المقاومة لهذا النمط من الحركية، التي قد تهدد مصالح بعض الأشخاص أو ثقافتهم.

➢ ديناميكية الانتشار الحضاري:

إن الانتشار هو انتقال المركبات الحضارية من مواطنها الأصلية إلى مجتمعات أخرى تتبناها بشكل من الأشكال وتتأثر بها اجتماعيًا وحضاريًا وتكنولوجيًا، وإن العالمين **جي سميث ودبليو بيري** يؤكدان على وجود الحضارة واحدة أصلية، انتقلت بمرور الزمن إلى المجتمعات الأخرى، فالحضارة المصرية هي مصدر الإشعاع الذي انتقل إلى الشعوب الأخرى، وساعدها في تكوين حضارة متشابهة للحضارة المصرية أو أكثر منها تطورًا، ويضيف العالمان بأن للمجتمعات الزراعية القديمة الواقعة خارج منطقة الشرق القديم نفس المزايا الحضارية التي اتسمت بها الحضارة المصرية القديمة التي كانت مائلة في عصر بناء الأهرام[3]، فكل حضارة تتميز بثقافة واسعة واختراعات متنوعة، وبفعل انتشارها وانتقالها إلى حضارات أخرى ينتج عنها ديناميكية سواء بنيوية أو وظيفية.

كما وللانتشار فضلًا كبيرًا على جميع مجتمعات الأرض، لأن الابتكار أو الاكتشاف الذي يظهر في مجتمع ما لا يلبث أن يجد طريقة إلى بقية المجتمعات وينقل معه إليها أثاره الإيجابية أو السلبية، فلو انعدم الانتشار لكانت المسيرة الحضارية للمجتمعات أبطأ بكثير مما عليه، بحكم اضطرار كل مجتمع عندئذ إلى اختراع ما تحتاجه حركته

---

[1] محمد أحمد الزعبي، مرجع سابق، ص ص 44- 46.

[2] Lotfi Ben Abdallh, Zeineb Ammar-Mamloum: **changement organisationnel et évolution des compétences**, la revue des sciences de gestion, direction n°226-227, 2007, p 134.

[3] إحسان محمد الحسن، عدنان سليمان الأحمد: **المدخل إلى علم الاجتماع**، مرجع سابق، ص ص 273، 274.

التطورية بنفسه، وهذا بدون شك يتطلب أوقات طويلة وجهودا وأموال طائلة[1]، لكن ما يعاب عن هذا الانتشار كونه لا يقتصر على الإيجابيات وإنما حتى السلبيات، التي قد تؤثر على الحضارات وتهدم كيانها، وبالتالي على المجتمعات أن تسعى جاهدة لمنع انتشار مساوئ تلك الحضارات حتى لا تعرقل سيرورتها التطورية.

- **الديناميكية الشاملة والديناميكية الجزئية:**

إن الديناميكية الشاملة هي تغيير رئيسي وسريع يحدث في حالات الأزمات الحقيقية أو التي تم توقيفها، ويمكن أن ينشأ من فترات طويلة من الاستقرار التي يكون تكوينها الهيكل التنظيمي لم يتغير، إنها استجابة متعمدة من القادة لأزمة حقيقية أو متوقعة، يوصى باستخدامه في بيئة غير مستقرة، يُظهر مثال الخطوط الجوية الفرنسية الذي أبرزته تغييرًا جذريًا في سيطرتها الإدارية، وهو ينطوي على إعادة تنظيم أنظمة المعلومات، وإنشاء مهام جديدة لمراقبة الإدارة ومقدمي المعلومات المالية والمحاسبة[2]. فالديناميكية الشاملة تمس كل مجالات المؤسسة الهيكلية وسلوكات الموارد البشرية والأجهزة المادية، ولا تقتصر على أحد جوانبها. بينما الديناميكية الجزئية هي التغييرات التي تشمل أحد أجزاء المنظمة بغية تحقيق أهداف المنظمة كتغيير الآلات بالتي هي أكثر حداثة، لكن "الخطورة في الحركية الجزئية أنه قد ينشئ نوعًا من عدم التوازن في المؤسسة بحيث تكون بعض الجوانب متطورة والأخرى متخلفة مما يقلل من فاعلية التغيير فعلى سبيل المثال يحتاج تغيير أدوات الإنتاج إلى تغيير في عمليات الإنتاج وأساليب التسويق وتدريب العاملين وغير ذلك"[3].

4- واقع البنية الاجتماعية والتنظيمية للمجتمع الجزائري:

4-1-البنية الاجتماعية للمجتمع الجزائري:

من أجل فهم البنية الاجتماعية للمجتمع الجزائري علينا الرجوع إلى جذورها التاريخية، التي مرت بمراحل انتقالية عدة عبر العصور، وتحليل آلياتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وأهم المتغيرات الخارجية التي لها دور في الحركية، فالجزائر لم تكن في حالة استاتيكا بقدر تغيرها في شتى الاتجاهات، والمميز في البينة الاجتماعية الجزائرية ديناميكيتها، ومن هذا المنطلق قمنا بتقسيم المراحل التي عرفت فيها الجزائر نقلة إلى خمس مراحل أساسية وتاريخية، أهمها المرحلة القروسطية (بالمتوسطية)، ثم تليها البنية الاجتماعية الجزائرية في ظل الأتراك، والمرحلة الثالثة البنية الاجتماعية الجزائرية في ظل فرنسا، في الأخير مرحلة ما بعد الاستقلال إلى غاية 1988 ومن 1988 فما فوق.

---

[1] إحسان محمد الحسن، عدنان سليمان الأحمد: **المدخل إلى علم الاجتماع**، مرجع سابق، ص 273.

[2] Lotfi Ben Abdallh, Zeineb -Mamloum, Op. cit, p 134

[3] محمود سلمان العميان: **السلوك التنظيمي في منظمات الأعمال**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط3، 2005، ص 350.

أ-المرحلة القروسطية: تجدر الإشارة إلى نقطة مهمة في هذه المرحلة، أن المؤلفين والكتاب قليل من أشاروا إلى البنية الاجتماعية خلال هذه الفترة، الأمر الذي "يصعب التحكم فيها وتوضيح سماتها السوسيولوجية لأن المصادر التاريخية ضحلة لا تكفي للمرغوب كمًا أو الآراء تتضارب حول هذه المرحلة ولم تصل إلى اتفاق موحد حولها، هذا إذا لم يطرح المشكل المنهجي أيضا، فمن المميزات التي تميز المجتمع الجزائري في هذه المرحلة حبه للحرية والاستقلال ورفضه للظلم والتميز، ولم يمكن تعاقب المحتلين على أرضهم من إخضاعهم واستيعابهم"[1]، وكانت الحياة لدى تلك القبائل الصغرى الريفية بسيطة معتمدة على الموارد الطبيعة والزراعة وتربية المواشي في استمرارية وجودها، مع شعورها بالحرمان والقهر بسبب سيطرة كبار التجار على الأراضي وتسلطهم، فهناك بعض المناطق مهمشة ومنعزلة كليًا.

وأصبحت اللغة العربية والدين الإسلامي من المقومات الأساسية للبنية الاجتماعية الجزائرية، التي تجعلها أكثر تماسك ومحافظة على القيم الاجتماعية، ومن الملاحظ أن الأرياف تتميز بثقافة تختلف عن المدن، من حيث عاداتها وتقاليدها وحتى طبيعة اللباس، وإلى "جانب هاته الظروف الاجتماعية كانت هناك عوامل أخرى طبيعية وسياسة، حددت البنية الاجتماعية الداخلية، يقول الأستاذ **جاك بيرك**: في القرن 14م ظهر مرض الطاعون في 1348م، الذي انتشرت في كل العالم المعروف آنذاك، وهذا القرن كان سيئًا بالنسبة للحضارة المتوسطية، وبعد هذه التحولات أدت إلى إعادة تشكيل البنيات الاجتماعية أعادت المدينة تشكيل البنية السياسية، وأعادت بناء علاقات تبعية جديدة، فقامت سلطة مركزية في المدن عسكرية وتجارية ودينية"[2].

ب-بنية المجتمع الجزائري في ظل السيطرة التركية: إن تدخل الأتراك في تسيير شؤون الجزائر أحدث تحولات سياسة، اجتماعية، اقتصادية وثقافية حيث حاولت تحديد المالك الفعلي للأرض، وتحديد المعالم الإقليمية وانفصالها عن تونس والمغرب، والأطراف التي تحكم وتسير شؤون الشعب، ما جعل هذا الأخير يشعر بالانتماء الوطني، و"لقد كانت الجزائر تحت حكم التركي من العام 1519 إلى 1830، وأقام الأتراك علاقات إقطاعية من نوع خاص مع الشعب الجزائري، وأجبر الأخير على أن ينتج ما يكفي لتمكين الأتراك من تثبيت شروط سيطرتهم. وتميزت السيطرة التركية على الجزائر بحكم طائفة الانكشارية العسكرية التي كان يشار إليها باسم **الأوجاك**، وفي عام 1671 أخذت على عاتقها إزالة مركز باشا الولاية وانتخاب داي بدل منه. وكانت هذه الحركة تعني جعل مدينة الجزائر أكثر استقلالًا عن القسطنطينية"[3]؛ ومن ثم تقسيم الولاية إلى ثلاث بايليكات كل واحدة منها

---

[1] فوزي لوحيدي، عبد اللطيف قنوعه: **الحراك الاجتماعي في المجتمع الجزائري**، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، جامعة الوادي، العدد 01، 2013، ص 42.

[2] عبد العزيز رأس المال، مرجع سابق، ص 122.

[3] مغنية الأزرق: **نشوء الطبقات في الجزائر دراسة في الاستعمار والتغيير الاجتماعي-السياسي**، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، لبنان، 1980، ص ص 33 -35.

يسيرها باي ويعين من قبل الداي، ويساعدهم في التسيير القوة العسكرية، وبرز اختلاف في تحديد الملكية الجزائرية بين المشاعية والاقطاعية، وهذا الاختلاف راجع إلى ما يخدم المصالح الشخصية للمستعمر الفرنسي، لكن في حقيقة الأمر لم تكن لا مشاعية ولا إقطاعية في مرحلة ما قبل الرأسمالية؛ وكانت بنية الملكية الجزائرية تتألف من ثلاث فئات: العرش، الملك، حبوس الريف[1].

إذ عرفت المدن توزيعًا جغرافيًا غير متكافئ للسكان، إذ ترتكز العدد الأكبر من السكان بالجهات الغربية على عكس الناحية الشرقية، كما ضمت عائلات حضارية بالعائلات البلدية، وهي العائلات التي تعود في أصولها إلى الفترة الإسلامية، وما انظم إليهم من أندلسيين وأشراف، يؤلف هؤلاء فئة ميسورة أطلق عليها اسم **الأعيان،** اقتصر نشاط هذه الفئة على المحافظة على امتيازاتهم مثل عائلات **ابن الفقون، ابن باديس وابن عبد الجليل**[2]. أما بالريف، فقد توزع هؤلاء السكان 95% إلى المجموعات عشائرية عرفت بالقبائل تخضع لشيوخها وأهل الرأي فيها، وتفرعت كل قبيلة على عدد من القرى وضم كل دوار عددًا من العائلات وصل عددها في المتوسط إلى إثنى عشر خيمة أو منزل[3].

وإن وجود الأتراك في الجزائر أثر على المواطنين الأصليين من الناحية اللغة والعادات والتقاليد، "حيث إن اللغة السائدة في كل مرحلة تاريخية هي لغة الفئة السائدة، وهذا الحدث هام جدًا في معرفة الخطوط الاجتماعية والتعليمية لدى الفئات الأخرى، فالفئة الراقية تتقلد لغة المستعمر، فضعفت اللغة العربية في العهد التركي، وتعددت لغات ولهجات سكان المدينة نظرًا لتعدد أصول العناصر التي تعمر المدينة الرئيسية؛ فكانت اللغة التركية هي لغة الفئة الأرستقراطية، أما اللغة الأمازيغية فكانت نادرة الاستعمال في العهد التركي، وذلك لعدم خضوع سكان القبائل للأتراك"[4]، مما يعني أن الجزائر تتمتع بتركيبة اجتماعية متنوعة متكونة من العرب والأتراك والكراغلة (أب تركي وأم جزائرية) وفئة البرانيين (القبائل، المزابيين، بساكرة، سوفيون)، والتي عملت على تطوير التجارة ومختلف الحرف في المدن والأرياف.

ج-بنية المجتمع الجزائري في ظل السيطرة الفرنسية: كانت علاقة الجزائر بفرنسا علاقة صداقة وتعاون، لدرجة قدمت الجزائر يد العون لفرنسا وتصديرها القمح خلال حربها الثورية، وفي المقابل ساهمت فرنسا في تزويد النظام السياسي الجزائري بأفكار تمكنها من الازدهار، لكن بعد الاستعمار تغيرت طبيعة تلك العلاقة، وسنتعرف في هذا العنصر على التغيرات التي أحدثتها فرنسا في النظام الجزائر بعد تركيا؛ "حيث عشية الحملة الفرنسية كان

---

[1] مغنية الأزرق، مرجع سابق، ص ص 38، 39.

[2] ليلى تيتة: **تطور النية الاجتماعية للمجتمع الجزائري خلال القرن التاسع عشر،** مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجزائر، العدد 17، 2014، ص 138.

[3] المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[4] عبد العزيز رأس مال، مرجع سابق، ص ص 126، 127.

نظام الحكم التركي، قد ضعف كثيرًا بسبب الفتن الكبرى التي أثارتها جمعية **الدرقاوة** ونظام إقطاعية الموظفين، ولأن بعض الأسر الهمجية قد توصلت إلى الانصهار في الأقلية الحاكمة التركية، إلا أن الشعور المعادي الأتراك ظل قويًا بين القبائل، فهذه الأخيرة لم تكن تعترف بالزعامة عليها إلا لشيوخها الوراثيين الذين ينتمون إلى أسر نبيلة من أصل محارب"[1]. وبسبب حادثة المروحة استغلت فرنسا الفرصة لاحتلال أراضي الجزائر والسيطرة عليها، وممارسة القمع والحرق ونهب الخزينة الجزائرية، وبهذا بدأ الشعب الجزائري يفقد ثقته في السلطة العثمانية التي ضعفت أمام المستعمر الفرنسي. أما فيما يخص الفئات الاجتماعية التي عرفتها البنية الاجتماعية للمجتمع الجزائري خلال فترة السيطرة الاستعمارية الفرنسية من سنة 1830 إلى 1954 كانت ثلاثة تلك التي بقيت ثابتة، وأخرى تحركت تصاعديا، وفي المقابل التي تحركت تنازليا.

ولعبت التشريعات العقارية الاستعمارية دورًا حاسمًا في تطور المجتمع الجزائري، لأنها عممت الملكية الفردية، وشجعت المبادلات النقدية وأفقدت بالتالي التوازن الاجتماعي الذي كانت تنسجه القبيلة، وذلك دون نشوء روابط أخرى من تلك العلاقات لتملأ الفراغ، أما قطيعة التوازن فعبرت عن نفسها بالعجز عن تأمين الحاجات، ومن هنا نشأت المجاعات ونقص التغذية، وكانت أولى التجليات العنيفة لقطيعة التوازن 1845، 1867، 1868[2]، وانتشار الأمية في المجتمع الجزائري، وهيمنة اللغة الفرنسية بفتح مدارس تعليمية ونشر جرائد بالفرنسية، ما دفع المناطق الريفية إلى التخلي عن التعليم وتحفيز أبنائهم على حفظ القرآن، وفيما يخص قطاع الصحة لا يستفيد من العلاج في المستشفيات إلا أقلية الجزائريين مع المعمرين، أما القاطنين في الأرياف يعالجون أنفسهم بالاعتماد على الأعشاب الطبية.

بالإضافة إن الأوضاع الكارثية التي عاشها الشعب الجزائري أثناء الاحتلال الفرنسي، دفعت به للمطالبة بالاستقلال من خلال تفجير ثورة تحريرية جزائرية، والتي اندلعت في أول نوفمبر 1954، "نفذتها مجموعة من الثوار مسلحين ببنادق الصيد وأسلحة بسيطة، وواصلت جبهة التحرير الوطني بالرغم من تشويه سمعة الثوار، وانضم إلى صفوف جيش التحرير مختلف شرائح من عمال وفلاحين وتجار ومثقفين وطلبة. وبعد المعارك الطاحنة التي دارت طيلة سبع سنوات، استشهد خلالها مليون ونصف مليون شهيد، وبعد مضي 132 سنة من التواجد الاستعماري أخذت الجزائر استقلالها في 5 جويلية 1962"[3]؛ وتمكنت الجزائر من استعادة سيادتها الوطنية التي سلبها المستعمر، ومغادرة المعمرين للأراضي الجزائرية بعدما احرقوا كل الوثائق الإدارية والمزارع، وإفراغ الخزينة وسرقة أموالها، وترك المراكز الإدارية فارغة على عروشها.

[1] شارل روبير جيرون: **تاريخ الجزائر المعاصرة**، ترجمة: عيسى عصفور، منشورات عويدات، بيروت، ط1، 1982، ص 13.

[2] علي سموك: **إشكالية العنف في المجتمع الجزائري من أجل مقاربة سوسيولوجية**، مخبر التربية الانحراف والجريمة في المجتمع، عنابة، الجزائر، دط، 2006، ص ص 191، 192.

[3] ثريا تيجاني: **وسائل التغيير الاجتماعي ومؤشراته في الجزائر**، شركة دار الأمة، الجزائر، ط1، 2013، ص ص 25-28.

د-البنية الاجتماعية الجزائرية بعد الاستقلال: بمجرد استقلال الجزائر حاول شعبها بناء دولة جمهورية مستقلة، بدءًا من تبنيه نموذج التسيير الذاتي الذي أفرضته الظروف الاقتصادية والاجتماعية، وإعادة توزيع الأدوار والوظائف على الأفراد والاهتمام بالأراضي الزراعية، "فحسب **فرنس فانون Frantz Fanon** إن الاقتصاد غداة الاستقلال مرتبط بالزراعة كحصاد الفول السوداني، حصاد الزيتون، ولم تتم أية تغيرات على تجارة السلع، والبورجوازية الوطنية تطالب باستمرار بتأميم الاقتصاد والقطاعات التجارية، والتأميم لا يعني ترتيب الدولة وفقًا للعلاقات الاجتماعية الجديدة التي تقرر تسهيل تفشيها، والتأميم لأنه يعني بالتحديد نقل أهالي للامتيازات الموروثة من فترة الاستعمار إلى السكان الأصليين، نظرًا لأن البورجوازية لا تملك الوسائل المادية ولا الفكرية الكافية"[1]، وتجدر الإشارة أن استخدام مفهوم البورجوازية لا يحمل نفس المعنى مع البورجوازية الأوروبية، كون البرجوازي الجزائري لا يملك نفس السلطة الاقتصادية مقارنة بالبرجوازي الأوروبي.

وإن الجزائر في ذلك الوقت لا تعمل على تنظيم النسل، ما عرف نمو سريع للكثافة السكانية خلال فترات قصيرة، "حيث أظهرت الإحصاء العام للسكان سنة 1960 أن عدد السكان القادرين عن العمل بلغ 2.560.00 شخصا أي ما يعادل 21 % من مجموع السكان، منهم 1.760.000 شخصًا فقط يشتغلون فعلا، بينما 800.000 شخصًا بدون عمل، وقد نما سكان الجزائر من 12 مليون نسمة سنة 1966 إلى 18 مليون نسمة سنة 1977"[2]، وبالتالي حاولت الدولة تشغيل هؤلاء العمال رغم ضعف مستواهم التعليمي وأغلبيتهم يعانون من الأمية، كما ساهمت في بناء المساجد والمدارس لمحاربة الجهل، وفتح مستشفيات لعلاج المرضى والمعطوبين.

وحاولت الجزائر منذ أواخر الستينات إقامة صناعة ثقيلة للخروج من دائرة التخلف، ولإيجاد فرص عمل كافية لليد العاملة العاطلة، بحيث أصبح الميدان الصناعي يحتل المرتبة الثانية من حيث استيعاب اليد العاملة 17.20 % سنة 1977 بعد أن كانت لا تستوعب سوى 10 % سنة 1966، وقد ارتبطت عملية التصنيع التي شهدتها الجزائر بظاهرة نزوح سكان الريف نحو المدن، حيث قدر حجم الهجرة الداخلية في الفترة من 1973 إلى 1977 بـ 130.000 شخصا سنويا[3]، وهذا من أجل التشغيل في المؤسسات العمومية والشركات الكبرى، فخلال فترة السبعينات تبنت الجزائر أسلوب التسيير الاشتراكي للمؤسسات، الذي يتخذ من العمال عناصر أساسية في التسيير والرقابة.

---

[1] Frantz Fanon: **les damnés de la terre**, la découverte, paris, 2002, p 148.

[2] بلقاسم سلاطنية، سامية حميدي: **قضايا العنف والتغير الاجتماعي في الجزائر**، الدار الجزائرية، الجزائر، ط1، 2017، ص 14.

[3] المرجع نفسه، ص 13.

بالإضافة شهدت الجزائر ديناميكية أسرية على مستوى علاقاتها الاجتماعية فبعدما كان دور المرأة الجزائرية الاهتمام بشؤون البيت وتربية الأبناء ومساندة الثوار، "تغير إلى أن أصبح من حقها الانتخاب والعمل والتعليم وتقلد المناصب السياسية، ومن التغير ما مس ميدان العمل والعلاقات الإنتاجية، وجميعها يرجع إلى الحركية التي طبعت مختلف الأنشطة الاجتماعية والاستقلالية والسكانية"[1].

هـ-مرحلة أكتوبر 1988 فما فوق: منذ أحداث أكتوبر 1988، طرأت عدة تغيرات جوهرية مست كل النظم المتعايشة بفعل الانتقال إلى الأيديولوجية الليبرالية، وكذلك التخريب والتقتيل الجماعي الذي تمارسه الجماعات الإرهابية التي تلقى دعم ومساندة العواصم الغربية، وخاصة لندن التي دعت على لسان وزير خارجيتها إلى ممارسة ضغوطات على الجزائر من أجل شفافية أكثر وحوار دون إقصاء، وكان موقف الجزائر متماسكًا ورافضًا لأي تدخل أجنبي[2]، فانتشر الرعب والخوف لدى الشعوب الجزائرية وارتفاع معدل الهجرة نحو المدن بحثًا عن الأمن والاستقرار.

وبعد الثمانينات برزت في المجمع الجزائري طلائع ثنائية فئة الأغنياء وفئة الفقراء، تمثل الأولى تطور للبرجوازية الصغيرة إضافة إلى الأفراد انحدروا من الفئة العاملة في حد ذاتها سواء المحلية منها أو المهاجرة، وبعض الأفراد من الشرائح المتوسطة الذين تركوا عملهم لينظموا إلى العمل عند البرجوازية الصغيرة، واتسمت هذه الطبقة بتمردها ضد الدولة، إضافة إلى الشريحة السابقة نجد أن طبقة تكاد تنعدم لا تأمل سوى في ضمان حق العيش، وتوجه الاستثمار من القطاع الإنتاجي إلى القطاع الاستهلاكي[3]، الأمر الذي أثر على سوق العمل فأصبح العرض يفوق الطلب مما زاد من حدة البطالة بصورة تدعو إلى القلق، ما فرض على المسؤولين مراعاة احتياجات سوق العرض وطاقتهم الإنتاجية بتطبيق سياسة الخوصصة، والتي تعتبر ظاهرة حديثة العهد قياسًا بمدى تموقعها في الهيكل أو البناء الاقتصادي والسياسي والاجتماعي للمجتمع الجزائري[4]، والانتقال من النظام الاشتراكي إلى اقتصاد السوق وخوصصة المؤسسات العمومية، وإصدار قوانين تسمح بإنشاء مشاريع خاصة.

[1] محمد السويدي، مرجع سابق، ص ص 102، 103.

[2] بلقاسم سلاطنية وآخرون: **المجتمع العربي التحديات الراهنة وآفاق المستقبل**، منشورات جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، دط، 2000، ص180.

[3] ليندة شنافي: **تأثير سياسة الإصلاحات الاقتصادية في البناء الاجتماعي للمجتمع الجزائري**، دراسة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في علم الاجتماع تخصص تنظيم وعمل، تحت إشراف: مصطفى عوفي، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2010، ص 226.

[4] المرجع نفسه، ص227.

4-2- البنية التنظيمية للمؤسسات العمومية الجزائرية:

قبل التطرق إلى أهم المراحل التنظيمية التي مرت بها المؤسسات الجزائرية، سنشير إلى بعض المؤشرات الدالة على وجود تنظيم مؤسساتي للدولة الجزائرية منذ سنوات مضت قبل استقلالها، فقد "عرفت الجزائر في زمن الاحتلال الرماني تنظيمًا إداريًا تحت سلطة القنصل الروماني، الذي كان يتكفل بتنظيم الأنشطة الاقتصادية والحياة الاجتماعية، وقيام مصالح تتكفل بجمع الضرائب والخدمات العمومية، أما التنظيم الإداري الحديث والتوزيع الإقليمي المحكم مع قيام تمثيلية الدولة العثمانية في الجزائر انطلاقًا من سنة 1516 والسنين التي تليها مباشرة، حيث أقدموا العثمانيين على التنظيم الجغرافي والإداري المحلي، كما نظموا السلطة المركزية ووزعوا المهام على هيئة تنفيذية، تتكفل بمختلف جوانب الحياة الاجتماعية والإدارية والاقتصادية[1]، ولقد مر حكمهم بالجزائر بثلاث مراحل، مرحلة البايلاربيات، مرحلة الباشوات، ومرحلة الدايات.

أما فيما يخص النظام الضريبي في الجزائر زمن العثمانيين نظام معقد، وليست كل الأموال والمنتجات التي تجمع تدخل إلى خزينة الدولة، بل يقتطع جميع الموظفين والمسؤولين جزءًا مما جمع، لذلك فإن الضرائب الواجبة الدفع في ارتفاع مستمر كمًا ونوعًا؛ [في حين خلال مرحلة تواجد الاستعمار الفرنسي في الجزائر طيلة مدة 132 سنة] يلاحظ المؤرخون بأن الاستعمار الفرنسي في بداية أمره لم يغير كثيرًا مما وجدوا من مؤسسات كانت قائمة زمن العهد العثماني، بل طور الأساليب وكيف المؤسسات العثمانية مع الأوضاع الجديدة[2]، وأقدمت فرنسا على تأسيس إدارة مركزية بالجزائر، واختلاط الوظائف الإدارية بالعسكرية وتسييرها من قبل المعمرين؛ بعد استقلال الجزائر وخروج الاستعمار الفرنسي من أراضيها، توجهت نحو تبني أنظمة اقتصادية وأنماط تسيير مؤسساتها بمجموعة من الإصلاحات التنظيمية والقانونية، بغية محاولة بناء دولة متطورة ومستقرة بعيدا عن تدخلات أجنبية، والتي عرفت مراحل عدة سنحاول التطرق إليها في هذا العنصر.

أ-مرحلة التسيير الذاتي 1963-1967: إن مرحلة التسيير الذاتي كانت أول تجربة للجزائر بعد الاستقلال، والتي انتهجتها يوغسلافيا سنة 1950، وهذا الاختيار لنمط التسيير أملته الظروف السائدة غداة الاستقلال، ويقصد بالتسيير الذاتي تسيير المؤسسة من طرف العمال، ومشاركتهم في عملية اتخاذ القرارات مع توزيع الفوائد بطريقة عادلة، بالإضافة إلى مبدأ الاستقلالية الاقتصادية والإدارية للإنتاج، وهكذا "برز أول هيكل تنظيمي للمؤسسات الجزائرية لملئ الفراغ القانوني، مع صدور قرارات التسيير في 22 مارس 1963؛ وقد أدى التسيير

---

[1] عبد الحميد قرفي: **الإدارة الجزائرية مقاربة سوسيولوجية**، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2008، ص ص 13- 16.

[2] المرجع نفسه، ص ص 25، 40.

الذاتي إلى إيجاد صيغة قانونية وتنظيمية لتسيير المزارع والمؤسسات الصناعية المسيرة الموروثة عن الاستعمار، ومن نتائج صدور هذا القانون تشكيل لجان التسيير الذاتي في أكثر من 500 مؤسسة صناعية معطلة"[1].

ب-مرحلة المؤسسات الحكومية 1968- 1971: تعتبر هذه المرحلة البداية الحقيقية لخلق مؤسسات وطنية بعد فشل التسيير الذاتي، وقد تدعم ذلك بحركة بناء الوحدات الإنتاجية الضخمة، اعتمادًا على مداخيل البترول، مما أدى إلى إيجاد قاعدة صناعية معتبرة، ومن ثم برزت إستراتيجية جديدة في تسيير المؤسسات تكون فيها الدولة هي المرتكز الأساسي، وتتميز هذه المرحلة بإقامة صناعة ثقيلة وبوحدة الإدارة[2]، حيث أنشئت كل من الشركة الوطنية للنفط والغاز، الشركة الوطنية للتأمين، الشركة الوطنية للصناعات النسيجية، ومن خلالها تم توفير المئات من مناصب الشغل وبذلك محاولة القضاء على البطالة. واتسمت هذه المرحلة بإقامة الدولة الجزائرية تصحيح هيكلي من خلال مخطط ثلاثي 1967- 1969 "الذي يرتكز على الصناعة والأنشطة المرتبطة بالمحروقات بالدرجة الأولى، هذه الأفضلية سمحت لتخصيص 18.2% من إجمالي الاستثمارات لسنة 1967 مقابل 13 % سنة 1963، ولقطاع الزراعة 12.5 % سنة 1967 مقابل 17.5 % سنة 1963"[3]. كان الهدف من الشركات الوطنية الكبرى حل مشكلة التشغيل لكن هذا الأمر دفع إلى انتشار الفوضى في التسيير، لغياب الإطارات والكوادر البشرية المؤهلة، ونقص الموارد المالية ما نتج عنه اللجوء إلى تغيير نمط آخر للتسيير.

ج- مرحلة التسيير الاشتراكي: 1971- 1980: لقد تعمدت السلطة السياسية الحاكمة إلى التخلي عن المبادئ السياسية لنمط التسيير الذاتي، واعتبرت هذا مشروع غير ملائم وغير متماسك مع المنطلقات الأيديولوجية للجزائر، وعليه ففي نوفمبر 1971 صدر ميثاق وقانون التسيير الاشتراكي للمؤسسات[4]، اعتمادًا على النظام الاشتراكي الذي يقوم على الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج، والتوزيع على أساس التخطيط المركزية، والإنتاج بحسب التخطيط الاقتصادية. ويقوم النمط التسيير الاشتراكي على إشراك العمال في عملية التسيير واتخاذ القرارات إلى جانب الرؤساء داخل المؤسسة.

بالإضافة هناك تصحيح هيكلي في هذه المرحلة، حيث يظهر المخطط الرباعي الأول 1970- 1973 قيام المؤسسات العمومية والجماعات المحلية، بتصور المشاريع الاستثمارية واختيارها على أساس معايير محددة، بهدف إنشاء صناعات قاعدية، في حين يعتبر المخطط الرباعي الثاني 1974- 1977 تكملة للمخطط السابق،

---

[1] غيات بوفلجة: **بحوث في التغير الاجتماعي وثقافة العمل**، مطبوعات مخبر البحث في علم النفس وعلوم التربية، وهران، الجزائر، ط1، 2010، ص 07.

[2] المرجع نفسه، ص ص 07، 08.

[3] بغداد كربالي: **نظرة عامة على التحولات**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 08، 2005، ص ص 03، 04.

[4] سيف الإسلام شوية، مرجع سابق، ص 82.

حيث اتجهت الجهود في تمويل المشاريع الاقتصادية الضخمة كالحديد والمحروقات، مواد البناء والكهرباء[1]؛ والملاحظ من هذه الإصلاحات إعطاء الأهمية للصناعات الثقيلة رغبة لإنتاج سلع مدعمة لمختلف القطاعات من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية بالجزائر، وطغيان تدخل الدولة في شؤون العمال ضمن أطر قانونية وتنظيمية ومحاولة توجيههم.

د- مرحلة إعادة هيكلة المؤسسات: إن المشاكل التي واجهتها المؤسسات الجزائرية في المراحل السابقة، أدى إلى إعادة النظر في هيكلتها ونهجها التنموي، "فبروز مؤسسات وطنية ذات حجم كبير، وتصرفها كإدارة للفرع كله محتكرة إنتاج الفرع وتجارته الخارجية والتوزيع الداخلي وتحديد سياسة الفرع، الأمر الذي خلق صعوبة تسييرها، كما أن موقفها الاحتكاري أدى إلى ظهور عدم التوازن في الاستثمارات إضافة إلى قيامها بوظائف سياسية واجتماعية جديدة"[2]. في سياق الحديث عن هذه المرحلة نشير إلى أنها أول عملية تدخل في ضمن الإصلاحات الاقتصادية بداية الثمانينات، وهناك شقين من التصحيح الهيكلي منه العضوي والمالي.

إذ إعادة هيكلة المؤسسات العضوية ترتكز على تقسيم المؤسسات الوطنية الكبرى إلى مؤسسات صغيرة الحجم أكثرها تخصصًا وتنظيمًا، والغرض منها التحكم في تسيير المؤسسات وتحسين إنتاجيتها، فقد" كان تعداد المؤسسات الوطنية آنذاك 85 مؤسسة، وتعداد المؤسسات الجهوية والمحلية 526 مؤسسة، وكان العمل المستهدف هو تفتيت الأولى إلى 145 مؤسسة والثانية إلى 120 مؤسسة 56"[3]. أما إعادة الهيكلة المالية فتهتم بتوزيع الأموال على المؤسسات حسب حجمها، ومحاولة تسديد الديون لمعظم المؤسسات، لكن هذه الحركية التنظيمية تتطلب تكنولوجيا عالية الجودة ويد عاملة مؤهلة، ما نتج تبعية خارجية اقتصادية ومالية وبشرية.

هـ- مرحلة استقلالية المؤسسات: إن قرار إعادة هيكلة المؤسسات أدى إلى اختلال التوازن الاقتصادي وعدم القدرة على التحكم في تسيير المؤسسات، لاسيما عند انهيار أسعار البترول في منتصف الثمانينات، فهي لم تحقق الأهداف المطلوبة ما زاد الأمر تعقيدًا، ودفع بالدولة إلى البحث عن مخرج يخفف من حد الأزمة المالية للبلاد، وهو ما جسدته استقلالية المؤسسات العمومية. إن "استقلالية المؤسسات تعني إلغاء تلك القوانين والأوامر التي تجبر المؤسسات على الخضوع للسلطة الوصائية أو السلطة المركزية، وبموجب هذه النصوص الحديثة تستطيع المؤسسة أن تبرم العقود، فهي تبين خلال تطبيق إعادة هيكلة المؤسسات أن تلك العملية وحدها غير كافية، إذ

[1] بغداد كربالي، مرجع سابق، ص 04.

[2] محي الدين بوري: **مجالات الإصلاح الاقتصادي في الجزائر 1990- 2013**، مجلة نور للدراسات الاقتصادية، العدد 02، 2016، ص93.

[3] عبد الرحمان بن عنتر: **مراحل تطور المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وآفاقها المستقبلية**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 02، 2002، ص 114.

لابد لها من أن تُدعم باستقلالية، لذلك بادرت السلطات السياسية إلى إصدار قانون استقلالية المؤسسة والنصوص المدروسة"[1].

وبهذا إن استقلالية المؤسسات العمومية لا تعني فقط فصل حق الملكية للدولة عن حق التصرف في موجوداتها، بل يكمل هذا المعنى بحرية إنشاء العلاقات مع م حيطها، دون أن يفرض عليها تدخل، ما عدا تحديد الأدوات المناسبة للضبط الاقتصادي، وترك هذه الأخيرة تعمل عملها بحرية، فحسب **القانون** المتعلق بالمؤسسة العمومية لا يجور لأحد أن يتدخل في إدارة أو تسيير المؤسسة العمومية الاقتصادية خارج الأجهزة المشكلة قانونًا، أو العاملة في إطار الصلاحيات الخاصة بها[2]، ما ميز هذه المرحلة بإصلاحاتها عن غيرها من المراحل، أنها جاءت بمفاهيم ومبادئ اقتصادية جديدة، لكن هذا لا يعني أنها لا تخلو من العيوب، فانتشار الفوضى في التسيير وفشل منتجات العديد من المؤسسات أمام منافسيها في السوق، وانتشار المنتجات الأجنبية بشكل كبير في الأسواق الجزائرية بأسعار منخفضة وجودة عالية، نتج عنه إفلاس وغلق العديد من المؤسسات، ما دفع بالدولة إلى خوصصة المؤسسات العمومية والتوجه نحو اقتصاد الحر.

و– خوصصة المؤسسات العمومية: تزداد الاهتمام بالخوصصة، بفعل الضغوطات التي يمارسها صندوق النقد الدولي على الدول النامية، من ذلك أصبحت فكرة الخوصصة أمرًا مقبولًا حتى في الدول التي كانت تعارضها خاصة بعد انهيار الاقتصاديات المركزية في دول الكتلة الشرقية، حيث ترافق الانهيار الاقتصادي فيها مع الانهيار السياسي[3]، ونقصد بخوصصة المؤسسات العمومية بتفويض التسيير لأشخاص في إطار تنظيمي قانوني، بعدما كانت تلك المؤسسات تحت ملكية الدولة، وبالتالي تحويلها من الملكية العمومية إلى الملكية الخاصة. و"بفعل المرسوم الرئاسي رقم 95/22 والمتعلق بخوصصة بعض المؤسسات الاقتصادية العمومية، بدأ في تنفيذ هذه العملية في أفريل 1996، حيث مست 200 مؤسسة عمومية محلية صغيرة التي يعمل معظمها في قطاع الخدمات، في نهاية عام 1996 تسارعت عملية حل الشركات وخوصصتها بعد إنشاء 5 شركات جهوية قابضة، حيث تم خوصصت أو حل أكثر من 800 مؤسسة سنة 1998"[4].

---

[1] حسان الجيلاني: **الجماعات في التنظيم (دراسة نفسية اجتماعية للجماعات في المنظمة**، ديوان المطبوعات الجامعية، دط، 2015، ص ص 160، 161.

[2] المرجع نفسه، ص208.

[3] بن عنتر عبد الرحمان، مرجع سابق، ص 116.

[4] بوري محي الدين، مرجع سابق، ص 99.

خلاصة الفصل:

عرفت المقاولة تطورًا ملحوظًا عبر مراحل، وأصبحت في الوقت الراهن المسألة المطروحة وشغل الشاغل العديد من الباحثين في كيفية ترقيتها ودفع الشباب نحو المخاطرة في ضوء تحليل أبعادها المتعددة، إذ أصبح الفعل المقاولاتي لا يقتصر على مجال البناء وإنما يشمل كل القطاعات كآلية للنهوض بالتنمية المجتمعية والاقتصادية، وعلى هذا الأساس ساهمت العديد من المنظومات الاجتماعية والرسمية (الأطر الاجتماعية، الجامعات، مراكز التكوين المهني، أجهزة الدعم والمرافقة، الإجراءات القانونية للدولة) في دفع الشباب نحو تكوين النسق المقاولاتي وفق عدة مراحل تطورية دون إهمال الجانب النفسي للمقاول وجل المهارات التي يتمتع بها المساعدة في ذلك، واستغلال خصائص الشباب وقدرتهم على مواجهة الكثير من التحديات في تأسيس مشاريع صغيرة ومتوسطة، إذ هناك توافق كبير بين خصائص فئة الشباب التي لا تتوفر لدى الشرائح أخرى في المجتمع وخصائص المقاول، فالشباب المبدعين قادرين على إحداث تغيير في البنية المجتمعية، وخلق قيمة مضافة باستخدام الموارد المحلية البسيطة.

وإن البنية الاجتماعية للفعل المقاولاتي في الجزائر تختلف عن التجارب دول العالم، حيث ساهم العديد من الباحثين أمثال Jean Penef، Mohamed Madoui، Anne Gillet، وجيلالي اليابس في تحديد خصائص المقاولين الجزائريين محاولين تصنيفهم إلى عدة أنماط بناء على مسارهم المهني وربطها بالظروف الاقتصادية والاجتماعية، كما أنهم ركزوا على مختلف المراحل التي مرت بها الجزائر لفهم وتحديد العوامل التي مهدت لبروز المقاولين الجدد في الجزائر، والأطر المساهمة في بناء ذهنية المقاولة الشبابية في الجزائر، بالإضافة أقدم بورديو على دراسة المقاولة الحرفية وتحديد خصائصها سواء الإيجابية أو السلبية، وهذا بغرض التحليل من الناحية السوسيولوجية، باعتبار المقاولاتية بناء اجتماعي وثقافي يؤثر ويتأثر بالبيئة الخارجية. وفي ذات السياق إن المقاولين الجزائريين تربطهم روابط اجتماعية سواء مع العمال داخل المقاولة أو مع المحيط الخارجي وقوة عملية التفاعل، وهذا من خلال التعاون الاجتماعي في القيام بالعمل من أجل تحقيق الأهداف المشتركة.

كما أن الديناميكية الاجتماعية والتنظيمية في الجزائر مرتبطة بمتغير التطور، يتم بمقتضاه تحول الأبنية التقليدية إلى أبنية حديثة أكثرها نموًا وازدهارًا، سواء بطريقة مخطط لها سلفا أو بطريقة غير مقصودة متأثرة بالثقافة الغربية والتنمية التي حققتها في مختلف الأصعدة، فكل مجتمع يسعى إلى تجسيد آليات إستراتيجية لتحقيق التكامل والاتفاق، وفي هذه الحالة الانتقالية تبرز مشكلات التناقض بين القديم والحديث لكنها تختفي من خلال التكيف معها واتساع نطاق الديناميكية التي تشمل مختلف العمليات السوسيوتنظيمية، فكلما كان المجتمع أكثر قدر على التكيف مع الظروف المحيطة كلما زاد قدرة على مواجهة المشكلات الناتجة عن الحركية. ومن أجل معرفة ديناميكية أي مجتمع يتوجب المقارنة بين الماضي والحاضر وملاحظة الاختلاف فيها.

الجانب الميداني للدراسة

الفصل الخامس

الفصل الخامس: الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية

تمهيد:

أولا: مجالات الدارسة.

1- المجال المكاني.
2- المجال البشري.
3- المجال الزمني.

ثانيا: المنهج وأدوات جمع البيانات.

1- منهج الدراسة.
2- أدوات جمع البيانات.
3- الأساليب الإحصائية المستخدمة.

ثالثا: مجتمع البحث.

1- عينة البحث وأسلوب اختيارها.
2- خصائص العينة.

خلاصة الفصل.

تمهيد:

إن البحوث السوسيولوجية عرفت تنوع كبير في مناهجها وتقنيات جمع بياناتها، لغرض إنتاج المعرفة والوصول إلى حل للمشكلات المحددة عن طريق الاختبارات العلمية للتأكد من صحتها، كذا نتيجة استفادة الباحثين من الخبرات العلمية الأخرى، فعلى سبيل المثال **هربرت سبنسر** قد استعان بالعلم البيولوجي لتمثيل الحياة الاجتماعية للأفراد، **وألفريدو باريتو** استعان بالرياضيات وعلم النفس في تقديم تحليلاته السوسيولوجية، وعلى هذا الأساس على الباحث أن يتحكم في عملية اختيار الإجراءات المنهجية المناسبة للدراسة، فالبحوث النوعية لها تقنياتها الخاصة ونفس الأمر ينطبق على البحوث الكمية، وهذا يتم وفق الفرضيات المطروحة في البحث والأهداف التي يسعى للوصول إليها، دون أن ننسى حصر مجال الدراسة في مكان محدد وزمن معين، مع التقيد الكلي بالحيادية في جمع المعطيات الميدانية وتصنيفها والابتعاد عن الميولات الذاتية التي تؤثر بشكل سلبي على النتائج النهائية للدراسة، وفي هذا الفصل سنوضح أهم الإجراءات المنهجية المعتمد عليها في هذه الدراسة مع مبررات اختيارها، وهي كالتالي:

أولا: مجالات الدراسة.

1-المجال المكاني:

يقصد بالمجال المكاني للدراسة النطاق أو الحيز الجغرافي الذي يرغب فيه الباحث إجراء دراسة ميدانية، ولقد أجرينا هذه الدراسة بولاية **بجاية Bejaia**، لاعتبارات عدة أهمها أن هذه الولاية تتميز بتنوع الأنشطة المقاولاتية وتزايد عددها بشكل مستمر، كما أن الفرضيات التي انطلقنا منها ستحقق نتائج إيجابية بهذه الولاية أكثر من غيرها من خلال قدرتنا على التعامل والتواصل مع المبحوثين. وتعتبر بجاية من ولايات الجمهورية الجزائرية كانت قديما عاصمة دولة الحماديين، ولقد استقلت ولاية بجاية إداريا في 02 جويلية 1974 بمرسوم تنفيذي 74-69، وعرفت عدة تسميات منها **صالدى Salda**، **فجايث Vgayath**، **الناصرية Nassiriya**، **الشمعة Bougie** و**لؤلؤة الجزائر**. تقع ولاية بجاية في جهة الشمال من الجمهورية الجزائرية إذ يحدها من الشمال البحر الأبيض المتوسط، ومن الشمال الغربي ولاية تيزي وزو، ويحدها من الجنوب الغربي ولاية برج بوعريريج، ويحدها من جهة الشرق ولاية جيجل، ومن الغرب ولاية البويرة. تبلغ مساحتها 3223.50 كم^2 وتعداد سكانها 912577 نسمة حسب إحصاءات 2008، ورمز الولاية رقم 06 وعاصمتها بجاية، وقسمت ولاية بجاية إداريًا إلى 19 دوائر و52 بلدية (كما هي موضحة في الخريطة أدناه).

الشكل رقم (09): يمثل خريطة توضح المجال الجغرافي للدوائر التي أجريت فيها الدراسة الميدانية بولاية بجاية.

لقد ركزنا في هذه الدراسة على أربع دوائر والبلديات التابعة لها التي تقع كلها على ساحل البحر الأبيض المتوسط، منها دائرة **سوق الاثنين** التي تبلغ مساحتها الإجمالية 127.02 كم^2 وتعداد سكانها 33854 نسمة (تضم بلديات **ملبو**، **سوق الاثنين**، **تامريجت**)، دائرة **أوقاس** تبلغ مساحتها الإجمالية 80.63 كم^2 وتعداد سكانها 28613 نسمة (تضم بلدتي **أوقاس**، **تيزي نبربار**)، دائرة **تيشي** تبلغ مساحتها الإجمالية 211.87 كم^2 وتعداد سكانها 36987 نسمة (تضم بلديات **بوخليفة**، **تيشي**، **تالة حمزة**)، دائرة **بجاية** تبلغ مساحتها الإجمالية 168.15 كم^2 وتعداد سكانها حوالي 197333 نسمة (تضم بلديتي **بجاية**، **وادي غير**).

وتتمتع ولاية بجاية بغطاء نباتي جد متنوع كغابات الصنوبر وأشجار الزيتون الذي يعد من أهم محاصيلها وزراعة الخضروات بكافة أنواعها، كما تتوفر الولاية على حظيرة وطنية مصنفة عالميًا هي الحظيرة الوطنية **لغورايا**، بالإضافة إلى شريط ساحلي خلاب وأماكن سياحية كشلال كفريدة وأنفاق النوازل والصواعد الجليدية الواقعة في أوقاس، وميناء صيد وآخر تجاري، وقطاع صناعي كصناعة المواد الغذائية ومواد البناء والمياه المعدنية.

2-المجال البشري:

يقصد بالمجال البشري للدراسة عدد أفراد المجتمع الذين ستجرى عليهم الدراسة وفق شروط محددة سلفا، فكلما حدد الباحث مجتمع دراسته بدقة كلما سهل عليه الحصول على البيانات، ويضفي عليه مصداقية النتائج وموضوعية علمية، ويتمثل مجتمع الدراسة الحالية في المقاولين الشباب ولاية بجاية ذكور وإناث، الذين تتراوح أعمارهم ما بين 18 إلى 45 سنة، وانشئوا مقاولات في إطار أجهزة الدعم والمرافقة (الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب **ANSEJ**، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر **ANGEM**، والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة **CNAC**) خلال الفترة الممتدة ما بين 2005 و2016، والجدولان أدناه أولهما يوضح تطور عدد المشاريع الممولة من قبل **ANSEJ** و**CNAC** و**ANGEM** في ولاية بجاية خلال الفترة من 2005 إلى غاية 2017، والثاني يوضح حركة إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية بجاية.

الجدول رقم (16): يبين تطور عدد المشاريع الممولة من طرف ANSEJ وCNAC وANGEM في ولاية بجاية.

السنة / الجهة الداعمة	من 2005 إلى غاية 2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
ANCEJ	7607	1796	4096	1638	1522	1105	561	172
CNAC	450	283	742	536	457	387	308	101
ANGEM	5138	1777	3168	2320	3119	2278	714	1421

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادًا على إحصائيات ANCEJ وCNAC وANGEM

الجدول رقم (17): يوضح حركية إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المصرح بها في الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء CNAS بولاية بجاية.

السنــــــة	من 2005 إلى غاية 2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	16695	1392	1588	2283	1888	2315	2190

المصدر:من إعداد الطالبة اعتمادًا على: نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، www.mipmepi.gov.dz

انطلاقا من الإحصائيات التي تحصلنا عليها من **ANCEJ** و**CNAC** و**ANGEM** ، يقدر مجموع عدد المقاولات المصغرة والصغيرة والمتوسطة في ولاية بجاية الممولة من قبل الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب من بداية إنشائها إلى غاية 2017 حوالي 18497 مقاولة، كما يقدر مجموع المقاولات الممولة من قبل الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة خلال الفترة الممتدة بين 2005 و2017 حوالي 3264 مقاولة في مختلف الأنشطة (الزراعة والصيد البحري، الصناعة، الأنشطة الحرفية، أشغال البناء، الخدمات المختلفة)، في حين يقدر مجموع المقاولات الممولة من قبل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر خلال الفترة الممتدة بين 2005 و2017 حوالي 19935 مقاولة، وهي موزعة بشكل متفاوت على 19 دائرة تابعة لولاية بجاية، وفي نفس الوقت هناك مشاريع توقفت عن ممارسة النشاط إما بتغيير طبيعة النشاط أو شطبها. في حين قدر العدد الكلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة والعمومية التابعة لولاية بجاية في السداسي الأول لسنة 2018 حوالي 31391 مقاولة، وهذا حسب ما جاء في نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

3-المجال الزمني:

ويقصد بالمجال الزمني للدراسة الوقت المستغرق في إجراء البحث سواء الجانب النظري أو الميداني، فالباحث يظل في حركية مستمر بين هذين الجانبين إلى غاية نهاية الدراسة، وعلى هذا الأساس كانت الانطلاقة الأولى لهذا البحث الإحساس بالمشكلة واختيار الموضوع، وقد مرت فترة الدراسة بمراحل عدة وهي كالتالي:

-المرحلة الأولى: بعد اختيارنا لموضوع الدراسة والموافقة عليه في بداية شهر نوفمبر 2016، شرعنا في الإطلاع على الأدبيات، بمعنى القراءة والبحث عن المصادر والمراجع ذات صلة بموضوع البحث وإثارة التفكير بشكل

مستمر، مع قراءة الموضوع في إطار مختلف المقاربات السوسيولوجية من أجل تحرير الفصول النظرية، وفي نفس الوقت إجراء دراسة استطلاعية للكشف عن الظاهرة في الميدان، حيث أجرينا مقابلة مع عدة مقاولين شباب في مختلف الأنشطة وفق طريقتين مباشرة وإلكترونية.

وفي يوم 25 مارس 2018 استقبلنا مدير الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب لولاية بجاية، وأعطى لنا الموافقة على إمكانية الحصول على معطيات ذات علاقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي استفادت من الدعم والمرافقة، وفي نفس اليوم توجهنا إلى السجل التجاري بولاية بجاية قصد الحصول على الإحصاءات لكنهم رفضوا بحجة تلك البيانات سرية، وفي يوم 10 أفريل 2018 أجرينا مقابلة مع أحد المسؤولين بوكالة دعم تشغيل الشباب، وتحصلنا على معلومات كالتعريف بالوكالة وطريقة سير العمل وأهم الأنشطة التي تمارسها. في 26 أفريل 2018 تحصلنا على بيانات متعلقة بالمقاولين الشباب ولاية بجاية (كالسن، طبيعة النشاط، سنة إنشاء المقاولة وعدد عمالها، بلدية الانتماء وأرقام الهواتف) وعلى إحصاءات تطور عدد المشاريع بولاية بجاية الممولة من طرف **ANSEJ** في ملف إلكتروني **excel**. وخلال هذه الزيارات المتكررة سجلنا العديد من الملاحظات، كما اكتشفنا أن هذه الوكالة على ارتباط وتعامل مستمر مع **ANGEM** و**CNAC**، مما استوجب علينا التوجه إلى كلا الوكالتين للحصول على إحصاءات حول المقاولين الشباب المنتمين لكل منهما، قصد ضبط مجتمع الدراسة وتحديد عينة البحث، ودامت هذه المرحلة حوالي ثلاث سنوات مع الارتباط الدائم ببرنامج التكوين النظري في الجامعة.

-المرحلة الثانية: في هذه المرحلة حددنا أدوات جمع البيانات وفق المنهجية المتبعة، وإعداد الاستمارة بالتنسيق المستمر مع أستاذ المشرف، وعرضها على عدة محكمين وذلك في شهر ماي 2019، لكن عند تنظيم يوم دكتورالي طور ثالث (ل م د) من طرف قسم علم الاجتماع في شهر جوان 2019، استفدنا من توجيهات الأساتذة وإرشاداتهم حول موضوع الدراسة أهمها فصل بين الاستمارة ومقياس الاتجاهات، مما دفعنا إلى إعادة بناء الاستبيان والاعتماد على مقياس الاتجاه **ليكرت** لاعتباره الأنسب لموضوع الدراسة وأهدافها، وعرضه مرة أخرى على المحكمين.

-المرحلة الثالثة: في نهاية شهر سبتمبر تم توزيع الاستمارة التجريبية على ثلاثين مبحوثا، فوجدنا أن مجتمع البحث لديه مشكلة فهم اللغة العربية، ما استوجب علينا الاعتماد على الاستمارة بالمقابلة الشخصية ومحاولة ترجمة البنود إلى اللغة الفرنسية والأمازيغية للمبحوثين، ودامت مرحلة توزيع الاستبيان في شكله النهائي ثلاثة أشهر، ولقد واجهتنا العديد من العراقيل إذ هذه المرحلة تزامنت مع فترة الانتخابات مما صعب علينا إقناع المبحوثين أن البيانات ستستخدم لأغراض علمية ولا علاقة لها بالسياسة، وفي نفس الوقت تلقينا مساعدة العديد من المسؤولين في الوصول إلى المبحوثين كمدير غرفة الصناعة التقليدية، مسؤولة غرفة الصيد البحري، رئيس جمعية

الفلاحة. بعد توزيع كل الاستمارات على المبحوثين واسترجاعها تم تفريغ البيانات وتحليلها، والتي دامت حوالي سبعة أشهر.

ثانيا: المنهج وأدوات جمع البيانات

1-منهج الدراسة:

يشترط لإجراء أي بحث سوسيولوجي تبني منهجًا علميًا يناسب طبيعة الدراسة، وعلى الباحث أن يحدد الطريقة المثلى التي سيسلكها في دراسة بحثه كخطوة أساسية وسليمة لبلوغ النتائج الصحيحة، إذ "من المؤكد أن اختلاف المنهج المتبع للوصول إلى الحل يؤدي إلى اختلاف النتائج أو الحلول، بل يمكن القول أن علوم حديثة لم يكن مبرر وجودها ظهور موضوعات جديدة مكتشفة، ولا نظريات وقوانين جديدة، بل طريقة جديدة –منهج- امتلك قدرة أكثر من غيره على التعامل مع موضوعات محددة تنتمي إلى نوع من المعرفة، وفي هذا يقول **بيرسون Perason** تستند وحدة كل علم إلى المنهج لا إلى الموضوع، فليست الوقائع في ذاتها هي التي تخلق وتصنع العلم، ولكنه المنهج الذي بواسطته تعالج تلك الوقائع"[1].

وعلى هذا الأساس يشير مفهوم المنهج العلمي **scientific method**، إلى مجموعة التقنيات القياسية لبناء المعرفة العملية مثل كيفية القيام بأخذ الملاحظات الصحيحة وكيفية تفسير النتائج وكيفية استقراء تلك النتائج، وتتيح الطرق العلمية للباحثين اختبار النظريات والنتائج السابقة بشكل مستقل ومحايد، وإخضاعهم للمناظرة والنقاش المفتوح[2]. ويشمل مجال العلوم الاجتماعية على العديد من التصميمات البحثية والمناهج العلمية كالمنهج التاريخي، المقارن، الوظيفي، التجريبي، الوصفي وغيرهم من المناهج، وكل منهج يمتاز بخصائص وخطوات تساعد الباحث للوصول إلى الحقيقة، وفي دراستنا الراهنة وضعنا تصور مبدئي من الناحية الكمية لدراسة التأثيرات بين المتغيرات المستقلة والتابعة، وجمعنا المادة المعرفية النظرية من مختلف المراجع والدراسات البحثية المتخصصة، ولها ارتأينا لتبني المنهج الوصفي التحليلي لوصف الظاهرة المدروسة كميا وكيفيا كونه يلائم طبيعة الدراسة وأهدافها.

وإن المنهج الوصفي التحليلي، هو أحد أشكال التحليل والتفسير العلمي المنظم لوصف ظاهرة أو مشكلة محددة وتصويرها كميا عن طريق جمع البيانات ومعلومات معينة عن ظاهرة أو مشكلة وتصنيفها وتحليلها وإخضاعها للدراسة الدقيقة[3]، ولهذا اعتمدنا على عملية التوليف بين ما هو كمي وكيفي لدراسة هذا الموضوع،

---

[1] إبراهيم ابراش: **المنهج العلمي وتطبيقاته في العلوم الاجتماعية**، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2009، ص 65.

[2] أنول باتشيرجي: **بحوث العلوم الاجتماعية المبادئ والمناهج والممارسات**، ترجمة: خالد بن ناصر ال حيان، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط2، 2015، ص 23.

[3] عبد المؤمن علي معمر: **البحث في العلوم الاجتماعية (الوجيز في الأساسيات والمناهج والتقنيات)**، دار الكتب الوطنية، بنغازي، ليبيا، ط1، 2008، ص 287.

فالكيفي نصف من خلاله الظاهرة المدروسة انطلاقا من تحديدنا لإشكالية الدراسة وأهدافها مع جمع البيانات من الميدان عن طريق تقنية الملاحظة وتحليلها، في حين التحليل الكمي القياسي للظاهرة نتعامل مع الأرقام وإعطاء البيانات صيغة كمية التي تجمع عن طريق تقنية الاستبيان، ودعمها بمختلف الأساليب الإحصائية في تبويب البيانات وتحليلها من ثم تعميمها على مجتمع الدراسة.

وفي هذا الصدد تؤكد الباحثة **Julia Brannen** من خلال اطلاعها على العديد من المقالات حول المنهجية في السنوات الأخيرة، على وجود دعم قوي للعمل من حيث النوعية والكمية في الاتجاه الحالي نحو ممارسة القائمة على الأدلة والمراجع المنهجية لأبحاث العلوم الاجتماعية، وحاجة البحث إلى الجمع بين الأساليب الكمية والنوعية[1]، ومراجعتنا لهذا وطبيعة موضوعنا دفعنا على الأخذ بخطوة التوليف بين الكم والنوع التي تأخذ بنا بدورها في اتجاه أكثر موضوعية وبعيد عن الذاتية، لمعرفة الارتباط بين الديناميكية الاجتماعية والتنظيمية كمتغير مستقل والمقاولاتية الشبابية كمتغير تابع، والفهم الصحيح لميول واتجاهات أفراد عينة الدراسة.

كما قد أشار الباحث **Jean Marie** في مقاله la recherche qualitative peut-elle être rigoureuse ? أنه يتوجب أن يكون هناك تنوع كبير في الأبحاث حول التقنيات والأساليب القائمة على التصميم[2]، وهذا حتى نتمكن من الحصول على كامل المعلومات المرتبطة بموضوع الدراسة، والبناء المنهجي الجيد للموضوع، سواء فيما يتعلق بالأساليب الإحصائية أو بالتقنيات جمع البيانات، مع تحديد الدقيق للإجراءات التي يعتمد عليها في مختلف المستويات البحثية، وكل هذا يندرج ضمن الدراسات الوصفية التحليلية.

2- أدوات جمع البيانات:

يحتاج الباحث السوسيولوجي لإجراء الدراسة الميدانية واختبار فروضه إلى تقنيات تساعده على جمع البيانات من ميدان الدراسة، ويعنى بالأداة أو التقنية الوسيلة التي يستخدمها الباحث في جمع البيانات، وهي ترجمة للكلمة الفرنسية **technique**، وكل أداة لها خصائصها تميزها عن غيرها في قدرتها على قياس الاستجابة، ولهذا يمكن الاكتفاء بأداة واحدة كما يمكن الاستعانة بأكثر من أداة في بحث واحد وهذا بغرض الإلمام بكافة جوانب الدراسة، ونذكر منها الأكثر استخداما (المقابلة، الملاحظة، الاختبارات، الاستبيان). إن لكل موضوع تقنيات تناسبه، ولهذا تتوقف صحة النتائج التي سنتوصل إليها على مدى قدرتنا في اختيار الأدوات المناسبة وتجاوز عيوبها، بالإضافة إلى طبيعة المنهج المتبع الذي يفرض علينا في هذه الدراسة الاستعانة بالأدوات التالية:

---

[1] Julia Brannen: **mixing methods: the entry of qualitative and quantitative approaches into the research process**, international journal of social research methodology, 2005, pp 173-184.

[2] Jaen-Marie Van Der Maren: **la recherche qualitative peut-elle être rigoureuse ?**, recherche qualitative et gestion, cahier de recherche n° 96-11-11, Montréal, 1996, p 01.

أ- الملاحظة l'observation:

تعتبر الملاحظة التقنية المباشرة التي يستعين بها الباحث في جمع البيانات معتمدًا على حواسه، فهي ترافقه في كل مراحل بحثه، إذ تساعده على بناء تصور للموضوع من خلال الملاحظات الأولية للظاهرة وتتشكل لديه الحيرة اتجاه الظاهرة والرغبة في البحث فيها، "فيقوم الباحث على مراقبة سلوك الأفراد والظواهر الاجتماعية التي يتم دراستها، وبالتالي فإن الملاحظة ليست وسيلة للتحقيق في تصورات الظواهر، إنها واضحة تركز نظرة الباحث على الظواهر نفسها وليس على تصورات المستجيبين للظواهر، في قوله مع **B.Gauthier** يشير إلى اختيار جميع السلوكيات والبيئات التي تنطبق على الكائنات الحية في الموقع والتسجيل والترميز لجميع الأغراض التي تكون مناسبة للأغراض التجريبية"[1].

ولقد استعنا بالملاحظة البسيطة في دراستنا في عدة مراحل أولها خلال جولاتنا الاستكشافية، حيث حاولنا استقراء ورصد الدقيق للواقع ومتابعة سلوك الظاهرة المدروسة صعودًا لصياغة الفرضيات، وإجراء مقابلة مع العديد من المقاولين من مختلف الأنشطة بولاية بجاية، وطرح عليهم العديد من الأسئلة المتعلقة بمسارهم المقاولاتي وأصولهم الاجتماعية وعلاقتهم بأجهزة الدعم، كل هذا ساهم في تحديد مؤشرات مرتبطة بموضوع الدراسة، كما استعنا بها أيضا خلال زيارتنا المتكررة والمتباعدة لكل من المقاولات المسيرة من قبل الشباب وأجهزة الدعم المرافقة، حيث قمنا بتدوين العديد من الملاحظات على دفتر الملاحظات الذي خصصناه لذلك من أجل استحضرها والاعتماد عليها أثناء تحليل وتفسير البيانات المتحصل عليها عن طريق الاستمارة، في حين حاولنا التقرب بطريقة غير مباشرة من المقاولين والمقاولات المقربين لنا وتبادل معهم أطراف الحديث عن كيفية إنشاء مشاريعهم في صيغتها القانونية وخططهم المستقبلية دون إدراكهم عن سبب اهتمامنا بالمجال المقاولاتي، أما البعض منهم معتقدين أننا نرغب في إنشاء مقاولة، وكانت طريقة فعالة لفهم أكثر موضوع الدراسة بينما هم يعبرون عن نواياهم والحصول على معلومات مفيدة ودقيقة، واستنتاج بعض الأسئلة التي تم طرحها في الاستمارة، كما حاولنا تدوين انفعالات المبحوثين وسلوكياتهم أثناء قراءتهم لأسئلة الاستبيان والإجابة عليها.

ب- استمارة بالمقابلة:

---

[1] Jean-Marie Van der Maren, Marie Duru-bellat: **la démarche d'une recherche en sciences humaines (de la question de départ a la communication des résultats)**, de Boeck, Québec, canada, éd 4, 2005, pp 336, 337.

تعد الاستمارة التقنية المنهجية المباشرة في الحصول على البيانات من ميدان الدراسة، والأكثر استخدامًا في البحوث الاجتماعية خاصة لما يكون حجم مجتمع الدراسة كبير من خلال توزيعها على المبحوثين، ويتم تنفيذها بالمقابلة الشخصية أو بإرسالها عن طريق البريد الإلكتروني، والاستمارة "عبارة عن تقنية مباشرة للبحث العلمي تستخدم مع الأفراد، مما يجعل من الممكن استجوابهم بطريقة توجيهية وإجراء عدد محدد وأخذ العينات من أجل إيجاد علاقات رياضية وإجراء مقارنات"[1]، ويمكن إنشاء الاستمارة من ترجمة المؤشرات إلى أسئلة وصياغتها بشكل مناسب؛ تهدف الاستمارة إلى التحقق من فرضيات البحث من خلال التحقق من الارتباطات المقترحة، لذلك صياغة الأسئلة هي خطوة حاسمة في التحقيق، نظرًا لأن يتعلق بتجميع الإجابات ومقارنتها، فسيكون الاستبيان شكلا موحدًا[2].

من هذا المنطلق اعتمدنا في هذه الدراسة على الاستمارة بالمقابلة كأداة رئيسية لجمع البيانات، والتي تسمح لنا بجمع أكبر قدر من البيانات، وفي نفس الوقت مساعدة المبحوث على فهم العبارات (البنود)، واحتوى الاستبيان على 88 بند موزعة على خمس محاور وهي كالتالي:

المحور الأول: يشمل هذا المحور على البيانات الشخصية للمبحوثين وهي ذات طابع سوسيومهني متمثلة في (الجنس، السن، الحالة العائلية، المستوى التعليمي، قطاع النشاط، نوع المقاولة، سنة إنشاء المقاولة، الوكالة الممولة للمقاولة)، ويضم 08 أسئلة (من السؤال 01 إلى السؤال 08).

المحور الثاني: يتعلق هذا المحور بالنسق العائلي وأخذ الشباب مبادرة إنشاء المقاولة، ويضم 18 عبارة (من العبارة 09 إلى العبارة 26).

المحور الثالث: متعلق بديناميكية الحاجات الاستهلاكية للأفراد وتنويع الابتكارات التي يقدمها المقاول الشاب، ويضم 18 عبارة (من العبارة 27 إلى العبارة 44).

المحور الرابع: يتعلق بالدعم التنظيمي الذي تقدمه أجهزة الدعم والمرافقة وتنظيم المقاولاتية الشبابية، ويضم 18 عبارة (من العبارة 45 إلى العبارة 62).

المحور الخامس: يتعلق هذا المحور بالإجراءات القانونية وتطوير المقاولاتية الشبابية، ويضم 18 عبارة (من العبارة 63 إلى العبارة 80).

---

[1] Yann Bertachini : **traité d'initiation épistémologie méthodologie**, épistémologie et méthodologie de recherche en sciences de l'information et de la communication, Lyon, éd 3, 2015, p 142.

[2] Marine Lugen: **petit guide de méthodologie de l'enquête**, aspirante FNRS, université libre de Bruxelles, p 05.

وهناك العديد من أشكال صياغة الأسئلة بناءًا على الاستخدام الذي يريده الباحث (أسئلة مفتوحة، أسئلة مغلقة، أسئلة نصف مغلقة)، إلا إن طبيعة الموضوع الراهن فرض علينا الاعتماد على مقياس ليكرت **Rensis Likert scale** في تصميم الاستمارة لقياس المتغيرات الاجتماعية **variables social**، وقمنا بصياغة العبارات بشكل واضح ومختصر تخدم أبعاد متغيرات الدراسة، اعتمادًا على مجموعة من مؤشرات؛ ولضمان صدق المقياس اعتمدنا على المقياس الخماسي، إذ أظهرت الأبحاث أنه من الضروري أن لا يزيد التسلسل الرقمي في مقياس ليكرت عن سبع استجابات ولا يقل عن أربعة أمام كل عبارة. وأثناء توزيع الاستمارة على المبحوثين طلبنا منهم تحديد مواقفهم اتجاه العبارات من خلال الموافقة بشدة أو الموافقة أو الحياد أو عدم الموافقة أو عدم الموافقة بشدة وردود أفعالهم، ولكل عبارة درجة من 01 إلى 05، ولا يجب تغيير درجة الموافقة المناظرة للرقم من بند إلى آخر ليتم معالجتها إحصائيًا، كما هي موضحة في الجدول أدناه:

الجدول رقم (18): يبين درجة كل عبارة في الاستمارة.

موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
05	04	03	02	01

إن عملية ضبط الاستمارة قبل تطبيقها الفعلي وتوزيعها على المبحوثين جد مهم، حتى تكون أكثر دقة ووضوح، ولها اعتمدنا على الخصائص السيكومترية لأداة القياس (الصدق، الثبات)، المتمثلة في مجموعة من المؤشرات الدالة على جودة أداة القياس وإمكانية الاستعانة ببنود الاستمارة لقياس ما صممت من أجله، ومن أهم هذه المؤشرات مؤشر الصدق الذي يعنى به مدى قدرة الأداة على قياس ما وضعت لقياسه وخلوها من الأخطاء القياس الشائعة، ولتعزيز صدقها هناك عدة طرق منها الصدق الظاهري، الاتساق الداخلي، الصدق البنائي، صدق المحتوى وغيرها من الطرق، أما المؤشر الثاني متمثل في ثبات المقياس، وهي الأداة التي تعطي لنا نتائج ثابتة أو متقاربة إذا ما أعيد توزيع الاستمارة على نفس المفردات مرة أخرى في ظروف مماثلة، ومن عوامل الثبات معامل ألفا كرونباخ، معامل ثبات التجزئة النصفية.

- **صدق أداة الدراسة validity**: لقد قمنا بالتأكد من صدق الاستمارة عن طريق:

-الصدق الظاهري content validity: بعد تصميم الاستمارة في شكلها الأولي، عرضناه على مجموعة من المحكمين في مجال التخصص تتألف من 08 أساتذة، وأسماء المحكمين بالملحق رقم (03)، وهذا لإبداء برأيهم حول مدى نجاح المقياس المستخدم، وتقديم ملاحظات حول العبارات كل محور إما يقيس أو لا يقيس، من ثم أجرينا التعديلات في ضوء المقترحات المقدمة، كتصحيح بعض العبارات من الناحية اللغوية، وحذف بعض منها

التي يراها المحكمين مكررة من حيث المعنى وتفكيك بعضها الآخر، وكما أضفنا عبارات في المحور الثاني وإعادة ترقيمها. ولقد تم حساب صدق استمارة المحكمين بالاعتماد على معادلة لوشي **Lawshe** لصدق البند وصدق المقياس ككل حيث:

- **N1**: يمثل عدد المحكمين الذين أجابوا أن البند يقيس.
- **N2**: يمثل عدد المحكمين الذين أجابوا أن البند لا يقيس.
- **N** : العدد الإجمالي للمحكمين.

مع العلم أن البند الذي يقيس رمزنا له بالرقم 1 والبند الذي لا يقيس رمزنا له بالرقم 0.

وبالتالي: **صدق البند** = عدد المحكمين أجابوا بـ (يقيس) -عدد المحكمين الذين أجابوا بـ (لا يقيس)/ العدد الإجمال للمحكمين.

ولقد تحصلنا على قيمة **0.839** هي أكبر من 0.60، وعليه يمكن القول أن بنود الاستمارة صادقة المحتوى، وهذا بمقارنة القيمة المحصل عليها بالعبارة التالية (القيمة أكبر من 0.60 يكون الاختبار صادق، والقيمة أصغر من 0.60 يكون الاختبار غير صادق).

- **ثبات أداة الدراسة reliability**: إن ثبات الاستمارة يعني استقرار نتائجها، ولهذا حاولنا التحقق من ثبات الاستمارة من خلال طريقتين:

-طريقة معامل ألفا كرونباخ cronbanch's alpha coefficient: هو الذي يستخدم في إيجاد معامل ثبات الاستمارة للاختبارات ذات الفقرات الموضوعية وغير الموضوعية، إذ يأخذ قيمة بين واحد وصفر، إذا هناك ثبات في البيانات فإن قيمة المعامل تساوي واحد، أما إذا لم يكن هناك ثبات في البيانات فإن قيمة المعامل تساوي صفر، وحتى يتمتع المقياس بالثبات يجب أن تكون القيمة أكبر 0.70 كحد أدنى، وللتأكد من ثبات الاستمارة باستخدام معامل ألفا كرونباخ، قمنا بتوزيع الاستمارة تجريبية على عينة عددها 30 مبحوث، والجدول رقم (19) يوضح معاملات ثبات أداة الدراسة.

الجدول رقم (19): يبين معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات أداة الدراسة.

المحاور	الأبعاد	عدد العبارات	معامل ألفا كرونباخ	الثبات*
المحور الثاني	النسق العائلي	10	0.907	0.952
	أخذ مبادرة إنشاء مقاولة	10	0.888	0.942
المحور الثالث	ديناميكية الحاجات الاستهلاكية للأفراد	10	0.753	0.867
	تنويع الابتكارات التي يقدمها المقاول الشاب	10	0.863	0.928
المحور الرابع	الدعم التنظيمي الذي تقدمه أجهزة الدعم والمرافقة	10	0.872	0.933
	تنظيم المقاولاتية الشبابية	10	0.933	0.964
المحور الخامس	الإجراءات القانونية	10	0.751	0.866
	تطوير المقاولاتية الشبابية	10	0.887	0.941
قيمة ثبات معامل ألفا كرونباخ لكل المحاور		80	0.927	0.962

***الثبات**: الجذر التربيعي الموجب لمعامل ألفا كرونباخ

يتضح من الجدول أعلاه أن معامل الثبات العام للمحاور الدراسة مرتفع، حيث بلغ 0.927 لإجمالي محاور الاستمارة الأربعة، فيما يتراوح ثبات المحاور ما بين 0.751 كحد أدنى وبين 0.933 كحد أعلى، وكذلك قيمة الثبات كانت مرتفعة لكل بعد ومحور وتتراوح بين 0.866 و 0.952، وبما أن معاملات الثبات أكبر من 0.70 يدل هذا أن معامل الثبات مرتفع، وأن الاستمارة تتمتع بدرجة عالية من الثبات يمكن الاعتماد عليها في التطبيق الميداني للدراسة بحسب مقياس **nunnally** والذي اعتمد 0.70 كحد أدنى للثبات.

–طريقة التجزئة النصفية split-half method:

بعد تطبيق الاستمارة على عينة تجريبية والحصول على الإجابات، نقوم بتجزئة البنود إلى جزئين (البنود ذات الأرقام الفردية، والبنود ذات الأرقام الزوجية)، ومن ثم استخدام معامل بيرسون وحساب الارتباط بين درجات البنود الفردية ودرجات البنود الزوجية، وبما أننا بحاجة إلى ثبات الاختبار ككل سنقوم بتعديل نتيجة معامل الارتباط من خلال معادلة سبيرمان براون **Spearman Brown**، والنتيجة تمثل الثبات الكلي ومن ثم نقوم بمقارنتها بـ 0.6، ولقد تحصلنا على النتائج الموضحة في الجدول أدناه.

الجدول رقم (20): يبين نتائج الثبات بطريقة التجزئة النصفية.

جزئي المقياس	معامل ألفا كرونباخ	قيمة معامل بيرسون	قيمة معامل سبيرمان	قيمة معامل جيتمان
الجزء الأول	0.871	0.927	0.962	0.960
الجزء الثاني	0.843			

من خلال نتائج الجدول أعلاه، فإن قيمة معامل ألفا كرونباخ للجزئين الفردي والزوجي غير متساوية، وعلى هذا الأساس سنعتمد على قيمة معامل الثبات جيتمان **Guttman split-half coefficient**، والتي لا تتطلب أن يكون التباين أو معامل ألفا كرونباخ **alfpha cronbach's** متساوي للنصفين، على عكس معامل سبيرمان براون الذي يشترط تساوي النصفين في التباين وفي قيمة معامل ألفا كرونباخ، وبلغت قيمة معامل جيتمان 0.960 فهي أكبر من قيمة 0.60، وبالتالي قيمة الثبات مرتفعة وتشير إلى ثبات المقياس واتساقه.

وبعد تأكدنا من صدق وثبات الاستمارة، ارتأينا إلى توزيعها في شكلها النهائي على 180 مبحوث من مجتمع الدراسة، وقمنا بتعويض بعض المبحوثين الذين رفضوا ملء الاستمارات بمبحوثين آخرين يتمتعون بنفس الخصائص المحددة في عينة الدراسة، وتم توزيع الاستمارات وفق عدة طرق، هناك مبحوثين اتصلنا بهم عبر الهاتف وحددنا موعد معهم، وهناك مبحوثين تحصلنا على عناوين مقر عملهم فتوجهنا إليهم، وهناك بعض الأخر استقبلونا في منازلهم باعتبار ليس لهم وقت أثناء العمل لإجراء مقابلة معهم، في حين هناك حالات من طلبت أخذ الاستمارة قبل ملئها إلى المنزل واستشارة الأهل والأصدقاء عن طبيعة هذه الاستمارة إذا لا تشكل لهم خطر في المستقبل؟ ومن ثم يتصلون بنا لإجراء مقابلة معهم وملء الاستمارة .

ولقد واجهتنا العديد من الصعوبات في توزيع الاستمارة على عينة الدراسة، أهمها صعوبة إقناع المبحوثين بأغراض هذا البحث بالأخص عند استفسارهم عن القروض البنكية التي استفادوا منها، كما أن فترة توزيع الاستمارات تزامنت مع الاضطرابات السياسية ما دفع بالمبحوثين إلى الشك في مضمون الاستمارة، بالإضافة تعرضنا إلى الطرد من قبل عدة مبحوثين بحجة عدم وجود الختم على الاستمارات، في حين أغلبية منهم لا يتقنون اللغة العربية الفصحى، وهو الأمر الذي يجعلنا في كل مرة نشرح لهم العبارات باللغة الفرنسية أو الأمازيغية.

UNIVERSITE SETIF2

ج- الوثائق والسجلات les documents:

حظيت الوثائق والسجلات بأهمية كبير في البحوث العليمة، واعتبرت من أهم تقنيات البحث الاجتماعي في جمع البيانات من ميدان الدراسة، واستخدامها يختلف من بحث لآخر حسب طبيعة الموضوع والمنهج المعتمد اللذان يحددان التقنية المنهجية المناسبة، فهناك بحوث تقتضي الاعتماد على السجلات والوثائق كأداة رئيسية، وبحوث أخرى تستعين بها كأداة تكميلية للمقابلة والاستمارة، ويقول **غنيشا وزميله** "أن الوثيقة مادة توفر معلومات أو إرشادات. وهي الوعاء المادي للمعرفة وللذاكرة الإنسانية؛ وتوجد أنواع كثيرة من الوثائق ولابد لخبير المعلومات أن يجيد معرفة خواصها وتحديد نوعها حتى يجرى عليها المعالجة المناسبة ويستعملها الاستعمال المناسب"[1].

ومن الوثائق التي اعتمدنا عليها في دراستنا الراهنة، الإحصاءات التي تحصلنا عليها من برامج المرافقة والدعم بولاية بجاية (**ANJEM, CNAC,ANSEJ**)، والتي تتمثل في عدد المقاولين الذين استفادوا من برامج الدعم خلال فترات زمنية مختلفة وطبيعة أنشطتهم ومقراتهم وحتى أرقام هواتفهم في شكل مجدول (**EXCEL**)، وكذلك تحصلنا على مطويات حول أجهزة الدعم ومهامها وكيفية الاستفادة من القروض المالية لكل من الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، وأخرى التعريف بولاية بجاية وتقسيماتها، ولقد استعملنا هذه السجلات والوثائق في الشق النظري والميداني للدراسة، إذ أفادتنا هذه الوثائق بشكل كبير في تحديد مجتمع الدراسة وعناصر العينة، وتسهيل الوصول إلى المبحوثين، كما أفادتنا أيضا في بناء المجال الجغرافي للدراسة وتوظيف بياناتها في التحليل والتفسير.

3- الأساليب الإحصائية المستخدمة :

طالما الدراسة الراهنة تهدف إلى الكشف عن طبيعة التأثير بين المتغيرين، فيشترط علينا الاعتماد على جملة من الأساليب الإحصائية المناسبة لطبيعة الفرضيات التي تم صياغتها في الفصل الأول، باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية spss الذي يهتم بتحليل الاستبيانات والمعلومات الإحصائية، خاصة لما يكون عدد المبحوثين كبير، وذلك بعد ترميز وإدخال البيانات إلى الحاسوب الآلي، وتأكدنا من صدق الاستمارة (بحساب الصدق الظاهري) وثباتها (بالاعتماد على طريقة معامل ألفا كرونباخ وطريقة التجزئة النصفية)، وتتمثل الأساليب الإحصائية المستخدمة فيما يلي:

---

[1] مصطفى ربحي عليان، عثمان محمد غنيم: **مناهج وأساليب البحث العلمي (النظرية والتطبيق)**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2000، ص 119.

أ-الأساليب الإحصائية الوصفية Descriptive: وهي الأساليب التي تستخدم في التحليل الوصفي لبيانات متغيرات الدراسة وتعزيز فهمها، والمتمثلة في التكرارات والنسب المئوية والرسوم البيانية (الدوائر النسبية، الأعمدة البيانية) لعرض ووصف البيانات وصفا كميًا، وكذا اعتمدنا على المتوسطات الحسابية والتي تعتبر من أهم مقاييس النزعة المركزية، وهذا لمعرفة مدى ارتفاع أو انخفاض استجابات أفراد الدراسة لكل عبارة من عبارات كل محور من ثم لكل محور، وتكون القيمة محصورة في مجال معين الذي من خلاله نحكم عليها بالموافقة أو عدم الموافقة، وكذلك نحكم على مدى صدق كل فرضية ومعرفة اتجاه المتغير التابع، وإلى جانبها قيم الانحرافات المعيارية لكل عبارة standard deviation، إذ تعتبر هذه الأخيرة أيضا من أهم مقاييس التشتت، والتي تقيس مدى البعد أو التشتت بين البيانات المتغير الواحد، فكلما اقتربت القيمة من الصفر كلما تركزت الاستجابات وانخفض تشتتها.

ب- الأساليب الإحصائية الاستدلالية Inferential:

- **كا^2**: حساب كا^2 لحسن المطابقة لكل عبارة لمعرفة إذا ما هناك تأثير بين متغيرات الدراسة، من خلال المقارنة بين تكرارات المشاهدة وتكرارات النظرية لتحديد ومعرفة درجة تطابقها.
- **معامل الارتباط**: والذي يساعدنا على معرفة طبيعة الارتباط والتأثير بين متغيرات الدراسة طردي أو عكسي ودرجة التأثير قوية أو متوسطة أو ضعيفة، ولقد اعتمدنا على معامل الارتباط الرتبي **سبيرمان براون**، والذي يستخدم في حالة البيانات لا بارامترية والتي تتحول من بيانات رتبية إلى كمية من خلال عملية الجمع، وعادة ما تكون قيمة الارتباط محصورة بين (1-) و(1+)، وذلك عند مستوى الدلالة 0.01.

ثالثا: مجتمع البحث.

تعد خطوة تحديد مجتمع الدراسة جد مهمة لإجراء الدراسة الميدانية واختبار الفرضيات التي تم صياغتها مسبقا، إذ يعتبر مجتمع الدراسة "مجموع كل الحالات التي تتطابق في مجموعة من المحددات"[1]، وعلى هذا الأساس أجرينا عدة دراسات وجولات استطلاعية لمعرفة حدود المجتمع المستهدف وحجمه، ومدى ملائمته مع موضوع الدراسة، فوجدنا أن مجتمع الدراسة ذات حجم كبير جدًا ويستحيل إخضاع كل المفردات للدراسة، والمتمثل في المقاولين الشباب الذين أنشئوا مقاولات في مختلف الأنشطة، واستفادوا من أحد برامج الدعم بولاية بجاية (**ANSEJ,CNAC, ANGEM**)، ولهذا حصرنا مجتمع الدراسة في المقاولين الشباب الذين ينتمون إلى الدوائر التالية: بجاية، تيشي، أوقاس، وسوق الاثنين، ولقد اخترنا هذه الدوائر لاعتبارات عدة أهمها سهولة

---

[1] شافا فرانكفورت ناشمياز، داڤيد ناشمياز: **طرائق البحث في العلوم الاجتماعية**، ترجمة: ليلى الطويل، بانوا للنشر والتوزيع، دمشق، سوريا، دط، 2004، ص 186.

الوصول إلى عدد كبير من المبحوثين التابعين لهذه الدوائر، والتوزيع المكثف للمقاولات فيها وتنوع قطاعاتها وأنشطتها، ومن ناحية أخرى لاعتبارات مادية وضيق الوقت؛ وانطلاقا من الإحصاءات المتحصل عليها من أجهزة الدعم (**ANSEJ, CNAC, ANGEM**) إذ يقدر عدد المقاولين في بجاية الذين استفادوا من تمويل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب خلال الفترة الممتدة ما بين 2005 إلى 2016 حوالي 18325 مقاول، و3264 مقاول استفادوا من **CNAC**، و18514 مقاول استفادوا من **ANGEM** خلال نفس الفترة المحددة سلفا، ولابد علينا من اختيار عينة ممثلة للمجتمع الذي استهدفناه حتى نتمكن من تعميم النتائج.

1-عينة البحث وأسلوب اختيارها:

العينة "هي جزء من المجتمع الذي ستتم دراسته بالفعل والذي سيتم استقراءه لمعرفة خصائص المجتمع بأكمله، تجدر الإشارة إلى أن هذه التقنية تنطبق على جميع العمليات وليس فقط لاستطلاع الرأي"[1]، نفهم من خلال هذا التعريف أن العينة تأخذ صفات المجتمع الأصلي، وبالتالي لسنا مُخيرين في انتقاء نوع عينة البحث إنما طبيعة مجتمع الدراسة هي التي تفرضها، فهناك العينات الاحتمالية تصلح لما تتوفر قائمة كاملة لأسماء مفردات المجتمع الأصلي، والتي تسمح بتحديد احتوائها في العينة، أما العينات غير الاحتمالية تصلح للدراسات التي ليس هنالك طريقة لتحديد احتواء كل مفردة في العينة، ونظرًا لخصائص مجتمع الدراسة وصعوبة الوصول إلى مفردات العينة رغم حصولنا على أرقامهم الهاتفية من طرف أجهزة الدعم إلا أغلبية منهم أقدموا على تغييرها، ومن هذا المنطلق ارتأينا إلى اختيار عينة الدراسة التي تتجسد في العينة القصدية **sample of intent**.

وهو ما يقول به **ديرك لايدر** يكمن منطق العينة القصدية في إختيار حالات غنية بالمعلومات للتركيز عليها في الدراسات المتعمقة، وفي هذا لاحظ **باتون** أن الحالات الغنية بالمعلومات هي تلك المفردات التي يمكن أن نقف من خلالها على قدر وافر من المعلومات عن القضايا التي يمكن أن نقف من خلالها على قدر وافر من المعلومات عن القضايا. ولا توجد أي شروط مسبقة تحدد حجم مثل هذه العينات[2].

وللأخذ بالعينة القصدية في دراستنا يتوجب علينا تحديد مجموعة من الخصائص والشروط التي يتوجب توفرها في مفردات العينة، والتي تخدم فرضيات البحث ومجال اهتمامنا، وهي كالتالي: أن يكون سن المبحوث يتراوح بين 18 و45 سنة، أن يكون من إحدى الدوائر (بجاية، تيشي، أوقاس، سوق اثنين) والبلديات التابعة لها، أن يكون مستفيد من برامج أجهزة الدعم (ANSEJ, ANGEM, CNAC) خلال الفترة الممتدة بين

---

[1] Jean Louis, Loubet Del Bayle: **initiation aux méthodes des sciences sociales**, fait avec macintosh, Québec, 2012, p 72.

[2] ديرك لايدر: **قضايا التنظير في البحث الاجتماعي**، ترجمة: عدلى السمرى، الشركة الإعلامية للطباعة والنشر ستامبا، مصر، دط، 2000، ص ص 109، 110.

2005 إلى 2016، وكما يشترط أن يكون المقاول هو المسؤول ومالك المقاولة، وأن يمر على المقاولة ثلاث سنوات من إنشائها، إذ اتصلنا بهؤلاء المقاولين من أجل ملء الاستبيان وقد بلغ عددهم 180 مفردة، حيث أخذنا من كل دائرة 45 مفردة، والجدول أدناه يوضح أهم الخصائص المعتمد عليها :

الجدول رقم (21): يبين أهم الخصائص المعتمد عليها في اختيار أفراد الدراسة.

الجنس	ذكر
	أنثى
السن	18- 31
	32- 45
سنة إنشاء المقاولة	2005- 2010
	2011- 2016
الجهة الممولة	ANSEJ
	CNAC
	ANGEM
الدائرة	بجاية
	تيشي
	أوقاس
	سوق الاثنين

2- خصائص العينة:

تعتبر المتغيرات السوسيومهنية جد مهمة في تفسير قضايا المجتمع وفهم مشكلاتها السوسيولوجية، لهذا فإن اختيارها لا يكون عفويا وإنما بطريقة علمية حسب ما يخدم موضوع الدراسة، وعلى هذا الأساس سنتطرق في هذا العنصر إلى عرض وتحليل خصائص عينة الدراسة المتمثلة في الخصائص السوسومهنية كالجنس، السن، الحالة العائلية، المستوى التعليمي، قطاع النشاط، نوع المقاولة، سنة إنشاء المقاولة، والوكالة الممولة للمقاولة، وذلك بالاعتماد على جداول التكرارات والنسب المئوية، بالإضافة إلى التمثيل البياني عن طريق الأعمدة البيانية والدوائر النسبية اللتان تعتبران من الأدوات المناسبة لتمثيل المتغيرات الاسمية **nominale** والرتبية **ordinale** وهي كالتالي:

الجدول رقم (22): يبين توزيع أفراد العينة حسب الجنس.

الجنس	التكرارات	النسبة المئوية (%)
ذكر	122	% 67.8
أنثى	58	% 32.2
المجموع	180	% 100

الشكل رقم (10) : يمثل توزيع العينة حسب متغير الجنس

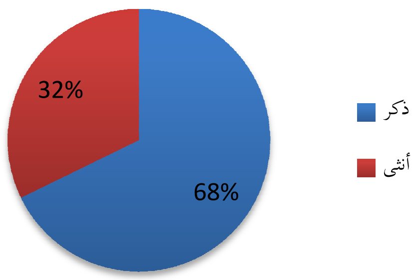

يبين الجدول أعلاه الخاص بالجنس، بأن نسبة الذكور الموجودة في عينة البحث مقدرة بـ 67.8 %، في حين نسبة الإناث قدرت بـ 32.2 %.

يرجع تفاوت النسب في توجه المقاولين نحو إنشاء المشاريع المصغرة والصغيرة من حيث متغير الجنس، إلى طبيعة النشاط والقدرات والمهارات التي تتطلبها، فبعض الأنشطة تشترط الجهد العضلي أكثر كالأشغال العمومية والبناء، صناعة الأثاث، والزراعة والصيد البحري مما نجد توجه الذكور إليها بنسب مرتفعة وهذا طبعا يعكس خصائص المجتمع، في حين نجد النساء يتوجهن بنسب كبيرة إلى الأنشطة الحرفية والخدمات، والجدير بالذكر أن أثناء جولتنا الاستطلاعية لاحظنا أن النسق الاجتماعي والعائلي يلعب دور كبير في توسيع مجال التقاول، إذ يشجع هذه الفئة الشبابية على الاستقلالية في العمل، وأصبح المجتمع أكثر تفتح من أي وقت مضى، حيث نجد الأزواج يساندون نسائهم في كل خطوة مرتبطة بالمشروع، فالمبادرة الحرة للمقاول الشاب أو المرأة المقاولة متميزة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وهنا لابد من بيان أن كل تغيير تقدمه المقاولة يكون في مصلحة النسق بأكمله.

وفي هذا السياق على الرغم من أن نسبة الإناث منخفضة، إلا أنها في تحسن مستمر مقارنة بالعقود الماضية حسب الإحصاءات التي قدمتها الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب، إذ كان مجرد الحديث عن المقاولة والأعمال الحرة غير ممكن في مرحلة الستينات والسبعينات، لطغيان النظام الاشتراكي في الجزائر، ويمنع تأسيس أي مشروع حر سواء تعلق الأمر بالنساء أو الرجال، لكن الجانب الإيجابي حاليا خروج المرأة للعمل ليس فقط كموظفة أو عاملة في إحدى المؤسسات العمومية أو الخاصة وإنما أبعد من ذلك، فقد أصبحت مقاولة ومسيرة لمشروعها الخاص بفضل مزاياها وتأهلها لذلك، مما يعني هناك حركية فكرية وثقافية في المجتمع المحلي البجاوي بصفة خاصة وفي المجتمع الجزائري بصفة عامة، الذي يسمح للمرأة بممارسة نشاط معين وولوجها سوق العمل بطريقة قانونية، لكن في إطار شروط معينة كالمرافقة المستمرة لها من طرف العائلة أو الزوج، استشارة العائلة في كل خطوات المشروع، تحديد لها طبيعة الأشخاص الذين يمكن لها أن تتعامل معهم أو العكس، والرجوع للمنزل في

وقت مبكر، وهذا كله خوف عليها من الظواهر الاجتماعية السلبية باعتبارها امرأة يصعب عليها أن تدافع عن نفسها.

الجدول رقم (23): يبين توزيع أفراد العينة حسب السن.

السن	التكرارات	النسبة المئوية (%)
من 18 إلى 31 سنة	49	% 27.2
من 32 إلى 45 سنة	131	% 72.8
المجموع	180	% 100

الشكل رقم (11): يمثل توزيع أفراد العينة حسب السن

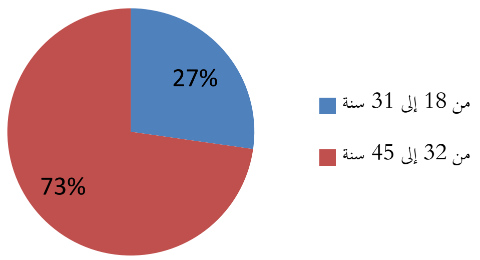

تبين المعطيات الرقمية الموجودة في الجدول رقم (23) المتعلقة بتوزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير السن، بأن أغلبية المقاولين تتراوح أعمارهم ما بين 32 و45 سنة بنسبة 72.8 %، في حين تقع أقل نسبة في الفئة العمرية من 18 إلى 31 سنة التي قدرت بـ 27.2 %.

إن كلا الفئتين العمريتين (18- 31) و(32- 45) تدخلان ضمن المرحلة الشبابية التي تعد من أهم مراحل يمر بها الفرد، وقد اختلف العلماء في تحديد مرحلة الشباب من الناحية العمرية، فهناك من ربطها بالبعد السيكولوجي والاجتماعي وبعض الآخر بالبعد البيولوجي وهذا لاختلاف خصائص كل مجتمع عن الآخر، وفي ضوء ذلك أقدمنا على تبني التحديد الذي وضعته الوكالة الوطنية الجزائرية لدعم وتشغيل الشباب حيث تتراوح المرحلة العمرية للشباب ما بين 18 إلى 45 سنة وهذا وفق ما يخدم البحث.

إن أغلبية الشباب المقاولين يتراوح سنهم ما بين 32 و45 سنة، كون هذه الفئة تتمتع بمهارات مهنية وفنية اكتسبتها من مختلف الأنشطة الممارسة مسبقًا سواء في المؤسسات العمومية أو الخاصة، وخبرة كافية لإنشاء مشاريع وتحمل ضغوطات العمل، بالإضافة لهذه المؤشرات تمتلك هذه الفئة رأس مال مادي واجتماعي كعنصرين مهمين للمبادرة في العمل الحر، والتحرر من السيطرة التي يفرضها أرباب العمل مع الاستفادة من أجهزة الدعم والمرافقة، كما لها القدرة على قيادة عجلة التنمية باعتبارها كقوة تغيير مجتمعية، وعلى عاتقها مسؤولية اقتصادية بتقديم قيمة مضافة واجتماعية بتحملها أعباء أسرية، وفي ظل هذه الظروف تصبح هذه الفئة أكثر وعيًا وقدرة على الاستثمار في مختلف المجالات مع الحفاظ على استقرارها.

في حين تتمثل الفئة الثانية في المقاولين الشباب الذين تتراوح أعمارهم ما بين 18 إلى 31 سنة، وأغلبيتهم خريجي الجامعات ومؤسسات التكوين المهني، إذ بعد تخرجهم وحصولهم على شهادات في مختلف التخصصات واجهوا مشكلة البطالة، لكن تشبعهم بالثقافة المقاولاتية والرغبة في العمل تمكنت هذه الفئة في مواجهة شبح البطالة والتوجه نحو تأسيس مشاريع وفق أطر قانونية، مع قدرتها على استغلال رصيدها المعرفي في اختيار الفكرة المناسبة ورسم مسار للمشاريع، لكن قلة الخبرة في مجال التسيير ورأس المال المادي لتمويل المشروع دفع بها للاستفادة من أجهزة الدعم والمرافقة.

الجدول رقم (24): يبين توزيع أفراد العينة حسب الحالة العائلة.

الحالة العائلية	التكرارات	النسبة المئوية (%)
أعزب	79	% 44
متزوج	99	% 55
مطلق	02	% 1
المجموع	180	% 100

الشكل رقم (12): يمثل توزيع أفراد العينة حسب الحالة العائلية

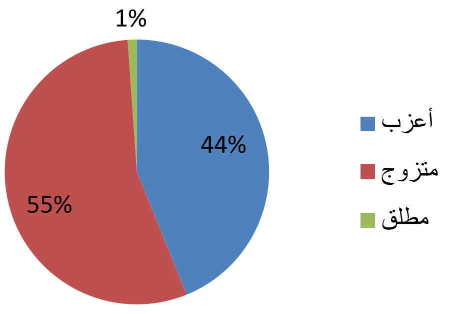

يتضح من الجدول رقم (24) الذي يمثل توزيع أفراد العينة حسب الحالة العائلية، أن أغلبية المقاولين متزوجين وذلك بنسبة 55 %، أما نسبة العزاب فقدرت بـ 44 % وهي نسبة معتبرة، في حين هناك نسبة 01 % من المطلقين.

يمكن تفسير المعطيات الكمية التي تبين أن أغلبية المقاولين الشباب متزوجين، بأنهم الفئة الأكثر التزامًا ومسؤولية إذ يتوجب عليهم أن يتحملوا نفقات أسرهم وتوفير احتياجاتها، ولهذا اتخذوا بالمبادرة على إنشاء مقاولات كخيار استراتيجي ومهني يسمح لهم بتحقيق الاستقرار، كما أن هناك من المبحوثين أقروا أنهم كانوا يعملون لصالح مؤسسات عمومية لكن الأجر الذي يتقاضوه قليل لا يكفي لتوفير المتطلبات الضرورية مع العلم أن مستوى المعيشة في الجزائر مرتفع، مما دفع بهم لتقديم استقالتهم والتوجه نحو مشاريع خاصة لضمان تحسين وضعهم الاقتصادي والمعيشي.

أما فيما يخص الفئة الثانية فهي تتمثل في المقاولين الشباب العزاب، والذين أنشئوا مقاولات خاصة بغية منهم في إثبات الذات من خلال الإنجاز والمخاطرة، بالأخص أن درجة التزاماتهم قليلة مقارنة بالمتزوجين وهذا مؤشر إيجابي يحفزهم على الابتكار والولوج في عا لم المقاولاتية، ومهما واجهوا من الصعوبات فإنهم لهم القدرة على تجاوزها، كما أنهم على يقين من صعوبة الحصول على منصب عمل بالمؤسسات العمومية لقلة مناصب شغل

وتجميد أحيانا مسابقات التوظيف، وبالتالي إنشاء مقاولات من قبل هذه الفئة تعد فرصة لهم لتحسين أوضاعهم الاقتصادية والمهنية وتحقيق الاستقرار مستقبلا؛ في حين كانت نسبة المطلقين ضئيلة جدًا وهي نسبة مرتبطة بالإناث، إذ صرحن أنهن يسعون لضمان مستقبلهن من خلال تلك المشاريع وكسب الرزق، وأيضا حتى لا يكن عبئا على الأهل مستقبلًا.

الجدول رقم (25): يبين المستوى التعليمي لأفراد العينة.

الحالة العائلية	التكرارات	النسبة المئوية (%)
دون مستوى	03	% 1.7
ابتدائي	04	% 2.2
متوسط	57	% 31.7
ثانوي	74	% 41.1
جامعي	27	% 15
دراسات مهنية	15	% 8.3
المجموع	180	% 100

الشكل رقم (13): يمثل المستوى التعليمي لأفراد العينة .

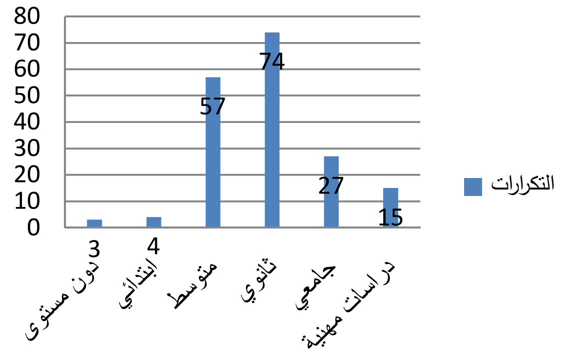

يتبين من الجدول أعلاه الذي يمثل توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي، أن النسبة الأكبر هم المبحوثين ذات مستوى تعليمي ثانوي التي قدرت بـ 41.1 %، ثم تليها فئة ذات مستوى التعليم المتوسط بنسبة 31.7 %، في حين قدرت نسبة المبحوثين ذات المستوى الجامعي بـ 15 %، وتليها فئة ذوي الدراسات المهنية المقدرة بنسبة 8.3 %، وأصغر النسب كانت للمبحوثين ذوي المستوى الابتدائي بتقدير 2.2 %، وآخر نسبة لذوي دون المستوى (بمعنى لا يقرأ ولا يكتب) التي قدرت بـ 1.7% .

إن أغلبية المقاولين الشباب يتراوح مستواهم التعليمي ما بين المتوسط والثانوي، وهذا راجع إلى أنهم بمجرد الانقطاع عن الدراسة لظروف معينة يتجهون نحو مؤسسات التكوين المهني التي تمنح لهم فرصة للولوج في عا لم الشغل بسرعة وإنشاء مقاولات في مختلف التخصصات، حيث أنهم يكتسبون خبرة علمية وعملية خلال فترة التكوين النظري والتطبيقي في العديد من الميادين الحرفية والمهنية كالخياطة، الحلاقة، الأشغال عمومية، الصيد البحري، النجارة، التلحيم والصيانة وغيرها من الأنشطة، كما يمكن أن تفسر من جانب آخر أن لإنشاء مشروع لا يتطلب مستوى عالي بقدر ما يتطلب أفكار إبداعية، ورؤوس أموال التي يحصلون عليها باللجوء إلى أجهزة الدعم والمرافقة.

أما فئة المقاولين الشباب الذين لديهم مستوى جامعي، هم طلبة تحصلوا على شهادات عليا من مختلف التخصصات الجامعية، فتوجهوا نحو إنشاء مقاولات لسببين هناك مبحوثين لم يتمكنوا من الحصول على مناصب عمل بعد تخرجهم من الجامعة، وهناك بعض الآخر بإرادتهم الشخصية في التوجه نحو الاستثمار وخلق المغامرة في

مجال التجارة رغبة منهم في تحقيق التوظيف الذاتي ودخول سوق الشغل، انطلاقا من تطوير ابتكاراتهم باستخدام معارفهم السابقة وخاصة هذه الفئة تتمتع بثقافة مقاولاتية عالية. في حين المقاولين الشباب الذين مستواهم ابتدئي أو دون المستوى قد اكتسبوا الخبرة المهنية منذ صغرهم من خلال احتكاكهم بميدان الشغل، إذ كانوا ينتمون إلى منظمات غير رسمية وعائلات حرفية أثروا على سلوكياتهم، الأمر الذي دفع بهم إلى إنشاء مقاولات من نفس النشاط، حتى تبقى تلك الأنشطة أو الحرف ذات طابع وراثي وتستمر لمدة أطول.

الجدول رقم (26): يبين علاقة متغير الجنس بقطاع النشاط.

النشاط / الجنس	الزراعة والصيد البحري	الصناعة	البناء والأشغال العمومية	الأنشطة الحرفية	الخدمات المختلفة	المجموع
ذكر	13 %7.2	23 % 12.2	21 % 11.7	31 % 17.2	34 %18.9	122 % 67.8
أنثى	1 %0.6	09 %05	/	38 %21	10 % 5.6	58 % 32.2
المجموع	14 %7.8	32 %17.8	21 %11.7	69 %38.3	44 %24.4	180 100%

من خلال الجدول رقم (26) الذي يبين علاقة متغير الجنس بقطاع النشاط، نلاحظ أن أغلبية المبحوثين ينشطون في قطاع الأنشطة الحرفية بنسبة 38.3 %، ثم يليها قطاع الخدمات بنسبة تقدر بـ 24.4 %، في حين تقدر نسبة المبحوثين الذين ينشطون في قطاع الصناعة حوالي 17.8 %، ويليها قطاع الأشغال العمومية والبناء بنسبة 11.7 %، ويأتي قطاع الزراعة والصيد البحري في المرتبة الأخيرة بنسبة %7.8 .

ويتبين من خلال المعطيات الإحصائية أن أغلبية الإناث ينشطن في قطاع الأنشطة الحرفية بنسبة 21 % مقابل الذكور بنسبة 17.2 %، وهذا راجع إلى أن قطاع الأنشطة الحرفية لا يتطلب جهد عضلي وإنما هو عبارة عن أعمال إبداعية فنية ويدوية يتطلب آلات بسيطة تساعد على ممارسة الحرفة وتنمية الابتكارات، ولقد صنفت الأنشطة الحرفية في الجزائر إلى صناعة تقليدية، حرف لإنتاج المواد، وحرف لإنتاج الخدمات، وتتمثل تلك الأنشطة في الخياطة، الحلاقة، صناعة النسيج، صناعة الحلويات التقليدية، النقش على النحاس والفضة، وصناعة الفخار وغيرها من الحرف المنتشرة في المجتمع المحلي، وحتى تتضح الرؤية أكثر إن هذه الأنشطة لا تحتاج إلى محلات كبيرة أو مقر خاص إذ يمكن للنساء أن ينشطن في المنازل.

أما الذين ينشطون في قطاع الخدمات فأغلبهم ذكور وذلك بنسبة 18.9 %، في حين تقدر نسبة الإناث بـ 5.6 %، وتتمثل هذه الخدمات في مدارس تعليم السياقة، المطاعم، المقاهي، قاعات الرياضة، محلات غسل وتنظيف الملابس، محلات تصوير وإصلاح الهواتف وغيرها من الأنشطة الخدماتية المختلفة، وهي أنشطة مطلوبة بشكل كبير في المناطق السياحية لجذب السياح، فنجد مقاولين شباب يتوجهون نحو إنشاء مقاولات في هذا القطاع رغبة منهم في تلبية احتياجات الزبائن والسياح الأجانب وبالأخص في فصل الصيف؛ إلى جانب هذا تتمثل أنشطة القطاع الصناعي في صناعة الأثاث بأنواعه، صناعات غذائية، صناعات ورقية وصناعات بلاستيكية، وفي هذا القطاع يواجه المقاولون تحديات كثيرة كعدم القدرة على توفير العقار لممارسة نشاطهم وأماكن لوضع السلع والمعدات، وكذا عدم قدرتهم على توفير تكنولوجية حديثة.

في حين الذين انشئوا مقاولات في قطاع الأشغال العمومية والبناء كلهم ذكور بنسبة 11.7 %، كون العادات والقيم لا تسمح للمرأة للولوج في هذا القطاع وهيمنة الجنس الذكوري عليه، وأغلبهم كانوا من أصول عائلية ذات صلة مباشرة بالأشغال العمومية، واكتسبوا خبرة طويلة في مجال البناء قبل خوض تجربة تأسيس مقاولات خاصة، ونفس الأمر للذين ينشطون في قطاع الزراعة والصيد البحري فأغلبية المقاولين ذكور ويرتكزون على الصيد البحري بأنواعه، تربية الحيوانات كتربية الأبقار، الماعز، الدجاج، وتربية النحل، وكذلك غرس الأشجار المثمرة وزراعة الخضروات.

الجدول رقم (27): يبين نوع المقاولات التي أنشئها المبحوثين.

نوع المقاولة	التكرارات	النسبة المئوية (%)
مصغرة	140	% 77.8
صغيرة	40	% 22.2
المجموع	180	% 100

الشكل رقم (14): يمثل نوع المقاولات التي أنشئت من قبل المبحوثين.

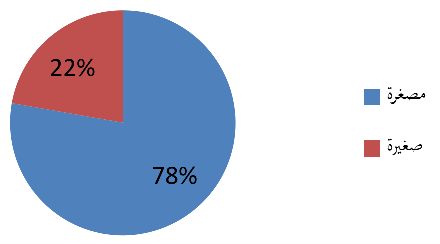

تبين الشواهد الرقمية للجدول رقم (27) المتعلق بنوع المقاولات التي أنشئها المبحوثين، أن أغلبية المقاولين أنشئوا مقاولات ذات حجم مصغر ذلك بنسبة 77.8 %، في المقابل بلغت نسبة المقاولات الصغيرة التي أنشئت من طرف المقاولين الشباب بـ 22.2 %.

ويمكن تفسير توجه أغلبية المقاولين الشباب نحو إنشاء مقاولات مصغرة، لسهولة وبساطة متطلبات التأسيس وتمتعها بالمرونة العالية، حيث مهما كانت ثقافة المقاول ورأس ماله محدود بإمكانه إنشاء مشروع مع تكييف العمل وفق برنامج يناسب حياته، كما تسمح له بالحفاظ على علاقاته بالعاملين لمدة أطول رغم الامتيازات القليلة وهذا لبساطة الهيكل التنظيمي للمقاولة، وتشغل المقاولة المصغرة من عامل إلى تسعة عمال، وتحقق رقم أعمالها عشرين مليون دينار جزائري على الأكثر، ولا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية عشر ملايين دينار جزائري، وهذا ما يجعلها تتأقلم مع التغيرات المحيط الخارجي والتأقلم معها.

أما المقاولين الشباب الذين أنشئوا مقاولات صغيرة، يرجع إلى طبيعة بعض الأنشطة التي تتطلب حجم صغير أو متوسط، كما هناك مقاولين أقدموا على توسيع مشاريعهم واستقطاب العمال وتوظيفهم بطريقة قانونية، إذ تشغل المقاولة الصغيرة ما بين عشر عمال إلى تسعة وأربعين عامل، والتي لا تتجاوز مجموع حصيلتها السنوية مائة مليون دينار جزائري كما لا يتجاوز رقم أعمالها السنوية مائتي مليون دينار جزائري.

الجدول رقم (28): يبين توزيع المشاريع حسب سنة الإنشاء.

سنة الإنشاء المشاريع	التكرارات	النسبة المئوية (%)
من 2005 إلى 2010	62	% 34.4
من 2011 إلى 2016	118	% 65.6
المجموع	180	% 100

الشكل رقم (15): يمثل توزيع المشاريع حسب السنوات

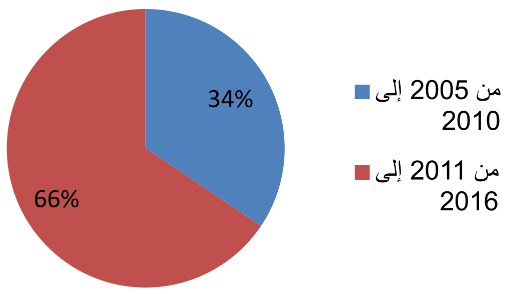

نلاحظ من خلال الجدول رقم (28) الذي يمثل توزيع المشاريع حسب سنة الإنشاء، أن أغلبية المشاريع المصغرة والصغيرة تم إنشائها خلال الفترة الممتدة ما بين 2011 و2016 وذلك بنسبة 65.6 %، في حين قدرت نسبة المشاريع التي أنشئت خلال الفترة الممتدة ما بين 2005 و2010 بـ 34.4 %.

لقد أنشئ أغلبية المقاولين الشباب مشاريعهم خلال فترة 2011 و2016، وهذا راجع للتغيرات التي أحدثتها الدولة على مستوى أجهزة الدعم والمرافقة كإلغاء الفوائد وتخفيض من الضرائب للمشاريع التي استفادت من القرض خلال مرحلة الأولى من نشاطها، وتقديم تسهيلات في عملية الإنشاء، كما ولقد واجهت الجزائر اضطرابات اقتصادية خلال هذه الفترة كتدني فرص العمل وارتفاع أسعار الموارد الأساسية بشكل رهيب من جهة،

وتنظيم الجامعات أيام دراسية وملتقيات بهدف توعية الطلبة للاستثمار والولوج في عالم الشغل من جهة أخرى، كل هذا ساهم بشكل أو بآخر في دفع الشباب نحو تأسيس مشاريع صغيرة ومتوسطة في مختلف القطاعات، بالإضافة إلى بروز قافلة المقاولاتية للشباب بشعار "التحدي" وهدفها تطوير الاقتصاد الوطني عن طريق زرع الفكر المقاولاتي لدى الشباب وتشجيع مبادراتهم ومرافقتهم في إنشاء مؤسساتهم.

في حين الذين أنشئوا مقاولات خلال الفترة 2005 و2010، قد واجهوا العديد من المشكلات أثناء التأسيس كانتشار البيروقراطية على مستوى أجهزة الدعم والمرافقة وتعقيد الإجراءات الإدارية للانطلاق في المشاريع وتعطيلها، بالإضافة إلى مشاكل العقار والخوف من عدم قدرة تسديد القروض في وقتها المحدد، وبناء على هذا انتشر الخوف والتردد لدى الشباب من خوض مغامرة إنشاء المشاريع، خاصة أن التجارب الناجحة في الأعمال الخاصة ضئيلة، فنجد معظمهم يفضلون العمل لدى المؤسسات العمومية، إلا هؤلاء الذين ينتمون إلى عائلات مقاولة التي تشبعت من ثقافة التقاول، بدورها تساهم على إقناع أفراد العائلة على ممارسة نفس الحرفة والمحافظة الصناعات التقليدية الموروثة.

الجدول رقم (29): يبين مصدر تمويل المشاريع.

مصدر التمويل	التكرارات	النسبة المئوية (%)
ANSEJ	118	% 65.6
CNAC	28	% 15.6
ANGEM	34	% 18.8
المجموع	180	% 100

الشكل رقم (16): يمثل توزيع المشاريع حسب مصدر التمويل.

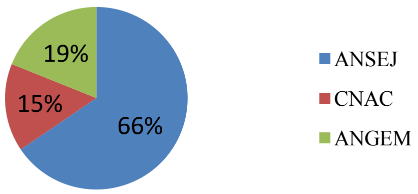

يتبين من الجدول رقم (29) المتعلق بتوزيع المشاريع حسب المصادر التمويل، أن أغلبية المقاولات المصغرة والصغيرة أنشئت في إطار الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب **ANSEJ** وذلك ما تبينه نسبة 65.6 % من المقاولات محل الدراسة، في حين نجد أن 18.6 % من المقاولات أنشئت في إطار الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر **ANGEM**، ونسبة 15.6 % منهم من الصندوق الوطني للتأمين على البطالة **CNAC**.

نلاحظ أن أغلبية المقاولين تحصلوا على التمويل من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، كون هذه الأخيرة تستهدف شريحة الشباب الذين يتراوح سنهم ما بين 19 و40 سنة، وبإمكان رفع سن المقاول المستفيد من الامتيازات المالية والخدماتية للوكالة ليصل إلى 45 سنة كحد أقصى، بالأخص الذين يتمتعون بمهارات مهنية وفنية، كما أن هذه الوكالة تقدم قرض مصغر دون فوائد، وفي حالة اللجوء إلى البنك تتدخل الوكالة من أجل

تخفيض نسبة الفوائد، لكن يشترط عليهم عدم استفادتهم من تمويل الوكالات الأخرى. أما فيما يخص المشاريع التي استفادت من التمويل في إطار الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، باعتبار هذه الأخيرة تقدم قروض مصغرة لفئات من المواطنين دون دخل لمن يشترط منهم أن يتمتعوا بمهارات ذات علاقة بالنشاط المرغوب ممارسته، وكما أن هذه الوكالة موجهة للنساء الماكثات في البيت بهدف تسهيل عملية الإدماج الاجتماعي والاقتصادي لهذه الفئات، من خلال مرافقتهم في مختلف مراحل إنشاء المشاريع الخاصة، ولا تقتصر الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر على المساعدات المالية إنما تشمل حتى المرافقة والتوجيه مع إنجاز دراسة تقنية واقتصادية للمشاريع.

في حين يهتم الصندوق الوطني للتأمين على البطالة بتقديم تعويضات للعمال المسرحين لأسباب اقتصادية، ومساعدة هؤلاء الشباب البطالين لأجل إعادة إدماجهم في الحياة المهنية، وتزويدهم بالمعلومات الضرورية لتسهيل إجراءات العمل الحر، إذ يتعامل هذا الصندوق مع الفئة التي يتراوح عمرها ما بين 35 و50 سنة، بتمويل مشاريعهم لا يتجاوز قيمتها عشر ملايين دينار جزائري، فالذين لم تتوفر فيهم الشروط للاستفادة من تمويل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب يتوجهون نحو الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، كما هذه الأخيرة تقوم على تنظيم دورات تكوينية قصيرة المدى على مستوى المؤسسات التكوين المهني المتعاقد معها ومدة التكوين تختلف حسب طبيعة النشاط.

خلاصة الفصل:

حاولنا في هذا الفصل تحديد الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية كخطوة إجرائية مهمة لإجراء التعديلات الضرورية وإتمام البحث العلمي، والتي تشمل تحديد مجالات الدراسة (البشرية، الزمنية، المكانية)، تحديد مجتمع الدراسة وسحب العينة الممثلة له، وتحديد منهج الدراسة والتقنيات المناسبة (من ملاحظة، الاستمارة بالمقابلة، السيرة الذاتية، والوثائق والسجلات)، بالإضافة إلى تحديد أساليب المعالجة الإحصائية التي سنستعين بها في فصل عرض وتحليل النتائج ومناقشتها واستكمال مسار البحث، إذ هنا تجدر الإشارة إلى أهم الصعوبات التي واجهتنا أثناء جمع المعطيات، إذ أن أفراد مجتمع الدراسة لا يعطي أي أهمية للبحث العلمي وبالأخص في مجال العلوم الاجتماعية، إذ يعتقدون العلوم الاجتماعية تبقى نسبية في نتائجها ولا يمكنها أن تتوصل إلى حلول كي تعمم على المجتمع بأكمله، كما أنهم لا يملكون أدنى فكرة عن تقنية الاستبيان مما استصعب علينا إقناعهم بملئها وأنها ستستخدم لأغراض علمية؛ وفي هذا السياق إن الاعتماد على مختلف الطرق لقياس صدق وثبات الاستبيان، تعطي لهذه الأخيرة مصداقية وعلمية أكثر للاعتماد عليها في جمع البيانات، وحين توزيع استمارة تجريبية منحت لنا فرصة التقرب من مبحوثين عينة الدراسة.

الفصل السادس

الفصل السادس: المقاولاتية الشبابية في عمق الديناميكية الاجتماعية والتنظيمية بالجزائر

تمهيد:

أولا: النسق العائلي كبناء لخلق الدافعية عند الشباب الجزائري في إنشاء المقاولة.

1- ثقافة العائلة الجزائرية بعالم المقاولاتية.

2- مساهمة العائلة في تقديم المساعدات المادية والمعنوية للمقاول.

3- إيجاد الفكرة واختيار النشاط.

4- المحددات العملية للمشروع المقاولاتي.

ثانيا: ديناميكية الحاجات الاستهلاكية للأفراد كعامل لتنويع الابتكارات في المقاولة الشبابية.

1- سلوك المستهلكين تجاه المنتجات والخدمات المقدمة.

2- سياسة اختيار المستهلك للمنتجات والخدمات.

3- أشكال تقديم القيمة المضافة للأفراد.

4- المقاولاتية وبناء الثقة بالمحيط الخارجي.

ثالثا: موقع أجهزة الدعم والمرافقة في حياة المقاولاتية الشبابية وتنظيمها.

1- آليات منح الدعم المادي والضريبي للمقاولة.

2- مسألة المقاولة بين المرافقة والمتابعة.

3- سياسة المقاولة في تدبير الموارد البشرية.

4- إستراتيجية تنظيم المقاولة وتصميم الهيكل التنظيمي.

رابعا: مساهمة الإجراءات القانونية في استمرارية وجود المقاولاتية الشبابية وتطورها.

1- المكانة القانونية للمقاولة.

2- ميكانيزمات إنعاش المشاريع المقاولاتية قانونيا.

3- طرق تطوير المقاولاتية الشبابية.

4- الطموحات المستقبلية للمقاولة الشبابية.

خلاصة الفصل.

تمهيد:

إن مسار البحث العلمي في العلوم الاجتماعية يتميز بتسلسل خطواته، حيث ينطلق بتحديد موضوع الدراسة، وصياغة الفرضيات الملائمة للبحث في إطار اتجاه نظري معين، مرورًا بتحديد الإجراءات المنهجية المناسبة، بغية الوصول إلى نتائج دقيقة يمكن تعميمها على المجتمع، ومن هذا المنطلق سنحاول في هذا الفصل عرض وتحليل المعطيات التي تحصلنا عليها من مجتمع الدراسة، بالاعتماد على أدوات جمع البيانات التي تم اختيارها بطريقة علمية تلاءم طبيعة الموضوع، كي نناقش النتائج والتأكد من صحة الفرضيات، وهذا بالاعتماد على عدة أساليب إحصائية من تكرارات، النسب المئوية، المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل عبارة الموزعة حسب الأبعاد والمحاور، وعرضها في شكل جداول بسيطة، وتمثيل بياني لبعض الجداول التي تحتاج إلى وضوح أكثر للقراء وتساعدهم على فهم البيانات. وتجدر الإشارة هنا إلى أن الهدف من حساب الانحراف المعياري مدى تشتت أو تمركز استجابات أفراد الدراسة، فكلما اقتربت قيمة الانحراف المعياري من الصفر كلما انخفض تشتت الاستجابات، في حين يكمن الهدف من المتوسط الحسابي هو معرفة درجة كل عبارة، ومدى انخفاض أو ارتفاع استجابات أفراد الدراسة لكل عبارة، والتي قسمت إلى خمس فئات وهي كالتالي:

- درجة منخفض جدا منحصرة في مجال بين [1- 1.80] أي غير موافق بشدة.
- درجة منخفض منحصرة في مجال بين [1.81- 2.60] أي غير موافق.
- درجة متوسط منحصرة في مجال بين [2.61- 3.40] أي محايد.
- درجة مرتفع منحصرة في مجال بين [3.41- 4.20] أي موافق.
- درجة مرتفعة جدا منحصرة في مجال بين [4.21- 5] أي موافق بشدة.

أولا: النسق العائلي كبناء لخلق الدافعية عند الشباب الجزائري في إنشاء المقاولة.

1-ثقافة العائلة الجزائرية بعالم المقاولاتية:

الجدول رقم (30): يبين مدى إرجاع فضل إنشاء المقاولة إلى العائلة.

الاتجاهات	التكرارات	النسبة المئوية %	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
موافق بشدة	32	% 17.8	3.46	1.23
موافق	86	% 47.8		
محايد	11	% 6.1		
غير موافق	35	% 19.4		
غير موافق بشدة	16	% 8.9		
المجموع	180	% 100		

يوضح الجدول رقم (30) والشكل أدناه المتعلقان باتجاهات أفراد الدراسة (المقاولين) نحو مدى إرجاع فضل إنشاء المقاولة إلى العائلة، أن نسبة 65.6 % من أفراد الدراسة يوافقون بشدة أو يوافقون على أن فضل إنشاء المشاريع يرجع إلى العائلة، في حين يرى ما نسبته 28.3 % عكس ذلك أي أنهم غير موافقين أو غير موافقين بشدة، وقد بلغت نسبة أفراد الدراسة المحايدين 6.1 %، كما يوضح المتوسط الحسابي لإجابات أفراد الدراسة للعبارة "يرجع فضل إنشاء المقاولة إلى عائلتي" البالغ 3.46 ودرجة الانحراف المعياري 1.23 أن أغلبية المقاولين يرون أن للنسق العائلي دور في إنشائهم للمشاريع واتجاه العبارة نحو الموافقة.

أزيد من نصف الشباب المقاولين أجابوا بأن فضل توجههم نحو إنشاء مشاريع اقتصادية حرة راجع إلى النسق العائلي، خاصة بالنسبة للذين ينشطون في الأنشطة الحرفية، كون أغلبية العائلات المجتمع المحلي تتمتع بثقافة عالية في مجال المقاولة والاستثمار، إذ تمثل العائلة خزان المعارف والأفكار منها يستمد المقاول تقنيات تجسيد أفكاره في الواقع، بمعنى آخر إن الأصول الاجتماعية للمقاول تدفع به نحو المبادرة التي تجعل منه مقاولًا حقيقيًا، فنشأة الأفراد في عائلات ذو روح المقاولة يسمح له للانصهار في عالم الشغل وتجعله يتشبع بقيم الحرية والرغبة في الاستقلالية خاصة لما يكون أحد الأبوين مقاولًا، الذي يعلم الابن فن المخاطرة وتحمله للمسؤولية، فالسلوك الجزئي ناتج عن الكل، إذ أن الفرد ليس هو الذي يصنع المجتمع ويتحكم فيه وإنما العائلة كنسق فرعي من المجتمع هي التي تصنع الفرد وتجعله على الصورة التي هو عليه، وتكوين شخصية مبتكرة لا تستسلم للظروف المحيطة، في هذا السياق لقد حدث تغير على مستوى السلوك العائلي وطريقة تفكيره، فبعدما كانت العائلة الجزائرية تشجع أبناءها على التوظيف في المؤسسات العمومية لضمان المستقبل من خلال التأمين الاجتماعي،

أصبحت حاليا أكثر انفتاحًا بفضل التطورات الحاصلة في الدول المتقدمة والمستوى العلمي للعائلة الذي يسمح لها في فهم وتوعية الأبناء على الاستقلالية الذاتية.

وعلى العموم أبرزت مختلف الدراسات والنماذج دور النسق العائلي في تشكيل الحدث المقاولاتي، ومن أهمها نموذج العلمان **شابيرو وسوكول** سنة 1982 إذ اعتبرا أن الانتقالات الإيجابية للأفراد نحو المقاولة من تأثير العائلة استنادًا إلى الفكرة الأساسية مفادها "لكي يبادر الفرد بتغيير مهم في حياته كاتخاذ قرار تأسيس مشروع خاص يجب أن يسبق هذا القرار حدث ما يقوم على كسر الروتين"، وفي ظل هذه المؤشرات إن المقاول لا يتصرف بشكل عفوي وإنما هناك عوامل تؤثر على سلوكياته وفق ما يحقق منفعة المجتمع ككل.

في حين هناك مقاولين شباب يرون أن لا علاقة للعائلة في توجههم نحو إنشاء مقاولاتهم، وإنما راجع للرغبة الذاتية في الاستقلالية والتحرر من قيود العلاقات التنظيمية التي يتحكم فيها الرؤساء المسؤولين كدافع الرئيسي، وحسب تصريحات المقاولين يمكن تصنيفهم إلى نوعين: النوع الأول متعلق بالمقاولين الذين يعانون من مشاكل البطالة، وسوء الظروف المرتبطة بمجال التوظيف، لكنهم متشبعين بثقافة المقاولة من خلال انتمائهم المسبق إلى منظمات رسمية سواء الجامعة أو مراكز التكوين المهني، خاصة إذا كان في مجال المؤسسات والأعمال، أما النوع الثاني متمثل في المقاولين الذين يمتلكون رأس مال وفكرة مشروع ما عليهم سوى الاستثمار وتطوير كفاءاتهم، وفي هذا السياق يمكن الإشارة إلى أن الدوافع النفسية متعددة استنادًا إلى ما ذكره **ماكليلاند** في نظرية الدافعية والتي حددها في ثلاث حاجات أساسية الحاجة إلى الانتماء، الحاجة إلى الإنجاز، والحاجة إلى القوة.

الشكل رقم (17): يمثل مدى إرجاع فضل إنشاء المقاولة إلى العائلة

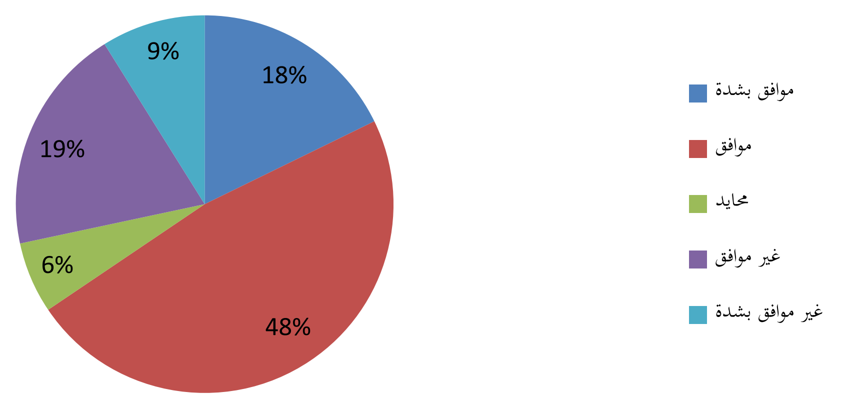

الجدول رقم (31): يبين مدى تواجد أفراد من العائلة يمتلكون مقاولة في نفس النشاط.

الاتجاهات	التكرارات	النسبة المئوية %
موافق بشدة	14	% 7.9
موافق	62	% 34.4
محايد	04	% 2.2
غير موافق	69	% 38.3
غير موافق بشدة	31	% 17.2
المجموع	180	% 100

من خلال الشواهد الإحصائية للجدول رقم (31) المتعلق بمدى تواجد أفراد من العائلة يمتلكون مقاولة في نفس النشاط، أن نسبة المقاولين الشباب من العينة الدراسة التي أقرت بوجود أفراد من عائلتهم يمتلكون مقاولة في نفس النشاط قدرت بـ 42.3 % أي مجموع المجيبين بموافق وموافق بشدة، في حين قدرت نسبة أفراد الدراسة الذين أجابوا بغير مواقف وغير موافق بشدة بـ 55.4 %، أما الذين أجابوا محايد فهي نسبة ضئيلة والتي قدرت بـ 2.2 %.

لقد بدأ الاهتمام بالأعمال المقاولاتية ودعمها في الجزائر بشكل قانوني في بداية التسعينيات، مما جعل المقاولو الذين ينشطون بالخفاء يظهرون إلى الوجود لتطوير مشاريعهم وتحقيق النمو الاقتصادي المحلي، وهذه الفئة من المقاولين أجريت عليها عدة دراسات بالتركيز على أصولها الاجتماعية والجغرافية والمستوى المهني وأهمها: دراسة **Jean Peneff** (1981) ودراسة **جيلالي اليابس** (1984) ودراسة **نورين جلوات** (1987) وغيرها من الأبحاث، محاولة منها فهم المقاول الجزائري وتتبع مساره الاجتماعي، ولهذا كان الغاية من عبارة "هناك أفراد من عائلتي يمتلكون مقاولة في نفس النشاط"، لمعرفة مدى ثبات المجتمع الجزائري في الحفاظ على تنمية سمات المقاولة لدى أبنائهم، فالمقاولين الشباب الذين ينتمون إلى عائلات يمتلك أفرادها مقاولات في نفس النشاط، قد اكتسبوا مهارات مهنية لانتمائهم لتلك العائلات منذ صغرهم، وأصبحت تلك الأنشطة موروث عائلي، فبعدما سُيرت من قبل الآباء انتقلت إلى الأبناء أو بتوسيع المشروع وإعطاء الفرصة للأبناء في التسيير، إذ صرح أحد المبحوثين "لقد تعلمت أنا وإخوتي فن النقش على الفضة من والدنا قبل وفاته، وحاليًا أصبحت هذه الحرفة مصدر قوتنا"، وكون المقاولة كيان اجتماعي تتحكم فيها روابط اجتماعية، غالبا ما نجد أفراد العائلة تساهم في إشراك الأبناء منذ الصغر في القيام ببعض المهام الصغيرة المرتبطة بالمقاولة، وقرارات البيع والشراء وتكليفهم بمهام الزراعة مما يكسبهم الثقة في النفس والقدرة على تحمل المسؤولية.

أما بالنسبة للمقاولين الشباب الذين لا يمتلكون أفراد من عائلتهم يمارسون نفس النشاط، يمكن تفسير مبادرتهم في إنشاء المقاولات بتأثيرهم بالشبكات الاجتماعية من أقارب وأصدقاء وفق ما صرح به بعض المبحوثين أثناء إجراء معم المقابلة، فالاحتكاك الواسع بالأصدقاء والتفاعل فيما بينهم الذي يحدث في إطار أنساق اجتماعية محددة، يتلقى منهم مدخلات كالتحفيز على الاستثمار وفكرة المشروع مما يعطي نتائج الاستجابة بالمبادرة، إذ يترتب على ذلك السعي بالفعل نحو تحقيق مصالحه الخاصة كمقاول وفي نفس الوقت تحقيق مصالح النسق ككل، كما تجدر الإشارة أن هناك أفراد من العائلة يمارسون أنشطة لكن ليس في نفس القطاع مع هؤلاء المقاولين؛ في حين المقاولين الذين أجابوا محايد فهم الذين أنشئوا مقاولات منذ سنين وغيروا مقر سكنهم وعملهم، مما لم يتسنى لهم بمعرفة إذا ما هناك أفراد من العائلة يمارسون نفس النشاط.

الجدول رقم (32): يبين مدى تولي العائلة أهمية الابتكار في العمل.

الاتجاهات	التكرارات	النسبة المئوية %	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
موافق بشدة	19	% 10.6	3.31	1.18
موافق	92	% 51.1		
محايد	11	% 6.1		
غير موافق	43	% 23.9		
غير موافق بشدة	15	% 8.3		
المجموع	180	% 100		

تظهر نتائج الجدول رقم (32) التي تمثل مدى تولي العائلة أهمية الابتكار في العمل، أن أغلبية أفراد الدراسة أجابوا بموافق وموافق بشدة حول تولي العائلة أهمية الابتكار في العمل وذلك بنسبة 61.7 %، في حين يرى ما نسبته 32.2 % خلاف ذلك أي أنهم إما غير موافقين أو غير موافقين بشدة، بينما جاءت نسبة أفراد الدراسة المحايدين 6.1 %. ويبين المتوسط الحسابي لإجابات أفراد الدراسة للعبارة "تولي عائلتي أهمية الابتكار في العمل "أنها في اتجاه الموافقة والبالغ 3.31 درجة بانحراف معياري 1.18، مما يعني أن أكثر من نصف المقاولين الشباب يرون أن عائلاتهم تولي أهمية الابتكار في العمل.

إن العائلة التي يكثر فيها التفاعل الاجتماعي بين أفرادها يزيد من دفع الأبناء نحو الابتكار، إذ بثقافتها تحرص على توفير الجو الملائم للابتكار وتنمية مهارات التفكير الشخصية للأبناء، ويصبح هؤلاء الأبناء المبتكرين المتميزين في إدخال المنتج الجديد إلى السوق المحلي، إذ توضح نتائج الجدول أن أغلبية المقاولين الشباب يقرون أن عائلاتهم تولي أهمية كبيرة للابتكار في العمل، وهذا ما يجعلها تؤثر على طريقة تفكير الأبناء وتحفيزهم على الإبداع

من خلال التربية والتوجيه الثقافي، وإظهار الثقة في قدراتهم مما تتولد النية المقاولاتية بغرض الانطلاق في مشروع خاص، وفي ذات السياق لاحظنا أباء المقاولين يعملون لحسابهم الخاص ويمتلكون إمكانيات مقاولاتية، ولافتراض تحقيق التكامل الوظيفي داخل النسق العائلي ضرورة بناء قاعدة ثقافية اجتماعية مشتركة، كإطار مشترك في بناء نمط شخصية المقاول ومتفقة في توجيهاتها مع ثقافة العائلة لضمان علاقة تكاملية، بمعنى العائلة غالبا ما تبحث عن مصدر لضمان استقرارها المادي مستقبلًا من خلال تطوير مهارات الأبناء وجعل فكرة العمل المقاولاتي مرغوبًا فيها، ومأسسة الطريقة لبلوغ الأهداف وتلبية حاجات النسق العائلي (الاستقرار الوظيفي، العائد المادي، بناء أسرة).

ويعد الوسط العائلي من مسبقات **les antécédents** المحددة لاتجاهات الأبناء نحو المبادرات، والتي تظهر في شكل سلوكيات وأفعال، مع هذا هناك مقاولين شباب يعارضون فكرة تولي عائلاتهم لأهمية الابتكار في العمل، إذ تهدف هذه الأخيرة إلى الحفاظ على الوضع الراهن دون رغبة في التجديد، وتكتفي بالاستقرار الوظيفي للأبناء ومنحهم حرية التصرف في الحياة الشخصية، كما أن الأعراف والتقاليد لا تسمح لها للاطلاع على مختلف التطورات الحاصلة في الدول المتقدمة والاستفادة من تجاربها الناجحة، وبل إنها تتردد من أدنى مخاطرة بمالها ومعداتها خوفًا من الفشل مستقبلًا، وهذا أمر طبيعي فأي خطوة تشكل خلل على أطراف النسق العائلي يتوجب ضبطها للحفاظ على استقرارها، مع هذا لم يمنع هؤلاء المقاولين الشباب في المبادرة إنشاء مشاريع الخاصة، وقدرتهم على تحقيق ميزة تنافسية في الأسواق المحلية، أما فيما يخص الفئة المحايدة لأمر اهتمام الأهل بالابتكار في العمل راجع لطبيعة علاقتهم بالعائلة، إذ صرحوا أنهم لا يشركون أهلهم في قراراتهم والأعمال التي يرغبون في إنجازها بحجة كبر سن الأهل وعدم قدرتهم في فهم الوضع الاقتصادي الراهن، ويكفي أنهم دائما يسعون إلى تلبية احتياجاتهم اليومية، وبالتالي فهم لم يمنحوا فرصة للأهل لمعرفة رأيهم حول أهمية الابتكار ومدى منفعته في الحفاظ على توازن الأنساق، وهذا ما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل رقم (18): يمثل مدى تولي العائلة أهمية الابتكار في العمل.

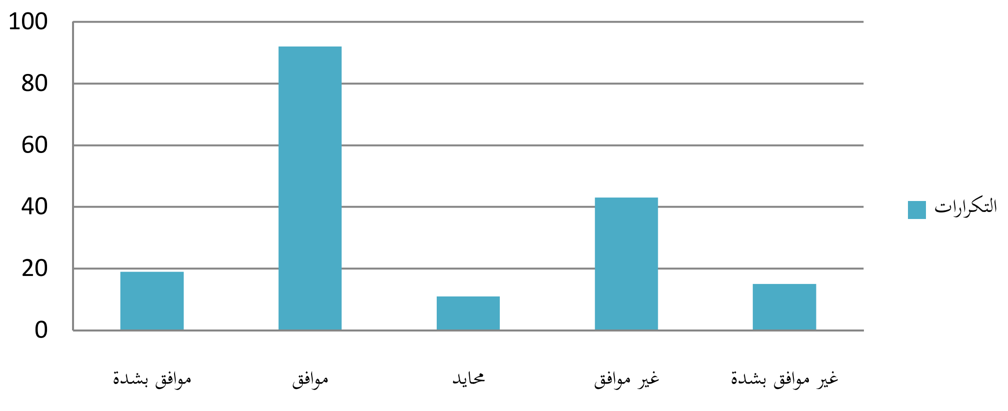

الجدول رقم (33): يبين مدى تشجيع العائلة على الاستقلالية في العمل.

الاتجاهات	التكرارات	النسبة المئوية %	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
موافق بشدة	26	% 14.4	3.71	1.01
موافق	114	% 63.3		
محايد	11	% 6.1		
غير موافق	20	% 11.1		
غير موافق بشدة	9	% 05		
المجموع	180	% 100		

تبين أرقام الجدول رقم (33) والشكل أدناه اللذان يوضحان اتجاهات أفراد الدراسة نحو مدى تشجيع عائلاتهم لهم على الاستقلالية في العمل، أن أغلبية المبحوثين يؤكدون على تشجيع العائلة على الاستقلالية في العمل وذلك بنسبة تقدر بـ 77.7 %، في حين يرى أن ما نسبته 16.1 % من أفراد الدراسة غير موافقين أو غير موافقين بشدة، وبلغت نسبة أفراد الدراسة المحايدين 6.1 %. كما توضح قيمة المتوسط الحسابي للعبارة "شجعتني عائلتي على الاستقلالية في العمل" التي بلغت 3.71 درجة بانحراف معياري 1.01، أن أغلبية العائلات تشجعن على الاستقلالية في العمل.

يتولد لدى النسق العائلي رغبة استقلالية أبنائهم في الأعمال التي ينجزونها بعيدًا عن السيطرة التي تفرضها المؤسسات العمومية، خاصة إذا ما هناك أحد أفراد العائلة يعمل لصالح الوظيف العمومي، ويعاني من أجر منخفض وصعوبة الحصول على الترقية للتغلب على المشكلات الاقتصادية، هذا يزيد من حاجته للاستقلالية ويشجع أبناء العائلة على الاستقلال المالي والمهني ودفعهم نحو تحمل المسؤولية، وفي هذا السياق تجدر الإشارة أن الحاجة إلى الاستقلالية قد تطرق إليه **مكليلاند** في نظريته واعتبارها دافع ذاتي متعلق بالمقاول بحد ذاته، لكن في هذه الحالة حتى العائلة لها دخل في توجيه أبنائها نحو الاستقلالية في العمل والبحث عن المتطلبات التي تحقق لهم الاستقرار. إن التفاعل المستمر بين أفراد العائلة كوحدة متماسكة، وتعاونهم مع بعضهم البعض في حل المشكلات التي قد يصادفونها، يخلق جو من الطمأنينة لدى المقاول الشاب ورؤية نفسه كشخص قادر على الاستثمار والاستقلالية في العمل، ورغبته في توسيع استثمارات عائلته وخاصة في مجال الزراعة والأشغال العمومية والأنشطة الحرفية، وهذا ما يفسر قدرته على الالتزام الوظيفي والحركية الهادفة، طبعًا بوضع استراتيجيات قصيرة المدى لبلوغ الأهداف، كما أن المقاول بفضل الاستقلالية في العمل يضمن لنفسه دخل شهري كافي وتحقيق متطلباته كشراء سيارة، بناء منزل خاص والاستقرار الأسري. ولقد لاحظنا خلال إجراء الدراسة الميدانية العلاقة القوية بين المقاول الشاب وأفراد عائلته التي يصعب التفريط فيها، إذ قالت إحدى المبحوثات "رغم حصولي أنا وأختي على شهادات

جامعية، إلا أن عائلتي شجعتنا على الاستقلالية في العمل من خلال إنشاء مقاولة خاصة، وأصبحت العائلة سند لنا في كل خطوات إنشاء المشروع".

تلعب الشبكة الاجتماعية العائلية دور هام في تشجيع المقاولين الشباب نحو الاستقلالية في العمل، لكن هناك فئة من المقاولين الذين يعارضون الأمر، بحجة وجود أطراف أخرى حفزتهم على الاستقلالية في العمل، أهمها الاحتكاك الكبير بالمهاجرين الجزائريين الذين عادوا من المهجر وأنشئوا مقاولات، وتأثرهم بأفكار هؤلاء المقاولين المهاجرين مما يخلق لديهم الرغبة في المجازفة والتجديد، وإحداث تغيرات تدريجية من خلال إنشاء المشاريع الصغيرة والمتوسطة، كما أن المنظمات الغير الرسمية كالسوق السوداء والمتاجر ساهمت بشكل غير مباشر في عملية التوجيه بفعل تبادلهم أطراف الحديث عن التجارة والأرباح التي يحققونها خلال عملية البيع والشراء، في المقابل دفعت الضغوطات الاقتصادية بعض النساء إلى ممارسة الأعمال الخاصة لتوفير الاحتياجات الأساسية.

الشكل رقم (19): يمثل مدى تشجيع العائلة على الاستقلالية في العمل

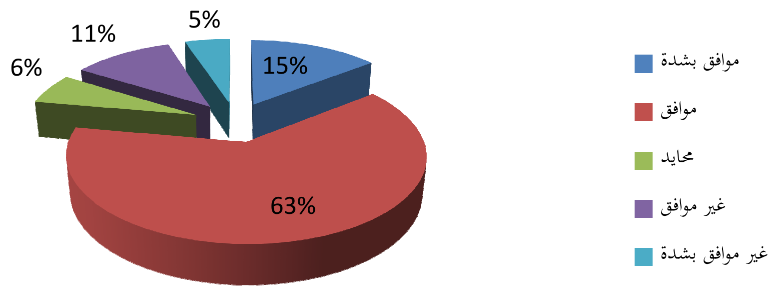

الجدول رقم (34): يبين مدى مساعدة العائلة للمقاول في معظم خطوات إنشاء المقاولة.

الاتجاهات	التكرارات	النسبة المئوية %	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
موافق بشدة	24	% 13.4	3.53	1.11
موافق	103	% 57.2		
محايد	8	% 4.4		
غير موافق	35	% 19.4		
غير موافق بشدة	10	% 5.6		
المجموع	180	% 100		

يتبين من أرقام الجدول رقم (34) المتعلق باتجاهات أفراد الدراسة نحو مدى مساعدة العائلة لهم في معظم خطوات إنشاء المقاولة، أن ما نسبته 70.6 % من أفراد الدراسة موافقين أو موافقين بشدة حول مساعدة العائلة

لهم في معظم خطوات إنشاء المقاولة، في حين ما نسبته 25 % من أفراد الدراسة معارضة لذلك، أما بقية النسبة من المبحوثين والمقدرة بـ 4.4 % عبروا عن رأيهم بالمحايدة. كما توضح قيمة المتوسط الحسابي للعبارة "ساعدتني عائلتي في معظم خطوات إنشاء المقاولة" المقدرة بـ 3.53 بانحراف معياري 1.11 أن اتجاه العبارة نحو الموافقة.

من الملاحظ أن أغلبية المقاولين الشباب استفادوا من مساعدات العائلة لهم في معظم خطوات إنشاء المقاولة، وهذا راجع إلى قوة الروابط الاجتماعية التي تجمعهم، ورغبة الأهل في تحديد المسار المستقبلي للأبناء، من خلال تقديم الاستشارات والتوجيهات المناسبة وتوفير أجواء الحرية، خاصة إذا ما تلك العائلات تمتلك مقاولات مما يجعلها على دراية بخطوات إنشاء المشروع، وإمكانية المقاول الاستفادة من خبرات الأهل في مجال المقاولة والتجارب التي مرت بها، بالإضافة إلى منح العائلات لأبنائهم عقارات ومحلات مجانية لتأسيس المشاريع المصغرة والصغيرة، وكثير ما يقولون في المجتمع المحلي أن هذه المؤسسات لا يمكن لها أن تقدم قيمة اقتصادية وترفع من مستوى الإنتاجية في جميع الأنشطة، لكن لو نرجع إلى الأصل المؤسسات ذات الحجم الكبير أغلبيتها انطلقت من حجم صغير ثم تطورت بشكل منتظم إلى أن أصبحت عابرة للقارات، وهنا لا بد من بيان أن معظم العائلات ظلت السند الرئيسي للمقاولين الشباب وتحفيزهم على تجاوز مشكلة البطالة، وإعطاء لهم فرصة لأن يكونوا قوة فاعلة، ومصدر لتنمية الاقتصاد المحلي عبر إقامة مشاريع صغيرة ومتوسطة.

وإن التغيرات التي حدثت على مستوى المجتمع الجزائري أصبحت مصدر للمقاولين للإتيان بأفكار جديدة، كضرورة مشاركة المرأة في عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية، إذ صرحن أغلبية النساء المقاولات أنهن تلقين مساعدة بشكل كبير من قبل أزواجهن في جميع خطوات الإنشاء والتسيير، حيث قالت إحداهن بالقبائلية: " argaziw ey dafothiw" بمعنى زوجها مصدر قوتها ونجاحها، كما لاحظنا الأزواج غالبا ما يكونون حاضرين في المقاولات لمتابعة سير العمل، ويشاركون في مختلف العمليات كاتخاذ القرارات، ودفع مستحقات الضرائب، وشراء السلع والمعدات وغيرها من الأعمال، وهذا مؤشر إيجابي فبعدما نظر المجتمع للمرأة على أن مكانها في البيت وتربية الأطفال، أصبحت في وقت الراهن عنصر فعال في تقديم قيمة مضافة، والتي أولتها التقارير الدولية اهتماما وتحليلا خاصا، وتنحصر أهم دوافع إنشاء المرأة للمقاولة في البحث عن الاستقلالية، إثبات الذات، تجسيد إبداعاتها في الواقع، ودعم أسرتها ماديا.

في حين هناك مقاولين شباب لم يتلقوا أي مساعدة من العائلة في معظم خطوات إنشاء مقاولاتهم، وهذا راجع للرغبة القوية للمقاول في العمل الحر بغض النظر عن المساعدات التي تقدمها العائلة، كما قد يكون اتفاق أطراف النسق بعدم تدخل في شؤون البعض، لتجنب بعض المشاكل كالخلط بين العلاقات الشخصية وعلاقات العمل، مما قد يؤثر على أداء المقاولة وسوء تسييرها، حيث هناك نوع من الاختلاف في طبيعة التفكير والتعامل

مع المواقف، كما أن فرض الرأي والإصرار عليه من طرف العائلة في بعض الأحيان يخلق توتر في علاقات، مما يؤدي إلى اتخاذ قرارات قد لا تخدم مصلحة المشروع.

2- مساهمة العائلة في تقديم المساعدات المادية والمعنوية للمقاول:

الجدول رقم (35): يبين مدى تلقي المقاول المساندة من قبل عائلته.

الاتجاهات	التكرارات	النسبة المئوية %	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
موافق بشدة	33	% 18.3	3.67	1.10
موافق	102	% 56.7		
محايد	6	% 3.3		
غير موافق	30	% 16.7		
غير موافق بشدة	9	% 05		
المجموع	180	% 100		

من خلال الأرقام الإحصائية للجدول رقم (35) المتعلق باتجاهات أفراد الدراسة نحو مدى تلقيهم المساندة من قبل عائلاتهم، أن ما نسبته 75 % من المقاولين الشباب موافقين أو موافقين بشدة على تلقيهم مساندة من طرف عائلاتهم، وفي حين يرى ما نسبته 21.7 % خلاف ذلك بمعنى غير موافقين أو غير موافقين بشدة، وبلغت نسبة المقاولين الشباب لعينة الدراسة المحايدين 3.3 %. كما ولقد بلغت قيمة المتوسط الحسابي للعبارة "تلقيت مساندة من قبل عائلتي" 3.67 درجة بانحراف المعياري 1.10، مما يعني اتجاه العبارة نحو الموافقة.

يمكن لنا تفسير هذه المعطيات الكمية أن أغلبية المقاولين الشباب قد تلقوا مساندة من قبل عائلاتهم خلال إنشائهم للمشاريع، كونهم يعملون في سياق اجتماعي وثقافي متميز، غالبا ما تساهم العائلة في تنمية قدرات أبنائها ودفعهم نحو الأفضل، إذا يرى **بارسونز** أن الوحدة العائلية كوحدة بنائية متكاملة تتوزع فيها الأدوار لتلبية حاجات الوحدة وأعضائها، وهذا من خلال مساندة بعضهم البعض في إنجاح عملية الإنشاء التي تعود عليهم بالمصلحة العامة، والإسهام في رفع المستوى المعيشي وتلبية المتطلبات الأساسية، وفضلا عن التفاعل المستمر بالنسق العائلي يسمح بتكوين رصيد مهني من خلال المساندة المعنوية والمهنية التي يتلقوها المقاولين.

وإن الدعم الذي تقدمه العائلة اتجاه أبنائها هو استجابة للتغيرات والمواقف المختلفة التي تحدث على مستوى البناء المجتمعي، ما ينتج عنه دفع أبنائهم نحو إنشاء المشاريع كمستقبل مهني، فهناك من تمرن على يد الآباء واكتسبوا معارف وخبرة مهنية، وهناك من أخذ بتطوير مشروع عائلي، في حين البعض الأخر أنشئ مقاولة

خاصة بمساندة الأهل، وهنا يمكن القول أن بروز فكرة المقاولة راجع إلى التدخل العائلي بشتى مساعداتها، وتطور القيم والعادات لدى الأفراد وجعل الأبناء كمصدر لتحقيق الحاجات بالأخص جنس الذكور الذي يتكلون عليه في تسيير شؤون العائلة.

بينما هناك فئة من المقاولين الشباب تلقوا مساندة من قبل الأقارب والأصدقاء المقربين لهم بشكل كبير، خاصة الذين ينشطون في نفس القطاع، إذ صرحوا أنهم ينتمون إلى شبكة من الأصدقاء يدعمونهم من خلال النصائح والتوجيهات، مما يجعلهم يستفيدون من خبراتهم في هذا المجال وزيادة الاهتمام بالمشاريع المقاولاتية، نتيجة التقارب والتواصل المستمر بالعالم الخارجي، وتوفير جو الحرية لتبادل الآراء، كما هناك فئة من الأصدقاء الذين لديهم خبرة وأقدمية في العمل لانتمائهم إلى الوظيف العمومي، تجدهم يقدمون معارف ومعلومات تخص العمل وكيفية تسيير المقاولة مما يولد ثقافة مفتوحة.

في حين يرجع اتجاه أقلية المقاولين الشباب نحو المحايدة فيما يخص مساندة العائلة لهم في إنشاء المشاريع، باعتبارهم المساندة شيء معنوي وهم أنشئوا مشاريعهم بعيد عن العائلة، مما لم يسمح لهم بمعرفة إذا ما العائلة فعلا ستساندهم في هذا المشروع أم لا، كما هناك بعض الأنشطة تتطلب الخبرة والمعرفة المعمقة، وهذا ما لا تجده متوفر لدى العائلة، إذ قال أحدهم بهذا المعنى إن عائلتي تنتظر مني العوائد فقط ولا تهتم لطبيعة المشروع وكيفية إنشائه. وخلاصة القول يعد النسق العائلي المصدر الرئيسي لدعم مشاريع المقاولين الشباب وإلى جانبها الشبكات الاجتماعية من أقارب وأصدقاء.

الجدول رقم (36): يبين مدى تشجيع العائلة على تجسيد الأفكار في الواقع.

الاتجاهات	التكرارات	النسبة المئوية %	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
موافق بشدة	23	% 12.8	3.66	1.01
موافق	113	% 62.8		
محايد	13	% 7.2		
غير موافق	22	% 12.2		
غير موافق بشدة	09	% 05		
المجموع	180	% 100		

يتضح من خلال الجدول رقم (36) الذي يمثل اتجاهات أفراد الدراسة نحو مدى تشجيع العائلة على تجسيد أفكارهم في الواقع، أن ما نسبته 75.6 % من أفراد الدراسة موافقين أو موافقين بشدة على تشجيع العائلة على تجسيد أفكارهم في الواقع، وفي حين يرى ما نسبته 17.2 % عكس ذلك بمعنى غير موافقين أو غير

موافقين بشدة، ولقد قدرت نسبة أفراد الدراسة المحايدين بـ 7.2 %. كما تبين قيمة المتوسط الحسابي للعبارة "شجعتني عائلتي على تجسيد أفكاري في الواقع" البالغة 3.66 درجة بانحراف معياري 1.01، أن أغلبية المقاولين الشباب يرون أن عائلاتهم شجعتهم على تجسيد أفكارهم في الواقع واتجاه العبارة نحو الموافقة.

لقد اعتبر علماء الاجتماع العائلة بمثابة خلية أساسية التي ينشأ فيها الفرد ويتشبع من ثقافتها، فإذا صلحت هذه الخلية صلح المجتمع وإذا فسدت فسد المجتمع، ومن خلال القراءة الإحصائية للجدول أعلاه يظهر لنا أن أغلبية المقاولين الشباب قد شجعتهم عائلاتهم على تجسيد أفكارهم في الواقع، وهذه المسألة متعلقة بمدى معرفة الأهل والإخوة أن الابن الشاب يتمتع بأفكار إبداعية تسمح له بالولوج عالم الشغل، بالأخص أن الملكية الفردية مرتبطة بمدى قدرته على العمل وتحمل المسؤولية، فهناك من يعمل لدى العائلة أو الأقارب أعمال ترميم المباني والبناء، النجارة، الحدادة وغيرها من الأنشطة وبعد اكتسابه للخبرة، تشجعه العائلة على الاستقلالية والمبادرة في إنشاء عمل خاص كبوابة للابتكار، فهو يبدأ بمشروع بسيط وأدوات بسيطة إلى أن يوسع المشروع ويتحول إلى مقاولة ذات رأس مال كبير، وهذا ما توصل إليه الباحث **بدراوي سفيان** في دراسته حول ثقافة المقاولة لدى الشباب الجزائري المقاول أن فضل إنشاء المؤسسة الخاصة بالشباب المقاول راجع إلى العائلة بالدرجة الأولى وذلك بنسبة 44 %.

وإن العائلة الجزائرية غالبا ما تسعى إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي وما تحتاجه من متطلبات أساسية، من خلال مرافقة أفرادها على مزاولة العمل كمبدأ للحفاظ على كيانها، وفي نفس الوقت مواجهة منافسيها من العائلات أخرى، حيث انتشر في الآونة الأخيرة ظاهرة المنافسة بين العائلات وكل وحدة منها تسعى لفرض وجودها في القرية أو المدينة التابعة لها، من خلال الأعمال المنجزة والقيمة المضافة التي تقدمها للمجتمع، إذ لاحظنا أمهات المبحوثات أنهن يقمن بالترويج على منتجات بناتهن، وفي نفس الوقت مقارنة الأعمال التي ينجزهن تلك المقاولات بالأعمال مقاولات الأخريات من نفس المنطقة من حيث الجودة والنوعية، مما يعني تشجيع العائلة على تجسيد الأفكار في الواقع لا يقتصر على الذكور فقط وإنما حتى الإناث.

كما هناك مصادر أخرى تشجع المقاولين الشباب على تجسيد أفكارهم في الواقع من خلال إنشاء المقاولات الصغيرة والمتوسطة، أهمها المنظمات الرسمية (الجامعة، المؤسسة التكوين المهني) التي توعي الطلبة على الأهمية المقاولاتية في خلق القيمة المضافة من جهة، ومواجهة مشكلة البطالة من جهة أخرى، بالإضافة إلى الدور الذي تلعبه شبكة الأصدقاء المقاولين الذين سبق العمل لديهم في توجيه الشباب نحو المقاولاتية، والتأثير على أفكارهم لدرجة يتوجهون إلى نفس النشاط الممارس من قبل هؤلاء المقاولين.

الجدول رقم (37): يبين مدى حصول المقاول على مبلغ المساهمة الشخصية بنسبة معتبرة من طرف العائلة.

الاتجاهات	التكرارات	النسبة المئوية %	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
موافق بشدة	21	% 11.7	3.04	1.29
موافق	71	% 39.4		
محايد	4	% 2.2		
غير موافق	63	% 35		
غير موافق بشدة	21	% 11.7		
المجموع	180	% 100		

توضح معطيات الجدول رقم (37) المتعلقة بآراء أفراد الدراسة حول مدى حصولهم على مبلغ المساهمة الشخصية بنسبة معتبرة من طرف العائلة، أن ما نسبته 51.1 % من أفراد الدراسة يقرون بحصولهم على مبلغ المساهمة الشخصية من قبل العائلة، في حين يرى ما نسبته 46.7 % من أفراد الدراسة خلاف ذلك، أما النسبة المتبقية من المبحوثين والمقدرة بـ 2.2 % فهم محايدين، كما يوضح المتوسط الحسابي للعبارة "تحصلت على مبلغ المساهمة الشخصية بنسبة معتبرة من طرف العائلة" البالغ 3.04 درجة بانحراف معياري 1.29 أن حوالي نصف من المقاولين الشباب في اتجاه الموافقة.

إن التمويل من المشكلات التي قد تثير حرج المقاول في مبادرته لإنشاء المشروع، إذ لا يمكن الشروع فيه دون طاقة مادية مهما كان ضئيلة، حيث أن مبلغ المساهمة الشخصية تكون من مدخرات المقاول، وقد يلجأ إلى بيع سيارته أو قطعة أرض، وفي ذات السياق قالت إحداهن "أنها باعت عقد من ذهب لشراء آلة الخياطة"، لكن هذا قد لا يكفي لتأسيس مشروع مما يجعل هؤلاء الشباب يلجئون إلى العائلة كمصدر أولي لتمويل مشاريعهم وخاصة في مرحلة الانطلاق، وخلال القراءة الإحصائية نصف من المقاولين الشباب استفادوا من مبلغ مساهمة شخصية بنسبة معتبرة من طرف العائلة، وهذا راجع إلى أن مبلغ المساهمة الشخصية شرط لإنشاء المقاولة في إطار أجهزة الدعم والمرافقة، إذ هذه الأخيرة تحدد له نسبة مبلغ المساهمة الشخصية حسب قيمة الاستثمار، فإذا كان التمويل بمساهمة ثلاثة فاعلين للاستثمار في المشروع (البنك، الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، الشاب المستثمر) فإنه تكون نسبة مبلغ المساهمة الشخصية تتراوح من 01 % إلى 02 %، أما إذا كان نوع التمويل بمساهمة فاعلين اثنين (الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، الشاب المستثمر) فإنه تقدر نسبة المساهمة الشخصية من 71 % إلى 72 % من المبلغ الإجمالي للاستثمار.

ولهذا يمكن أن نطلق على المقاولة الشبابية تسمية مقاولة التضامن، وهذا راجع إلى المشاركة الجماعية في تمويلها بالأخص من قبل العائلة، فهذه الأخيرة تشارك حتى في إدارتها وتبقى تحت مسؤوليتها، وفي الأخير تحقق لها المنفعة المتبادلة، والملاحظ أن العائلة توفر للشباب المقاولين بعض المحتويات من المنزل كالكراسي، المناضد، معدات البناء والزراعة وغيرها من الوسائل الثانوية التي يستعين بها في المشروع، وهذا حسب طبيعة النشاط طبعا، كما وقد يستفيد من المياه والكهرباء التابعة للمنزل خاصة إذ مقر المقاولة قريب من مقر السكن.

بينما هناك نسبة معتبرة من المقاولين الشباب صرحوا بعدم حصولهم على مبلغ المساهمة الشخصية من قبل العائلة، وإنما كانت من مدخراتهم الشخصية، فغالبا ما نجد هذه الخاصية في الشباب الجزائري يكسب مبلغ من المال وادخاره حتى يستعين به في وقت الحاجة، بالإضافة إلى حصولهم على مبلغ معتبر من الأصدقاء المقربين لهم، إذ يلجأ إليهم من أجل طلب الدعم المالي، وطبعا هذا الدعم معفى من كل الفوائد، إذ قيم وعادات المجتمع الجزائري لا تسمح بمنح قرض بالفوائد، في حين نجد نسبة ضئيلة من المقاولين عبروا عن رأيهم بمحايد لعدم رغبتهم في تصريح لنا عن مصدر مبلغ المساهمة الشخصية للاستثمار في المشروع.

وهذا ما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل رقم (20): يمثل مدى حصول المقاول على مبلغ المساهمة الشخصية بنسبة معتبرة من طرف العائلة

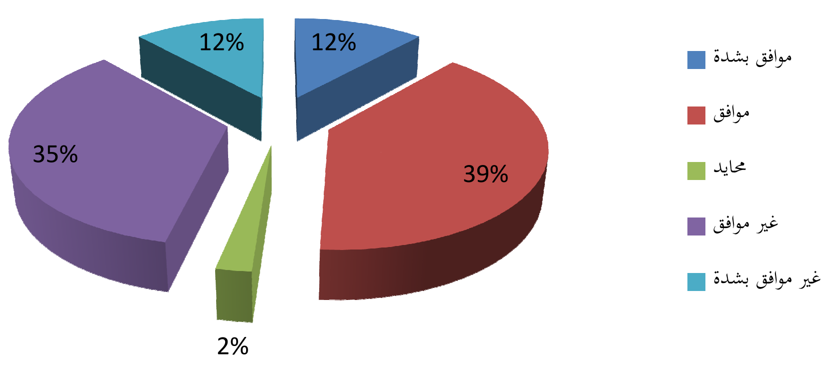

الجدول رقم (38): يبين مدى مساعدة العائلة لأبنائها في تجاوز معظم الصعوبات في إنجاز المشروع.

الاتجاهات	التكرارات	النسبة المئوية %	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
موافق بشدة	20	% 11.1	3.41	1.16
موافق	101	% 56.1		
محايد	6	% 3.3		
غير موافق	40	% 22.2		
غير موافق بشدة	13	% 7.3		
المجموع	180	% 100		

تشير الأرقام الإحصائية للجدول رقم (38) المتعلق بمدى مساعدة العائلة لأبنائها في تجاوز معظم الصعوبات في إنجاز المشروع، أن ما نسبته من أفراد الدراسة 67.2 % يقرون بمساعدة العائلة لهم في تجاوز معظم الصعوبات، في حين ما نسبته 29.4 % يرون خلاف ذلك، بينما نجد 3.3 % منهم محايدين، كما تبين قيمة المتوسط الحسابي للعبارة "ساعدتني عائلتي في تجاوز معظم الصعوبات في إنشاء المشروع" البالغة 3.41 درجة بانحراف معياري 1.16 أن اتجاه وتمركز أغلبية الإجابات في الموافقة.

يعد النسق العائلي الوعاء الاجتماعي الذي يؤثر على المقاول، من خلال تكوين شخصيته للحفاظ على تماسك أعضائها، فهي غالبا ما تسعى إلى بناء مكوناتها وفق معايير هادفة، وتظل ترافق أبناءها في معظم مراحل حياتهم، إذ بمجرد توجه المقاول الشاب نحو العمل الحر تبادر العائلة لمساندته واقتراح له حلول في المشاكل التي قد يتعرض لها، والملاحظ من خلال القراءة الإحصائية للجدول أعلاه أن نصف من المقاولين الشباب لكلا الجنسين قد أقروا بالمساعدات التي تقدمها العائلة لهم لتجاوز الصعوبات، خاصة إذا ما كان المقاول تغيب عليه فكرة كيفية التسيير المؤسسة.

مع هذا نجد فئة الإناث تتلقى المساعدة من طرف العائلة أكثر من فئة الذكور، وهذا راجع إلى طبيعة العراقيل التي لا يمكن لها أن تتجاوزها بمفردها كصعوبة إيجاد عقار أو مقر لمشروعها، ولتوضيح ذلك نشير إلى أن رغم وفرة الأراضي وهياكل قاعدية بالمجتمع المحلي غير مستغَلة إلا أنها لا يتم عرضها على المستثمرين، وتبقى المحلات المعروضة للشراء أو الكراء أسعارها مرتفعة يصعب على المقاول بسيط كرائها، أبسط مثال لكراء مرأب صغير يكون بسعر 18000.00 دج للشهر، ما يجعل العائلة تتدخل في الأمر بمنح عقار أو مرآب لبناتهم سواء بالمجان أو بخفض سعر الكراء. وفي ذات السياق إن شبكة العلاقات الاجتماعية بالنسبة للنساء تبقى محدودة مقارنة بالذكور الذين بإمكانهم اللجوء إلى الأصدقاء لحل مشاكلهم سواء متعلقة بالتمويل أو التسويق أو حتى

بالتسيير، وفي نفس الوقت تشجع العائلة الإناث على مواجهة المواقف المجتمعية ونظرة احتقار لهن بعدم قدرتهن على تسيير شؤون العمل بأنفسهن وتحمل المسؤولية.

في حين هناك مقاولين أقروا أنهم تلقوا مساعدة من أصدقائهم في تجاوز بعض الصعوبات، خاصة في تحضير ملف الخاص بالمشروع، والاستفسار عن كيفية الحصول على قروض بنكية لتجاوز البيروقراطية المنتشرة بكثرة على مستوى الإدارات الجزائرية، مع محاولة الاستفادة من خبراتهم السابقة، مع هذا تبقى هذه المساعدات ضئيلة أمام المساعدات التي يقدمها النسق العائلي.

3- إيجاد الفكرة واختيار النشاط:

الجدول رقم (39): يبين مدى وضع المقاول فكرة مبدئية لبدء المشروع بالتنسيق مع العائلة.

الاتجاهات	التكرارات	النسبة المئوية %	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
موافق بشدة	14	% 7.8	3.31	1.13
موافق	98	% 54.4		
محايد	12	% 6.7		
غير موافق	43	% 23.9		
غير موافق بشدة	13	% 7.2		
المجموع	180	% 100		

تشير الأرقام الإحصائية للجدول رقم (39) الذي يبين أراء أفراد الدراسة حول مدى وضع فكرة مبدئية لبدء المشروع بالتنسيق مع العائلة، أن ما نسبته 62.2 % يقرون بوضعهم فكرة مبدئية لبدء المشروع بالتنسيق مع العائلة، في حين ما نسبته 31.1 % يرون خلاف ذلك أي أنهم غير موافقين أو غير موافقين بشدة، أما نسبة المحايدين فقط بلغت 6.7 %. كما بلغت قيمة المتوسط الحسابي للعبارة "وضعت فكرة مبدئية لبدء المشروع بالتنسيق مع العائلة" 3.31 درجة بانحراف معياري 1.13.

للانطلاق في إنشاء أي مقاولة مهما كان حجمها أو طبيعة نشاطها، يشترط على المقاول خلق فكرة إبداعية كخطوة أولية للشروع في التأسيس، لكن يتوجب فحصها والتأكد المسبق بمدى إمكانية تلك الفكرة تحقيق لنتائج مرضية مستقبلا وقدرتها على تلبية متطلبات السوق، مع العلم أن الأفكار موجودة ومتجددة وفق التغيرات المستمرة التي تحدث على مستوى البناء الاجتماعي، كتغير سلوك الاستهلاك للأفراد بفعل العولمة الثقافية، وبروز مختلف المخاطر البيئية والاقتصادية وغيرها من التحولات، ويدعم العالم **Durcker** هذا الاتجاه باعتبار أن التغير

هو مصدر توليد الأفكار. ولقد أقر أغلبية المقاولين الشباب أن وضعهم للفكرة المبدئية لبدء المشروع بالتنسيق مع العائلة، ويمكن تفسير الأمر بأن أغلبية المقاولين الشباب يمتلكون أفكار إبداعية والرغبة في تجسيدها لكن الخوف من الفشل يدفعهم للتنسيق مع عائلاتهم والأخذ برأيهم حول الفكرة لمساعدتهم على اتخاذ قرار المبادرة.

وإن مصادر الأفكار التي يتبنها المقاول الشاب متعددة، أهمها قد تؤخذ الفكرة من مقاولين آخرين حققوا أعمال ناجحة، أو يكون مصدرها من العمل السابق بحيث هناك مقاولين اشتغلوا في مؤسسات عمومية لمدة معينة لكن الظروف دفعتهم لترك العمل مما يدفعهم إلى تبني أفكار التي امتلكوها من التجارب السابقة، ومحاولة منهم في تجسيدها على الميدان مع إحداث عليها تغييرات، وهذه الأفكار تساعد على تجاوز بعض الأخطاء التي قد يقع فيها المقاول المبتدئ، كما يمكن أن تكون الجامعة مصدر الفكرة فعلى سبيل المثال أحد المبحوثين درس في الجامعة الهندسة المعمارية بمجرد تخرجه توجه إلى إنشاء مقاولة في صناعة الأثاث بالاعتماد على تصاميمه الحديثة، في حين هناك من جعل من الموهبة مصدر لأفكاره كالرسام الذي يتوجه نحو الزخرفة والنقش على الفخار.

إن أفكار المقاولين الشباب غالبا ما تكون مرتبطة بتوفير متطلبات المستهلكين التي منها يحقق النجاح والاستمرارية في السوق، وتقديم منتجات وخدمات غير متوفرة بكثرة في منطقة معينة على عكس المناطق الأخرى، فعلى سبيل المثال إنشاء مقاولة في صنع الحلويات بمنطقة جبلية هذا يساعد على جذب أكبر عدد من المستهلكين وتحقيق الربح المادي؛ لكن من خلال القراءة الإحصائية لاحظنا وجود فئة من المقاولين لا يشاركون عائلاتهم في وضع فكرة مبدئية لبدء المشروع، وهذا لاكتفائهم بدراسة الجدوى لمعرفة مدى إمكانية نجاح المقاولة من فشلها، وهذه الدراسة غالبا ما يجريها المقاول بنفسه، حيث لو يكلف خبراء في إجراء دراسة جدوى للمشروع يكلفه نفقات إضافية قد تكون النتائج إيجابية أو سلبية، مع الاستشارة شبكة العلاقات الاجتماعية التي لها خبرة سابقة حول إنشاء المقاولات الصغيرة والمتوسطة.

الجدول رقم (40): يبين مدى مناقشة المقاول مع العائلة طبيعة النشاط الذي سيعتمد عليه.

الاتجاهات	التكرارات	النسبة المئوية %	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
موافق بشدة	26	% 14.4	3.61	1.07
موافق	108	% 60		
محايد	05	% 2.9		
غير موافق	33	% 18.3		
غير موافق بشدة	08	% 4.4		
المجموع	180	% 100		

تبين معطيات الجدول رقم (40) المتعلقة باتجاهات أفراد الدراسة نحو مدى مناقشة مع العائلة طبيعة النشاط الذي سيعتمد عليه، أن أغلبية المقاولين الشباب أقروا بموافق أو بموافق بشدة وقدرت نسبتهم بـ 74.4

%، في حين قدرت نسبة المعارضين بـ 22.7 %، أما النسبة المتبقية تمثل أفراد الدراسة المحايدين والتي قدرت بـ 2.9 %. كما توضح قيمة المتوسط الحسابي للعبارة "ناقشت مع عائلتي طبيعة النشاط الذي سأعتمد عليه" البالغة 3.61 درجة بانحراف معياري 1.07 أن أغلبية المقاولين الشباب في اتجاه نحو الموافقة.

لقد أظهر أغلبية المقاولين الشباب اتجاههم الإيجابي حول مناقشة مع عائلاتهم طبيعة النشاط الذي سيعتمدون عليه لإنشاء المشاريع، وذلك للتأكد مدى إمكانية النشاط المختار في تغطية النفقات وتحقيق الدخل والأرباح المالية، ويكون ذلك بشكل تعاوني مع العائلة في دراسة جدوى النشاط الذي تم اختياره، والملاحظ أن حسب تصريحات بعض المبحوثين أن الأهل هم من قاموا باختيار النشاط الممارس، انطلاقا من دراسة السوق وتحديد متطلباته، والاعتماد على الموارد المحلية في ممارسة نشاط ما بهدف إشباع السوق المجتمع المحلي.

وإن المقاول يأخذ بأنماط جديدة من النشاط حتى يحقق منه أهدافه، من خلال استخدام مدخراته البسيطة في تسيير مقاولته، لكن هذا الأمر يتطلب تتبع حاجات الأفراد المستهدفة، وتحديد طريقة ترويج المنتج أو الخدمة المطلوبة، وتقديم وصف لنوعية الخدمات أو المنتجات، وكل هذا مع تحديد مجال الذي تنتمي إليه المقاولة، وفي هذا الصدد لاحظنا تفاوت في توزيع الأنشطة التي يمارسها المقاولين الشباب بالمجتمع المحلي، إذ يتوجهون نحو القطاع الأنشطة الحرفية والخدماتية أكثر من باقي الأنشطة باعتبار هذه القطاعات تتسم باستجابة سريعة في إطار ما يقتضيه السوق. إن اختيار الأنشطة المهمشة في المجتمع المحلي فرصة أمام الشباب للاستثمار فيها، وإعادة إحيائها من جديد وفق أفكار إبداعية، ومحاولة إثارة انتباه المستهلك لها، مع العلم أن المقاول الجزائري غالبا ما يضع إستراتيجية لتحقيق العائد المادي بأقل تكلفة، مما يجعله يتجنب المخاطرة بتبني الأنشطة التي قد لا تحقق له النجاح.

كما نلاحظ وجود موقفين آخرين حول مدى مناقشة طبيعة النشاط مع العائلة، حيث الفئة الأولى معارضة تماما لفكرة مناقشتها مع العائلة لطبيعة النشاط الذي سيعتمد عليه في إنشاء المقاولة، لاعتبار الأمر رغبة شخصية في اختيار النشاط واقتناعها التام على قدرتها في ممارسته، ومواجهتها للتغيرات التي تطرأ على البيئة المحيطة، فكلما زاد اهتمام الأفراد بأنشطة وحاجات معينة كلما توجه المقاولين نحو توفيرها، وهذا الإدراك يختلف من مجتمع إلى آخر، إذ نجد بعض المجتمعات يميل اهتمامها نحو السياحة ومجتمعات أخرى نحو الصناعة، وهذا الاختلاف يصنع تفاوت في أنماط المقاولة، وفي نفس الوقت نجاح هؤلاء المقاولين مرهون بمعارفهم وقدرتهم على الابتكار، أما الفئة الثانية فهي المحايدين لفكرة مناقشة طبيعة النشاط مع العائلة كونها أنشئت مقاولاتها بعيد عن الوسط العائلي مما دفعها لاتخاذ القرار بمفردها بمعزل عن العائلة.

وهذا ما يوضحه الشكل الموالي:

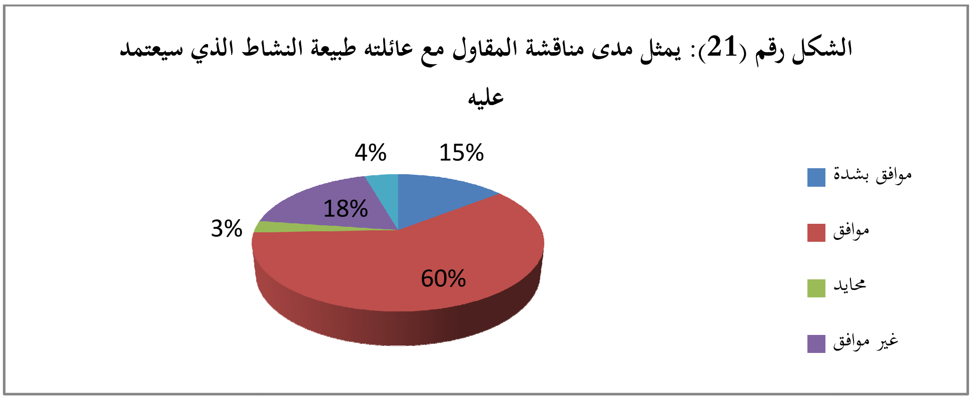

4- المحددات العملية للمشروع المقاولاتي:

الجدول رقم (41): يبين مدى وضع المقاول لتصور تكلفة المشروع باستشارة العائلة.

الاتجاهات	التكرارات	النسبة المئوية %	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
موافق بشدة	20	% 11.1	3.27	1.19
موافق	85	% 47.8		
محايد	12	% 6.6		
غير موافق	48	% 26.7		
غير موافق بشدة	14	% 7.8		
المجموع	180	% 100		

تشير الأرقام الإحصائية للجدول رقم (41) الذي يمثل اتجاهات أفراد الدراسة نحو مدى وضعهم لتصور تكلفة المشروع باستشارة عائلاتهم، أن ما نسبته 58.9 يرون أنهم يضعون تصور تكلفة المشروع باستشارة عائلاتهم، في حين يرى ما نسبته 34.5 خلاف ذلك أي أنهم غير موافقين أو غير موافقين بشدة، بينما قدرت نسبة المحايدين بـ 6.6 %. وكما بلغت قيمة المتوسط الحسابي للعبارة "وضعت تصور لتكلفة المشروع باستشارة عائلتي" 3.27 درجة بانحراف معياري 1.19.

إن وضع خطة إستراتيجية لكيفية تمويل المشروع في بداية تأسيسه أمر ضروري للانطلاق فيه، حيث يكون مصدر التمويل بعدة طرق، إما بمدخرات شخصية لصاحب المقاولة مع حصوله على مساهمات عائلية أو مدخرات شخصية للمقاول مع استفادته من القروض التي يتحصل عليها من أجهزة الدعم والمرافقة، من ثم ينتقل إلى وضع تصور افتراضي منطقي لتكاليف المشروع، وتقدير حجم المبيعات والأرباح التي قد يحققها المشروع في

المجتمع المحلي خلال شهر أو فصل (ثلاثة أشهر)، وهذا طبعا بمساعدة العائلة في تحديد تكلفة المشروع، استنادًا إلى الأرقام الإحصائية للجدول أعلاه تبين أن نصف من الشباب المقاولين لعينة الدراسة يستشيرون عائلاتهم حول تكلفة المشروع، لامتلاك العائلة فكرة مسبقة عن المستهلكين المحليين وحجم متطلباتهم لذلك النشاط، وتكلفة بعض المعدات الضرورية في المشروع.

وعلى هذا الأساس يشارك صاحب المقاولة أفراد عائلته في تحديد تكاليف التأسيس الأولية، التي تنفق على الأجهزة الضرورية حسب طبيعة النشاط، الأثاث، وسيلة نقل السلع والمعدات، وتحديد التكاليف الشهرية المرتبطة بأجور العمال، نفقات المياه والكهرباء، مستحقات التأمين، تكاليف الكراء والتي تدفع حسب عقد الاتفاق، بالإضافة إلى تحديد وقت تسديد القروض، وغالبا ما تكون بعد ثلاث سنوات من انطلاق المشروع المقاولاتي لجميع القطاعات وفق القوانين التي تضعها أجهزة الدعم والمرافقة، وهذا بالنسبة للجهة الشمالية للجزائر، وهذا ما حاول **نموذج السياق** تأكيده بتركيزه على الدور المحدد للميكانيزمات الاجتماعية وتأثيرها على معدلات الإنشاء

وهناك فارق بين الجنسين في استشارة العائلة، إذ أن الإناث أكثر ميلًا من الذكور في استشارة الأهل، وطلب من العائلة لمساعدتها في تحديد التكاليف، والاستفادة من خبرتهم وتجاربهم السابقة، إذ صرحت إحدى المبحوثات قائلة بالقبائلية: "mi idasghigh les machines innayed gma llant les pièces twabedlent"، ومعناه باللغة العربية "عندما اشترت المبحوثة عدة أجهزة قام أخوها بتفحصها، واكتشف تبديل بعض القطع بقطع مغشوشة"، وهذا دليل على تدخل أفراد العائلة في شؤون تأسيس المقاولة النسوية بالأخص. واستنادًا إلى المعطيات الرقمية للجدول أعلاه، نلاحظ أيضا فئة من المقاولين الشباب الذين يضعون تصور افتراضي لتكلفة المشروع لكن دون استشارة العائلة، وهذا بحجة استعانتهم بمقاولين آخرين واستشارتهم على كيفية إجراء دراسة جدوى تمويلية للمقاولة، ومحاولتهم الاستفادة من خبرتهم في تجاوز أخطائهم.

الجدول رقم (42): يبين مدى جمع المقاول للمعلومات المتعلقة بالسوق بمساعدة العائلة.

الاتجاهات	التكرارات	النسبة المئوية %	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
موافق بشدة	20	% 11.1	3.17	1.26
موافق	81	% 45		
محايد	11	% 6.1		
غير موافق	47	% 26.1		
غير موافق بشدة	21	% 11.7		
المجموع	180	% 100		

تبين المعطيات الرقمية للجدول رقم (42) المتعلق بآراء أفراد الدراسة حول مدى جمع المعلومات المتعلقة بالسوق بمساعدة العائلة، أن أكثر من نصف المقاول الشاب أقروا بجمع المعلومات المتعلقة بالسوق بمساعدة أفراد

عائلاتهم وذلك بنسبة 56.1 %، في حين يرى ما نسبته 37.8 % عكس ذلك بمعنى غير موافقين أو غير موافقين بشدة، أما النسبة المتبقية فهي تمثل الأفراد المحايدين التي قدرت بـ 6.1 %. كما وقد بلغت قيمة المتوسط الحسابي للعبارة "جمعت المعلومات المتعلقة بالسوق بمساعدة عائلتي" 3.17 درجة بانحراف معياري 1.26.

نلاحظ أن النسبة الأكبر من المقاولين الشباب يعتمدون على عائلاتهم في عملية جمع المعلومات المتعلقة بالسوق، وهذا راجع في مزاولة عائلاتهم لمهن حرة كالترميم المباني، البناء، الخياطة وصناعة الأثاث، والمقاولون الذين يتجهون نحو مثل هذه الأنشطة المذكورة سلفًا لا يتمتعون بالخبرة الكافية لإنشاء المقاولة الخاصة، فهم لم يزاولوا أي نشاط من قبل بسبب البطالة، كما أن أغلبيتهم ذو مستوى تعليمي متوسط وثانوي وبالتالي ثقافتهم المقاولاتية ضعيفة، مما جعلهم يعتمدون على العائلة في فهم عرض وطلب السوق؛ فبعد اختيار المقاول طبيعة نشاط المقاولة، ينزل إلى الميدان لتقدير حجم طلب المستهلك للسلع أو المنتج الذي يرغب في الاستثمار فيه، فالمقاولة تُنشئ بقدر وجود مستهلكين راغبين في ذلك المنتج أو الخدمة، ولتوضيح أكثر لا يمكن إنشاء مقاولة في صناعة الخمور بحيث نسبة المستهلكين ضئيلة جدًا في المجتمع الجزائري.

وفي ذات السياق يأخذ المقاول بعين الاعتبار التغيرات التي تطرأ على مستوى الأسواق المحلية، والمساهمة في تجديد المنتجات وفق الطلب، إذ قال أحد المقاولين أنه أنشئ مقاولة صناعة الأثاث بالخشب، لكن مع الوقت تغيرت أذواق المستهلكين وتفضيلهم للأثاث المصنوعة بالألمنيوم مما دفع به إلى إنشاء فرع آخر خاص بهذه النوعية، كما يحاول المقاول الاطلاع على أسعار الخدمات أو المنتجات في السوق المحلي، ومعرفة مدى استقرار الأسعار وتحديد موقع المقاولة وسط المنافسين له في نفس النشاط، بمعنى آخر كم حجم العرض للمقاولات التي تمارس نفس النشاط؟ وهكذا باستطاعة المقاول الانطلاق في مشروعه بعدما أجرى دراسة جدوى تسويقية، وحصوله على معومات كافية بمساعدة العائلة، التي تزيد من درجة ثقة المقاول بنفسه وما لديه من مستلزمات للمبادرة في إنشاء المقاولة، بعدما أن مر بمجموعة من الخطوات الأساسية من اختيار فكرة المشروع، تحديد مصدر تمويله وتكلفته إلى دراسة السوق.

مع هذا نلاحظ وجود فئة من المقاولين الشباب جمعوا معلومات متعلقة بالسوق دون مساعدة العائلة في ذلك، باعتبارهم قادرين على هذه العملية اعتمادًا على معارفهم القبلية التي اكتسبوها خلال تكوينهم في الجامعات ومؤسسات التكوين المهني وإجرائهم لدراسات ميدانية، كما استفادوا من مرافقة أجهزة الدعم والمرافقة لهم طيلة مرحلة التأسيس، أما الشباب المقاولين المحايدين حول مساعدة الأهل لهم في جمع المعلومات المتعلقة بالسوق، راجع إلى أن المقاولات التي ينشطون فيها ورثوها من أهلهم أي كانت موجودة مسبقا.

ومن أجل توضيح أكثر للأرقام النسبية للجدول أعلاه أقدمنا على تحويليهم لدائرة نسبية كما هي في الشكل الموالي:

الشكل رقم (22): يمثل مدى جمع المعلومات المتعلقة بالسوق بمساعدة العائلة

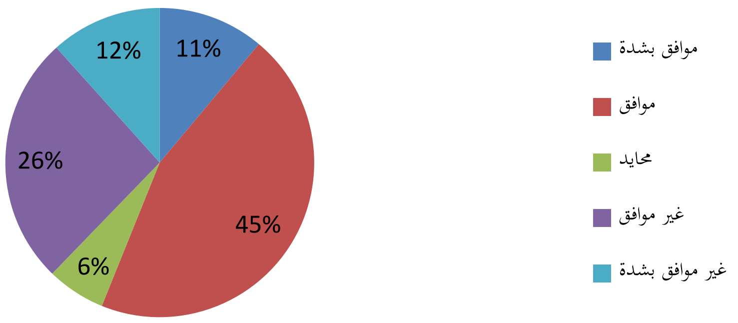

الجدول رقم (43): يبين مدى اختيار المقاول لتجهيزات المشروع بالتعاون مع العائلة.

الاتجاهات	التكرارات	النسبة المئوية %	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
موافق بشدة	14	% 7.8	3.12	1.18
موافق	82	% 45.6		
محايد	12	% 6.2		
غير موافق	57	% 31.7		
غير موافق بشدة	15	% 8.7		
المجموع	180	% 100		

تشير معطيات الجدول رقم (43) التي تمثل اتجاهات أفراد الدراسة حول مدى اختيارهم لتجهيزات المشروع بالتعاون مع العائلة، أن ما نسبته 53.4 % من أفراد الدراسة موافقين أو موافقين بشدة على أنهم يختارون التجهيزات لمشاريعهم بالتعاون مع العائلة، في حين ما نسبته 40.4 % يرون عكس ذلك أي أنهم غير موافقين أو غير موافقين بشدة، أما نسبة المحايدين قد بلغت 6.2 %. وكما بلغت قيمة المتوسط الحسابي للعبارة "اخترت التجهيزات المناسبة للمشروع بالتعاون مع العائلة" 3.12 درجة بانحراف معياري 1.18.

إن الانطلاق الفعلي في تأسيس أي مشروع يختلف عمومًا حسب طبيعة النشاط ورغبة الشخص في المخاطرة، والسؤال الذي يطرحه المقاول على نفسه هل له القدرة الكافية لإنشاء مشروع وفق ما لديه من إمكانيات؟ حتى يعرف مدى إمكانية تجسيد أفكاره في الواقع وتحقيق الأهداف المحددة، من خلال إجراء مقارنة

بين الفكرة الاستثمارية التي اختارها المقاول مسبقا مع العوائد المتوقعة، فبعدما أن يختار المقاول الشاب الفكرة المبدئية ينتقل للخطوة الموالية، المتمثلة في اختيار التجهيزات المناسبة للمشروع، والتي تكون بالتعاون مع العائلة، استنادًا إلى ما أقر به نصف من المقاولين الشباب لعينة الدراسة، وتشمل هذه التجهيزات ما يلي:

- توفير الآلات والمعدات اللازمة لإنشاء المشروع مع مراعاة طبيعة القطاع، فمثلا المعدات التي يستخدمها الخياط تختلف عن معدات الفلاح والبناء.
- اختيار نوع الملكية (فردية أو بالشراكة) والشكل القانوني للمقاولة
- اختيار مقر مناسب للمقاولة، ويشترط أن يكون فيه تجمعات سكانية ومستهلكين مستهدفين حسب طبيعة النشاط.
- قيام بالتراخيص القانونية اللازمة لإقامة المشروع.
- إعداد الوثائق اللازمة حسب نوع النشاط، ودفعها لدى الجهة الوصية على القطاع المعني بالاستثمار.
- التسجيل في سجل تجاري.
- توفير المياه والكهرباء، واختيار تسمية للمحل أن تطلب الأمر ذلك.

مع كل هذه التجهيزات، غالبا ما تدفع المقاول للتنسيق مع العائلة كإطار مرجعي التي تمد يد العون، وتخفف عليه حجم الضغوطات، بالأخص إذا ما كانت لها تجربة مسبقة في ذلك النشاط، فهناك حالات لا يستشيرون الأهل لنقص الخبرة والمستوى التعليمي في مسألة تأسيس المشاريع، إذ قد نجد اختلاف بين إقامة المشروع في السنوات الماضية والحالية من حيث عدد الملفات، طبيعة الآلات والمعدات وغيرها من أوجه الاختلاف، لكن تظل خطوة دراسة الجدوى ضرورية من أجل ضمان نجاح المشروع، والمشاريع التي لا تعطي أهمية إجراء دراسة الجدوى للمقاولة الصغيرة أو المتوسطة ينتهي بها الأمر بالفشل، وهذه الدراسة لا تقتصر على الجانب التقني وإنما تشمل دراسة التكاليف، السوق، المنتج، وحجم المنافسة.

وتنظر مختلف الأطراف من العائلة والحكومة والمنظومات الرسمية إلى المقاول الشاب كمشروع اقتصادي يحقق المنفعة العامة لأكبر شريحة في المجتمع المحلي، وفي نفس الوقت إمكانية دعم المشاريع الأخرى، إذ أن المقاولات الصغيرة والمتوسطة تستثمر في أنشطة فرعية معظمها تابعة للشركات الكبيرة، مما يتوجب تسهيل مهام المقاول ودفعه نحو الأفق، فهو غالبًا ما يسعى إلى تحقيق النجاح لنفسه مع توفير حاجات المجتمع المحلي.

الجدول رقم (44): يبين مدى توظيف المقاول لأفراد العائلة.

الاتجاهات	التكرارات	النسبة المئوية %	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
موافق بشدة	16	% 8.9	3.08	1.21
موافق	78	% 43.3		
محايد	5	% 2.8		
غير موافق	67	% 37.2		
غير موافق بشدة	14	% 7.8		
المجموع	180	% 100		

يوضح الجدول رقم (44) المتعلق باتجاهات أفراد الدراسة نحو مدى توظيفهم لأفراد العائلة، أن ما نسبته 52.2 % من أفراد الدراسة يقرون بتوظيف أفراد من عائلتهم، في حين ما نسبته 45 % خلاف ذلك أي أنهم غير موافقين أو غير موافقين بشدة لأمر توظيفهم لأفراد العائلة، أما النسبة المتبقية هم الذين عبروا عن رأيهم بالمحايدة والتي قدرت بـ 2.8 %. كما بلغت قيمة المتوسط الحسابي للعبارة "وظفت أفراد من عائلتي" 3.08 درجة بانحراف معياري 1.21.

إن عملية اختيار الموارد البشرية وتوظيفهم في المقاولات المصغرة والصغيرة تعد مهمة بسيطة مقارنة بالمؤسسات الكبيرة،كون هذه الأخيرة تعتمد على عدة مراحل في التوظيف أهمها، الإعلان عن الوظائف الشاغرة، تحديد شروط التوظيف، تحديد مصدر الاستقطاب إما داخلي أو خارجي، الاختيار عن طريق إجراء المقابلات أو الاختبارات ثم يليها التعيين، أما عملية التوظيف في المقاولات المصغرة والصغيرة غالبا ما يعتمد المقاول الشاب على توظيف أفراد عائلته مباشرة ، وهذا ما أشارت إليه الأرقام الإحصائية للجدول أعلاه، وتعود مبررات التركيز على توظيف الأهل والأقارب كمصدر أساسي إلى المعرفة الشخصية لهؤلاء الأفراد، ومدى قدرتهم على مواكبة العمل في المقاولة، وكما يرجع السبب إلى تمتعهم بكفاءة وخبرة عالية، ولديهم معلومات كافية عن سير العمل في المقاولة وتجنب نفقات التدريب.

حيث مسألة التوظيف لدى المقاولين الشباب مرتبطة بالثقة أكثر ما هي مرتبط بالكفاءة، إذ لاحظنا أن المقاولين يوظفون إخوتهم وأهلهم حتى يعتمدون عليهم أثناء غيابهم في تسيير شؤون العمل، وفي نفس الوقت مراقبة العمال الذين تم توظيفهم من مصادر أخرى، بالإضافة إلى أن إنشاء المقاولة كمصدر فعال في خلق فرص العمل وامتصاص البطالة التي يعاني منها المجتمع الجزائري، وعلى هذا الأساس جعل المقاول فرصة التوظيف في نصيب العائلة من الدرجة الأولى، وفي المقابل شعور الأهل بالطمأنينة لتوظيف أبنائها في مقاولات تابعة للعائلة،

معتمدين على التوصيات للاعتناء بهؤلاء الموظفين من قبل المقاول، كما نجد حالة عقد اتفاق بين المقاول وأحد أفراد عائلته والغاية منه تبادل المصالح، إذ يتم توظيف ذلك الشخص دون تأمينه، حيث قد تجد الأخير تابع لإحدى المؤسسات العمومية وهو بحاجة إلى عمل إضافي بغاية العائد المادي وفي المقابل لا يدفع المقاول مستحقات التأمين.

في حين هناك مقاولين شباب تجنبوا مصدر التوظيف العائلي، وهذا لاعتبارات عدة أهمها الخوف من المشاكل كالشجار والخلافات العائلية التي قد تؤثر على سير العمل من جهة، والرغبة القوية في فرض الرأي واتخاذ القرارات بصفة عشوائية تخص المناصب الحساسة من جهة أخرى، وهي نفس النتيجة التي توصل إليها **نورين جلوات** لما تطرق إلى عملية التوظيف في دراسته حول "ما بين الفعالية الاقتصادية المرتكزة على تقاليد العمل المنظمة وفق العقلانية الاقتصادية الأوروبية والممارسات المحلية في مجال المؤسسة"؛ كما أن طبيعة بعض الأنشطة تتطلب الكفاءة العالية والمؤهل العلمي من شاغري الوظيفة، مما يدفعهم إلى وضع معايير علمية وعملية في استقطاب وتوظيف العمال، في حين جاء مبرر المقاولين المحايدين حول توظيف أفراد عائلاتهم كون عائلتهم نووية لا يوجد أفراد لتوظيفهم.

الجدول رقم (45): يبين مدى مخاطرة المقاول برؤوس أموال في إنشاء المقاولة.

الاتجاهات	التكرارات	النسبة المئوية %	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
موافق بشدة	36	% 20	3.50	1.22
موافق	83	% 46.1		
محايد	9	% 05		
غير موافق	40	% 22.2		
غير موافق بشدة	12	% 6.7		
المجموع	180	% 100		

تشير أرقام الجدول رقم (45) والشكل أدناه اللذان يوضحان رأي أفراد الدراسة حول مدى مخاطرتهم برؤوس الأموال في إنشاء المشاريع، أن ما نسبته 66.1 % من أفراد الدراسة يؤكدون على مخاطرتهم برؤوس الأموال في إنشاء مشاريعهم، في حين أن ما نسبته 28.9 % أقروا عكس ذلك، أما نسبة المحايدين قد بلغت 05 %. كما توضح قيمة المتوسط الحسابي للعبارة "خاطرت برؤوس الأموال في إنشاء المشروع" البالغة 3.50 درجة بانحراف معياري 1.22 أن أغلبية المقاولين الشباب خاطروا برؤوس أموالهم وأن اتجاه العبارة نحو الموافقة .

UNIVERSITE SETIF2

من أبرز خصائص الشخصية المقاولاتية الميل نحو المخاطرة برأس المال في إنشاء المقاولة وتطويرها، وتحمل المسؤولية المخاطرة سواء كانت النتائج سلبية أو إيجابية، حيث من خلال القراءة الإحصائية للجدول أعلاه أقروا أغلبية المقاولين الشباب أنهم خاطروا برؤوس أموال في إنشاء المشروع، وهذا من أجل تحقيق النجاح فكلما زادت الرغبة والحماس في النجاح كلما زاد التوجه نحو المخاطرة، وأكيد هذه الصفة لا يمكن فصلها عن العائلة التي غالبا ما تشجع الأبناء على المخاطرة، وتسانده حتى في المواقف الصعبة، وبالتالي تمتد هذه المخاطرة إلى العائلة خاصة إذا ما كان مصدر مبلغ المساهمة الشخصية من العائلة، فهذه الأخيرة قد خاطرت بمالها وفي نفس الوقت وضعت الثقة في أبنائها أمل منها في النجاح مستقبلًا. لما يقرر المقاول الشاب المخاطرة برأس ماله في شراء المعدات والآلات التي يحتاجها في المشروع، فهو على معرفة مسبقة بالسوق والاحتياجات المطلوبة من قبل المستهلك المستهدف، بمعنى آخر إن المخاطرة نوعين وهما مخاطرة يقوم المقاول على انتهاز الفرص في أي وقت رغبة في تحقيق العوائد، في حين هناك المخاطرة والتي يقوم المقاول على أساس الحظ، وهذه الأخيرة قد تؤدي بالمشروع إلى الفشل لعدم امتلاك المقاول أدنى فكرة عن ما قد يحدث مستقبلًا.

إن الاستفادة من القروض التي تمنحها أجهزة الدعم والمرافقة تعد أكبر مخاطرة بالنسبة للمقاول الشاب، حيث إذا ما فشل مشروعه وانتهى الأمر بالشطب، يتعرض المقاول لمتابعة قانونية حتى يسدد القرض، وبالتالي هنا يخاطر بماله وبمستقبله، إذ قال أحد المبحوثين أن الدعم المالي الذي تقدمه أجهزة الدعم والمرافقة "أشبه بالمشنقة" ظاهريا مجموعة من الامتيازات لكن باطنيا تجبرك على التطوع للعمل لساعات طويلة لعلك تتجاوز مرحلة الخطر وتسديد القرض في وقته، ولها هذا يمكن القول أن المقاول يفضل الديناميكية وتحدي الصعوبات، فالاستعداد الدائم للمخاطرة يفسر مدى رغبة المقاول في تجسيد أفكاره في الواقع ومواجهة البطالة.

كما تجدر الإشارة إلى أنه هناك فئة من المقاولين الذين عارضوا فكرة المخاطرة برأس مالهم أثناء إنشاء المقاولة، وهذا راجع إلى خوفهم من الفشل وعدم قدرتهم بالتنبؤ ولو بنسبة ضئيلة بمدى إمكانية نجاح المشروع، إذ صرح أحد المبحثين قائلا: "لن أخاطر بمالي إلا إذا تأكدت من نجاحي في المشروع"، كما نجد من لم يخاطر بماله لامتلاكه كل المستلزمات لإنشاء المشروع، خاصة لما يكون فرع تابع للمقاولة العائلية ما على المقاول سوى تسيير شؤون مقاولته، وهنا العائلة تتكفل بكل الإعانات حتى يتمكن المقاول من تجسيد فكرته، وتبقى الغاية تبادل تحقيق المصلحة العامة.

الشكل رقم (23): يمثل مدى مخاطرة المقاول برؤوس أموال في إنشاء المقاولة

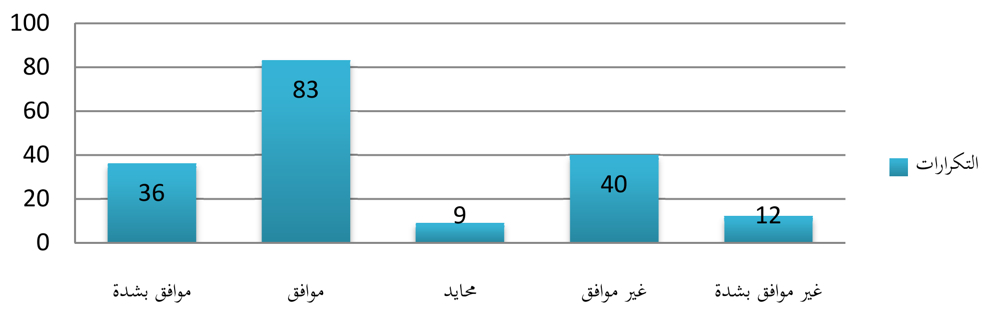

الجدول رقم (46): يبين مدى وضع المقاول خطط عمل واضحة لبلوغ الأهداف.

الاتجاهات	التكرارات	النسبة المئوية %	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
موافق بشدة	47	% 26.1	4.06	0.81
موافق	113	% 62.8		
محايد	06	% 3.3		
غير موافق	12	% 6.7		
غير موافق بشدة	2	% 1.1		
المجموع	180	% 100		

نلاحظ من خلال هذا الجدول المتعلق باتجاهات أفراد الدراسة نحو مدى وضعهم لخطط عمل واضحة لبلوغ الأهداف، أن أغلبية المقاولين الشباب وضعوا خطط عمل واضحة لبلوغ الأهداف وذلك بنسبة 88.9%، في حين يرى ما نسبته 7.8 % أنهم غير موافقين أو غير موافقين بشدة، أما النسبة الضئيلة المتبقية هم أفراد الدراسة المحايدين والمقدرة بـ 3.3 %. كما توضح قيمة المتوسط الحسابي للعبارة "وضعت خطط عمل واضحة لبلوغ الأهداف" البالغة 4.06 درجة بانحراف معياري 0.81 أن اتجاه العبارة نحو الموافقة مما يعني أن أغلبية المقاولين الشباب يميلون نحو وضع خطط عمل لبلوغ الأهداف.

مما سبق يمكن القول أن المقاولين الشباب أغلبيتهم وضعوا خطط عمل واضحة لبلوغ الأهداف، وذلك راجع إلى أن إنشاء مقاولة لا يعتمد على الصدفة إنما بطريقة عملية مقصودة، بمعنى أن الفعل الاجتماعي هو بناء مقصود ناتج عن الفاعل (المقاول) الذي تتوفر لديه الإمكانيات اللازمة واختيارات هادفة التي يستعين بها في خلق عوائد مادية، ولقد أعطى **بارسونز** أهمية للخطط ما قد يحققه المقاول الشاب من أفعال مستقبلا، وهذا لا يعني أن المقاول منفصل عن محيطه الخارجي الذي بدوره يؤثر على عملية تحديد الأهداف، وفي مقدمته النسق العائلي الذي يعطي الدوافع الضرورية للمبادرات التي يقوم بها الأبناء.

وفق رؤية **بارسونز**، إن الفعل يقتضي توفر عدة عناصر، أهمها المقاول الذي سيحدد الهدف الأساسي من المبادرة، وإلى جانبه وجود الوسائل التي سيعتمد عليها في الانطلاق بمشروعه، وما يتوقعه من ذلك الهدف من عوائد سواء مادية أو مهنية، مع الأخذ بعين الاعتبار الاختيار الأمثل للوسائل، فكلما تعددت الوسائل والأهداف كلما زاد احتمال الوقوع في الأخطاء وعدم إصابة الهدف الرئيسي، ولهذا يجب على المقاول بناء خطة عمل واضحة وهادفة على أمد قصير أو متوسطة حسب طبيعة المقاولة، كتحديد الشروط اللازمة لانجاز المهام، الاهتمام بالميزانية والوقت والجودة، ترتيب الأفكار وإقناع المستهلكين بنوعية الخدمة أو المنتج وغيرها.

إن الأهداف التي يسعى المقاولون الشباب إلى تحقيقها من خلال إنشاء مشاريع مقاولاتية عديدة وفق السير الذاتية لبعض المبحوثين، ونذكر منها:

- تجسيد أفكار إبداعية في الواقع من خلال المنتج أو الخدمة التي ستقدم للمستهلكين المحليين، أي الرغبة القوية في تحقيق الذات وسط المجتمع الذي ينتمي إليه والولوج لعالم الشغل، بالأخص فئة الإناث إذ قالت إحدى المبحوثات "أرغب في إثبات وجودي في المجتمع المحلي وكسب احترام الغير من خلال هذا المشروع".
- تحقيق عوائد مادية لتغطية نفقات الحياة اليومية وتوفير الاحتياجات الأسرية، خاصة أن أغلبية الشباب يعانون من البطالة التي شملت كل المستويات.
- توفير رغبات المستهلك المحلي وحاجاته، في إطار ما هو مطلوب في الأسواق.

في حين نجد بعض المقاولين الشباب أقروا بعدم وضعهم لأي خطط عمل لبلوغ الأهداف، كون طبيعة نشاطهم بسيط لا يتطلب أي خطة إستراتيجية لبلوغ الغايات المستقبلية، فعلى سبيل هناك مقاولين يمارسون الأنشطة الحرفية في المنزل ومع الوقت قرروا توسيع المشروع بالبحث عن مقر للمقاولة،

وكل هذا يمكن إبرازه في الشكل الموالي:

الشكل رقم (24): يمثل مدى وضع المقاول خطط واضحة لبلوغ الأهداف

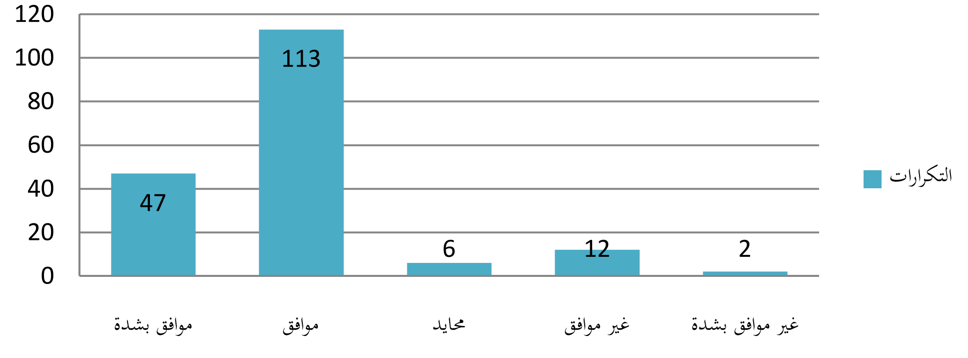

الجدول رقم (47): يبين مدى مواجهة المقاول للمعوقات لما انطلق في مشروع.

الاتجاهات	التكرارات	النسبة المئوية %
موافق بشدة	12	% 6.7
موافق	78	% 43.3
محايد	8	% 4.4
غير موافق	52	% 28.9
غير موافق بشدة	30	% 16.7
المجموع	180	% 100

تشير المعطيات الرقمية للجدول (47) الذي يمثل اتجاهات أفراد الدراسة نحو مدى مواجهتهم للمعوقات لما انطلقوا في مشاريعهم، أن نصف من أفراد الدراسة لم تواجههم كثيرًا معوقات لما انطلقوا في مشاريعهم وذلك بنسبة 50 %، في حين يرى ما نسبته 45.6 % خلاف ذلك أي أنهم غير موافقين أو غير موافقين بشدة، بينما جاءت نسبة المحايدين 4.4%.

إن المبادرة في إنشاء أي مشروع مهما كانت طبيعة نشاطه لا يخلو من الصعوبات سواء كانت مالية أو تسويقية أو إدارية، فمن يرغب أن يكون مقاولًا ناجحًا عليه مواجهة الصعوبات التي قد يصادفها في كل مراحل حياة المقاولة، وأن تتوفر فيه عدة خصائص أهمها: الميل نحو المخاطرة، الثقة بالنفس، الاندفاع نحو العمل الشاق، مواجهة المحيط الخارجي والتأقلم مع تغيراته، وخلال القراءة الإحصائية للمعطيات الرقمية للجدول أعلاه، نلاحظ أن نصف من المقاولين الشباب لم يواجهوا الكثير من المعوقات أثناء انطلاقهم في المشاريع، وهذا راجع للخبرة التي يتمتعون بها في عالم الشغل، خاصة الذين ينتمون إلى عائلات مقاولة في مجال البناء والزراعة والأنشطة الحرفية، فهم كبروا في وسط المهن الحرة واكتسبوا مهارات مهنية وفنية تساعدهم على تجاوز كل الصعوبات المحتملة، بالإضافة إلى تزويد العائلة أبنائها بالمعلومات ومرافقتهم خلال مرحلة إنشاء المقاولة، في حين البعض الآخر كثير الاحتكاك بالمقاولات الخدماتية التي منها يكتسبوا معارف وأفكار، خاصة إن اشتغلوا فيها سابقا كالمطاعم، المقاهي، وإصلاح الهواتف ...إلخ.

بينما هناك فئة من المقاولين الشباب الذين صرحوا أنهم واجهوا الكثير من الصعوبات أثناء الانطلاق في مشاريعهم المقاولاتية، هذا لعدم قدرة التحكم في كل الظروف المحيطة والتكيف معها، والتي تتمثل في صعوبة الحصول على القرض من طرف أجهزة الدعم والمرافقة، وتعقيد إجراءات الاستفادة من قبل الإداريين، حيث لاحظنا من خلال الإحصاءات المتحصل عليها، أن هناك من دفع ملف للاستفادة من القرض ولم يتم الرد عليه

أكثر من ثلاث سنوات بالأخص في السنوات الأخيرة مقارنة ببداية بروز تلك الأجهزة، خاصة بالنسبة للإناث كونهن قليلات الاحتكاك بأجهزة الدعم والمرافقة مقارنة بالذكور الذين يلتحقون بها بشكل مستمر والتواصل معهم بمختلف الطرق، بالإضافة إلى إشكالية صعوبة الحصول على عقار لتخزين المعدات، ولحل هذه المشكلة ساهمت بلديات كل دائرة في توزيع محلات للإيجار بأسعار معقولة (حوالي 1500.00 دج في الشهر) على المقاولين الحرفيين الذين استفادوا من الدعم، باعتبار أنشطتهم لا تتطلب مكان واسع، لكن بعضها منحت بالوساطة والمحاباة للمقاولين الذين لا علاقة لهم بأجهزة الدعم والمرافقة، بهدف بيع تلك المحلات بعد تسع سنوات لما تصبح الملكية باسم صاحب المحل بعدما كانت ملكية عمومية.

ثانيا: ديناميكية الحاجات الاستهلاكية للأفراد كعامل لتنويع الابتكارات في المقاولة الشبابية.

1- سلوك المستهلكين تجاه المنتجات والخدمات المقدمة:

الجدول رقم (48): يبين مدى تغير أذواق المستهلك مع مرور الوقت.

الاتجاهات	التكرارات	النسبة المئوية %	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
موافق بشدة	49	% 27.2	3.93	1.00
موافق	100	% 55.6		
محايد	06	% 3.3		
غير موافق	20	% 11.1		
غير موافق بشدة	05	% 2.8		
المجموع	180	% 100		

من خلال المعطيات الرقمية للجدول أعلاه والشكل أدناه اللذان يبينان مدى تغير أذواق المستهلك مع مرور الوقت، نلاحظ أن ما نسبته 82.8 % من أفراد الدراسة يرون أن أذواق المستهلكين للمنتجات أو الخدمات تتغير مع الوقت، في حين عبر ما نسبته 13.9 % بالمعارضة أي إما غير موافقين أو غير موافقين بشدة، بينما قدرت نسبة المحايدين بـ 3.3 %. كما توضح قيمة المتوسط الحسابي لإجابات أفراد الدراسة للعبارة "تتغير أذواق المستهلك مع مرور الوقت" البالغة 3.93 درجة بانحراف معياري 1.00، أن أغلبية استجابات المقاولين الشباب جاءت مرتفعة.

إن الانفتاح الذي عرفه المجتمع الجزائري في الآونة الأخيرة أثر بشكل غير مباشر على سلوكات الأفراد وتوجهاتهم الاستهلاكية، حيث من خلال القراءة الإحصائية للجدول أعلاه لاحظنا أن أغلبية المقاولين الشباب

أقروا بتغير أذواق المستهلكين مع مرور الوقت والتي تتميز بالحداثة، وهذا راجع إلى مظاهر العولمة الثقافية واقتحامها معظم دول العالم بواسطة تكنولوجية المعلومات والاتصال، إذ أصبحت مواقع التواصل الاجتماعي محرك أساسي لسلوكات الأفراد المستهلكين من خلال ترويجها لخدمات ومنتجات أجنبية، فبعدما كان النسق الثقافي للمجتمع الجزائري أكثر انضباطًا في مرحلة ما قبل الاستقلال رغم وجود المعمر الفرنسي ومحاولته فرض ثقافته على المواطن الجزائري، أصبح هذا النسق حاليًا أكثر تغيرًا بفعل انتشار الثقافة الغربية بشكل كبير، فعلى سبيل المثال في مجال السكن أصبح المستهلك الجزائري يهتم بالتصاميم الجديدة لشقته، واستخدام الألوان حسب الموضة، التأثيث والتجهيز حسب العلامة التجارية.

كما اكتسب الفرد المستهلك ثقافة استهلاكية من خلال التعلم الذي تلقاه في المنظومات الرسمية، وأصبح يهتم بتاريخ صلاحية المنتج أو الخدمة والمكونات الأساسية لها، حيث يرى **بارسونز** في النسق الثقافي أنه يزود الأنساق الفرعية بمعارف وسلوكات قابلة للنمو والتطور برغبة الأفراد والجماعات وهذا بفضل الاحتكاك فيما بينهم، دون أن ننسى الدور الذي تلعبه الجماعات المرجعية الأولية في توجيه سلوكات الأبناء نحو شراء منتجات وخدمات معينة، والبحث الأكثر عن الرفاهية في الحياة، خاصة بالنسبة للذين ينتمون إلى عائلات ذات مستوى مادي مرتفع.

بينما هناك فئة ضئيلة التي أقرت بعدم تغير أذواق المستهلك مع مرور الوقت، باعتبار القدرة الشرائية لهؤلاء المستهلكين ضعيفة، ما يجعهم يطلبون نفس المنتجات والخدمات الأساسية التي يعتمدون عليها في حياتهم اليومية، دون إعطاء أي أهمية للجودة أو النوعية خاصة القاطنين في المناطق الريفية، ولاعتبار آخر انعزالهم عن العالم الافتراضي الذي يزودهم بالمنتجات والخدمات الجديدة، وعدم اطلاعهم على المستجدات التي تقدم لغرض خدمة المجتمع، بمعنى أن هؤلاء المستهلكين قليل التفاعل مع الأنساق الاجتماعية والثقافية ما يترتب عنه عدم القدرة على التعلم والنمو ويظل مجال التفرد واسع من جهة، وانخفاض مستوى عرض المنتجات والخدمات الجديدة من جهة أخرى. بينما عبرت الفئة الثالثة عن رأيها بمحايد باعتبارها أقل احتكاك بالمستهلكين للكشف عن مدى حدوث تحولات على مستوى رغباتهم وميولهم.

الشكل رقم (25): يمثل تغير أذواق المستهلك مع مرور الوقت

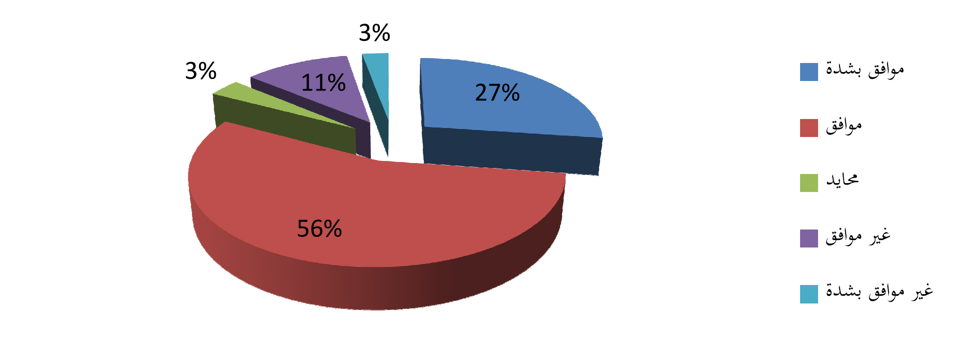

الجدول رقم (49): يبين اهتمام المستهلك بسعر المنتج أو الخدمة.

الاتجاهات	التكرارات	النسبة المئوية %	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
موافق بشدة	55	% 30.6	4.04	0.90
موافق	99	% 55		
محايد	07	% 3.9		
غير موافق	17	% 9.4		
غير موافق بشدة	02	% 1.1		
المجموع	180	% 100		

تشير الأرقام الإحصائية للجدول رقم (49) الخاص بمدى اهتمام المستهلك بسعر المنتج أو الخدمة، أن ما نسبته 85.6 % من أفراد الدراسة عبروا عن آرائهم بموافق أو موافق بشدة، في حين يرى ما نسبته 10.5 % خلاف ذلك بمعنى إما غير موافقين أو غير موافقين بشدة، وتليها نسبة المحايدين المقدرة بـ 3.9 %. كما تبين قيمة المتوسط الحسابي لإجابات أفراد الدراسة للعبارة "يهتم المستهلك بسعر المنتج أو الخدمة" البالغة 4.04 درجة بانحراف معياري 0.90 أن أغلبية المقاولين الشباب تنحصر إجاباتهم في مجال مرتفع.

من خلال نتائج التحليل الإحصائي للجدول أعلاه نلاحظ أن أغلبية المقاولين الشباب يرون أن المستهلك يعطي أهمية كبيرة لسعر المنتج أو الخدمة، وهذا راجع إلى الدخل المحدود لأغلبية المواطنين الجزائريين، فالسؤال الأول الذي يطرحه المستهلك للمقاول ما سعر خدمتك أو منتجك ؟ بغض النظر عن نوعيتها أو كميتها، إذ هناك مؤسسات تفرض أسعار مرتفعة لمنتجاتها وخدماتها وهي لا تتلاءم مع القدرة الشرائية للمستهلك ما قد يشكل خسارة لهؤلاء المستثمرين، وإن هذا الخلل ناتج عن غياب حماية المستهلك.

وفي ذات السياق إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تضع أسعار معقولة حسب الإمكانيات المالية للمستهلك، والملاحظ أن أسعار الخدمات والمنتجات في المناطق الريفية أقل من الأسعار في المدينة، على تعبير

أحد المقاولين "المِوَاطِنِين مْسَاكَن مَيْقَدْرُوش يْسَلْكُوا حَقْ المنتج، الشِي لِي يْخَلِينِي نَنْقَصْ فالسِعْر ومَرة عَلى مَرة نَسْمَح فِي حَقِي"، بالرغم أن الهدف الأساسي للمقاولين هو تعظيم الربح لكن الجانب الإنساني لهؤلاء المقاولين يجعلهم يتعاطفون مع المستهلكين، كما أنهم يخفضون من الأسعار في بعض الأحيان.

أما من الناحية القانونية فقد صدرت الجزائر بعد النهج الجديد والانتقال من النظام الاشتراكي إلى نظام اقتصاد الحر، قانون الأسعار الذي يهتم بتكريس حرية المنافسة، ونصت المادة 04 من الأمر رقم 03-03 المؤرخ في 19 جويلية 2003 بمبدأ حرية تحديد أسعار السلع والخدمات بناء على قواعد المنافسة، وفي حال ارتفاع الأسعار تؤخذ التدابير اللازمة للحد من ارتفاعها، وتم الاعتماد على مبدأ المنافسة بين المقاولين لاعتباره الطريقة الناجحة للتخفيض عن الأسعار وفي نفس الوقت الزيادة الإنتاجية وتحسينها، لكن الواقع يبين العكس فالمقاولين يضعون الأسعار على حسب ما يحقق لهم المنفعة وفي نفس الوقت إرضاء المستهلكين بتلك الأسعار، أما المنافسة ترتكز على جودة المنتج أو الخدمة.

وتليها فئة من المقاولين الذين أقروا بوجود أفراد مستهلكين محليين وأجانب لا يهتمون للأسعار بقدر ما يهتمون بالجودة والنوعية، باعتبار إمكانياتهم المادية مرتفعة بمقدورهم اقتناء أي سلعة أو منتج، كما أنهم يقدرون أتعاب المقاولين والجهود التي يبذلونها لتقديم منتجات في صيغتها النهائية، خاصة في قطاع الأنشطة الحرفية والصناعات التقليدية، بالإضافة إلى تمتعون بثقافة استهلاكية عالية تسمح لهم بفهم طبيعة التبادل التجاري، كما أن المستهلكين السياح بدورهم لا يهتمون بالأسعار في اقتناء منتجات تقليدية، في هذه الحالة لاحظنا بعض المقاولين يستغلون الفرصة في رفع الأسعار لتحقيق ربح مضاعف وعدم التقيد بقانون الأسعار ومبادئه.

الجدول رقم (50): يبين تفضيل المستهلك للتبادل التجاري المتنوع.

الاتجاهات	التكرارات	النسبة المئوية %	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
موافق بشدة	38	% 21.1	3.76	1.02
موافق	97	% 53.9		
محايد	13	% 7.2		
غير موافق	28	% 15.6		
غير موافق بشدة	04	% 2.2		
المجموع	180	% 100		

يتبين من الجدول أعلاه الخاص باتجاهات أفراد الدراسة نحو مدى تفضيل المستهلك للتبادل التجاري المتنوع (الفوري، التقسيط، الوصل)، أن ما نسبته 75 % أقروا بموافق أو بموافق بشدة، في حين يرى ما نسبته 17.8 % خلاف ذلك بمعنى إما غير موافقين أو غير موافقين بشدة، أما النسبة المتبقية فتتمثل في أفراد الدراسة الذين عبروا عن رأيهم بمحايد والتي قدرت بـ 7.2 %. كما توضح قيمة المتوسط الحسابي لإجابات المقاولين الشباب للعبارة

"يفضل المستهلك التبادل التجاري المتنوع (الفوري، التقسيط، الوصل) البالغة 3.76 درجة بانحراف معياري 1.02، أن أغلبية المقاولين الشباب جاءت استجاباتهم مرتفعة.

لقد كان التبادل التجاري بين البائع والمشتري يتم على أساس المقايضة أي تبادل سلعة بسلعة حسب حاجة كل طرف، لكن مع التحولات الحاصلة في أنماط الاستهلاك أصبحت هذه الطريقة غير نافعة، فانتقلوا إلى التبادل على أساس سلع مقابل قطع نقدية مع تحديد سعر كل خدمة أو منتج، ما جعل المستهلك يبذل جهد مضاعف للحصول على رؤوس أموال من أجل إشباع متطلباته الضرورية، لكن كثرة حاجات المستهلكين وتغيرها السريع، تدفعهم إلى البحث عن أسلوب جديد لتسهيل إشباعها، وهذا في ظل التبادل التجاري المتنوع، إذ أقر أغلبية المقاولين أن المستهلك يفضل التنويع في التبادل التجاري أثناء شراءه للمنتج أو الخدمة وهذا حسب أسعارها، حيث في حالة الشراء بكمية كبيرة يقترح على المقاول الدفع بالتقسيط مع الضمان على الدفع، والمقاول بدوره له اختيارين إما أن يضع الثقة في المستهلك ويمنح له المنتج، أو حتى يستكمل الدفع ليأخذ المنتج أو يستفيد من الخدمة، وهناك مقاولين يعتمدون على وصل الدفع التي تثبت الدفع بالتقسيط مع الحفاظ على ثبات السعر، وتليها حالة أخرى المتمثلة في الدفع المباشر لما تكون الكمية قليلة وسعر المنتج أو الخدمة منخفض، وهناك حالة جديدة أضافها المقاولين والتي يعتمد عليها المستهلكين في المناطق الريفية، المتمثلة في الاستفادة من المنتج أو الخدمة بتأجيل الدفع، في تعبير أحد المقاولين" atawigh après akekhalssegh" وما عليه إلا بتسجيل اسمه في سجل خاص مع طبيعة المنتج وسعره، وهذه الطريقة يعتمد عليها بشكل كبير لمعرفة الأطراف لبعضهم البعض سواء ينتمون إلى عائلة المقاول أو إلى شبكته الاجتماعية.

إن المستهلك قبل اتخاذ قرار الشراء يقوم على تقييم البدائل المتاحة في السوق، من خلال جمع المعلومات من مختلف المصادر كالعائلة والأصدقاء والمستهلكين لذلك المنتج أو الخدمة، لكن هناك فئة من المقاولين الشباب الذين أقروا بوجود مستهلكين لا يفضلون التبادل التجاري المتنوع وإنما يفضلون الدفع الفوري رغم اتساع تشكيلة المنتجات والخدمات باستمرار، وهذا راجع إلى ارتفاع قدرتهم الشرائية وإشباع حاجاتهم بما هو معروض في الأسواق المحلية، بالإضافة إلى عدم الاهتمام بمستجدات السوق والمنتجات التي يستهلكونها تبقى محدودة، كما أنهم يفضلون التبادل التجاري مع مقاولين ذو ثقة لتفادي عيوب المنتج أو الخدمة المقدمة ولتحقيق الأمان والراحة النفسية، وفي المقابل يقوم المقاول على تخفيض السعر في بعض الأحيان، أو يهديه منتج إضافي بالمجان.

الجدول رقم (51): يبين مدى تعبير المستهلك الفرد بسهولة عن حاجاته للمنتج أو الخدمة من المقاولة.

الاتجاهات	التكرارات	النسبة المئوية %	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
موافق بشدة	27	% 15	3.83	0.85
موافق	121	% 67.2		
محايد	10	% 5.6		
غير موافق	20	% 11.1		
غير موافق بشدة	02	% 1.1		
المجموع	180	% 100		

نلاحظ من خلال المعطيات الرقمية المبينة في الجدول أعلاه الخاص بمدى تعبير المستهلك الفرد بسهولة عن حاجاته للمنتج أو الخدمة من المقاولة، أن ما نسبته 82.2 % من أفراد الدراسة موافقين أو موافقين بشدة حول تعبير المستهلك عن حاجاته من المقاولة، في حين ما نسبته 12.2 % يرى خلاف ذلك أي إما غير موافقين أو غير موافقين بشدة، وبلغت نسبة أفراد الدراسة المحايدين 5.6 %. كما تشير قيمة المتوسط الحسابي لإجابات أفراد الدراسة البالغة 3.83 بانحراف معياري 0.85، أن أغلبية المقاولين الشباب يرون أن المستهلك الفرد يعبر عن حاجاته للمنتج أو الخدمة من المقاولة.

إن التطور الحاصل في تكنولوجيا الاتصال أسفر عنه اهتمام المستهلكين المحليين لحاجات ومتطلبات جديدة من خلال اطلاعهم على مواقع تجارية التي تقوم بالترويج بالسلع الجديدة وفق علامات تجارية متنوعة، حيث أقر أغلبية المقاولين الشباب أن المستهلك يعبر عن حاجته للمنتج أو الخدمة من المقاولة، باعتماد على مختلف الطرق إما اللجوء مباشرة إلى المقاول ويعبر عن حاجته من ناحية الشكل والنوعية والكمية أو عبر مواقع التواصل الاجتماعي ويرافق طلباته بالصور ليعطي فكرة عامة عما يبحث عنه، أو عن طريق الاتصالات الهاتفية بالمقاول، وكل هذا لإشباع حاجاته وفق المواصفات المرغوبة، وتجدر الإشارة إلى حدوث تغيرات في المجتمع الجزائري، فبعدما كان الشراء والتعبير عن الحاجات يقتصر على الذكور أصبح اليوم حتى النساء يشاركن في قرارات الحاجات اللازمة استهلاكها، وحتى أنهن يعبرن عن حاجاتهن من المقاولة بشكل مباشر وفق معايير معينة، كما أن الحاجات التي يسعى الفرد إلى إشباعها في مرحلة العزوبية تختلف عن التي يبحث عنها بعد مرحلة الزواج، بالإضافة على أن الفئة المتعلمة من المستهلكين يختلفون عن الفئة الأمية في طريقة تعبيرهم عن رغباتهم ونمط استهلاكهم، بمعنى هناك تفاعل اجتماعي دائم بين الأفراد يتأثرون بأفكار بعضهم بعض وتتغير مواقفهم وسلوكاتهم.

وفي ذات السياق إن المستهلك الفرد يتعلم من البيئة المحيطة له والجماعات المرجعية والتي تدفعه إلى البحث عن مصدر لإشباع حاجات ومتطلبات ذات مواصفات معينة والخضوع لها في فترة معينة، إذ يرى **بارسونز** أن المستهلك فاعل موجه وعلى هذا الأساس وجوب تحديد الأدوار الاجتماعية وفهم روابطهم الاجتماعية من قبل المقاولين الشباب لفهم اهتمامات وميولات الأفراد المستهلكين، مع مراعاة العوامل المؤثرة على سلوكات الأفراد الذين يواجهون مشكلة التعبير عن رغباتهم واحتياجاتهم اليومية، إذ أقر العديد من المقاولين أن الفرد المستهلك لا يعبر بسهولة عن حاجاته لمنتج أو خدمة من المقاولة، وقد يرجع هذا السلوك إلى فقدان الثقة في النفس مما يجعله يعتمد على أطراف أخرى في تلبية حاجاته عوض عنه، خاصة هؤلاء الفئة الغير المتعلمة التي يصعب عليها التعبير عن حاجتها لكثرة المنتجات والخدمات التي تتجدد في فترات قصيرة، حيث قال أحد المقاولين أن هذه الفئة تعتمد أكثر على الوصف للحاجة التي يرغب في شراءها، بينما هناك من يتجنب شراءها لعدم فهم غايتها وكيفية استخدامها، مع العمل أن المنتجات والخدمات تتميز بالبساطة والسهولة مقارنة بالمنتجات الأجنبية، بينما هناك مقاولين شباب يعتمدون على عامل ويكلفونه بمهمة تقديم الخدمات أو المنتجات للمستهلكين ما يجعلهم لا يدركون سلوكات المستهلكين أثناء التبادل التجاري.

2- محددات اختيار المستهلك للمنتجات والخدمات:

الجدول رقم (52): يبين مدى اهتمام المستهلك بجودة المنتج أو الخدمة.

الاتجاهات	التكرارات	النسبة المئوية %	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
موافق بشدة	58	% 32.2	4.12	0.81
موافق	101	% 56.1		
محايد	07	% 3.9		
غير موافق	14	% 7.8		
المجموع	180	% 100		

تشير الأرقام الإحصائية للجدول أعلاه والشكل أدناه المتعلقان بمدى اهتمام المستهلك بجودة المنتج أو الخدمة، أن أغلبية أفراد الدراسة عبروا عن رأيهم بموافق حيث قدرت نسبتهم 56.1 %، ثم تليها نسبة أفراد الدراسة الذين أقروا بموافق بشدة بـ 32.2 %، في حين عبر ما نسبته 7.8 % بعدم الموافقة، وآخر مرتبة بالذين أقروا بمحايد وقدرت نسبتهم 3.9 %. كما تبين قيمة المتوسط الحسابي لإجابات أفراد الدراسة للعبارة "يهتم المستهلك بجودة المنتج أو الخدمة" البالغة 4.12 درجة بانحراف معياري 0.81، أن أغلبية المقاولين الشباب يرون أن المستهلك يهتم بجودة المنتج أو الخدمة.

إن المستهلك غالبًا ما يهتم بجودة المنتج أو الخدمة حسب تصريحات أغلبية المقاولين الشباب من خلال المواصفات الموضوعية التي يتمتع بها، ومدى قدرته على إشباع متطلباته لمدة أطول، وهذا راجع إلى كثرة العرض للمنتجات والخدمات في الأسواق المحلية، مما يتيح فرصة للمستهلك في اختيار ما يوافق توقعاته، كما أصبح المستهلك يتأكد من طبيعة المواد الأساسية المستخدمة ومدى انخفاض عيوبها، إذا صرح أحد المقاولين أن المستهلك يتأكد من كل تفاصيل المتعلقة بالمنتج أو خدمة قبل الشراء، فإذا ما ظهر عيب عليها ينسحب دون شراء وهذا طبعا سيؤثر سلبًا على عوائد المقاولة، بالإضافة إلى أنه يهتم بالسرعة والوقت المستغرق في تقديم المنتجات في شكلها النهائي، وهذا ما يشجع المقاولين الشباب على الابتكار في سياق عمليات الجودة والنوعية لكسب ثقة المستهلكين نحو أهمية المنتجات والخدمات المحلية باستخدام موارد أيضا محلية.

كما أن الجودة المنتج أو الخدمة هي الطريقة المثلى للوصول إلى الميزة التنافسية، إذ يرى المقاولين الشباب أن الأسواق المحلية تتميز بمنافسة قوية بين المقاولات سواء المصغرة أو الصغيرة، لإرضاء المستهلكين وتوفير متطلباتهم الأساسية، وبالتالي تصبح الجودة ذو أهمية كبيرة بغض النظر عن الأسعار، فبعدما يشبع المستهلك حاجاته الأساسية ينتقل إلى حاجات أكثر أهمية وهكذا على التوالي، فالنسق الشخصي يعكس أفكار الأنساق الأخرى، إذ يرى **بارسونز** أن الحاجة الدافعة هي ميول مكتسبة وليست فطرية حيث يكتسبها المستهلك من خلال تفاعله مع الأفراد المحيطين به، وبالتالي فالتصرفات التي يقوم بها تجاه المنتجات والخدمات يكتسبها من خلال خبراته والمعلومات المتوفرة في المحيط الذي يعيش فيه، كما تساهم التنشئة الاجتماعية في دفع المستهلك نحو تقبل أو رفض منتج أو خدمة معينة، بالإضافة إلى دفعه نحو استهلاك منتجات جديدة إذا لم تتوفر الشروط الأساسية في المنتجات القائمة ولا يمكن أن تشبع حاجاته، وبالتالي فالتنشئة تتدخل بطريق غير مباشرة في إحداث التوازن الديناميي، ما يترتب عن ذلك تعزيز الثقة بين المستهلك والمقاول من خلال مواكبة هذا الأخير التطور في عملية الإنتاج.

وتليها فئة من المقاولين الشباب الذين أقروا أن المستهلك لا يهتم بالجودة، باعتباره أن المنتجات والخدمات المحلية لا تتمتع بمعايير ومواصفات عالمية، وهذا ما يجعلهم يهتمون أكثر بالكمية والأسعار، وبالتالي ما على المقاولين إلا فهم سلوكات المستهلكين وتلبية حاجاتهم، إذ في بعض الحالات يحاول المقاول إقناع المستهلك بمنتج معين على حساب منتج آخر مع تقديم شروحات إلا أنه يصر على المنتجات والخدمات أقل سعر وتكلفة خاصة الذين يعيشون في المناطق الريفية، إذ نجد ثقافتهم الاستهلاكية ضعيفة وقيمهم الاجتماعية لا تسمح لهم بالتغيير والتجديد. بينما هناك فئة ضئيلة من المقاولين الشباب الذين لم يلاحظوا سلوكات المستهلكين أثناء التبادل التجاري لتحديد اهتماماتهم واتجاهاتهم، كون غاية هؤلاء المقاولين تحقيق العوائد المادية وفقط.

الشكل رقم (26): يمثل مدى اهتمام المستهلك بجودة المنتج أو الخدمة.

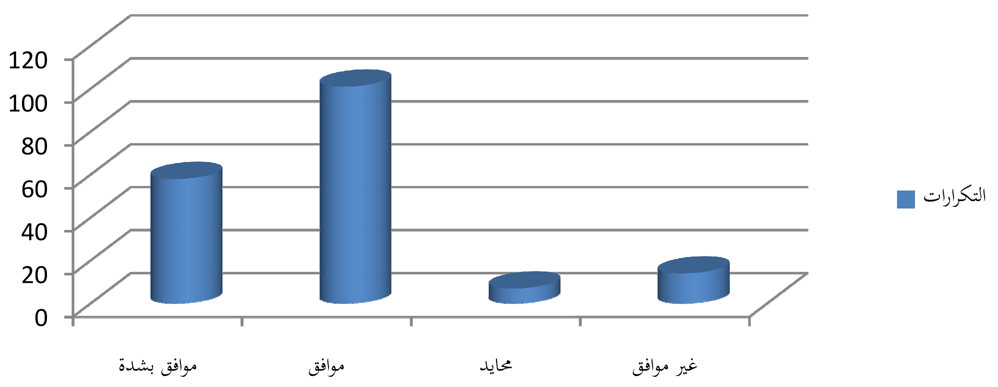

الجدول رقم (53): يبين اقتراح المستهلك منتجات أو خدمات حسب ذوقه.

الاتجاهات	التكرارات	النسبة المئوية %	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
موافق بشدة	32	% 17.8	3.92	0.81
موافق	123	% 68.3		
محايد	06	% 3.3		
غير موافق	18	% 10		
غير موافق بشدة	01	% 0.6		
المجموع	180	% 100		

تشير الأرقام الإحصائية للجدول أعلاه المتعلق باتجاهات أفراد الدراسة نحو مدى اقتراح المستهلك منتجات أو خدمات حسب ذوقه، أن ما نسبته 86.1 % يرون أن المستهلك يقترح منتجات أو خدمات حسب ذوقه، في حين يرى ما نسبته 10.6 % من أفراد الدراسة عكس ذلك بمعنى إما غير موافقين أو غير موافقين بشدة، وبلغت نسبة أفراد الدراسة المحايدين 3.3 %. كما توضح قيمة المتوسط الحسابي لإجابات أفراد الدراسة للعبارة "يقترح المستهلك منتجات أو خدمات حسب ذوقه" البالغة 3.92 درجة بانحراف معياري 0.81، أن أغلبية استجابات المقاولين الشباب جاءت مرتفعة.

من خلال نتائج التحليل الإحصائي للجدول أعلاه، نلاحظ أن أغلبية المقاولين الشباب أقروا أن المستهلك يقترح منتجات أو خدمات حسب ذوقه، وهذا راجع إلى ثقافته الاستهلاكية العالية التي تدفعه إلى إشباع حاجات محددة مسبقًا والتي تتغير بسرعة كبيرة ، فبعدما كانت متطلبات المستهلك الجزائري تقتصر في الحاجات الأساسية كالطعام واللباس، أصبح الآن يهتم بالجودة والنوعية المنتج وتتبع مختلف مراحل الإنتاج خاصة في حالة تغير

الدخل، إذ نجد معظم أفراد العائلات الجزائرية يشتغلون في مناصب مختلفة مما يؤدي إلى ارتفاع الإمكانيات المادية لكل عائلة بالإضافة إلى ولوج المرأة لعالم الشغل، وهذا ما يسمح بتنوع أذواق المستهلكين والسعي لإشباعها، في حين يبقى مستوى الطلب للأفراد ذات الدخل المحدود ضعيف، أي كلما كان الدخل مرتفع كلما زادت كمية الطلب وتنوعها حسب الأذواق.

من هذا المنطلق يمكن إرجاع قدرة المستهلك على الاقتراح إلى ثورة المعلومات المنتشرة بشكل كبير على شبكة الانترنيت التي تساعده للاطلاع على مختلف المنتجات والخدمات المتوفرة عالميًا ومحليًا، مع مراعاته الجانب الثقافي والقيمي للمجتمع الذي ينتمي إليه، وهذا الأمر يشجع المقاولين على توفير مقترحاتهم من خلال فهم سلوكاتهم وتطلعاتهم، خاصة أن أغلبية المقاولين يتعاملون مع المستهلكين بشكل مباشر، والعمل على سد حاجاتهم دون انقطاع حتى لا يتوجهون إلى مقاولة أخرى مع أخذ في عين الاعتبار معيار الوقت، فعلى سبيل المثال في مجال البناء قبل شروع المقاول في عمله يقترح المستهلك مجموعة من المقترحات المتعلقة بتصميم المنزل وعدد الغرف، لون وشكل الغرانيت، طبيعة الشبابيك خشبية أو من الألمنيوم، لون الطلاء وغيرها من المقترحات.

في حين هناك مستهلكين لا يقترحون منتجات أو خدمات حسب تصريحات بعض المقاولين، كون هذه الفئة قليلة الاحتكاك بمجال التسويق لمعرفة مستجدات الأسواق المحلية، حيث في تعبير أحد المقاولين أن المقاول هو الذي يقترح على المستهلكين منتجات جديدة والغرض من استخدامها، مع هذا في بعض الأحيان يترددون من اقتنائها، فعلى سبيل المثال في مجال الخياطة هناك مستهلكين بقيت أذواقهم تقليدية وعدم مواكبتهم للتغييرات الحاصلة في الاستهلاك، بينما هناك مستهلكين يفضلون التقليل من الإنفاق من دخولهم في استهلاك الحاجات الموجود في الأسواق المحلية سواء من أجل تكوين ثروة أو بسبب الشح في الماديات الأمر الذي يجعلهم يقاومون التجديد والتغيير في أذواقهم، مما يسبب في هذه الحالة خلل على مستوى قانون العرض والطلب، فارتفاع العرض وانخفاض الطلب على المنتجات أو الخدمات الجديدة يؤدي إلى انحدار المقاولات المصغرة والصغيرة.

الجدول رقم (54): يبين مدى اقتراح المستهلك مواصفات المنتج أو الخدمة.

الاتجاهات	التكرارات	النسبة المئوية %	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
موافق بشدة	33	% 18.3	3.84	0.89
موافق	111	% 61.7		
محايد	13	% 7.2		
غير موافق	21	% 11.7		
غير موافق بشدة	02	% 1.1		
المجموع	180	% 100		

يتبين من المعطيات الرقمية للجدول أعلاه والشكل الموالي المتعلقان باتجاهات أفراد الدراسة نحو مدى اقتراح المستهلك مواصفات المنتج أو الخدمة، أن ما نسبته 80 % من أفراد الدراسة أقروا بموافق أو موافق بشدة حول اقتراح المستهلك مواصفات المنتج أو الخدمة، في حين عبر ما نسبته 12.8 % خلاف ذلك أي إما غير موافقين أو غير موافقين بشدة، وبلغت نسبة المحايدين 7.2 %. كما تشير قيمة المتوسط الحسابي لإجابات أفراد الدراسة للعبارة "يقترح المستهلك مواصفات المنتج أو الخدمة" البالغة 3.84 بانحراف معياري 0.89 أن أغلبية المقاولين الشباب جاءت استجاباتهم مرتفعة نحو العبارة.

في الوقت الراهن أصبح الفرد المستهلك أكثر وعيًا وتنظيمًا لأموره الاستهلاكية، حيث تظهر نتائج الجدول أعلاه أن أغلبية المقاولين الشباب أقروا بأن الأفراد المستهلكين يقترحون عليهم مواصفات المنتجات أو الخدمات التي يرغبون في إشباعها، إما بإعطاء وصف شكلي للمنتج أو إحضار صور في هواتفهم النقالة لتسهيل عملية الوصف ما يرغبونه وفق توقعاتهم، وهذه السلوكيات ناتجة عن التغيرات الحاصلة في تفكيرهم وقدرتهم على استغلال الوسائل الحديثة في بلوغ حاجتهم، مع استنادهم إلى خبراتهم التي اكتسبها في حياتهم، فالمستوى التعليمي على سبيل المثال يؤثر على الأنماط الاستهلاكية للأفراد وكيفية إعطاء وصف ملائم أثناء طلبها من المقاول والاهتمام بخدمات متنوعة، إذ نجد الموظفين ذو مستوى جامعي أكثر ميل إلى طلب وجبات غذائهم من المطاعم خاصة الغير المتزوجين وفق مواصفات خاصة بهم، وفي نفس الوقت غالبا ما يتوجه المستهلك نحو الحاجات المعروفة في البيئة التي يعيش فيها، بمعنى أن ثقافة المجتمع هي المحدد الحقيقي ما يجب استهلاكه، فعند توجه المستهلك لورشة خياطة يصف المنتج وفق ما هو مقبول اجتماعي من ناحية اللون والشكل والطول، فأغلبية النساء مثلا يفضلن اللباس الطويل والمستور، وفي بعض الأحيان يحضرن معهن صور لمنتج جديد إلا أنهن يقترحن تعديلات وفق ما هو مقبول في المجتمع المحلي، خاصة اللواتي يعشن في المناطق الريفية فهن أكثر تأثرًا بالقيم وعادات المجتمع.

وفي ذات السياق يستند المستهلك المحلي إلى عدة مصادر لاختيار المنتج أو الخدمة، في تعبير أحد المقاولين إن المستهلك يحضر معه أحد أقاربه أو صديقه لمساعدته في اختيار المنتج مع أخذ بعين الاعتبار الجودة والسعر، ومن هنا يمكن القول أن المواصفات أحد المعايير التي تميز المنتج عن غيره، حتى الأفراد دون مستوى يعتمدون على هذا الأسلوب أثناء عدم معرفتهم لاسم المنتج أو الخدمة. بينما هناك فئتين ضئيلتين على خلاف الفئة الأولى، حيث أقرت الفئة الثانية بعدم اقتراح المستهلكين لمواصفات المنتج أو الخدمة، وإنما يكتفي بشراء ما هو موجود على مستوى الأسواق المحلية، حيث هناك من يقتني المنتج بسرعة كبيرة دون تفكير أو تردد وبعد مدة يعود لاستبداله، بينما هناك من يطلب خدمات أو منتجات دون علم منه فيما تستخدم وتكون غايته من ذلك التباهي بها أمام الآخرين، في حين تليها الفئة المقاولين الشباب المحايدين حول مسألة اقتراح المواصفات، كون المنتجات والخدمات التي يقدموها بسيطة لا تتطلب أي تعديل أو مواصفات كمقاولات تنظيف الملابس.

الشكل رقم (27): يمثل مدى اقتراح المستهلك لمواصفات المنتج أو الخدمة

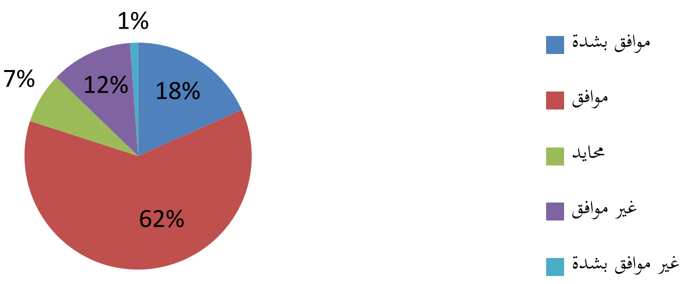

الجدول رقم (55): يبين تأثر متطلبات الأفراد المستهلكين بوضعهم الاقتصادي.

الاتجاهات	التكرارات	النسبة المئوية %	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
موافق بشدة	41	% 22.8	3.77	1.04
موافق	94	% 52.2		
محايد	11	% 6.1		
غير موافق	31	% 17.2		
غير موافق بشدة	03	% 1.7		
المجموع	180	% 100		

من خلال الأرقام الإحصائية للجدول أعلاه الخاص بمدى تأثر متطلبات أفراد المستهلكين بوضعهم الاقتصادي، نلاحظ أن أغلبية أفراد الدراسة عبروا عن رأيهم بموافق أو موافق بشدة وقدرت نسبتهم 75%، في حين يرى ما نسبته 18.9 % خلاف ذلك أي إما غير موافقين أو غير موافقين بشدة، بينما جاءت نسبة أفراد

الدراسة المحايدين حوالي 6.1 %. كما توضح قيمة المتوسط الحسابي للعبارة "تتأثر متطلبات أفراد المستهلكين بوضعهم الاقتصادي" البالغة 3.77 درجة بانحراف معياري 1.04 أن اتجاهات أغلبية المقاولين الشباب نحو الموافقة.

من خلال القراءة الإحصائية للجدول أعلاه، نلاحظ أن أغلبية المقاولين الشباب أقروا بتأثر متطلبات الأفراد المستهلكين بوضعهم الاقتصادي، وهذا راجع إلى تفاوت مستوى الدخل، فالأفراد الذين يكون مستوى دخلهم مرتفع ووضعهم الاقتصادي جيد فإنهم يشترون منتجات متنوعة ويبحثون عن خدمات ذات كفاءة عالية بغض النظر عن الأسعار سواء كانت مرتفعة أو منخفضة، كما أنهم غالبًا ما يطلبون منتجات مصممة خصيصًا لهم، وهذه الفئة تنتقي بعناية المقاولات المحلية التي ستتعامل معها والتي تستثمر في مختلف الأنشطة بالإضافة إلى تمتعها بسمعة جيدة، أما فيما يخص الدفع فغالبًا ما يعتمدون على التبادل التجاري الفوري ودون مساومة، بينما الذين يواجهون صعوبات اقتصادية ومستوى الدخل منخفض فإن نسبة الشراء تبقى محدودة ويرتكزون على إشباع الحاجات الأساسية، وهذا ما يجعل مختلف المقاولات المصغرة والصغيرة تخفض أسعار بعض المنتجات والخدمات بهدف رفع من مستوى الطلب خاصة الذين يركزون على السعر لتعزيز الميزة التنافسية، وفي بعض الحالات يخفضون الأسعار لفترات زمنية قصيرة بهدف الترويج عن السلع، ومن هنا نفهم أن كلما كانت الأسعار وفق توقعات المستهلك فإنه سيرضى عن طلب المنتجات أو الخدمات والعكس صحيح، وهذا رغم أن الدوافع الشخصية هي التي تدفع المستهلك نحو منتجات معينة إلا أن الإمكانيات المادية تغير من اتجاه سلوكاته.

وتليها نسبة ضئيلة من المقاولين الشباب الذين أقروا أن متطلبات الفرد المستهلك لا تتأثر بوضعه الاقتصادي، إذ هناك أفراد وضعهم الاقتصادي جيد لكن حجم طلبهم منخفض ويطالبون بتخفيض الأسعار، كون هذه الفئة تركز على جمع الثروة ولا تراعي أي أهمية للقيمة المضافة في الأسواق المحلية، وفي حالة الشراء تحاول فرض أسعار وفق توقعاتها علما أنها قد تؤثر سلبًا على عوائد المقاولة، بينما الذين دخلهم محدود يطالبون بتوفير حاجات ومتطلبات حسب أذواقهم وفي حالة الأسعار مرتفعة يلجئون إلى التبادل التجاري المتنوع، وبمجرد قبض راتبهم الشهري يتوجهون نحو المقاولة لدفع حق المنتج أو الخدمة وهذا ما يزيد من درجة الثقة بين المقاول والمستهلك. مما يعني حسب آراء المقاولين الشباب فإن الإمكانيات المادية لا تؤثر على متطلبات المستهلكين وحاجاتهم وإنما هناك عوامل أخرى كالتنشئة الاجتماعية والجماعات المرجعية والدوافع الشخصية. في حين هناك مقاولين شباب عبروا عن آرائهم بمحايد، كونهم لم ينتبهوا إلى الوضع الاقتصادي لأفراد المستهلكين خاصة للمقاولين الذين يمارسون نشاطهم في المدينة إذ يتعاملون مع مستهلكون جدد في كل مرة، على عكس المناطق الريفية كل الأطراف تعرف بعضها البعض، كما أن الوضع الاقتصادي لهؤلاء الأفراد المستهلكين يتغير من فترة إلى أخرى ما يصعب تحديد مدى تأثر متطلباتهم به.

الجدول رقم (56): يبين ازدياد الفرد المستهلك الاهتمام بصحته ولياقته.

الاتجاهات	التكرارات	النسبة المئوية %	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
موافق بشدة	40	% 22.2	3.82	0.98
موافق	99	% 55		
محايد	13	% 7.2		
غير موافق	25	% 13.9		
غير موافق بشدة	03	% 1.7		
المجموع	180	% 100		

تشير المعطيات الرقمية للجدول رقم (56) الخاص باتجاهات أفراد الدراسة نحو مدى ازدياد الفرد المستهلك الاهتمام بصحته ولياقته، أن ما نسبته 77.2 % أقروا بموافق أو موافق بشدة حول ازدياد اهتمام الفرد المستهلك بصحته ولياقته، في حين يرى ما نسبته 15.6 % عكس ذلك أي إما غير موافقين أو غير موافقين بشدة، بينما بلغت نسبة أفراد الدراسة المحايدين 7.2 %. كما توضح قيمة المتوسط الحسابي لإجابات أفراد الدراسة للعبارة "ازدياد الفرد المستهلك الاهتمام بصحته ولياقته" البالغة 3.82 درجة بانحراف 0.98 أن أغلبية المقاولين الشباب جاء استجاباتهم نحو العبارة مرتفعة.

من خلال القراءة الإحصائية للجدول أعلاه، يمكننا القول أن أغلبية المقاولين الشباب يرون أن الفرد المستهلك يهتم بصحته ولياقته، وهذا من خلال طريقة اختياره للحاجات التي يستهلكها، إذ أنه غالبًا ما يستفسر عن طبيعة المواد المستخدمة في إعداد المنتج لمعرفة مدى صلاحيتها وعدم إلحاق الضرر به، وهذا الاهتمام الزائد نتيجة انتشار التوعية الصحية للمواد المستهلكة، وبروز هيئة مختصة لتقديم شروحات مفصلة حول المنتجات والخدمات المقدمة في المقاولات الصغيرة والمتوسطة بمختلف أنشطتها، حيث قالت إحدى المبحوثات أن المستهلكين يختارون منتجات وفق ما يناسبهم من الناحية الصحية والمظهر، فعلى سبيل المثال عند طلب الزبونة من المقاوِلة خياطة فستان فإنها أثناء اقتراحها لمواصفات المنتج تركز على الجانب الشكلي للمنتج واللون حسب الموضة من جهة، كما أنها تستفسر عن طبيعة القماش الذي سيستخدم وإذا ما يناسب سنها ولا يلحق الضرر بصحتها من جهة أخرى، خاصة إذا ما كانت تعاني من أمراض مزمنة، فحسب ما قالت إحدى المقاولات "فهناك مواد وأقمشة لا تصلح للمستهلكين الذين يعانون من مرض السكري، وفي حالة عدم درايتهم بالأمر نحن المقاولين بدورنا نقوم بتوعيتهم وتقديم لهم نصائح، فصحة وسلامة المستهلك من مسؤوليتنا"، بمعنى أن المقاولين الشباب يتحملون مسؤوليات اجتماعية وأخلاقية تجاه المستهلكين الذين يتعاملون معهم.

كما قد يلحق الضرر بالفرد المستهلك إثر التخزين الخاطئ للمواد المستهلكة خاصة في المطاعم أو لدى الجزارين ما يجعله أكثر حذرًا على صحته والاهتمام بتاريخ بداية ونهاية صلاحية المنتج، وهذه الثقافة الاستهلاكية اكتسبها الفرد من خلال ما تعلمه من المنظومات الرسمية وكذا من البيئة المحيطة به، فتكرار ظواهر التسمم الغذائي واستخدام مواد أساسية المنتهية الصلاحية المنتشرة بكثرة في بعض المقاولات والتي يتم بثها عبر وسائل الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي، تجعله يتخذ الإجراءات اللازمة لتجنب الأضرار وتقييمهم للمنتجات أو الخدمات قبل اتخاذ قرار الاستهلاك النهائي. بينما هناك أفراد مستهلكين لا يهتمون بصحتهم ولياقتهم أثناء التبادل التجاري مع المقاولين، وهذا راجع إلى ضعف ثقافتهم الاستهلاكية وعدم إدراكهم لحجم الأضرار التي قد تلحق بهم بسبب الاستهلاك العشوائي للمنتجات أو الخدمات المقدمة في الأسواق المحلية، خاصة في بعض المناطق الريفية أين تنقص المراقبة السلع المستخدمة التي تشرف عليها السلطات التنظيمية لحماية المستهلك، بينما هناك أفراد مستهلكين يضعون الثقة في المقاولين الذين يتعاملون معهم ما يجعلهم يشترون السلع دون استفسار عنها أو جمع المعلومات المتعلقة بها، ولاعتبار آخر إن الدخل المحدود يؤثر على سلوكات المستهلكين ما يجعلهم يهتمون بالأسعار على غرار جودة الحاجات المتوفرة.

3- أشكال تقديم القيمة المضافة للأفراد:

الجدول رقم (57): يبين مدى مخاطرة المقاول بتجريب أساليب تسيير جديدة من أجل المستهلك.

الاتجاهات	التكرارات	النسبة المئوية %	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
موافق بشدة	34	18.9	3.74	1.00
موافق	102	56.7		
محايد	12	6.6		
غير موافق	28	15.6		
غير موافق بشدة	04	2.2		
المجموع	180	% 100		

من خلال البيانات الإحصائية للجدول أعلاه المتعلق بمدى مخاطرة المقاولين الشباب بتجريب أساليب تسيير جديدة من أجل المستهلك، نلاحظ أن أغلبية أفراد الدراسة جاءت إجاباتهم موافق أو موافق بشدة حيث قدرت نسبتهم 75.6 %، في حين عبر ما نسبته 17.8 % خلاف ذلك بمعنى غير موافقين أو غير موافقين بشدة، وبلغت نسبة المحايدين 6.6 %. كما تبين قيمة المتوسط الحسابي للعبارة " أخاطر بتجريب أساليب تسيير

جديدة من أجل المستهلك" البالغة 3.74 درجة بانحراف معياري 1.00 أن أغلبية المقاولين الشباب يخاطرون بتجريب أسالبي تسيير جديدة من أجل المستهلك.

ومنه يمكن القول أن أغلبية المقاولين الشباب يخاطرون بتجريب أساليب تسيير جديدة من أجل المستهلك، وهذا بهدف جذب أكبر عدد ممكن من المستهلكين والانتقال إلى الوضع المرغوب فيه، فإن روح المخاطرة ترافق دائما سلوك المقاول، التي تجعله يبحث عن طريقة مثالية للتعامل مع المستهلكين حتى لو كانت تتطلب ميزانية كبيرة، فحدة المخاطرة تزداد كلما كانت رغبة المقاول كبيرة في النجاح والنمو المتصاعد، فهناك مقاولين شباب يعتمدون على كاميرات مراقبة لتسهيل عملية متابعة الأعمال داخل المقاولة وحركات المستهلكين أثناء التبادل التجاري، وفي نفس الوقت يوفر للمستهلك جو ملائم للتسوق وإيجاد المنتج أو الخدمة وفق ما يبحث عنه، وبهذا الأسلوب يكسب ثقة المستهلكين الذين يتعامل معهم وضمان السير الحسن لعملياته، وفي هذا السياق يرى **شومبيتر جوزيف** أن كل منظم يحدث أي تغيير في سير التنمية المحلية هو مقاول.

كما يعد المستهلك المحرك الأساسي لسلوك المقاول نحو التجديد والتغيير الذي يحدثه على مستوى المقاولة، فالمخاطرة لا ترتبط بمرحلة الإنشاء فقط وإنما بكل مراحل دورة حياة المقاولة، وبالتالي فهو على يقين أن أي خلل على مستوى قانون العرض والطلب سيؤثر بالسلب على أهداف المقاولة، إذ قال أحد المقاولين أنه يغير في أسلوب تعامله مع المستهلكين ويكون أكثر مرونة معهم، خاصة في المناطق الريفية أين تجمعهم علاقة القرابة والأخوة والرغبة في المحافظة على تلك العلاقات الاجتماعية، وبالتالي فالمقاول غالبًا ما يساهم في دراسة سلوك المستهلك لفهم توجهاته في اختيار حاجاته للمنتج أو الخدمة، انطلاقًا من الاحتكاك بهم في المقاهي والسوق السوداء، والترويج عن خدماته أو منتجاته في مواقع التواصل الاجتماعي، مع هذا نجد أن فئة الإناث أكثر قدرة على جذب المستهلكين وفهم حاجاتهم من فئة الذكور.

وتليها فئة المقاولين الذين لا يخاطرون في تجريب أساليب تسيير جديدة من أجل المستهلك، كونهم يخافون من الفشل خاصة إذ ما تلك الأساليب تتطلب تكلفة مادية، والمخاطرة في بعض الأحيان لا يمكن التنبؤ عن ما قد يترتب عنها مستقبلًا، وبالتالي هؤلاء المقاولين الشباب يفضلون التسيير التقليدي، بينما هناك بعض الأنشطة لا يتعامل المقاول مع المستهلكين بشكل مباشر ما يجعله قليل الابتكار من ناحية التسيير والاستقطاب، ومن ناحية أخرى عدم إقبال المستهلكين على شراء بعض المنتجات المحلية خاصة إذ ما كانت أسعارها مرتفعة يؤدي إلى ضعف مساهمة المقاول في البحث عن جديدة، أما في المناطق الريفية يعاني المقاول من قلة عدد المستهلكين، ومن هنا يمكن القول أن للمستهلك دور فعال في توجه المقاول نحو الابتكار وتقديم قيمة مضافة.

الجدول رقم (58): يبين مدى تقديم للمستهلك منتجات أو خدمات بطرق جديدة.

الاتجاهات	التكرارات	النسبة المئوية %	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
موافق بشدة	34	% 18.9	3.82	0.93
موافق	110	% 61.1		
محايد	14	% 7.8		
غير موافق	17	% 9.4		
غير موافق بشدة	05	% 2.8		
المجموع	180	% 100		

تشير الأرقام الإحصائية للجدول أعلاه المتعلق باتجاهات أفراد الدراسة نحو مدى تقديمهم للمستهلك منتجات أو خدمات بطرق جديدة، أن ما نسبته 80 % من أفراد الدراسة أقروا بموافق أو موافق بشدة، في حين يرى ما نسبته 12.2 % خلاف ذلك أي غير موافقين أو غير موافقين بشدة، وبلغت نسبة المحايدين 7.8 %. كما توضح قيمة المتوسطة الحسابي لإجابات أفراد الدراسة للعبارة "أقدم للمستهلك منتجات أو خدمات بطرق جديدة" البالغة 3.82 درجة بانحراف معياري 0.93، أن أغلبية المقاولين الشباب استجاباتهم مرتفعة وهم يقدمون للمستهلك منتجات أو خدمات بطرق جديدة.

إن الابتكار في المقاولات الصغيرة والمتوسطة يعرف أشكال عدة أهمها ابتكار طرق جديدة في تقديم المنتجات أو الخدمات للمستهلك، وهي وسيلة لضمان البقاء في السوق، وهذا ما أقر به أغلبية المقاولين الشباب محل الدراسة، حيث أنهم يقومون بعرض منتجاتهم أو خدماتهم سواء بطريقة مباشرة مع محاولة إقناع المستهلكين بجودتها والتفاعل المستمر معهم، أو عن طريق استخدام وسائل الاتصال لعرض المنتج أو الخدمة مع امتلاكهم قواعد بيانات عن المستهلكين لكي يسهل التعامل معهم، كما لاحظنا أثناء توزيع الاستمارات على المقاولين أنهم صمموا دليل المشتريات وتعليقها على الحائط والذي يشمل مختلف الخدمات والسلع المتوفرة داخل المقاولة مع سعر كل خدمة، وهي إستراتيجية فاعلة من أجل تطوير المقاولة، بالإضافة أن كل مقاولة لديها طريقتها الخاصة في عرض المنتجات داخل المقاولة من حيث تنظيم المنتجات، إذ أنهم يعرضون الخدمات والمنتجات الأكثر شهرة وتحقيق للربح في تلك الفترة بواجهة المقاولة ومن ثم تليها المنتجات الثانوية، كما أن هناك مقاولات تعتمد على فهرس المنتجات **catalogue** أو استخدام حاسوب آلي على مستوى المقاولة خصيصا لعرض على المستهلك تفاصيل المنتجات أو الخدمات ومختلف التعديلات التي بإمكانه إجرائها.

إن المقاولين يحاولون قدر المستطاع الاطلاع على حاجات المستهلكين المستهدفين وتوفيرها بأسرع وقت وبأقل تكلفة، حيث أنهم يقدمون للمستهلكين بطاقة زيارة **carte de visite** التي تحتوي على معلومات تخص المقاولة وطبيعة النشاط الذي يمارسه المقاول بالإضافة على رقم الهاتف، حتى يسهلون عليهم عملية التواصل الدائم بالمقاولة وقت الحاجة أو الاستفسار عن منتج أو خدمة معينة، وهذه الطريقة يعتمد عليها فئة الذكور أكثر من فئة الإناث، وهذا راجع إلى ثقافة المجتمع المحلي بالأخص في المناطق الريفية، وبالإضافة إلى الطرق المذكورة سلفًا هناك مقاولين يتطوعون لتوصيل السلع إلى مقر سكن المستهلكين خاصة إذا ما كان حجم الشراء كثيف. في حين هناك مقاولين شباب لا يقدموا المنتجات أو الخدمات للمستهلك بطرق جديدة، وهذا راجع إلى التكاليف التي تتطلبها تلك الطرق ما يشكل عائق مادي بالأخص لهؤلاء المقاولين الذين لم يستكملوا دفع مستحقات القروض التي استفادوا منها من أجهزة الدعم والمرافقة، بالإضافة أن المستوى التعليمي يلعب دور في ابتكار طرق جديدة، إذ أن فئة المقاولين ذو مستوى ابتدائي أو دون مستوى يصعب عليهم الترويج الالكتروني واستخدام الحواسب لعرض المنتجات أو الخدمات، ويكتفون باستخدام الطرق التقليدية المباشرة. وهذا ما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل رقم (28): يمثل مدى تقديم للمستهلك منتجات أو خدمات بطرق جديدة

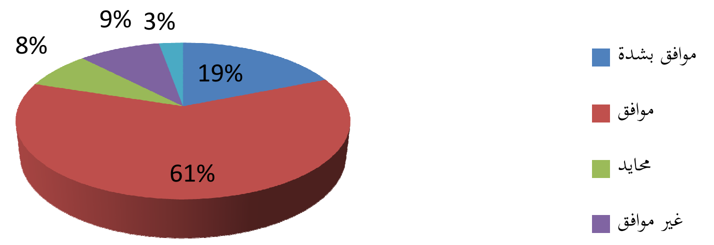

الجدول رقم (59): يبين مدى تصميم المنتج أو الخدمة حسب ما يرضي المستهلك.

الاتجاهات	التكرارات	النسبة المئوية %	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
موافق بشدة	49	% 27.2	4.00	0.89
موافق	104	% 57.8		
محايد	06	% 3.3		
غير موافق	20	% 11.1		
غير موافق بشدة	01	% 0.6		
المجموع	180	% 100		

من خلال المعطيات الرقمية للجدول أعلاه الخاص باتجاهات أفراد الدراسة نحو مدى تصميمهم للمنتج أو الخدمة حسب ما يرضي المستهلك، نلاحظ أن أغلبية أفراد الدراسة أقروا بموافق أو موافق بشدة حيث قدرت

نسبتهم 85 %، في حين يرى ما نسبته 11.7 % خلاف ذلك أي إما غير موافقين أو غير موافقين بشدة، بينما بلغت نسبة المحايدين 3.3 %. كما توضح قيمة المتوسط الحسابي لإجابات أفراد الدراسة للعبارة "أصمم المنتج أو الخدمة حسب ما يرضي المستهلك" البالغة 4.00 درجة بانحراف معياري 0.89 أن أغلبية المقاولين الشباب يميلون نحو إرضاء المستهلكين بمنتجاتهم أو خدماتهم.

من خلال القراءة الإحصائية للجدول أعلاه نلاحظ أن أغلبية المقاولين الشباب يساهمون في تصميم منتجات أو خدمات وفق ما يرضي المستهلك، باعتبارهم يتمتعون بأفكار ابتكارية تسمح لهم بمواكبة تغير أذواق المستهلكين مع الوقت والبحث عن مزايا جديدة التي تعود عليهم بالمنفعة، إذ كلما زاد حجم متطلبات المستهلكين كلما دفعت المقاولين الشباب للبحث عن تصاميم جديدة، في تعبير إحدى المقاولات أن أحد المستهلكين الذي يشتري منتجاتها بالجملة يطلب منها تصميمات جديدة نابعة من أفكارها الخاصة وبهذه الطريقة تحقق أضعاف الأرباح، وهنا تجدر الإشارة إلى إن لابتكار التصاميم هناك من يعتمد على معارفه ومهارته الفنية، وهناك من يعمل على إحداث بعض التعديلات على تصاميم منتجات أجنبية وفق ما يناسب البيئة المجتمعية وهذا بهدف تحسين الميزة التنافسية.

إن المقاول يعتمد على المعرفة بالدرجة الأولى للتنسيق بين عدة مهام ليخرج بتصميم جديد، خاصة بالنسبة لهؤلاء المقاولين ذوي شهادات جامعية وتأهيل مهني الذين غالبًا ما يحاولون الاستفادة من معارفهم لتجسيد أفكارهم في الواقع، ومن خلال التصاميم المقبولة اجتماعيًا يستطيع المقاول التحكم في الأسعار، كون المستهلكين يهتمون بجودة المنتج أكثر من السعر، لكن غالبًا ما يراعي المقاول في التصميم التكلفة أن تكون منخفضة واستخدام الموارد ذات جودة عالية، وأصبح عامل الوقت يلعب دور كبير في تحقيق الميزة التنافسية، إذ أغلبية المقاولات الصغيرة والمتوسطة تتوفر لديها عناصر التصميم لكن الأهم في إدارة الوقت والتحكم فيه خاصة في قطاع الأنشطة الحرفية، مما يعني أن إرضاء المستهلك بالمنتجات أو الخدمات المقدمة مرتبط بالتجديد في التصاميم.

لكن هناك مقاولين شباب الذين لا يصممون المنتجات أو الخدمات وفق ما يرضي المستهلك وإنما وفق ما يتمشى مع العصر لكن بأقل التكاليف ممكنة، إذ صرح المقاولين أن أذواق المستهلكين متعددة لا يمكن توفيرها خاصة التصاميم التقليدية التي لا تجذب عدد كبير من المستهلكين، بالإضافة إلى أن المستهلكين القاطنين في المناطق الريفية لا تشجع سلوكاتهم على الإبداع في التصاميم بقدر اهتمامهم بإشباع الحاجات البسيطة ما يجعهم يوفرون السلع بكميات كبيرة ضمن تصميم معين، وفي بعض الأحيان هناك نقص في الموارد الأساسية الغير المتوفرة في الأسواق المحلية ونوعية الآلات المستخدمة رديئة نوعا ما مما يعيق تجسيد التصاميم في الواقع. بينما اختارت فئة ضئيلة من المقاولين الشباب المحايدة، كونها في الوقت الراهن لا تزال تعتمد على تصاميم غيرها في إنتاج السلع أو الخدمات. والشكل الموالي يوضح تصميم المنتج أو الخدمة حسب ما يرضي المستهلك:

الشكل رقم (29): يمثل تصميم المنتج أو الخدمة حسب ما يرضي المستهلك

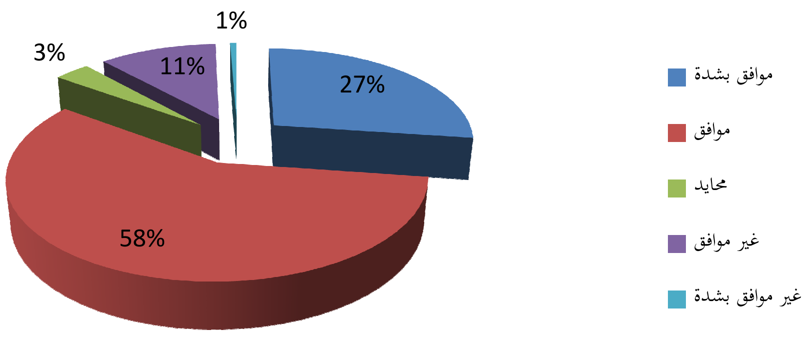

الجدول رقم (60): يبين مدى تقديم أفكار جديدة للتوصل إلى حل المشكلات الطارئة.

الاتجاهات	التكرارات	النسبة المئوية %	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
موافق بشدة	50	% 27.8	4.03	0.84
موافق	103	% 57.2		
محايد	12	% 6.6		
غير موافق	14	% 7.8		
غير موافق بشدة	01	% 0.6		
المجموع	180	% 100		

يتبين من الجدول أعلاه الخاص بمدى تقديم أفكار جديدة للتوصل إلى حل المشكلات الطارئة، أن ما نسبته 85 % من أفراد الدراسة أقروا بموافق أو موافق بشدة، في حين يرى ما نسبته 8.4 % خلاف ذلك أي إما غير موافقين أو غير موافقين بشدة، وبلغت نسبة المحايدين 6.6 %. كما تشير قيمة المتوسط الحسابي لإجابات أفراد الدراسة للعبارة "أقدم أفكار جديدة للتوصل إلى حل المشكلات الطارئة" البالغة 4.03 درجة بانحراف معياري 0.84، أن أغلبية المقاولين الشباب يقدمون أفكار جديدة للتوصل إلى حل المشكلات الطارئة ومستوى المتوسط الحسابي مرتفع.

إن أغلبية المقاولين الشباب بمجرد شعورهم بالمشكلة على مستوى مقاولاتهم يندفعون نحو إيجاد حلول مناسبة، سواء تعلقت هذه المشاكل بالعاملين أو بالمستهلكين الذين يتعاملون معهم، وهذا من أجل تفادي الخسائر المادية التي قد تترتب عنها، مع محاولتهم خلق مناخ لتعزيز الابتكار، فعندما يتعلق الأمر بمستقبل المقاولة فإن المقاول يصبح أكثر قدرة على توليد أفكار جديدة، واستغلال مهاراته ومعارفه السابقة في إيجاد حل

للمشكلات الطارئة، والتي يكتسبها من خلال الاحتكاك المتواصل بالمقاولين الناجحين الذين يستفيد من تجاربهم، من خلال تكوين جمعيات المقاولين من مختلف الأنشطة ويحاولون مناقشة أعمالهم وتبادل الأفكار الابتكارية،

وفي ذات السياق إن الأفكار الجديدة مصدر نمو المقاولة وتطورها ما يجعل المقاول التنبؤ بالمشكلات قبل وقوعها فعلى سبيل المثال التأكد من سلامة المنتجات وخلوها من كل العيوب قبل استلامها من قبل المستهلك وهذا لتفادي توتر العلاقات فيما بينهم، وفي حال وجود أي خلل في المنتج أو الخدمة يضمن له إجراء تعديل أو استبدالها في إطار وقت محدود، خاصة الذين يمتلكون مقاولات مصغرة فلهم القدرة الكافية على التحكم في مشكلات المقاولة وتجاوز نمط التفكير التقليدي، إذ كلما زادت كمية السلع وتعقد الوظائف كلما زادت احتمالية مواجهة المشاكل، وبالتالي المقاول أكثرهم استعداد لمواجهتها، وهناك من يعتمد على أفراد عائلته لإيجاد الحلول السريعة خاصة فئة الإناث، فعلى الرغم من امتلاك هذه الفئة لأفكار ابتكارية إلا أنها تتردد من تجسيدها إلا بعد أن تتأكد من صلاحيتها من قبل الجماعات المرجعية الأولية.

بينما هناك مقاولين شباب أقروا بعدم تقديم أفكار جديدة لحل المشكلات الطارئة، وهذا راجع إلى ضعف قدرتهم على الابتكار، وافتقارهم للخبرة الكافية لاستغلالها في إيجاد الحلول المناسبة، وهذا ما يؤثر سلبا على عوائد المقاولة وعجزها من توفير متطلبات المستهلكين رغم حجم الطلب على منتجاتهم مرتفع، ما يجعل هؤلاء المستهلكين يبحثون عن مصدر آخر لإشباع حاجاتهم، حيث لو نفترض عدم قدرة معالجة المقاول مشكلته مع أحد المستهلكين فإن هذا سيؤثر على سمعة المقاولة ومنتجتها أو خدماتها خاصة في المناطق الريفية، أين يستغل المستهلك فرصة تحريض الآخرين بعدم الشراء من تلك المقاولة، وأحيانًا يتحول المشكل إلى توتر العلاقات بين عائلة المقاول مع عائلة المستهلك. في حين يليها المقاولين الشباب المحايدين حول ابتكارهم لأفكار جديدة، وهذا راجع إلى طبيعة أنشطتهم التي تتميز بالمرونة والبساطة وكل الأمور واضحة خاصة المقاولات ذات الحجم المصغر أين يتراوح عدد العاملين فيها ما بين عاملين إلى تسعة عمال.

4- المقاولاتية وبناء الثقة بالمحيط الخارجي:

الجدول رقم (61): يبين اهتمام المقاول بالكشف عن احتياجات المستهلك الحالية والمستقبلية.

الاتجاهات	التكرارات	النسبة المئوية %	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
موافق بشدة	54	% 30	3.92	1.07
موافق	94	% 52.2		
محايد	03	% 1.7		
غير موافق	22	% 12.2		
غير موافق بشدة	07	% 3.9		
المجموع	180	% 100		

من خلال المعطيات الرقمية للجدول رقم (61) المتعلق باتجاهات أفراد الدراسة نحو مدى اهتمامهم بالكشف عن احتياجات المستهلك الحالية والمستقبلية، نلاحظ أن أغلبية المقاولين الشباب عبروا عن رأيهم بموافق أو موافق بشدة وقدرت نسبتهم 82.2 %، بينما قدرت نسبة المعارضين الذين أقروا بغير موافق أو غير موافق بشدة 16.1 %، وتليها نسبة المحايدين 1.7 %. كما توضح قيمة المتوسط الحسابي لإجابات أفراد الدراسة البالغة 3.92 درجة بانحراف معياري 1.07، أن المقاولين الشباب يهتمون بالكشف عن احتياجات المستهلك، وتمركز أغلبية إجاباتهم في مجال موافق.

لقد جاءت أكبر نسبة من نصيب المقاولين الشباب الذين يهتمون بالكشف عن متطلبات المستهلك الحالية والمستقبلية، وهذا راجع إلى وعيهم بمدى أهمية فهم سلوك المستهلكين وتطلعاتهم من أجل رفع من مستوى الطلب على المنتجات أو الخدمات، إذ صرح أغلبية المقاولين الشباب أنهم يستعينون بالتكنولوجية الحديثة كمواقع التواصل الاجتماعي للكشف عن ميولات الأفراد واتجاهاتهم الاستهلاكية وطبيعة منشوراتهم اليومية، وهذه الطريقة تسهل عليهم الوصول إلى المستهلك وطريقة تفكيره، بالإضافة إلى محاولة فهم حساسية المستهلك تجاه الأسعار، فإذا ما تم توفير حاجاته حسب توقعاته وجاءت الأسعار مرتفعة، فإنه يغير من سلوكاته بسبب ضعف قدرته الشرائية وتعويض تلك حاجات بمتطلبات أخرى أقل تكلفة بالنسبة له.

وبالتالي نقص الطلب على المنتج أو الخدمة يساهم في تدني مستوى العوائد ووقوع خلل في عملية الاستثمار، بالإضافة إلى أن التغيرات التي تطرأ على أذواق المستهلكين بشكل ملحوظ، ووفرة المعلومات المتعلقة بالعملية الاستهلاكية تدفع بالمقاولين الشباب إلى محاولة استيعاب المسألة ووضع خطط إستراتيجية للتنبؤ بها من خلال الاستخدام الأمثل لتلك المعلومات، إذ هناك مقاولين يهتمون بتفسير ملامح وجه المستهلكين أثناء الشراء

وتحديد توجهاتهم. كما غالبا ما يعتمدون على النسق الثقافي لفهم نمط السلوك الاستهلاكي للأفراد وقراراتهم الشرائية، والاحتكاك المباشر بالمستهلكين من مختلف المناطق، وكذا أثناء مشاركتهم في المعارض التجارية، وبهذا يمكن القول أن معرفة دوافع وحاجات المستهلك من مهام الأساسية للمقاول لرفع من مستوى العوائد المادية وتعزيز الميزة التنافسية في الأسواق المحلية.

وتليها فئة المقاولين الشباب الذين لا يهتمون للكشف عن احتياجات المستهلك الحالية والمستقبلية، وهذا راجع إلى نقص معارفهم في استخدام التكنولوجية الحديثة واستغلالها في الكشف عن متطلبات المستهلكين بالأخص هؤلاء المقاولين ذو مستوى ابتدائي أو دون مستوى، ولاعتبار آخر هناك مقاولين الذين برروا سلوكهم بأنهم دائما يقدمون منتجات أو خدمات جديدة بتصاميم متنوعة، وفي هذه الحالة لا يحتاجون إلى دراسة لفهم سلوكات المستهلكين ومتطلباتهم، وإنما المقاول هو الذي يتحكم فيهم ويوجههم نحو استهلاك منتج معين بدرجة عالية، بينما هناك مقاولين شباب اختاروا المحايدة لاعتبار أنشطتهم ترتكز على كل ما هو تقليدي كالنقش على الفخار والزخرفة، النقش على النحاس، اللباس القبائلي التقليدي، وكذلك بعض الأنشطة الخدماتية كالطباعة وتنظيف الملابس، حيث تبقى متطلبات الأفراد ثابتة دون تغيير ولا تحتاج إلى كشف أو دراسة. وهذا ما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل رقم (30): يمثل مدى اهتمام المقاول بالكشف عن احتياجات المستهلك الحالية والمستقبلية.

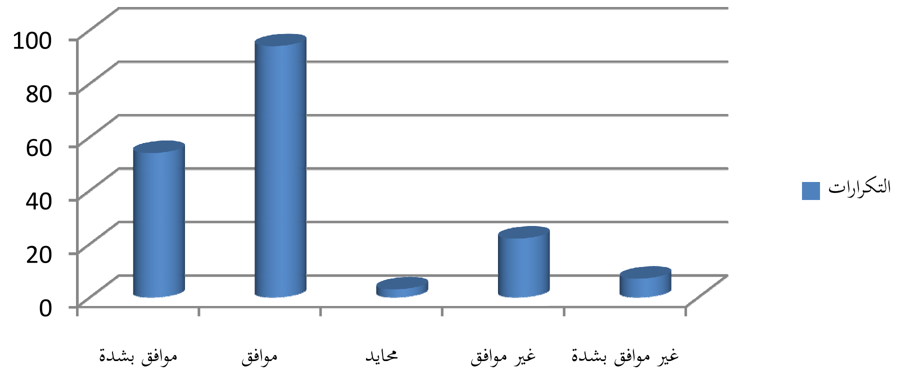

الجدول رقم (62): يبين مدى إجراء تعديلات مهمة في المنتج بالطريقة التي ينظر إليها المستهلك.

الاتجاهات	التكرارات	النسبة المئوية %	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
موافق بشدة	50	% 27.7		
موافق	102	% 56.7		
محايد	08	% 4.4	4.00	0.89
غير موافق	19	% 10.6		
غير موافق بشدة	01	% 0.6		
المجموع	180	% 100		

تشير المعطيات الرقمية للجدول أعلاه الخاص باتجاهات أفراد الدراسة نحو مدى إجراء تعديلات مهمة في المنتج بالطريقة التي ينظر إليها المستهلك إلى أن أغلبية أفراد الدراسة عبروا عن رأيهم بموافق أو موافق بشدة وذلك بنسبة 84.4 %، بينما يرى ما نسبته 11.2 % عكس ذلك أي إما غير موافقين أو غير موافقين بشدة، وتليها نسبة المحايدين 4.4 %. كما توضح قيمة المتوسط الحسابي لإجابات أفراد الدراسة البالغة 4.00 درجة بانحراف معياري 0.89 أن أغلبية استجابات المقاولين الشباب جاءت مرتفعة.

انطلاقا من القراءة الإحصائية للجدول أعلاه إن أغلبية المقاولين الشباب يقومون بتعديلات مهمة في المنتج أو الخدمة بالطريقة التي ينظر إليها المستهلك، وهذا التعديل يشمل نوعين إما تعديل منتجات القائمة في المقاولة أو تعديل منتجات قامت مقاولة أخرى تصميمه لكن لا يتوافق مع مواصفات التي اقتراحها المستهلك، وفي هذه الحالة يستغل المقاول فرصة التعديل بأقل خطورة من الإنتاج، وجعله أكثر جاذبية بعد تحديد المستهلك للمواصفات اللازمة سواء من الناحية الشكلية أو الحجم أو اللون، فعلى سبيل المثال إجراء المقاول البناء تعديل في طريقة تقسيم الغرف وتغيير واجهة المنزل، أو قيام المقاولة الخياطة بتعديل الفستان وفق مقاييس المطلوب منها، إذ وصف المقاولين الشباب المستهلك بالملك "le client c’est le roi" الذي من حقه الإبداء برأيه وفق ما يتماشى مع أذواقه.

إن إجراء تغييرات في المنتجات أو الخدمات وفق ما هو في ذهنية المستهلك دليل على بلوغ المقاولات المصغرة والصغيرة مرحلة النمو والنضج من جهة، وإمكانية المقاولين الشباب الاستفادة من خبراتهم السابقة التي اكتسبوها من طرف المؤسسات العمومية أو اشتغالهم منذ الصغر لدى عائلاتهم في مجال التسويق من جهة أخرى، كما أن المستهلكين يختارون بعناية المقاولين الذين سيجرون هذه المهمة لتفادي إلحاق الضرر بالمنتج أو الخدمة

وإفسادها، ما يجعل المقاول يستغل الفرصة في تكريس جهوده وتجسيد المهام بابتكارية، لكسب ثقة المستهلك وإبراز قدراته ومؤهلاته في أداء عمله بمهارة عالية.

وتليها فئة المقاولين الشباب الذين أقروا بعدم إجراء تعديلات في المنتجات أو الخدمات، كونهم قبل الشروع في العمل يتفقون مع المستهلك حول مواصفات المنتج أو الخدمة وأهم المقاييس اللازمة وهذا لتفادي إحداث أي تعديلات بعد نهاية عملية الإنتاج، حيث بعض الأعمال لا يمكن تعديلها وإنما إعادة إنتاجها من جديد مما قد يلحق المقاولة بخسائر مادية، وتوتر العلاقة مع هؤلاء المستهلكين، في حين هناك مقاولين عبروا عن رأيهم بمحايد تجاه إجراء تعديلات في المنتج، وهذا راجع إلى طبيعة الأنشطة التي يمارسونها التي لا تتطلب أي تعديل بعد الإنجاز فعلى سبيل المثال بعض الأنشطة الحرفية كالنقش على النحاس، إنتاج الفخار، وكذا في مجال الزراعة والصيد البحري.

الجدول رقم (63): يبين مدى سهولة التفاوض مع المستهلك.

الاتجاهات	التكرارات	النسبة المئوية %	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
موافق بشدة	27	% 15	3.69	0.99
موافق	110	% 61.1		
محايد	08	% 4.4		
غير موافق	31	% 17.2		
غير موافق بشدة	04	% 2.2		
المجموع	180	% 100		

نلاحظ من خلال المعطيات الرقمية للجدول أعلاه والشكل أدناه المتعلقان باتجاهات أفراد الدراسة نحو مدى سهولة التفاوض مع المستهلك والشكل أدناه، أن ما نسبته 76.1 % من أفراد الدراسة عبروا بموافق أو موافق بشدة، في حين يرى ما نسبته 19.4 % خلاف ذلك أي إما غير موافقين أو غير موافقين بشدة، وبلغت نسبة المحايدين 4.5 %. كما تبين قيمة المتوسط الحسابي لإجابات أفراد الدراسة حول العبارة المذكورة سلفا البالغة 3.69 درجة بانحراف معياري 0.99 أن أغلبية المقاولين الشباب جاءت استجاباتهم مرتفعة.

إن أغلبية المقاولين الشباب يفتحون مجال للمستهلكين من أجل التفاوض حول أسعار المنتجات أو الخدمات التي يقدمونها، مع قدرتهم على التعامل معهم بكل سهولة، وهذا راجع إلى المهارات التي يتمتعون بها أثناء المفاوضة وقوة أسلوبهم في الإقناع، حيث يحاولون الوصول إلى اتفاق يرضي كلا الطرفين وبأقل تكلفة، دعونا نشير هنا إلى تعريف التفاوض إجرائيًا بأنه المساومة التي تحدث بين المقاول والمستهلك حول سعر المنتج أو الخدمة،

إلى أن يتم الوصول على اتفاق حول السعر النهائي الذي يرضي الطرفين وتحقيق المصلحة المشتركة، وانطلاقا من الخبرة التي اكتسبها المقاول في تعامله مع المستهلكين خاصة للذي ساعد عائلته منذ الصغر في بيع المنتجات في السوق السوداء فإنه يتفاوض بابتكارية، إذ قبل البدء في التفاوض يكون على دراية بنسبة الأرباح المتوقعة التي سيحققها بعد التفاوض، وأن لا يؤثر السعر النهائي والمتفق عليه على عوائد المقاولة، ويقبل التفاوض بالأخص مع المستهلكين الذين حجم طلبهم للمنتج أو خدمة مرتفع، وأثناء عملية التفاوض يحاول المقاول التأثير على سلوك المستهلك من خلال بعض الامتيازات التي يدخلها في عملية المفاوضة كتوصيل السلع والمنتجات دون احتساب مصاريف النقل، منح فرصة الدفع بالتقسيط مع تصميم جدول الدفع وفق ما يساعد المستهلك، ضمان جودة المنتج وإمكانية استبداله في وقت محدد.

وفي ذات السياق يأخذ المقاول الجانب الثقافي للمجتمع المحلي بعين الاعتبار لتحديد أسلوب التعامل مع المستهلكين في حالة التفاوض وتفادي سوء الفهم مع المحافظة على العلاقة دون إلحاق الضرر بهم، ما يزيد من درجة التعاون بين الأطراف المتفاوضة، فأي خلل يظهر بين الأطراف يؤثر على قانون العرض والطلب، ما جعل قبول التفاوض مرتبط بطبيعة وسلوك المستهلك.

بينما هناك فئة من المقاولين الشباب الذين يواجهون صعوبة في التفاوض مع المستهلكين، ما يجعلهم في بعض الأحيان يرفضون الدخول في مفاوضة معهم، وهذا راجع إلى بروز توتر في العلاقات التي تربطهم، كون المستهلكين يبحثون عن المصلحة الذاتية بطلب تخفيض الأسعار قدر الإمكان من جهة وسعي المقاول إلى رفع نسبة الأرباح من جهة أخرى، إذ صرح أحد المقاولين "أن أسعار منتجاتهم معقولة لكل شرائح المجتمع ومع هذا يحتجون من ارتفاع الأسعار"، ومن هذا يمكننا إرجاع صعوبة التفاوض إلى ضعف مهارة الإقناع لهؤلاء المقاولين الشباب وصعوبة فرض الرأي على المستهلكين، في حين تليها فئة المقاولين الشباب المحايدين حول عملية التفاوض مع المستهلكين، لاعتبارهم اتخذوا قرار منذ بداية نشاطهم عدم فتح أي مجال للتفاوض وهذا لتجنب أي مشاكل معهم كما أن أسعار منتجاتهم أو خدماتهم لا تتطلب أي تخفيضات في الأسعار، كأسعار الزيت الزيتون، العسل، تنظيف الملابس، الطباعة، المأكولات الخفيفة في المطاعم والمقاهي.

الشكل رقم (31): يمثل مدى سهولة التفاوض مع المستهلك

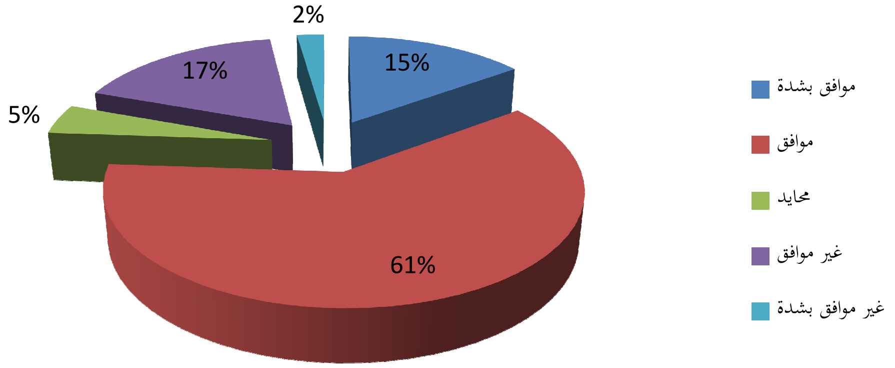

الجدول رقم (64): يبين مدى كسب ثقة المستهلك من خلال المعاملة الحسنة.

الاتجاهات	التكرارات	النسبة المئوية %	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
موافق بشدة	52	% 28.9	4.03	0.88
موافق	103	% 57.2		
محايد	06	% 3.3		
غير موافق	18	% 10		
غير موافق بشدة	01	% 0.6		
المجموع	180	% 100		

تشير الأرقام الإحصائية للجدول رقم (64) والشكل أدناه المتعلقان بمدى كسب ثقة المستهلك من خلال المعاملة الحسنة، أن ما نسبته 86.1 % أقروا بموافق أو موافق بشدة، بينما قدرت نسبة المعارضة 10.6 % أي إما غير موافقين أو غير موافقين بشدة، وتليها نسبة المحايدين 3.3 %. كما توضح قيمة المتوسط الحسابي للعبارة "أكسب ثقة المستهلك من خلال المعاملة الحسنة" البالغة 4.03 درجة بانحراف معياري 0.88، أن أغلبية المقاولين الشباب يكسبون ثقة المستهلكين من خلال المعاملة الحسنة.

انطلاقا من القراءة الإحصائية للجدول أعلاه، نلاحظ أن أغلبية المقاولين الشباب يكسبون ثقة المستهلكين من خلال المعاملة الحسنة، من خلال إعطاء انطباع إيجابي عن المقاولة وتوفير مناخ ملائم للتبادل التجاري، ففي هذه الحالة يركز المقاول على الجانب العاطفي للتأثير على سلوك المستهلكين، ومحاولة إقناعهم بجودة المنتج أو الخدمة والتغلب على شكوكهم وترددهم من الشراء، إذ أن المستهلك تراوده شكوك على طبيعة المنتج والمواد المعتمد عليها في إنتاجه خاصة أن خبرة المقاولين الشباب قصيرة مقارنة بغيرهم من المقاولين، وعلى هذا الأساس

يستخدم المقاول ذكاءه في كسب ثقة المستهلك لزيادة من مستوى الطلب، من خلال اتخاذ العديد من الإجراءات كإعطاء فرصة لاسترجاع السلع واستبدالها في حالة تغير قراراته، إهداء المستهلك منتج إضافي بالمجان خاصة إذا كان مستوى الطلب مرتفع أو تخصيص عينة من المنتج للتذوق منه قبل الشراء وهذا ما يعزز من درجة الثقة بين الطرفين، بالإضافة إلى تقديم المعلومات الكاملة المتعلقة بالمنتج أو الخدمة وحتى تقديم لمحة عامة عن مراحل إعداده، حيث كلما زادت معرفة المستهلك بنوعية المنتج أو الخدمة ومسار المقاولة كلما زاد اقتناعه بالشراء، ومن هذا المنطلق إن تعزيز الميزة التنافسية ترتكز على مدى قدرة المقاول على كسب ثقة المستهلكين والتعامل معهم بلطف، مما يزيد من حجم الطلب على المنتج أو الخدمة، وهذه الطريقة يعتمد عليها بشكل كبير في المدينة أين تكثر المنافسة بين المقاولين في مختلف الأنشطة.

في حين هناك مقاولين شباب لا يكسبون ثقة المستهلك من خلال المعاملة الحسنة، كونهم معروفين في المنطقة والمستهلكين على دراية تامة بأصولهم الاجتماعية ومدى مصداقية أداء أعمالهم وتقديمهم منتجات أو خدمات بكل شفافية، كما أن في بعض الأنشطة كالخياطة والمطاعم يمتلك المستهلك ثقافة استهلاكية تجعله أكثر قدرة على تقييم المنتجات أو خدمات قبل الشراء، ما يدفع المقاول في هذه الحالة يمنح كل الحرية للمستهلك في البحث عن حاجاته مع توفير له كل التسهيلات اللازمة، خاصة في المقاولات ذات الحجم الصغير أين يتراوح عدد العمال ما بين 10 إلى 49 عامل، ويصبح تعامل المقاول مع المستهلك بشكل مباشر ضئيل، ولاعتبار آخر إن كثرة الطلب على الخدمات أو المنتجات المحلية يجعل المقاولين يهتمون بتوفر الطلبات لزيادة العوائد، وفي نفس الوقت هم على دراية مدى حاجة المستهلك لإشباعها بغض النظر عن طبيعة المعاملة.

الشكل رقم (32): يمثل مدى كسب ثقة المستهلك من خلال المعاملة الحسنة

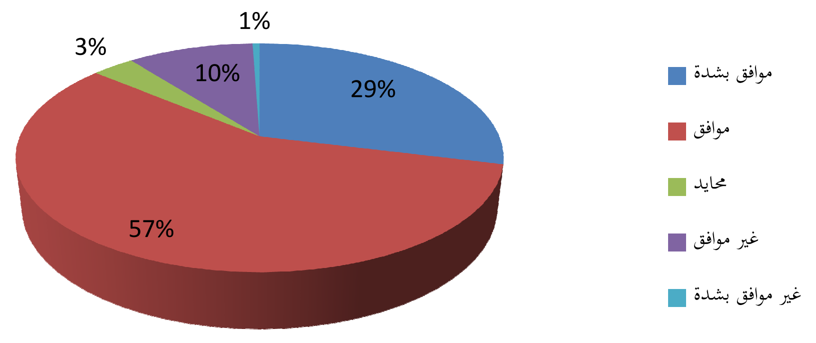

الجدول رقم (65): يبين مدى عمل المقاول على بناء علاقات وطيدة مع المستهلكين لتطوير الخدمات أو المنتجات المقدمة.

الاتجاهات	التكرارات	النسبة المئوية %	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
موافق بشدة	57	% 31.7	4.10	0.85
موافق	102	% 56.7		
محايد	06	% 3.3		
غير موافق	13	% 7.2		
غير موافق بشدة	02	% 1.1		
المجموع	180	% 100		

تبين الأرقام الإحصائية للجدول أعلاه المرتبط بمدى مساهمة المقاول في بناء علاقات وطيدة مع المستهلكين لتطوير الخدمات أو المنتجات المقدمة، أن ما نسبته 88.4 % من أفراد الدراسة أقروا بموافق أو موافق بشدة، في حين يرى ما نسبته 8.3 % خلاف ذلك بمعنى إما غير موافقين أو غير موافقين بشدة، وقد بلغت نسبة المحايدين حوالي 3.3 %. كما تشير قيمة المتوسط الحسابي لإجابات أفراد الدراسة للعبارة المذكورة سلفا البالغة 4.10 درجة بانحراف معياري 0.85 إلى أن أغلبية المقاولين الشباب يعملون على بناء علاقات وطيدة مع المستهلكين لتطوير الخدمات أو المنتجات المقدمة.

يحاول أغلبية المقاولين الشباب الاعتماد على أساليب إستراتيجية لجذب المستهلكين وتوطيد العلاقات معهم، من خلال الاهتمام بوجودهم والاستماع إلى الملاحظات التي يقدمونها أثناء التبادل التجاري، والتي بإمكان المقاولين استغلالها في تحسين جودة المنتج أو الخدمة، مع احترامهم للمواعيد التي يتم تحديدها لتنفيذ العمل وفق ما هو متفق عليه، إذ لاحظنا أثناء توزيعنا للاستمارة أن المقاولين الشباب يمتلكون دفتر خاص لتسجيل أسماء المستهلكين المتعامل معهم وتواريخ استلام المنتجات أو للاستفادة من الخدمات، وفي حالة عدم إتمام العمل يتصلون بالمستهلك ومحاولة تفسير الوضع وإذا بإمكانيتهم تمديد الفترة مع الاستماع إلى آرائهم لتعزيز الولاء بالمقاولة وشعور المستهلك بالرضا تجاه الأعمال التي تقدمها، بالإضافة إلى تسهيل على المستهلكين للتواصل الدائم بالمقاولة سواء عبر الهاتف أو مواقع التواصل الاجتماعي، حتى أنهم بإمكانهم التواصل مع المقاول عن طريق توصية أحد الأقارب أو زيارته في المنزل لفتح نقاش حول مسألة الطلب خاصة في المناطق الريفية حيث كل الأطراف تعرف بعضها البعض، فكلما زاد الاهتمام بالمستهلك وتلبية حاجاته وفق توقعاته كلما قلت رغبته في إيجاد مقاولة بديلة لإشباع متطلباته.

كما أن المقاولين الشباب يدركون مدى أهمية المستهلك في تحريك حجم الطلب على السلع وزيادة عوائد المقاولات في مختلف أنشطتها وضمان استمرارية وجودها، وعلى هذا الأساس يتعاملون مع المستهلكين بكل صدق وشفافية في تقديم المنتجات أو الخدمات، وتخصيص لهم مكان في المقاولة لاستقبالهم سواء من قبل المقاول بحد ذاته أو تكليف أحد العمال بذلك شرط أن يتمتع بكفاءة عالية للتعامل معهم.

بينما بعض المقاولين الشباب صرحوا بعدم مساهمتهم في بناء علاقات وطيدة مع المستهلكين من أجل تطوير منتجاتهم أو خدماتهم، وهذا راجع إلى تعدد سلوكات شرائح المجتمع المحلي وتغيرها مع مرور الوقت، مما يصعب فهم طريقة تفكيرهم من أجل كسب ثقتهم، وأن هؤلاء المقاولين يخافون من ردود فعل المستهلكين من نية بناء العلاقات معهم خاصة النساء منهم، وهذا راجع إلى النسق الثقافي السائد في المجتمع المحلي ومعتقداته خاصة في بعض المناطق المحافظة، كما أن بعض المقاولين لا يتمتعون بمهارة جذب المستهلكين وتعامل معهم أدب ولباقة، في حين عبرت فئة ضئيلة من المقاولين الشباب عن رأيها بمحايد، كونها لا تتعامل مع المستهلكين بشكل مباشر نظرًا لطبيعة النشاط الممارسة، كما أن المقاولات ذات الحجم الصغير يكلفون عامل خصيصا للتعامل مع الزبائن والمستهلكين.

ثالثا: موقع أجهزة الدعم والمرافقة في حياة المقاولاتية الشبابية وتنظيمها.

1-آليات منح الدعم المادي والضريبي للمقاولة:

الجدول رقم (66): يبين لجوء المقاولين الشباب إلى أجهزة الدعم والمرافقة حاجة إلى الدعم المالي.

الاتجاهات	التكرارات	النسبة المئوية %	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
موافق بشدة	43	% 23.9	3.80	1.10
موافق	100	% 55.6		
محايد	04	% 2.2		
غير موافق	24	% 13.3		
غير موافق بشدة	09	% 05		
المجموع	180	% 100		

تبين المعطيات الرقمية للجدول رقم (66) الذي يمثل اتجاهات أفراد الدراسة نحو مدى لجوئهم إلى أجهزة الدعم والمرافقة حاجة إلى الدعم المالي، أن ما نسبته 79.5 % أقروا أن سبب لجوئهم إلى أجهزة الدعم والمرافقة حاجة إلى الدعم المالي، في يرى ما نسبته 18.3 % خلاف ذلك أي أنهم غير موافقين أو غير موافقين بشدة،

أما نسبة المحايدين فقدرت بـ 2.2 %. كما توضح قيمة المتوسط الحسابي للعبارة "لجأت إلى أجهزة الدعم والمرافقة حاجة إلى الدعم المالي" البالغة 3.80 درجة بانحراف معياري 1.10، أن أغلبية الإجابات تتمركز في اتجاه الموافقة.

إن أغلبية المقاولين الشباب اتجهوا إلى أجهزة الدعم والمرافقة حاجة إلى الدعم المالي، وهذا راجع إلى الصعوبات المالية التي يعانون منها، وعدم قدرتهم على توفير التكاليف المالية اللازمة لتسيير المشاريع، بالرغم من المدخرات الشخصية إلا أنها غير كافية، وهناك من يلجأ إلى الأصدقاء والأقارب لطلب القرض، فتكون مصحوبة بشروط كطلب الشراكة في المشروع أو الاستفادة من الفوائد بغض النظر عن نتائج التي يحققها المشروع أو طلب منصب عمل وغيرها من الشروط، في حين هناك من يرفض التطوع لتقديم القروض المالية خوف من عدم قدرة صاحب المشروع تسديد القرض في الوقت المحدد بالأخص إن فشل في مشروعه.

وعلى هذا الأساس ساهمت الحكومة الجزائرية في إنشاء مختلف الأجهزة المالية خصيصًا للتعامل مع هذه المقاولات الناشئة، وتخصيص لها مجموعة من الآليات والبرامج لإنعاش الاقتصاد المحلي، بمنحها قروض مالية وفق شروط عدة كالسن والمهارة المهنية ومستوى المساهمة الشخصية التي تختلف وكالة إلى أخرى، في هذا الموضوع ركزنا على عينة دراسة استفادت من إحدى الوكالات التالية: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (**ANSEJ**)، والصندوق الوطني للتأمين على البطالة (**CNAC**)، والوكالة الوطنية لتسيير القروض الصغير (**ANGEM**) وتقوم هذه الأجهزة بتقديم نوعين من القروض إما قرض لشراء المواد الأولية، أو قرض لاقتناء عتاد وتجهيزات صغيرة حسب طبيعة النشاط، وتستند الاستثمارات المراد إنجازها على صيغة تمويل ثنائي بين الشاب المستثمر والوكالة المدعمة لما يكون القرض مصغر، وعلى صيغة تمويل ثلاثي لما يكون القرض كبير بتدخل البنوك كطرف ثالث، كما تتكفل تلك الأجهزة بتسهيل على المقاولين عملية اقتناء الأجهزة المطلوبة من خلال عقد اتفاق مع إحدى الشركات، وما على المقاول سوى التوجه نحو تلك الشركة لأخذ المعدات وإرسال الفاتورة إلى البنك الذي بدوره يحول الأموال إلى حساب الشركة.

في حين هناك فئة من المقاولين الشباب الذين توجهوا إلى أجهزة الدعم والمرافقة حاجة للحصول على محل أو عقار صناعي، إذ يشترط على المقاولين للاستفادة من تلك الامتيازات أن يكونوا تابعين لها، ولهذا أخذوا قرض رمزي كإجراء قانوني قدره 750.00دج، إذ صرح أحد المقاولين أنه أخذ القرض صباحًا وبعد إتمام الإجراءات دفع الملف رجع ذلك المبلغ في نفس اليوم، كما هناك من برر توجهه نحو أجهزة الدعم والمرافقة رغبة في الاستفادة من المعارض التي تنظمها غرفة الصناعات التقليدية والحرفية، وهذه الحالة مرتبطة بالمقاولين الذين ينشطون في الأنشطة الحرفية، بينما قررت فئة ضئيلة من المقاولين الإجابة عن هذه العبارة واكتفوا بالمحايدة لاعتبار الأمر سر مهني.

وشكل الموالي يوضح مدى توجه المقاول نحو أجهزة الدعم والمرافقة حاجة إلى الدعم المالي:

الشكل رقم (33): يمثل مدى توجه المقاول نحو أجهزة الدعم والمرافقة حاجة إلى الدعم المالي

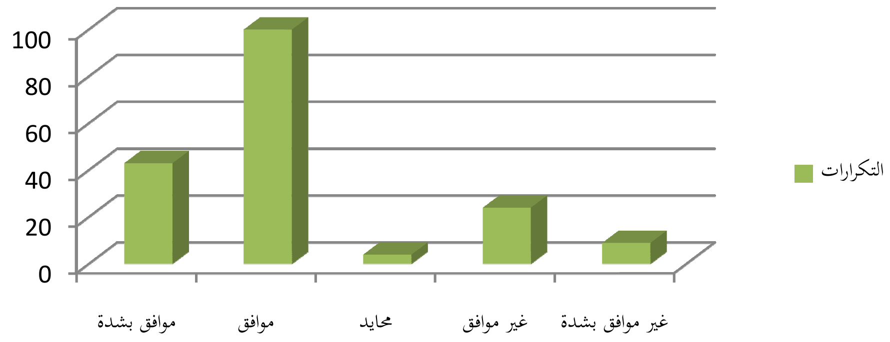

الجدول رقم (67): يبين مدى تمويل أجهزة الدعم والمرافقة للمشاريع دون فوائد.

الاتجاهات	التكرارات	النسبة المئوية %	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
موافق بشدة	24	% 13.4	3.41	1.16
موافق	88	% 48.9		
محايد	15	% 8.3		
غير موافق	42	% 23.3		
غير موافق بشدة	11	% 6.1		
المجموع	180	% 100		

تشير الشواهد الرقمية للجدول رقم (67) المتعلق باتجاهات الأفراد نحو مدى تمويل أجهزة الدعم والمرافقة للمشاريع دون فوائد، أن أغلبية المقاولين الشباب أقروا بحصولهم على تمويل من طرف أجهزة الدعم والمرافقة بدون فوائد وذلك بنسبة 62.3 %، في حين ما نسبته 29.4 % عكس ذلك فهم غير موافقين أو غير موافقين بشدة، بينما بلغت نسبة المحايدين 8.3 %. كما بلغت قيمة المتوسط الحسابي 3.41 درجة بانحراف معياري 1.16 للعبارة "تقوم أجهزة الدعم والمرافقة بتمويل المشروع دون فوائد"، مما يعني اتجاه أغلبية الإجابات نحو الموافقة.

من خلال القراءة الإحصائية للجدول أعلاه نلاحظ اختلاف آراء المقاولين الشباب حول مدى تمويل أجهزة الدعم والمرافقة للمشاريع دون فوائد أو بالفوائد، وهذا راجع إلى التغييرات التي طرأت على مستوى هياكلها، إذ في بداية تأسيس هذه الأجهزة كانت تمول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بفوائد سواء تعلق الأمر بها

أو بالقروض البنكية، لكن مع الوقت استغنت أجهزة الدعم عن الفوائد بشكل نهائي، أما التمويل الذي يقدم من قبل البنوك فهو بفوائد، لكن بنسب ضئيلة تتراوح ما بين 1 % إلى 6 %، وهذا حسب طبيعة النشاط الممارس، فعلى سبيل المثال تمنح الوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة قرض بدون فوائد قدره 25 % من الكلفة الإجمالية للمشروع.

إن الهدف من إلغاء شرط الفوائد راجع إلى رغبة الحكومة الجزائرية في ترقية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، واستقطاب أكبر قدر عدد ممكن من الشباب البطالين من مختلف ولايات الوطن للولوج في عالم الشغل، والاستثمار في مختلف الأنشطة من جهة، وزيادة معدلات التشغيل وتضمن نمو اقتصادي جهوي من جهة أخرى، إذ حجم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يسمح لها بالانتشار في أنحاء المناطق الوطن. تختلف النظرة الدينية للفوائد المشروطة على القروض حسب الثقافة والديانة المنتشرة في كل مجتمع، فالدول الإسلامية منها الجزائر تفسر الفوائد بالربا وهي محرمة في الدين الإسلامي، ما جعل أغلبية شباب المجتمع الجزائري يتفادون هذا النوع من القروض لالتزاماتهم الدينية، فقراراتهم مرتبطة بالأطر الاجتماعية، وعليهم الحفاظ على الهوية الثقافية والركائز الدينية، وفي نفس الوقت تشكل القروض بالفوائد عائق أمام تطوير تلك المشاريع.

الجدول رقم (68): يبين مدى تخفيض أجهزة الدعم والمرافقة من معدلات الضريبية التي تفرضها.

الاتجاهات	التكرارات	النسبة المئوية %	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
موافق بشدة	18	% 10	3.48	1.07
موافق	104	% 57.8		
محايد	16	% 8.8		
غير موافق	32	% 17.8		
غير موافق بشدة	10	% 5.6		
المجموع	180	% 100		

تبين المعطيات الموجودة في الجدول (68) الذي يمثل آراء أفراد الدراسة حول مدى تخفيض أجهزة الدعم والمرافقة من معدلات الضريبية التي تفرضها، أن أغلبية المقاولين الشباب أقروا بتخفيض أجهزة الدعم والمرافقة من معدلات الضريبية وذلك بنسبة 67.4 %، في حين ما نسبته 23.4 % يرون عكس ذلك أي غير موافقين أو غير موافقين بشدة، أما نسبة أفراد الدراسة المحايدين فقدرت بـ 8.8 %. كما توضح قيمة المتوسط الحسابي التي بلغت 3.48 درجة بانحراف معياري 1.07 للعبارة "تخفض أجهزة الدعم والمرافقة من معدلات الضريبية التي تفرضها" أن أغلبية المقاولين الشباب في اتجاه الموافقة.

لقد اهتم العديد من المفكرين الاقتصاديين أمثال **أدم سميث** و**ريكاردو دافيد** لموضوع الضرائب، والتي يقصد بها اقتطاع مالي تأخذه الدولة من أموال المقاولين أصحاب المشاريع قصد تمويل نفقات المؤسسات التابعة لها، لكن هذه الضرائب تعتبر مشكل اقتصادي وعائق أمام نمو المشاريع المقاولاتية، إذ أن أغلبية المشاريع الدول النامية منها الجزائر ينتهي الأمر بها بالفشل لعدم قدرتها على تسديد القروض سواء من مصادر داخلية أو خارجية إضافة إلى الأعباء الجبائية، ما دفع الدولة كنسق فرعي للبحث عن إستراتيجية فعالة في إنعاش هذه المشاريع، من خلال إسقاط حقها من الضرائب سواء إعفاءات كلية أو تخفيضات ضريبية نسبية، وهو دعم بطريقة غير مباشرة يستخدم لدفع الطاقات الإنتاجية المحلية.

كما أقر أغلبية المقاولين الشباب بالامتيازات الجبائية التي تمنحها أجهزة الدعم والمرافقة التابعة للدولة الجزائرية، وهي تختلف حسب النشاط أو القطاع الذي ينتمي إليه المقاول، فعلى سبيل المثال يدفع المقاول الحرفي معدلات الضرائب مليون (دج) في السنة خلال خمسة خمس سنوات، في حين هناك أنشطة معفاة نهائيًا من الضرائب في ثلاث سنوات الأولى، بالإضافة هناك حالات يتم الإعفاء عن الضرائب لعدم قدرة المقاولة على النشاط خاصة في مرحلتها الأولى، إذ قالت إحدى المبحوثات بهذا المعنى" لم أدفع الضرائب في السنوات الأولى من النشاط لعدم قدرتي على إيجاد مقر لمزاولة العمل، وكل مرة أقدم لهم تبرير عن سبب عدم دفع الضرائب"، وبالتالي ما جاء في تصريحات المقاولين حول مسألة الضرائب مطابق تمامًا لما جاء في دليل أجهزة الدعم والمرافقة، إذ تستفيد النشاطات التي يمارسها الشباب المقاولين المؤهلين للاستفادة من إعانة أجهزة الدعم والمرافقة من تخفيض من معدلات ضريبية على الدخل الإجمالي أو أرباح المقاولة لمدة ثلاث سنوات ابتداءً من بدء النشاط حيث:

- السنة الأولى من الإخضاع الضريبي تخفيض بنسبة 70 %.
- السنة الثانية من الإخضاع الضريبي تخفيض بنسبة 50 %.
- السنة الثالثة من الإخضاع الضريبي تخفيض بنسبة 25 %.

وهناك فئة من المقاولين الذين لم يستفيدوا من امتيازات جبائية أو ضريبية، كونهم أنشئوا مشاريعهم خلال الفترة الممتدة ما بين 2005 إلى 2010، إذ خلال هذه الفترة ليس هناك أي تخفيضات ضريبية على مستوى أجهزة الدعم والمرافقة، إلا أن عُدلت بعض القوانين المتعلقة بالجانب الجبائي، من أجل رفع معدل النمو مقابل الالتزام بممارسة النشاط، في حين يرجع تعبير بعض المقاولين عن رأيهم بالمحايدة، لافتقارهم إلى الخبرة التنظيمية، وقلة معلوماتهم حول سير مراحل الاستفادة من الامتيازات المادية. والشكل الموالي يمثل تخفيض أجهزة الدعم والمرافقة من معدلات الضريبية:

الشكل رقم (34): يمثل مدى تخفيض أجهزة الدعم والمرافقة من معدلات الضريبية

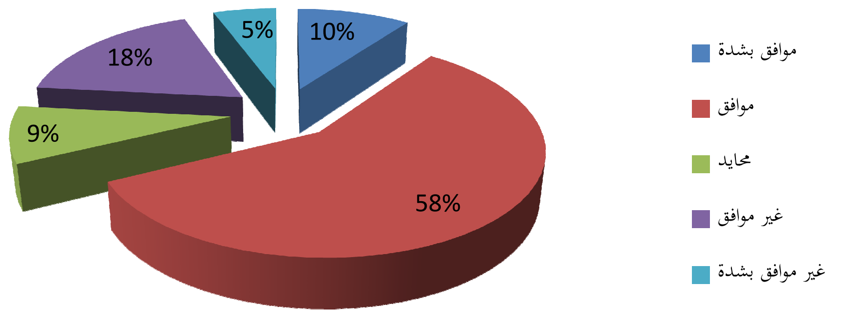

الجدول رقم (69): يبين مدى تقديم أجهزة الدعم والمرافقة شرح مفصل حول كيفية تسيير المقاولة.

الاتجاهات	التكرارات	النسبة المئوية %	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
موافق بشدة	12	% 6.7	3.10	1.19
موافق	83	% 46.1		
محايد	16	% 8.9		
غير موافق	50	% 27.8		
غير موافق بشدة	19	% 10.5		
المجموع	180	% 100		

تشير الأرقام الإحصائية للجدول رقم (69) المتعلق بمدى تقديم أجهزة الدعم والمرافقة للشرح المفصل حول كيفية تسيير المقاولة، أن نصف من المقاولين الشباب أقروا بالشروحات التي قدمتها أجهزة الدعم والمرافقة حول كيفية تسيير المقاولة وذلك بنسبة 52.8 %، في حين يرى ما نسبته 38.3 % عكس ذلك أي غير موافقين أو غير موافقين بشدة، بينما قدرت نسبة المحايدين 8.9 %. كما بلغت قيمة المتوسط الحسابي للعبارة "قدمت أجهزة الدعم والمرافقة شرح كيفية تسيير المقاولة" 3.10 درجة بانحراف معياري 1.19.

تعد أجهزة الدعم والمرافقة كنسق فرعي يسعى إلى تلبية حاجات النسق المجتمعي المحلي، من خلال مساعدة المشاريع الصغيرة والمتوسطة على مواجهة التحديات والمشكلات، وزيادة القدرة على التكيف والاستجابة لمتطلبات المجتمع، إذ أقر نصف من الشباب المقاولين أن أجهزة الدعم والمرافقة قدمت لهم شروحات حول كيفية تسيير المشروع، وهذا راجع إلى سعيها لنشر ثقافة إدارة الأعمال الخاصة بين الشباب حاملي لأفكار إبداعية، ومساعدتهم على تنظيم مقاولاتهم وهيكلتها، من خلال توجيههم إلى أنشطة تناسب مهاراتهم وأفكارهم، وحثهم

على استغلال الموارد الطبيعية الخام المتوفرة في المناطق المحلية، وتوظيف اليد العاملة المؤهلة للتقليل من نسبة عدد شطب المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

وتسعى أجهزة الدعم والمرافقة على تعزيز فرص العمل وتحقيق الاندماج الاجتماعي، بمرافقة الشباب طيلة مسار تركيب المقاولة بالأخص فيما يتعلق بتكوين الملف المالي، تقييم المردودية، اختيار الأجهزة والمعدات المناسبة للنشاط، وعملية توظيف الموارد البشرية، وفي ذات السياق عقد أجهزة الدعم والمرافقة شراكة تعاونية مع الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب، لتزويد المشاريع الصغيرة والمتوسطة باليد العاملة التي تحمل شهادات علمية وتكوينية في مختلف التخصصات، حيث صرح المبحوثين "أنهم يستقطبون موارد بشرية مسجلة في الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب في إطار عدة شروط، أهمها توظيف من عامل إلى ثلاث عمال ذات مستوى جامعي تابعين للوكالة وهذه الأخيرة تتكفل بدفع لهم الأجر الذي يقدر بـ 15000.00 دج للشهر، ومن عامل إلى ثلاث عمال ذوي شهادات التكوين المهني بأجر 8000.00 دج للشهر، أما بقية العمال فيتم استقطابهم من مصادر أخرى والمقاولة وحدها تتكفل بدفع أجورهم".

بينما هناك فئة معتبرة من المقاولين الشباب الذين استفادوا من تمويل أجهزة الدعم والمرافقة، صرحوا بعدم تلقيهم لأي شروحات من قبل أجهزة الدعم والمرافقة، وهذا راجع لطبيعة نشاطهم حيث هذه الأخيرة لا تمتلك معلومات كثيرة حول كيفية تسيير مقاولاتهم فعلى سبيل المثال أنشطة الصيد البحري وتقنياتها، بل اكتفت بتقديم توجيهات حول كيفية تمويل المشاريع، وعرض جدول تسديد القروض، بالإضافة إلى أن هؤلاء المقاولين تلقوا شروحات من مصادر أخرى كالجامعة ومؤسسات التكوين المهني، التي تزودهم بالمعارف وتقنيات تسيير المؤسسات وفق عدة أطر نظرية، كما تساهم غرف الصيد البحري، وغرف الصناعات التقليدية والحرفية في تزويدهم بالأخبار والإجراءات القانونية الجديدة، والتعديلات التي تطرأ على المواد القانونية الصادرة من طرف أجهزة الدعم والمرافقة؛ في حين صرحت فئة ضئيلة من أفراد الدراسة بعدم حضور الاجتماعات التي تنظمها أجهزة الدعم والمرافقة إلا في مواعيد دفع الملفات، مما يتعذر عليها معرفة التوجيهات التي تقدمها تلك الأجهزة، بحجة تمتعها بكافة المهارات المهنية والفنية التي تسمح لها بتنظيم المقاولة دون تلقي أي مساعدة من مصادر أخرى.

2- مسألة المقاولة بين المرافقة والمتابعة:

الجدول رقم (70): تبين مدى استفادة المقاول من دورات تكوينية نظمت من قبل أجهزة الدعم والمرافقة.

الاتجاهات	التكرارات	النسبة المئوية %	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
موافق بشدة	09	% 05	2.83	1.22
موافق	69	% 38.3		
محايد	12	% 6.7		
غير موافق	64	% 35.6		
غير موافق بشدة	26	% 14.4		
المجموع	180	% 100		

تشير معطيات الجدول رقم (71) الذي يبين آراء أفراد الدراسة حول مدى استفادتهم من دورات تكوينية التي نظمت من قبل أجهزة الدعم والمرافقة، حيث يرى ما نسبته 43.3 % أنهم استفادوا من دورات تكوينية نظمتها أجهزة الدعم والمرافقة، بينما يرى ما نسبته 50 % من أفراد الدراسة خلاف ذلك أي أنهم غير موافقين أو غير موافقين بشدة، في حين النسبة المتبقية التي قدرت بـ 6.7 % تتمثل في أفراد الدراسة المحايدين. كما قدرت قيمة المتوسط الحسابي 2.83 درجة بانحراف معياري 1.22 للعبارة "استفدت من دورات تكوينية نظمت من طرف أجهزة الدعم والمرافقة".

لقد أُنشِئت أجهزة الدعم والمرافقة لترقية المؤسسات الناشئة ودفعها نحو التطور، من خلال تنظيمها لدورات تكوينية في مختلف التخصصات، ولتزويدهم بمهارات عملية وفنية في تسيير الأجهزة والمعدات وكيفية أداء العمل، بمعنى آخر أن الغاية من هذا التكوين هو التركيز على الجانب الميداني أكثر منه نظري، فقد صرح أحد المسؤولين التابعين لأجهزة الدعم والمرافقة، أن هناك شباب يتقدمون للاستفادة من الدعم ولا يحملون أي شهادة تأهيل في مجال معين، وعلى هذا الأساس يتم فتح دورات تكوينية بالتنسيق مع مؤسسات التكوين المهني، وتختلف مدة التكوين حسب طبيعة النشاط، وبعدها تمنح شهادة تكوين للمستفيد التي تعتبر شرط أساسي في الملف، وبهذا الشكل تتدخل أجهزة الدعم والمرافقة بطريقة مشروعة ومقبولة اجتماعيًا، إذا تتعمد على التحرك السلمي من أجل التقليل من حدة المشاكل التي تعاني منها المقاولات الصغيرة والمتوسطة.

والملاحظ من خلال القراءة الإحصائية للجدول أعلاه أن نسبة معتبرة من المقاولين الشباب استفادوا من دورات تكوين المنظمة من قبل أجهزة الدعم والمرافقة، وهذا راجع إلى سعي هذه الأخيرة لتقليل من التكلفة

الإنتاجية، ودعم هؤلاء الشباب على كسب المهارات المناسبة لمواجهة منافسيهم في السوق المحلي، كما يتسنى للشباب بتبادل الأفكار مع المقاولين الآخرين في نفس النشاط، ولقد صرح بعض المقولين أن مدة التكوين دامت أسبوع كامل، والبعض الآخر مرتين في الأسبوع لمدة شهر، وبالتالي فالتوترات التي تظهر لا تدوم طويلًا، من خلال توفر ميكانيزمات لرجوع إلى حالة التوازن واستقرار الاقتصاد المحلي، فأجهزة الدعم والمرافقة جاءت لتصحيح المسار الذي انتهجته المقاولات الصغيرة والمتوسطة في ضوء غياب الثقافة المقاولاتية ونقص المهارات الفنية.

أما بالنسبة للمقاولين الشباب الذين لم يستفيدوا من الدورات التكوينية، فهذا راجع لامتلاكهم شهادات ذات صلة بالنشاط سواء شهادة جامعية أو شهادة مهنية تحصلوا عليها من مؤسسات التكوين المهني، فحسب تصريحاتهم تلقوا استدعاء من قبل أجهزة الدعم والمرافقة للالتحاق بمراكز التكوين، لكنهم تعمدوا بعدم الحضور بحجة يتمتعون بكافة المهارات اللازمة التي تسمح لهم بإنشاء وتسيير المقاولة، وهناك من اعتبر هذه الدورات التكوينية مجرد إجراءات شكلية لإتمام تسجيلات الاستفادة من الدعم، كما لاحظنا أن مراكز التكوين التي يُبعثون إليها هؤلاء الشباب بعيدة جدًا عن مقر سكنهم، مما يجعلهم لا يحضرون دورات تكوينهم، في حين عبرت فئة من المقاولين عن رأيها بالمحايدة حول الدورات التكوينية، باعتبارها لم تسمع عنها أبدًا ولم يصل لها أي استدعاء، ولم تستقبل أي اتصال حول موضوع الدورة التكوينية.

والشكل الموالي يوضح أكثر الأرقام الإحصائية المتعلق بمدى استفادة المقاول من دورات تدريبية نظمتها أجهزة الدعم والمرافقة:

الشكل رقم (35): يمثل مدى استفادة المقاول من دورات تدريبية نظمتها أجهزة الدعم والمرافقة.

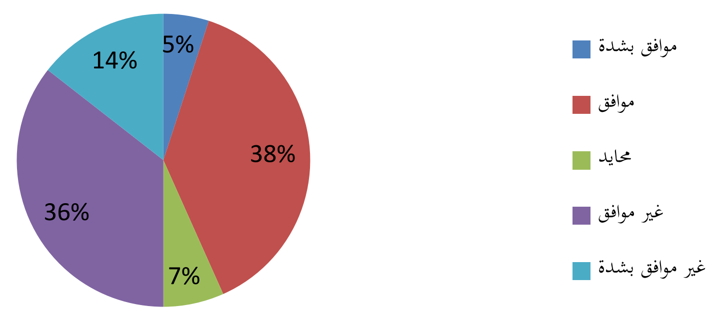

الجدول رقم (71): يبين مدى منح أجهزة الدعم والمرافقة للمقاولين سلطة تسيير مقاولاتهم.

الاتجاهات	التكرارات	النسبة المئوية %	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
موافق بشدة	18	% 10	3.28	1.21
موافق	91	% 50.6		
محايد	14	% 7.7		
غير موافق	38	% 21.1		
غير موافق بشدة	19	% 10.6		
المجموع	180	% 100		

تبين الأرقام الإحصائية للجدول رقم (71) الذي يمثل اتجاهات أفراد الدراسة نحو مدى منح أجهزة الدعم والمرافقة سلطة تسيير المقاولة، أن أغلبية أفراد الدراسة أقروا بمنحهم سلطة تسيير المقاولة من قبل أجهزة الدعم والمرافقة وذلك بنسبة 60.6 %، بينما قدرت نسبة المعارضين 31.7 %، في حين النسبة المتبقية تمثل أفراد الدراسة المحايدين والتي قدرت بـ 7.7 %. كما بلغت قيمة المتوسط الحسابي للعبارة "منحت أجهزة الدعم والمرافقة سلطة تسيير المقاولة" 3.28 درجة بانحراف معياري 1.21.

لقد اعتمدت الجزائر في المرحلة الانتقالية من النظام الاشتراكي إلى النظام الليبرالي على تفويض سلطة تسيير المرافق العامة لأشخاص خاصة، وخلق الشراكة بين القطاعين العام والخاص، بينما في هذه المرحلة أقدمت الدولة على خلق أجهزة دعم لمرافقة المؤسسات الخاصة سواء صغيرة أو متوسطة في مختلف مراحل إنشائها، دون أن تتدخل في شؤونها الداخلية ومنحها استقلالية تامة، إذ أقر أغلبية المقاولين الشباب أن أجهزة الدعم والمرافقة لا تتدخل في شؤون مقاولاتهم ومنحت لهم السلطة الكاملة في تسييرها، باعتبار وجود تلك الأجهزة من أجل توجيه المقاولين الشباب وترقية استثماراتهم في جل الأنشطة المحلية فقط، كآلية لتلبية حاجات المستهلكين المحليين، ودفع المستثمرين نحو تسويق منتجاتهم داخل وخارج الوطن.

في ذات السياق يرتكز اهتمام أجهزة الدعم والمرافقة بنشر الثقافة المقاولاتية لدى الشباب، وتقديم الاستشارة الضرورية في الأمور المالية والتسييرية المتعلقة بالمقاولات، ومرافقتهم للحصول على القروض بالتنسيق مع البنوك، ولقد قالت إحدى المبحوثات "إني أسير المقاولة وحدي ولا تتدخل أجهزة الدعم في قراراتي، فقط عند تسديدي للقرض بشكل نهائي اقترحت عليا الاستفادة من قرض آخر لتوسيع المشروع"، وعلى هذا الأساس فالمقاول يتمتع بالحرية الكاملة في اختيار النشاط، طريقة تسيير المقاولة، اتخاذ القرارات المتعلقة بتكاليف الاستثمار

وغيرها من التدابير، وعليه يمكن القول إن المقاولات الصغيرة والمتوسطة مستقلة ماليًا وإداريًا عن الدولة، وكل ما تقدمه أجهزة الدعم والمرافقة من إعانات عبارة عن آلية للحفاظ على توازن المجتمع المحلي اجتماعيًا واقتصاديًا.

في حين هناك نسبة معتبرة من المقاولين الشباب الذين يرون أن أجهزة الدعم والمرافقة لم تمنح لهم سلطة تسيير مشاريعهم، باعتبار هذه الأخيرة تمارس عليهم نوع من الصرامة وتطالبهم بتسديد القروض دون تعطيل وإلا سيتعرضون إلى متابعة قضائية، بالإضافة أن المراقبة المستمرة التي تمارسها أجهزة الدعم والمرافقة على المقاولات ومنعهم من بيع الأجهزة والآلات إلا بعد تسديد القروض تثير إزعاجهم، ويعتبرون الأمر تدخل بطريقة غير مباشرة في قيادة المقاولة؛ كما لاحظنا أن أفراد الدراسة خلال الإجابة على هذه العبارة أنهم يرغبون في إرضاء مسؤولي أجهزة الدعم والمرافقة لاعتقادهم أن إجاباتهم حتما ستصل إلى تلك المنظومات، إذ قال أحدهم " دِيرِي غير موافق بَاهْ يَعْجَبْهُمْ الحَالْ". بينما الفئة التي عبرت عن رأيها بمحايد، راجع إلى افتقارها لفن وثقافة إدارة الأعمال لمعرفة معنى المسير الفعلي للمقاولة، وهذا ينطبق على المقاولين ذو مستوى ابتدائي أو دون مستوى.

الجدول رقم (72): يبين مدى تشجيع أجهزة الدعم والمرافقة على الاستمرارية في العمل.

الاتجاهات	التكرارات	النسبة المئوية %	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
موافق بشدة	13	% 7.2	3.20	1.18
موافق	90	% 50		
محايد	17	% 9.4		
غير موافق	41	% 22.8		
غير موافق بشدة	19	% 10.6		
المجموع	180	% 100		

من خلال المعطيات الموجودة في الجدول رقم (72) التي تمثل اتجاهات أفراد الدراسة نحو مدى تشجيع أجهزة الدعم والمرافقة على الاستمرارية في العمل، نلاحظ أن أكثر من نصف مقاولين شباب أقروا أن أجهزة الدعم والمرافقة شجعتهم على الاستمرارية في العمل وذلك بنسبة 57.2 %، بينما يرى ما نسبته 33.4 خلاف ذلك أي أنهم غير موافقين أو غير موافقين بشدة، في حين قدرت نسبة المحايدين بـ 9.4%. كما بلغت قيمة المتوسط الحسابي 3.20 درجة بانحراف معياري 1.18 للعبارة "تشجعني أجهزة الدعم والمرافقة على الاستمرارية في العمل".

إن الأهمية القصوى التي تتمتع بها المقاولات الصغيرة والمتوسطة في المجتمعات المحلية، جعل أجهزة الدعم والمرافقة تبذل كل الجهود لدفع الشباب المقاولين نحو الاستمرارية في ممارسة أنشطتهم، ولاسيما الأنشطة التي

تعرضت للتهميش ومهددة بالزوال من أجل الحفاظ على الهوية والموروث الثقافي، فعلى سبيل المثال إنشاء مقاولات في مجال الأنشطة الحرفية لإحياء العديد من الحرف التقليدية كاللباس التقليدي والنقش على النحاس، ومن خلال قراءتنا الإحصائية للجدول أعلاه لاحظنا أن أكثر من نصف مقاولين شباب صرحوا أن أجهزة الدعم والمرافقة شجعتهم على الاستمرارية في العمل، وهذا راجع لعدة أسباب أهمها، اعتبار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مصدر للحفاظ على تقاليد كل منطقة وجذب المستهلكين المحليين أو السياح الأجانب للتعرف عليها واقتنائها، إذ بلغ عدد المقاولات الحرفية بولاية بجاية سنة 2010 حوالي 1081 مقاولة.

بالإضافة إلى اعتبار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مصدر مهم في خلق فرص عمل جديد، حيث بإمكان المقاولة المصغرة توظيف تسعة عمال، وتوظف المقاولة الصغيرة حوالي خمسين عامل، وهكذا تمتص أكبر عدد ممكن من الشباب البطالين وتحقق التنمية الاجتماعية المحلية، إذ قدر عدد المقاولات المنشأة في ولاية بجاية المستفيدة من الدعم التمويلي سنة 2010 حوالي 7607 مقاولة في مختلف القطاعات، كما أن هذه المقاولات تساهم في تلبية الحاجات الضرورية للأفراد التي تعيش في المناطق النائية للتقليل من النزوح الريفي، وقدرتها على الانتشار الواسع على خلاف المؤسسات الكبرى التي يصعب إنشائها في المناطق الجبلية، خصوصًا أن أغلبية مناطق ولاية بجاية جبلية. وعلى هذا الأساس تحاول أجهزة الدعم والمرافقة التنسيق مع المقاولين الشباب والتعاون معهم للحفاظ على توازن النسق الكلي، والمساهمة في التأثير على سلوكاتهم ودفعهم نحو مواجهة المخاطر، ولاسيما أن أهداف المقاولين محدودة نوعا ما مرتبطة بالمكاسب المادية وتغطية نفقات الحياة اليومية.

بينما هناك فئة من المقاولين الشباب الذين يقرون بعدم تلقيهم أي تشجيع من قبل أجهزة الدعم والمرافقة للاستمرار في العمل، وهذا راجع إلى تغييرهم لمقر مؤسساتهم، إذ لاحظنا أثناء توزيعنا للاستمارات أن العديد من المقاولين غيروا أماكن ممارسة نشاطهم دون قيامهم بالإجراءات القانونية وإبلاغ أجهزة الدعم والمرافقة بذلك، مما يصعب على هذه الأخيرة مرافقة هؤلاء المقاولين الشباب ومرافقتهم طيلة مراحل الإنشاء والتنظيم، وفي نفس الوقت صرحت هذه الفئة بتلقيها التشجيع والمساندة من مصادر أخرى كالعائلة والأصدقاء المقربين.

الجدول رقم (73): يبين مدى توجيه أجهزة الدعم والمرافقة المقاولين الشباب في ممارسة النشاط.

الاتجاهات	التكرارات	النسبة المئوية %	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
موافق بشدة	07	% 3.9	2.98	1.14
موافق	76	% 42.8		
محايد	23	% 12.8		
غير موافق	55	% 30.6		
غير موافق بشدة	19	% 10.6		
المجموع	180	% 100		

نلاحظ من خلال الأرقام الإحصائية في الجدول رقم (73) والشكل الموالي المتعلقان بمدى قيام أجهزة الدعم والمرافقة بتوجيه المقاولين الشباب في ممارسة النشاط، أن ما نسبته 46.7 % من أفراد الدراسة تلقوا توجيهات من طرف أجهزة الدعم والمرافقة في ممارسة النشاط، في حين ما نسبته 41.2 % يرون عكس ذلك بمعنى غير موافقين أو غير موافقين بشدة، بينما قدرت نسبة المحايدين 12.8 %. كما قدرت قيمة المتوسط الحسابي 2.98 درجة بانحراف معياري 1.14 للعبارة "تقوم أجهزة الدعم والمرافقة بتوجيهي في ممارسة النشاط".

يعتبر التوجيه أحد الوظائف الأساسية للإدارة، والذي يتمثل في عملية إشراف أجهزة الدعم والمرافق على المقاولين الشباب الذين استفادوا من الدعم، وإرشادهم على المسار الصحيح لإنشاء المشاريع الاقتصادية، وكيفية تركيب المشاريع وفق عدة مراحل، من خلال تضافر الجهود بين مختلف الأطراف (الشباب، البنوك، أجهزة الدعم والمرافقة) لتحقيق الأهداف المرجوة والمصلحة العامة، ولقد أقرت نسبة معتبرة من المقاولين الشباب أن أجهزة الدعم والمرافقة ساهمت في توجيههم لممارسة النشاط وإنشاء المشاريع في مختلف الأنشطة، وأغلبهم ينشطون في قطاع الأنشطة الحرفية والخدماتية، وهذا راجع للخصائص التي تتميز بها المنطقة واعتبارها ولاية سياحية، الأمر الذي يتطلب أكبر عدد ممكن من المقاولين في هذين القطاعين لتلبية احتياجات السياح الأجانب والمجتمع المحلي.

وفي نفس الوقت تساهم أجهزة الدعم والمرافقة في تحريك توجهات المقاولين نحو الأنشطة التي تتوافق مع خصائصهم الشخصية، من خلال التأثير على سلوكاتهم لضمان تحقيق الأهداف المرجوة، وتقديم الشرح المفصل حول مختلف التخصصات المتوفرة، وتزويدهم بالمعارف والخبرات السابقة، للكشف عن مدى قدرتهم في ممارسة ذلك النشاط، انطلاقا من تنمية الثقة في نفوسهم وتحسيسهم بأهميتهم في المجتمع المحلي وقدرتهم على تقديم قيمة مضافة لتتمكن من إدماجهم اجتماعيًا، وفي هذا الإطار يرى **بارسونز** أن المقاول فاعل اجتماعي يتأثر بالعوامل الخارجية سواء الثقافية أو الاجتماعية أو الاقتصادية، التي تفرض نفسها في بناء شخصيته، وعلى هذا الأساس

أجهزة الدعم والمرافقة كنسق فرعي يسعى للحفاظ على توازن المجتمع من خلال التشجيع على الاستثمار والعمل الحر للنهوض السريع بالاقتصاد الوطني.

غير أن هناك فئة من المقاولين الشباب الذين أقروا بعدم مساهمة أجهزة الدعم والمرافقة في توجيههم نحو ممارسة أي نشاط، إذ أن الشهادات العلمية التي تحصلوا عليها تسمح لهم بالاختيار الأمثل لطبيعة النشاط وممارسته وفق توجهاتهم الشخصية وطبعا مع استشارة العائلة والأخذ برأيها، والتحاقهم بأجهزة الدعم والمرافقة كان قصد الحصول على امتيازات مالية فقط، ونجد هذه الفئة وجهت خياراتها نحو قطاع الصناعة كصناعة أكواب القهوة الورقية، صناعة الأثاث، الصناعات الغذائية والتحويلية، أما قطاع الفلاحة ظل مهمشًا من قبل الشباب، والذين ينظرون إلى هذا القطاع من زاوية استحقار وأنه من مهام فئة الفقراء، رغم الجهود المبذولة من قبل الحكومة ومنح كل المستلزمات للاستثمار في هذا القطاع والحفاظ على الأمن الغذائي في البلاد. أما النسبة التي أجابت بمحايد فهي الفئة التي تحصلت على إعانة مالية لتوسيع مشروعها وقد حددت نشاطها قبل لجوئها إلى أجهزة الدعم والمرافقة.

الشكل رقم (36): يمثل مدى توجيه أجهزة الدعم والمرافقة المقاولين على ممارسة النشاط.

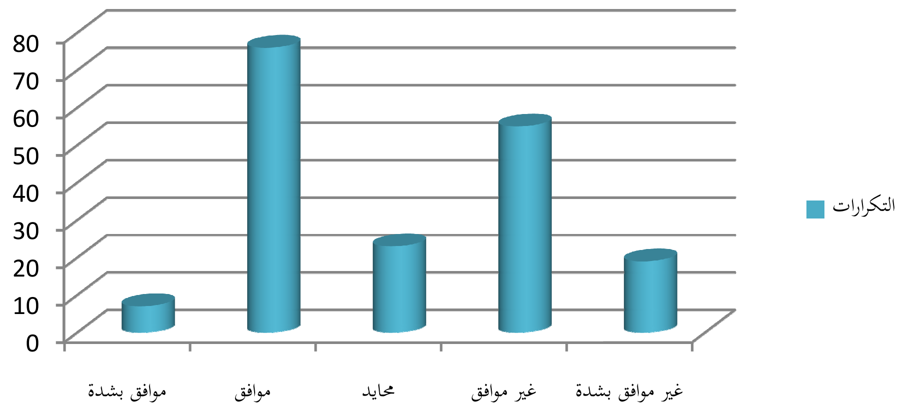

الجدول رقم (74): يبين مدى متابعة أجهزة الدعم والمرافقة للأنشطة التي ينجزها المقاول.

الاتجاهات	التكرارات	النسبة المئوية %	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
موافق بشدة	14	% 7.8	3.35	1.14
موافق	102	% 56.7		
محايد	13	% 7.2		
غير موافق	35	% 19.4		
غير موافق بشدة	16	% 8.9		
المجموع	180	% 100		

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه المتعلق بمدى متابعة أجهزة الدعم والمرافقة الأنشطة التي ينجزها المقاول، أن أغلبية المقاولين الشباب بنسبة 64.5 % أقروا بمتابعة أجهزة الدعم والمرافقة للأعمال التي ينجزونها، في المقابل قدرت نسبة المعارضين 28.3 %، أما الذين أقروا بالمحايدة قدرت نسبتهم بـ 7.2 %. كما بلغت قيمة المتوسط الحسابي للعبارة "تضمن أجهزة الدعم والمرافقة متابعة الأنشطة التي ينجزها المقاول" حوالي 3.35 درجة بانحراف معياري 1.14.

من خلال القراءة الإحصائية للجدول أعلاه، نلاحظ أن أغلبية المقاولين الشباب صرحوا بمتابعة أجهزة الدعم والمرافقة للأعمال التي ينجزونها، من خلال الزيارات الدورية إلى مقر تواجدهم، من أجل التأكد من استمرارية نشاط تلك المقاولات، وعدم بيع هؤلاء المقاولين للأجهزة والآلات التي تحصلوا عليها من قبل أجهزة الدعم والمرافقة، إذ هذه الأخيرة وضعت شرط عدم بيع الأجهزة إلا بعد تسديد القروض التي استفادوا منها، وهذا بغرض تحفيزهم على الاستمرارية في العمل، إذ صرح أحد مسؤولي الأجهزة الدعم والمرافقة "أن هناك بعض المقاولين الذين يزودونهم بالآلات ويقومون ببيعها وغلق المقاولة، ومن خلال هذه المتابعة نجعلهم أكثر جدية ومسؤولية في أداء أعمالهم"، ومن مزايا أخرى لعملية المتابعة تسمح للمقاولين بالاستشارة في الإجراءات الإدارية المتعلقة بالضرائب، ومعالجة بعض القضايا المرتبطة بالعقار الصناعي.

يشترط على المقاولين الشباب احترام دفاتر التي تربطهم بأجهزة الدعم والمرافقة، لتفادي التعرض للعقوبات القضائية ودفع غرامات مالية، وفق الخطط الموضوعية التي يضعونها أثناء ممارسة نشاطهم، إذ قالت إحدى المبحوثات "إن الالتزام بالقوانين يجعل أجهزة الدعم والمرافقة تهتم أكثر لموضوع نشاطك، وتقدم امتيازات غير موجودة في دفاترهم، فعلى سبيل المثال تحصلت على ورشة للخياطة وبمجرد رغبة مني في توسيع المشروع منحوا لي ورشة أخرى، وهذا بعد تأكدهم من نجاح المشروع وتطبيق كل الشروط اللازمة"، مما يعني أن متابعة مدى تنفيذ

البرامج وسير العمل يساهم في دفع المقاولين إلى الاستمرارية في العمل، والملاحظ أن الإناث أكثر التزامًا من الذكور في احترام جدول تسديد القروض في الوقت المحدد، وأكثر خوفًا من العقوبات التي قد تصدرها أجهزة الدعم والمرافقة في حقهم.

في حين هناك مقاولين شباب أقروا بعدم متابعة أجهزة الدعم والمرافقة للأنشطة التي ينجزونها، وهذا راجع لعدة اعتبارات أهمها تغيير مقر أعمالهم مما يصعب إيجادهم من طرف موظفي أجهزة الدعم والمرافقة، حتى أنهم غيروا أرقام هواتفهم ما يجعل عملية المتابعة صعبة، خاصة في حالة الأعمال الحرة التي ليس لها مقر ثابت، بالإضافة إلى تأخر هذه الفئة في تسديد القروض ما يجعلها تتهرب من لقاء مسؤولي أجهزة الدعم والمرافقة، والاعتبار الآخر إن المتابعة التي تمارسها تلك الوكالات تقتصر فقط على تأكدها من عدم بيع الأجهزة واستمرارية وجود المقاولة، ما يدفع العائلة تتدخل في متابعة الأعمال التي ينجزها الأبناء خاصة إذا ما مارست نفس النشاط مسبقا، وهذه الحالة نجدها بشكل كبير لدى المقاولين الذين ينشطون في قطاع البناء وترميم المباني.

3- سياسة المقاولة في تدبير الموارد البشرية:

الجدول رقم (75): يبين مدى تسجيل العمال في صندوق الضمان الاجتماعي بشكل دائم.

الاتجاهات	التكرارات	النسبة المئوية %	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
موافق بشدة	24	% 13.3	3.66	1.03
موافق	111	% 61.7		
محايد	16	% 8.9		
غير موافق	18	% 10		
غير موافق بشدة	11	% 6.1		
المجموع	180	% 100		

تشير الأرقام الإحصائية للجدول أعلاه الذي يمثل اتجاهات أفراد الدراسة نحو مدى تسجيلهم الدائم للعمال في صندوق الضمان الاجتماعي، أن ما نسبته 75 % من المقاولين الشباب يقرون بتسجيلهم للعمال في الصندوق الضمان الاجتماعي بشكل دائم، في حين يرى ما نسبته 16.1 % خلاف ذلك أي أنهم غير موافقين أو غير موافقين بشدة، أما النسبة المتبقية متمثلة في أفراد الدراسة المحايدين والتي قدرت 8.9%. كما توضح قيمة المتوسط الحسابي للعبارة "أسجل دائما العمال في صندوق الضمان الاجتماعي" البالغة 3.66 درجة بانحراف معياري 1.03 أن أغلبية إجابات المقاولين الشباب في اتجاه الموافقة.

يتوجه المقاول بعد اختياره للنشاط نحو الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء التابعة لولاية تواجد المقاولة، لدفع ملف الخاص بالتصريح عن النشاط، ومن ثم بمجرد توظيف العمال بعد عشرة أيام يقوم بتسجيلهم في صندوق الضمان الاجتماعي والتصريح بشكل علاقة العمل، كما يتم الانتساب بطلب من العامل بحد ذاته، ولقد أقر أغلبية المقاولين الشباب في هذه الدراسة أنهم يسجلون دائما عمالهم في صندوق الضمان الاجتماعي، وهذا للاعتراف بالنشاط قانونيًا والحفاظ على حقوق العمال وفق عقد العمل بين المقاول صاحب المؤسسة والعامل، كما يضمن للعمال الاستفادة من تعويض التأمين عن البطالة، فالمقاول في هذه الحالة يسعى إلى بناء مؤسسة مهيكلة من كل النواحي، ويهتم بعماله مهما كان طبيعة النشاط أو الأجر الذي يتقاضاه.

إن المقاولات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع الخاص تنتهج عدة أنماط في توظيف عمالها والمدة التي يشغلونها، فهناك من يتم تشغيله لدوام كامل أي مدة أربعين ساعة فالأسبوع كقطاع الصناعة والخدمات، أو دوام جزئي مدة أقل من أربعين ساعة في الأسبوع كبعض الأنشطة الحرفية أما الدوام الظرفي فهم العمال الذين يشتغلون حسب القطعة كالبناء، الفلاحة، والصيد البحري، لكن كل هؤلاء العمال يتوجب تسجيلهم على مستوى صندوق الضمان الاجتماعي، سواء بطريقة مباشرة أو عن طريق الشبكة الانترنيت، أما مسألة دفع الاشتراكات فهي من مهام المقاول، والتي يسددها خلال كل ثلاثة أشهر إذا كانت المقاولة تشتغل أكثر من عشرة عمال، وخلال كل شهر إذا ما المقاولة تشتغل أقل من عشرة عمال، ونسبة الاشتراك تختلف حسب طبيعة النشاط والمهام، إذ تقدر نسبتها للذين يشتغلون لدى الخواص 6 % وهي موزعة كالتالي: 4 % من مال المقاول صاحب المؤسسة، و2 % من مال العامل التابع لتلك المؤسسة.

لكن نجد بعض المقاولين الشباب الذين صرحوا بعدم تسجيل عمالهم في صندوق الضمان الاجتماعي، وهذا راجع إلى عدم رغبتهم في دفع الاشتراكات التي يعتبرونها إكراهات بالنسبة لمؤسساتهم، وهذا طبعا بالاتفاق مع هؤلاء العمال أن يتم توظيفهم شرط عدم تأمينهم، وجاء هذا التصريح الذي قدموه المقاولين بحضور عمالهم سواء إناث أو ذكور خاصة في قطاع الخدمات كالمطاعم والمقاهي، ونجد الإناث أكثر استجابة لهذا الشرط من الذكور كون هذه الفئة بحاجة إلى أجر شهري فقط، بينما الذكور غالبا يفضلون العمل بالتأمين من أجل التقاعد، إلا في حالة انتمائه إلى مؤسسة أخرى وهو منتسب فيها، بينما التزمت فئة ضئيلة من المقاولين بالمحايدة باعتبار الأمر من الأسرار المهنية، لكن في الواقع خوفًا من المتابعة القانونية، إذ يعاقب القانون كل مقاول لم يصرح بعماله لدى صندوق الضمان الاجتماعي في ظرف عشرة أيام التي تلي تاريخ تشغيلهم، من أجل حماية حقوق العامل في المؤسسة كالتأمين عن المرض أو البطالة، التعويض في حالة وقوع له حادث عمل داخل المؤسسة إلى غير ذلك من الحقوق.

الجدول رقم (76): يبين مدى تسديد المقاولين الشباب لمستحقات الضريبية في الآجال القانوني المحدد.

الاتجاهات	التكرارات	النسبة المئوية %	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
موافق بشدة	41	% 22.8	3.73	1.11
موافق	93	% 51.7		
محايد	12	% 6.6		
غير موافق	25	% 13.9		
غير موافق بشدة	9	% 05		
المجموع	180	% 100		

تشير الأرقام الإحصائية للجدول رقم (76) الذي يبين مدى تسديد أفراد الدراسة للمستحقات الضريبية في الآجال القانوني المحدد، أن ما نسبته 74.5 % من المقاولين الشباب أقروا بدفع المستحقات الضريبية في الآجال المحدد، في حين يرى ما نسبته 18.9 % خلاف ذلك أي أنهم غير موافقين أو غير موافقين بشدة، بينما قدرت نسبة أفراد الدراسة المحايدين 6.6 %. كما توضح قيمة المتوسط الحسابي للعبارة "أسدد المستحقات الضريبية في الآجال القانوني المحدد" البالغة 3.73 درجة بانحراف معياري 1.11 أن أغلبية المقاولين الشباب في اتجاه الموافقة حول مسألة تسديدهم للمستحقات الضريبية في الآجال القانوني المحدد.

كما أشرنا سابقًا إن المستحقات الضريبية عبارة عن المبالغ التي تقتطعها الدولة من المقاولين قصد تمويل تكاليف الأجهزة التابعة لها، وتختلف نسبة الاقتطاع من قطاع إلى آخر وحسب حجم الأرباح التي تحققها المقاولة، ولقد أقر أغلبية المقاولين الشباب بتسديدهم للمستحقات الضريبية في الآجال القانوني المحدد، وهذا راجع إلى التزامهم بالقوانين المنصوص عليها في دليل تسيير المقاولات، وسعيهم نحو تنظيم مقاولاتهم وفق أطر قانونية معترف بها في الجزائر، ومن زاوية أخرى تفادي العقوبات التجارية أو اتخاذ إجراءات قانونية ضدهم، إذ قال أحد المقاولين "أنا نَدْفَعْ الضَرَايِبْ a jour"، كما لاحظنا أن الإناث أكثرهن التزامًا بدفع الضرائب في الآجال المحدد من الذكور، إذ صرحت إحدى المبحوثات "أنا دائما أدفع مستحقات الضرائب، وفي الأوقات التي لا أملك أموال لدفعها يقترحون عليا تسديدها في الدورة الموالية"، مما يعني أن مسؤولي الإقرار الضريبي يسهلون على المقاولين عملية تسديد الضرائب، وإذا تعاني المقاولة من مشاكل مالية يسمح لها بتقسيط مستحقات الضرائب، وهذا بطلب من هؤلاء المسؤولين حتى يتم جدولة المبلغ إلى أقساط.

يتم دفع مستحقات الضرائب حسب اختيارات المقاول، سواء شهريًا أو فصليًا أو سنويًا، كما يمكن دفع الضرائب في بداية السنة دفعة واحدة، إذ هناك مقاولين الذين يسجلون في دفتر خاص كل التكاليف المتعلقة بالمقاولة من بينها مستحقات الضرائب، ووضع قيمة مالية جانبًا مخصصة لهذه التكاليف، ويعتمدون على هذه الطريقة حتى لا تتراكم عليهم النفقات، وفي الحديث عن الضرائب صرح لنا أحد المبحوثين أنه لما يحصل أي خطأ من قبل المحاسب فيما يخص فاتورة الضرائب يتم تعويضهم والاعتذار منهم.

لكن هناك فئة معتبرة من المقاولين الشباب الذين صرحوا بعدم دفعهم للمستحقات الضريبية، وهذا راجع لعدم قدرتهم على دفع الضرائب كون مستوى دخلهم منخفض، مما يجعل الدولة تراعي ظروف المستثمرين في بعض الحالات لما يصرحون لهم برقم الأعمال المنجزة، لكن هناك من يتهرب من تسديد المستحقات باعتبارها مرتفعة في حقه مقارنة بالأرباح التي تحققها المقاولة، إذ صرح أحدهم لنا "مَنَدْفَعْش الضَرَايبْ ومَعَنْدهُم مَا يْديرُولِي"، وهذا ما توصل إليه أحمد بويعقوب في دراسته، في حين هناك من يتهرب من الإجابة حول مسألة الضرائب وعبروا عن رأيهم بمحايد، ولم يرغبوا التصريح عن قيمة الضرائب التي سددوها أو لم يتم تسديدها.

الجدول رقم (77): يبين مدى تحديد مهام كل عامل في المقاولة.

الاتجاهات	التكرارات	النسبة المئوية %	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
موافق بشدة	26	% 14.4	3.76	0.94
موافق	117	% 65.0		
محايد	13	% 7.2		
غير موافق	17	% 9.4		
غير موافق بشدة	07	% 04		
المجموع	180	% 100		

تبين معطيات الجدول رقم (77) والشكل أدناه المتعلقان بآراء أفراد الدراسة حول مدى تحديد مهام كل عامل في المقاولة، أن ما نسبته 79.4 % من أفراد الدراسة يحددون مهام كل عامل في المقاولة، في حين يرى ما نسبته 13.4 % عكس ذلك بمعنى غير موافقين أو غير موافقين بشدة، أما النسبة المتبقية فتمثل أفراد الدراسة المحايدين التي قدرت بـ 7.2 %. كما تبين قيمة المتوسط الحسابي الذي قدرت 3.76 درجة بانحراف معياري 0.94 للعبارة "أحدد بدقة مهام كل عامل في المقاولة" أن أغلبية الشباب المقاولين يحددون مهام عمالهم.

ينتقل المقاول بعد إنشاء مقاولته واختيار النشاط الذي يرغب ممارسته إلى خطوة اختيار هيكل ملائم، وإيجاد تنظيم مناسب مع تحديد عدد المناصب حسب الحاجة، الأمر الذي يسمح له بتوزيع المهام والمسؤوليات

على العمال الذين يرغب في توظيفهم، فمن خلال القراءة الإحصائية للجدول أعلاه نلاحظ أن أغلبية المقاولين الشباب أعطوا أهمية لهذه الخطوة، وقاموا بتحديد مهام كل عامل داخل المقاولة، وهذا من أجل السير الحسن للمقاولة وتفادي الفوضى والتوتر بين العمال أو بين العمال والمقاول، إذ أن النشاط الإبداعي يزاوله المقاول، والعمال الذين تم توظيفهم يُكلفون بمجموعة من المهام المرتبطة بنشاط أو أنشطة المقاولة، والمهام عبارة مجموعة من الواجبات التي تسند إلى العامل وفق ضوابط معينة، مع تحديد الوقت اللازمة لإنجاز ذلك المهام، إذ يؤكد **سوركين** في كتابه الدينامكية الاجتماعية والثقافية أن العلاقة التي تربط بين العامل والمقاول علاقة سببية وظيفية، فكل طرف يؤدي وظيفية أو مهام معين لصالح المقاولة ككل، وهذا ما يزيد من تفاعل الأفراد فيما بينهم.

وفي ذات السياق يتم تحديد المهام في إطار الأهداف المرجوة تحقيقها، فهناك مهام بسيطة ومهام معقدة، مع المراقبة المستمر من قبل المقاول لمعرفة مدى انجاز المهام في الوقت المحدد وإنتاج السلع والخدمات، وفي نفس الوقت يراقب التكاليف والموارد المادية المطلوبة في استخدامها، وهذه المهام تختلف من قطاع إلى آخر، فعلى سبيل المثال مهام عامل في مطعم تتمثل في: تحضير الطاولات والكراسي، تهيئة الأطباق، تحية الزبائن والترحيب بهم، تقديم الطلبات للزبائن من المأكولات والمشروبات، تنظيف الطاولات وإعادة تهيئتها، ملء وإعادة ملء حاويات التوابل بالبهارات الخاصة، المحافظة على نظافة المطعم والأطباق المقدمة، تنظيف العربات التي تجلب الأطعمة واللحوم وغيرها من المهام، في حين نجد مهام عاملة في ورشة خياطة تتمثل في: إصلاح الملابس، خياطة الملابس بالآلة، قص القماش حسب الحاجة، تفصيل الأقمشة، توصيل قطع القماش مع بعضها البعض، استخدام المكواة للملابس والأقمشة، التطريز، تنظيف الورشة، الترحيب بالزبائن، أخذ قياسات الزبائن، إعطاء مواعد للزبائن لاسترجاع أغراضهم وغيرها من المهام.

أما المقاولين الشباب الذين صرحوا بعدم تحديد مهام كل عامل في المقاولة، باعتبار هؤلاء العمال من العائلة، وبالتالي هم على يقين بمهامهم في المقاولة، إذ صرحت إحدى المبحوثات أنها وظفت ثلاثة أخواتها، وهن متمكنات في مجال الخياطة ولا يحتجن إلى تحديد المهام ويزاولن عدة المهام بالتعاون مع بعضهن البعض، بالإضافة إلى أن توظيف أشخاص من العائلة يُصعب إصدار الأوامر لهم وتسيير شؤونهم مقارنة بالأشخاص الغرباء، حيث لا يتم تحديد المهام لهم ويترك لهم الحرية في الاختيار، خوفًا من الخلافات وتوتر العلاقة فيما بينهم، وكذا الرغبة في الحفاظ على صلة القرابة. في حين الذين عبروا عن رأيهم بمحايد راجع إلى طبيعة نشاطهم الذي لا يتطلب تحديد المهام إذ كل الأعمال واضحة وقليلة، فأي عامل يمكن له التكيف مع البيئة الداخلية ويباشر في العمل.

الشكل رقم (37): يمثل مدى تحديد مهام كل عامل في المقاولة

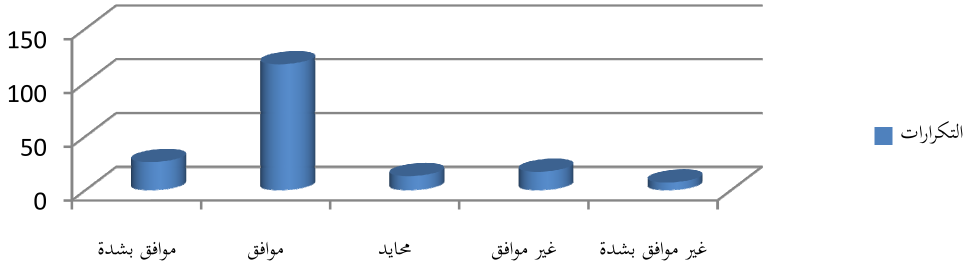

الجدول رقم (78): يبين مدى تحديد المقاول الشاب لأنشطة العمل التي يجب إنجازها.

الاتجاهات	التكرارات	النسبة المئوية %	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
موافق بشدة	37	% 20.6	3.89	0.92
موافق	114	% 63.3		
محايد	06	% 3.3		
غير موافق	19	% 10.6		
غير موافق بشدة	04	% 2.2		
المجموع	180	% 100		

تشير الأرقام الإحصائية للجدول أعلاه المتعلق بآراء أفراد الدراسة حول مدى تحديدهم لأنشطة العمل التي يجب إنجازها، أن ما نسبته 83.9 % أقروا إما بموافق أو موافق بشدة حول تحديدهم للأنشطة التي يجب إنجازها، في حين يرى ما نسبته 12.8 % خلاف ذلك أي أنهم إما غير موافقين أو غير موافقين بشدة، بينما جاءت نسبة المحايدين 3.3 %. كما توضح قيمة المتوسط الحسابي للعبارة "أحدد أنشطة العمل التي يجب إنجازها" البالغة 3.89 درجة بانحراف معياري 0.92 أن أغلبية المقاولين الشباب يحددون الأنشطة العمل التي يجب إنجازها.

من خلال القراءة الإحصائية نلاحظ أن أغلبية المقاولين الشباب يحددون لأنفسهم المهام التي يجب إنجازها، من خلال تصميم برنامج أعمال وصياغة قائمة المهام حسب الوقت الذي يستغرقه كل نشاط، من بداية كل صباح إلى غاية نهاية اليوم، وإذا تطلب الأمر العمل إلى منتصف الليل ما على المقاول إلا التطوع بوقته من أجل إنجاز العمل في وقته، بمعنى أن المقاول لا يتقيد بالحجم الساعي الذي يعتمد عليه الوظيف العمومي، حيث يشتغل العامل مدة 40 ساعة في الأسبوع، وفي بعض الحالات يشتغل المقاول في أيام العطلة الأسبوعية (الجمعة

والسبت)، إذ قال أحدهم "je fais toujours un programme"، خاصة إذا ما كثرت طلبات الزبائن واقتربت مواعيد أخذ المنتجات أو الخدمات، وهذا ينطبق بشكل كبير على القطاع الخدمات والصناعة.

كما أن غالبا ما يعمل المقاول على تحديد الأنشطة حسب الأولوية، فعلى سبيل المثال أثناء مقابلتنا لأحد المقاولين الذي يسير مصنع أكواب القهوة الورقية، أجل موعد إجراء المقابلة وقال "أعذروني لدي طلبات مستعجلة عليا دفعها في أقرب وقت ممكن"، وبالتالي فالمقاول غالبا ما يسعى إلى إدارة الوقت من أجل التخلص من الفوضى واستغلاله الأمثل للوقت، وهذا شرط وضوح الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها، وفي نفس الوقت يتوجب أن تتوفر في المقاول الكفاءة العالية والفاعلية لأداء تلك الأنشطة، مع إسناد الواجبات على العمال حسب قدراتهم ومعارفهم السابقة.

بينما هناك فئة من المقاولين الشباب الذين لا يحددون أنشطة العمل التي يجب إنجازها، باعتبار المجال الذي ينشطون فيه الزبائن والمستهلكين هم الذين يفرضون عليهم ما يجب إنجازه كنشاط الحلاقة والخياطة، كما هناك بعض الأنشطة تتأثر بالعوامل البيئية كالظروف الجوية التي تعرقل على المقاولين تحديد الواجبات التي يجب إنجازها خاصة في فصل الشتاء، فالبناء يؤجل أعماله بسبب سوء الأحوال الجوية، كما نجد نفس الأمر ينطبق على الفلاحين والصيادين، فعلى سبيل المثال يقرر مربي النحل تزويد النحل بشراب السكر لمساعدتها على التكاثر في فصل الشتاء، لكن تساقط الأمطار والثلوج خاصة في المناطق الجبلية تدفع بالمقاول إلى إلغاء المهام مما قد يسبب له الخسائر المادية.

الجدول رقم (79): يبين مدى إصدار المقاول للأوامر والتوجيهات للعاملين بالمقاولة.

الاتجاهات	التكرارات	النسبة المئوية %	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
موافق بشدة	31	% 17.2	3.88	0.85
موافق	118	% 65.6		
محايد	16	% 8.9		
غير موافق	10	% 5.6		
غير موافق بشدة	05	% 2.7		
المجموع	180	% 100		

تبين معطيات الجدول أعلاه والشكل أدناه اللذان يمثلان اتجاهات أفراد الدراسة نحو مدى إصدارهم للأوامر والتوجيهات للعاملين بالمقاولة، أن أغلبية المقاولين الشباب يصدرون الأوامر والتوجيهات للعاملين لديهم وذلك بنسبة 82.8 %، بينما قدرت نسبة أفراد الدراسة المعارضين أي أنهم إما غير موافقين أو غير موافقين بشدة

حوالي 3.8 %، في حين جاء نسبة المحايدين 8.9 %. كما تبين قيمة المتوسط الحسابي البالغة 3.88 درجة بانحراف معياري 0.85 للعبارة "أصدر الأوامر والتوجيهات للعاملين بالمقاولة"، أن اتجاه أغلبية إجابات أفراد الدراسة نحو الموافقة.

تتمثل مبادئ التنظيم الأساسية داخل المقاولة في إصدار الأوامر والتوجيهات للعاملين فيها، وهذا الأمر من مهام المقاول الذي يساهم في متابعة العمال أثناء العمل، وإصدار عليهم الأوامر شرط أن تكون واضحة على كل العاملين وبطريقة شفوية، فغالبا ما يشتغل المقاول مع عماله في نفس الورشة أو المحل، مما يسهل عليه عملية التوجيه، ويظل المقاول المسؤول الوحيد عن ما يترتب من نتائج إما إيجابية أو سلبية، وخلال القراءة الإحصائية للجدول أعلاه لاحظنا أن أغلبية من المقاولين يصدرون الأوامر والتوجيهات على العاملين ورفض فكرة ازدواجية الإشراف، وهذا لتفادي الفوضى وتحقيق السير الحسن للعمل، لكن هناك عمال يرفضون تطبيق الأوامر باعتبارهم أكثرهم سن وخبرة من صاحب المقاولة، وهذا ما ينتج عنه في بعض الأحيان خلل بين الوظائف داخل النسق الواحد، وعدم استقرار هؤلاء في العمل.

ومن هذا المنطلق إن المرافقة التي تلقاها المقاول الشاب من قبل أجهزة الدعم والمرافقة، شجعته على إدارة وتسيير الموارد البشرية، ومنحت له سلطة إصدار الأوامر والتوجيهات، إذا أن وظيفة التوجيه تسمح في التنسيق بين جهود العاملين نحو تحقيق الأهداف، ولقد تطرق كل من العالمين **هنري فايول** في نظريته التقسيم الإداري و**فريدريك تايلور** في الإدارة العلمية إلى هذين المبدأين واعتبارهما من أهم عناصر التنظيم الرسمي، لكن الاختلاف يكمن في أسلوب إصدار الأوامر، ففي التنظيم الرسمي يشجع تايلور على أسلوب الصرامة في إصدار الأوامر، بينما في دراستنا هذه يقوم المقاول على أسلوب المرونة في إصداره للأوامر لدرجة يشعر العامل أنه في نفس المرتبة مع رئيسه، كما ولقد لاحظنا الاختلاف الموجود بين الإناث والذكور ، إذ أن فئة الذكور أكثرهم قدرة على إصدار الأوامر من الإناث، كونهم اشتغلوا سابقا في المؤسسات العمومية أو الخاصة الأمر الذي يكسبهم الجرأة، والقدرة على التحكم في العاملين وإصدار لهم الأوامر، في حين فئة الإناث يغلب عليهن طابع الخجل والتردد في تسيير العاملين.

في حين هناك فئة من المقاولين الشباب الذين لا يصدرون الأوامر والتوجيهات، باعتبار كل المهام واضحة على كل العاملين، وكل واحد منهم على دراية تامة بواجباته المنوطة إليه، ولاعتبار آخر أن أغلبية العمال تم توظيفهم من العائلة، وبالتالي فالمقاول له خلفية عن مدى التزامهم بالعمل وقدرتهم على انجاز العمل بكل نزاهة، مما يخلق جو من التعاون بين الأطراف في تأدية الوظائف، وتطوع هؤلاء العمال للعمل لساعات إضافية لإتمام العمل في الوقت المحدد، وحتى أنهم يشعرون بالولاء التنظيمي تجاه المقاولة ويحافظون على الأسرار المهنية. بينما

جاءت ردة فعل بعض المقاولين بالمحايدة هم المقاولين ذو مستوى ابتدائي أو دون مستوى باعتبارهم لا يمتلكون ثقافة تنظيمية حول إدارة العاملين.

الشكل رقم (38): يمثل مدى إصدار الأوامر والتوجيهات على العاملين بالمقاولة

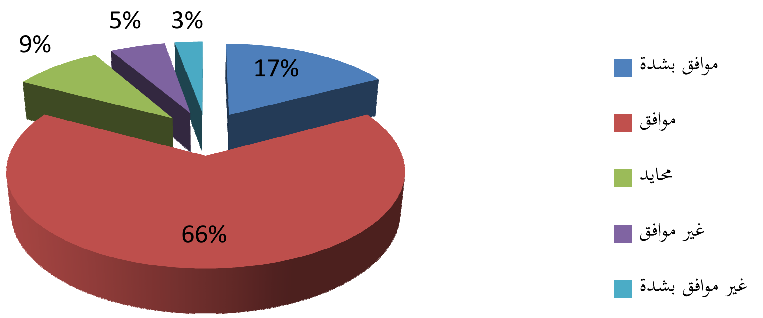

4- إستراتيجية تنظيم المقاولة وتصميم الهيكل التنظيمي:

الجدول رقم (80): يبين مدى قدرة المقاول على اتخاذ القرارات المناسبة المرتبطة بالمقاولة.

الاتجاهات	التكرارات	النسبة المئوية %	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
موافق بشدة	49	% 27.2	4.10	0.79
موافق	115	% 63.9		
محايد	04	% 2.2		
غير موافق	09	% 5.0		
غير موافق بشدة	03	% 1.7		
المجموع	180	% 100		

من خلال معطيات الجدول رقم (80) الذي يبين آراء أفراد الدراسة حول مدى امتلاكهم القدرة على اتخاذ القرارات المناسبة المرتبطة بالمقاولة، نلاحظ أن نسبة كبيرة من المقاولين الشباب يمتلكون القدرة الكافية في اتخاذ القرارات المناسبة والتي قدرت بـ 91.1 %، في حين يرى ما نسبته 6.7 % خلاف ذلك أي أنهم إما غير موافقين أو غير موافقين بشدة، أما النسبة المتبقية فتتمثل في أفراد الدراسة الذين أجابوا محايد والتي قدرت بـ 2.2 %. كما تشير قيمة المتوسط الحسابي للعبارة "أملك القدرة على اتخاذ القرارات المناسبة المرتبطة بالمقاولة" البالغة 4.10 درجة بانحراف معياري 0.79 أن أغلبية المقاولين الشباب يمتلكون القدرة على اتخاذ القرارات المناسبة في المقاولة.

انطلاقا من معطيات الجدول، أقر أغلبية المقاولين الشباب أنهم يتمتعون بالقدرة الكافية على اتخاذ قرارات التي تتعلق بالمقاولة، باعتبارهم المسيرين الرئيسيين لتلك المقاولات، ولضمان استمرارية وجودها عليهم التحكم في الظروف التي قد تؤثر على مسارها، وترتبط هذه القرارات بعمليات التوظيف، أجور العمال، تغيير أو شراء أجهزة جديدة... إلخ. وتبقى تلك القرارات التي يتخذونها هؤلاء المقاولين الشباب نسبية لعدم توفر المعلومات الكاملة المتعلقة بالمشكلة، لكنه غالبا ما يضع العديد من البدائل لتفادي الوقوع في مشاكل أخرى، فعلى سبيل المثال صرحت إحدى المبحوثات أن المتربصين يثيرون المشاكل على مستوى المقاولة ما جعلها تتخذ قرار عدم استقبال أي متربص.

ومن هذا المنطلق هناك قرارات يتخذها المقاول في ظرف المخاطرة ولا يعلم ما قد ينتج عنها من إيجابيات أو سلبيات، كأن يتخذ قرار في زيادة كمية المنتجات دون دراية منه بحجم طلب المستهلكين، بينما هناك من يتخذ القرارات في ظرف التأكد المسبق، وهذا من خلال الاحتكاك بالمقاولين الذين يزاولون نفس النشاط، كما أن الخبرة الطويلة في المجال والمهارات المهنية تشجع المقاول على اتخاذ القرارات دون تردد منه وتسمح له بمواجهة الضغوطات مستقبلا، بالإضافة أن هؤلاء المقاولين الشباب لا يتخذون القرارات المتعلقة بالمقاولة بمعزل عن النسق العائلي الذي يعتبرونه الإطار المرجعي في استشارتهم حول بعض القضايا المرتبطة بأهداف المقاولة، كما أيضا يلجؤون إلى الأجهزة الدعم والمرافقة للاستفسار عن التغييرات التي تمس تسديد القروض والضرائب، وكل هذا يشجعه على اتخاذ القرارات في سياق المتطلبات والقيم السائدة في المجتمع المحلي.

بينما هناك مقاولين بالأخص الإناث أقروا بعدم قدرتهم على اتخاذ القرارات في بعض الأحيان، باعتبارهم لا يمتلكون الخبرة الكافية التي تسمح لهم بالتنبؤ بالمستقبل وصنع القرار، وعدم قدرتهم على التكيف مع التغيرات الخارجية التي تؤثر على البيئة الداخلية للمقاولة، فعلى سبيل المثال رغم تعرض العاملات في إحدى المقاولات إلى التحرش اللفظي إلا أن صاحبة المؤسسة لم تقدر على اتخاذ أي قرار أو إجراء لحل هذه المشكلة، ما نجم عنه ترك العاملات للعمل لدى هذه المؤسسة، ولهذا غالبا ما تتدخل العائلة في قراراتهم، بالأخص هؤلاء المقاولين الذين وظفوا أفراد عائلتهم، إذ صرحت إحدى المقاولات أن زوجها يتدخل في كل تفاصيل المتعلقة بالمقاولة حتى في اتخاذ القرارات في مكانها، وهي ما عليها سوى الإنتاج والبحث عن طرق جديدة لتلبية حاجات المستهلكين المحليين. كما تجدر الإشارة إلى أن أغلبية المقاولين يشركون العمال في عملية اتخاذ القرارات المرتبطة بالمقاولة وهذا حسب ما صرحوا به في سيرهم الذاتية.

الجدول رقم (81): يبين مدى اعتماد المقاول على الاتصال الشفوي مع العاملين.

الاتجاهات	التكرارات	النسبة المئوية %	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
موافق بشدة	30	% 16.7	3.89	0.82
موافق	120	% 66.7		
محايد	15	% 8.3		
غير موافق	11	% 6.1		
غير موافق بشدة	04	% 2.2		
المجموع	180	% 100		

تبين البيانات الإحصائية للجدول أعلاه الذي يمثل اتجاهات أفراد الدراسة نحو مدى اعتمادهم على الاتصال الشفوي مع العاملين، أن ما نسبته 83.4 % من أفراد الدراسة أقروا بأنهم يعتمدون على الاتصال الشفوي أثناء تعاملهم مع العاملين، في حين يرى ما نسبته 8.3 % عكس ذلك بمعنى إما غير موافقين أو غير موافقين بشدة، بينما جاء نسبة المحايدين 8.3 %. كما يوضح المتوسط الحسابي للعبارة "أعتمد على الاتصال الشفوي مع العالمين" البالغ 3.89 درجة بانحراف معياري 0.82 أن أغلبية المقاولين الشباب جاءت آرائهم إيجابية واعتمادهم على الاتصال الشفوي.

إن طبيعة الهيكل التنظيمي والتسلسل الهرمي الذي تتبناه أي مقاولة سواء ذات حجم كبير أو صغير هو الذي يحدد نمط الاتصال بين أطراف، والملاحظ أن أغلبية المقاولين الشباب يعتمدون على الاتصال الشفوي مع العاملين داخل المقاولة، باعتبارهم يشتغلون مع العمال في نفس المكان، مما يسهل عليهم إصدار التوجيهات للعاملين على المباشر، وتبادل المعلومات المتعلقة بالعمل، كما جاء اختيار المقاولين الشباب للاتصال الشفوي بهدف التفاعل بين الأطراف، والقدرة على إقناعهم بالقرارات المناسبة، إذ لاحظنا أثناء توزيعنا للاستمارات أنه يصعب التمييز بين العمال والمقاول، لاعتمادهم على الاتصال غير الرسمي وهيمنة العلاقات الاجتماعية.

إن فئة المقاولين الذين اختاروا الاتصال الشفوي كوسيلة لتبادل المعلومات داخل المقاولة، هم ذوي المستويات التعليمية دون مستوى، الابتدائي، والمتوسط، وهم الذين تأثروا بشكل كبير بالمقاولات العائلية وطريقة تسييرها، والتي تستمع إلى وجهات نظر عماها للتنسيق في العمل، ما جعلهم يتبنون نفس الأسلوب واعتبار المقاولة محل تبادر الأفكار الإبداعية للدفع بها نحو التقدم.

ولو نقارن بين المقاولات الصغيرة والكبير، نجد أن أغلبية المقاولات ذات الحجم الكبير تعتمد على الاتصال المكتوب والاتصال الرسمي، فعلى سبيل المثال الجامعة تصدر تعليمات مكتوبة وموثقة، حتى يتمكن العاملين

بالرجوع إليها في أي وقت، بينما المقاولات الصغيرة والمتوسطة تعتمد على الاتصال الشفوي، مما ينجم عنه في بعض الأحيان مشاكل تكذيب المعلومات والقرارات بحجة عدم وجود تعليمات مكتوبة، مما يخلق فوضى داخل المؤسسة وتوتر العلاقات بين الأطراف الداخلية، وهذا ما جعل بعض المقاولين الشباب يعتمدون على الازدواجية بين الاتصال المكتوب والاتصال الشفوي بالأخص في قطاع الخدمات والصناعة، وهذا التغيير أحدثته فئة المقاولين ذو مستوى جامعي.

الجدول رقم (82): يبين مدى توفير فرص تدريبية للعمال على الأنشطة.

الاتجاهات	التكرارات	النسبة المئوية %	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
موافق بشدة	20	% 11.1	3.57	1.00
موافق	103	% 57.2		
محايد	25	% 14		
غير موافق	24	% 13.3		
غير موافق بشدة	08	% 4.4		
المجموع	180	% 100		

من خلال معطيات الجدول أعلاه المتعلق باتجاهات أفراد الدراسة نحو مدى توفيرهم لفرص تدريبية للعمال على الأنشطة، نلاحظ أن ما نسبته 68.3 % أقروا بموافق أو بموافق بشدة حول توفير فرص تدريبية للعمال، في حين يرى ما نسبته 17.7 % خلاف ذلك أي أنهم إما غير موافقين أو غير موافقين بشدة، بينما قدرت نسبة أفراد الدراسة الذين أجابوا بمحايد 14 %. كما توضح قيمة المتوسط الحسابي للعبارة "أوفر فرص تدريبية للعمال على الأنشطة" البالغة 3.57 درجة بانحراف معياري 1.00، أن استجابات المقاولين الشباب مرتفعة.

إن أغلبية المقاولين الشباب سواء ذكور أو إناث يوفرون فرص تدريبية للعمال على مختلف الأنشطة على مستوى المقاولة، باعتبار عملية التدريب تساهم في تقليل من التكلفة الإنتاجية وتحسين مردودية المقاولة، إذ غالبا ما يبحث المقاول على أسرع طريقة لتحقيق عائد مادي مرتفع، خاصة أنه مرتبط بالقروض التي استفاد منها من أجهزة الدعم، والمرافقة والتي يتوجب تسديدها في الوقت المحدد، والملاحظ أن المقاولين الشباب يفضلون توظيف العمال المتميزين الذين كانوا متربصين لديهم قبل تخرجهم من مؤسسات التكوين المهني، حتى لا يضيعون الوقت في تنظيم حصص تدريبية، أما الذين تم توظيفهم من مصادر أخرى تقوم المقاولات المصغرة والصغيرة على تدريبه أثناء العمل، بمعنى العمال يشتغلون وفي نفس الوقت يتدربون على مهارات جديدة سواء متعلقة بوظائفهم أو بالآلات الجديدة.

يعتمد المقاولون الشباب على التدريب الداخلي بمعني داخل المقاولة، وليس مثلما تدرب أغلبية المؤسسات الكبيرة عمالها بإرسالهم إلى مراكز التدريب لفترة معينة، إذ صرح أحد المقاولين "أن هذه الطريقة من التدريب تساهم بشكل كبير في زيادة الكفاءة الإنتاجية، وفي نفس الوقت نجد بعض العمال هم الذين يزودوننا بأفكار جديدة خلال تدريبهم، وهذا التبادل في المعارف يدفعنا إلى التعاون في تحقيق أكبر قدر من الأرباح". ودون أن ننسى الدور الذي تلعبه أجهزة الدعم والمرافقة في دفع المقاولين الشباب نحو ابتكار طرق جديدة سواء في الإنتاج أو التدريب، كما أنها توجههم نحو توظيف عمال ذات تكوين ومسجلين في الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب.

في حين هناك فئة من الشباب المقاولين الذين لا يوفرون فرص تدريبية للعمال، كونهم يوظفون عمال ذات خبرة ومهارة عالية في ذلك المجال، حيث صرحوا بعض المبحوثين "أن عملية التدريب عبارة عن تضييع للوقت، إذ أن الهدف الأساسي للمقاولة هو تحقيق أكبر قدر من العوائد المادية، وإذا تم توظيف عامل لا يتمتع بالمهارات الكافية سيؤثر سلبًا على إنتاجية المقاولة، ولن نقدر على دفع لا أجورهم ولا تسديد القروض"، الأمر الذي يدفع المقاولين إلى تسريح بعض عمالهم باعتبار كفاءتهم المهنية ضعيفة وفي نفس الوقت يطالبون برفع الأجور، حيث قالت إحدى المبحوثات "إذا كانت مساهمة العاملة ضعيفة فكيف لي أن أرفع من أجرها؟"، بينما قررت فئة من المقاولين الشباب أن تكون محايدة، باعتبارها وظفت عمال مدربين مسبقاً ولا تعرف إن ستوفر لهم فرص تدريبية مستقبلا أم لا، بالأخص أن وظائفهم تتسم بالبساطة.

الجدول رقم (83): يبين مدى اعتماد المقاول على هيكل تنظيمي واضح على كل العاملين.

الاتجاهات	التكرارات	النسبة المئوية %	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
موافق بشدة	29	% 16.1	3.77	0.91
موافق	106	% 58.9		
محايد	25	% 13.9		
غير موافق	15	% 8.3		
غير موافق بشدة	05	% 2.8		
المجموع	180	% 100		

تشير معطيات الجدول أعلاه والشكل أدناه اللذان يبينان آراء أفراد الدراسة حول مدى اعتمادهم على هيكل تنظيمي واضحة على كل العاملين، أن ما نسبته من 75 % يرون أنهم يعتمدون على هيكل تنظيمي واضح على كل العمال، في حين قدرت نسبة المعارضين الذين أجابوا إما غير موافق أو غير موافق بشدة حوالي 11.1 %، بينما جاءت نسبة أفراد الدراسة المحايدين 8.3 %. كما تبين قيمة المتوسط الحسابي للعبارة "أعتمد

على هيكل تنظيمي واضح على كل العاملين" أن استجابات أغلبية المقاولين الشباب مرتفعة حيث قيمة المتوسط الحسابي محصورة بين [3.41 -4.20].

لقد صرح أغلبية المقاولين الشباب بأنهم اعتمدوا على هيكل تنظيمي واضح على كل العاملين بالمقاولة، وهذا من خلال تقسيمهم للوظائف حسب تعقدها، وتوزيع المهام والمسؤوليات على العاملين، وهذا التوزيع مرتبط بالأهداف المرجوة تحقيقها، بالإضافة إلى تحديد للعمال طبيعة المعلومات التي يصدرونها للزبائن والمستهلكين، وتحديد اتجاه مصدر المعلومات حتى يسهل على العمال معرفة المرتبة التي يحتلونها داخل المقاولة، فعلى سبيل المثال تصمم المرأة المقاولة هيكل تنظيمي خاص لورشة الخياطة على حسب المهام وعدد العاملات، فتقسم ورشتها إلى قسمين: القسم الأمامي مخصص لاستقبال الزبائن وعرض لهم مختلف المنتجات والخدمات، أما القسم الخلفي مخصص لمجموعة من الأنشطة والذي يقسم بدوره إلى ثلاثة أقسام (جزء للآلات الخياطة، جزء لكوي الأقمشة والملابس، جزء مخصص للتفصيل)، وهذا المثال لا ينطبق على كل المقاولات الحرفية.

ولاحظنا أن المقاولين الشباب يواجهون مشكلة تصميم نموذج خاص يُعتمد عليه في التركيب الداخلي للبنية المقاولاتية، وهذا قد يرجع إلى حجمها وطبيعة نشاطها، أو إلى المستوي التعليمي لكل مقاول إذ أغلبيتهم لا يملكون شهادات عليا؛ وفي ذات السياق بما أن أغلبية المقاولات تقوم على الأنشطة بسيطة، وتصدر القرارات من قبل المقاول نحو العمال، وطريقة التواصل مباشرة وشفوية فإن هذه المؤشرات تحدد نمط الهيكل المعتمد عليه في هذه المقاولات وهو هيكل المبادرة.

بينما هناك مقاولين شباب لا يعتمدون على هيكل تنظيمي لتركيب مقاولاتهم، وهذا راجع لطبيعة النشاط الذي يمارسونه حيث لا يتطلب مقر ثابت كي يصمموا للمقاولة هيكل تنظيمي، فعلى سبيل المثال (البناء، ترميم المباني، الزراعة)، ولاعتبار آخر أن هؤلاء المقاولين يوظفون عمال لدوام جزئي أو ظرفي بمعنى عمالهم لا يستقرون في المقاولة لفترة طويلة، لكن هذا لا يؤثر على حجم المبيعات، فالمقال دائما ما يسعى إلى إيجاد طرق ناجحة لتحقيق الأرباح، والحفاظ على توازن واستقرار المقاولة، فالمرافقة التي يتلقاها من طرف أجهزة الدعم والمرافقة تشجعه على المخاطرة، وتدبير شؤون المقاولة في ظل التغيرات التي تحدث سواء على المستوى البيئة الداخلية أو الخارجية.

رابعا: مساهمة الإجراءات القانونية في استمرارية وجود المقاولاتية الشبابية وتطورها.

1-المكانة القانونية للمقاولة:

الجدول رقم (84): يبين مدى وضوح مستحقات الضرائب.

الاتجاهات	التكرارات	النسبة المئوية %	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
موافق بشدة	27	% 15.0	3.67	1.05
موافق	109	% 60.6		
محايد	15	% 8.3		
غير موافق	17	% 9.4		
غير موافق بشدة	12	% 6.7		
المجموع	180	% 100		

تشير البيانات الرقمية للجدول رقم (84) الذي يبين اتجاهات أفراد الدراسة نحو مدى وضوح مستحقات الضرائب، أن ما نسبته 75.6 % من أفراد الدراسة يرون أن مستحقات الضرائب واضحة، في حين يرى ما نسبته 16.1 % خلاف ذلك أي أنهم إما غير موافقين أو غير موافقين بشدة، بينما قدرت نسبة أفراد الدراسة الذين أجابوا محايد بـ 8.3 %. كما تبين قيمة المتوسط الحسابي للعبارة "وضوح مستحقات الضرائب" البالغة 3.67 درجة بانحراف معياري 1.05 أن استجابات المقاولين الشباب مرتفعة نحو هذه العبارة.

من خلال القراءة الإحصائية للجدول أعلاه نلاحظ أن أغلبية المقاولين الشباب يعتبرون المستحقات الضريبية التي يدفعونها واضحة، وهذا راجع إلى الشرح المفصل الذي تقدمه مصلحة الضرائب، حيث توضح لهم كيفية تسديد مستحقات الضرائب سواء شهريًا أو فصليًا أو سنويًا، وتمنح للمقاول حرية الاختيار، فعلى سبيل المثال تسديد فاتورة شهر جوان، يدفعها المقاول في آخر يوم شهر جويلية كحد أقصى. وإن تأخر سيتم إشعاره من قبل مصلحة الضرائب التابعة للدائرة التي ينتمي إليها لدفعها في الموعد الموالي، وإن لم تتلقى أي رد تؤخذ في حقه إجراءات قانونية بإجباره على تسديد تلك مستحقات بالإضافة إلى غرامات مالية.

كما يخضع كل أصحاب المشاريع للضريبة مهما كان طبيعة نشاطهم، لكن في سنة 2007 تم استحداث نظام جديد يطبق على المقاولين الذين استفادوا من أجهزة الدعم والمرافقة (الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب أو الوكالة الوطنية لدعم القرض المصغر أو الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة) المتمثل في الضريبة الجزافية الوحيدة بموجب أحكام المادة الثانية من قانون المالية سنة 2007 الصادر بتاريخ 26 ديسمبر 2006، وفي إطار هذا

النظام تمنح تخفيضات نسبية وإعفاءات ضريبية لبعض الأنشطة، حيث يتم تخفيض نسبة الضرائب لمدة ثلاث سنوات، وتمديد هذه المدة إلى خمس سنوات للمشاريع المنجزة في مناطق نائية مستهدفة لترقيتها، أما الحرفيين قد صرحوا أنهم تم إعفائهم نهائيا من تسديد الضرائب في بداية نشاطهم.

ويُطبق قانون الضرائب على أصحاب المشاريع حسب رقم أعمال المنجزة، ولهذا بإمكان المقاول طلب التسهيلات من مصلحة الضرائب فيما يخص حجم الضريبة، ما إن كان حجم الأرباح التي يحققها ضعيفة أو منعدمة، وإذا لاحظ أن مبالغ الضرائب مرتفعة مقارنة بما يتوجب دفعه بإمكانه الطعن وإعادة النظر في المسألة من قبل مسؤولي الضرائب للحصول على تعويض ضريبي، ومن هذا المنطلق يمكن القول أن القوانين التي تفرضها الدولة الجزائرية على المقاولات الصغيرة والمتوسطة تلعب دور كبير في تحريك عجلة التنمية الاقتصادية المحلية.

بينما هناك مقاولين شباب يرون أن المستحقات الضريبية التي تفرضها الدولة غير واضحة، باعتبار أنهم لا يعرفون كيف يتم اقتطاع تلك المبالغ، وهذا ينطبق على المقاولين الشباب الذين لا يطلعون على القوانين والتعديلات التي تطرأ عليها خاصة الذين تخلوا عن الدراسة في مستوى الابتدائي أو المتوسط، ما يجعل مستوى ثقافتهم محدود حول الإجراءات القانونية، ولاعتبار آخر _ والذي أشرنا إليه في المحور الرابع المتعلق بالأجهزة الدعم والمرافقة_ أن هناك مقاولين شباب يرون المستحقات مرتفعة مقارنة بمداخلهم، لكنهم لا يدركون بأنهم بإمكانهم طلب الحصول على التسهيلات، أو الاستفسار عن موضوع ارتفاع المبالغ الضريبية.

الشكل رقم (39): يمثل وضوح مستحقات الضرائب.

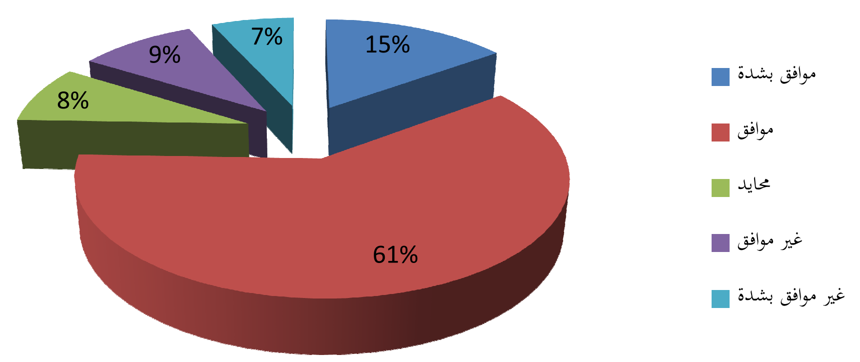

الجدول رقم (85): يبين مدى تقليص عدد الوثائق ملف الاستثمار.

الاتجاهات	التكرارات	النسبة المئوية %	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
موافق بشدة	16	% 8.9	3.37	1.13
موافق	101	% 56.1		
محايد	09	% 5.0		
غير موافق	16	% 23.3		
غير موافق بشدة	12	% 6.7		
المجموع	180	% 100		

من خلال الجدول أعلاه المتعلق بآراء أفراد الدراسة حول مدى تقليص عدد الوثائق المتعلق بالاستثمار، نلاحظ أن أغلبية المقاولين الشباب أقروا بتقليص عدد الوثائق المتعلق بالاستثمار وذلك بنسبة 65 %، في حين يرى ما نسبته 30 % عكس ذلك بمعنى إما غير موافقين أو غير موافقين بشدة، أما النسبة المتبقية متمثلة في أفراد الدراسة المحايدين والتي قدرت بـ 5.0 %. كما بلغت قيمة المتوسط الحسابي للعبارة "تقليص من عدد الوثائق ملف الاستثمار" حوالي 3.37 درجة بانحراف معياري 1.13.

يرى أغلبية المقاولين الشباب أن الحكومة الجزائرية تقلص من عدد الوثائق المتعلقة بالاستثمار، وتقدم تسهيلات إدارية من أجل إنجاز وتوسيع مشاريعهم، كما أنها تخلق إجراءات إدارية تحفيزية لفائدة المقاولين الشباب بالأخص المؤهلين للاستفادة من أجهزة الدعم والمرافقة، رغبة منها في محاربة البيروقراطية التي تعاني منها مختلف الإدارات الجزائرية، بمعنى آخر أن الدولة تسعى إلى إنجاح وتدبير شؤون الاستثمار بطرق سهلة، انطلاقًا من استحداث أساليب إدارية في التعامل مع المستثمرين، وتبني تكنولوجية حديثة في استخراج الوثائق، حيث لو نقارن بين تصريحات الفئة التي أسست مشاريعها في فترة 2005 -2010 والفئة التي استثمرت خلال فترة 2011 2016، نجد تغيرات كثيرة أحدثتها الدولة فيما يخص ملفت الاستثمار كالتقليص من عدد النسخ لكل وثيقة، والاستغناء على مصادقة الوثائق، حتى أنها أقدمت على تقليص من فترة دراسة الملفات.

وإن الديناميكية تحدث بشكل منظم على مستوى الأطر القانونية بخلق إجراءات قانونية التي تدفع المقاولين الشباب نحو تطوير مشاريعهم وتوفير متطلبات المجتمع المحلي، إذ تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عماد الاقتصاد الوطني من خلال استخدامها الأمثل للموارد المادية والبشرية، خاصة أن الدولة تعزز الثقة في هؤلاء المقاولين واعتبارهم أعضاء فعالة في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلاد، وفي نفس الوقت تساهم في زيادة إيرادات الدولة من خلال مستحقات الضرائب، مما يعني أن كل طرف يؤدي وظائف من أجل تحقيق المصلحة

العامة، والحفاظ على استقرار المشاريع والمجتمع المحلي على حد سواء. في حين هناك شباب مقاولين يرون أن الحكومة لم تقلص من عدد الوثائق الاستثمار سواء المتعلقة بإنشاء المشاريع أو توسيعها، وأنه كل مرة يطلب منهم وثائق جديدة غير موجودة إطلاقًا في ملف الاستثمار، حيث قال أحد المبحوثين " neghananegh s les papiers".

الجدول رقم (86): يبين اتسام قوانين الاستثمار بالمرونة تسمح بظهور مقاولين جدد.

الاتجاهات	التكرارات	النسبة المئوية %	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
موافق بشدة	10	% 5.6	3.15	1.10
موافق	83	% 46.1		
محايد	24	% 13.3		
غير موافق	51	% 28.3		
غير موافق بشدة	12	% 6.7		
المجموع	180	% 100		

تبين المعطيات الرقمية للجدول رقم (86) الخاص بآراء أفراد الدراسة حول مدى اتسام قوانين الاستثمار بالمرونة ما يسمح بظهور المقاولين، أن نسبة معتبرة من المقاولين الشباب يرون أن قوانين الاستثمار مرنة لدرجة تسمح بظهور مقاولين جدد والتي قدرت بـ 51.7 %، في حين يرى ما نسبته 35 % خلاف ذلك بمعنى إما غير موافقين أو غير موافقين بشدة، بينما عبرت ما نسبته 13.3 % بالمحايدة. كما بلغت قيمة المتوسط الحسابي للعبارة "تتسم قوانين الاستثمار بالمرونة تسمح بظهور مقاولين جدد" حوالي 3.15 درجة بانحراف معياري 1.10.

من خلال القراءة الإحصائية للجدول أعلاه، لاحظنا أن نصف من المقاولين الشباب يرون أن قوانين الاستثمار تتميز بالمرونة لدرجة بإمكان أي شاب أو شابة المبادرة في إنشاء المقاولة، وهذا يعني أن القوانين التي تعتمد عليها الدولة الجزائرية التي تخص الاستثمار مشجعة على استمرارية مشاريع هؤلاء المقاولين وفي نفس الوقت بروز مقاولين جدد، إذ قال أحد المقاولين "أن احتمال ظهور مقاولين جدد مرتبط بطبيعة النشاط، ومدى قدرتهم على تحمل المسؤولية والمخاطرة"، بينما الحكومة تعتمد على سياسة ملائمة في صياغة قوانينها، إذ تتسم بالوضوح وإعطاء الحرية للمقاولين في تطوير مشاريعهم، وخاصة القوانين المتعلقة بالمشاريع المصغرة والصغيرة، إذ يرى هؤلاء المقاولين الشباب أنهم يسيرون مشاريعهم بطريقة عادية ولا تتدخل الدولة في شؤونهم، إلا في حالة عدم تطبيق القانون كعدم دفع الضرائب، عدم تأمين السلع والمعدات، عدم تسجيل العمال في صندوق الضمان الاجتماعي

وغير من التجاوزات القانونية، أين يتعرض صاحبه إلى متابعة قضائية، وحتى في بعض الأحيان عند تجاوزه لبعض القوانين يتم إشعارهم وتحذيرهم من تكرار الأخطاء سواء مقصودة أو غير مقصودة.

وإن القوانين الاستثمار المعتمد عليها في الجزائر غالبًا ما تهيئ للمقاولين الشباب أسواق لبيع السلع والمنتجات المبتكرة، وخلق جو من المنافسة بين المقاولين في الأسواق المحلية بهدف زيادة الدخل القومي، مع إمكانية تصدير الفائض إلى الخارج، بالإضافة إلى منح لهم الضمانات للمقاولين خاصة المستثمرين في المناطق الريفية، حتى تبث الثقة لديهم بحماية ممتلكاتهم الخاصة، مما يعني أن توفير مناخ ملائم للمقاولين الذين ينشطون في مختلف الأنشطة يساهم في دفعهم نحو تطوير مشاريعهم، لكن في نفس الوقت هناك فئة من الشباب المقاولين الذين أقروا بصرامة قوانين الاستثمار التي تصدر في حق المستثمرين، وهذا راجع إلى طبيعة القطاع، بحيث في مجال الصيد البحري تفرض الدولة على المقاول عدة قوانين صارمة كوجوب إثبات مدى خبرته وقدرته على تسيير المقاولة، ويمنع عليه ممارسة عدة أنشطة في نفس المجال، بينما فئة ضئيلة من المقاولين الشباب عبروا عن رأيهم بالمحايدة، وهذا راجع لعدم درايتهم ما إذا القوانين صارمة أو مرنة، مع رغبتهم القوية في المخاطرة دفعتهم إلى المبادرة في إنشاء مشاريع والولوج في عالم الشغل، دون إعطاء أي أهمية لطبيعة القوانين المرتبطة بالاستثمار.

الجدول رقم (87): يبين أن قوانين الاستثمار تخدم مصلحة المقاولة.

الاتجاهات	التكرارات	النسبة المئوية %	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
موافق بشدة	12	% 6.7	3.34	1.04
موافق	96	% 53.3		
محايد	22	% 12.2		
غير موافق	42	% 23.3		
غير موافق بشدة	08	% 4.4		
المجموع	180	% 100		

تشير الأرقام الإحصائية للجدول أعلاه والشكل أدناه الموضحان بأن قوانين الاستثمار تخدم مصلحة المقاولة، أن أكثر من نصف أفراد الدراسة أقروا بأن قوانين الاستثمار تخدم مصلحة المقاولة إذ قدرت نسبتهم 60 %، في حين أقر ما نسبته 27.7 % عكس ذلك أي أنهم إما غير موافقين أو غير موافقين بشدة، بينما جاءت نسبة أفراد الدراسة المحايدين حوالي 12.2 %. كما بلغت قيمة المتوسط الحسابي للعبارة "تخدم قوانين الاستثمار مصلحة المقاولة" 3.34 درجة بانحراف معياري 1.04.

إن غياب الشفافية في قوانين الاستثمار، تجعل المقاولين الشباب يترددون في توسيع مقاولاتهم خوفًا من المخاطرة التي قد تعود بالسلب على الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها، لكن في هذه الدراسة جاءت أغلبية آراء المقاولين الشباب إيجابية اتجاه أن قوانين الاستثمار تخدم مصلحة المقاولة، وهذا لجذب هؤلاء المقاولين نحو توسيع مشاريعهم تحقيق الاكتفاء في الأنشطة المحلية والزيادة في الصادرات، بالإضافة إلى سعيها نحو الحفاظ على الموروث الثقافي، إذ بقدر ما تصدر الدولة قوانين تخدم مصلحة المشاريع الصغيرة والمتوسطة بقدر ما تكون استجابة المقاولين الشباب نحو تطوير مشاريعهم مرتفعة، والملاحظ من خلال إجابات المقاولين حول قوانين الاستثمار، أن هذه الأخيرة مرنة مع المقاولات الصغيرة والمتوسطة أكثر من المؤسسات الكبيرة، إذ كل مرة تحاول الدولة استحداث قوانين جديدة في صالح تلك المشاريع سواء متعلقة بالتمويل أو بالعقارات الصناعية أو بالضرائب أو بالجمارك.

ومن هذا المنطلق إن المقاولين الشباب الذين حققوا نجاحات على مستوى مقاولاتهم بتصدير منتجاتهم وتحقيق الأرباح، راجع إلى الحرية التي يتمتعون بها في الاستثمار، والإصلاحات التي أجرتها الدولة في ما يخص هياكل الأسعار وتوسيع حجم الأسواق، حتى أنها تقترح تخصصات جديدة للاستثمار فيها، وهذا لدعم الاقتصادي المحلي من أجل الاستغناء عن الاستيراد من الخارج، واستغلال الموارد المتاحة في مختلف أنحاء الوطن، وهذا التنسيق في الجهود بين المقاولين الشباب والحكومة يساهم في تطوير المشاريع ونموها. أما فيما يخص الفئة التي ترى القوانين لا تخدم مصلحة المقاولة، فهي تتمثل في المقاولين الشباب الذين لم يقدروا على تجسيد مخططاتهم بالشكل الصحيح، ما نتج عنه ارتفاع حجم التكاليف سواء المتعلقة بالضرائب أو تسديد القروض من جهة وانخفاض حجم الإنتاج من جهة أخرى، ما جعلهم يفكرون أن التذبذب الذي حدث على مستوى مقاولاتهم راجع إلى قوانين الاستثمار، بالإضافة إلى نقص الخبرة والثقافة القانونية لدى هؤلاء المقاولين، وعدم اطلاعهم على اللوائح تنظيمية، لاعتبار مستواهم التعليمي محدود ولا يمتلكون شهادات عليا للاحتاك بالفئة المثقفة، كل هذا نتج عنه توتر بين المقاولين والمؤسسات الحكومية، واعتراض الإجراءات القانونية للاستثمار.

الشكل رقم (40): يمثل مدى قوانين الاستثمار تخدم مصلحة المقاولة

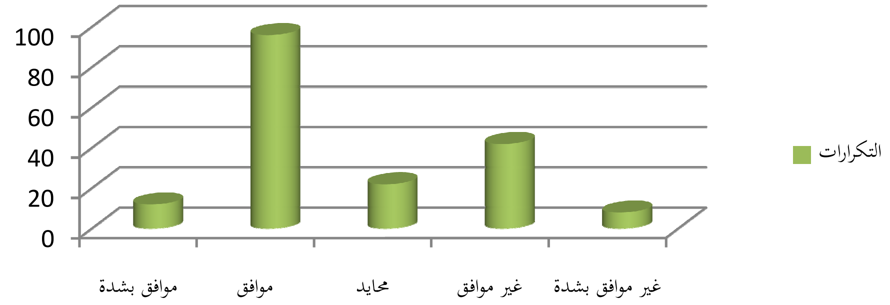

الجدول رقم (88): يبين مدى تدعيم القوانين التنظيمية عمل المقاولين.

الاتجاهات	التكرارات	النسبة المئوية %	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
موافق بشدة	12	% 6.7	3.29	1.11
موافق	95	% 52.8		
محايد	22	% 12.2		
غير موافق	36	% 20.0		
غير موافق بشدة	15	% 8.3		
المجموع	180	% 100		

من خلال معطيات الجدول أعلاه الخاص باتجاهات أفراد الدراسة نحو مدى تدعيم القوانين التنظيمية عمل المقاولين، نلاحظ أن أغلبية المقاولين الشباب يقرون بأن القوانين التنظيمية تدعمهم في تطوير مقاولاتهم وذلك بنسبة 59.5 %، في حين عبر ما نسبته 28.3 % خلاف ذلك بمعنى إما غير موافقين أو غير موافقين بشدة، بينما قدرت نسبة أفراد الدراسة المحايدين 12.2. كما بلغت قيمة المتوسط الحسابي للعبارة "تدعم القوانين التنظيمية عمل المقاول" 3.29 درجة بانحراف معياري 1.11.

إن القوانين التنظيمية للاستثمار تختلف من دولة إلى أخرى، والملاحظ أن أغلبية الشباب المقاولين يعتبرون القوانين التي تعتمد عليها الجزائر في تسيير شؤونهم وأعمالهم مدعمة لهم، حيث تحاول القضاء على فوضى إنشاء المشاريع بطريقة غير قانونية في مختلف الأنشطة، من خلال متابعة هؤلاء وإجبارهم على إعداد ملف الاستثمار، وتسجيلهم على مستوى السجل التجاري أو على مستوى غرف حرفية وهذا حسب طبيعة القطاع الذي ينشطون فيه، كما تسهل عليهم عملية الترويج للسلع والخدمات من خلال مشاركتهم في معارض، حتى أنهم يشاركون في معارض التي تنظمها مختلف الدول الأجنبية بالأخص في قطاع الأنشطة الحرفية واستعراض المنتجات التقليدية التي تعبر عن الهوية الثقافية للجزائر.

في ذات السياق إن خلق قوانين تنظيمية تساهم في رسم المقاولين لمخططات واضحة حول كيفية تسيير مقاولاتهم مع إمكانية فتح فروع تابعة لها، كما تبث الثقة في نفوسهم من خلال حماية ممتلكاتهم من خلال تأمين المقاولة ومعداتها، وفي نفس الوقت تساهم في حل النزاعات التي قد تظهر بين المقاولين أو بين المقاول وعماله وحتى المشاكل المتعلقة بالعقارات الصناعية، حيث صرحت إحدى المبحوثات في هذا الشأن "أنها كانت تتعرض للمضايقات من إحدى المقاوِلات التي تشتغل أمام ورشتها لدرجة تهددها بالضرب، الأمر الذي دفع المبحوثة إلى رفع دعوى ضدها لدى الهيئات المختصة، وتم حل هذا النزاع بتحذير المقاوِلة من سلوكاتها الانحرافية وطلب منها

تغيير مقر مقاولتها إلى مقر آخر"، مما يعني أن وجود قوانين تنظيمية أمر إيجابي لتهيئة مناخ ملائم للاستثمار، بالإضافة إلى حماية معلومات المتعلقة بالمقاول وممتلكاته.

في حين هناك فئة من المقاولين الشباب الذين يرون أن القوانين التنظيمية المتعلقة بالاستثمار لا تدعم المقاولين، وإنما العكس فهي تعرقل سير أعمالهم إذ قال أحد المقاولين "أنه طلب ترخيص لتصدير منتجاته للخارج لكن السلطات رفضت طلبه، وأنه عقد اتفاق مع المؤسسات العمومية لتزويدها بالمنتجات إلا أنها أخلت بالعقد وعدم خوفها من المتابعة القضائية"، وحسب هذا التصريح فإن القوانين التنظيمية لا تطبق بشكل عادل على جميع المقاولين وهيمنة المحاباة في مجال الاستثمار. إن هذه الاختلافات في آراء المقاولين الشباب مرتبطة بطبيعة أنشطتهم، فعلى سبيل المثال نجد أن المقاولين الشباب الذين ينشطون في الأنشطة الحرفية على دراية تامة بالقوانين التي تنظم استثماراتهم، من خلال المحاضرات واللقاءات التي تنظمها غرف الصناعات التقليدية والحرفية، بينما هناك مقاولين لا يطلعون على القوانين لمعرفة حجم المخاطر وعدم وجود مصدر يزودهم بالمعارف القانونية.

2- ميكانيزمات إنعاش المشاريع المقاولاتية قانونيا:

الجدول رقم (89): يبين مدى سهولة الإجراءات توسيع المقاولة.

الاتجاهات	التكرارات	النسبة المئوية %	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
موافق بشدة	10	5.6 %	3.16	1.15
موافق	89	49.4 %		
محايد	18	10.0 %		
غير موافق	46	25.6 %		
غير موافق بشدة	17	9.4 %		
المجموع	180	100 %		

تشير البيانات الرقمية للجدول رقم (89) المتعلق بآراء أفراد الدراسة حول مدى تسهيل الإجراءات توسيع المقاولة، أن نصف من المقاولين الشباب يرون أن الحكومة تسهل عليهم القيام بالإجراءات توسيع المقاولة وذلك بنسبة 55 %، بينما قدرت نسبة أفراد الدراسة المعارضين أي إما غير موافقين أو غير موافقين بشدة حوالي 35 %، والنسبة المتبقية تتمثل في الأفراد الذين عبروا عن رأيهم بالمحايد والمقدرة بـ 10.0 %. كما بلغت قيمة المتوسط الحسابي للعبارة "سهولة إجراءات توسيع المقاولة" حوالي 3.16 درجة بانحراف معياري 1.15.

بعد تجاوز مرحلة التأسيس يصبح من السهل على المقاولين الشباب توسيع مشاريعهم وفق الإجراءات المطلوبة منهم، وهذا حسب ما أقروا به هؤلاء المقاولين الذين يرون أن إجراءات توسيع المشروع غير معقدة، وهذا باعتبار الإطار القانوني للاستثمار واضح على كل المقاولين الشباب، والصعوبة تكمن في بداية مرحلة المقاولة، والتي تأخذ منهم وقت في الانطلاق بفعل تحضير ملف الاستثمار المتكون من عدة وثائق إدارية، وآخر للاستفادة من أجهزة الدعم والمرافقة، وأن يكون لهم رقم تسجيل في السجل التجاري أو بطاقة حرفية بالإضافة إلى عقار يناسب مشروعهم، وفي مرحلة التأسيس هناك العديد من المشاريع ينتهي بها الأمر بالفشل إذ قدر عدد المقاولات المتوقفة عن العمل سنة 2011 حوالي 9545 مقاولة حسب ما جاء في نشرة المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وإن الرغبة القوية في الإنجاز لدى هؤلاء المقاولين الشباب والجدية في العمل، جعل الحكومة تهتم لأمر هذه الفئة واستحداث إجراءات جديدة تسهل عليهم عملية تطوير مشاريعهم، ولقد تطرق **مكليلاند** في نظرية الدافعية إلى الحاجة إلى الإنجاز واعتبارها عنصر فعال في تحريك سلوك المقاولين نحو الابتكار في الشغل، والمخاطرة في اقتناص أفكار جديدة التي تجلب أرباح كثيرة، رغم الخسائر التي قد يتعرض لها في المجازفة. إن توسيع المشاريع سواء من ناحية خلق مناصب عمل جديدة أو إقامة فروع تابعة للأنشطة الممارسة، يتوجب على المقاولين الشباب الإقرار بذلك، ففي حالة استحداث مناصب جديدة يجب عليهم أثناء توظيف العمال تأمينهم وتسجيلهم في صندوق الضمان الاجتماعي، أما في حالة إنشاء فروع يُشترط عليهم توفير عقارات بطريقة قانونية والترخيص بها، بالإضافة في هذه المرحلة من النمو والتطوير يصبح المقاولين معروفين لدى كل الأطراف التي يتعاملون معها ومدى جديتهم في العمل، مما يزيد من درجة الثقة فيما بينهم والتعاون فيما بينهم بأداء كل طرف وظيفته للحفاظ على توازن النسق الكلي.

لكن هناك فئة من المقاولين الشباب عبرت عن رأيها بالمعارضة حول مدى سهولة الإجراءات لتوسيع المشاريع، باعتبار تلك الإجراءات يغلب عليها طابع البيروقراطية، وبإمكاننا تفسير وجهة نظرهم بربطها بطبيعة النشاط الممارس كالأشغال العمومية والبناء والصيد البحري التي تجعل أصحابها قليلو الاحتكاك بالأجهزة المختصة والإداريين للترخيص عن المشاريع الجديدة، وأن أعمالهم تتطلب الجهود العضلية أكثر منه الفكرية والمعرفية وبالتالي مع الوقت يفتقدون إلى معارف قانونية وإدارية، أما فيما يخص الفئة التي أجابت بمحايد فهي التي تكلف مسيريها للقيام بهذه الإجراءات، وليس لها أدنى فكرة عن صعوبة أو سهولة إجراءات توسيع المشاريع.

الجدول رقم (90): يبين إقرار تشريعات جديدة لتسهيل عملية تمويل المقاولة لتطويرها.

الاتجاهات	التكرارات	النسبة المئوية %	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
موافق بشدة	08	% 4.4	3.26	01
موافق	94	% 52.3		
محايد	25	% 13.9		
غير موافق	44	% 24.4		
غير موافق بشدة	09	% 5.0		
المجموع	180	% 100		

يوضح الجدول رقم (90) المتعلق باتجاهات أفراد الدراسة نحو مدى إقرار تشريعات جديدة لتسهيل عملية تمويل المقاولة لتطويرها، أن ما نسبته 56.3 % يوافقون أو يوافقون بشدة على إقرار الدولة لتشريعات جديدة لتسهيل عملية تمويل المقاولة وتطويرها، في حين يرى ما نسبته 29.4 % عكس ذلك أي أنهم غير موافقين أو غير موافقين بشدة، بينما بلغت نسبة أفراد الدراسة المحايدين 13.9 %. كما بلغت قيمة المتوسط الحسابي للعبارة "إقرار تشريعات جديدة لتسهيل عملية تمويل المقاولة لتطويرها" 3.26 درجة بانحراف معياري 01.

لقد ساهمت الحكومة الجزائرية في إيجاد أساليب مختلفة لترقية المقاولات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها، من خلال إصدار عدة مراسيم ومواد قانونية، أهمها قانون رقم 90- 10 المؤرخ في 14 أفريل 1990 الخاص بالنقد والقرض،المرسوم التشريعي المتعلق بترقية الاستثمار سنة 1993، قانون تطوير الاستثمار سنة 2001، بالإضافة إلى توقيع اتفاقيات مع الدول المتقدمة التي حققت نجاحات في توجيه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بهدف التعاون الدولي، وخلال القراءة الإحصائية للجدول أعلاه نلاحظ أن أكثر من نصف شباب مقاولين أقروا بأن الدولة في كل مرة تصدر قوانين جديدة لتسهيل عملية تمويل المشاريع، وهذا من أجل تفعيل دور المقاولات الصغيرة والمتوسطة في مختلف القطاعات في تحسين الاقتصاد المحلي، كما أقدمت الدولة على تأسيس هياكل قانونية لدعم تلك المؤسسات، بالإضافة إلى تنسيق الجهود بين أجهزة الدعم والمرافقة وعدة مؤسسات عمومية لتسهيل عملية التمويل وتوفير احتياجات الضرورية لهؤلاء المقاولين في تسيير مشاريعهم، وحتى أنها ساهمت في توفير الأجهزة والمعدات أكثر حداثة التي تساعد المقاولين في تجسيد أفكارهم.

وفي ذات السياق تسهل الحكومة الجزائرية على المقاولين الشباب الحصول على عقار ملائم لأنشطتهم، حيث صرح أحد المقاولين "أنه يرغب في توسيع مشروعه لكن لا يملك عقار لتخزين السلع، وعند لجوئه إلى البلدية التابع له منحت له عقار صناعي"، مما يعني أن الدولة تخصص جزء من العقارات لإقامة المشاريع الخاصة

وتطويرها، ومنح الصلاحيات للجماعات المحلية باتخاذ التدابير اللازمة لتقديم المساعدات المادية، كما يقترح على الفئة الراغبة في توسيع مشاريعها الاستفادة من قروض أخرى سواء من نفس الوكالة التي استفادوا منها مسبقا أو من هيئات أخرى.

في حين هناك فئتين اختلفتا في الرأي مع الفئة الأولى المذكورة سلفا حول إقرار تشريعات جديدة لتسهيل تمويل المشاريع لتطويرها، وهذا لعدم اطلاعهما على القوانين التي تصدر كل مرة، وافتقارهما لثقافة قانونية خاصة للذين لا يحملون شهادات عليا، حيث أغلبية أفراد الدراسة ذات مستوى ثانوي ومتوسط، كما ولقد لاحظنا أن هؤلاء المقاولين لا يعلمون بكافة الامتيازات التي تقدمها الدولة لدعم مؤسساتهم الصغيرة والمتوسطة، وأنهم لا يعرفون الإجراءات اللازمة للمطالبة أو الاستفادة من تلك الامتيازات.

الجدول رقم (91): يبين تقليص آجال منح التراخيص اللازمة لإقامة مشروع جديد.

الاتجاهات	التكرارات	النسبة المئوية %	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
موافق بشدة	09	% 5.0	3.24	1.10
موافق	97	% 53.9		
محايد	16	% 8.9		
غير موافق	45	% 25.0		
غير موافق بشدة	13	% 7.2		
المجموع	180	% 100		

تظهر نتائج الجدول رقم (91) التي تبين مدى تقليص آجال منح التراخيص اللازمة لإقامة المشروع جديد، أن نسبة معتبرة من أفراد الدراسة أجابوا بموافق أو موافق بشدة حول تقليص آجال منح التراخيص اللازمة لإقامة المشروع وذلك بنسبة 58.9 %، في حين يرى ما نسبته 32.2 % عكس ذلك أي أنهم إما غير موافقين أو غير موافقين بشدة، أما النسبة المتبقية فتتمثل في أفراد الدراسة الذين عبروا عن رأيهم بمحايد والتي قدرت بـ 8.9 %. كما بلغت قيمة المتوسط الحسابي للعبارة "تقليص آجال منح التراخيص اللازمة لإقامة مشروع جديد" 3.24 درجة بانحراف معياري 1.10.

يشترط لإنشاء المقاولة أو تطويرها الحصول على الموافقة من طرف الأجهزة الإدارية المختصة، التي تتكفل بمهمة فحص الملفات، من أجل معرفة مدى استيفاء للشروط القانونية والمهنية المطلوبة، ولقد أقر في هذه الدراسة أغلبية المقاولين الشباب أن هناك تقليص آجال منح التراخيص اللازمة لإقامة مشروع أو توسيعه، خاصة مع الفئة التي استفادت من أجهزة الدعم والمرافقة خلال الفترة 2006- 2010 مقارنة بالتي استفادت خلال الفترة

2011- 2016، إذ كانت الدولة تمنح تراخيص في أسرع وقت دون إجراء دراسة معمقة لملف المستثمر ما نجم عن ذلك مشاكل عديدة، الأمر الذي أدى إلى شطب عدد ضخم من المؤسسات الناشئة، وعلى هذا الأساس أحدثت الدولة تغييرات في هذا الجانب مع السماح للمقاولين بإقامة كاميرات مراقبة على مستوى المحلات أو المصانع لحماية ممتلكاتهم من أي اعتداء أو سرقة.

ومن هذا المنطلق صرح بعض المقاولين أن الإشكال لا يكمن في منح التراخيص، كون في أي نشاط ترغب الاستثمار يقبلون به ويمنحون التراخيص في أسرع وقت ممكن، بالأخص إن توفر العقار ورأس المال، وإنما يكمن على مستوى أجهزة الدعم والمرافقة التي تتأخر في منح القروض إذ تصل مدة الرد على الملفات بعض المشاريع ثلاثة سنوات، وهنا يكمن التناقض حيث من جهة أجهزة الدعم والمرافقة تسعى إلى جذب الشباب للاستفادة من القروض وإنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة ومن جهة أخرى يتم تعطيل ملفاتهم، وهذا قد يرجع إلى عدم توافق بين الخصائص المهنية للمقاول والنشاط المطلوب ممارسته، إذ قال أحد مسؤولي أجهزة الدعم والمرافقة "أن هناك شباب يطلبون أجهزة ومعدات لا علاقة لها بالنشاط الذي اختاره، ما يجعل مستوى الثقة بهذا المقاول ضعيفة أي أن غايته ليس الاستثمار وإنما شي آخر".

إن التأخير في منح التراخيص اللازمة في بعض الأحيان مرتبط بطبيعة النشاط الذي يتطلب دراسة معمقة لمعرفة إذ ما يصلح ذلك النشاط أم لا، ما يجعل المقاولين إعادة طلب بالاستثمار سواء في ذلك النشاط أو تغييره بنشاط آخر، وهناك من يربط تأخير منح التراخيص إلى البيروقراطية الإدارية التي يمارسها بعض الإداريين، إذ صرحت إحدى المقاولات "أنها دفعت الملف لكنها لم تتلقى أي رد سواء بالرفض أو القبول، الأمر الذي دفعها إلى التوجه نحو المسؤولين لطرح قضيتها فوجدت أن ملفها مرفوض دون تفحصه أودراسته"، مما يعني أن الخلل لا يكمن على مستوى الإجراءات القانونية التي تصدرها الدولة لدفع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نحو تحقيق الأهداف، وإنما على مستوى الإدارات المختصة في تطبيق تلك القوانين، التي تتعامل بالوساطة والمحاباة مع بعض الشرائح خاصة الذين يتمتعون بنفوذ وسلطة.

الجدول رقم (92): يبين مدى قدرة المقاولة الحصول على إذن لاستيراد المعدات.

الاتجاهات	التكرارات	النسبة المئوية %	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
موافق بشدة	10	% 5.6	3.23	1.12
موافق	92	% 51.1		
محايد	27	% 15.0		
غير موافق	33	% 18.3		
غير موافق بشدة	18	% 10.0		
المجموع	180	% 100		

من خلال الجدول رقم (92) والشكل أدناه المتعلقان بمدى قدرة المقاولة الحصول على إذن لاستيراد المعدات والشكل أدناه، نلاحظ أن أكثر من نصف أفراد الدراسة أقروا إما بموافق أو موافق بشدة حول حصولهم على إذن لاستيراد المعدات حيث قدرت نسبتهم 56.7 %، في حين ما نسبته 28.3 % عكس ذلك أي إما غير موافقين أو غير موافقين بشدة، بينما جاءت نسبة أفراد الدراسة الذين عبروا عن رأيهم بمحايد حوالي 18.3%. كما بلغت قيمة المتوسط الحسابي للعبارة " قدرة المقاولة الحصول على إذن لاستيراد المعدات" 3.23 درجة بانحراف معياري 1.12.

أحيانا يواجه المقاولون الشباب مشكلة عدم توفر الأجهزة الحديثة لاستغلالها في توفير المنتجات والخدمات مما يتطلب الأمر استيرادها من بلد آخر، وخلال القراءة الإحصائية أقر أكثر من نصف المقاولين الشباب أن الدولة تمنح ترخيص لاستيراد المعدات من الدول الأجنبية، وهذا من خلال دفع استمارة طلب رخصة استيراد على مستوى مديرية التجارة الولائية المختصة إقليميا، حيث صرح أحد المقاولين أنه قام باستيراد آلات أوراق ذات حجم الكبير مع بيان وثيقة رسمية التي تثبت أن تلك الأجهزة مستوردة من الخارج، في حين هناك من يكلف أشخاص مقاربين لهم يعيشون في الخارج بإحضار له بعض المعدات وفق مواصفات معينة وهذه الطريقة يعتمدون عليها للتهرب من إجراءات ذات التسعيرة الجمركية.

بينما هناك مقاولين شباب لا يرغبون في استيراد المعدات من البلدان الأخرى رغم إمكانية الترخيص، وهذا راجع إلى التكاليف المرتفعة التي تجعلهم يترددون في المخاطرة برؤوس أموال وهم لا يتمتعون بالخبرة الكافية لمعرفة مدى صلاحية تلك الأجهزة والمعدات، بالإضافة إلى توفر أجهزة محلية بأقل تكاليف فبعض الأنشطة لا تتطلب تكنولوجية عالية بقدر ما تحتاج إلى مهارات يدوية، وفي ذات السياق تسمح الدولة للتجار باستيراد المعدات، مما يسهل على هؤلاء المقاولين الشباب شراء أجهزة ذات جودة ونوعية عالية من التجار.

أما عن المقاولين الذين لم يقدروا الحصول على إذن لاستيراد المعدات، راجع إلى بعض السلع والمعدات لا يقبل استيرادها من خارج، إذ هي غير مبرمجة مع البضائع المسموح استيرادها من البلدان الخارجية، كما تعمدت الدولة على هذا القرار لتشجيع المقاولين الشباب على استخدام الموارد المحلية والأجهزة المصنوعة في الجزائر، إذ صرح أحد المقاولين "أن كل الأجهزة المستخدمة في صناعة الأثاث محلية"، بينما هناك نسبة معتبرة من المقاولين الشباب الذين عبروا عن رأيهم بمحايد، باعتبارهم ينشطون في أعمال بسيطة ولذلك لم يطلبوا أي ترخيص لاستيراد المعدات بالأخص الإناث اللواتي اكتفين بالأجهزة المحلية في تقديم المنتجات والخدمات والتي هي أقل سعر من الأجهزة المستوردة.

الشكل رقم (41): يمثل مدى قدرة المقاولة في الحصول على إذن لاستيراد المعدات

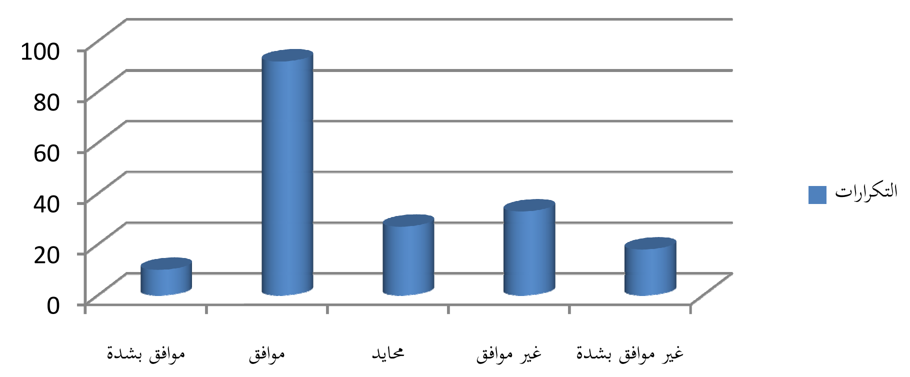

الجدول رقم (93): يبين تأمين المعدات التي تستخدمها المقاولة.

الاتجاهات	التكرارات	النسبة المئوية %	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
موافق بشدة	27	% 15.0	3.80	0.92
موافق	120	% 66.7		
محايد	10	% 5.6		
غير موافق	17	% 9.4		
غير موافق بشدة	06	% 3.3		
المجموع	180	% 100		

تشير المعطيات الرقمية للجدول رقم (93) المتعلق باتجاهات أفراد الدراسة نحو مدى تأمين المعدات التي تستخدمها المقاولة، أن ما نسبته 81.7 % من أفراد الدراسة أقروا بتأمين السلع والمعدات التي تستخدمها المقاولة، في حين يرى ما نسبته 12.7 % خلاف ذلك، بينما تتمثل النسبة المتبقية في أفراد الدراسة الذين عبروا عن رأيهم بمحايد والتي قدرت بـ 5.6 %. كما توضح قيمة المتوسط الحسابي لاستجابات أفراد الدراسة للعبارة

"تأمين السلع والمعدات التي تستخدمها المقاولة" البالغة 3.80 درجة بانحراف معياري 0.92، أن أغلبية المقاولين الشباب استجاباتهم مرتفعة اتجاه العبارة.

من خلال القراءة الإحصائية للجدول أعلاه، نلاحظ أن أغلبية المقاولين الشباب على وعي بأهمية تأمين المعدات التي يستخدمونها في توفير المنتجات والخدمات للمستهلك المحلي، باعتبار تأمين الأجهزة والمعدات يسمح بحمايتها من المخاطر التي قد تتعرض لها المقاولة في أي وقت كالسرقة، الحرائق، الأضرار العرضية، ويكون مبلغ التأمين على الأجهزة مساويا لتكلفة قيمة استبدالها، وهذا من خلال توفير وثيقة تأمين لتغطية كل الأجهزة المستخدمة سواء كانت في حالة تشغيل أو متوقفة، مثلا في نشاط صناعة الأثاث يقوم المقاول بتأمين الآلات التي يمتلكها في المقاولة، بدفع مبلغ مالي للحصول على وثيقة تغطي تأمين ضد الأضرار التي قد يتعرض لها في مقر المشروع، وهذا من أجل الحصول على تعويض مادي.

إن وجود تأمين على الأجهزة والمعدات يشجع المقاولين الشباب على الاستثمار وتطوير مشاريعهم، من خلال إحساسهم بالاطمئنان لوجود قوانين داعمة، ودفعهم إلى مواجهة المخاطر التي قد يتعرضون إليها، فالتأمين يوفر لهم مناخ تجاري مستقر لممارسة نشاطهم والإبداع بأفكارهم الاستثمارية، ومن هذا المنطلق إن التأمين يخلق جو من التعاون بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والحكومة، ومساهمة هذه الأخيرة في حماية مصالح المقاولين، لكن تجدر الإشارة هناك حالات لا يحصل المقاول على تعويض كإتلاف الأجهزة بسبب الانقطاع الكهربائي المفاجئ، تدهور الأجهزة بسبب الإكثار في استخدامها، إتلاف بعض الأجزاء القابلة للاستبدال كالبطارية، تعطيل أو كسر آلة بسبب ضعف الخبرة في تسييرها.

في حين هناك نسبة ضئيلة جدًا من المقاولين الشباب الذين لا يدفعون اشتراكات التأمين على الأجهزة والمعدات، باعتبارهم المبالغ التي تدفع مرتفعة الإضافة إلى تكاليف الضرائب والتي قد تعرقل عليهم استمرارية النشاط، بينما هناك مقاولين صرحوا بأن الأجهزة المعتمد عليها بسيطة لا تتطلب تأمين ولا داعي للقيام بتلك الإجراءات، لكن الملاحظ أن هؤلاء المقاولين الشباب لا يعلمون بامتيازات التأمين على الأجهزة والمعدات بغض النظر عن التعويضات المادية نتيجة الأضرار المتعرض لها، فهي تعطي الفرصة الحصول على تمويل من مصادر رسمية أخرى، فالتأمين يمنح مصداقية مدى إنشاء المشاريع وفق أطر قانونية معترف بها.

3- طرق تطوير المقاولاتية الشبابية:

الجدول رقم (94): يبين مدى سعي المقاول لفتح مناصب شغل جديدة بطريقة قانونية.

الاتجاهات	التكرارات	النسبة المئوية %	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
موافق بشدة	28	% 15.6	3.76	0.96
موافق	114	% 63.3		
محايد	11	% 6.1		
غير موافق	21	% 11.7		
غير موافق بشدة	06	% 3.3		
المجموع	180	% 100		

من خلال الأرقام الإحصائية للجدول أعلاه المتعلق باتجاهات أفراد الدراسة نحو مدى سعي المقاول لفتح مناصب شغل جديدة للشباب بطريقة قانونية، نلاحظ أن ما نسبته 78.9 % من المقاولين الشباب موافقين أو موافقين بشدة حول سعيهم نحو فتح مناصب شغل جديدة للشباب، في حين ما نسبته 15 % معارضين لذلك، وقدرت نسبة أفراد الدراسة الذين أجابوا بمحايد 6.1 %. كما توضح قيمة المتوسط الحسابي لإجابات أفراد الدراسة للعبارة "أسعى لفتح مناصب شغل للشباب بطريقة قانونية" البالغة 3.76 درجة بانحراف معياري 0.96، أن إجابات المقاولين الشباب مرتفعة.

ومنه يمكن القول أن أغلبية المقاولين الشباب يسعون إلى فتح مناصب شغل جديدة للشباب بطريقة قانونية، وهذا راجع لقدرتهم على تحقيق الاستدامة والنمو لمقاولاتهم الصغيرة والمتوسطة، فاتساع المقاولة وتعقد الوظائف يتطلب على المقاولين استقطاب عدد آخر من العمال وتوظيفهم، لكن بمجرد توظيفهم يشترط عليهم تسجيلهم على مستوى صندوق الضمان الاجتماعي، فالكثير من العمال يشتكون من عدم تأمينهم من قبل أصحاب المؤسسات، مما زاد من صرامة قوانين الدولة وخضوع المقاولات إلى مراقبة دورية من طرف مديرية التفتيش والمراقبة للتأكد من تأمين العمال ودفع الاشتراكات مع الكشف عن الوثائق التي تطلب منهم، لكن هذه الطريقة تشجع المقاولين على احترام النصوص القانونية المتعلقة بالتجارة، وهناك مقاولين صرحوا بشأن هذا الموضوع، "أنهم يسجلون العمال في الصندوق الضمان الاجتماعي لأن قيمهم وأخلاقهم لا تسمح باستغلال عامل بسيط، وفي نفس الوقت لضمان حقه في حالة وقوع له حادث عمل".

وإن اعتماد المقاول على وسائل إنتاج كثيفة العمل يتطلب منه توظيف عمال لتسييرها، وهذا بهدف تعظيم الفائض الاقتصادي المحلي ورفع الكفاءة الإنتاجية، فعلى سبيل المثال الأشغال العمومية، كلما زادت كثافة العمل

واستخدام مختلف الآلات يستوجب عمال جدد، وفي ذات السياق لاحظنا أن المقاولين يوظفون حتى فئة ذوي الاحتياجات الخاصة سواء ذكور أو إناث، ويأخذون رواتبهم كغيرهم من العمال العاديين، وهذا مؤشر إيجابي في اندماج هذه الفئة اجتماعيًا حتى لا يشعرون بالنقص والتهميش، وفي نفس الوقت الحصول على رواتب بجهدهم لإعانة أنفسهم خاصة الذين يقطنون في المناطق النائية التي يصعب فيها كسب الرزق، حتى أننا لاحظنا المقاولين يتعاملون معهم معاملة حسنة ويراعون ظروفهم الخاصة. بينما هناك فئة من المقاولين الذين أقروا بعدم قدرتهم على فتح مناصب شغل سواء بطريقة قانونية أو غير قانونية، وهذا راجع إلى تدني مستوى الطلب على السلع والخدمات خاصة في السنوات الأخيرة مع التوترات الاقتصادية والسياسية التي عرفتها البلاد، لكن مع تحسن الظروف سيحاولون استقطاب اليد العاملة المؤهلة قدر المستطاع، من جهة لتحقيق النمو الاقتصادي المحلي ومن جهة أخرى محاربة البطالة التي تعاني منها الولاية، بينما هناك من أرجع الأمر إلى طبيعة نشاطهم الذي لا يتطلب الكثير من اليد العاملة.

الجدول رقم (95): يبين تفويض الصلاحيات للعمال داخل المقاولة.

الاتجاهات	التكرارات	النسبة المئوية %	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
موافق بشدة	13	% 7.2	3.52	0.98
موافق	112	% 62.2		
محايد	18	% 10		
غير موافق	30	% 16.7		
غير موافق بشدة	07	% 3.9		
المجموع	180	% 100		

تبين المعطيات الرقمية للجدول رقم (95) الخاص بمدى تفويض المقاول الشاب الصلاحيات للعمال داخل المقاولة، أن ما نسبته 69.4 % من أفراد الدراسة يفوضون الصلاحيات للعمال، بينما يرى ما نسبته 20.6 % خلاف ذلك بمعنى إما غير موافقين أو غير موافقين بشدة، في حين في حين بلغت نسبة أفراد الدراسة المحايدين 10 %. كما تشير قيمة المتوسط الحسابي لإجابات المقاولين الشباب للعبارة "أفوض الصلاحيات للعمال داخل المقاولة" البالغة 3.52 درجة بانحراف معياري 0.98، أن أغلبية المقاولين الشباب يفوضون الصلاحيات للعمال.

نلاحظ من خلال القراءة الإحصائية للجدول أعلاه أن أغلبية المقاولين الشباب يفوضون الصلاحيات للعمال، وهذا راجع لوجود نصوص قانونية تسمح بذلك، والتي تجعل المقاول يمنح فرصة للعمال على الإبداع والابتكار في العمل والمشاركة بأفكارهم، وهذا بهدف تنمية مهاراتهم التي تساهم في زيادة الإنتاجية، إذ قال أحد

المقاولين "أفوض الصلاحيات لكن بعد تدريب العمال"، بمعنى لا تفوض الصلاحيات للعمال الغير المؤهلين لأداء تلك الواجبات والغير القادرين على تحمل المسؤوليات، وفي نفس الوقت ليس كل المهام تفوض إلا إذا كانت من اختصاص العامل وبإمكانه القيام بها، لأن الغاية من التفويض هو تحسين مستوى الإنتاج وليس تعطيل الأعمال، وهناك العديد من علماء السوسيولوجية في الفكر التنظيمي الحديث الذين شجعوا على مبدأ التفويض من بينهم **فليب سلزنيك** وو**رانسيس ليكرت**.

ومن الملاحظ أن المقاولين يفوضون الصلاحيات للعمال بطريقة شفوية على عكس المؤسسات ذات الحجم الكبير، وهذا الأمر قد يخلق مشاكل على مستوى المقاولة لعدم وجود إثبات عن التفويض، وعلى هذا الأساس يحدد المقاول الواجبات بدقة قبل التفويض، وهو الشخص المكلف بتعيين العمال الأكفاء القادرين على تحمل المسؤولية، وهذا ينطبق على كل القطاعات دون استثناء، فالمقاول ليس لديه القدرة لتدبير شؤون المقاولة لوحده، مما يتطلب إدارة الوقت وإشراك العمال في تدابير المقاولة، فمنح الثقة في العمال الذين يشتغلون في المؤسسة وخلق مناخ مناسب للعمل ينعكس إيجابًا على الأداء الوظيفي، إذ ربط أحد المقاولين الشباب تفويض الصلاحيات بمدى ثقته بالعمال ومهاراتهم المهنية، ومن هنا يمكن القول أن المقاولين الشباب يسعون جاهدين إلى تحسين مستوى إنتاجيتهم بكافة الطرق لكن في إطار ما يسمح به القانون.

بينما هناك نسبة معتبرة من المقاولين الشباب الذين لا يفوضون الصلاحيات للعمال في إنجاز بعض الأعمال ورفض المزج بين المركزية واللامركزية في تسيير شؤون المقاولة، باعتبار طبيعة الأنشطة التي يقومون بها لا تسمح بالتفويض فعلى سبيل المثال الرسم على الفخار، إبداع تصاميم جديدة للأثاث المنزلية، كما هناك من يرى أن لكل طرف مهام خاص به ولا يستدعي الأمر تفويض السلطة أو الصلاحيات، في حين جاءت مبررات المقاولين الشباب الذين عبروا عن رأيهم بالمحايدة، أنهم لم تتسنى لهم الفرصة لتفويض الصلاحيات باعتبار الأنشطة التي يمارسونها قليلة لا تتطلب أي تفويض فيها، لكن تبقى العلاقة بين المقاول والعمال غير رسمية وممارسة العمل في جو من التعاون. وهذا ما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل رقم (42): يمثل تفويض الصلاحيات للعمال داخل المقاولة.

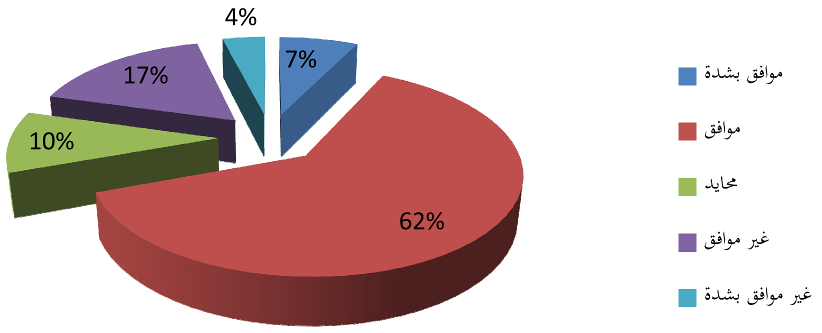

الجدول رقم (96): يبين مدى استفادة المقاولة من خبرات العمال في تحسين إجراءات العمل.

الاتجاهات	التكرارات	النسبة المئوية %	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
موافق بشدة	16	% 09	3.63	0.94
موافق	121	% 67.2		
محايد	11	% 6.1		
غير موافق	26	% 14.4		
غير موافق بشدة	06	% 3.3		
المجموع	180	% 100		

نلاحظ من خلال الأرقام الإحصائية للجدول أعلاه المتعلق باتجاهات أفراد الدراسة نحو مدى استفادة المقاولة من خبرات العمال في تحسين إجراءات العمل، أن ما نسبته 76.2 % باستفادة المقاولة من خبرات العمال الذين وظفتهم، في حين يرى ما نسبته 17.7 % خلاف ذلك أي أنهم غير موافقين أو غير موافقين بشدة، بينما جاءت نسبة أفراد الدراسة الذين عبروا عن رأيهم بمحايد حوالي 6.1 %. كما توضح قيمة المتوسط الحسابي لإجابات أفراد الدراسة للعبارة "تستفيد المقاولة من خبرات العمال في تحسين إجراءات العمل" تستفيد المقاولة من خبرات العمال في تحسين إجراءات العمل" البالغة 3.63 درجة بانحراف معياري 0.94، أن أغلبية المقاولين الشباب مستوى استجاباتهم مرتفعة.

من هذا المنطلق يمكن لنا أن نفسر استفادة المقاولة من خبرات العمال في تحسين إجراءات العمل، بإرجاعه إلى الأسلوب المعتمد عليه في استقطاب الموارد البشرية، فحسب تصريحات المقاولين الشباب فإنهم يعتمدون على عدة مصادر أهمها توظيف أفراد من العائلة الذين يتمتعون بخبرة عالية في ذلك المجال خاصة الذين قد اشتغلوا مسبقا لدى مؤسسات أخرى، وهم غالبا يبذلون ما بوسعهم لتقديم الأحسن مع الترويج للمنتجات والخدمات

المقدمة، بهدف رفع من مستوى الإنتاجية والذي يرجع عليهم بمصالح عامة، كما أنهم يوظفون شباب ذو عقود ما قبل التشغيل، وهذه الفئة لا تمتلك خبرة لكنها تتمتع بأفكار ومهارات جديدة اكتسبوها من التكوين المهني والمحاضرات التي يتلقوها في الجامعات خاصة في مجال إدارة الإعمال، ولديهم القدرة على تجسيد هذه الأفكار باحترافية، فعلى سبيل المثال يتمتعون بأساليب متنوعة في التعامل مع المستهلكين وقدرتهم على جذبهم لاقتناء المنتجات أو الاستفادة من الخدمات، بالإضافة إلى أن الاستفادة من خبرات العمال يسهل الكشف عن الخلل الذي قد يصيب المقاولة.

إن المناخ السائد داخل المقاولات الصغيرة والمتوسطة وعدم التمييز بين العاملين، يساهم في دفع العمال لتقديم ما لديهم من أفكار، فهم على يقين أن رواتبهم مرتبطة بحجم الإنتاجية، بمعنى المقاولات في أغلبية القطاعات لا تعتمد على سياسة أجور ثابتة إنما الأجر مرتبط بحجم الأرباح المحققة، إذا قالت إحدى المبحوثات أن الأجور التي تدفعها للعمال في الصيف تختلف عن الشتاء وهذا راجع إلى كمية طلبات المستهلكين، مما يعني هؤلاء العمال على استعداد لمواجهة أي تغيرات تطرأ على المقاولة، لكن هناك مقاولين شباب الذين صرحوا بعدم استفادة مقاولاتهم من خبرة العمال، باعتبار عمالهم لا يتمتعون بالمهارات المهنية الكافية خاصة الذين لم يزاولوا أي نشاط من قبل، إذ يشتكي العديد من المقاولين من فئة الشباب الجيل الحالي بعدم اهتمامهم بالعمل ولا يبذلون أي جهد إضافي، كما أنهم يكثرون التغيب عن العمل باعتبار المؤسسات الخاصة لا تضمن لهم المستقبل، وينتظرون الفرصة المناسبة للانتقال للعمل لدى المؤسسات العمومية، وهذا ما يدفع بالمقاولين إلى تسريح العديد عمال دون كفاءة المطلوبة.

الجدول رقم (97): يبين مدى إنجاز المقاولة أعمالها بأقصى سرعة لوجود قوانين داعمة.

الاتجاهات	التكرارات	النسبة المئوية %	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
موافق بشدة	15	% 8.3	3.51	0.99
موافق	108	% 60		
محايد	19	% 10.6		
غير موافق	31	% 17.2		
غير موافق بشدة	07	% 3.9		
المجموع	180	% 100		

تشير المعطيات الرقمية للجدول أعلاه الخاص بمدى إنجاز المقاولة أعمالها بأقصى سرعة لوجود قوانين داعمة، أن أغلبية أفراد الدراسة أجابوا إما بموافق أو موافق بشدة حول إنجاز المقاولة أعمالها بأقصى سرعة لوجود

قوانين داعمة وقدرت نسبتهم 68.3 %، في حين عبر ما نسبته 21.1 % بالمعارضة، أما النسبة المتبقية فتتمثل في أفراد الدراسة الذين أجابوا بمحايد والتي قدرت 10.6 %. كما تبين قيمة المتوسط الحسابي لإجابات أفراد الدراسة للعبارة "تعمل المقاولة على إنجاز أعمالها في أقصى سرعة لوجود قوانين داعمة" البالغة 3.51 درجة بانحراف معياري 0.99، أن أغلبية المقاولين الشباب في اتجاه الموافقة.

من خلال القراءة الإحصائية للجدول أعلاه نلاحظ أن أغلبية المقاولين الشباب أقروا بإنجاز أعمالهم بأقصى سرعة من خلال تطبيقهم للخطط الإستراتيجية التي وضعوها لتحقيق أهدافهم، وتحديدهم لمجموعة من العمليات الضرورية لانجازها، وهذا راجع إلى وجود قوانين داعمة لا تعرقل سير أنشطة المقاولة، وإتاحة لهم كل المعلومات التنظيمية والتشريعية المتعلقة بأعمالهم والمشجعة على تطوير النشاط. إذ يرى المقاولين أن الدولة لا تتدخل في أعمالهم إلا في بعض الحالات يقوم مسؤولي مديرية التفتيش والمراقبة بدورة تفتيش فجائية للكشف ومتابعة مدى تطبيقهم للقوانين الاستثمارية، مما يعني أن المشاريع الصغيرة والمتوسطة تتمتع بهامش من الحرية في إنجاز أعمالها ضمن أطر قانونية مرنة، ولها القدرة على تحقيق الأرباح في وقت وجيز مقارنة بالمؤسسات كبيرة الحجم وهذا للامتيازات التي تتمتع بها. بالإضافة لاحظنا أن الذكور أكثر حماس على تحقيق الربح بأقصى سرعة مقارنة بالإناث، كون الذكور مرتبطين بمسؤوليات عديدة كتوفير احتياجات الأسرة، تأمين حياة مستقرة، وتوسيع المشروع لاستقطاب الفئة البطالة وتوظيفها، في حين حاجات الإناث منحصرة في تحقيق الذات وإثبات الوجود كعنصر فعال في المجتمع المحلي.

بينما هناك مقاولين شباب يقرون بعدم إنجاز أعمالهم بأقصى سرعة، باعتبار جدول تسديد القروض لا يخدم مصلحة المقاولة والأرباح التي يحققونها يسددون بها اشتراكات الضرائب وتأمينات العمال بالإضافة إلى مستحقات القروض التي استفادوا منها من أجهزة الدعم والمرافقة، وبالتالي هذه النفقات تعرقل سير المقاولات، لكن الملاحظ أن هؤلاء المقاولين لم يستطيعوا على تجسيد مخططاتهم في الميدان بالشكل المطلوب، مما جعلهم يواجهون العديد من العراقيل القانونية والتنظيمية أثناء إنجاز أعمالهم، كما هناك مقاولين الذين لم يقدروا على معرفة حجم إنجازاتهم، وهذا راجع للتغيرات التي تطرأ على مستوى البيئة المحيطة بهم وحجم طلب المستهلكين للخدمات أو المنتجات التي يقدمونها.

4- الطموحات المستقبلية للمقاولة الشبابية:

الجدول رقم (98): يبين مدى حرص المقاولة على تبني تقنيات حديثة في التسيير ضمن أطر قانونية.

الاتجاهات	التكرارات	النسبة المئوية %	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
موافق بشدة	21	% 11.7	3.54	1.05
موافق	104	% 57.8		
محايد	16	% 8.8		
غير موافق	30	% 16.7		
غير موافق بشدة	09	% 05		
المجموع	180	% 100		

تشير الأرقام الإحصائية للجدول أعلاه المتعلق باتجاهات أفراد الدراسة نحو مدى حرص المقاولة على تبني تقنيات حديثة في التسيير ضمن أطر قانونية، أن ما نسبته 69.5 % يقرون بسعي المقاولة إلى شراء تقنيات حديثة، في حين يرى ما نسبته 21.7 % خلاف ذلك بمعنى إما غير موافقين أو غير موافقين بشدة، بينما قدرت نسبة أفراد الدراسة الذين أجابوا بمحايد بـ 8.8 %. كما توضح قيمة المتوسطة الحسابي لإجابات أفراد الدراسة للعبارة " تحرص المقاولة على تبني تقنيات حديثة في التسيير ضمن أطر قانونية" أن استجابات أفراد الدراسة مرتفعة نحو هذه العبارة.

يمكن لنا تحليل النتائج الظاهرة في الجدول أعلاه، التي توضح أن أغلبية المقاولين الشباب يسعون إلى تبني تقنيات جديدة داخل مقاولاتهم، بأنها ترجع إلى التغيرات الحاصلة على مستوى البيئة الخارجة وظهور تكنولوجية حديثة، ما يجعل المقاولين يحاولون الحفاظ على الصدارة والبقاء في المنافسة، بغض النظر على موقعهم الجغرافي، حيث لاحظنا في القطاع الخدمات اشتدت المنافسة بين المقاولين الشباب ومحاولة كل طرف إبراز وجوده في السوق وجذب أكبر عدد من الزبائن والمستهلكين، وهذا من خلال تغيير في وسائل والأدوات المستعملة على مستوى المقاولة بتقنيات أكثر حداثة بهدف تقديم منتج أو خدمة بكفاءة عالية، لكن هذا في إطار ما يسمح به القانون، باعتبار هناك أجهزة تسبب الخطر على حياة المستهلكين.

إن توفير المقاولة آلات وأجهزة ذات نوعية عالية وإحداث تغيير تكنولوجي وفق ما يتناسب مع متطلبات الأفراد، يعد مؤشر إيجابي دال على مساهمة المقاولات الشبابية على التطوير والاستمرارية في ممارسة الأنشطة، حيث قال أحد المقاولين في مجال البناء أنهم بعدما كانوا يعتمدون على معدات خشبية فإنهم استغنوا عنها بمجرد دخول معدات حديدية للأسواق وهذا بهدف الزيادة في الإنتاج، وهذه الانتقالية لا تحدث إلا بعد استشارة الخبراء

المختصين في هذا المجال ومدى صلاحية تلك المعدات للاستعمال ونفس الأمر ينطبق على القطاعات الأخرى. بينما هناك مقاولات شبابية لا ترتكز على استحداث الأجهزة والمعدات، كون الأنشطة التي يمارسها هؤلاء المقاولين لا تتطلب الأجهزة بقدر ما تتطلب الجهد الفكري واليدوي فعلى سبيل المثال النقش على الفخار، التي تتطلب تصاميم جديدة وفن مزج الألوان المختلفة، وفي ذات السياق هناك مقاولين اشتروا أجهزة وتقنيات حديثة في بداية نشاطهم ولا تحتاج إلى تغيير، وبهذا المنطق لاحظنا أن المقاولين الشباب يخافون من توسيع مجال الإكراهات خاصة الذين لم يستكملوا تسديد مستحقات القروض سواء التي استفادوا منها من طرف أجهزة الدعم والمرافقة أو من الشبكات الاجتماعية.

الجدول رقم (99): يبين مدى إطلاع على النصوص القانونية التي تنظم حدود المقاولة.

الاتجاهات	التكرارات	النسبة المئوية %	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
موافق بشدة	21	% 11.7	3.65	0.99
موافق	116	% 64.4		
محايد	10	% 5.6		
غير موافق	26	% 14.4		
غير موافق بشدة	07	% 3.9		
المجموع	180	% 100		

من خلال المعطيات الرقمية للجدول رقم (99) الخاص بمدى إطلاع على النصوص القانونية التي تنظم حدود المقاولة، نلاحظ أن ما نسبته 76.1 % أقروا بإطلاعهم على النصوص القانونية التي تنظم حدود المقاولة، في حين عبر ما نسبته 18.3 % بالمعارضة، أما النسبة المتبقية فتتمثل في أفراد الدراسة المحايدين التي قدرت بـ 5.6 %. كما تشير قيمة المتوسط الحسابي لإجابات أفراد الدراسة البالغة 3.65 درجة بانحراف معياري 0.99 أن أغلبية المقاولين الشباب يطلعون على النصوص القانونية التي تنظم حدود المقاولة.

إن الدولة الجزائرية في كل مرة تحدث تغيير في تشريعاتها الاستثمارية المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ورسم حدودها القانونية، ومن خلال معطيات الجدول أعلاه نلاحظ أن أغلبية المقاولين الشباب على إطلاع مستمر بالقوانين، كونهم يسعون إلى توسيع نشاطهم في الأسواق المحلية، ولا يرغبون الوقوع في أخطاء وثغرات قانونية مما يسبب لهم مشاكل مالية، وهذا الإطلاع حسب تصريحات بعض المقاولين ليس مباشر وإنما عن طريق احتكاك بأصحاب الخبرة خاصة المقاولين الذين ينشطون في نفس قطاعاتهم وسبق لهم توسيع مشاريعهم، حيث يزودونهم بمعارف جديدة والقوانين التي لا يجب تجاوزها، وتجدر الإشارة هنا أن شبكة العلاقات الاجتماعية

بالنسبة للإناث محدودة وبالتالي يلجئن بشكل كبير إلى العائلة لكسب المعارف التنظيمية كونهن أكثر ثقة بهذا المصدر، بينما المقاولين ذو شهادات جامعية على دراية تامة بالقوانين التي تنظم حدود المقاولة، إذ صرح أحد المقاولين أنه دائما ما يطلع على الجريدة الرسمية الجزائرية ومختلف القوانين والمراسيم، بالإضافة إلى تتبع آخر المستجدات عبر مواقع التواصل الاجتماعي.

وعلى مستوى آخر نجد فئة من المقاولين الشباب أقروا بعدم إطلاع مقاولاتهم على النصوص القانونية، وهذا راجع إلى ضعف ثقافتهم القانونية والتنظيمية، وعدم درايتهم بأهمية هذه المعارف التي تجعلهم يستفيدون من امتيازات في توسيع مشاريعهم الاقتصادية والرفع من مستوى كفاءاتهم، وهذه الفئة مرتبطة بذوي مستوى ابتدائي ومتوسط خاصة الذين ينشطون في قطاع البناء والأشغال العمومية، إذ لاحظنا أحد المقاولين في مجال البناء، لا يدرك أن القانون يسمح لهم بإقامة مكتب خاص لهم للترويج عن خدماتهم واستقبال المستهلكين فيه لتسهيل عملية التعامل معهم، كما صرح البعض الآخر بعد حضوروهم للاجتماعات التي تنظمها غرف الصناعات التقليدية والحرفية التي تزودهم في كل مرة بإجراءات قانونية جديدة، مما يعني أن هذه الفئة لا تعطي أية أهمية للنصوص القانونية، وفي كل مرة تتعمد على تجاوزها لتحقيق الربح السريع. ومما سبق يمكننا القول أن الأطر القانونية مهمة في تنظيم وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتجعلها مستقبلا مؤهلة لمنافسة المنتجات الخارجية.

الجدول رقم (100): يبين مدى تنويع المقاولة في الأنشطة التي تقدمها.

الاتجاهات	التكرارات	النسبة المئوية %	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
موافق بشدة	13	% 7.2	3.33	1.12
موافق	99	% 55		
محايد	18	% 10		
غير موافق	35	% 19.4		
غير موافق بشدة	15	% 8.4		
المجموع	180	% 100		

تشير الأرقام الإحصائية للجدول رقم (100) الخاص بآراء أفراد الدراسة حول مدى تنويع المقاولة في الأنشطة التي تقدمها، أن ما نسبته 62.2 % أقروا بالتنويع في الأنشطة، في حين عبر ما نسبته 27.8 % بالمعارضة إما غير موافق أو غير موافق بشدة، بينما النسبة المتبقية متمثلة في أفراد الدراسة المحايدين التي قدرت بـ 10 %. كما بلغت قيمة المتوسط الحسابي للعبارة "تنويع المقاولة في الأنشطة التي تقدمها" 3.33 درجة بانحراف معياري 1.12.

يتبين من نتائج التحليل الإحصائي للجدول أعلاه أن أغلبية المقاولين الشباب يعملون على تنويع في الأنشطة التي يقدمونها، وهذا راجع لتمتعهم برصيد معرفي وخبرة مهنية عالية، تسمح لهم بتحقيق تدفقات مالية إضافية، وهذا التنويع لا يحدث بطريقة عشوائية وإنما بإتباع سياسة إستراتيجية فعالة، كون قد ينجم عنه العديد من المخاطر، فكلما زادت المقاولة في تنويع أنشطتها كلما ظهرت مشاكل جديدة، فعلى سبيل المثال وجود منتجات وخدمات أفضل في السوق مما يزيد حدة المنافسة وقد يسبب الخسائر للمقاولة، ولهذا يجب أن يكون التنويع في حدود قدرة المقاول التحكم فيه ومراقبة كل المهام، بالإضافة إلى أن التنويع غير مرتبط بالوقت بقدر ما هو مرتبط بالظروف البيئة الداخلية للمقاولة، فلما يكون المناخ التنظيمي ملائم واستقرار العمالة يتخذ المقاول قرار التنويع في الأنشطة وإضافة عمليات إنتاجية جديدة إلى جانب النشاط القائم، فعلى سبيل المثال ورشة الخياطة بعدما بدأت المقاوِلة بنشاط الخياطة فقط مع الوقت استحدثت أنشطة جديد كالتطريز التقليدي والآلي التي من خلالها تخلق قيمة مضافة، مما يعني أن هناك توافق بين الخصائص الشخصية للمقاولين الشباب والخصائص المهنية والمهارات التي يتمتعون بها تناسب طبيعة النشاط الممارس.

وفي ذات السياق إن المقاول فاعل اجتماعي يتأثر بما حول من التغييرات التي تطرأ على البيئة الخارجية من المقاولين المنافسين له في نفس النشاط أو بالأطر القانونية المشجعة له بمنح له الحرية في توسيع مجال نشاطه، وكل هذا يدفع به إلى إضافة أسواق جديدة واكتساب ميزة تنافسية، مع هذا يبقى هذا التنويع بسيط مقارنة بالمؤسسات الكبرى.

ثم تأتي نسبة المقاولين الشباب الذين أقروا بعدم تنويع الأنشطة على مستوى مقاولاتهم، وهذا راجع إلى تخوفهم من المخاطر التي قد يتعرضون لها أثناء توسيع المقاولة خاصة بالنسبة للذين لا يستطيعون إجراء دراسة جدوى للسوق المحلي ومعرفة مدى ارتفاع أو انخفاض مستوى الطلب للعمليات الإنتاجية أو الخدماتية الجديدة، بالإضافة إلى أن بعض المقاولات لا يمكن التنويع فيها لمحدودية أنشطتها على سبيل المثال الصيد البحري الذي يفرض عليهم القانون ممارسة نشاط محدد دون أي تنويع، باعتبار هذا المجال تكثر فيه درجة المخاطرة التي لا يمكن التقليص من حدتها لارتباطها بالظروف البيئية، بينما هناك لم يصل إلى مرحلة التنويع في الأنشطة بسبب تأخرهم في تسديد القروض، ما يُصعب عليهم رسم مسار لمقاولاتهم على مدى قصير أو متوسط.

الجدول رقم (101): يبين مدى ميل المقاولة إلى مشاريع كبرى للاستثمار فيها في إطار اللوائح التنظيمية الحكومية المشجعة.

الاتجاهات	التكرارات	النسبة المئوية %	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
موافق بشدة	21	% 11.7	3.51	1.08
موافق	101	% 56.1		
محايد	19	% 10.6		
غير موافق	28	% 15.6		
غير موافق بشدة	11	% 6.1		
المجموع	180	% 100		

تبين المعطيات الرقمية للجدول أعلاه المتعلقة بمدى ميل المقاولة إلى مشاريع كبرى للاستثمار فيها في إطار اللوائح التنظيمية الحكومية المشجعة، أن ما نسبته 67.8 % من أفراد الدراسة يرون أن مقاولاتهم تميل للاستثمار في مشاريع كبرى، في حين عبر ما نسبته 21.7 % خلاف ذلك بمعنى إما غير موافقين أو غير موافقين بشدة، بينما جاءت نسبة أفراد الدراسة المحايدين 10.6 %. كما توضح قيمة المتوسط الحسابي لإجابات أفراد الدراسة للعبارة "تميل المقاولة إلى مشاريع كبرى للاستثمار فيها في إطار اللوائح التنظيمية الحكومية المشجعة"، أن أغلبية المقاولين الشباب استجاباتهم جاءت مرتفعة.

إن أغلبية المقاولات المصغرة والصغيرة المسيرة من قبل مقاولين شباب تميل للاستثمار في مشاريع كبرى، وهذا لتوسيع مجال نشاطها ورفع من مستوى الإنتاجية، حيث لاحظنا مقاولين يشتغلون في صناعة الأثاث الخشبية بعد مدة من الاستثمار ساهموا في إقامة فروع أخرى في نفس المجال (صناعة الأثاث الألمنيوم)، بينما هناك من ساهم في توسيع مقاولته في قطاع الخدمات بالاعتماد على أنماط تسيير جديدة، مع الحرص على عدم تجاوز الأطر القانونية المنصوص عليها في كيفية توسيع المشاريع وربطها بأنشطة جديدة، وفي هذه الحالة يتعين على المقاول الشاب الاستعانة بمقاول آخر لقيادة المشروع الجديد، وهذه القرارات التي يتخذها ليس بمعزل عن المنظومة القانونية. في حين هناك مقاولات شبابية لم تنشئ فروع لكنها أحدثت تغيير تكنولوجي بجلب أجهزة ومعدات جديدة، واستحداث مناصب شغل، وتكثيف من الأنشطة الممارسة.

إن فعل التوجه للاستثمار في مشاريع أخرى يوحي على تجاوز تلك المقاولات لمرحلة الخطر والإفلاس التي يعاني منها العديد من المشاريع المقاولاتية، وقدرتها على منافسة نظيرها في الأسواق المحلية في تقديم مختلف المنتجات والخدمات، وفي نفس الوقت يؤخذ هؤلاء المقاولين الشباب كنماذج ناجحة يستفيد منها مقاولين جدد

من معارفهم ومهاراتهم المهنية والفنية، والتأثير عليهم للتوجه نحو العمل الخاص، بدل انتظار فرصة عمل في المؤسسات العمومية. كما أن هذه الفئة من المقاولين الشباب تمتلك أفكار ابتكارية فاعلة في بناء النسق الاجتماعي والاقتصادي المحلي من جهة وتحقيق الأرباح المادية وخلق منافسة اقتصادية من جهة أخرى.

بينما هناك فئة من الشباب تعارض فكرة الاستثمار في مشاريع أخرى المرتبطة بمجال النشاط، باعتبارها لا تفقه الإجراءات التنظيمية الضرورية لتوسيع المقاولة، وفي نفس الوقت الأوضاع البيئية المحيطة التي تعاني منها الدولة، لا تسمح لهم بالتفكير في تطوير مشاريعهم، فحسب سير ذاتية لبعض المقاولين الشباب لاحظنا أن الظروف البيئية لها تأثير على ميولهم وتوجهاتهم الاستثمارية بغض النظر عن المنظومات القانونية، في حين اختار البعض الآخر الحيادية لعدم اتخاذهم أي قرار يخص توسيع المشاريع، خاصة للذين يمارسون نشاطهم في مناطق ريفية إذ يكتفون بتوفير الحاجات الأساسية للمستهلكين.

خلاصة الفصل:

تطرقنا خلال هذا الفصل إلى عرض وتحليل بيانات الدراسة الميدانية المتعلقة بالفرضيات الفرعية، ولقد استعنا في تحليلنا بالسير الذاتية لبعض المقاولين الشباب، وبالملاحظات التي تم تدوينها أثناء نزولنا إلى ميدان الدراسة وإلى جانبها مجموعة من الإحصاءات، بالإضافة إلى أن اعتمادنا على أداة استمارة بالمقابلة ساهم بشكل كبير في فهم وتفسير إجابات المبحوثين، حيث تبين لنا من خلال التحليل الأولي للمعطيات الرقمية، أن أغلبية أفراد الدراسة جاءت استجاباتهم بالموافقة حول متغيرات الدراسة وأبعادها (الديناميكية الاجتماعية والتنظيمية والمقاولاتية الشبابية) التي تم صياغتها في شكل عبارات بسيطة مرتبطة محاور الدراسة، وكما تظهر أن قيمة المتوسطات الحسابية لأغلبية العبارات جاءت مرتفعة ما يعني ارتفاع استجابات أفراد الدراسة لكل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة، والتي من خلالها نتمكن من فهم أبعاد الظاهرة قيد الدراسة، وفي ذات السياق هناك بعض العبارات جاءت نسبة الحياد مرتفعة رغم الشرح المفصل لكل عبارة أثناء مقابلتنا مع كل مبحوث، وقد يرجع هذا إلى تخوفهم من المشاكل خاصة فيما يخص المحور المتعلق بأجهزة الدعم والمرافقة. وبناء على ما توصلنا إليه في هذا الفصل، سنحاول في الفصل الموالي مناقشة نتائج الدراسة لمعرفة مدى صدق فرضيات الدراسة.

الفصل السابع

الفصل السابع: المناقشة والنتائج العامة للدراسة

أولا: مناقشة نتائج الدراسة الميدانية في ضوء الفرضيات.

1- مناقشة نتائج الفرضية الجزئية الأولى.
2- مناقشة نتائج الفرضية الجزئية الثانية.
3- مناقشة نتائج الفرضية الجزئية الثالثة.
4- مناقشة نتائج الفرضية الجزئية الرابعة.

ثانيا: مناقشة نتائج الدراسة في ضوء البعد الامبريقي.

ثالثا: مناقشة نتائج الدراسة في ضوء النظريات السوسيولوجية.

رابعا: مناقشة نتائج الدراسة في ضوء المقاربة السوسيولوجية المتبناة.

خامسا: النتائج العامة للدراسة.

UNIVERSITE SETIF2

أولا: مناقشة نتائج الدراسة الميدانية في ضوء الفرضيات.

1-مناقشة النتائج الخاصة بالفرضية الجزئية الأولى:

للتأكد من صحة الفرضية الجزئية الأولى التي مفادها يساهم النسق العائلي في أخذ الشباب مبادرة إنشاء المقاولة مع افتراض اتجاهها إيجابي، أقدمنا على ثلاث خطوات أساسية، أولها حساب المتوسط المرجح لإجابات أفراد الدراسة للمحور المكون من مجموعة من العبارات وانحرافه المعياري، وهذا بغرض معرفة اتجاه آراء المستجيبين المتمثلين في المقاولين الشباب، من ثم حساب كا^2 لحسن المطابقة لكل عبارة المحور للكشف عن مدى تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع، من خلال المقارنة بين تكرارات المشاهدة والتكرارات النظرية لتحديد درجة تطابقها، وتليها الخطوة الثالثة المتمثلة في حساب الارتباطات **Corrélations**، حيث نقوم بحساب معاملات الارتباط بين المتغيرين بالاعتماد على معادلة سبيرمان براون لتحديد طبيعة التأثير (طردي أو عكسي) ودرجة التأثير (قوية، متوسطة، ضعيفة).

الجدول رقم (102): يبين اتجاه آراء المقاولين الشباب.

المحور الثاني	المتوسط المرجح	درجة التقدير	الانحراف المعياري
النسق العائلي وأخذ الشباب مبادرة إنشاء المقاولة	3.37	متوسط	0.67

من خلال نتائج الجدول أعلاه يتضح أن المتوسط المرجح لعبارات المحور الثاني لهذه الفرضية البالغ 3.37 درجة بانحراف معياري 0.67 ذات تقدير متوسط، أي أن درجة مساهمة النسق العائلي في أخذ الشباب مبادرة إنشاء المقاولة حسب استجابات المقاولين الشباب متوسطة، وهذه القيمة منحصرة في مجال [2.61 -3.40]. وعند القراءة الإحصائية للمتوسطات الحسابية لكل عبارة جاءت أغلبيتها مرتفعة، حيث بلغ عددها 12 من 18 عبارة ضمن مجال موافق الذي يتراوح ما بين 3.41 و4.20، في حين 06 عبارات جاءت بقيم متوسطة المحصورة في مجال 2.61 و3.40، وكانت أعلى قيمة للمتوسط الحسابي 4.06 درجة بانحراف معياري 0.83 للعبارة "وضعت خطط عمل واضحة لبلوغ الأهداف" وتليها قيمة 3.71 درجة بانحراف معياري 1.01 للعبارة "شجعتني عائلتي على الاستقلالية في العمل" للجدول رقم (33)، بينما جاءت أدنى قيمة للمتوسط الحسابي 2.77 درجة بانحراف معياري 1.29 للعبارة "هناك أفراد من عائلتي يمتلكون مقاولة في نفس النشاط" في الجدول

رقم (31)، من هنا يمكن القول أن استجابات أغلبية المقاولين الشباب لمتغيرات الفرضية التي مفادها يساهم النسق العائلي في أخذ الشباب مبادرة إنشاء المقاولة جاءت متوسطة.

الجدول رقم (103): يبين مخرجات كا التربيعي لحسن المطابقة للفرضية الجزئية الأولى.

الرقم	العبارة	قيمة $كا^2$	درجة الحرية	مستوى معنوي	القرار
01	يرجع فضل إنشاء المقاولة إلى عائلتي	98.389	4	0.000	دال
02	هناك أفراد من عائلتي يمتلكون مقاولة في نفس النشاط	91.611	4	0.000	دال
03	تولي عائلتي أهمية الابتكار في العمل	126.111	4	0.000	دال
04	شجعتني عائلتي على الاستقلالية في العمل	216.500	4	0.000	دال
05	ساعدتني عائلتي في معظم خطوات إنشاء المقاولة	169.278	4	0.000	دال
06	تلقيت مساندة من قبل عائلتي	167.500	4	0.000	دال
07	شجعتني عائلتي على تجسيد أفكاري في الواقع	209.778	4	0.000	دال
08	تحصلت على مبلغ المساهمة الشخصية بنسبة معتبرة من طرف العائلة	95.222	4	0.000	دال
09	ساعدتني عائلتي في تجاوز معظم الصعوبات إنشاء المشروع	164.611	4	0.000	دال
10	وضعت فكرة مبدئية لبدء المشروع بالتنسيق مع العائلة	152.278	4	0.000	دال
11	ناقشت مع عائلتي طبيعة النشاط الذي سأعتمد عليه	195.500	4	0.000	دال
12	وضعت تصور لتكلفة المشروع باستشارة عائلتي	110.000	4	0.000	دال
13	جمعت المعلومات المتعلقة بالسوق بمساعدة عائلتي	90.333	4	0.000	دال
14	اخترت التجهيزات المناسبة للمشروع بالتعاون مع عائلتي	112.722	4	0.000	دال
15	وظفت أفراد من عائلتي	126.944	4	0.000	دال
16	خاطرت برؤوس الأموال في إنشاء المشروع	98.056	4	0.000	دال
17	وضعت خطط عمل واضحة لبلوغ الأهداف	241.167	4	0.000	دال
18	لم تواجهني كثيرا معوقات لما انطلقت في هذا المشروع	94.889	4	0.000	دال

انطلاقا من نتائج الجدول أعلاه نلاحظ أن كل العبارات المحور جاءت بمستوى دلالة قدره 0.00، ولقراءة النتائج ومعرفة إذ ما هناك تأثير بين المتغيرين المستقل والتابع، نقارن مستوى الدلالة كل عبارة بـ 0.01 أو 0.05، فإذا كان أقل من 0.05 فهو دالة إحصائيًا أما إذا كان أكبر من 0.01 غير دال إحصائيا. فوجدنا أن كل العبارات التابعة للمحور جاءت بمستوى معنوي أقل من 0.01، وهي دالة عند درجات الحرية 04، وعند

مقارنة قيم كا^2 المحسوبة لكل عبارة مع قيم الجدولية وجدنا أن كل القيم المحسوبة أكبر من القيم الجدولية، وهذا يعني أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات أفراد الدراسة لصالح كل عبارة، والتي تميل نحو اتجاه الموافقة ونفي الفرضية الصفرية التي مفادها لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين تكرارات إجابات أفراد الدراسة لعبارات المحور، وهو ما يعكس الاتجاه العام للفرضية وتأثير تغير النسق العائلي على توجهات الشباب نحو أخذ مبادرة إنشاء المقاولة سواء صغيرة أو متوسطة، وهذا بفضل المساعدات المادية والمعنوية التي تقدمها العائلة وتشجيعها المستمر لأبنائها للولوج في عالم الشغل والاستقلالية في العمل مع ضمان تحسين مستوى معيشتهم، إذ قرارات الشباب في المجتمع المحلي مرتبطة بالجماعة المرجعية والتنشئة الاجتماعية التي اكتسب منها مهارات وسلوكات تحدد توجهاته المستقبلية، بالأخص الفئة التي تنتمي إلى عائلة مقاولة فأغلبهم يحاولون الاستمرار في نفس النشاط الذي زاولته العائلة والحفاظ عليه كموروث عائلي، وجعله كمنطلق لبناء مشاريع جديدة وتحقيق الأهداف المسطرة.

في الجدول الموالي سنوضح من خلاله طبيعة الارتباط بين النسق العائلي وأخذ الشباب مبادرة إنشاء المقاولة سواء تأثير طردي أو عكسي مع تحديد درجة التأثير، وذلك بالاعتماد على معامل الارتباط سبيرمان براون الذي يستخدم في حالة البيانات لا بارامتري مع تحويل بيانات المحور من بيانات رتبية إلى كمية من خلال جمعها.

الجدول رقم (104): يبين مخرجات معامل الارتباط سبيرمان براون لتأثير النسق العائلي على أخذ الشباب مبادرة إنشاء المقاولة.

Corrélations الارتباطات

			النسق العائلي	أخذ الشباب مبادرة إنشاء المقاولة
Rho de spearman	النسق العائلي	Coefficient de corrélation	1.000	0.612**
		Sig. (bilatérale)		0.000
		N	180	180
	أخذ الشباب مبادرة إنشاء المقاولة	Coefficient de corrélation	0.612**	1.000
		Sig. (bilatérale)	0.000	
		N	180	180

** la correlation est significative au niveau 0.01 (bilateral).

يبين هذا الجدول أن قيمة معامل الارتباط بين النسق العائلي وأخذ مبادرة إنشاء المقاولة من طرف الشباب تقدر بـ 0.61 وهي دالة عند مستوى الخطأ 0.01 المشار إليه بعلامة ** بمستوى دلالة قدرها 0.00، وهذا

يعني تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع، وطبيعة التأثير طردي حيث القيمة منحصرة بين (0 و1+)، أي كلما هناك تغير على مستوى النسق العائلي وتفتحهم على أهمية ممارسة الأعمال الحرة كلما زاد قناعة الشباب للتوجه نحو إنشاء المقاولة الخاصة في مختلف الأنشطة، أما درجة التأثير فهي متوسطة حيث تقع قيمتها ضمن مجال ارتباط طردي ما بين 0.50 و0.69.

تعتبر العائلة نظام مفتوح يحدث على مستواها تغيرات سواء من ناحية السلوك والتفكير أو الوظائف التي تمارسها، إذ هناك علاقة وطيدة بين البنية العائلية وبنية العمل ما ينتج عنها تأثير في توجهات الفاعلين الاجتماعيين (المقاولين الشباب) والعمل على تحديد وضعهم الاجتماعي الملائم، فكلما ساهمت في إيجاد وظائف ملائمة لأبنائها كلما حققت استقرار مهني لهم من خلال تعليمهم مهارات مهنية واجتماعية منذ الصغر بهدف الحفاظ على توازنها، والتخفيض من التوترات التي تتعرض لها إثر التغيرات التي تحدث على مستوى الأنساق الفرعية المحيطة بها. بالإضافة إلى انتشار ثقافة المخاطرة بالمال في إنشاء المشاريع المقاولاتية خاصة في مجال الأنشطة الحرفية والخدمات، وهذا في النطاق العمراني أين تكون الإنشاءات البشرية مرتفعة في حين المناطق الجبلية ترتكز أكثر على تربية المواشي والفلاحة، وحدوث حركية داخل البناء العائلي وتفاعل أفرادها يؤثر على تصرفات أغلبية الشباب في أخذ مبادرة إنشاء المقاولة، وهذه المبادرة لا تحدث بطريقة عشوائية وإنما قصدية ومدروسة في إطار تحقيق عوائد مستهدفة.

وبالتالي لا يمكن فهم سلوكات الشباب بمعزل عن الجماعات التي ينتمون إليها، فالتحليل الوظيفي ينطلق من الكليات لفهم الجزئيات وهذا الكل أهم من أجزائه، وفي ذات السياق إن الانطلاق في إنشاء مشاريع المقاولاتية تتطلب تجهيزات وإمكانيات مادية ما يجعل العائلة تتطوع لمساعدة أبنائها وتهيئة الأرضية لدخول عالم الشغل، باستغلال الموارد الخام المحلية والإمكانيات البسيطة، وتشجيعهم على الاستفادة من القروض المالية التي تقدمها مختلف أجهزة الدعم والمرافقة، فالنسق المقاولاتي يحتل في الوقت الراهن مكانة هامة في المجتمع نظرا لما يضفيه من مميزات اقتصادية والاجتماعية، ما يدفع العائلات الجزائرية تشجع على الاستثمار الحر.

2- مناقشة النتائج الخاصة بالفرضية الجزئية الثانية:

لإثبات مدى صدق الفرضية الجزئية الثانية التي مفادها تساهم ديناميكية الحاجات الاستهلاكية للأفراد في تنويع الابتكارات التي يقدمها المقاول الشاب والتي افترضنا اتجاهها إيجابي، سنقوم بأول خطوة متمثلة في حساب المتوسط الحسابي العام للمحور وانحرافه المعياري، بعدما أن حسبنا المتوسط الحسابي لكل عبارة وانحرافه المعياري في الفصل السابع، وذلك من أجل معرفة الاتجاه العام لآراء أفراد الدراسة نحو الموافقة أو عدم الموافقة، ولقد توصلنا إلى النتائج التالية:

الجدول رقم (105): يبين مخرجات المتوسط المرجح للمحور الثالث وانحرافه المعياري.

المحور الثالث	المتوسط المرجح	درجة التقدير	الانحراف المعياري
ديناميكية الحاجات الاستهلاكية للأفراد وتنويع الابتكارات التي يقدمها المقاول الشاب	4.02	مرتفع	0.61

من خلال نتائج الجدول أعلاه المتعلق بمخرجات المتوسط المرجح للمحور الثالث وانحرافه المعياري، يتضح أن قيمة المتوسط المرجح لإجابات أفراد الدراسة للمحور البالغة 4.02 درجة بانحراف معياري 0.61 مرتفعة والتي تنحصر ضمن مجال [3.41- 4.20]، كما تدل قيمة الانحراف المعياري على أن التشتت ضعيف إذ كلما اتجهت القيمة نحو الصفر كلما زادت درجة التمركز، وبالتالي أغلبية المقاولين الشباب أقروا بمساهمة ديناميكية الحاجات الاستهلاكية للأفراد في تنويع الابتكارات داخل المقاولات الشبابية، ولو نرجع إلى قيم المتوسطات الحسابية لكل عبارة التي عرضناها في الفصل السابق نجد أن كل القيم جاءت مرتفعة سواء المتعلقة بالمتغير المستقل أو التابع، ولقد قدرت أعلى قيمة للمتوسط الحسابي 4.12 درجة بانحراف معياري 0.81 للعبارة التي مفادها يهتم المستهلك بجودة الخدمة أو المنتج، وتليها قيمة المتوسط الحسابي 4.10 بانحراف معياري 0.85 للعبارة التابعة للمتغير التابع في الجدول رقم (65) التي تشير إلى أن المقاول الشاب يعمل على بناء علاقات وطيدة مع المستهلكين لتطوير الخدمات أو المنتجات المقدمة، وفي المقابل بلغت أدنى قيمة للمتوسط الحسابي 3.69 درجة بانحراف معياري 0.99 للعبارة التي مفادها "أتفاوض بسهولة مع المستهلك" في الجدول رقم (63).

وتتمثل الخطوة الموالية في حساب كا التربيعي لحسن المطابقة للفرضية الجزئية الثانية، وهذا بهدف الكشف عن إذا ما تؤثر ديناميكية الحاجات الاستهلاكية للأفراد على تنويع الابتكارات التي يقدمها الشباب المقاولين، باستخراج قيم كا التربيعي ومقارنة التكرارات المشاهدة مع التكرارات النظرية لمعرفة درجة التطابق، والجدول أدناه يوضح مخرجات كا التربيعي لحسن المطابقة للفرضية الجزئية الثانية:

الجدول رقم (106): يبين مخرجات كا التربيعي لحسن المطابقة للفرضية الجزئية الثانية.

الرقم	العبارة	قيمة كا^2	درجة الحرية	مستوى معنوي	القرار
19	تتغير أذواق المستهلك مع مرور الوقت	177.278	4	0.000	دال
20	يهتم المستهلك بسعر المنتج أو الخدمة	185.778	4	0.000	دال
21	يفضل المستهلك التبادل التجاري المتنوع (الفوري، التقسيط، الوصل)	148.389	4	0.000	دال
22	يعبر المستهلك الفرد عن حاجاته للمنتج أو الخدمة بطلبها من المقاولة	260.944	4	0.000	دال
23	يهتم المستهلك بجودة الخدمة أو المنتج	126.889	3	0.000	دال
24	يقترح المستهلك سلع وخدمات جديدة حسب ذوقه	278.722	4	0.000	دال
25	يقترح المستهلك مواصفات المنتج أو الخدمة	209.556	4	0.000	دال
26	تتأثر متطلبات الأفراد المستهلكين بوضعهم الاقتصادي	142.444	4	0.000	دال
27	ازدياد الفرد المستهلك الاهتمام بصحته ولياقته	159.000	4	0.000	دال
28	أخاطر بتجريب أساليب تسيير جديدة من أجل المستهلك	167.333	4	0.000	دال
29	أقدم للمستهلك خدمات أو منتجات بطرق جديدة	202.389	4	0.000	دال
30	أصمم المنتج أو الخدمة حسب ما يرضي المستهلك	199.278	4	0.000	دال
31	أقدم أفكار جديدة للتوصل إلى حل المشكلات الطارئة	193.611	4	0.000	دال
32	أهتم بالكشف عن احتياجات المستهلك الحالية والمستقبلية	161.500	4	0.000	دال
33	أجري تعديلات مهمة في المنتج بالطريقة التي ينظر إليها المستهلك	190.278	4	0.000	دال
34	أتفاوض بسهولة مع المستهلك	205.278	4	0.000	دال
35	اكسب ثقة المستهلك من خلال المعاملة الحسنة	199.833	4	0.000	دال
36	أعمل على بناء علاقات وطيدة مع المستهلكين لتطوير الخدمات أو المنتجات المقدمة	205.056	4	0.000	دال

تشير نتائج الجدول أعلاه إلى أن كل عبارات المحور جاء بمستوى معنوي قدره 0.00 وهي أقل من مستوى الخطأ 0.01 بدرجات الحرية 04 باستثناء عبارة واحدة مفادها "يهتم المستهلك بجودة الخدمة أو المنتج" الدالة عند درجة الحرية 03، وفي ذات السياق جاءت كل قيم كا^2 المحسوبة أكبر من قيم كا^2 الجدولية، وبالتالي توجد

فروق ذات دلالة إحصائية بين تكرارات المتغيرات وميل استجابات أفراد الدراسة نحو الموافقة، ومن هذه النتائج يمكننا القول أن الحاجات الاجتماعية الاستهلاكية تتجدد باستمرار فلا يمكن تصور البيئة الاجتماعية في حالة ثبات، حيث تظل أذواق المستهلكين للمنتجات أو الخدمات في تغير وحركية مستمرة، وغالبا ما يشارك في اقتراح المواصفات وفق توقعاته، إلى جانب اطلاعه المستمر على مستجدات الأسواق العالمية التي تعرض في مختلف مواقع الانترنيت، والمطالبة بتوفيرها في الأسواق المحلية، وهذا لا يقتصر على المستهلكين الشباب وإنما يشمل كل شرائح المجتمع، ولم يعد السعر العامل الوحيد الذي يؤخذ بعين الاعتبار خاصة للفئات التي أوضاعها الاقتصادية متوسطة أو عالية، وإنما هناك من يهتم بجودة ونوعية المنتج أو الخدمة المقدمة.

وفي نفس الوقت تهتم بالجانب الصحي ومدى درجة الأضرار التي قد تلحقها تلك المنتجات أو الخدمات من خلال تتبع مراحل الإعداد وطبيعة المكونات المستخدمة، وكل هذه المؤشرات الإيجابية تؤثر على سلوكات المقاولين الشباب والتي تدفعهم نحو التنويع في الابتكارات بمختلف أنماطها سواء في طريقة تقديم المنتجات أو الخدمات، أو ابتكار تصاميم جديدة، فيعتبر المستهلك بمتطلباته كمحفز أساسي بالنسبة للمقاولين لتكريس كل جهودهم في تقديم أفضل ما لديهم، وإجراء التعديلات اللازمة لإرضاء زبائنهم، كما أنهم يخاطرون بتجريب أساليب جديدة في التسيير والترويج للمنتجات المحلية، ومن جانب آخر يهتمون بكسب ثقة المستهلكين وبناء علاقات وطيدة معهم حتى يتسنى لهم فهم ومعرفة اهتماماتهم الحالية والمستقبلية، للتكيف مع التغيرات الاجتماعية المفاجئة التي تحدث خارج حيز المقاولات.

أما للكشف عن اتجاه التأثير ودرجته بين ديناميكية الحاجات الاستهلاكية وتنويع الابتكارات التي يقدمها المقاولون الشباب، سنقوم بحساب الارتباط بين المتغيرين بالاعتماد على معامل الارتباط سبيرمان براون نظرا لطبيعة بيانات هذه الفرضية، مع الأخذ بعين الاعتبار أن قيم معامل الارتباط محصورة بين (1+ و1-)، وسنعرض في الجدول أدناه مخرجات معامل الارتباط سبيرمان براون لتأثير ديناميكية الحاجات الاستهلاكية على تنوع الابتكارات التي يقدمها المقاولون الشباب.

الجدول رقم (107): يبين مخرجات معامل الارتباط سبيرمان براون لتأثير ديناميكية الحاجات الاستهلاكية على تنويع الابتكارات التي يقدمها المقاول الشاب.

Corrélations الارتباطات

		ديناميكية الحاجات الاستهلاكية	تنويع الابتكارات التي يقدمها المقاول الشاب
Rho de Spearman	ديناميكية الحاجات الاستهلاكية Coefficient de corrélation	1.000	0.486**
	Sig. (bilatérale)		0.000
	N	180	180
	تنويع الابتكارات التي يقدمها المقاول الشاب Coefficient de corrélation	0.486**	1.000
	Sig. (bilatérale)	0.000	
	N	180	180

** la correlation est significative au niveau 0.01 (bilateral).

توضح نتائج الجدول أعلاه أن هناك ارتباط طردي بين دينامكية الحاجات الاستهلاكية للأفراد وتنويع الابتكارات التي يقدمها المقاولون الشباب في الأسواق المحلية، إذ قدرت قيمة الارتباط 0.48 وهي قيمة موجبة ومنحصرة ضمن مجال (0 و 1+) بمستوى معنوي قدره 0.00 وهي دالة عند مستوى الخطأ 0.01 المشار إليه بعلامة **، وبالتالي يمكن القول أن ديناميكية الحاجات الاستهلاكية للأفراد تؤثر بشكل إيجابي على تنويع الابتكارات التي يقدمها المقاولون الشباب، أما فيما يخص درجة التأثير فيه ضعيفة إذ تنحصر قيمة 0.48 ضمن مجال ارتباط طردي (0.01- 0.49)، ما يعني صدق الفرضية الجزئية الثانية أي كلما تغيرت حاجات المستهلكين كلما زاد تنويع المقاولين الشباب في ابتكاراتهم للمنتجات والخدمات المحلية.

ويتسم المقاول الشاب بالعديد من الصفات (كالمبادرة، الإصرار والمثابرة، القدرة على التفاعل مع الآخرين، الدافعية للانجاز، المخاطرة وتحمل المسؤولية) التي تسمح له بإقامة مقاولة وتجسيد أفكاره الابتكارية في الواقع لتقديم قيمة مضافة، وهذا طبعا استجابة لمتطلبات المجتمع وحاجاته المتغيرة من خلال الاستكشاف المتواصل لتلك الحاجات، من أجل تطوير الأعمال بناء على طموح المقاولين الشباب وأهدافهم، وبالتالي فإقدام المستهلكين على إشباع حاجات معينة إما يساعد المقاول على الابتكار والتنويع فيه وإما يحبطه، إذ تؤثر على طريقة تفكره وتجعله دائما يسعى إلى دراسة جدوى السوق، ويتفاعل مع المستهلكين في مختلف الأماكن لتجنب الاستثمار في منتجات أو خدمات قليلة الطلب، وفي نفس الوقت يحافظ على مكانه في السوق بمواجهة منافسيه وتحقيق الميزة التنافسية، إذ تطور المقاولات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر في تزايد مستمر.

3-مناقشة النتائج الخاصة بالفرضية الجزئية الثالثة:

لاختبار صحة الفرضية الجزئية الثالثة التي مفادها ساهم الدعم التنظيمي الذي تقدمه أجهزة الدعم والمرافقة في تنظيم المقاولة الشبابية مع افتراض اتجاه الفرضية إيجابي، قمنا على حساب المتوسط المرجح والانحراف المعياري للمحور الرابع المكونة من 18 عبارة التي تشمل كلا المتغيرين المستقل والتابع، وهذا لمعرفة مدى ارتفاع أو انخفاض اتجاه استجابات أفراد الدراسة للمحور، ولقد تحصلنا على المخرجات التالية:

الجدول رقم (108): يبين مخرجات المتوسط المرجح للمحور الرابع وانحرافه المعياري.

المحور الرابع	المتوسط المرجح	درجة التقدير	الانحراف المعياري
الدعم التنظيمي الذي تقدمه أجهزة الدعم والمرافقة وتنظيم المقاولة الشبابية	3.54	مرتفع	0.57

يتضح من خلال الجدول أعلاه المتعلق بمخرجات المتوسط المرجح للمحور أن استجابات المقاولين الشباب جاءت مرتفعة، حيث قدرت قيمة المتوسط المرجح 3.54 درجة والمنحصرة ضمن مجال [3.41- 4.20] وبانحراف معياري 0.57 أي أن درجة مساهمة الدعم التنظيمي الذي تقدمه أجهزة الدعم والمرافقة في تنظيم المقاولاتية الشبابية حسب آراء المقاولين الشباب مرتفعة واتجاهها العام مرتفع، ولو نرجع إلى قيم المتوسط الحسابي لعبارات المحور نجد أغلبيتها مرتفعة حيث قدرت أعلى قيمة للمتوسطات الحسابية 4.10 بانحراف معياري 0.79 للعبارة "أملك القدرة على اتخاذ القرارات المناسبة المرتبطة بالمقاولة" في الجدول رقم (80) وتليها قيمة 3.89 بانحراف معياري 0.92 للعبارة "أحدد أنشطة العمل التي يجب إنجازها" في الجدول رقم (78)، بينما قدرت أدنى قيمة للمتوسطات الحسابية 2.83 درجة بانحراف معياري 1.22 للعبارة "استفدت من دورات تكوينية نظمت من طرف أجهزة الدعم والمرافقة" في الجدول رقم (70)، وبالتالي إن درجة الانحراف المعياري مرتبطة بقيمة المتوسط الحسابي لكل عبارة فكلما كان المتوسط الحسابي مرتفع كلما كانت درجة التشتت منخفضة وزادت تمركز إجابات أفراد الدراسة، كما لو نركز على قيم المتوسطات الحسابية للعبارات المتعلقة بمتغير تنظيم المقاولة الشبابية، نجد أنها كلها مرتفعة ومنحصر ضمن مجال الموافقة [3.41- 4.20]، ومن خلال هذه النتائج يمكن القول أن درجة مساهمة المقاولين الشباب في تنظيم المقاولة مرتفعة.

وبما أن في هذه الدراسة نتعامل مع فرضيات تأثيرية ذات بيانات رتبية، سنحاول الكشف عن مدى تأثير الدعم التنظيمي الذي تقدمه أجهزة الدعم والمرافقة على تنظيم المقاولة الشبابية، وتحديد اتجاه المبحوثين من خلال

حساب كا التربيعي لحسن المطابقة لكل عبارة التابعة للمحور، ومقارنة بين التكرارات المشاهدة والتكرارات النظرية لتحديد درجة المطابقة.

الجدول رقم (109): يبين مخرجات كا التربيعي لحسن المطابقة للفرضية الجزئية الثالثة.

الرقم	العبارة	قيمة كا^2	درجة الحرية	مستوى معنوي	القرار
37	لجأت إلى أجهزة الدعم والمرافقة حاجة إلى الدعم المالي	167.833	4	0.000	دال
38	تقوم أجهزة الدعم والمرافقة بتمويل المشروع دون فوائد	109.722	4	0.000	دال
39	تخفض أجهزة الدعم والمرافقة من معدلات الضريبية التي تفرضها	167.778	4	0.000	دال
40	تقدم أجهزة الدعم شرح مفصل حول كيفية تسيير المقاولة	101.944	4	0.000	دال
41	استفدت من دورات تدريبية نظمت من طرف أجهزة الدعم والمرافقة	91.056	4	0.000	دال
42	تمنح أجهزة الدعم والمرافقة سلطة تسيير المقاولة	114.611	4	0.000	دال
43	تشجعني أجهزة الدعم والمرافقة على الاستمرارية في العمل	114.444	4	0.000	دال
44	تقوم أجهزة الدعم والمرافقة بتوجيهي في ممارسة النشاط	90.556	4	0.000	دال
45	متابعة أجهزة الدعم والمرافقة للأنشطة التي ينجزها المقاول	160.278	4	0.000	دال
46	أسجل العمال في صندوق الضمان الاجتماعية بشكل دائم	197.722	4	0.000	دال
47	أسدد المستحقات الضريبية في الآجال القانوني المحدد	130.556	4	0.000	دال
48	أحدد بدقة مهام كل عامل في المقاولة	233.111	4	0.000	دال
49	أحدد أنشطة العمل التي يجب إنجازها	230.500	4	0.000	دال
50	إصدار الأوامر والتوجيهات للعاملين بالمقاولة	244.056	4	0.000	دال
51	أملك القدرة على اتخاذ القرارات المناسبة المرتبطة بالمقاولة	257.000	4	0.000	دال
52	أعتمد على الاتصال الشفوي مع العاملين	255.056	4	0.000	دال
53	أوفر فرص تدريبية للعمال على الأنشطة	160.944	4	0.000	دال
54	اعتمدت على هيكل تنظيمي واضح على كل العاملين	179.778	4	0.000	دال

من خلال نتائج الجدول أعلاه المتعلقة بمخرجات كا التربيعي لحسن المطابقة للفرضية الجزئية الثالثة، يتضح أن كل عبارات المحور جاءت بمستوى معنوي قدره 0.00 وهي أقل من مستوى الخطأ 0.01، كما جاءت قيم كا^2 المحسوبة لكل العبارات أكبر من قيم كا^2 الجدولية بالتالي كل العبارات دالة عند درجات الحرية 04، وهذا يعني توجد فروق ذات دالة إحصائية في إجابات أفراد الدراسة لصالح كل عبارة ونفي الفرضية الصفرية التي مفادها لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين تكرارات إجابات أفراد الدراسة لعبارات المحور، من هذا المنطلق يؤثر

الدعم التنظيمي الذي تقدمه أجهزة الدعم والمرافقة على تنظيم المقاولة الشبابية، إذ أن أجهزة الدعم والمرافقة تساهم بشكل كبير في توجيه المقاولين الشباب ومرافقة المؤسسات الناشئة، حيث تزودهم بالمعلومات الكافية المتعلقة بكيفية إنشاء وتسيير المقاولة في مرحلة بلورتها، وهذا ما يزيد من مهارة المقاول في تنظيم مقاولته من حيث تصميم هيكل تنظيمي ابتكاري للمقاولة، وتوظيف اليد العاملة الماهرة التي توفرها أجهزة الدعم من خلال تنسيقها مع وكالة تشغيل الشباب ANEM، كما أن متابعة أعمال المقاولات الصغيرة والمتوسطة في مختلف الأنشطة يجعل المقاولين الشباب أكثر التزامًا بتطبيق القوانين، والقيام بالإجراءات الضرورية كدفع مستحقات الضرائب وتسجيل العمال في صندوق الضمان الاجتماعي، كما أنهم يكتسبون مهارات التسيير خلال الدورات التكوينية التي تنظمها أجهزة الدعم والمرافقة في بداية تأسيسهم للمقاولات، ما يجعلهم أكثر قدرة على اتخاذ القرارات المرتبطة بالعاملين وشؤون المؤسسة، واختيار الأسلوب الأنسب للتواصل مع العمال حيث أغلبيتهم تبنوا الاتصال الشفوي والمباشر.

في الخطوة الموالية سنحاول تحديد طبيعة الارتباط بين المتغيرين الدعم التنظيمي الذي تقدمه أجهزة الدعم والمرافقة وتنظيم المقاولة الشبابية إذ ما كان ارتباط طردي أو عكسي مع الكشف عن درجة التأثير (قوية، متوسطة، ضعيفة)، وبما أن نتعامل مع عينة واحدة وبيانات رتبية ولا بارمترية، فإننا سنعتمد على معامل الارتباط سبيرمان براون spearman مع العلم أن قيم معامل الارتباط محصورة بين (1+ و1-).

الجدول رقم (110): يبين مخرجات معامل الارتباط سبيرمان براون لتأثير الدعم التنظيمي الذي تقدمه أجهزة الدعم والمرافقة على تنظيم المقاولة الشبابية.

Corrélations الارتباطات

		الدعم التنظيمي الذي تقدمه أجهزة الدعم والمرافقة	تنظيم المقاولة الشبابية
Rho de Spearman الدعم التنظيمي	Coefficient de corrélation	1.000	0.329**
	Sig. (bilatérale)		0.000
	N	180	180
تنظيم المقاولة الشبابية	Coefficient de corrélation	0.329**	1.000
	Sig. (bilatérale)	0.000	
	N	180	180

** la correlation est significative au niveau 0.01 (bilateral).

تبين نتائج الجدول أعلاه الخاص بمخرجات معامل الارتباط سبيرمان براون لتأثير الدعم التنظيمي الذي تقدمه أجهزة الدعم والمرافقة على تنظيم المقاولة الشبابية، أن قيمة معامل الارتباط بين المتغيرين قدرت بـ 0.32

وهي دالة عند مستوى الخطأ 0.01 المشار إليه بعلامة ** بمستوى دلالة قدرها 0.00، مما يدل على وجود تأثير إيجابي بين المتغيرين حيث قيمة الارتباط منحصرة ضمن مجال (0 و1+)، أي كلما زادت حركية أجهزة الدعم والمرافقة في تقديم مزايا إيجابية للمقاولين الشباب كلما أبدعت هذه الفئة في عملية تنظيم مقاولاتها، أما فيما يخص درجة التأثير فهي ضعيفة حيث تقع قيمتها في مجال ارتباط طردي 0.01 و 0.49.

لقد سعت الحكومة الجزائرية إلى ترقية المقاولات الشبابية، من خلال إقامة أجهزة الدعم والمرافقة وإحداث تعديلات على مستواها وفق ما يسمح بتنمية تلك المشاريع والتصدي لمختلف المشاكل التي تعاني منها، حيث أقدمت على تحسين أساليب التمويل، وتطوير البنوك وفق ما يلائم احتياجات المقاولات الصغيرة والمتوسط، بالإضافة إلى إعفاءات ضريبية لبعض الأنشطة وتوزيع العقارات الصناعية على مختلف القطاعات، وهذا ما يشجع المقاولين الشباب على التكيف مع الأوضاع الخارجية المحيطة بالمقاولة، والقدرة على خلق توازن في توزيع الأنشطة والمهام على العاملين، وفي ذات السياق تمكنهم من تنظيم المقاولة وفق خطة إستراتيجية باستغلال مهاراتهم الفنية والمهنية التي اكتسبوها من مختلف المصادر بالأخص أجهزة الدعم والمرافقة، مع إمكانية الرجوع إليها للاستفسار عن الإجراءات الإدارية وعن كيفية الاستفادة من الامتيازات الضريبية والجبائية، كما أن المرافقة التي يتلقاها المقاولين الشباب في مرحلة تنظيم المقاولة تؤثر على سلوكاتهم وتخلق الرغبة لديهم للاستمرار في العمل مع مواجهة مختلف الاكراهات الداخلية والخارجية وتكريس جهودهم في رفع مستوى العوائد المادية.

4-مناقشة النتائج الخاصة بالفرضية الجزئية الرابعة:

لإثبات مدى صدق الفرضية الجزئية الرابعة أو نفيها التي مفادها تساهم الإجراءات القانونية في تطوير المقاولاتية الشبابية مع افتراض اتجاهها إيجابي، قمنا باستخراج قيمة المتوسط الحسابي العامة للمحور وانحرافه المعياري الذي يتكون من 18 عبارة تشمل كلا المتغيرين المستقل والتابع، وهذا للكشف عن اتجاه استجابات آراء أفراد الدراسة ومعرفة مدى انخفاض أو ارتفاع تلك الاستجابات للمحور ككل، ولقد تحصلنا على المخرجات الموضحة في الجدول أدناه:

الجدول رقم (111): يبين مخرجات المتوسط المرجح للمحور الخامس وانحرافه المعياري.

المحور الخامس	المتوسط المرجح	درجة التقدير	الانحراف المعياري
الإجراءات القانونية وتطوير المقاولاتية الشبابية	3.44	مرتفع	0.60

تشير نتائج الجدول أعلاه الخاصة بمخرجات المتوسط المرجح للمحور الخامس وانحرافه المعياري إلى أن قيمة المتوسط المرجح للمحور البالغة 3.44 جاءت مرتفعة إذ هي محصورة ضمن مجال [3.41- 4.20]، أي أن الاتجاه العام لآراء المقاولين الشباب نحو الموافقة، وهناك مساهمة للإجراءات القانونية التي تضعها الدولة في تطوير المقاولاتية الشبابية، وبالتالي كلما زادت ارتفاع الاستجابة كلما انخفض تشتت آراء المقاولين الشباب حيث قدرت قيمة الانحراف المعياري للمحور 0.60.

وفي ذات السياق جاءت أغلبية قيم المتوسط الحسابي لكل عبارة التابعة للمحور التي تم عرضها في الفصل السابع مرتفعة حيث قدرت أعلى قيمة للمتوسط الحسابي 3.80 درجة بانحراف معياري 0.92 للعبارة التي تشير إلى أن المقاولين الشباب يقومون بتأمين السلع والمعدات التي تستخدمها المقاولة في الجدول رقم (93)، وتليها قيمة متوسط حسابي 3.76 درجة بانحراف معياري 0.96 للعبارة التي تشير إلى أن المقاولين الشباب يسعون على فتح مناصب شغل جديدة للشباب بطريقة قانونية في الجدول رقم (94) أما أدنى قيمة للمتوسط الحسابي فقدرت بـ 3.16 درجة بانحراف معياري 1.15 للعبارة "تسهيل الإجراءات لتوسيع المقاولة" وتقديرها متوسط إذ ينحصر في مجال [2.61- 3.40]، بالإضافة إلى أن كل قيم المتوسطات الحسابية للعبارات الخاصة بمتغير تطوير المقاولاتية الشبابية جاءت مرتفع.

أما الخطوة الموالية فتتمثل في الكشف عن مدى تأثير الإجراءات القانونية على تطوير المقاولاتية الشبابية ومعرفة اتجاه أفراد الدراسة، وبما أن الفرضية تأثيرية ذات بيانات رتبية سنعتمد على كا التربيعي لحسن المطابقة وحساب كل عبارات التابعة للمحور، من ثم نقارن التكرارات المشاهدة بالتكرارات النظرية لتحديد درجة المطابقة، والجدول الموالي يوضح مخرجات كا التربيعي لحسن المطابقة للفرضية الجزئية الرابعة:

الجدول رقم (112): يبين مخرجات كا التربيعي لحسن المطابقة للفرضية الجزئية الرابعة.

الرقم	العبارة	قيمة كا^2	درجة الحرية	مستوى معنوي	القرار
55	وضوح مستحقات الضرائب	188.556	4	0.000	دال
56	تقليص من عدد الوثائق ملف الاستثمار	165.722	4	0.000	دال
57	تتسم قوانين الاستثمار بالمرونة تسمح بظهور مقاولين جدد	106.389	4	0.000	دال
58	تخدم قوانين الاستثمار مصلحة المقاولة	144.222	4	0.000	دال
59	تدعم القوانين التنظيمية عمل المقاولين	130.389	4	0.000	دال
60	تسهيل الإجراءات لتوسيع المقاولة	118.611	4	0.000	دال
61	إقرار تشريعات جديدة لتسهيل عملية تمويل المقاولة وتطويرها	140.611	4	0.000	دال
62	تقليص آجال منح التراخيص اللازمة لإقامة مشروع جديد	151.667	4	0.000	دال
63	قدرة المقاولة الحصول على إذن لاستيراد المعدات	117.389	4	0.000	دال
64	تأمين السلع والمعدات التي تستخدمها المقاولة	252.056	4	0.000	دال
65	أسعى لفتح مناصب شغل جديدة للشباب بطريقة قانونية	219.389	4	0.000	دال
66	أفوض الصلاحيات للعمال داخل المقاولة	208.500	4	0.000	دال
67	تستفيد المقاولة من خبرات العمال في تحسين إجراءات العمل	256.944	4	0.000	دال
68	تنجز المقاولة أعمالها بأقصى سرعة لوجود قوانين داعمة	188.333	5	0.000	دال
69	تحرص المقاولة على تبني تقنيات حديثة في التسيير ضمن أطر قانونية	167.056	4	0.000	دال
70	الاطلاع على النصوص القانونية التي تنظم حدود المقاولة	228.944	4	0.000	دال
71	تنويع المقاولة في الأنشطة التي تقدمها	146.222	4	0.000	دال
72	تميل المقاولة إلى مشاريع كبرى للاستثمار فيها في إطار اللوائح التنظيمية الحكومية المشجعة	150.778	4	0.000	دال

تبين نتائج الجدول أعلاه أن جميع عبارات المحور جاءت بمستوى معنوي قدره 0.00 وهي أقل من مستوى الخطأ 0.01 وبالتالي كل العبارات دالة عند درجات الحرية 04 باستثناء عبارة واحدة دالة عند درجة الحرية 05 التي مفادها "تنجز المقاولة أعمالها بأقصى سرعة لوجود قوانين داعمة"، وعند مقارنة قيم كا^2 المحسوبة مع قيم كا^2

الجدولية نجد كل قيم كا^2 المحسوبة أكبر من قيم كا^2 الجدولية، وعلى هذا الأساس توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متغيرات الفرضية وميل استجابات أفراد الدراسة نحو المرافقة مع نفي الفرض الصفري الذي مفاده عدم الموافقة، وبالتالي تؤثر الإجراءات القانونية على تطوير المقاولاتية الشبابية، حيث أن التغيرات التي تطرأ على مستوى الأطر القانونية التي وضعتها الدولة وإصدار تعليمات جديدة متعلقة بكيفية دفع الضرائب وتقديم تسهيلات في حالة عدم قدرة المقاولين الشباب على دفعها. كما أنها تصهر على إقرار تشريعات جديدة لتسهيل عملية تمويل المشاريع المقاولاتية يدفع بالمقاولين الشباب نحو التفكير في كيفية تطوير مقاولاتهم من خلال إنشاء مشاريع فرعية ذات علاقة بالنشاط الممارس أو قريبة منه باستغلال فرصة تقليص آجال منح التراخيص لإقامة مشروع، وفتح مناصب شغل للشباب بطريقة قانونية بمعنى تسجيلهم في صندوق الضمان الاجتماعي بمجرد توظيفهم وهذا لتفادي عقوبات قانونية ودفع غرامات مالية، ومن الناحية التقنية يهتم الشباب بتبني أساليب جديدة في التسيير من خلال اقتناء أجهزة حديثة، التي من خلالها يقدم أحسن المنتجات والخدمات للمستهلكين خاصة أن وزارة التجارة تمنح إذن لاستيراد المعدات، مع تحديد الإجراءات الجديدة للإشراف على عمليات الاستيراد في الجزائر.

ومن أجل معرفة طبيعة الارتباط (طردي أو عكسي) بين الإجراءات القانونية وتطوير المقاولاتية الشبابية ودرجة التأثير (قوية، متوسطة، ضعيفة)، سنعتمد على معامل ارتباط سبيرمان براون انطلاقا من نوع البيانات المعالجة علما أن قيم معامل الارتباط محصورة بين (+1 و-1)، وفي الجدول أدناه سنعرض مخرجات معامل الارتباط لتأثير الإجراءات القانونية على تطوير المقاولاتية الشبابية.

الجدول رقم (113): يبين مخرجات معامل الارتباط سبيرمان براون لتأثير الإجراءات القانونية على تطوير المقاولاتية الشبابية.

Corrélations الارتباطات

		الإجراءات القانونية	تطوير المقاولة الشبابية
Rho de spearman الإجراءات القانونية	Coefficient de corrélation	1.000	0.559**
	Sig. (bilatérale)		0.000
	N	180	180
تطوير المقاولة الشبابية	Coefficient de corrélation	0.559**	1.000
	Sig. (bilatérale)	0.000	
	N	180	180

** la correlation est significative au niveau 0.01 (bilateral).

تشير نتائج الجدول أعلاه إلى وجود علاقة طردية بين الإجراءات القانونية وتطوير المقاولاتية الشبابية، حيث قدرت قيمة معامل الارتباط بين المتغيرين بـ 0.55 وهي دالة عند مستوى الخطأ 0.01 المشار إليه بعلامة **

بمستوى دلالة قدرها 0.00، وهذه القيمة منحصرة في مجال (0 و 1+) وبهذا يمكن القول أن الإجراءات القانونية تؤثر على تطوير المقاولاتية الشبابية إيجابا، أما فيما يتعلق درجة التأثير فهي متوسطة إذ تنحصر قيمة الارتباط الطردي لهذه الفرضية ضمن مجال 0.50 و0.69، مما يدل على قبول الفرضية الجزئية الثالثة وكلما تغيرت الإجراءات القانونية المرتبطة بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة كلما اتجه المقاول الشاب نحو تطوير مقاولته.

تبذل الحكومة الجزائرية ما بوسعها لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية في البلاد، من خلال دعمها للمقاولات الصغيرة والمتوسطة، والاهتمام بالجانب التنظيمي بإحداث تغيرات مقصودة في الإجراءات الإدارية سواء لتأسيس المشاريع أو لتطويرها كاستجابة لقوة ضاغطة، فهي تسعى لاستغلال الطاقة الشبابية في تنفيذ استراتيجيات تنموية وتحقيق المصلحة العامة، وتعتبر ديناميكية الإجراءات القانونية من أهم أبعاد الديناميكية التنظيمية والهدف منها تحقيق التوازن الدائم بين الأنظمة الفرعية المختلفة، بإدخال عناصر جديد والتي تظهر من خلال الانتقال من الوضع الراهن إلى الوضع الجديد.

فأي حركية تحدث في الإجراءات تنعكس على البيئة الداخلية للمقاولات الصغيرة والمتوسطة، ما يزيد من قدراتها على التكيف مع التغيرات البيئة الخارجية، وفي ذات السياق تتدخل الدولة بطريقة غير مباشرة في النشاط الاقتصادي والاجتماعي وتهيئ فرص تطوير المشاريع المقاولاتية، ما يدفع بالمقاولين الشباب إلى ابتكار طرق جديدة في زيادة الإنتاجية، والانتقال إلى موقع عمل أكثر استقطاب للمستهلكين المحليين وتحسين طرق تدفق العمل، بالإضافة إلى إعادة النظر في الجانب الشكلي للمقاولة وإحداث تعديلات فيه، ومن هنا يمكن القول أن تطوير المقاولات الشبابية لا يحدث بمعزل عن البيئة الخارجة وإنما استجابة للتحولات التي تمس الجانب التنظيمي.

ثانيا: مناقشة نتائج الدراسة في ضوء البعد الامبريقي.

بعد مناقشة النتائج الدراسة في ضوء الفرضيات الفرعية، سنحاول في هذا المقام مناقشة تلك النتائج في ضوء الدراسات السابقة أو المشابهة لأحد متغيرات الدراسة سواء المستقلة أو التابعة، والتي تم عرضها في الفصل الثاني المعنون بالأبعاد النظرية والإمبريقية لموضوع الدراسة، من خلال مقارنة نتائج دراستنا الميدانية مع نتائج الدراسات السابقة أو المشابهة.

إذ كشفت دراسة **باميلا روزر بارمنيتر Parmentier Paméla Roser** المعنونة بـ: "من الفكرة إلى المشروع: المسارات الوظيفية لمبدعي الأعمال الشباب والكبار"، أن عمل الفرد هو في جزء منه يحدده الخلفية الاجتماعية لأنها في منطق تتبع الأسرة، على الرغم من أنه لا يحيل بالضرورة روح المبادرة، ولكن يكتسب الفرد من"خلقه" مقارنة مع القيم والمهارات من رجال الأعمال (المقاولين)، وإن دخول المقاولة ليس تلقائيًا، إنما مدروس وتحليلها من الزاوية الاجتماعية والاقتصادية، هذا الدخول هو في معظم الأحيان نتيجة للهوية أو الأحداث المهنية قوية، وهذا ما توصلت إليه الدراسة الحالية بحيث قرارات الشباب في المجتمع المحلي مرتبطة بالجماعة المرجعية

والتنشئة الاجتماعية التي اكتسب منها مهارات وسلوكات تحدد توجهاته المستقبلية، بالأخص الفئة التي تنتمي إلى عائلة مقاولة فأغلبهم يحاولون الاستمرار في نفس النشاط الذي زاولته العائلة والحفاظ عليه كموروث عائلي، وجعله كمنطلق لبناء مشاريع جديدة وتحقيق الأهداف المسطرة، كما توصلت الدراسة السابقة إن المقاولون يشعرون بالظلم أو يعتبرون ضحايا ويعانون من عالم معقد، مع نقص نظم الدعم وموقف البنوك ونقص المواد المخدرة، بينما الدراسة الحالة توصلت إلى أن أجهزة الدعم والمرافقة تساهم بشكل كبير في تقديم الدعم المالي للمقاولين الشباب والمعدات التي تناسب طبيعة نشاطهم.

في حين توصلت دراسة **فرانسيس شيغونتا Francis Chigunta** التي عالجت موضوع "l’entrepreneuriat chez les jeunes"، أن المقاولين الشباب يشاركون كثيرًا في السوق المحلية، أي خلق أعمال جديدة بمثابة قوى ديناميات جديدة في الاقتصاد المحلي، وهي إحدى الخصائص المشتركة بين البلدان القوية والضعيفة اقتصاديًا، كما أظهرت الدراسة التي أجريت في زامبيا أن ربع الشباب قد أوجدوا وظائفهم، معظمهم في أنشطة الخدماتية، وهو ما يماثل دراستنا حول توجه أغلبية المقاولين الشباب نحو إنشاء المقاولات في قطاع الخدمات المختلفة بعد قطاع الأنشطة الحرفية وذلك بنسبة 24.4 %، ومساهمة المقاولات الشبابية في فتح مناصب شغل لمحاربة البطالة في المجتمع المحلي وتحقيق التنمية الاجتماعية، بالإضافة إلى السعي إلى تلبية حاجات الأفراد المستهلكين، ويخاطرون بتجريب أساليب جديدة في التسيير والترويج للمنتجات المحلية، ومن جانب آخر يهتمون بكسب ثقة المستهلكين وبناء علاقات وطيدة معهم حتى يتسنى لهم فهم ومعرفة اهتماماتهم الحالية والمستقبلية.

وبخصوص دراسة **جون فليب كونت Jean-Philippe Cointet** المعنونة بـ "الديناميكية الاجتماعية والدلالية للمجتمعات المعرفية، التشكل والانتشار" والتي أجريت بباريس، قد أظهرت نتائجها والتي تختلف عن النتائج التي توصلنا إليها في الدراسة الراهنة، كون الأبعاد والمؤشرات التي انطلقت منها كل دراسة والمرتكز عليها في بناء الفرضيات مختلفة، وأن سرعة الانتشار مستقلة عن شكل توزيع الدرجات لشبكة الدعم لعملية النشر، وعلى عكس من ذلك يلعب التماسك المحلي البنية النمطية الطبيعية للشبكات الاجتماعية دورًا رئيسيًا فيما يتعلق بالنشر، وتميل المناطق كثيفة الاتصال بالشبكة أكثر من المعزولة إلى حجز المعلومات التي تحتفظ بها أو المشاركة في وقت لاحق فقط في النشر، في حين توصلت الدراسة الراهنة إلى أن الديناميكية الاجتماعية التي حصرناها في النسق العائلي والحاجات الاستهلاكية للأفراد تؤثر على المقاولاتية الشبابية وتدفع بالشباب نحو المبادرة في إنشاء المقاولات بمختلف أشكالها وأنماطها، وفي نفس الوقت توصل كلا الدراستين إلى أن هنالك ديناميكية اجتماعية تمس المجتمعين اللذان أجريت عليهما الدراسة الميدانية.

أما دراسة **سلزنيك فيليب P.Selznick** التي اهتم فيها بالكشف عن ديناميات التنظيم وميكانزماته **لمنظمة التنس فالىTennesse valey authority** بأمريكا، فلقد توصل من خلالها إلى أن المنظمة في ديناميكية تنظيمية مستمرة، إذ هناك ضغوط بيروقراطية على مستوى المنظمة وأن الأفعال الشعورية الواعية الصادرة عن الناس لا تواجه ولا تشبع بالضرورة حاجات التنظيمات، بل أن هذا الإشباع قد يتحقق من خلال النتائج غير المتوقعة المترتبة على أفعالهم، ونفس الأمر ينطبق على الدراسة الحالية التي توصلت إلى حدوث ديناميكية تنظيمية تمس أجهزة الدولة وإجراءاتها القانونية، حيث في كل مرة تحدث الدولة الجزائرية تعديلات أو تغيرات تنظيمية لإيجاد آليات مناسبة من أجل ترقية المجال المقاولاتي. في حين تختلف الدراسة السابقة عن الحالية في كون منظمة التنس فالى لجأت إلى استقطاب البارزين من أعضاء المجتمع المحلي وإشراكهم في إدارة التنظيم، بحيث جعلت مسؤولية اتخاذ القرار مسؤولية مشتركة بين أعضاء التنظيم ورجال المجتمع المحلي، وبذلك تفادت المنظمة الهجوم الذي قد يشنه رجال المجتمع المحلي على سياسة المنظمة ونشاطاتها، ثم لجأت المنظمة بعد ذلك إلى نشر أيديولوجية خاصة بها، بحيث تضمن تحقيق القدر الأدنى الضروري من الامتثال لقواعد التنظيم والولاء السياسية، في حين توصلت الدراسة الحالية إلى أن الحكومة الجزائرية تهتم بالجانب التنظيمي بإحداث تغيرات في الإجراءات الإدارية سواء لتأسيس المشاريع أو لتطويرها كاستجابة لقوة ضاغطة، فهي تسعى لاستغلال الطاقة الشبابية في تنفيذ استراتيجيات تنموية وتحقيق المصلحة العامة، بالإضافة إلى خلق أجهزة دعم لمرافقة المقاولات الصغيرة والمتوسطة في مسارها من خلال التنسيق مع البنوك ومختلف الوكالات العمومية.

كما توصلت دراسة **سمير عبد الله علي** التي عالجت مشكلة "النهوض بريادة الأعمال في أوساط الشباب في دولة فلسطين المحتملة: خيار فعال لمكافحة البطالة"، والتي أجريت سنة 2015 على عينة من الشباب الفلسطينيين، إلى وجود علاقة سلبية بين دخل الأسرة ومعدل النشاط الريادي للشباب، فكلما انخفض دخل الأسرة، ازداد توجه الشباب نحو ريادة الأعمال، وبشكل خاص لمن كان تحصيلهم العلمي في مستوى الثانوية العامة فأقل، بينما الدراسة الحالية توصلت إلى وجود تأثير طردي بين ديناميكية النسق العائلي وأخذ الشباب مبادرة إنشاء المقاولة، كلما هناك تغير على مستوى النسق العائلي وتفتحهم على أهمية ممارسة الأعمال الحرة كلما زاد قناعة الشباب للتوجه نحو إنشاء المقاولة الخاصة في مختلف الأنشطة وذلك بدرجة تأثير متوسطة قدرت 0.61. كما اتفقتا الدراستين على بعض النقاط في النتائج المتوصل إليها، إذ ترى الدراسة السابقة أن يتركز 53% من النشاطات الريادية للشباب في النشاطات الاستهلاكية (البيع بالتجزئة، والخدمات الاجتماعية)، تليها النشاطات التحويلية (نشاطات التصنيع، وتجارة الجملة، والبناء) بنسبة 30%، ونفس الأمر الذي توصلت إليه دراستنا أن أغلبية المقاولين الشباب يتوجهون نحو الأنشطة الحرفية والخدمات المختلفة ثم يليها قطاع الصناعات.

أما بالنسبة لدراسة **سمير مصطفى أبو مدللة ومازن صلاح العجلة** المعنونة بـ "التحديات التي تواجه ريادة الأعمال بين الشباب في فلسطين" أظهرت نتائجها أن البيئة القانونية والاقتصادية والمؤسسية تمثل تحديات صعبة

أمام الرياديين الشباب فهناك نقص واضح في القوانين اللازمة لتنظيم العمل الريادي وتشجيعه، وهناك بيئة اقتصادية غير مستقرة يتحكم فيها ممارسات الاحتلال وسياسته، إضافة إلى مؤسسات غير كافية وتحتاج إلى برامج وسياسات وآليات فاعلة، وضعف وتراخي السياسات الحكومية اللازمة لتشجيع العمل الريادي للشباب، فرغم أهمية الدور الحكومي إلا أن هناك غيابًا واضحًا للدعم الحكومي للعمل الريادي للشباب على الصعيد القانوني والمؤسساتي والتنظيمي والسياسات المالية والنقدية، في حين أكدت الدراسة الحالية أن الدولة تسعى لتهيئة مناخ ملائم لإنشاء وتطوير المشاريع المقاولاتية، من خلال الإعفاءات الضريبية لبعض الأنشطة وتخفيضات للبعض الآخر، كما ترافق أجهزة الدعم تلك المشاريع في مختلف مراحلها، حيث هناك تأثير إيجابي بين الدعم التنظيمي الذي تقدمه أجهزة الدعم والمرافقة وتنظيم المقاولة الشبابية وذلك بقيمة ارتباط 0.32، فكلما زادت حركية أجهزة الدعم والمرافقة في تقديم مزايا إيجابية للمقاولين الشباب كلما أبدعت هذه الفئة في عملية تنظيم مقاولاتها.

وبالإضافة إلى ما سبق توصل **طليع كمال حمدان** في دراسة تطور البنية المجتمعية في الجنوب اللبناني بين 1943- 1975، إلى عدة نتائج والتي تختلف عن نتائج الدراسة الحالية، ولو نحاول المقارنة بينها نجد أن الدراسة السابقة أظهرت نتائجها أن التغييرات في البنية الاجتماعية والاقتصادية بعد العام 1960 شكلت انعطافًا جوهريًا في مسارها، فبعدما كانت البنية الاجتماعية التقليدية عمادها الزراعة وعلاقتها، انتقلت إلى بنية اجتماعية رأسمالية يشكل فيها العمل المأجور أهمية واتساعًا كبيرين، ما جعل التمايز الطبقي أكثر بروزا واتساعًا. وشكل النمو السكاني في المدن، خصوصا بيروت وجبل لبنان علامات بارزة للتمايز الطبقي والتغييرات في البنية الاجتماعية اللبنانية، في حين توصلت دراستنا إلى أن هناك ديناميكية اجتماعية في المجتمع الجزائري التي مست النسق العائلي الذي انتقل من تشجيعه على التوظيف العمومي بهدف ضمان الاستقرار فيها إلى غاية سن التقاعد مع الحصول على تأمينات اجتماعية، إلى تشجيعه للولوج في عالم الشغل الخاص والمخاطرة بروؤس الأموال بهدف إثبات الذات وتجسيد الأفكار الإبداعية في الواقع، ومن جهة أخرى توصل كلا الدراستين إلى حدوث تغيرات في البنية الاجتماعية.

وبخصوص دراسة **فؤاد حمودي العطار ونادية ناصر عكلة الموسوي** التي اهتمت بمشكلة القيادة الخلاقة في تطوير المقدرات الديناميكية التنظيمية، والتي أجريت على عينة من الكليات الأهلية العراقية، أظهرت نتائجها أن هناك ديناميكية تنظيمية في الكليات الأهلية، إذ أن القائد الخلاق يعول بالدرجة الأساس في اتخاذ قرار إعادة ترتيب وتشكيل موارد الكلية لمواجهة المخاطر بعد استشعارها، من خلال الفحص الخارجي ومن ثم العمل على استغلال الفرص وتجنب التهديدات من خلال تكامل وتنسيق الموارد، وهذا ما توصلت إليه الدراسة الراهنة أن الحكومة الجزائرية تصدر في كل مرة قرارات بتعديل القوانين التي تخص إنشاء وتطوير المشاريع المقاولاتية، بمعنى دائما هناك حركية والبحث عن الأفضل للحفاظ على سيرورة التنظيمات، في حين تختلف نتائج الدراسة السابقة عن الحالية، في كونها توصلت إلى وجود علاقة ارتباط معنوية موجبة بين سمات القيادة الخلاقة بشكل منفرد ومجتمع

وبين مكونات المقدرات التنظيمية الديناميكية، حيث تهتم الكليات المبحوثة بالقيادة الخلاقة وبشكل عام لها علاقة بتطوير المقدرات الديناميكية التنظيمية. بالإضافة إلى وجود علاقة تأثير لسمات القيادة الخلاقة في تطوير المقدرات التنظيمية الديناميكية، يتضح ذلك من خلال ظهور الأصالة بالمرتبة الأولى من حيث قوة العلاقة بين قوة التأثير بمكونات المقدرات التنظيمية الديناميكية، في حين توصلت الدراسة الحالية إلى وجود تأثير وارتباط طردي بين الدعم التنظيمي الذي تقدمه أجهزة الدعم والمرافقة وتنظيم المقاولة الشبابية من جهة، وتأثير الإجراءات القانونية إيجابا على تطوير المقاولاتية الشبابية.

أما بالنسبة لدراسة **عبد الرزاق منيش** الموسومة بـ "دور النسق الاجتماعي في تنمية المسؤولية الاجتماعية لدى الشباب المقاولين —دراسة على عينة من الشباب المقاولين بولاية البويرة–"، قد توصل الباحث إلى أن الأسرة هي المصدر الأول والرئيسي لتنمية المسؤولية الأخلاقية لدى الشباب المقاولين وتليها مؤسسات التكوين المهني في المرتبة الثانية، وذلك من خلال إسهامهما الكبير في اكتساب الشباب المقاولين للسلوك الأخلاقي وإلزامهم على التحلي به في مشاريعهم وأنشطتهم المقاولاتية، بينما الدراسة الحالية توصلت إلى أن العائلة هي المصدر الأساسي في دفع الشباب نحو المخاطرة في إنشاء المشاريع المقاولاتية، فكلما ساهمت في إيجاد وظائف ملائمة لأبنائها كلما حققت استقرار مهني لهم من خلال تعليمهم مهارات مهنية واجتماعية منذ الصغر بهدف الحفاظ على توازنها، والتخفيض من التوترات التي تتعرض لها إثر التغيرات التي تحدث على مستوى الأنساق الفرعية المحيطة بها، كما أظهرت نتائج الدراسة السابقة أن لمؤسسات التعليمي إسهام نسبي في إكساب الشباب المقاولين للمعارف التنظيمية والمهنية، حيث ينحصر دورها بشكل كبير في إكسابهم لسلوك التخلص من النفايات السامة في الأماكن المخصصة لها، وسلوك الاعتماد على الإشهار الصادق للمنتجات والخدمات التي تقدمها المؤسسة، بينما استنتجت الدراسة الحالية أن أجهزة الدعم والمرافقة هي التي تساهم في إكساب الشباب المقاولين معارف تنظيمية تساعدهم في هيكلة مقاولاتهم وتسييرها، وفي ذات السياق تتفقا الدراستين على نتيجة أن البعدين المتمثلين في الأسرة وأجهزة الدعم والمرافقة كلاهما يؤثران على سلوكات المقاولين الشباب والدفع بهم نحو الولوج في الأعمال الخاصة وتوجيههم نحو للمشاريع التي تناسب مهاراتهم وخبراتهم المهنية.

بالإضافة إلى أن دراسة **بدوي سفيان** التي عالجت ثقافة المقاولة لدى الشباب الجزائري المقاول، توصلت إلى أن المقاول الشاب يقدر العلاقة القوية مع العائلة، إلا أنه من جهة أخرى يظهر أن هذه العلاقة تكتسي نوعا من البراغماتية الواضحة لحد ما، أي أن الشباب يحتفظ بعلاقات مهمة مع المؤسسة للأسرية باعتبارها سندًا مهمًا وكما يمكن الرجوع إليه، وأن الشبكات الاجتماعية العائلية القائمة على أساس حلقة مغلقة تساهم في تقليص مخاطر اللايقين، وكما أنها تعيق عمل المقاول المسير بالمطالب العائلية في ما يتعلق بسياسة التسيير للموارد المادية واللامادية، في حين الدراسة الحالية أظهرت نتائجها أن الانطلاق في إنشاء مشاريع المقاولاتية تتطلب تجهيزات وإمكانيات مادية، ما يجعل العائلة تتطوع لمساعدة أبنائها وتهيئة الأرضية لدخول عالم الشغل، باستغلال الموارد

الخام المحلية والإمكانيات البسيطة، وتشجيعهم على الاستفادة من القروض المالية التي تقدمها مختلف أجهزة الدعم والمرافقة، أي كلما هناك تغير على مستوى النسق العائلي وتفتحهم على أهمية ممارسة الأعمال الحرة كلما زاد قناعة الشباب للتوجه نحو إنشاء المقاولة الخاصة في مختلف الأنشطة.

كما توصل الباحث **عبد العزيز رأس المال** في دراسته كيف يتحرك المجتمع ونتائج ذلك على العلاقات الاجتماعية إلى نتائج مفادها، يمارس الاعتبار الاجتماعي تأثيرًا على ذهنية العمال، وعلى ممارستهم اليومية سواء تعلق الأمر بمهنهم، أو مهن أبنائهم، أو مهن آبائهم، فهم يحتفظون بمعايير كل مهنة، ويفضلون مهنة على أخرى، ويطمحون إلى المهنة التي تحقق هذا الاعتبار، تبدو حالات الثبات الاجتماعي-الجيلي، أكثر قوة من حالات الحراك الجيلي، من خلال تتبعنا للفئات المهنية- الاجتماعية لا تتعدى % 4.76. وإن الحد من الحواجز الاجتماعية، والتربوية ضروري، لتدعيم الترقية الاجتماعية والحراك التصاعدي، وللحد من الهجرة الداخلية، وتخفيف تضخم المدن، وتوسيع التوزيع الخاص بالمرافق الاجتماعية والثقافية، وتنظيم حركات السكان، بين المناطق الريفية، أو بين المناطق الحضرية الصغيرة، في حين توصلنا في هذه الدراسة إلى أن القول أن ديناميكية الحاجات الاستهلاكية للاستهلاكية للأفراد تؤثر بشكل إيجابي على تنوع الابتكارات التي يقدمها المقاولون الشباب، فيعتبر المستهلك بمتطلباته كمحفز أساسي بالنسبة للمقاولين لتكريس كل جهودهم في تقديم أفضل ما لديهم، وإجراء التعديلات اللازمة لإرضاء زبائنهم، كما أنهم يخاطرون بتجريب أساليب جديدة في التسيير والترويج للمنتجات المحلية، وبالتالي تعد الديناميكية الاجتماعية في اتجاه التقدمي محرك أساسي لدفع عجلة التنمية الاقتصادية.

أما بالنسبة لدراسة **علي زكار ونصر الدين بوشيشية** التي ركزت على مشكلة "الديناميكية الاجتماعية للعمل في المؤسسة الصناعية الجزائرية"، فقد توصلت إلى أن الديناميكية التنظيمية للمؤسسة مجال الدراسة في ثبات إذ يعلمون العمال مسبقا بأن حظوظ الحصول على منصب عمل تكون قليلة جدًا إذا ما تصرفوا طبقا للإجراءات الرسمية للتوظيف، ولهذا فإنهم يلجئون إلى الاعتماد على وسيط قريب أو صديق كعضو من جماعة اجتماعية، كما يدركون جيدًا بأن إجراءات تسيير الترقية المهنية لا تخضع كلية المقاييس المهنية الموضوعية، وأن إجراءات منح المناصب العليا هي متعفنة بممارسات الانتقاء على أساس الانتماءات الجهوي وقواعد المحسوبية، حيث تتم ترقية مرشح بدون أية مشاكل طالما أنه ينتمي إلى نفس منطقة رئيسه أو يكون من العمال المحميين من طرف الرؤساء، في حين توصلت الدراسة الراهنة على حدوث ديناميكية تنظيمية على مستوى أجهزة الدعم والمرافقة والإجراءات القانونية من خلال تغيير إجراءات دفع مستحقات الضرائب، والسهر على إقرار تشريعات جديدة لتسهيل عملية تمويل المشاريع المقاولاتية يدفع بالمقاولين الشباب نحو التفكير في كيفية تطوير مقاولاتهم من خلال إنشاء مشاريع فرعية.

ثالثا: مناقشة النتائج في ضوء النظريات السوسيولوجية.

لقد انطلقت الدراسة الراهنة من تصور أن بروز المقاولاتية الشبابية في الجزائر وتطورها راجع إلى الديناميكية الاجتماعية والتنظيمية، وهذا استنادًا إلى مقولات ومفاهيم التوازن الدينامي عند بارسونز، الذي ينظر إلى المجتمع باعتبار نسق اجتماعي يتفرع إلى عدة أنساق ولكل نسق وظيفة يمارسها للحفاظ على توازن المجتمع، وفي هذا العنصر سنحاول مناقشة النتائج المتوصل إليها في ضوء النظريات السوسيولوجية التي تطرقنا إليها في الفصل الثاني سواء على مستوى الماكرو سوسيولوجي أو على مستوى الميكرو سوسيولوجي، ومن ثم مناقشة نتائج الدراسة في ضوء المقاربة السوسولوجية المتبناة في هذه الدراسة.

وبناء على ذلك، لقد تطرقنا إلى **الاتجاهات التطورية** التي ركزت على مسلمة أن المجتمعات البشرية في ديناميكية مستمرة دون الاهتمام بالزمان أو المكان، لكن في نفس الاتجاه بعضهم يرى أن الديناميكية الاجتماعية والتنظيمية تحدث في الاتجاه التقدمي الاجتماعي الصاعد، بمعنى أن المجتمع يمر بعدة مراحل وكل مرحلة تكون أفضل من سابقتها، حيث أشار أوغيست كونت إلى أن الديناميكية الاجتماعية والتنظيمية هي تغير مؤسسات المجتمع بمرور الزمن نتيجة تبديلات تحدث في بعضها أو كلها وهذا راجع إلى عوامل طبيعية أو إنسانية سواء كانت مقصودة أو غير مقصودة، مع الاعتقاد أن كل ما في المجتمع البشري يمر حتما بثلاث مراحل أساسية وهي المرحلة اللاهوتية الدينية، المرحلة الفلسفية المثالية، والمرحلة الوضعية، وفي الأخير يرى كونت أن التطور الارتقائي الذي شاهدته الإنسانية يظهر في تقدم الحالة الاجتماعية وتقدم الطبيعة البشرية.

بينما هناك من يرى أن الديناميكية الاجتماعية والتنظيمية في اتجاه التطوري المتعدد وهذا من خلال الاعتماد على مفهوم الداروييني الذي شبه تطور المجتمع بالكائن الحي، إذ أشار هربرت سبنسر أن تقدم المجتمع أشبه بتطور الكائن العضوي، وأن المجتمعات تنتقل من البسيط إلى المعقد عبر عدة مراحل: مجتمع بسيط، مجتمع مركب تركيبا مضاعفا، مجتمع مركب تركيبا ثلاثيا، كما اهتم سبنسر بقضية تقسيم العمل والتخصص في المهن والتي يعتبرها من أهم العوامل التي تساعد على زيادة نمو التنظيم الصناعي وبالتالي تؤثر على زيادة الإنتاج. في حين انطلق البعض الآخر من فكرة أن الديناميكية في اتجاه الدورة الاجتماعية، بمعنى أن المجتمع يسير باتجاه دائري وضمن حركة منظمة وأن حركة المجمع أشبه أيضا بالكائن الحي، لكن الاختلاف هنا أن المجتمع يعيد الدورة من جديد عكس الإنسان تكون نهاية دورته الموت، وينفي سوروكين أن الديناميكية تسير باستمرار في اتجاه واحد، فقوى التغير التي تدفع المجتمع للتغيير في اتجاه معين، سرعان ما تتغلب عليها قوى أخرى تسير المجتمع في اتجاه جديد، ولا تتغير المجتمعات في كل الحالات بالضرورة.

وعلى العموم هذا ما توصلنا إليه في الدراسة الراهنة، أنه فعلا تحدث ديناميكية في المجتمع البشري سواء من الناحية الاجتماعية أو التنظيمية مع مراعاة طبعا الزمان والمكان، وأن هذه الحركية في الاتجاه التطوري، فكلما

حدث تغير في سلوك وأفكار النسق العائلي واقتناعهم بخصائص النظام الرأسمالي كلما توجه أبنائهم نحو خلق مشاريع مقاولاتية لكسب الثروة وتلبية المتطلبات اليومية، وفي نفس الوقت تغير في حاجات الأفراد المستهلكين لمختلف المنتجات الخدمات المقدمة في المجتمع المحلي، وهنا تجدر الإشارة أن الدراسة الحالية ركزت على بعدين أساسيين في محاولة الكشف عن مدى تغيرهما، في حين الاتجاهات التطورية ركزت على المجتمع وكل ما فيه من أشياء، وتلك المراحل المحددة في كل اتجاه ليس شرط تحدث في كل المجتمعات وإنما يجب مراعاة خصائص وثقافات كل مجتمع.

وحسب ما تطرق إليه **الاتجاه البنائي الوظيفي** فهو الأقرب إلى نتائج الدراسة الحالية، إذ يعتبر ميرتون روبرت أن التحليل الوظيفي في أشكاله المحددة فيها نوع من الشك بواسطة الذين يعتبرون أن البناء الاجتماعي القائم ثابت أبدًا وبعيدًا عن الحركية، حيث لا يحتوى الشكل الأكثر دقة للتحليل الوظيفي على دراسة وظائف البناءات الاجتماعية الموجودة فقط، ولكن يحتوي أيضا على دراسة وظائفه بالنسبة للأفراد في المختلف الأماكن أو الجماعات الفرعية والشرائح الاجتماعية، كما تصور دوركايم حالة ديناميكية المجتمع الإنساني من مرحلة التضامن الميكانيكي إلى العضوي، إذ وصف حالة التضامن الميكانيكي معبرًا عن الشعور الجمعي ويعكس مفهوم النحن لأن كافة أفراده متجانسون عقليًا وأدبيًا ومشتركون في معتقدات واحدة، ومن ثم ينتقل المجتمع إلى مرحلة جديدة تتصف بالتضامن العضوي الذي يقابل المجتمع الحديث المتصف بالعلاقات الجزئية والجانبية المعتمدة على المصلحة الذاتية والوظيفية المهنية ولا يوجد أي أثر للأواصر القبلية أو القرانية، وهو ما توصلنا إليه في دراستنا المتمثلة في تأثير الديناميكية الاجتماعية والتنظيمية على المقاولاتية الشبابية في الجزائر، أن المجتمع المحلي في حركية مستمرة إذ ينتقل من مرحلة إلى مرحلة أفضل من سابقتها ونفس الأمر ينطبق على المشاريع المقاولاتية إذ تبدأ بمرحلة الإنشاء لتصل إلى مرحلة التطور والابتكارات المتنوعة، وتوظيف بعض المفاهيم التي تنتمي إلى هذا الاتجاه مع العلم أن بارسونز هي بنائي وظيفي، واعتبرنا أن أي حركية راجعة على العوامل الخارجية سواء كانت مقصودة أو غير مقصودة ونفس الأمر ينطبق على هذا الاتجاه. لكن يكمن الاختلاف أن كل طرف حدد مراحل التي تناسب دراسته.

في حين تختلف نتائج دراستنا عن **الاتجاه المادية التاريخية** رغم أننا توصلنا إلى وجود ديناميكية اجتماعية وتنظيمية والتي تؤثر بدورها على المقاولاتية الشبابية، إذ يرى كارل ماركس أن نموذج الإنتاج في الحياة المادية، والتي يطلق عليها البناء التحتي **infra-structure**، يحدد الصورة القانونية والتشريعية والسياسية والروحية للمجتمع، ويطلق عليها كارل ماركس البناء الفوقي **super structure**، والمجتمع يتكون من طبقات وهناك طبقتان اجتماعيتان في جميع المجتمعات وعلاقة الأفراد بوسائل الإنتاج هي المحددة للطبقة التي ينتمون إليها، وبحدوث الصراع بين الطبقتين يؤدي إلى حركية اقتصادية واجتماعية للمجتمع وبالتالي بروز طبقة جديدة، في حين ترى الدراسة الحالية أن متطلبات الأفراد وتوفيرها هي التي تتطلب حدوث ديناميكية في المجتمع لكن في إطار التكيف

معها للحفاظ على التوازن المجتمعي، فبروز المقاولاتية الشبابية في الجزائر بشكل قانوني جاء بعد تبني الدولة لخصائص نظام اقتصاد السوق واستغنائها على النظام الاشتراكي، وهذه الانتقالية لم تحدث أي صراع وإنما هدف منها البحث عن سبل وآليات لترقية الاقتصاد المحلي، وتأسيس أجهزة دعم ومرافقة لمتابعة أعمال المقاولين وبالأخص فئة الشباب، ومن جهة أخرى أصبح النسق العائلي أكثر انفتاحية والبحث عن طرق مثلى لتلبية احتياجاتهم واحتياجات أبنائهم من خلال دعمهم ماديًا ومعنويًا لإنشاء المشاريع المقاولاتية وضمان استقرارهم المهني.

أما فيما يخص الاتجاهات النظرية التي اهتمت بالمتغير التابع للدراسة الراهنة (المقاولاتية الشبابية)، نجد هناك اتفاق في بعض الجزئيات في تفسير هذا المتغير واختلاف في جزئيات أخرى، إذ يشير **جوزيف شومبيتر** في تصوره للمقاول المبتكر أن المقاول هو أداة لتفسير ديناميات الرأسمالية أو التطور الاقتصادي هو فرصة انتهازية، أي فرصة جيدة لاتخاذ القرار. إن الابتكار لا يقتصر على إنشاء عقار جديد أو من خلال إدخال الجهاز في ورش العمل، وهو ما يقرب من ما يسمح منظم الأعمال لزيادة دوران له ومكانته المهنية في السوق، مستخدمًا في ذلك الأساليب السوسيولوجية التي تحدد طبيعة سلوك الأفراد والجماعات والأنشطة، التي ينتمي إليها ويقوم بها، والعناصر التي تشجع على الابتكار والإبداع، وفعلا توصلنا في هذه الدراسة إلى أن بعد الابتكار بمختلف أشكاله يساهم بشكل أو بآخر في تنمية الاجتماعية من خلال توفير احتياجات الأفراد المستهلكين وفق رغباتهم، حيث تظل أذواق المستهلكين للمنتجات أو الخدمات في تغير وحركية مستمرة، وغالبا ما يشاركون في اقتراح المواصفات وفق توقعاتهم، إلى جانب اطلاعهم المستمر على مستجدات الأسواق العالمية التي تعرض في مختلف مواقع الانترنيت، وبالتالي يمكن القول أن ديناميكية الحاجات الاستهلاكية للاستهلاكية للأفراد تؤثر بشكل إيجابي على تنوع الابتكارات التي يقدمها المقاولون الشباب.

لكن يختلف تصور **جوزيف شومبيتر** عن نتائج الدراسة الحالية كونه لم يهتم بالعوامل التي تؤثر على سلوكات المقاولين، إنما تركيزه فقط يكمن في اعتبار الابتكار هو المحرك الأساسي للتنمية الاقتصادية، وزيادة القوة الشرائية للمستهلكين وأن الطلب على المنتجات والخدمات سوف يفوق المعروض منها، بينما توصلنا في دراستنا إلى أن تنظيم المقاولاتية وتنوع الابتكارات المقدمة من طرف المقاولين الشباب راجعة إلى الديناميكية التنظيمية التي تطرأ على الإجراءات القانونية لتأسيس المشاريع المقاولاتية وإنشاء أجهزة مرافقة مدعمة للعمل المقاولاتي، كما أن جوزيف شومبيتر ركز على الجانب الاقتصادي لموضوع المقاولاتية محاولات تقديم تعريف لمفهوم المقاول والمقاولاتية، على عكس الدراسة الحالية التي ركزت على دراسة الجانب السوسيولوجي لظاهرة المقاولاتية الشبابية في الجزائر.

كما جاء محور اهتمام **بيتر دراكر** حول المقاولاتية، باعتباره المقاولون مميزين كونهم مجددين، إذ التجديد هو العمل الذي يكسب المصادر قدرة جديدة لإيجاد الثروة، ولا يسمى شيء مصدرًا ما لم يجد الإنسان له استخدامًا

أو فائدة في الطبيعة وما لم يعطه قيمة اقتصادية، ولذلك على المقاولين أن يتعلموا ممارسة التجديد المنتظم، والتجديدات التي تحمل طموحات عقلية متواضعة فقد تتحول إلى أعمال ضخمة تدر أرباحًا طائلة، كما ربط **بيتر دراكر** بلوغ المقاولين للأهداف بإيجاد قيمة جديدة في مجالات جديدة، وهذه الأفكار ذات ارتباط ببعض النتائج المتوصل إليها في الدراسة الراهنة، إذ غالبا ما يسعى المقاول إلى تقديم قيمة مضافة سواء في ابتكار طريقة جديدة أو منتج جديد، وهذا من أجل تحقيق الميزة التنافسية في السوق المحلي، لطالما ساهم في فهم احتياجات المستهلكين والكشف عنها سواء الحالية أو المستقبلية من خلال دراسة جدوى السوق والاعتماد على التكنولوجية الحديثة.

لكن الاختلاف بين الدراستين يتمثل في كون بيتر دراكر ركز على مفهوم التجديد في تحليل وتفسير متغير المقاولاتية وهذا من الناحية الاقتصادية، باعتبار ظهور اقتصاد ريادة الأعمال يتجاوز المجال الاقتصادي وحتى قطاع التكنولوجيا الفائقة للتأثير على قطاعات الصحة والإدارة والتعليم مع أوسع نهج ممكن للابتكار، وربط نجاح المقاولاتية بالتجديد في العمل الذي من خلاله يخلق المقاول ثروة صناعية، وبالتالي فالغاية الأساسية من إنشاء المقاولة ذات طابع مادي، بينما الدراسة الحلية ركزت على مراحل التي تمر بها المقاولاتية ومحاولة وصف الظاهرة وتحليل النتائج سوسيولوجيا، إذ توصلنا إلى أن الغاية من إنشاء المقاولاتية الشبابية هي تلبية متطلبات الأفراد المستهلكين، إذ لم تعد المؤسسات العمومية المصدر الوحيد لتقديم الخدمات والمنتجات، وفي نفس الوقت ضمان المستقبل المهني بالأخص هناك مقاولين مارسوا ذلك النشاط مسبقا سواء لدى العائلة أو في المؤسسات العمومية والخاصة.

وبخصوص **الاتجاه السلوكي**، فقد ركز في تفسيراته على سلوك المقاول بأنه التصرف الذي تستحوذه الفرص، إذ أن الفرد هو الذي يحدث التغير وفي نفس الوقت هو من يتغير، وبالتالي هناك عوامل نفسية تؤثر على سلوكه، والتي حددها **ديفيد ماكليلاند** في نظريته حول الدافعية في الحاجة إلى الإنجاز والقوة والعلاقات، لقد أكد على أن عملية التنمية الاقتصادية تظهر دائما بناء على ظهور متغير سابق عليها، هو الحاجة إلى الإنجاز ومن ثم فإن المجتمع الذي تظهر فيه هذه الحاجة يكون أقدر على التغير من غيره لأنه ينمي القدرات الإبداعية وتخلق فيه دافعية قوية للانجاز، بينما الدراسة الحالية ركزت على الديناميكية الاجتماعية والتنظيمية في دفع المقاول نحو إنشاء المقاولاتية وتطويرها، وتلك الأبعاد المحددة خارجية مرتبطة بمحيط المقاول، وفي ذات السياق توصل ماكليلاند إلى وجود علاقة بين الحاجة إلى الإنجاز والتنشئة الاجتماعية بينما الدراسة الراهنة ترى أن ديناميكية الحاجات الاستهلاكية تساهم بشكل إيجابي في تنويع الابتكارات التي يقدمها المقاولون.

بينما رانسيس ليكرت قدم طرح آخر وتوصل إلى نتائج مخالفة لنتائج ماكليلاند وحتى ما توصلت إليه دراستنا، وهذا من خلال إجراءه لتجارب علمية ليثبت صدق فرضياته، وجاء اهتمامه حول العلاقات الإنسانية

بين المقاول وعماله، إذ يرى أن مبدأ هو المبدأ الأهم بالنسبة للمقاولة، ولهذا فكل فرد يجب أن يحس أنه مهم وضروري داخل المقاولة، لأن لا أحد يمكنه أن يعمل بجد وفعالية إذا لم يكن لديه وعي بذاته ووعي بالشيء الذي يعينه في عمله، ولكي تكون المقاولة فعالة لابد من التخلي عن علاقات رجل لرجل، في حين اهتمت الدراسة الحالية بآليات ترقية المقاولات الصغيرة والمتوسطة ومدى فعالية المرافقة التي تقدمها الأجهزة الحكومية، ولو نرجع إلى بعض المؤشرات المرتبطة بطبيعة العلاقات بين المقاولين وعمالهم نجد أن المعاملة فيما بينهم تتسم بالمرونة مع محاولة المقاول خلق مناخ من التعاون داخل المقاولة بإشراكهم في عملية اتخاذ القرارات مع إعطاء التعليمات بطريقة شفهية، وتتفقا الدراستين في كون المقاولين يواجهون مشاكل نتيجة الاختلال الوظيفي، وبهذا قام الباحث باقتراح نظرية جديدة في التسيير الإداري management مظهرًا أن التفاعلات بين المقاولين والعمال هي التي تؤسس أنظمة أنساق التسيير الإداري، بينما نحن نقترح على المقاولين رسم خطط إستراتيجية مناسبة لتسيير العمال، ووضع قوانين إجرائية تطبق على كافة العمال بغض النظر عن أصله وجنسه.

في حين نتائج **الاتجاه القيمي** ظلت بعيدة كل البعد عن نتائج الدراسة الحالية، كون منطلق كل منهما مختلف، فالاتجاه القيمي ركز على المتغير الثقافي في تفسير المقاولاتية بينما نحن في دراستنا ركزنا على الديناميكية الاجتماعية والتنظيمية، حيث يرى ماكس فيبر أن الدين يلعب دور في صياغة أساليب العيش، ويدرس هذه الأساليب من وجهة نظر السلوك الحياتي، وفي نفس الوقت يهتم بالطرق التي يحصل فيها التكييف الذاتي للأفكار الدينية وبالآليات التي تتيح ترسيخ الأخلاق، أي لا يمكن الانطلاق في أي مشروع إلا بالرجوع إلى الأخلاقيات الدينية، كما تم تفسير نشاط المقاول الهادف للكسب باعتباره إلهاما ربانيا، بينما الدراسة الحالية توصلت إلى أن خلق روح المبادرة في إنشاء المشاريع المقاولاتية يعود إلى تغير الأفكار السائدة في الفضاء العائلي، وسعيه إلى تقديم مختلف المساعدات المادية والمعنوية مع المساندة في جل مراحل الإنشاء والتطوير، لكن هنا تجدر الإشارة إلى أن الدولة حاولت مراعاة الجانب الديني في إلغاء القروض بالفوائد الذي يعد نوع من الربا وهو محرم في الدين الإسلامي، ما يشجع الشباب أكثر للتوجه نحو المخاطرة وإنشاء المشروع.

وفي نفس الاتجاه انطلق **جيرت هوفستيد** في تفسيره لظاهرة المقاولاتية واعتماده على أربعة أبعاد ثقافية، حيث يؤكد على أن ثقافة المقاولة لا يمكن أن تكون بالنسبة للشركات المتعددة الجنسيات ثقافة واحدة في كل فروعها، وبالتالي فالباحث يراعي الاختلافات الثقافية للمجتمعات، كما اهتم بالقيم المرتبطة بالجنس التي تترتب عنه انعكاسات اجتماعية، لكن هناك نقطة مهمة ركز عليها جيرت هوفستيد، تتمثل في مدى شعور الأفراد بعدم الارتياح للمواقف الغامضة أو المخاطرة قبل التأكد من الأمر، وهذه الفكرة تقريبا نفس النتيجة المتوصل إليها في الدراسة الحالية عند مسائلة المبحوثين عن مدى قدرتهم في المخاطرة برؤوس الأموال، فجاءت إجابة الأغلبية أن في حالة التأكد بإمكانهم المخاطرة برؤوس أموالهم باعتبار بعد المخاطرة من أهم سمات المقاول الحقيقي لكن في حالة

عدم التأكد فإنهم يتجنبون المخاطرة قدر المستطاع لتفادي المشاكل المالية خاصة للذين لم يسترجعوا كامل القروض التي استفادوا منها.

رابعا: مناقشة النتائج في ضوء المقاربة السوسيولوجية المتبناة:

بخصوص **الرؤية البارسونزية** التي ارتأينا إلى تبنيها في الدراسة الحالية، والتي تقوم على أن المجتمع في حالة توازن وإذا ما حدثت ديناميكية لا يفقد خاصية توازنه بافتراض حدوث الديناميكية بصورة منظمة، فبإمكان المجتمع التكيف مع التغيرات الجديدة ويدمجها داخل بنائه حيث ميز بارسونز نوعين من الديناميكية (ديناميكية قصيرة المدى، ديناميكية بعيدة المدى)، وأن الاتفاق على الأدوات الضبط الاجتماعي هما اللذان يحفظان للنسق الاجتماعي توازنه الدائم وتغيره النسبي، باعتبار العموميات التطورية هي التي خلقت كل التحولات بعيدة المدى في تطور المجتمعات، وبالتالي استخدم بارسونز هذا النوع من التحليل لرصد حركة التطور في المجتمعات الحديثة، فكلما كان المجتمع أكثر قدرة على التكيف الداخلي كان أكثرة قدرة على مواجهة المشكلات التي تظهر في حالة الحركية.

وأقدمنا على توليفه بنموذج السياق المرتكز على دور الميكانيزمات الاجتماعية والاقتصادية والتنظيمية على معدلات إنشاء المؤسسات، فتوفرها يدفع باتجاه الإقدام على المخاطرة في عالم الشغل والأعمال، ويسهل الابتكارات، وتنافسية المؤسسات، فالظروف الاقتصادية ودرجة تقدم المجتمع وطبيعة القوانين المشجعة أو المعرقلة على الاستثمار أنها الأوضاع التي تحدد درجة الديناميكية والتحكم فيها، فقد توصلنا فعلا إلى أن بروز المقاولاتية الشبابية في مختلف القطاعات ناتج عن الديناميكية الاجتماعية والتنظيمية التي حدثت في المجتمع الجزائري على مرور فترات زمنية، وأن المجتمع له القدرة تكيفية ناتجة عن حالة التوازن الدينامي، وهذا لتلبية متطلبات الأفراد المتجددة لكن شرط هذه الحركية أن تكون في الاتجاه التقدمي التطوري، فكلما هناك رغبة مجتمعية في التطور وتوفير مناخ للابتكارية من خلال تغيير في الإجراءات القانونية وتأسيس هيئات المرافقة كلما زاد توجه الشباب نحو المبادرة في خلق المقاولات.

خامسا: النتائج العامة للدراسة .

انطلاقا من عرض ومناقشة بيانات الدراسة الميدانية التي أجريناها على عينة من المقاولين الشباب بولاية بجاية والذين استفادوا من هيئات الدعم والمرافقة، توصلنا إلى جملة من النتائج العامة:

- إن أغلبية المقاولين الشباب ينشطون في قطاع الأنشطة الحرفية وذلك بنسبة 38 %، ويليها قطاع الخدمات بنسبة 24.4 %، بينما جاء قطاع الزراعة والصيد البحري في المرتبة الأخيرة بنسبة 7.% مما

يعني أن هذا القطاع لا يزال مهمشا من طرف المقاولين، وفي ذات السياق توصلنا إلى أن أغلبية الإناث ينشطن في قطاع الأنشطة الحرفية بنسبة 21 % مقابل الذكور بنسبة 17.2%، في حين ينشط أغلبية الذكور في قطاع الخدمات وذلك بنسبة 18.9 % في حين تقدر نسبة الإناث بـ 5.6%.

- إن النسق العائلي يساهم في دفع الشباب نحو أخذ مبادرة إنشاء المقاولة، وجاءت طبيعة التأثير طردي ذات مستوى متوسط، حيث قدرت قيمة الارتباط 0.61 وهي دالة عند مستوى الخطأ 0.01، أي كلما هناك تغير على مستوى النسق العائلي وتفتحهم على أهمية ممارسة الأعمال الحرة كلما زاد قناعة الشباب للتوجه نحو إنشاء المقاولة الخاصة في مختلف الأنشطة. وجاءت استجابات أغلبية الشباب المقاولين حول مدى توجههم نحو المبادرة في إنشاء المقاولة بالتنسيق مع عائلاتهم قريب من المرتفع حيث قدر المتوسط المرجح حوالي 3.35 درجة بانحراف معياري 0.70.
- يقدم النسق العائلي مختلف المساعدات المادية والمعنوية لأبنائهم، وتشجيعهم على الولوج في عالم الشغل الخاص، سواء بالاستمرار في النشاط الذي كانت تمارسه تلك العائلة خاصة في قطاع الأنشطة الحرفية والقطاع الخدمات أو اقتراح عليه أنشطة جديدة.
- إن أغلبية المقاولات التي أنشئت من قبل الشباب المستفيدين من أجهزة الدعم والمرافقة بولاية بجاية ذات حجم مصغر وذلك بنسبة 77.8 %، وتليها مقاولات ذات حجم صغير بنسبة 22.2 %، في حين ليس هنالك مقاولات ذات حجم متوسط.
- هناك ارتباط طردي بين ديناميكية الحاجات الاستهلاكية للأفراد وتنويع الابتكارات التي يقدمها المقاولون الشباب في الأسواق المحلية، حيث قدرت قيمة معامل الارتباط 0.48 وهي دالة عند مستوى الخطأ 0.01، فكلما حدثت ديناميكية الحاجات الاستهلاكية للأفراد كلما تنوعت الابتكارات التي يقدمها المقاولون الشباب لكن يبقى مستوى التأثير ضعيف، وفي ذات السياق جاءت أغلبية استجابات المقاولين الشباب مرتفعة حول مدى تنويعهم للابتكارات التي يقدمونها.
- توصلنا إلى أن أغلبية المقاولين الشباب يعملون على تنويع الأنشطة التي يقدمونها وذلك بنسبة 62 %، من خلال سعيهم في الكشف عن احتياجات المستهلكين الحالية والمستقبلية، والابتكار لدى هؤلاء المقاولين لا يقتصر على تنويع الأنشطة وإنما يشمل حتى ابتكار طرق جديدة في تسيير المقاولة، وتقديم أفكار جديدة للتوصل إلى حل المشكلات الطارئة، وإجراء تعديلات مهمة في المنتج بالطرق التي ينظر إليها المستهلك.
- تتغير أذواق المستهلكين مع مرور الوقت، إذ يطالبون بتوفير منتجات وخدمات جديدة ويقترحون مواصفات حسب توقعاتهم، فهم يهتمون كثيرًا بجودتها ونوعيتها، ويتمتعون بالقدرة الكافية في التعبير عن حاجاتهم من المقاولة.

- يساهم الدعم التنظيمي الذي تقدمه أجهزة الدعم والمرافقة في تنظيم المقاولة الشبابية، حيث قدرت قيمة معامل الارتباط 0.32 وهي دالة عند مستوى الخطأ 0.01، أي كلما زادت حركية أجهزة الدعم والمرافقة في تقديم مزايا إيجابية للمقاولين الشباب كلما أبدعت هذه الفئة في عملية تنظيم مقاولاتها، حيث جاء التأثير طردي ذات مستوى ضعيف، كما جاءت أغلبية استجابات المقاولين الشباب نحو هذه الفرضية مرتفع بقيمة متوسطها المرجح 3.54 درجة وبانحراف معياري 0.57.
- تقوم أجهزة الدعم والمرافقة بتخفيض من المعدلات الضريبية التي تفرضها على المقاولين الشباب، بالإضافة إلى مساهمتها في تقديم الشرح المفصل حول تفاصيل الانطلاق في المشروع والإجراءات اللازمة لذلك، مع فتح دورات تكوينية في بداية إنشاء المقاولة التي تمس مختلف القطاعات.
- مساهمة ديناميكية الإجراءات القانونية في تطوير المقاولاتية الشبابية، حيث قدرت قيمة معامل الارتباط بين المتغيرين 0.55 وهي دالة عند مستوى الخطأ 0.01، حيث جاء اتجاه الارتباط طردي وذو درجة متوسطة، فكلما تغيرت الإجراءات القانونية المرتبطة بالمقاولات كلما اتجه المقاول نحو تطوير مقاولته، إذ جاءت أغلبية استجابات المقاولين الشباب حول مدى سعيهم لتطوير مقاولاتهم مرتفعة.
- تتسم قوانين الاستثمار بالمرونة ما يسمح بظهور المقاولين جدد في مختلف القطاعات، فغالبا ما تهيئ للمقاولين الشباب أسواق لبيع السلع والمنتجات المبتكرة، باعتبار هذه القوانين تخدم مصلحة المقاولة، بالإضافة إلى ذلك المساهمة في إقرار تشريعات جديدة لتسهيل عملية تمويل المقاولة وتطويرها.
- انطلاقا من النتائج السابقة وتحقق صحة الفرضيات الفرعية الأربعة، منه يمكن القول تحقق الفرضية العامة التي مفادها تؤثر الديناميكية الاجتماعية والتنظيمية إيجابا على المقاولاتية الشبابية في الجزائر، إذ يساهم النسق العائلي وديناميكية الحاجات الاستهلاكية للأفراد في دفع الشباب نحو المبادرة في إنشاء المقاولة وتنويعهم للابتكارات التي يقدمونها من جهة، ويساهم الدعم التنظيمي الذي تقدمه أجهزة الدعم والمرافقة وتغير الإجراءات القانونية في تنظيم وتطوير المقاولاتية الشبابية من جهة أخرى.

خاتمة

خاتمـــــة:

في الختام، وبعد نهاية عرضنا لظاهرة تأثير الديناميكية الاجتماعية والتنظيمية على المقاولاتية الشبابية في الجزائر، اتضح أن كافة مراحل حياة المقاولاتية الشبابية بالمجتمع الجزائري تخضع لعدة ديناميات سواء اجتماعية أو تنظيمية التي ركزنا عليها في الدراسة الراهنة، حيث كشفت الدراسة أن النسق العائلي الجزائري يتميز بثقافة منفتحة حول عالم المقاولاتية، وقادر على إحداث تغيرات في البناء العام في حدود إمكانية التكيف معها، كما أنها تساهم في تقديم المساعدات المادية والمعنوية لأبنائها بعد إقناعهم بأهمية الولوج في عالم الأعمال الحرة، من خلال إيجاد أفكار إبداعية وتكريسها، ومن جانب آخر ديناميكية سلوك المستهلكين تجاه المنتجات والخدمات المحلية والمطالبة في كل مرة بتقديم الجديد مع تميزهم بسياسة جيدة في الاختيار قبل الاقتناء يدفع بشكل أو بآخر المقاولين الشباب على تنويع ابتكاراتهم وتقديم قيمة مضافة لهؤلاء المستهلكين المحلين أو السياح الأجانب بمختلف أشكالها، مع السهر على بناء الثقة بالمحيط الخارجي للحفاظ على وجودهم في السوق، وهذا هو التصور النظري والمنهجي الذي انطلقنا منه في بداية بحثنا وتأكدنا منه ميدانيا.

وكما كشفت الدراسة أن أجهزة الدعم والمرافقة من المصادر الأساسية بالنسبة للمقاولين الشباب لتمويل مشاريعهم والاستفادة من مختلف المزايا، إذ تأخذ هذه الهيئات (الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة) موقع مهم في حياة المقاولاتية الشبابية، إذ بآلياتها في منح الدعم المادي والضريبي، ومرافقة المقاولين الشباب في سيرورة مقاولاتهم، يشجعهم على تنظيم شؤون المقاولات وتدبير مواردها البشرية والمالية، ويمنح لهم فرصة دخول عالم المنافسة، دون أن ننسى الميكانيزمات التي تتخذها الحكومة لإنعاش مقاولاتهم قانونيا، إذ كل مرة تعيد النظر في إجراءات الإنشاء والتطوير، وتحاول قدر الإمكان جعل عالم المقاولاتية متاح لكل الشباب أصحاب الأفكار الإبداعية وذوي الطموحات المستقبلية في تحقيق التنمية للبلاد، وتجدر الإشارة هنا أن هناك خلل في توزيع الأنشطة على مستوى الوطن، إذ بعض الأنشطة يتوجه إليها الشباب بكثرة في حين البعض الآخر مهمش تماما على الرغم من توفر الموارد اللازمة وتهيئة المناخ للاستثمار فيها وعلى سبيل المثال قطاع الزراعة وتربية المواشي، وهذا الأمر أكيد سيشكل عائق في نمو الاقتصاد الوطني مستقبلا.

ومن خلال التراث النظري للدراسة، اتضح أن الخطابات التي قدمها مختلف العلماء والباحثين المختصين في المقاولاتية حول المقاول وسماته مرتبطة بالمجتمعات الغربية، واختلاف خصائص مجتمعاتهم عن مجتمعات الدول النامية نتج عنها صعوبة إسقاط معنى المفاهيم التي جاءوا بها على واقع المجتمع الجزائري، إذ معنى المقاولاتية يختلف باختلاف ثقافة المجتمع، ولا يزال الفرد الجزائري يربط مفهوم المقاول بمجال البناء فقط، حتى صاحب المقاولة يستغرب من مناداته بالمقاول خاصة في مجال الأنشطة الحرفية وقطاع الخدمات. وفي نظر المقاولين الشباب إن

المقاولاتية هي السبيل الأفضل للقضاء على البطالة التي أصبحت الخاصية الأولى للاقتصاديات المعاصرة، وتوفير مناصب الشغل لغيرهم من الشباب، إذ حققوا نجاحات كبيرة على الصعيد الاقتصادي، وخير دليل عدد المناصب المستحدثة، فكل سنة في تزايد مستمر حسب إحصاءات التي تصدرها وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، إذ الدولة الجزائرية لم تعد قادرة على تحقيق التوازن بين العرض والطلب في عملية التشغيل.

يتميز المقاول الشاب الجزائري بخصائص تميزه عن غيره، والتي تتمثل في الجدية والمثابرة في العمل وكذا تحمل المشقة في كل الظروف، خاصة هؤلاء الذين من أصول ريفية أو ينتمون إلى عائلة مقاولة، فغالبا ما يسعون للحفاظ على تراثهم وخدمة أراضيهم، وبالتالي تساعد هذه الخصائص في تقوية الروابط الاجتماعية سواء بين المقاولين أو بين المقاولين ومحيطهم الخارجي. أما فيما يخص الجنس فلم تعد المقاولاتية تقتصر على الذكور وإنما حتى الإناث يخلقن مشاريع مقاولاتية خاصة في مجال الأنشطة الحرفية حتى يكن سندًا لأنفسهن ولأسرهن ماديًا، وتوفير حاجاتهن الأساسية، وهذا طبعا من خلال توفير لهن مناخ ملائم والإمكانيات الضرورية لذلك سواء دعم مادي أو معنوي، مع إخضاع بعضهن لعدة شروط، بينما هناك أنشطة كالبناء مهيمنة من قبل الشباب الذكور، وهذا مرتبط بقيم المجتمع الجزائري وثقافته التي لا تسمح بإنشاء الإناث لمقاولات في قطاع الأشغال العمومية.

وإن تهيئة المناخ الملائم للاستثمار الخاص في البلاد والتأقلم النسق المجتمعي مع مختلف التغيرات، يساهم في دفع الاقتصاد المحلي نحو الأفق، فالمقاولات الصغيرة والمتوسطة حاليا تفرض نفسها بقوة كتوجه جديد وكقطاع بديل لقطاع المحروقات نظرا لأهميتها، إذ كانت سبب في تقدم مختلف الدول بعدما كانت في الحضيض، إذ أنها لها القدرة على التكيف مع التغيرات الخارجية المفاجئة والحفاظ على توازنها أكثر من الشركات الكبرى، وحتى في طبيعة المنتجات والخدمات التي تقدمها تميزها عن غيرها من المؤسسات.

في ضوء معالجتنا لظاهرة المقاولاتية الشبابية في الجزائر وربطها بمتغير الديناميكية الاجتماعية والتنظيمية سواء من الناحية النظرية أو الميدانية، ارتأينا إلى طرح مجموعة من الاقتراحات التي بالإمكان أخذها كآليات لترقية المقاولاتية الشبابية أكثر في الجزائر، وتفادي بعض الصعوبات التي تعرقل مسار المقاولة، وإلى جانبها مجموعة من القضايا البحثية التي يمكن أن تكون منطلق للباحثين مستقبلا، وهي كالتالي:

- على الأجهزة الحكومية أن تعيد النظر في كيفية توزيع العقارات الصناعية والمحلات على المقاولين، إذ هناك مقاولين استفادوا منها أكثر من حقهم القانوني وفي المقابل هناك لم يستفيدوا منها كليا، بالإضافة في بعض المناطق استفادوا منها أشخاص لا علاقة لهم بالتقاول، وفي ذات السياق على أجهزة الدعم والمرافقة إعادة النظر في شروط منح الدعم والتركيز على معيار الاستحقاق.

- القيام بأبحاث تطبيقية متخصصة في تطوير طرق استخدام الموارد المحلية المتوفرة في مختلف مناطق البلاد، من أجل الاعتماد عليها في الاستثمار، بدل اللجوء إلى استيرادها من الخارج، سواء تعلق الأمر بالموارد أو المنتجات في صفتها النهائية خاصة إذا ما كانت متوفرة وبكميات كبيرة، إذ هذا الأمر يعرقل على المقاولين سياسة التسويق، وتفضيل المستهلك اقتناء المنتجات الأجنبية.
- تأسيس هيئة مكونة من مجموعة خبراء في مجال المقاولاتية، مهمتها مساعدة المقاولين في حل مشاكلهم التي يواجهونها، من خلال التواصل معهم وعقد اجتماعات للمشاركة في اتخاذ القرارات الاستشرافية.
- نشر فكرة إنشاء المقاولة في القطاع الخاص من خلال حملات إعلامية موجهة للشباب في مختلف مراكز التكوين والجامعات، وتنظيم مؤتمرات وملتقيات بدعوة المقاولين لمناقشة المشاكل التي تواجههم والخروج بمجموعة من المقترحات المناسبة.
- فتح دورات تكوين للشباب لمدة سنة أو سنتين قبل الانطلاق في الإنشاء، حيث يتدربون على سياسة تدبير الموارد البشرية، وكيفية تسيير المقاولة من مختلف النواحي سواء تعلق الأمر بالتمويل أو التسويق أو بطرق استخدام التقنيات الحديثة، وتوجيههم للأنشطة التي تتوافق مع مهاراتهم، وفي ذات السياق الاشتراط عليهم دراسة الجدوى للمشروع قبل منح لهم ترخيص الإنشاء.
- اقتراح موضوع دراسة سلوك المقاولين الشباب أثناء ممارسة نشاطهم ومسؤوليتهم الأخلاقية والاجتماعية تجاه المحيط الخارجي.
- تتبع المسار الاجتماعي للمقاولين بداية من التسعينات إلى يومنا هذا، مع محاولة تصنيفهم من جديد ومقارنتها بالتصنيفات التي قدمها الباحثون الجزائريون سابقا أمثال Mohamed Madoui و Nordine Grin، وكذا دراسة أهم المقاولات الجزائرية الناجحة في مختلف الأنشطة وتقديمها في شكل نماذج لتشجيع بها الأجيال القادمة.
- دراسة البنية التنظيمية الداخلية للمقاولة الشبابية بالأخص التي استفادت من أجهزة الدعم والمرافقة.
- دراسة موضوع الثقافة المقاولاتية كسيرورة منفتحة في المجتمع الجزائري، باعتبار النسق الاجتماعي له القدرة على التكيف، وفي ذات السياق دراسة كل مرحلة من مراحل حياة المقاولاتية على حدا والتعمق فيها أكثر مع الأخذ بعين الاعتبار طبيعة النشاط الممارس.
- الاهتمام بدراسة قضايا المقاولين الشباب وآثارها الاقتصادية والاجتماعية بالمجتمع الجزائري.

المراجع

قائمة المراجع:

أولا: باللغة العربية.

1- الكتب:

1–أبراش إبراهيم: **المنهج العلمي وتطبيقاته في العلوم الاجتماعية**، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2009.

2– أبو الحسن عبد الموجود إبراهيم: **العمل مع الشباب نظرية تحليلية تكاملية**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، ط1، 2016.

3– أبو جادو صالح محمد علي: **سيكولوجية التنشئة الاجتماعية**، دار المسيرة للنشر والطباعة، عمان، الأردن، ط5، 2006.

4– أحمد مروة، برهم نسيم: **الريادة وإدارة المشروعات الصغيرة**، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، مصر، دط، 2007.

5– الإدريسي عبد الكريم القنبعي: **الثقافة المقاولاتية : من نظريات المدارس إلى آليات المقاربات مقدمات في سوسيولوجيا التنظيمات**، منشورات مقاربات، المملكة المغربية، ط2، 2013.

6– الأزرق مغنية: **نشوء الطبقات في الجزائر دراسة في الاستعمار والتغيير الاجتماعي–السياسي**، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، لبنان، 1980.

07– استيتية ملحس دلال: **التغير الاجتماعي والثقافي**، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، ط2، 2008.

08– إسماعيل سراج الدين: **الشباب وثقافة الإصلاح**، مكتبة الإسكندرية، إسكندرية، دط، 2008.

09– الأصفر أحمد، عقيل أديب: **علم اجتماع التنظيم ومشكلات العمل**، منشورات جامعة دمشق، دمشق، دط، 2003.

10– امعمري لحبيب: **المقاولة والثقافة دراسة في عملية التحديث بالمغرب**، منشورات مختبر الأبحاث والدراسات النفسية والاجتماعية، المغرب، دط، 2017.

11– أوسيبوف: **أصول علم الاجتماع**، ترجمة: سليم توما، دار التقدم، موسكو، دط، 1990.

12– باتشيرجي أنول: **بحوث العلوم الاجتماعية المبادئ والمناهج والممارسات**، ترجمة: خالد بن ناصر الحيان، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط2، 2015.

13- بدران إبراهيم، الشيخ مصطفى: **الإبداع في إنشاء الريادية**، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2013.

14- بن نوار صالح: **فعالية التنظيم في المؤسسة الاقتصادية**، مخبر علم الاجتماع الاتصال للبحث والترجمة، قسنطينة، الجزائر، دط، 2006.

15- بوعناقة علي: **الشباب ومشكلاته الاجتماعية في المدن الحضرية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ط1، 2007.

16- بوفلجة غيات: **بحوث في التغير الاجتماعي وثقافة العمل**، مطبوعات مخبر البحث في علم النفس وعلوم التربية، وهران، الجزائر، ط1، 2010.

17- بيرك بيتر: **علم الاجتماع والتاريخ**، ترجمة: داوود صالح رحمة، منشورات دار علاء الدين للنشر والتوزيع، دمشق، سوريا، ط1، 2007.

18- بيضون عزة شرارة وآخرون: **الشباب العربي ورؤى المستقبل**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2006.

19- التابعي كمال، المكاوي علي: **علم الاجتماع العام**، دار النشر الإلكتروني، قاهرة، دط. على الموقع: https://www.kotobarabia.com

20- تيجاني ثريا: **وسائل التغيير الاجتماعي ومؤشراته في الجزائر**، شركة دار الأمة، الجزائر، ط1، 2013.

21- تيماشيف نيقولا: **نظرية علم الاجتماع طبيعتها وتطورها**، ترجمة: محمود عودة وآخرون، دار المعرفة الجامعية، الأزاريطة، مصر، دط، 1998.

22- جرادات ناصر وآخرون: **إدارة التغيير والتطوير**، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2013.

23- جرساني دانييلا وآخرون: **الشباب ثروة لم تنل قيمتها المستحقة نحو أجندة جديدة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا**، التقدم والتحديات والطريق إلى الأمام، البنك الدولي، سبتمبر 2007.

24- جرينبرج جيراجلد، بارون روبرت: **إدارة السلوك في المنظمات**، ترجمة: رفاعي محمد رفاعي، إسماعيل علي بسيوني، دار المريخ، المملكة العربية السعودية، 2004.

25- جواد نبيل: **إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، بيروت، ط1، 2007.

26- جونز فيليب: **النظريات الاجتماعية والممارسة البحثية**، ترجمة: محمد ياسر الخواجة، مصر العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ط1، 2010.

27- الجوهري عبد الهادي، أبو الغار إبراهيم: **إدارة المؤسسات الاجتماعية مدخل سوسيولوجي**، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، دط، 1998.

28- الجوهري محمد وآخرون: **التغير الاجتماعي**، دار المعرفة الجامعية، الأزاريطة، مصر، دط، 1995.

29- الجوهري محمد: **علم الاجتماع وقضايا التنمية**، دار المعرفة الجامعية، إسكندرية، دط، 1990.

30- جيرون شارل روبير: **تاريخ الجزائر المعاصرة**، ترجمة: عيسى عصفور، منشورات عويدات، بيروت، ط1، 1982.

31- الجيلاني حسان: **الجماعات في التنظيم (دراسة نفسية اجتماعية للجماعات في المنظمة)**، ديوان المطبوعات الجامعية، دط، 2015.

32- الحاج عبد الله محمد عباس، آل حطاب سليمان أحمد: **أسس الإدارة الحديثة**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2017.

33- حجازي عزت: **الشباب العربي ومشكلاته**، عالم المعرفة، الكويت، دط، 1985.

34- حريم حسين: **السلوك التنظيمي (سلوك الأفراد والجماعات في منظمات الأعمال)**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، دط، 2004.

35- الحسن إحسان محمد، الأحمد عدنان سليمان: **المدخل إلى علم الاجتماع**، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ط1، 2005.

36- الحسن إحسان محمد: **النظريات الاجتماعية المتقدمة دراسة تحليلية في النظريات الاجتماعية المعاصرة**، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ط1، 2005.

37- الحسن إحسان محمد: **مبادئ علم الاجتماع الحديث**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2005.

38- حسن صلاح: **دعم وتنمية المشروعات الصغيرة لحل مشاكل البطالة والفقر**، دار الكتاب الحديث، القاهرة، مصر، دط، 2013.

39- حمدان طليع كمال: **تطور البنية المجتمعية في جنوب اللبناني بين 1943- 1975**، دار الفارابي، بيروت، لبنان، ط1، 2017.

40- حمدوش رشيد: **مسألة الرباط الاجتماعي في الجزائر المعاصرة: امتدادية أم قطيعة**، ترجمة: مصطفى شريف دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، دط، 2009.

41- حنا نصر الله: **الإدارة العامة**، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، دط، 2010.

42- الحناوى محمد صالح، الصحن محمد فريد: **مقدمة في الأعمال والمال**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، دط، 1999.

43- حنفى عبد الغفار: **السلوك التنظيمي وإدارة الموارد البشرية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، دط، 2010.

44- الحوراني محمد عبد الكريم: **النظرية المعاصرة في علم الاجتماع التوازن التفاضلي صيغة توليفية بين الوظيفية والصراع**، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، اربد، الأردن، ط1، 2008.

45- خبابه عبد الله وآخرون: **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (آلية لتحقيق التنمية المستدامة)**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، دط، 2013.

46- خصاونة عاكف لطفي: **إدارة الإبداع والابتكار في منظمات الأعمال**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2011.

47- خواجة عبد العزيز: **مبادئ في التنشئة الاجتماعية**، دار الغرب للنشر والتوزيع، وهران، الجزائر، دط، 2005.

48- الخولى سناء: **أزمة السكن ومشاكل الشباب**، دار المعرفة الجامعية، إسكندرية، مصر، دط، 2002.

49- خوني رابح، حساني رقية: **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها**، إيتراك للطباعة والتوزيع، مصر، ط1، 2008.

50- دادي عدون ناصر: **اقتصاد المؤسسة**، دار المحمدية العامة، الجزائر، ط1، 1998.

51- دادي عدون ناصر، الواحد عبد الله قويدر: **مراقبة التسيير والأداء في المؤسسة الاقتصادية (المؤسسة العمومية بالجزائر)**، دار المحمدية العامة، الجزائر، دط، 2010.

52- دروكر بيتر: **التجديد والمقاولة ممارسات ومبادئ**، ترجمة: حسين عبد الفتاح، مركز الكتب الأردني، عمان، ط1.

53- دودين أحمد يوسف: **إدارة التغيير والتطوير التنظيمي**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، دط، 2014.

54- دوران جان بيار، فايل روبير: **علم الاجتماع المعاصر**، ترجمة: ميلود طواهري، دار الروافد الثقافية- ناشرون، بيروت، لبنان، ط1، 2012.

55- رأس مال عبد العزيز: **كيف يتحرك المجتمع نتائج ذلك على العلاقات الاجتماعية دراسة سوسيولوجية**، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، ط2، 1993.

56- ربيع محمد عبد العزيز: **التنمية المجتمعية المستدامة**، دار اليازوري العلمية، النشر والتوزيع، عمان، الأردن، دط، 2015.

57- رشوان حسين عبد الحميد أحمد: **التغير الاجتماعي والمجتمع**، المكتب الجامعي الحديث، إسكندرية، مصر، دط، 2008.

58- رشوان حسين عبد الحميد أحمد: **علم الاجتماع التنظيمي**، مؤسسة شباب الجامعة، إسكندرية، مصر، دط، 2004.

59- زرواتي رشيد: **تدريبات على منهجية البحث في العلوم الاجتماعية**، دار هومة، الجزائر، ط3، 2008.

60- الزعبي محمد أحمد: **التغير الاجتماعي بين علم الاجتماع البرجوازي وعلم الاجتماع الاشتراكي**، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ط3، 1982.

61- زعيمي مراد: **مؤسسات التنشئة الاجتماعية**، منشورات جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، دط، 2006.

62- زكار علي، بوشيشة نصر الدين: **الديناميكية الاجتماعية للعمل في المؤسسة الصناعية الجزائرية**، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.

63- الزيود إسماعيل محمد: **علم الاجتماع**، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2011.

64- سلاطنية بلقاسم وآخرون: **المجتمع العربي التحديات الراهنة وآفاق المستقبل**، منشورات جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، دط، 2000.

65- سلاطنية بلقاسم، حميدي سامية: **قضايا العنف والتغير الاجتماعي في الجزائر**، الدار الجزائرية، الجزائر، ط1، 2017.

66- سلطاني محمد رشدي: **الإدارة الإستراتيجية في المنظمات الصغيرة والمتوسطة**، دار جليس الزمان، عمان، ط1، 2014.

67- سموك علي: **إشكالية العنف في المجتمع الجزائري من أجل مقاربة سوسيولوجية**، مخبر التربية الانحراف والجريمة في المجتمع، عنابة، الجزائر، دط، 2006.

68- سهير عبد المجيد وآخرون: **نحو صياغة خطة شاملة لتنمية الشباب**، مؤسسة الأمير محمد بن فهد للتنمية الإنسانية، المملكة العربية السعودية، دط، 2017 .

69- السويدي محمد: **مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري تحليل سوسيولوجي لأهم مظاهر التغيير في المجتمع الجزائري المعاصر**، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، دط، 1984.

70- سي آلن روبرت: **التاريخ الاقتصادي العالمي**، ترجمة: محمد سعد طنطاوي، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، جمهورية مصر العربية، ط1، 2014.

71- سيد فهمي محمد، محمد سلامة أمل: **إدارة الأزمة مع الشباب**، دار الكتب والوثائق القومية، إسكندرية، مصر، دط، 2012.

72- السيد محمد الحسيني: **النظرية الاجتماعية ودراسة التنظيم**، دار المعارف، مصر، ط2، 1988.

73- الشناوي محمد وآخرون: **التنشئة الاجتماعية للطفل**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2001.

74- شومبيتر جوزيف: **الرأسمالية والاشتراكية والديمقراطية**، ترجمة: حيدر حاج إسماعيل، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، لبنان، ط1، 2011.

75- شوية سيف الإسلام: **سلوك المستهلك والمؤسسة الخدماتية (اقتراح نموذج التطوير)**، مختبر التربية الانحراف والجريمة في المجتمع، جامعة عنابة، الجزائر، دط، 2006.

76- صبحي محمد قنوص: **دراسات في علم الاجتماع**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، ط1، 2000.

77- الصرن رعد حسن: **نظريات الإدارة والأعمال دراسة لـ 401 نظرية في الإدارة وممارساتها ووظائفها**، دار الرضا للنشر، دمشق، سوريا، ط1، 2004.

78- الضلاعين علي: **إدارة المشروعات الصغيرة**، مركز يزيد للنشر، عمان، الأردن، دط.

79- طارق كمال: **سيكولوجية الشباب (تنمية الشباب اجتماعيا واقتصاديا)**، مؤسسة الشباب الجامعية، إسكندرية، دط، 2005.

80- الطفيلي حمد: **علم الاجتماع ودور الشباب في الريادة المجتمعية**، دار المنهل اللبناني، بيروت، ط1، 2007.

81- طلعت إبراهيم لطفي: **علم اجتماع التنظيم**، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، دط، 2007.

82- طمليه إلهام فخري: **التسويق في المشاريع الصغيرة مدخل استراتيجي**، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، دط، 2009.

83- طه طارق: **السلوك التنظيمي في بيئة العولمة والإنترنيت**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، دط، 2007.

84- عامر طارق عبد الرؤوف: **الشباب واستثمار وقت الفراغ**، دار الجوهرة للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2015.

85- العامري صالح مهدي محسن، الغالبي طاهر محسن منصور: **الإدارة والأعمال**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2007.

86- العاني مزمر شعبان وآخرون: **إدارة المشروعات الصغيرة منظور ريادي تكنولوجي**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط2، 2014.

87- عبد الجواد مصطفى خلق: **قراءات معاصرة في نظرية علم الاجتماع**، مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، القاهرة، مصر، دط، 2002.

88- عبد الرحمن عبد الله محمد: **النظرية في علم الاجتماع**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، دط، 2003.

89- عبد الرحمن عبد الله محمد: **علم الاجتماع الاقتصادي**، دار المعرفة الجامعية الأزارطية، إسكندرية، دط، 2003.

90- عبد الرحمن عبد الله محمد: **علم الاجتماع النشأة والتطور**، درا المعرفة الجامعية، إسكندرية، دط، 2005.

91- عبد الرحمن يسرى أحمد: **تنمية الصناعات الصغيرة ومشكلات تمويلها**، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، دط، 1996.

92- عبد العال عبد الحليم رضا: **التغيير الاجتماعي وهيكلة المجتمعات المعاصرة**، مكتبة الأنجلوالمصرية، القاهرة، دط، 2005.

93- عبد الفني عماد: **سوسيولوجيا الثقافة المفاهيم والإشكاليات من الحداثة إلى العولمة**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ط1، 2006.

94- عثمان إبراهيم عيسى: **الفكر الاجتماعي والنظريات الكلاسيكية في علم الاجتماع**، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2009.

95- العطية ماجدة: **سلوك المنظمة سلوك الفرد والجماعة**، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2003.

96- علام اعتماد محمد: **دراسات في علم الاجتماع التنظيمي**، مكتبة الأنجلو المصرية، مصر، ط1، 1994.

97- علي معمر عبد المؤمن: **البحث في العلوم الاجتماعية (الوجيز في الأساسيات والمناهج والتقنيات)**، دار الكتب الوطنية، بنغازي، ليبيا، ط1، 2008.

98- عليان ربحي مصطفى، غنيم عثمان محمد: **مناهج وأساليب البحث العلمي (النظرية والتطبيق)**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2000.

99- العميان محمود سلمان: **السلوك التنظيمي في منظمات الأعمال**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط3، 2005.

100- الغالبي طاهر محسن: **إدارة وإستراتيجية منظمات الأعمال المتوسطة والصغيرة**، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ط1، 2009.

101- غدنز أنتوني: **علم الاجتماع**، ترجمة: فايز الصياغ، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، لبنان، ط1، 2005.

102- غنيم أحمد محمد: **إنشاء المشروعات الصناعية**، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، دط، 2009.

103- فرد ميلسون: **الشباب في مجتمع متغير**، ترجمة: يحي مرسى عبد بدر، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، ط1، 2007.

104- فلاح حسن الحسيني: **إدارة المشروعات الصغيرة (مدخل استراتيجي للمنافسة والتميز)**، دار الشروق النشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2006.

105- فلوري لوران: **ماكس فيبر**، ترجمة، محمد علي مقلد، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، لبنان، دط، 2006.

106- فولتشر جيمس: **مقدمة قصيرة عن الرأسمالية**، ترجمة: رفعت السيد علي، دار الشروق، القاهرة، مصر، ط1، 2011.

107- فياض حسام الدين: **التغير الاجتماعي دراسة تحليلية**، نحو علم اجتماع تنويري، دون بلد النشر، ط1، 2017.

108- فيبر ماكس: **الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية**، ترجمة: محمد علي مقلد، مركز الإنماء القومي، بيروت، لبنان، دط.

109- قاسمي ناصر: **سوسيولوجيا العائلة والتغيير الاجتماعي**، دار الكتاب الحديث، القاهرة، ط1، 2012.

110- قرفي عبد الحميد: **الإدارة الجزائرية مقاربة سوسيولوجية**، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2008.

111- القريوتي محمد قاسم: **السلوك التنظيمي دراسة السلوك الإنساني الفردي والجماعي في منظمات الأعمال**، دار وائل للنشر، عمان، ط5، 2009.

112- كافي مصطفى يوسف: **ريادة الأعمال وإدارة المشاريع الصغيرة**، دار أسامة والتوزيع عمان، الأردن، ط1، 2016.

113- لايدر ديرك: **قضايا التنظير في البحث الاجتماعي**، ترجمة: عدلى السمرى، الشركة الإعلامية للطباعة والنشر ستامبا، مصر، دط، 2000.

114- مجدي أحمد عبد الله: **السلوك الاجتماعي وديناميته (محاولة تفسيرية)**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، دط، 2008.

115- مجدي عوض مبارك: **التربية الريادية والتعليم الريادي مدخل نفسي سلوكي**، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2011.

116- مجدي عوض مبارك: **الريادة في الأعمال المفاهيم والنماذج والمداخل العلمية**، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، اربد، الأردن، ط1، 2009.

117- محمد موسى أحمد: **الشباب بين التهميش والتشخيص (رؤية إنسانية)**، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، المنصورة، مصر، ط1، 2009.

118- مختار حسن محمد أحمد محمد: **إدارة التغيير التنظيمي المصادر والاستراتيجيات**، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، جمهورية السودان، دط، 2014.

119- معن خليل العمر: **التنشئة الاجتماعية**، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2004.

120– معن خليل عمر وآخرون: **المدخل إلى علم الاجتماع**، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2006.

121– معن خليل عمر: **التغير الاجتماعي**، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2004.

122– مقراني الهاشمي وآخرون: **القطاع الصناعي الخاص والنظام العالمي الجديد (التجربة الجزائرية)**، مخبر علم اجتماع الاتصال للبحث والترجمة، قسنطينة، الجزائر، دط، 2010.

123– مندور عصام عمر: **التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتغيير الهيكلي في الدول العربية**، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، دط، 2011.

124– موريس أنجرس: **منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية (تدريبات عملية)**، ترجمة: بوزيد صحراوي وآخرون، دار القصبة للنشر، الجزائر، ط2، 2006.

125– ناشمياز شاقا فرانكفورت، ناشمياز داقيد: **طرائق البحث في العلوم الاجتماعية**، ترجمة: ليلى الطويل، بانوا للنشر والتوزيع، دمشق، سوريا، دط، 2004.

126– نائف برنوطي سعاد: **إدارة الأعمال الصغيرة (أبعاد للريادة)**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2005.

127– نبيل عبد الحميد عبد الجبار: **تاريخ الفكر الاجتماعي**، دار دجلة ناشرون وموزعون، عمان، الأردن، دط، 2009.

128– النجار فايز جمعة صالح، العلي عبد الستار محمد: **الريادة وإدارة الأعمال الصغيرة**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط2، 2008.

129– نجم عبود نجم: **إدارة الابتكار (المفاهيم والخصائص والتجارب الحديثة)**، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ط1، 2003.

130– نجم عبود نجم: **القيادة وإدارة الابتكار**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2012.

131– هاجين افيرت: **حول نظرية التغيير الاجتماعي**، ترجمة: عبد المغنى سعيد، مكتبة الأنجلوالمصرية، القاهرة، دط.

132– هوبزباوم إريك: **عصر الثورة أوربا (1789–1848)**، ترجمة: فايز الصياغ، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، لبنان، ط1، 2007.

133– الوافي عبد الرحمن: **في سيكولوجية الإنسان والمجتمع**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، دط، 2011.

134– اليوسف عبد الله أحمد: **خصائص الشباب من أجل أن يعرف الشباب أنفسهم**، دون دار نشر، المملكة العربية السعودية، ط1، 2002.

2- الرسائل الجامعية:

135- بدراوي سفيان: **ثقافة المقاولة لدى الشباب الجزائري المقاول**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه – ل.م.د- تخصص علم الاجتماع التنمية البشرية، تحت إشراف: محمد بشير، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2014.

136- بن ليندة لطيفة: **ثقافة الأجير الشاب واستراتيجيات تحقيق حاجته حالة المديرية الجهوية نفطال تلمسان**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ل م د تخصص علم الاجتماع التنمية البشرية، تحت إشراف: محمد بشير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2015.

137- سليماني منيرة: **أثر ثقافة المؤسسة على التوجه المقاولاتي**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تحت إشراف: منصور بن عمارة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة عنابة، الجزائر، 2016.

138- شنافي ليندة: **تأثير سياسة الإصلاحات الاقتصادية في البناء الاجتماعي للمجتمع الجزائري**، دراسة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في علم الاجتماع تخصص تنظيم وعمل، تحت إشراف: مصطفى عوفي، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2010.

139- عباسي يزيد: **مشكلات الشباب الاجتماعية في ضوء التغيرات الاجتماعية الراهنة في الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في علم الاجتماع، تحت إشراف: عبد العالي دبلة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2016.

140- عدمان رقية: **المقاولون الجزائريون بين القيم الاجتماعية والروح الاقتصادية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في علم الاجتماع التنظيم والعمل، تحت إشراف: بومخلوف محمد، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر 02، الجزائر، 2013.

141- عماري جمعي: **إستراتيجية التصدير في المؤسسات المتوسطة والصغيرة الجزائرية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في تسيير المؤسسات، تحت إشراف: بوغاشيش السبتي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2011.

142- قوجيل محمد: **دراسة وتحليل سياسات دعم المقاولاتية في الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، تحت إشراف: يوسف فريشي، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2016.

143- منيش عبد الرزاق: **دور النسق الاجتماعي في تنمية المسؤولية الاجتماعية لدى الشباب المقاولين**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في علم الاجتماع تنظيم وعمل، تحت إشراف: أنور مقراني، جامعة محمد لمين دباغين، سطيف 2، الجزائر، 2018.

3- المجلات العلمية:

144- أبو مدللة سمير مصطفى، العجلة مازن صلاح: **التحديات التي تواجه ريادة الأعمال بين الشباب في فلسطين**، مجلة جامعة فلسطين لأبحاث والدراسات، العدد 05، 2013.

145- أنين خالد سيف الدين، سلامي منيرة: **دور مؤسسات التكوين المهني في دفع الشباب نحو المقاولاتية**، دراسة حالة مؤسسات التكوين المهني لمنطقة الجنوب الشرقي (ورقلة- تقرت- حاسي مسعود)، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 02، 2013.

146- برنو نور الهدى: **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر "مراحل تطورها ودورها في تنمية"**، المركز العربي الديمقراطي للدراسات الإستراتيجية، الاقتصادية والسياسية، 2016، على الموقع: http://democraticac.de/?p=40830

147- بلغيث سلطان: **تمظهرات أزمة الهوية لدى الشباب**، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 03، العدد 05.

148- بن عنتر عبد الرحمان: **مراحل تطور المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وآفاقها المستقبلية**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 02، 2002.

149- بن عيسى محمد المهدي: **ثقافة المؤسسة كموجة للسلوكات والأفعال في المنظمة الاقتصادية الحديثة**، مجلة الباحث، العدد 03، 2004.

150- بوري محي الدين: **مجالات الإصلاح الاقتصادي في الجزائر 1990- 2013**، مجلة نور للدراسات الاقتصادية، العدد 02، 2016.

151- بوفامة مسيكة، حمدي باشا رابح: **واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، دفتر كرياد، العدد 76، 2006.

152- بوهنة كلثوم، أوبختي نصيرة: **تقييم الوضعية التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 18، 2015.

153- تيتة ليلى: **تطور النية الاجتماعية للمجتمع الجزائري خلال القرن التاسع عشر**، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجزائر، العدد 17، 2014.

154- حامد مهند وآخرون: **نحو سياسات لتعزيز الريادة بين السباب في الضفة الغربية وقطاع غزة**، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني، فلسطين، 2007.

155- حمدوش رشيد: **مفهوم الشباب وعملية بناء الرباط الاجتماعي: عناصر للنقاش مع محاولة بناء نمطية للشباب في المجتمع الجزائري المعاصر**، مجلة علوم الإنسان والمجتمع، العدد 05، مارس 2013.

156- خنشور جمال، العوادي حمزة: **نحو إرساء إستراتيجية متكاملة لتنمية صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية**، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 7، العدد 2، 2014.

157- سايبي صندرة: **مقاربة نظرية حول تطور الفكر المقاولي**، مجلة العلوم الإنسانية، عدد 40، ديسمبر 2013.

158- سملسر نيل: **التحولات الاجتماعية والتغيير الاجتماعي**، ترجمة: عبد الفتاح بهجت، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، مصر، العدد 156، 1998.

159- سونسي زوبيدة وآخرون: **التكوين المهني ودعم التشغيل في البلدان المغاربية: إصلاحات وسيرورات اجتماعية**، إنسانيات، العدد 60-61، 2013، ص 05. على موقع: http://journale.openediction.ong/insaniyat/13086

160- شاوي شافية: **المقاولاتية ودورها في تفعيل حركية القطاع السياحي في الجزائر**، حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 14، مارس 2016.

161- العطار حمودي فؤاد، الموسوي ناصر عكلة نادية: **دور القيادة الخلاقة في تطوير المقدرات الديناميكية التنظيمية**، مجلة جامعة كربلاء العلمية، المجلد 14، العدد 01، 2016.

162- علي سمير عبد الله وآخرون: **النهوض بريادة الأعمال في أوساط الشباب في دولة فلسطين المحتلة: خيار فعال لمكافحة البطالة**، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، فلسطين، 2015.

163- غدير أحمد سليمة: **تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر دراسة تقييمية لبرنامج ميدا**، مجلة الباحث، عدد 09، 2011.

164- كربالي بغداد: **نظرة عامة على التحولات**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 08، 2005.

165- كواش خالد، بن قمجة زهرة: **المقاولة النسوية في الجزائر الأهمية الواقع والتحديات**، مجلة المناجير، العدد 02، 2015.

166- لوحيدي فوزي، قنوعه عبد اللطيف: **الحراك الاجتماعي في المجتمع الجزائري**، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، جامعة الوادي، العدد 01، 2013.

167- مراح حياة: **إشكالية المقاول الجزائري الجديد**، دراسات اجتماعية، جانفي 2010.

168- نواف نايف الرومي: **المشكلات الاجتماعية والإعلام الأمني (البطالة والشباب التونسي نموذجا)**، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، المجلد 22، العدد 44.

169- يرقي حسين، بن لكحل محمد أمين: **دور العقار الصناعي في ترقية الاستثمار في الجزائر-دراسة حالة ولاية مدية-**، مجلة الإبداع، المجلد 3، العدد 3.

4- التظاهرات العلمية:

170- بللعما أسماء، سيد أعمر زهرة: **حتمية التوجه للمقاولاتية كأداة للتنويع الاقتصادي في الجزائر**، مؤتمر دولي حول المقاولاتية المستدامة-بين إشكالية البقاء وحتمية الابتكار- المركز الجامعي ميلة، الجزائر، 2017.

171- بن يعقوب الطاهر، مهري أمال: **تقييم نتائج الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب من حيث التمويل والإنجازات المحققة في إطار النهوض بالمؤسسات المصغرة**، مؤتمر دولي حول تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف، الجزائر، 2013.

172- بن يعقوب الطاهر، هباش فريد: **آثار اتفاق الشراكة الأورو-جزائرية على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، منشورات مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورو-مغاربي، آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري، سطيف، الجزائر، 2007.

173- بوزيدي دارين، رحال سولاف: **إستراتيجية المحيط الأزرق كإستراتيجية مقاولاتية لخلق فرص الأعمال**، الملتقى الدولي الأول حول المقاولاتية (التكوين وفرص الأعمال)، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2010.

174- خذري توفيق، عماري علي: **المقاولاتية كحل لمشكلة البطالة لخريجي الجامعة: دراسة حالة لطلبة جامعة باتنة**. على الموقع: http://ktb.com/book/econom08276

175- دومي سمراء، عطوي عبد القادر: **التجربة المغربية في ترقية وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، منشورات مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورو-مغاربي، تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2004.

176- رضوان عادل، مداني بلقاسم: **دور الأستاذ الجامعي في غرس ودعم روح المقاولاتية لدى الطلبة**، الملتقى العلمي الدولي الأول حول المقاولاتية المستدامة (بين إشكالية البقاء وحتمية الابتكار)، جامعة عبد الحفيظ بوصوف، ميلة، الجزائر، 2017.

177- سليمان ناصر، عواطف محسن: **قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كبديل تنموي للاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات**، الملتقى الدولي الأول حول تقييم استراتيجيات وسياسات الجزائر الاقتصادية لاستقطاب الاستثمارات البديلة للمحروقات في آفاق الألفية الثالثة بالجزائر، جامعة مسيلة، الجزائر، 2014.

178- سليماني منيرة: **الثقافة والتنوع الثقافي حسب نموذج جيرت هوفستيد في المنظمات دراسة ميدانية لمدارك العاملين في مؤسسة الترقية العقارية مارينا كومباني**، مؤتمر دولي حول التنوع الثقافي، طرابلس، 2015.

179- لقرط فريدة وآخرون: **دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاديات النامية ومعوقات تنميتها،** تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، منشورات مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورو-مغاربي، سطيف، الجزائر، 2004.

180- ناصر المبيريك وفاء، الجاسر نوره جاسر: **النظام البيئي لريادة الأعمال في المملكة العربية السعودية،** المؤتمر السعودي الدولي لجمعيات ومراكز ريادة الأعمال، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2014.

5- القوانين والمراسيم.

181- قانون رقم 01- 18 مؤرخ في 12 ديسمبر سنة 2001، المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية،** العدد 77، الصادر بتاريخ 15 ديسمبر 2001. 1993.

182- مرسوم تشريعي رقم 94-11 مؤرخ في 26 مايو سنة 1994، التأمين عن البطالة لفائدة الأجراء الذين قد يفقدون عملهم بصفة لا إرادية لأسباب اقتصادية، **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية،** العدد 34، الصادر بتاريخ 17 جوان 1994.

183- مرسوم تنفيذي رقم 02- 373 مؤرخ في 11 نوفمبر سنة 2002، يتضمن إنشاء صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحديد قانونها الأساسي، **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية،** العدد 74، الصادر بتاريخ 13 نوفمبر 2002.

184- مرسوم تنفيذي رقم 03- 79 مؤرخ في 25 فيفري سنة 2003، يحدد الطبيعة القانونية لمراكز تسهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومهامها وتنظيمها، **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية،** العدد 13، الصادر بتاريخ 26 فيفري 2003.

185- مرسوم تنفيذي رقم 03-290 المؤرخ في 6 سبتمبر سنة 2003، يحدد شروط الإعانة المقدمة للشباب ذوي المشاريع ومستواها، **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية،** العدد 54، الصادر بتاريخ 10 سبتمبر 2003.

186- مرسوم تنفيذي رقم 03-78 مؤرخ في 25 فيفري 2003، يتضمن القانون الأساسي لمشاتل المؤسسات، **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية،** العدد 13، الصادر بتاريخ 26 فيفري 2003.

187- مرسوم تنفيذي رقم 04-14 مؤرخ في 22 يناير سنة 2004، يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وتحديد قانونها الأساسي، **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية،** العدد 06، الصادر بتاريخ 25 جانفي 2004.

188- مرسوم تنفيذي رقم 13- 254 مؤرخ في 02 جويلية سنة 2013، يحدد شروط الإعانات الممنوحة للبطالين ذوي المشاريع البالغين ما بين 30 و 50 سنة ومستوياتها، **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية**، العدد 35، الصادر بتاريخ 7 جويلية 2013.

189- مرسوم تنفيذي رقم 2000-190 مؤرخ في 11 يوليو سنة 2000، **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية**، يحدد صلاحيات وزير المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة، العدد 42، الصادر بتاريخ 16 جويلية 2000.

6- المعاجم والقواميس:

190- أبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهري: **الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية)**، دار الحديث، القاهرة، مصر، 2009.

191- بدوي زكي أحمد: **معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية**، مكتبة لبنان، بيروت، دط.

192- بورون وف بوريلو: **المعجم النقدي لعلم الاجتماع**، ترجمة: سليم حداد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط1، 1986.

193- بينيت طوني وآخرون: **مفاتيح اصطلاحية جديدة (معجم مصطلحات الثقافة والمجتمع)**، ترجمة: سعيد الغانمي، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، لبنان، ط1، 2010.

194- جبران مسعود: **الرائد معجم ألفبائي في اللغة والأعلام**، دار العلم الملايين، بيروت، لبنان، دط، 2003.

195- خليل أحمد خليل: **المفاهيم الأساسية في علم الاجتماع**، دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط1، 1984.

196- سكوت جون: **علم الاجتماع المفاهيم الأساسية**، ترجمة: محمد عثمان، إعداد الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، ط1، 2009.

197- شرقي ضيف وآخرون: **المعجم الوسيط**، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، مصر، ط4، 2005.

198- الشوبكي سمير: **المعجم الإداري**، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2006.

199- الصالح مصلح: **قاموس الشامل مصطلحات العلوم الاجتماعية**، دار عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 1999.

200- عمر أحمد مختار: **معجم اللغة العربية المعاصرة**، عالم الكتب نشر وتوزيع وطباعة، القاهرة، مصر، ط1، 2008.

201- غيث عاطف محمد: **قاموس علم الاجتماع**، دار المعرفة الجامعية، إسكندرية، مصر، دط، 1995.

202- فيريول جيل: **معجم مصطلحات علم الاجتماع**، ترجمة: أنسام محمد الأسعد، دار ومكتبة الهلال، بيروت، لبنان، ط1، 2011.

203- مداس فاروق: **قاموس مصطلحات علم الاجتماع**، دار مدني، الجزائر، دط، 2003.

204- **المنجد في اللغة العربية المعاصرة**، دار المشرق للنشر، بيروت، لبنان، ط2، 2001.

205- نجار فريد: **المعجم الموسوعي لمصطلحات التربية**، مكتبة لبنان ناشرون، لبنان، بيروت، ط1، 2003.

7- المواقع الإلكترونية:

206- الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، على الموقع: www.cnac.dz

207- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي: **ما مكانة الشباب في التنمية المستدامة في الجزائر**. على الموقع: http://www.cnes.dz/ar/wp-content/uploads/RNDH2013-2015.pdf

208- نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، على الموقع: www.mipmepi.gov.dz

209- وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار: **نشرية المعلومات الإحصائية الصغيرة والمتوسطة**، المديرية العامة لليقظة الإستراتيجية والدراسات الاقتصادية والإحصائيات، رقم 18، 2010.

210- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، على الموقع: http://www.angem.dz

211- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، على الموقع: www.ansej.org.dz

212- http://www.masters-in-human-resources.org/faq/what-is-organizational-dynamics.

ثانيا: باللغة الفرنسية

1- Les ouvrages :

213- Bastin Gilles: **l'entrepreneur chez max weber**, in pierre-marie chauvin et al, dictionnaire sociologique de l'entrepreneuriat, presses de sciences po (P.F.N.S.P), références, 2015.

214- Beitone Alain, Hemdane Estelle: **la définition de l'entreprise dans les manuels de sciences économique et sociales en classe de seconde**, IUFM de l'académie d'Aix-Marseille, Skhole hors-serie1, 2005.

215- Boutillier Sophie, Dimitri Uzunidis: **entre incertitude et risque, l'entrepreneur que nous enseigne la théorie économique**, 7éme congrès de l'académie de l'entrepreneuriat et l'innovation, paris, 2011.

216- Brannen Julia: **mixing methods**: **the entry of qualitative and quantitative approaches into the research process**, international journal of social research methodology, 2005.

217- Charvet Dominique: **jeunesse, le devoir d'avenir**, rapport de la commission, commissariat général du plan, paris, 2001.

218- Chirata Mircea-Gabriel et Al: **intrapreneuriat et entrepreneuriat organisationnel examen de la documentation 1996-2006**, HEC, Montréal, 2008.

219-Coster Michel: **entrepreneur et entrepreneuriat, cadres et entrepreneuriat mythes et réalités**, actes de la journée du 6 juin 2002, organisée par E.M. Lyon, Ecully.

220- Daid Gilles, Nguyen Pascal: **le guide pratique de l'auto-entrepreneur**, eyrolles éditions d'organisation, paris, 2009.

221- Fanon Frantz: **les damnés de la terre**, la découverte, paris, 2002.

222- Fayolle Alain, Jean-Michel Degeorge: **dynamique entrepreneuriale le comportement de l'entrepreneur**, groupe de Boeck, paris, éd 1, 2012.

223- fayolle Alain: **entrepreneuriat apprendre a entreprendre**, dunod, paris, éd 2, 2012.

224- Fayolle Alain: **introduction a l'entrepreneuriat**, dunod, paris, 2005.

225- Fayolle Alain: **le métier de créateur d'entreprise**, édition d'organisation, alliance des consultants industriels francophones- http://www.actifr.cog, 2003.

226- Fayolle Alain: dynamisme **entrepreneurial et croissance économique une comparaison France-USA**, histoire d'entreprendre les réalités de l'entrepreneuriat, dirigé par Thierry Verstraet, éditions EMS, paris, 2000.

227- Grin Nordine: **entrepreneurs**, pouvoir et société en Algérie, casbah, Alger, 2012.

228- ishiguro Shingo: **organizational dynamics, graduate school of economics**, Osaka university, Japan, 2012.

229-Laviolette Eric Michael, Loue Christophe: **les compétences entrepreneuriales: définition et construction d'un référentiel**, le 8éme congrès international francophone (CIFE PME) : l'internationalisation des PME et ses conséquences sur les stratégies entrepreneuriales (suisse : haute école de gestion (HEC) fribourg, 2006.

230- Léger-Jarniou Catherine et Al: **le grand livre de l'entrepreneuriat**, Dunod éditeur de savoirs, paris, 2013.

231- Liabes Djillali: **capital prive et patrons d'industrie en Algérie 1962-1982**, centre de recherches en économie appliquée (C.R.E.A), Alger.

232- Louis Jean, Del Bayle Loubet: **initiation aux méthodes des sciences sociales**, fait avec macintosh, Québec, 2012.

233- Lugen Marine: **petit guide de méthodologie de l'enquête**, aspirante FNRS, université libre de Bruxelles.

234- Mircea-Gabriel Chirita et Al: **intrapreneuriat et entrepreneuriat organisationnel examen de la documentation**, Copyright 2008 HEC, Montréal, 2008.

235- Mitzberg Henry: **structure et dynamique des organisations**, les éditions organisation, paris, 1982.

236- Nielsen Suna Lowe: **entrepreneurship in theory and practice**, Edward Elrar, Cheltenham, UK, 2012.

237- Olivier Galland: **les jeunes et la société : des visions contrastées de l'avenir**, les jeunesses face à leur avenir, fondation pour l'innovation politique, paris, 2008.

238- Olivier Galland: **les jeunes**, éditions la découverte, paris, éd 07, 2009.

239- Pankaj Ghemawat , Sebastian Reich: **national cultural differences and multinational business**, globalization note series, 2011.

240- Parsons Talcott: **the social system,** routledge is an imprint of the Taylor et Francis group, this edition published in the Taylor et Francis e-library, 2005, p 02. http://www.ebookstore.tandf.co.uk/.

241- Plein Milieu: **jeunes a risque**, centraide du grand Montréal, Québec, 2012.

242- Régis Moreau: **la spirale du succès entrepreneurial**, grand prix de la réflexion pertinente et impertinente, 2007.

243- Roche Agnès: **les jeunesses au prisme de la sociologie. Etat des lieux**, siècles cahiers du centre d'histoire, 2006.

244- Roxane de Hoe, Frank Janssen: **l'entrepreneuriat social et l'entrepreneuriat durable sont-ils liés ?**, researchGate, 2015.

245- Sorokin Pitrim: **social and cultural dynamics**, arts library, new York, 1996.

246- Stamper Ronald, Kecheng Liu: **organisational dynamics, social norms and information systems**, proceedings of the twenty-seventh annual Hawaii international conference on system sciences, 1994.

247- Talcott Parsons: **the structure of social action**, New York, the free press, éd 2, 1949.

248- Van der Maren Jean-Marie, Duru-bellat Marie: **la démarche d'une recherche en sciences humaines (de la question de départ a la communication des résultats)**, de Boeck, Québec, canada, éd 4, 2005.

249- Viala Céline, Leger-Jamiou Catherine: **mise en œuvre de la dynamique d'innovation intrapreneuriale**, communication présentée aux 3éme journées georges Doriot, intrapreneuriat : au-delà de discours, quelle ?, CAEN, France, 2010.

250- Yann Bertachini: **traité d'initiation épistémologie méthodologie**, épistémologie et méthodologie de recherche en sciences de l'information et de la communication, Lyon, éd 3, 2015.

2- Thèses universitaires

251- Benata Mohammed: **influence la culture et de l'environnement sur l'intention entrepreneuriale : cas de l'Algérie,** thèse pour l'obtention du diplôme de doctorat en sciences économiques, université Abou Bekr Belkiad Tlemcen, 2015.

252- Boirguiba Malek: **de l'intention a l'action entrepreneuriale: approche comparative auprès de TPE françaises et tunisiennes,** thèse de doctorat ès nouveau régime sciences de gestion de l'université de Nancy 2, 2007.

253- Bruyat Christian: **création d'entreprise** : **épistémologiques et modélisation**, thèse pour le doctorat ès sciences de gestion, université pierre mendés, France, 1993.

254- Christian Bruyat: **création d'entreprise: contributions épistémologiques et modélisation**, thèse pour le doctorat es sciences de gestion, université pierre mendés France, 1993.

255- Cointet Jean-Philippe: **dynamique sociales et sémantiques dans les communautés de savoirs, morphogenèse et diffusion,** thèse pour obtenir le titre de docteur en sciences, humanités et sciences sociales, paris, 2009.

256- gahlam Nadia: **l'entrepreneuriat durable: essai de modélisation d'un processus innovant**, thèse pour obtenir le grade de docteur de l'université de Reims Champagne-Ardenne, 2019.

257- Gilles Sagodira: **la formation continue a l'entrepreneuriat: par-delà le déterminisme social de l'acte entrepreneurial**, thèse de doctorat, sciences de l'éduction, université de la réunion, 2012.

258- Roser Parmentier Poméla: **de l'idée au projet: les parcours des créateurs d'entreprise jeunes et seniors**, thèse de doctorat sociologie, école doctorale de sciences sociales, université paris 8, paris, 2015.

259- Saleh Léna: **l'intention entrepreneuriale des étudiants: cas du Liban**, thèse de doctorat ès Nouveau Régime Sciences de Gestion, université Nancy 2, 2011.

260-Sidhoum Houria : **ouverture économique et dynamique entrepreneuriale : essai de modélisation des déterminants territoriaux de la création d'entreprises dans la wilaya de Bejaia**, thèse de doctorat en sciences économiques, département des sciences économiques, université mouloud Mammeri, Tizi-Ouzou, 2011.

261- Yifan wag: **l'évolution de l'intention et le développement de l'esprit d'entreprendre des élèves ingénieurs d'une école française : une étude longitudinale**, thèse présentée en vue d'obtenir le grade de docteur en spécialité génie industriel, paris, 2010.

3- Revues scientifique

262- Bernard Roudet: **qu'est- ce que la jeunesse ?**, après-demain, N°24, octobre 2012.

263- Besley Timothy, Persson Torsten: **organizational dynamics : culture, design, and performance**, 2018, p 04, sur le site: https://www.semanticscholar.org.

264- Boro Smaranda: **dynamic organizations and organizational dynamics**, pp 01,02, sur le site :https://www.academia.edu/21733475/Dynamic_Organizations_and_Organizational_Dynamics.

265-Bouabdallah Khaled, Zouache Abdallah: **entrepreneuriat et développement économique**, cread, n°73, 2005.

266- Boudabbous Sami: **l'intention en entrepreneuriale des jeunes diplômes**, revue libanaise et d'économie, n°6, 2011.

267- Bouyacoub Ahmed: **l'entreprise publique et l'économie de marché (1988- 1993)**, cread, 1997.

268- Bouyacoub Ahmed: **les nouveaux entrepreneurs en Algérie en période de transition : la dimension transnationale**, cread, n°40, 1997.

269- Brouard Francois et Al: **entrepreneuriat social et participation citoyenne**, anserj, vol 1, n°1, 2010.

270- Chirstian Bruyat, Pierre-André Julien: **defining the field of research in entrepreneurship**, Elsevier, journal of business venturing 16, 2001.

271- Coris Marie et Al: **changement organisationnels et diversité des formes institutionnelles**, cahiers du gretha, groupe de recherche en économie théorique et appliquée, n°23, 2009.

272- CREDOC: **les jeunes d'aujourd'hui : quelle société pour demain ?**, cahier de recherche, N°292, décembre 2012.

273- Européen Youth Forum: **prise de position sur l'entreprenariat des jeunes**, adopte au conseil des membres, assemblée générale extraordinaire, Portugal, 2011, P 10. sur le site : https://www.youthforum.org/fr.

274- Fayolle Alain, Lassas-Clerc Narjisse: **l'engagement dans un processus de création d'entreprise : application du modèle d'analyse de bruyat a une étude de cas**, cahiers de recherche, the european institution for life long Learning, paris, n°15.

275- Fellag Djamel: **vers conceptualisation du phénomène entrepreneurial**, 2009, p 01. sur le site : www.ecogest -nancy-metz.org.

276- Francis Chigunta: **l'entreprenariat chez les jeunes : relever les grands défis stratégiques**, L'actualité des services aux entreprises, un produit d'information de la DGCID, n°7, 2003.

277- Georges Balandier [1920]: **phénomènes sociaux tatous et dynamique sociale**, cahiers internationaux de sociologie, paris, vol 30, 1961.

278- Georges Rostan: **histoire du management théorie des organisations**, le pendule de Foucault au musée des arts et métiers, paris, N°1, 2006.

279- Guenoun Amine et Al: **l'intention entrepreneuriale chez les étudiants : enquête auprès d'un échantillon d'étudiant de l'université d'Oran 2**, les Cahiers du Cread, vol.33, n°121, 2018.

280- Hongbin Cai, Hong Feng: **a theory of organizational dynamics : internal politics and efficiency**, p 01, sur le site: https://www.aeaweb.org/articles?.

281- Isli Mohand Arezki: **la création d'entreprise en Algérie**, les cahiers du cread, n°73, Algérie, 2005.

282- Katerelos Loannis, Charalambos Tsemers: **reconsidering social dynamics: fundamentality and social simulations**, triple 10 (1), 2012.

283- L'environnement en France: **la dynamique socio-économique de la société française depuis**, commissariat générale au développement durable-service de l'observation et des statistiques, paris, octobre 2014.

284- Leghima Amina, Menguelti Sonia: **les jeunes diplômes créateurs d'entreprises dans le cadre de l'ANSEJ : cas de wilaya de Tizi-Ouzou**, cread, n°73, 2005.

285- Liabés Djillali: **entreprises, entrepreneurs et bourgeoises d'industrie en Algérie**, Quelques éléments pour une sociologie de l'entreprendre, cahiers du cread n°1, 1884.

286- Lotfi Ben Abdallh, Ammar-Mamloum Zeineb: **changement organisationnel et évolution des compétences**, la revue des sciences de gestion, direction n°226-227.

287- Luc Marco, Vatin François: **héritage de F.W. Taylor : cent ans de mangement**, actes du colloque version working papaers, villetaneuse, 2015.

288- Madoui Mohamed, Gillet Anne: **crise et mutation du modèle de développement algérien**, du gigantisme industriel au développement de la PME-PMI, travail et emploi, n° 101, 2005.

289- Marie-Hélène et Al : **trois profils-types de jeunes affichant des problèmes de comportement sérieux**, association canadienne d'éducation de langue française (ACELF), vol xxxll :1, 2004.

290- Mintzberg Henry: **structure et dynamique des organisations**, Catherine de lavergne, REC, 2013.

291- Peneff Jean: **carrières et trajectoires sociales des patrons**, actes de la recherche en sciences sociales, vol 41, 1982.

292- Pierre-André Julien, Josée: **l'entrepreneuriat social au Québec. L'exemple des centres de formation en entreprise et récupération**, recherches sociographiques, vol 47, n°1, 2006.

293- Quijoux Maxime: **Bourdieu et le travail**, presses universitaires de rennes.

294- Safir Nadji: **contribution a l'analyse de la problématique culturelle algérienne contemporaine**: **dynamique culturelles et enjeux de société**, revue du monde musulman et de la méditerranée, l'Algérie incertaine, n°65, 1992.

295- Safir Nadji: **la jeunesse algérienne : un profond et durable malaise**, l'harmattan confluences méditerranée, 2012.

296- Thierry Verstraet, Fayolle Alain: **paradigmes et entrepreneuriat**, revue de l'Entrepreneuriat, vol 4, n°1, 2005.

297- Tounés Azzedine: **l'intention entrepreneuriale des étudiants : le cas français**, la revue des sciences de gestion, direction n°219, 2006.

298- Van Der Maren Jean-Marie: **la recherche qualitative peut-elle être rigoureuse ?**, recherche qualitative et gestion, cahier de recherche n° 96-11-11, Montréal, 1996.

299- Verstraet Thierry, Bertrand Saporta: **création d'entreprise et entrepreneuriat**, les éditions de l'adreg, 2006, http://www.adreg.net.

300- Yeny François: **Peter Drucker du management**, gestion des ressources humaines- note critique, 2005.

301- yves Breton: **la théorie schumpetérienne de l'entrepreneur ou le problème la connaissance économique**, revue économique, vol 35, n°2, 1984, fichier pdf généré 2018.

302- Yvon pesquex: **l'école des relations humaines ou le mouvement behavioriste**, la chaire développement des systèmes d'organisation, haschs, 2015.

4- Site web électronique

303- Ministère de la petite et moyenne entreprise et de l'artisanat, sur le site : www.pmeart.dz.org.

304- Ministère de l'industrie de la petite et moyenne entreprise et de la promotion de l'investissement: **"bulletin d'information économique",** (Direction générale de la veille stratégique des études économiques et des statistiques, (n°04, n°06, n°08, n°09,n°11, n°13, n°15, n°17), 2003- 2010, www.pmeart-dz.org.

305- Ministre de l'industrie de la petite et moyenne entreprise et de la promotion de l'investissement: **"bulletin d'information statistique de la pme",** Direction générale de la veille stratégique des études économiques et des statistiques, (n°19, n°22, n°24), 2011- 2013, www.pmeart-dz.org.

306- Ministre de l'industrie de l'industrie et des mines:**"bulletin d'information statistique de la pme ",** Direction générale de la veille stratégique des études et des systèmes d'information, (n°26, n°27, n°30, n°31), 2014- 2017, www.pmeart-dz.org.

307- Ministre de l'industrie de la petite et moyenne entreprise et de la promotion de l'investissement:**"bulletin d'information statistique de la pme",** Direction générale de la veille stratégique des études économiques et des statistiques, n°24, 2013.

308- Ministre de l'industrie de l'industrie et des mines: **"bulletin d'information statistique de la pme",** Direction générale de la veille stratégique des études et des systèmes d'information, n°30, 2016.

الملاحق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد لمين دباغين سطيف -2-

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم علم الاجتماع

استمارة بحث بعنوان:

تأثير الديناميكية الاجتماعية والتنظيمية على المقاولاتية الشبابية في الجزائر

-دراسة ميدانية لعينة من المقاولين الشباب بولاية بجاية-

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه طور ثالث في علم اجتماع تنظيم وعمل

إعداد الطالبة:

عمراوي حادة

تحت إشراف الأستاذ:

قروي رفيق

ملاحظة: أعزائي المبحوثين نرجو منكم التفضل بالإجابة على أسئلة هذه الاستمارة علما أن البيانات المتحصل عليها لن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي، فالرجاء وضع العلامة (×) في الخانة المناسبة، وجزاكم الله خيرا.

السنة الجامعية: 2020/2019

المحور الأول: البيانات الشخصية

1. الجنس: ذكر ☐ أنثى ☐

2. السن: ....

3. الحالة العائلية:

أعزب ☐ متزوج ☐

مطلق ☐ أرمل ☐

4. المستوى التعليمي:

دون مستوى ☐ ابتدائي ☐ متوسط ☐

ثانوي ☐ جامعي ☐ دراسات مهنية ☐

5. قطاع النشاط:

الزراعة والصيد البحري ☐ الصناعة ☐ أشغال البناء ☐

الأنشطة الحرفية ☐ خدمات مختلفة ☐

6. نوع المقاولة:

مصغرة ☐ صغيرة ☐ متوسطة ☐

7. سنة إنشاء المقاولة: ....

8. الوكالة الممولة للمقاولة:

☐ ANGEM ☐ CNAC ☐ ANSEJ

المحور الثاني: النسق العائلي وأخذ الشباب مبادرة إنشاء المقاولة.

الرقم	العبـارات	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
09	يرجع فضل إنشاء المقاولة إلى عائلتي.					
10	هناك أفراد من عائلتي يمتلكون مقاولة في نفس النشاط.					
11	تولي عائلتي أهمية الابتكار في العمل.					
12	شجعتني عائلتي على الاستقلالية في العمل.					
13	ساعدتني عائلتي في معظم خطوات إنشاء المقاولة.					
14	تلقيت مساندة من قبل عائلتي.					
15	شجعتني عائلتي على تجسيد أفكاري في الواقع.					
16	تحصلت على مبلغ المساهمة الشخصية بنسبة معتبرة من طرف العائلة.					
17	ساعدتني عائلتي في تجاوز معظم الصعوبات إنشاء المشروع.					
18	وضعت فكرة مبدئية لبدء المشروع بالتنسيق مع العائلة.					
19	ناقشت مع عائلتي طبيعة النشاط الذي سأعتمد عليه.					
20	وضعت تصور لتكلفة المشروع باستشارة عائلتي.					
21	جمعت المعلومات المتعلقة بالسوق بمساعدة عائلتي.					
22	اخترت التجهيزات المناسبة للمشروع بالتعاون مع عائلتي.					
23	وظفت أفراد من عائلتي.					
24	خاطرت برؤوس الأموال في إنشاء المشروع.					
25	وضعت خطط عمل واضحة لبلوغ الأهداف.					
26	لم تواجهني كثيرا معوقات لما انطلقت في هذا المشروع.					

المحور الثالث: ديناميكية الحاجات الاستهلاكية للأفراد وتنويع الابتكارات التي يقدمها المقاول الشاب.

الرقم	العبارات	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
27	تتغير أذواق المستهلك مع مرور الوقت.					
28	يهتم المستهلك بسعر المنتج أو الخدمة.					
29	يفضل المستهلك التبادل التجاري المتنوع (الفوري، التقسيط، الوصل).					
30	يعبر المستهلك الفرد عن حاجاته للمنتج أو الخدمة بطلبها من المقاولة					
31	يهتم المستهلك بجودة الخدمة أو المنتج.					
32	يقترح المستهلك سلع وخدمات جديدة حسب ذوقه.					
33	يقترح المستهلك مواصفات المنتج أو الخدمة.					
34	تتأثر متطلبات الأفراد المستهلكين بوضعهم الاقتصادي.					
35	ازدياد الفرد المستهلك الاهتمام بصحته ولياقته.					
36	أخاطر بتجريب أساليب تسيير جديدة من أجل المستهلك.					
37	أقدم للمستهلك خدمات أو منتجات بطرق جديدة.					
38	أصمم المنتج أو الخدمة حسب ما يرضي المستهلك.					
39	أقدم أفكار جديدة للتوصل إلى حل المشكلات الطارئة.					
40	أهتم بالكشف عن احتياجات المستهلك الحالية والمستقبلية.					
41	أجري تعديلات مهمة في المنتج بالطريقة التي ينظر إليها المستهلك.					
42	أتفاوض بسهولة مع المستهلك.					
43	اكسب ثقة المستهلك من خلال المعاملة الحسنة.					
44	أعمل على بناء علاقات وطيدة مع المستهلكين لتطوير الخدمات أو المنتجات المقدمة.					

المحور الثالث: الدعم التنظيمي الذي تقدمه أجهزة الدعم والمرافقة وتنظيم المقاولاتية الشبابية

الرقم	العبارات	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
45	لجأت إلى أجهزة الدعم والمرافقة حاجة إلى الدعم المالي.					
46	تقوم أجهزة الدعم والمرافقة بتمويل المشروع دون فوائد.					
47	تخفض أجهزة الدعم والمرافقة من معدلات الضريبية التي تفرضها.					
48	تقدم أجهزة الدعم شرح مفصل حول كيفية تسيير المقاولة.					
49	استفدت من دورات تكوينية نظمت من طرف أجهزة الدعم والمرافقة.					
50	تمنح أجهزة الدعم والمرافقة سلطة تسيير المقاولة.					
51	تشجعني أجهزة الدعم والمرافقة على الاستمرارية في العمل.					
52	تقوم أجهزة الدعم والمرافقة بتوجيهي في ممارسة النشاط.					
53	متابعة أجهزة الدعم والمرافقة للأنشطة التي ينجزها المقاول.					
54	أسجل العمال في صندوق الضمان الاجتماعية بشكل دائم.					
55	أسدد المستحقات الضريبية في الآجال القانوني المحدد.					
56	أحدد بدقة مهام كل عامل في المقاولة.					
57	أحدد أنشطة العمل التي يجب إنجازها.					
58	إصدار الأوامر والتوجيهات للعاملين بالمقاولة.					
59	أملك القدرة على اتخاذ القرارات المناسبة المرتبطة بالمقاولة					
60	أعتمد على الاتصال الشفوي مع العاملين.					
61	أوفر فرص تدريبية للعمال على الأنشطة.					
62	اعتمدت على هيكل تنظيمي واضح على كل العاملين.					

المحور الخامس: الإجراءات القانونية وتطوير المقاولاتية الشبابية.

الرقم	العبارات	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
63	وضوح مستحقات الضرائب.					
64	تقليص من عدد الوثائق ملف الاستثمار.					
65	تتسم قوانين الاستثمار بالمرونة تسمح بظهور مقاولين جدد.					
66	تخدم قوانين الاستثمار مصلحة المقاولة.					
67	تدعم القوانين التنظيمية عمل المقاولين.					
68	تسهيل الإجراءات لتوسيع المقاولة.					
69	إقرار تشريعات جديدة لتسهيل عملية تمويل المقاولة وتطويرها.					
70	تقليص آجال منح التراخيص اللازمة لإقامة مشروع جديد					
71	قدرة المقاولة الحصول على إذن لاستيراد المعدات.					
72	تأمين السلع والمعدات التي تستخدمها المقاولة.					
73	أسعى لفتح مناصب شغل جديدة للشباب بطريقة قانونية.					
74	أفوض الصلاحيات للعمال داخل المقاولة.					
75	تستفيد المقاولة من خبرات العمال في تحسين إجراءات العمل.					
76	تنجز المقاولة أعمالها بأقصى سرعة لوجود قوانين داعمة.					
77	تحرص المقاولة على تبني تقنيات حديثة في التسيير ضمن أطر قانونية.					
78	الاطلاع على النصوص القانونية التي تنظم حدود المقاولة					
79	تنويع المقاولة في الأنشطة التي تقدمها.					
80	تميل المقاولة إلى مشاريع كبرى للاستثمار فيها في إطار اللوائح التنظيمية الحكومية المشجعة.					

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد لمين دباغين سطيف-2-

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم علم الاجتماع

أسئلة السيرة الذاتية

1- هل بإمكانك أن تحدثنا عن سيرورة مقاولتك منذ نشأتها إلى يومنا هذا ؟
2- ما هو الدافع الذي جعلك تختار هذا النشاط دون غيره ؟
3- ما مصدر الأفكار التي تتبنها في مختلف مراحل المقاولة؟
4- ما هي المصادر التي اعتمدت عليها في تمويل مشروعك ؟
5- ما هو هدفك الأساسي من إنشاء المقاولة ؟
6- ما هي الفئة التي تسعى لكسب ثقتها أكثر ؟
7- ما طبيعة علاقتك بالعاملين؟
8- هل تعتمد على اللامركزية اتخاذ القرارات داخل المقاولة ؟
9- ما هي الطريقة التي تعتمد عليها في تسير المقاولة ؟
10- كيف ترى قوانين الدولة المتعلقة بالاستثمار ؟
11- ما هي التغيرات التي طرأت على مستوى المقاولة ؟
12- ما قيمة الأرباح التي تحققها المقاولة سنويا ؟
13- فيما تتمثل طموحاتك المستقبلية ؟
14- ماذا لو جاءك عرض عمل أفضل هل ستتخلى على مشروعك المقاولاتي؟

قائمة الأساتذة المحكمين ودرجاتهم العلمية:

الأستاذ	الدرجة العلمية	الجامعة
د. كوسة بوجمعة	أستاذ محاضر – أ–	جامعة سطيف2
د. فلاحي كريمة	أستاذ محاضر –أ–	جامعة سطيف 2
د. فضيلة سيساوي	أستاذ محاضر –أ–	جامعة جيجل
الأستاذ بليلط عبد الله	أستاذ مساعد –أ–	جامعة جيجل
د. بواب رضوان	أستاذ محاضر –أ–	جامعة جيجل
د. شتيوي الربيع	أستاذ محاضر –ب–	جامعة جيجل
الأستاذة بن يحي سميرة	أستاذ مساعد –أ–	جامعة جيجل
د. بوبكر هشام	أستاذ محاضر –أ–	جامعة سكيكدة

REALISATIONS DE L'AGENCE ANGEM DE BEJAIA DE L'ANNE 2010 JUSQU'À 2019

PAR GENRE (HOMMES ET FEMMES)

ARRETEE AU 31/03/2019

TYPE DE ...ANCEMENT	ANNEES																				TOTAL H
	2010	2011			2012		2013		2014		2015		2016		2017		2018		2019		
	H	F	H	F	H	F	H	F	H	F	H	F	H	F	H	F	H	F	H	F	
AMP ...at de la matière ...mière 40 000 ... jusqu'à 100 000 DA	694	861	276	1360	996	1859	417	1386	519	2082	273	1670	78	355	224	964	455	1301	50	108	**3982**
PROJET ...at de la matière ...première et ...quipements ...000,00 jusqu'à ...00 000,00 DA	286	92	106	35	248	65	421	96	417	101	268	67	210	71	150	83	143	83	13	9	**2262**
...AL	**980**	**953**	**382**	**1395**	**1244**	**1924**	**838**	**1482**	**936**	**2183**	**541**	**1737**	**288**	**426**	**374**	**1047**	**598**	**1384**	**63**	**117**	**6244**
...OTAL H+F	**1933**	**1777**			**3168**		**2320**		**3119**		**2278**		**714**		**1421**		**1982**		**180**		
...AL GENERAL	**18892**																				

2005-2009

PAR GENRE (HOMMES ET FEMMES)

TYPE DE FINANCEMENT	ANNEES										TOTAL H	TOTAL F	TOTAL GENERAL H + F	EMPLOIS CREES
	2005		2006		2007		2008		2009					
	H	F	H	F	H	F	H	F	H	F				
AMP chat de la matière première 000 DA jusqu'à 100 000 DA	8	5	58	71	105	189	228	629	607	814	**1006**	**1708**	**2714**	**2714**
PROJET hat de la matière première et uipements 101 000,00 jusqu'à 1000 000,00 DA	0	0	0	0	51	10	194	26	177	33	**422**	**69**	**491**	**982**
TAL	**8**	**5**	**58**	**71**	**156**	**199**	**422**	**655**	**784**	**847**	**1428**	**1777**	**3205**	**3696**
TOTAL H+F	**13**		**129**		**355**		**1077**		**1631**					
TOTAL GENERAL	**3205**													

LISTE NOMINATIF DES ENTREPRISE FINANCES

CNAC

RAISON_SOCIALE	ADRESSE_ENTREPRISE	COMMUNE_ACTIVITE	TEL
BITOUT	CITE DES 600 LOGTS BT N°A17 N° 136 IHADDADEN	BEJAIA	
REZKI	VILLAGE TALA OURIANE	BEJAIA	0669 38 [redacted]
MEBARKI	MELBOU CENTRE	MELBOU	07 78 01 [redacted]
MEBARKI	MELBOU CENTRE	MELBOU	07 78 01 [redacted]
CHABOUNI	132 CITE BEN SEDEKKA BEJAIA	BEJAIA	07 72 63 [redacted]
CHALABI ABDEL	AOKAS CENTRE	AOKAS	0551 40 [redacted]
OUDJIT	CITE HAMRIH	BEJAIA	05 50 09 [redacted]
LAKHBAT AMEZIANE	VILLAGE IHEDDADEN	BEJAIA	0770 33 [redacted]
AISSANOU	24 CHEMIN DES CRETES	BEJAIA	
BOUREBA	CITE DES PALMIERS	AOKAS	0795 97 [redacted]
YAHIAOUI	CIT1000 ة LOGTS BT L3 N°881 IHADDADEN	BEJAIA	0555.25.[redacted]
RABIA	IHEDDADEN BEJAIA	BEJAIA	0773 74 [redacted]
HAMMACHE	VILLAGE IBOUHATMEN TAGHZOUIT	BEJAIA	0551 29 [redacted]
ADRAR	CITE BENSAID	TICHI	/
ARKOUB	CITE ZAOUCHE TALA MERKHA	BEJAIA	0774 16 [redacted]
ARICHE	VILLAGE IGHIL EL BORDJ	BEJAIA	07 71 13 [redacted]
MOUSSACEB	TIZI AHMED	TICHI	0665 72 [redacted]
TAGHERBIT	PROGRAMME 89 LOCAL MELBOU CENTRE LOCAL N°12	MELBOU	0792 90 [redacted]
ADRAR	AOKAS	AOKAS	07 95 93 [redacted]
AMMARI	VILLAG IHEDDADEN	BEJAIA	07 71 44 [redacted]
MESSAOUDENE	VILLAGE IGHIL OUAZOUG	BEJAIA	07 75 54 [redacted]
MERSEL	VILLAGE EL MAADENE	TICHI	0793.02.[redacted]
MESSAOUDI	CITE BENSAID	TICHI	0774 12 [redacted]
OUTMEZAB	VILLAGE BOULEZAZENE	MELBOU	0771 67 [redacted]
ADJALI TSOUFIK	RUE DE LA LIBERTE	BEJAIA	0773 18 [redacted]
RAHRAH	CITE 1090LOGTS SIDI AHMED BT E29 LOCAL N°431A	BEJAIA	
SNC TINSAR KHELIFA & COMPAGNIE	SOUK EL TENINE	SOUK EL THENINE	05 50 24 [redacted]

REPARTITION SECTORILLE ET ANNUELLE DES ENTREPRISES FINANCEES PAR LA CNAC AINSI QUE L'EMPLOIS GENERES DE 2005 A 2018

ECTEUR	Entreprise fianancé et emplois generés	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
RICULTUR E	Nbre Entreprise financée	1	11	11	13	6	3	13	33	45	40	54	27	22	17
	epmlois générés	1	18	15	18	12	5	28	60	81	82	111	53	45	34
	Homme	1	9	11	12	6	2	11	31	41	36	49	26	18	14
	Femme	0	2	0	1	0	1	2	2	4	4	5	1	4	3
PECHE	Nbre Entreprise financée	0	2	0	1	0	0	0	0	2	9	3	2	3	1
	epmlois générés	0	2	0	3	0	0	0	0	4	18	6	4	6	2
	Homme	0	2	0	1	0	0	0	0	2	9	3	2	3	1
	Femme	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
RTISANAT	Nbre Entreprise financée	2	3	6	0	1	3	4	12	76	154	162	133	30	13
	epmlois générés	2	10	20	0	3	8	8	24	158	322	341	267	61	26
	Homme	2	3	5	0	1	2	1	9	149	134	138	107	21	2
	Femme	0	0	1	0	0	1	3	3	9	20	24	26	9	11
ERVICE	Nbre Entreprise financée	7	12	15	20	32	32	58	162	153	103	83	82	34	40
	epmlois générés	21	22	34	38	75	78	124	297	299	212	167	163	69	80
	Homme	7	11	13	17	29	27	44	128	121	85	63	63	21	29
	Femme	0	1	2	3	3	5	14	34	32	18	20	12	12	11
BTPH	Nbre Entreprise financée	5	21	9	17	12	17	33	78	81	84	48	26	5	8
	epmlois générés	18	62	29	41	50	58	82	157	174	174	104	56	10	16
	Homme	5	21	9	17	12	17	33	76	81	84	48	24	5	8
	Femme	0	0	0	0	0	0	0	2	0	0	0	2	0	0
NDUSTRIE	Nbre Entreprise financée	10	5	8	10	15	15	26	65	71	50	31	35	7	4
	epmlois générés	39	14	19	22	36	34	56	129	146	111	63	72	15	8
	Homme	8	4	8	9	13	10	22	46	53	40	28	25	3	2
	Femme	2	1	0	1	2	5	4	19	18	10	3	10	4	2

RANSPORT	Nbre Entreprise financée	7	7	1	0	21	89	149	392	108	17	6	3	0	0
	epmlois générés	9	11	1	0	39	178	275	626	169	31	10	6	0	0
	Homme	7	7	1	0	21	88	142	382	106	17	6	3	0	0
	Femme	0	0	0	0	0	1	6	10	2	0	0	0	0	0
TOTAL ANNUEL		**32**	**61**	**50**	**61**	**87**	**159**	**283**	**742**	**536**	**457**	**387**	**308**	**101**	**83**
OTAL ENTREPRISES FINANCEES		**3347**													
TOTAL ANNUEL DES EMPLOIS		**90**	**139**	**118**	**122**	**215**	**361**	**573**	**1293**	**1031**	**950**	**802**	**621**	**206**	**16**
TOTAL EMPLOIS GENERES		**6687**													

LISTE NOMINATIF DES ENTREPRISE FINANCES ANSEJ

Gerant	Date_Naissance	Activite	Adresse_Local	Commune_ME
BENCHILLA [redacted]	31/12/1992	ENTREPRISE INDUSTRIELLE DE TRANSFORMATION DU BOIS	CITE SI LAKHDAR	OUZALLAGUEN
MAOUCHE [redacted]	31/12/1989	INSTALLATION ET REPARATION D'APPAREILS ELECTROMENAGERS	VGE RIF LIEU DIT THALMEGRI	TASKRIOUT
[redacted] DOUADI	31/12/1989	ENTREPRISE DE TRAVAUX D'ELECTRICITE	VGE TALA MOUMENE LOCAL N°A07	BENI DJELLIL
KHERBOUCHE [redacted]	31/12/1989	COMMERCE DE DETAIL DE VIANDE DE LA BOUCHERIE	LIEU DIT "ROUTE HIBOUCHE ARAFOU"	AKBOU
ABDI [redacted]	31/12/1988	ENTREPRISE DE PEINTURE INDUSTRIELLE ET DE BATIMENT	LIEU DIT MIALA	BENI MAOUCH
HEROUGA [redacted]	31/12/1988	ENTREPRISE DE TRAVAUX D'ELECTRICITE	VGE ADRAR ANANE	TIZI N'BERBER
AMARI [redacted]	31/12/1988	ENTREPRISE DE TRAVAUX D'ELECTRICITE	CITE REMLA - HHDADDENE-N° 87	BEJAIA
MOUDACHE [redacted]	31/12/1988	AVICULTURE	LIEU DIT MEZERZOUR HAUTEURS VILLAGE COLONEL AMIROUCHE	TAZMALT
LAGGOUNE [redacted]	31/12/1988	LAMINAGE ET PROFILAGE A FROID DE L'ACIER COURANT, TREFILAGE, ETIRAGE ET AUTRES TRANSFORMATIONS DE L'ACIER COURANT	LIEU DIT TAMERIDJET VGE BOUNAIM	BENI DJELLIL
SIAD [redacted]	31/12/1987	MACON	CITE LAOUDAR	KHERRATA
BOUKHRAS [redacted]	31/12/1987	TRANSPORT SUR TOUTES DISTANCES DE MARCHANDISES	BEJAIA	BEJAIA
MESSAOUDI ABDEL[redacted]	31/12/1987	ELEVAGE BOVIN	VGE INGHIL LAHIOUTN° 41	KENDIRA
YAHIA CHERIF [redacted]	31/12/1986	TRAITEUR	CITE GMP 212 LOGTS N° 01 BIS BT 03	BEJAIA
OUBELAID GHANEM	31/12/1986	INSTALLATION ET REPARATION D'EQUIPEMENTS DE REFRIGERATION ET DE CLIMATISATION	RUE TARDJMANE	TAZMALT
ZIANE [redacted]	31/12/1986	ENTREPRISE DE TRAVAUX D'ETANCHEITE DU BATIMENT ET DE PLOMBERIE	IGHIL OUAZOUG	BEJAIA
BOUAMAMA [redacted]	31/12/1986	ENTREPRISE DE TRAVAUX URBAINS ET D'HYGIENE PUBLIQUE	LIEU DIT AIT SAADA PROPRIETE N°252 PARTIE11	DRAA KAID
TEBRI SOFIANE	31/12/1985	ENTREPRISE DE TRAVAUX D'ETANCHEITE DU BATIMENT ET DE PLOMBERIE	VGE TAGMOUNT	BOUKHELIFA
AIT TALEB [redacted]	31/12/1985	LOCATION D'ENGINS ET MATERIELS POUR LE BATIMENT ET TRAVAUX PUBLICS	BOUHAMZA CNE BOUHAMZA	BOUHAMZA
CHAIB [redacted]	31/12/1985	AMENAGEMENT DES ESPACES VERTS	VILLAGE TAMOKRA	TAMOKRA
TAMAZOUZT [redacted]	31/12/1984	CENTRE D'APPELS (CALL CENTER)	ZONE INDUSTRIELLE N°39 IHADDADEN	BEJAIA
HAMIMI [redacted]	31/12/1983	COLLECTE DE LAIT	TAZRIVTH	TAZMALT
BENMOUHOUB [redacted]	31/12/1983	CHAUDRONNERIE	VGE MELLALA	OUED GHIR
HAMLAT [redacted]	31/12/1983	ENTREPRISE DE GRANDS TRAVAUX PUBLICS ET HYDRAULIQUES	GUENDOUZA	AKBOU
IZERAREN [redacted]	31/12/1983	LOCATION DE VEHICULES AVEC OU SANS CHAUFFEUR	LIEU DIT 35 LOCAUX PROMOTIONNEL "EL RAHBA" BATIMENT B	AKBOU

GATEAUX
TRADITIONNELS
Traditionnel et Orientale
Pour Vos Fêtes
Mariage, Fiançailles
Circoncision
et Autres

الملحق رقم (05)..صور لبعض الأنشطة المقاولاتية الممارسة بولاية بجاية

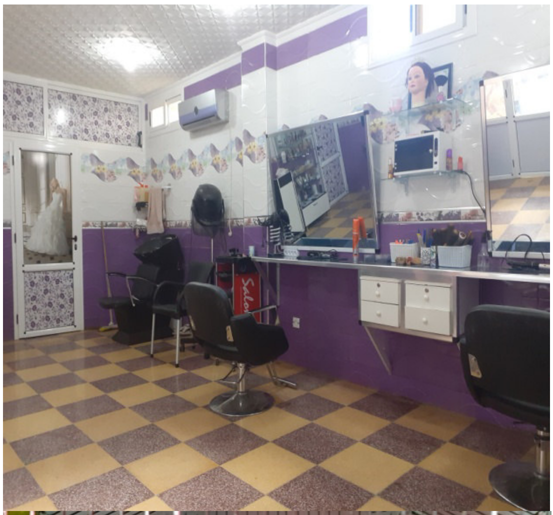

ملخص الدراسة

ملخص:

تعالج هذه الدراسة ظاهرة تأثير الديناميكية الاجتماعية والتنظيمية على المقاولاتية الشبابية في الجزائر، وهي دراسة ميدانية على عينة من المقاولين الشباب بولاية بجاية الذين استفادوا من دعم أجهزة المرافقة، حيث انطلقنا من تصور نظري ومنهجي كون التطورات العمومية وبروز المقاولات الشبابية مرتبط حتما بالديناميات الاجتماعية والتنظيمية التي تطرأ على النسق الاجتماعي في اتجاهها التطوري في إطار التوازن الدينامي، وهذا وفق تفسير سببي، هادفين إلى معرفة طبيعة التأثير بين متغيرات الدراسة، وتتبع صيرورة المقاولة في مختلف مراحلها، على هذا الأساس اشتملت خطة البحث على جانبين جانب نظري يتضمن أربعة فصول، وجانب ميداني يتضمن على ثلاثة فصول، ولاختبار فرضيات الدراسة اعتمدنا على عينة قصدية التي قدرت بـ 180 مبحوث ومنهج وصفي تحليلي، من خلال تطبيق الاستمارة كأداة أساسية بعدما تأكدنا من صدق وثبات بنودها، ومعالجة البيانات باستخدام برنامج SPSS استنادا على مجموعة من الأساليب الإحصائية؛ وبالتالي توصلنا إلى عدة نتائج أهمها، أن النسق العائلي يساهم في دفع الشباب نحو أخذ مبادرة إنشاء المقاولة، وهناك ارتباط طردي بين ديناميكية الحاجات الاستهلاكية للأفراد وتنويع الابتكارات التي يقدمها المقاولون الشباب في الأسواق المحلية، وفي ذات السياق يساهم الدعم التنظيمي الذي تقدمه أجهزة الدعم والمرافقة في تنظيم المقاولة الشبابية، كما تساهم ديناميكية الإجراءات القانونية في تطوير المقاولاتية الشبابية.

الكلمات المفتاحية: الديناميكية الاجتماعية، الديناميكية التنظيمية، المقاولاتية الشبابية، المقاولين الشباب، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

Abstract:

This study deals with the phenomenon of the impact of the social and organizational dynamics on youth entrepreneurship in Algeria. It's a field research on a sample of young entrepreneurs in Bejaia who have already been supported by accompaniment systems. We started from a theoretical and methodological perception that public developments and the emergence of youth enterprises are inevitably linked to the social and organizational dynamics that occur on the social order in its evolutionary direction within the framework of dynamic balance, and this is according to a causal interpretation, aiming to know the nature of the influence between the variables of the study, and to follow the process of the enterprise in its various stages. On this basis, the research plan included two aspects, a theoretical aspect that includes four chapters, and a field side that includes three chapters. To examine the research hypotheses, a questionnaire was conducted as a main data collection tool, it was given to a sample population of 180 respondents. An analytic descriptive methodology was adapted and data was processed using SPSS program and certain statistical tools. we reached several results, the most important of which is that the family pattern contributes to pushing young people towards taking the initiative to establish a business, and there is a positive correlation between the dynamism of the consumption needs of individuals and the diversification of innovations. In the same context, the regulatory support provided by the support and accompanying agencies contributes to organizing the youth enterprise; The dynamism of legal procedures also contributes to the development of youth entrepreneurship.

Keywords: social dynamics, organizational dynamics, youth entrepreneurship, young entrepreneurs, small and medium enterprises.